



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة باتنة-1-



كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم التاريخ و الآثار

موقف السلطتين المدنية والعسكرية الفرنسية

من مشروع تقرير المصير 16 سبتمبر 1959

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث ل.م.د تخصص تاريخ معاصر

إشراف الأستاذ الدكتور

السبتي غيلاني

إعداد الطالبة

مريم حيفر

لجنة المناقشة

الإسم واللقب	الدرجة العلمية	الصفة	الجامعة الأصلية
د/فيصل فالتة	أستاذ محاضر أ	رئيسا	جامعة باتنة 1
أ/د السبتي غيلاني	أستاذ التعليم العالي	مشرفا ومقرا	جامعة باتنة 1
د/محمد علي الأمين حمداني	أستاذ محاضر أ	عضوا مناقشا	جامعة باتنة 1
أ/د عبد الكامل عطية	أستاذ التعليم العالي	عضوا مناقشا	جامعة حمة لخضر الوادى
د/عامر زناتي	أستاذ محاضراً	عضوا مناقشا	جامعة زيان عاشور الجلفة

السنة الجامعية: 2022-2023م/1443-1444هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# شكر وعرفان

قال الله تعالى: { يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ } سورة المجادلة 11  
وقوله صلى الله عليه وسلم: { من لا يشكر الناس لا يشكر الله } كن عالماً... فإن لم تستطع فكن  
متعلماً... فإن لم تستطع فأحب العلماء.

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وبفضله تتحقق الأمنيات، يسر البدايات وأكمل النهايات  
وبلغنا الغايات.

الحمد لله الذي وفقني في طلب العلم وأبلغني ما يجب ويرضى، أسأل الله التوفيق والإخلاص في  
أعمالي كلها.

بعد إنهائي بفضل الله هذه الدراسة وإخراجها في صورتها النهائية، ومن باب الاعتراف بالفضل  
المشروع أتقدم إلى الأستاذ الدكتور خيلاني السبتي المشرف على هذه الدراسة بخالص التقدير  
والامتنان على الذي قدمه من كثير، من نصح نافع، وتصحيح في كل المواضيع من أجل إنهاء  
هذه الدراسة، وعلى أمل أن أصيب ولو بالقليل استحق مني الشكر الجزيل بل والاعتراف بالجميل.  
كما أتقدم بخالص شكري وامتناني إلى كثير من الأساتذة في العديد من الجامعات على  
مساعدهم وأخص بالذكر كل من الدكتور داهية بن عدة، والأستاذ أحمد بودراج، الدكتور  
ودان بوعفالة، الدكتورة تيته ليلي، كما أشكر الزملاء على ما قدموه لي من دعم ومساعدة  
خاصة خليفة جلال، حكيم سعيدة، محمد سماتية، جمال حفظ الله، زميلتي في العمل الأستاذة شتوح  
رحمة، وعمال متحف المجاهد بولاية باتنة وأخص بالذكر الأستاذة نويوي عبلة وكذا عمال مكتبة  
جامعة الأمير عبد القادر بقسنطينة وجامعة قسنطينة 2، وعمال أرشيف ولاية وهران.

كما نسدي جزيل الشكر إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بمناقشة هذه الأطروحة.



## الإهداء

يقال أن رحلة الألف ميل تبدأ بخطوة.....  
وخدمهم العظماء من يصنعون أقدارهم.....  
وحدها الأقدار تصنع لون البداية وشكل النهاية...  
هي ذي ثمار جهدي واجتهادي قد أينعت وحن قاطفها ،فما أجمل أن يجود المرء  
بأغلى ما

لديه ، والأجمل أن يهدي الغالي للأغلى  
إلى روح أبي الطاهرة الزكية رحمة الله عليه  
إلى من كانت تنتظر وجودي في هذا العالم وتتمنى نجاحي في الحياة وتدعو الله أن أنال أرق  
المراتب، إلى التي توجتني ملكة بدعوتها الخالصة في مملكة حنانها إلى أمي الحبيبة..حكيمة  
إلى أخ توج بأبهي الصفات...سمير

إلى روح شهدائنا الأبرار من يوم الاحتلال إلى فجر الاستقلال  
إلى رفيقات دربي: حنان ، هدى ، هاجر ، أنفال ، صبرينة  
إلى كل من ساعدني من بعيد أو قريب لإنجاز هذه الدراسة  
الطالبة : حيفر مريم

## قائمة المختصرات

بالعربية

تر	ترجمة
ج	الجزء
ج.ت.و	جبهة التحرير الوطني
ح.م.ج.ج	الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية
ط	طبعة
ص	صحفة
مج	مجلد
د.س	دون سنة

بالفرنسية:

<b>A.N.O.M</b>	Archive National d'outre-mer
<b>C.R.S</b>	Compagnie Républicaines de Sécurité
<b>G.P.R.A</b>	Gouvernement Provisoire de la République Algérienne
<b>-R.G</b>	Réserves générales
<b>R.C.P</b>	Régiment de chasseurs Parachutistes
<b>-F.A.R</b>	Front Algerie Française
<b>R..A.F</b>	Rossemblement Algérie Française
<b>F.N.F</b>	Front National Français
<b>O.A.S</b>	Organisation de L'armée Secrète
<b>Ed</b>	Edition
<b>S.A.S</b>	Sections Administratives Spécialisés

مقدمة

اندلعت الثورة التحريرية الجزائرية في الفاتح من نوفمبر 1954 محدثة صاعقة على السلطات الفرنسية المدنية منها والعسكرية التي لم تكن تتوقع أن يحدث هذا في الجزائر الفرنسية المستعمرة ، وأمام هذا الوضع الجديد تكاثفت جهود كل من المدنيين والعسكريين من أجل القضاء على الثورة الجزائرية والاحتفاظ بالجزائر الفرنسية بأيّة وسيلة كانت، ومع تزايد الانتشار الجغرافي للثورة واتساع قاعدتها الشعبية وتوالي انتصاراتها على الأصعدة السياسية والعسكرية والدبلوماسية وهو الأمر الذي تسبّب لفرنسا في أزمات اقتصادية وسياسية خطيرة، انعكست سلبا على الأوضاع الداخلية لفرنسا، حيث تمثّلت خطورتها في خسائر فادحة تعرّض لها جيش الاحتلال الفرنسي وارتفاع لنفقاته المالية التي أثّرت بشكل بليغ على النمو الاقتصادي لفرنسا، كما أدّى هذا الوضع إلى تطوّر الأحداث السياسية وعدم استقرارها على الساحة الفرنسية ممّا عجلّ بسقوط الحكومات الفرنسية الواحدة تلو الأخرى بداية بحكومة منديس فرانس وصولا إلى حكومة بيار فليملان.

لتزداد أزمة النّظام السياسي الفرنسي أكثر حدّة مع ربيع 1958 حين اتّهمت قيادة الجيش الفرنسي في الجزائر الحكومة الفرنسية بالعجز عن توفير المتطلّبات المادية والإمكانيات العسكرية الضرورية للقضاء على الثورة التحريرية الجزائرية ، كلّ هذه الأمور دفعت بجيش الاحتلال إلى التّحالف والتكثّل مع المستوطنين والعمل سويا على إسقاط الجمهورية الرابعة من خلال قيادتهم لتمرّد 13 ماي 1958 والذي عاد على إثره الجنرال ديغول للحكم على أمل أن يُنقذ الجزائر الفرنسية مثلما أنقذ فرنسا من الاحتلال الألماني خلال الحرب العالمية الثانية وهو الأمل الوحيد لإخراج البلاد من هذا المأزق بحكم تجربته الواسعة في قيادة فرنسا.

شكّل وصول الجنرال ديغول إلى الحكم وعودته إلى الواجهة منتصف سنة 1958 وتولّيه مقاليد السلطة بفرنسا مطلع جوان 1958 نقلة جديدة في السياسة الفرنسية سواء اتّجاه جبهة وجيش التحرير الوطني أو الجماهير الشعبية الجزائرية، حيث اتّبع في سياسته

الجزائرية عدّة أساليب لم يختلف فيها عن سابقه وذلك من خلال لجوئه إلى ممارسة القمع والاضطهاد أملا منه في القضاء على الثورة، غير أنّ الواقع أثبت له العكس .

وهو ما جعله يصبّ كلّ جهوده لإيجاد حلاً للقضية الجزائرية التي أصبحت تؤرّق فرنسا ممّا أجبره على الإقدام على خطوة مغايرة لم تكن متوقّعة من قبل العسكريين والمدنيين ألا وهي طرحه لمشروع تقرير المصير في 16 سبتمبر 1959 الذي أعدّه وخطّط له مطوّلاً و اعترف فيه ولأوّل مرّة بحقّ الشعب الجزائري في تقرير مصيره، هذا المشروع الذي تضمّن نقاطاً محدّدة ومضبوطة ويستفتي فيه الشعب الجزائري، وأمام إصرار الجنرال ديغول على تنفيذ وإجراء استفتاء تقرير المصير وفقاً للمصالح الفرنسية إلّا أنّ كلّ المدنيين والعسكريين وقفوا في وجه الجنرال ديغول وعملوا على منعه من تطبيق هذا المشروع وهو ما ترجمته ردود أفعالهم المختلفة والتي هدفت كلّها إلى المحافظة على الجزائر الفرنسية، ومن خلال ذلك وقع اختياري على موضوع:

## موقف السلطتين المدنية والعسكرية الفرنسية من مشروع تقرير المصير 16 سبتمبر 1959 أسباب اختيار الموضوع

تعود دواعي اختيارنا لهذا الموضوع إلى عدّة أسباب من بينها:

-الرغبة في التعرف على الأسباب التي أدّت بالجنرال ديغول إلى تبني سياسة تقرير المصير بعد عام من عودته للحكم .

-قلة وشحّ الدراسات حول هذا الموضوع.

- الكشف ما أمكن عن الخبايا والأسرار التي انطوى عليها مشروع تقرير المصير بحكم أنّه موجّه للشعب الجزائري بالدرجة الأولى، خاصّة وأنّه يعتبر امتداداً وتكملة لمشروع سلّم الشجعان.

-التطرّق إلى تطورات مشروع تقرير المصير من خلال خطابات الجنرال ديغول بداية من الجزائر الفرنسية وصولاً إلى الجزائر الجزائرية.



- إزاحة الستار على أهمّ المواقف التي أبدتها كلّ من السلطة المدنية والعسكرية الفرنسية بالجزائر حول هذا المشروع .

-إثراء الموضوع بقراءات جديدة حول مشروع تقرير المصير .

- تسليط الضوء على موقف الحكومة المؤقتة من تقرير المصير .

### إشكالية الموضوع

الإشكالية الأساسية التي يطرحها هذا الموضوع تتمثّل في الوقوف على الأسباب والعوامل التي دفعت بالجنرال شارل ديغول بعد 129 سنة من احتلال الجزائر إلى التصريح علنا بحق الجزائريين في تقرير مصيرهم وماهو موقف كلّ من السلطتين المدنية والعسكرية الفرنسية من ذلك؟

إلا أنّ الإجابة على هذه الإشكالية تطرح أمامنا عدّة تساؤلات:

-ما هي أسباب ودوافع قيام كلّ من المستوطنين والعسكريين بانقلاب 13 ماي 1958 وما الهدف منه؟

-ما أبرز الاستراتيجيات التي طبّقها الجنرال ديغول قبل إعلانه عن مشروع تقرير المصير؟

-ما هي الأبعاد الإستراتيجية التي تضمّنها خطاب ديغول حول مشروع تقرير المصير؟

-كيف كان موقف الطرف الجزائري من هذا المشروع؟

### المنهج المتبع

لمّا كانت طبيعة الموضوع هي التي تُحدّد المنهج المتّبع وبما أنّ موضوع الدراسة هو حدث تاريخي وبما أنّه عبارة عن خطاب اشتمل على معلومات ذات طابع سياسي وأصباغ اقتصادية، عسكرية وأمنية فإنّي اتّبع المنهج التاريخي الوصفي من خلال الوقوف على أهمّ مراحل السياسة الفرنسية بالجزائر انطلاقا من تمرد 13 ماي 1958 والتعريح أيضا على مرحله ونتائجه مرورا بأهمّ المشاريع الفرنسية بهدف القضاء على الثورة وصولا إلى ردود الأفعال الفرنسية المدنية والعسكرية انطلاقا من أسبوع المتاريس ومظاهرات ديسمبر 1960 وصولا إلى انقلاب أفريل 1961.

-إضافة إلى المنهج التحليلي في شرحي لخطاب 16 سبتمبر 1959 ومختلف خطابات الجنرال ديغول التي طرحها فيما بين سنة 1959 إلى 1962.

-المنهج المقارن من خلال توضيح وجهة نظر كل من المدنيين والعسكريين الفرنسيين ووجهة التحرير الوطني بخصوص مشروع تقرير المصير كل حسب وجهة نظره.

-المنهج الإحصائي من خلال إحصاء الخسائر التي مُنيت بها فرنسا في مختلف المجالات

### حدود الدراسة

تتناول هذه الدراسة موقف السلطتين المدنية والعسكرية الفرنسية من مشروع تقرير المصير 16 سبتمبر 1959 وبناءا على هذا تمّ تحديد المجال الزمني لهذه الدراسة من سنة 1954 إلى 1962، لأنّ سنة 1954 اندلعت فيها الثورة وسنة 1962 استعادت فيها الجزائر سيادتها، أمّا عن الإطار المكاني لهذه الدراسة فهو الجزائر.

### الدراسات السابقة

قبل الخوض في هذه الدراسة كان لازما أن أقوم بعملية تقصي ومسح لأهمّ الدراسات الأكاديمية التي تناولت هذا الموضوع، حيث لاحظت أنّها لم تعالجه بالقدر الكافي، وأنّ أغلبها تناولته بشكل مُقتضب في إطار مشاريع الجنرال ديغول ومن بين أهمّ الدراسات التي اهتمت بالموضوع وقدمت فائدة أذكر منها على وجه الخصوص:

-أطروحة دكتوراه الموسومة ب: دور الأقلية الأوروبية في الجزائر 1954-1962 لـ داعي محمد والتي تحدّث فيها عن رد فعل المستوطنون الأوروبيون عن مشروع تقرير المصير خلال أسبوع الحواجز وانقلاب الجنرالات إضافة إلى دورها في تمرد 13 ماي ومنظمة الجيش السري.

### مصادر ومراجع البحث

لدراسة هذا الموضوع تمّ الاعتماد على مجموعة من مصادر ومراجع أهمّها:

أ- الوثائق الأرشيفية: أرشيف ما وراء البحار من مركز أكس اون بروفانس Centre d'

archives d'outre Mere

ومن أهم العلب:

A.N.O.M, boîte N81F88

A.N.O.M, Boite N81F120

A.N.O.M ,BoiteN81F788

A.N.O.M, boîte ,N81F2438

A.N.O.M , Boite 1H1953SHD1952/D3

ب- تقارير الولايات التاريخية ومن أبرزها تقرير الولاية الأولى و الثالثة التي تمّ الاعتماد عليها خاصّة في الوقوف على تنفيذ الجنرال شال لمشروعه العسكري.

ج- المذكرات الشخصية ومن أبرزها مذكرات شارل ديغول بعنوان التجديد 1958-

1962 والتي تحدّث فيها عن مختلف الأحداث التي عرفت الجزائر ومن أبرزها تمرد 13

ماي ومشروع تقرير المصير باعتباره الفاعل الأساسي في هذا الحدث الهام.

د- المقالات الواردة في الجرائد: تمّ الاعتماد على جريدة المجاهد باعتبارها الناطق الرسمي

لجبهة التحرير الوطني إضافة إلى بعض الجرائد الفرنسية ومن أهمّها جريدة : Lemond,

L'écho d'Oran

ه- الكتب العامّة والتخصّصية : وهي متنوعة ومتعدّدة من بينها مؤلّفات أبرزها كتاب صالح

بلحاج تاريخ الثورة الجزائرية، كتاب رمضان بورغدة الجنرال ديغول والثورة الجزائرية، دحمان

تواتي منظمة الجيش السري بين النعش والحقيقة، عمار قليل ملحمة الجزائر الجديدة إضافة

إلى بعض المراجع باللغة الأجنبية ومن أهمها:

Chantal Morelle ,Comment degaulle Et le F.L.N,

Benjamine Stora ,Le mystère degaulle

**خطة البحث:**

للإجابة على الإشكالية المطروحة ومختلف التساؤلات وبعد جمع المادة العلمية

اهتديت إلى الموضوع على النحو التالي:

الفصل التمهيدي : "اندلاع الثورة وردود الفعل الفرنسية" الذي قسّم إلى أربع نقاط بحثية أساسية وهي ردود فعل الحكومة العامة بباريس، ردود فعل الولاية العامة بالجزائر إضافة إلى ردود فعل كلّ من المستوطنين الأوروبيين والصحافة الفرنسية.

### الفصل الأول: انهيار الجمهورية الرابعة 1958

لقد عالجت في هذا الفصل الأسباب التي أدت إلى انهيار الجمهورية الرابعة سواء سياسيا أو اقتصاديا، وصولا إلى تمرد 13 ماي 1958 والتعريح على مراحل وأهمّ نتائجه، ثمّ التطرّق إلى وصول الجنرال إلى الحكم وقيام الجمهورية الخامسة 28 سبتمبر 1958.

### الفصل الثاني: إستراتيجية الجنرال ديغول للقضاء على الثورة 1958-1962

خصّصت هذا الفصل للتطرّق لأهمّ المشاريع التي سطرّها الجنرال ديغول بمجرد وصوله للحكم من أجل القضاء على الثورة الجزائرية، فكانت البداية بمشروع قسنطينة الذي طرحه في أكتوبر 1958 ثمّ طرحه لمشروع سلّم الشجعان الموجّه لأفراد جيش التحرير الوطني، وفي إطار الإستراتيجية العسكرية جاء مشروع شال الضخم القائم على مجموعة من العمليات العسكرية الكبرى والتي تستهدف كلّ مرّة ولاية معيّنة بهدف القضاء على الثورة، ليأتي ردّ جبهة التحرير الوطني على مختلف هذه المشاريع الفرنسية بالوقوف في وجهها والعمل على إفشالها.

### الفصل الثالث: إعلان الجنرال ديغول لمشروع تقرير المصير 16 سبتمبر 1959

تعرّضت في هذا الفصل إلى تحديد مفهوم تقرير المصير مع تحديد الطبيعة القانونية والتاريخية لفكرة تقرير المصير، إضافة إلى إبراز أهمّ الظروف التي جعلت من الجنرال ديغول يطرح فكرة تقرير المصير، ثمّ تحليل أهمّ ما ورد في خطاب 16 سبتمبر 1959 وتطوّرات هذه الفكرة بداية من الجزائر الفرنسية وصولا إلى الجزائر جزائرية، مع إبراز جواب الحكومة المؤقتة باعتبارها المعنية بالأمر.

### الفصل الرابع: ردود الفعل المدنية الفرنسية حول إعلان ديغول لمشروع تقرير المصير 16

سبتمبر 1959.

تناولت في هذا الفصل أبرز ردود الفعل الفرنسية حول إعلان الجنرال ديغول لمشروع تقرير المصير من خلال عرض لأهمّ تصريحات الشخصيات الفرنسية سواء بالجزائر وفرنسا، ثم التطرق إلى مظاهرات 11 ديسمبر 1960 التي نظّمها كلّ من المستوطنين الأوروبيين والشعب الجزائري للوقوف في وجه الجنرال ديغول، ثم تنظيم استفتاء 8 جانفي 1961 الذي أعطى من خلاله الشعب الفرنسي موافقته على سياسة تقرير المصير.

**الفصل الخامس:** ردود الفعل العسكرية الفرنسية حول مشروع تقرير المصير 16 سبتمبر 1959

عالجت في هذا الفصل أهمّ ردود الفعل الفرنسية والتي كانت أغلبها عسكرية واعتمدت على الجيش الفرنسي بداية بأسبوع الحواجز جانفي 1960 ثم انقلاب الجنرالات الأربعة 23 أبريل 1961 ووصولاً إلى تشكيل المنظمة العسكرية السرية.

### صعوبات البحث

خلال إنجازي لهذه الدراسة واجهتني ككلّ طالبة باحثة صعوبات أبرزها:  
-صعوبة الحصول على الوثائق الأرشيفية والتنقل خارج الوطن خاصّة خلال السنتين الماضيتين نتيجة لانتشار وباء كورونا.  
-العقبات الإدارية التي حالت التي دون الحصول على بعض الوثائق من المركز الوطني للأرشفيف بالعاصمة، إضافة إلى إتلاف بعض الصحف الفرنسية التي لها علاقة بالدراسة على مستوى أرشفيف ولاية قسنطينة.

-تعرّض هاتفي الشخصي للسرقة وقد كان يحتوي على معظم أعداد جريدة L'écho d'Oran.

وفي الختام أتوجّه بالشكر للأستاذ المشرف على توجيهاته وبعض الأساتذة على المساعدة المقدمة خاصة الأستاذ بودراع أحمد من جامعة الجزائر و الأستاذ عدة بن داهة من جامعة معسكر.

## الفصل التمهيدي:

### إندلاع الثورة وردود الفعل الفرنسية

1- الحكومة العامّة بباريس

2- الولاية العامّة بالجزائر

3- الصحافة الفرنسيّة

4- المستوطنين الأوروبيين

لم تكن فرنسا ولا شعبها ولا قواتها العسكرية تتوقع يوماً أن تندلع الثورة في الجزائر، هذه المستعمرة التي بقيت تحت وقع الاستعمار لمدة 124 سنة، لتكون سنة 1954م سنة المفاجآت لسلاطات الاحتلال، حيث تحركت الشعوب المغاربية في كل من تونس والمغرب لتلتحق بالحركات الوطنية في كلا البلدين مما شجّع الجزائر أن تثور في وجه الاحتلال، فكانت ثورة أول نوفمبر 1954 انطلاقة خلفت هلعاً وارتباكاً في صفوف الفرنسيين سواء من السياسيين أو العسكريين الذين أجمعوا كلهم على أن ما وقع في ليلة الإثنين بزلزال الذي هز أركان وكيان الجمهورية الفرنسية الرابعة، حيث كانت الثورة بمثابة المرحلة الأخيرة والحاسمة والحلّ الوحيد بعد فشل وعمق النضال السياسي خاصة بعد مجازر 08 ماي 1945 واكتشاف المنظّمة الخاصة، فقد أجمعت ردود الفعل الفرنسية على ضرورة التصدي بكل حزم وقوة وتوفير جميع الإمكانيات للقضاء على الثورة والحفاظ على الجزائر فرنسية وهو ما سنتطرق له بالتّحليل والتّفصيل في هذا الفصل من خلال الوقوف على أهمّ التّصريحات والإجراءات لقمع الثورة ورصد أبرز ردود الأفعال الفرنسيّة سواء السياسية أو العسكرية بالجزائر أو فرنسا.

### 1- الحكومة العامة بباريس

أحدثت العمليّات العسكرية لجيش التحرير الوطني الموزّعة على كامل التراب الوطني والتي انطلقت في ليلة أول نوفمبر 1954م<sup>1</sup> نتيجة للتّسيق المحكم موجة من الهلع والخوف والرعب في صفوف الفرنسيين، وقد تجلّت من خلال البلبلة والاضطراب الذي ميز تصرفاتهم، فانهالت برقياتهم على مقرّ الحاكم العام الفرنسي من كلّ جهات الوطن طالبة

<sup>1</sup>أقدر عدد العمليّات العسكرية التي انطلقت في ليلة الفاتح من نوفمبر 1954 بحوالي 30 عملية موزعة على التراب الوطني وتم التركيز على مخازن الأسلحة والتكنات ومقرات الدرك والشرطة للمزيد أنظر محمد (حربي): الثورة الجزائرية سنوات المخاض، تر نجيب عياد، موفم للنشر، الجزائر، 1994، صص 17-20

للنجدة<sup>1</sup>، لتعلن فرنسا على لسان وزير الخارجية أنذاك "أنّ الجزائر قلب فرنسا و ستحافظ وتدافع عنها بكلّ ما أمكن من الوسائل وأنّ المفاهمة الوحيدة هي الحرب"<sup>2</sup>.  
 لم تستطع الحكومة الفرنسية تجاهل ما يحدث بالجزائر وحاولت جاهدة التقليل من أهميتها وأظهرت في نفس الوقت نوعا من الحزم والصّرامة بخصوص ما وقع بالجزائر، ليصرّح وزير الداخلية فرانسوا ميتران<sup>3</sup> (FrançoisMitterrand) مباشرة بعد اندلاع الثّورة قائلاً: "الجزائر هي فرنسا...أنا لست مع المفاوضات مع الأعداء والطريقة الوحيدة هي الحرب"<sup>4</sup>، وأعقب هذا الإعلان تصريحاً آخر له يوم 05 نوفمبر 1954م انطلاقاً من تجسيد مقولة الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا قائلاً: "إنّ الجزائر هي فرنسا، من فلاندر إلى الكونغو هناك قانون واحد ومجلس نيابيّ واحد وبذلك فهي أمة واحدة، هذا هو دستورنا وتلك هي إرادتنا"<sup>5</sup>، كما أكّد السيّد فرانسوا ميتران في تصريح له أمام لجنة الشؤون الداخلية بالبرلمان الفرنسي بأنّه لا مجال لأيّ شيء سوى الحرب قائلاً: "لا يمكن أن تكون هناك محادثات بين الدّولة والعصابات المتمرّدة التي تريد أن تحلّ محلّها"، ليصرّح كذلك للإذاعة الفرنسيّة في

<sup>1</sup> محمد لحسن (أزغدي): مؤتمر الصومام وتطور الثورة الجزائرية، دار هومة، الجزائر، 2009، ص81  
<sup>2</sup> حزب جبهة التحرير الوطني: التقرير الوطني الثاني لتاريخ الثورة، قصر الأمم من 8 إلى 10 ماي 1984، المنظمة الوطنية للمجاهدين المجلد2، الجزء1، ص37  
<sup>3</sup> فرانسوا ميتران ولد في 26 أكتوبر 1915، وزير الداخلية المكلف بالعمالات الفرنسية بالجزائر سنة 1954م حيث اعتبر أن السياسة عاجزة عن الحفاظ على النظام الجمهوري، تولى منصب وزير العدالة خلال حكومة غي مولي في الفترة الممتدة من فيفري 1956 وجوان 1957م، كما ارتبط اسمه بقضية الإعدامات بدون محاكمة خلال معركة الجزائر ولعل من أبرزها اغتيال الشهيد محمد العربي بن مهدي كما وافق شخصياً على ثلاثون إعداماً لمناضلي جبهة التحرير الوطني، صاحب قانون منح السلطات للعسكريين في مجال العدالة وهو مؤسس الشروط الشرعية لممارسة التعذيب. أنظر: السبتي(غيلاني): دور محمد العربي بن مهدي في الحركة الوطنية والثورة الجزائرية، رسالة ماجستير منشورة في تاريخ الثورة التحريرية، جامعة باتنة1، الجزائر، 2003-2004، ص175، أنظر أيضاً: عاشور (شرفي): قاموس الثورة الجزائرية، تر عالم مختار، دار القصبية للنشر، الجزائر، 2007، ص356  
<sup>4</sup> سهام( بن غليمة): الحرب النفسية في الثورة التحريرية 1954-1958 بين التخطيط الاستعماري الفرنسي وردود الفعل الجزائرية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم منشورة، تخصص التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة تلمسان، الجزائر، 2016-2017، ص53  
<sup>5</sup> سليمان( قريبي): تطور الاتجاه الثوري والوحدوي في الحركة الوطنية الجزائرية 1940-1954م، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه منشورة في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة باتنة1، 2010-2011، ص270



يوم 09 نوفمبر 1954م "إنّ القوّة الفرنسيّة ستحافظ على الوحدة الوطنيّة، والتمترّدون المشاغبون بمهاجمتهم مواطنينا الجزائريين قد استقرّوا ضدّهم القوّة الفرنسيّة، وهذه القوّة ستدافع عن العدالة بالمحافظة على الوحدة الوطنيّة، وإذا كان المتمرّدون قد أرادوا أن يلفتوا نظر الرأي العام الدولي عشية انعقاد دورة هيئة الأمم المتحدة فإنّهم مخطئون وذلك أنّ الجزائر هي فرنسا وفرنسا لن تعترف بأيّة سلطة غير سلطتها".<sup>1</sup>

وفي إجابته على بعض النوّاب الشيوعيين الفرنسيين حول القضية الجزائرية "إذا كنا قبلنا الحوار مع الوطنيّين في البلدين المحميين (تونس، المغرب) اللتين هما دولتين بالمعنى القانوني ، فإنّ ذلك غير ممكن مع الجزائر التي هي مقاطعة فرنسية وجزء لا يتجزأ من فرنسا"<sup>2</sup>، كما أكّد على أنّ الذين يساندون المطالب الوطنيّة هم أعداء لفرنسا يجب القضاء عليهم<sup>3</sup>، حيث رفض ميتران أيّ تشابه بين السياسة الفرنسيّة المتّبعة في كلّ من تونس والمغرب من جهة وفي الجزائر من جهة أخرى، وهذا بعد قيام العديد من النوّاب بعقد مقارنة بين السياسة الفرنسيّة في الجزائر وتونس، ليكون ردّه "أقول إنّ هذه المقارنة لم تعد خاطئة بل أكثر خطورة"<sup>4</sup>.

وخلال توضيحه لمبادئ سياسته الجزائرية، أكّد فرانسوا ميتران على ضرورة استعمال القمع والفصل بين المتمرّدين والأغلبية العامّة للسكان الجزائريين الذين برهنوا على حضارتهم ووفائهم<sup>5</sup>.

وفي نفس الاتجاه أورد ميتران بلاغا من باريس جاء فيه "وقعت عدّة عمليّات مسلّحة في هذه اللّيلة في عدّة نقاط من التراب الجزائري وهي ناتجة عن أعمال فردية أو مجموعات

<sup>1</sup>الغالي (غربي): فرنسا والثورة الجزائرية دراسة في الممارسات والسياسة، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص126

<sup>2</sup>مولود قاسم (نايت بلقاسم): ردود الفعل الأولى على اندلاع الثورة داخليا وخارجيا، دار الأمة، الجزائر، 2007، ص110

<sup>3</sup>حليلي (بن شرقي): مخطط شال ورد فعل الثورة الجزائرية 1959-1960، أطروحة دكتوراه منشورة في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر 2، 2014-2015، ص105

<sup>4</sup> Alistair( Horn) ; Histoire De La Guerre D'Algérie ;Ed Dahlab ;Algerie ;2007 ;p102

<sup>5</sup> أزغيدي: المرجع السابق، ص82

صغيرة معزولة، ولقد اتخذت إجراءات عاجلة من طرف الحاكم العام في الجزائر وضع ووزير الداخلية تحت تصرفه قوات إضافية من الشرطة وأنّ الهدوء يخيم على مجموع السكان<sup>1</sup>.

وفي تقرير آخر لفرانسوا ميتران حول الوضع العام بالجزائر، أشار إلى أهمية الجيش الذي أرسله للجزائر من أجل تدعيم القوات الفرنسية هناك وذلك حتى يتسنى للحاكم العام بالجزائر الحصول على القوات الضرورية<sup>2</sup>.

وفي إجابة له للنائبة الشيوعية الممثلة لعمالة وهران "أليس سبورتييس AliceSports" التي احتجت على القمع الممارس ضد الشعب الجزائري والتي طالبت بإقامة جمهورية في الجزائر<sup>3</sup> حيث جاء ردّ وزير الداخلية عليها وذلك لتبريره استخدام القوة من طرف الجيش الفرنسي بالجزائر بقوله: "إنّ الشعب في غالبيته ضدّ الإرهابيين ونحن نستعمل القوة من أجل أن تبقى الجزائر فرنسية، إنك ترين أنّه من الطبيعي أن تكون للجزائر مطالب وطنية وأن يسعوا لتحطيم الوحدة الفرنسية، إنك تعتبرين الشعب الجزائري كيانا متميزا ومن حقّه أن يكون له مصير مستقل عن مصيرنا، ولكن نحن هدفنا مختلف تماما عن هذا، الذي نريده هو دمج الجزائريين في الأمة الفرنسية لأننا لن نقبل انفصاله عنها لذا نستخدم القوة للحفاظ على الوحدة الوطنية"<sup>4</sup>، وفي 12 نوفمبر 1954م وفي خطاب له أمام الجمعية الوطنية أكد فرانسوا ميتران أنّه لا يوجد انفصال يمكن تصوّره بين الجزائر وفرنسا محددا سياسته بثلاث كلمات "الإرادة، الحزم، الوجود"<sup>5</sup>.

الحكومة الفرنسية هي الأخرى لم يكن في وسعها إخفاء حقيقة ما جرى في ليلة غرة نوفمبر والتستّر على وقائعها خاصة بعد تكبّد الجانب الفرنسي خسائر فادحة في الأرواح

<sup>1</sup> بوعلام (بن حمودة): الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954، دار النعمان، الجزائر، 2012، ص171

<sup>2</sup> L'Écho d'Alger, 3 Novembre 1954, p01

<sup>3</sup> نايت بلقاسم، المرجع السابق، ص114

<sup>4</sup> بن شرقي: المرجع السابق، ص106

<sup>5</sup> Benjamin (Stora); Histoire de la guerre d'Algérie; éd Hiber; Algérie; 2012; p11

والمنشآت الاقتصادية والعسكرية، لذلك أُجبرت الحكومة الفرنسية على الإعلان عنها مع التقليل من أهميتها وخطورتها وذلك بهدف طمأنة الدوائر الاستعمارية في فرنسا والجزائر وبصفة خاصة المستوطنين<sup>1</sup>.

بعد اندلاع الثورة مباشرة تتابعت تصريحات وردود الأفعال لرجال السياسة الفرنسيين من باريس التي تتوّعت بين الطمأنة والوعود بالقضاء على منفذي العمليات، ليصرّح رئيس الحكومة الفرنسية السيد منديس فرانس (MendésFrance)<sup>2</sup> أمام البرلمان الفرنسي " لا تخافوا، إنّ الأمة لن تسمح لأحد بالمخاطرة بوحدتها"<sup>3</sup>، كما أصدر تصريحاً آخر تحدّث فيه عن عمليات ليلة الفاتح من نوفمبر "هناك مواطنون شنوا حرباً على وطنهم، ولكنّ الشعب لم يتبعهم وقد اتخذت الإجراءات الصّارمة التي يقتضيها الموقف، وأعدنا وجنّدنا جميع الإمكانيات حتى تتغلّب قوّة الأمة أنّ الجزائر هي فرنسا، ومن فلاندر إلى الكونغو هناك قانون واحد ومجلس نيابي واحد وبذلك فهي أمة واحدة هذا هو دستورنا وتلك هي إرادتنا"<sup>4</sup>.

ونلاحظ من خلال هذه التّصريحات تشبّث السّطات الفرنسية بالجزائر واعتبارها مقاطعة فرنسية وتسخير جميع الإمكانيات من أجل القضاء على التمرد الذي وقع في ليلة أول نوفمبر، إضافة إلى تقزيم الأحداث وعدم تضخيمها وإظهار الخوف والقلق بخصوصها وذلك بهدف زعزعة ثقة مجاهدي جيش التحرير الوطني والضغط عليهم من أجل التخلّي عن العمل المسلّح.

<sup>1</sup> بن حمودة: المرجع السابق، ص 171

<sup>2</sup> منديس فرانس: ولد سنة 1907م، نائب وسياسي فرنسي لفترتين الأولى منذ 1932-1944 ثم 1946-1958، عين وزير أول في جوان 1954 إلى غاية فيفري 1955، عمل على إنهاء مشكلة الهند الصينية، قاد مفاوضات مع تونس والتي أدت إلى استقلالها، عرض تمرد 13ماي 1958. أنظر: جمال (حفظ الله): سياسة التطويق الفرنسية وأثارها على الثورة في الولاية الأولى 1956-1962م، أطروحة دكتوراه منشورة تخصص تاريخ الثورة الجزائرية، جامعة الجبلاي بونعامة خميس مليانة، الجزائر، 2018/2017، ص 41

<sup>3</sup> المرجع نفسه: ص 47

<sup>4</sup> غربي: المرجع السابق ص 125، 126

باستمرار العمليات العسكرية على أرض الجزائر، استمرت تصريحات رئيس الحكومة الفرنسية، حيث صرّح في يوم 12 نوفمبر 1954 أمام الجمعية الوطنية الفرنسية أثناء مناقشة تطورات القضية الجزائرية قائلاً "إنّ إدارات الجزائر هي جزء من الجمهورية الفرنسية، نحن لا نساوم عندما يتعلّق الأمر بالحفاظ على وحدة الأمة وسلامتها، لا يوجد انفصال يمكن تصوّره، الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا"<sup>1</sup> ومن خلال تصريحه هذا وتأكيديه وتمسّكه بالجزائر الفرنسية والدّفاع عنها ورفضه لفصل الجزائر عن فرنسا أو التخلّي عنها، نالت حكومته ثقة أعضاء البرلمان الفرنسي.<sup>2</sup>

إضافة إلى كلّ، هذا فقد أصرّ وبشدة على معاقبة الثوّار وأنّ فرنسا ستتخذ جميع الإجراءات الصارمة ضدّهم من خلال تصريحه" ولن نرحم المتمرّدين، فلن يكون هناك تساهل، عندما تكون وحدة الجمهورية والسّلام الدّاخلي معرّضين للخطر، ذلك أنّ العملات الجزائرية جزء من فرنسا منذ مدة طويلة، وسكّانها يتمتّعون بالجنسية الفرنسية ولهم تمثيلهم في البرلمان وقد برهنوا بكفاية عن تعلّقهم بفرنسا، بحيث لا يمكن أن تسمح فرنسا لأحد بأن يعرض وحدتها للخطر"<sup>3</sup>.

وفي تبريره هو الآخر حول استعمال العنف والقوّة ذكر "إنّ القمع يجب أن يكون محدوداً ولكن بدون ضعف، وبعد أن يستتبّ الأمن سنشرع في علاج الأسباب الأساسية للمشاكل وهي اقتصادية واجتماعية، وسنمنح الأراضي ونطوّر الصّناعة في الجزائر"<sup>4</sup> وحسب هذا التّصريح فإنّ منديس فرانس أرجع أسباب العمليات العسكرية إلى تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للشّعب الجزائري فهو لم يخالف البقيّة في اعتقاده أنّ الثّورة الجزائرية هي ثورة خبز.

<sup>1</sup> Chantal (Morelle) ; Comment De Gaulle et le FLN ont mis Fin a' la guerre d'Algérie ; Ed Média plus ;Constantine ;2012 ;p27

<sup>2</sup> غربي: المرجع السابق، ص405

<sup>3</sup> نايت بلقاسم: المرجع السابق، ص107

<sup>4</sup> جودي الأخضر(بوالطمين) : لمحات من ثورة الجزائر، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، ط2، الجزائر،، 1987، ص28

تصريحات أعضاء ممثلي مجلس الشيوخ والجمعية الوطنية الفرنسية هي الأخرى لم تختلف كثيرا عن تصريحات رئيس الحكومة ووزير الداخلية الفرنسية، بل كانت مماثلة لها وكلها في نفس السياق والاتجاه<sup>1</sup>، حيث دعا أعضاء مجلس الحكومة الفرنسية إلى بذل جهودها من أجل إعادة النظام واتخاذ الإجراءات الأمنية من أجل قمع الإرهاب وضمان السيطرة على الجزائر فرنسية<sup>2</sup>، حيث أعلن هنري بورجو (HenriBorgo) عضو مجلس الشيوخ في تصريح له نشر يوم 02 نوفمبر 1954 بجريدة لاديباش اليومية "أنه ينبغي دفن التمرد أين يولد وينبغي البحث عن زعماء العصابات وإلحاق الهزيمة بهم وأن هؤلاء الزعماء معروفون ومنظمتهم ينبغي أن تمحى من الخريطة"<sup>3</sup>.

كما نجد مارسيل دلري (Marcel Delrieu) اتفق مع بعض النواب على إرجاع الأزمة الجزائرية إلى جملة من العوامل الاجتماعية وأن إيجاد الحلول لها سيؤدي إلى حل الأزمة الجزائرية<sup>4</sup>. ومن جهة أخرى فإن ميسكانلي (Miscanli) ممثل ولاية الجزائر في مجلس الشيوخ الفرنسي صرح قائلا "بأن الأحداث التي تهرّ المستعمرة منذ ثلاثة أيام ماهي إلا دلالة واضحة على التضامن الوطني بين مختلف الحركات الوطنية بشمال إفريقيا، بل إن ما يتم في واحد من أقطار المغرب إنما هو باتفاق الجميع وتخطيط كل القيادات المتمردة على السيادة الفرنسية"<sup>5</sup>.

أما روني مايير (Ronnie Mayer) عضو الجمعية الوطنية الفرنسية فقد صرح قائلا "إنني لا أقبل بفكرة الاستقلال الداخلي، ولا أقبل كذلك بالإدماج، وإنما الجزائر مقاطعة فرنسية ذات نظام له شخصية وليس من الضروري أن تساس بنفس القوانين التي تساس بها فرنسا"<sup>6</sup> فرنسا<sup>6</sup>

<sup>1</sup> غربي: المرجع السابق، ص 404

<sup>2</sup> لزه (بديدة): دراسات في تاريخ الثورة الجزائرية، وزارة الثقافة، الجزائر، 2013، ص 165

<sup>3</sup> غربي: المرجع السابق، ص 404

<sup>4</sup> بديدة: المرجع السابق، ص 166

<sup>5</sup> محمد العربي (الزبيري): الثورة في عامها الأول، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 91

<sup>6</sup> بوالطمين: المصدر السابق، ص 27، 28

وبالنسبة لممثل وهران في الجمعية الوطنية السيد فرانسوا كويليسي (François Quelissi)، فقد اتهم الحكومة الفرنسية بالضعف وهذا حسب رأيه بخصوص موقف حكومة منديس فرانس من القضية التونسية والمغربية، حيث تفاوضت مع الوطنيين ومنحتهم الاستقلال الداخلي، كما أشار النائب إلى أن التفاوض مع الوطنيين في شمال إفريقيا قد أعطى انطبعا للجزائريين أن الإرهاب يجلب الفوائد، كما أكد أن ضعف الحكومة سوف ينتج عنه تخريبها<sup>1</sup>. كما وجّه جيل فال (Jule Valle) النائب عن مدينة قسنطينة الاتهام مباشرة إلى الدولة العربية وحملها المسؤولية الكاملة عما يحدث في الجزائر ولم يتردد في المطالبة بالإسراع في اتخاذ كلّ الإجراءات اللازمة<sup>2</sup>.

انطلاقاً ممّا طُرح من تصريحات للقادة الفرنسيين و المسؤولين وردود أفعالهم عموماً، فإنهم اجتمعوا على استعمال القوة لقمع الثائرين وإلقاء القبض على جميع المناضلين أينما كانوا، ففي نهاية نوفمبر 1954م تمكنت قوات الشرطة الفرنسية من سجن 750 مناضلاً ومع نهاية سنة 1954 بلغ عدد المسجونين 2000 مناضل<sup>3</sup>، حكومة منديس فرانس التي تمّ تنصيبها يوم 18 جوان 1954 كانت تضع الجزائر في آخر أولويات قضاياها، وباندلاع الثورة حاولت السلطات الاستعمارية على لسان زعماء حكومتها إيجاد التبريرات ومحاولة كسب ودّ المجموعات السكانية بالمقاطعة الفرنسية حيث نجد أن فرانسوا ميتران يوضح أن نوعية المشاكل التي بالجزائر تختلف عن نظيرتها في تونس والمغرب، أمّا منديس فرانس فتوعّد بغلق أبواب الحوار والتفاوض مع الثوار وأنّ الحرب هي الحلّ الوحيد للقضاء على هذا التمرد والحفاظ على أمن ووحدة الأمة الفرنسية<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> غربي: المرجع السابق، ص405

<sup>2</sup> بديدة: المرجع السابق، ص162

<sup>3</sup> عمار (بوحوش): التاريخ السياسي للجزائر منذ البداية إلى غاية الاستقلال، ط1، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1997ص405، 406

<sup>4</sup> يزيد (بوهناف): مشاريع التهدة الفرنسية إبان الثورة وانعكاساته على المسلمين الجزائريين، مذكرة ماجيستر منشورة تخصص تاريخ حديث ومعاصر، جامعة باتنة1، الجزائر، 2013-2014، ص27، 28

من خلال عرض تصريحات كلّ من رئيس الحكومة الفرنسية ووزير الدّاخلية والتي تصبّ كلّها وفي مجملها إلى إعادة أسطورة الجزائر فرنسية، إذ لجأت السّلطات الاستعمارية بالجزائر إلى عزل الشعب عن الثّورة من خلال تطبيقها لسياسة القمع والاضطهاد وهو نفس النهج الذي اتّبعتة سلطات باريس حيث سعت إلى ذلك ولكن بأسلوب آخر ظاهره الرّحمة وباطنه العذاب<sup>1</sup>.

## 2- الولاية العامّة بالجزائر

كرّد فعل أولي، سارع الحاكم العام في الجزائر روجي ليونارد<sup>2</sup> (RogerLeonard) إلى إصدار بلاغ عشية الاثنين بهدف طمأنة المستوطنين والتقليل من أهميّة الأحداث التي تعرّضت لها العديد من المناطق الجزائرية في ليلة الفاتح من نوفمبر 1954م<sup>3</sup>، حيث نشر بلاغا في يوم 02 نوفمبر جاء فيه: " في الليلة الماضية اقترب نحو ثلاثين اعتداءا في جهات من القطر، خاصّة عمالة قسنطينة و الأوراس من طرف عصابات إرهابية صغيرة...وقد اتّخذت إجراءات الحماية والقمع التي يستلزمها الموقف من طرف الولاية العامّة"<sup>4</sup>.

كما وصف الثّورة في يومها الثاني على أنّها مجرد أحداث يقودها متمرّدون<sup>5</sup> وبعض اليساريين الذين ينتمون إلى الشيوعية العالمية، وأنّ القاهرة هي التي تحرّضهم على القيام بهذه الأعمال التخريبية<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> عبد السلام (كمون): مجموعة الاثنين والعشرين ودورها في تفجير الثورة الجزائرية 1954م، رسالة ماجستير منشورة تخصص التاريخ الاجتماعي والثقافي المغاربي عبر العصور، جامعة أدرار، الجزائر، 2012-2013، ص161

<sup>2</sup> روجي ليونارد: من ابرز رجال السياسة الفر نسبن ولد سنة 1898م تم تعيينه حاكما عاما على الجزائر في افريل 1950م، خلفا لادموند نايجلان تم عزله في افريل 1955 وعوضه جاك سوستيل وبعدها تولى عدة مناصب، توفي سنة 1988 بباريس، انظر: محمد العربي (الزبيري) وآخرون: كتاب مرجعي حول الثورة التحريرية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص67

<sup>3</sup> الغالي: المرجع السابق، ص127

<sup>4</sup> بن شرقي : المرجع السابق، 107

<sup>5</sup> عبد النور (خيثر): "تطور الثورة الجزائرية وردود الفعل الإستعمارية"، حولية المؤرخ، العدد الأول، إتحاد المؤرخين الجزائريين، الجزائر، 2002، ص321

وخلال ندوة صحفية عقدها الحاكم العام في 02 نوفمبر 1954م صرّح قائلاً " على السّكان أن يعلموا أنّنا سننّخذ كل التدابير اللازمة لضمان سلامتهم وأمنهم وقمع التصرفات الإجرامية المرتبكة<sup>2</sup>.

كما نشر روجي ليونارد بلاغا في صحيفة جزائر اليوم حاول من خلالها تقزيم العمليات الأولى والاستخفاف بتلك الخسائر المادية والبشرية، مؤكّدا في نفس الوقت أنّ السّلطات الفرنسية على أتم الاستعداد لتأديب تلك العصابات الإرهابية الصغيرة<sup>3</sup>.

وبتاريخ 03 نوفمبر 1954 حاول الحاكم العام تسليط الضوء أكثر على ما جرى مدّعا بأنّ ما تشهده الأوراس هو عملية استعراضية تقوم بها عناصر مجرمة خارجة عن القانون تحاول استغلال الظروف بهدف طرح مشكلة شمال إفريقيا وخاصة الجزائر، مشكّكا في قدرة الجزائريين على التحرك من تلقاء أنفسهم غير أنّه تناسى في نفس الوقت الأسباب الأساسية لهذه الحركة منها أطراف خارجية وتحديدا مصر<sup>4</sup>.

وفي تصريح لجريدة "باريس صحافة" والذي أكّد فيه معرفة الجهة المتورّطة، حيث أثبتت التحريّات حسب زعمه تورّط حركة الانتصار من أجل الحريّات الديمقراطية في الأحداث وأتّها مسؤولة عمّا وقع<sup>5</sup>، لتقوم السّلطات الفرنسية بحلّ الحركة في يوم 05 نوفمبر 1954 مع اعتقال مسؤوليها<sup>6</sup> وإلقاء القبض على مئات النشطاء من الحزب اعتقادا أنّهم

<sup>1</sup> بوحوش: المرجع السابق، ص 406

<sup>2</sup> نايت بلقاسم: المرجع السابق، ص 88

<sup>3</sup> كمون: المرجع السابق، ص 154

<sup>4</sup> وجهت أصابع الاتهام للقاهرة بوقوفها وراء أحداث ليلة الفاتح من نوفمبر وأنها المحرك الأساسي للثورة خاصة بعد إذاعة بيان أول نوفمبر من القاهرة، وذلك في تدخل لروجي ليونارد أمام الجمعية الوطنية الفرنسية وهو نفس الطرح الذي أكده رئيس الحكومة منديس فرانس حيث طالب بتسليط اشد العقوبات وتحذير كل من يحاول المساس بأمن الدولة، للمزيد انظر : غربي: المرجع السابق، ص 130

<sup>5</sup> بديدة: المرجع السابق، ص 156

<sup>6</sup> تمّ إلقاء القبض على مناضلي مسؤولي الحزب منهم مولاي مرياح، بن يوسف بن خدة، عبد الرحمان كيوان، وهي الحقيقة التي إعترف بها خدة بن يوسف الذي أكد أنّ السّلطات الاستعمارية ألقت القبض عليه وعلى بقية زملائه مع بداية نوفمبر



المسؤولين عن أحداث الفاتح نوفمبر<sup>1</sup>، ليصدر مرسوم بخصوص الأمر يوم 05 نوفمبر والذي نشر على الجريدة الرسمية والقاضي بحلّ حركة الانتصار من أجل الحريّات الديمقراطية وكلّ التابعة لها وتحريم أنشطتها في كافة أنحاء تراب الجمهورية الفرنسية، كما أعطيت الأوامر لمصالح الأمن في مختلف أرجاء البلاد حيث تمّ إلقاء القبض خلال الأسبوع الأوّل من شهر نوفمبر على أكثر من ألفي مناضل<sup>2</sup>، كما ذكرت جريدة صدى وهران في مقال لها أنّه بعد حلّ حركة الانتصار من أجل الحريّات الديمقراطية بيوم واحد بلغ عدد المعتقلين 196 معتقلا في جميع أنحاء الجزائر ومن بينهم مولاي مرياح<sup>3</sup>.

على الرّغم من أنّ الإدارة الفرنسية لم تكن متأكّدة من أنّ الحزب لم يكن له دور في تفجير الثّورة، غير أنّ وزير الدّاخلية برّر سبب حلّ الحزب بتواطئه معها وإعدادها للرجال الثوريين أو كما سمّاهم بالعناصر المتطرّفة حيث ذكر: "لقد تم حل حزب الشعب حركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية، وشنت الشرطة الفرنسية حملة واسعة النّطاق من الاعتقالات لأعضاء هذه الحركة وقادتها في الجزائر وفي فرنسا نفسها، لأننا متأكّدون من أنّها إذا لم تكن لها المسؤولية المباشرة في التمرد فهي على الأقلّ صاحبة القيادة الإيديولوجية فيه، إذا هي التي زوّدته بعناصر أكثر تعصبا"<sup>4</sup>.

أمّا عامل عمالة الجزائر كريميو (Crémio) في المجلس العام فقد صرّح في يوم 02 نوفمبر 1954 بأنّ هذه الاعتداءات لا يقوم بها إلاّ الجبناء قامت بها حفنة من المتعصّبين لا يمكن الخلط بينهم وبين جموع السّكان، فهؤلاء هادئون فعلا ويقوا هادئين<sup>5</sup>، أمّا مارسيل

1954م ويقوا رهن الاعتقال إلى غاية ماي 1955، وأثناء محاكمتهم لاحظت المحكمة أن اللجنة المركزية للحزب لم يكن لها ضلع في انطلاق الثّورة، للمزيد انظر : بوحوش: المرجع السابق، ص404.

<sup>1</sup> Stora;op.cit,p15

<sup>2</sup> محمد العربي (الزبيرى): تاريخ الجزائر المعاصرة، ج2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص16

<sup>3</sup> L'écho D'Oran ; 8، 7-11-1954 ;N300 66;P8

<sup>4</sup> كمون: المرجع السابق، ص160

<sup>5</sup> أحسن (بومالي): إستراتيجية الثّورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954-1956، المؤسسة الوطنية للنشر والاتصال،

الجزائر، دس، ص321

ادموند نايجلان (Marcel Edmond Nigellan)<sup>1</sup> فلم يندهش لما وقع بالجزائر بل ذكر إنّه كان دائما يقول " إنّ الجزائر لا يمكن أن تبقى غريبة عمّا يجري في المغرب الأقصى وتونس". إضافة إلى هذا فقد تطرّق إلى خطة عمل بهدف القضاء على الثورة وخنقها في مهدها حيث حصرها في نقطتين أساسيتين: الأولى تتمثل في تطبيق قانون الجزائر، أمّا الثانية تتممى الخدمات الاجتماعية وخاصة محاربة البطالة في أوساط الأهالي وذلك بهدف صدّهم عن الانضمام إلى صفوف الثورة<sup>2</sup>.

هذين الإجراءين الذين طالب بهما نايجلان يُبين إلى أيّ حدّ كان التفكير متوقفا على الأزمات الإقتصادية والاجتماعية على اعتبار أنّها المحرك الأساسي للثورة الجزائرية وهو الخطأ الذي وقع فيه الجميع ذلك أنّهم لم يتمكّنوا من الوقوف ومعرفة أسباب الثورة الحقيقية والتي كانت انطلاقتها بغرض الدّفاع عن الكيان الجزائري واستعادة سيادتها المسلوبة<sup>3</sup>.

خلال تحليله للوضع الذي تشهده الجزائر وبعد مرور شهر من اندلاع الثورة، صرّح روجي ليونارد لبرقية قسنطينة بأنّ الوضع يشهد تحسنا مستمرا ويتميّز بالهدوء، وأنّ الإرهاب هو منهج اليأس وهو طريق الارتداد<sup>4</sup>.

رئيس مدينة الجزائر والنائب في البرلمان الفرنسي جاك شوفالييه (Jacques<sup>5</sup>chevalier) صرّح هو الآخر من خنشلة بتاريخ 02 نوفمبر قائلا "إنّ الحكومة الفرنسية لن تقبل بأيّ

<sup>1</sup>مارسيل ادموند نايجلان: ولد سنة 1892 عضو بارز في الفرع الفرنسي للأمية العمالية SFIO، شغل منصب وزير التعليم في الحكومة الفرنسية، كما شغل منصب رئيس محكمة العدل العليا، عين كحاكم عام للجزائر في 11 فيفري 1948م، قام بتزوير الانتخابات التي نظمت سنة 1951 حيث حصلت فيها حركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية على تسعة مناصب، انتقل إلى فرنسا بعد ضم ألمانيا لمنطقة الالزاس. انظر: كمال (حمزي): القضية الجزائرية أمام البرلمان الفرنسي 1919-1954 من خلال الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية، أطروحة دكتوراه منشورة تخصص تاريخ حديث

ومعاصر، جامعة الجزائر-2، 2009-2010، ص 375

<sup>2</sup>الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص 17

<sup>3</sup>قريبي: المرجع السابق، ص 272

<sup>4</sup>بديدة: المرجع السابق، ص 156

<sup>5</sup>جاك شوفالييه: ولد سنة 1911م، هو زعيم اللبراليين تولى مسؤولية بلدية اليبير، ثم نائب في سنة 1946، من الأعضاء البارزين في الجمعية الجزائرية تم انتخابه رئيسا لبلدية الجزائر العاصمة سنة 1953م، انضم الى وزارة مندريس فرانس وتم

إرهاب فردي ولا جماعي وأنّ جميع التدابير سوف تتخذ<sup>1</sup>، كما يضيف قائلاً " لقد قرّنا استعمال جزء من القوّات العسكرية الرّاجعة من الهند الصينية، بل سنؤطّر فرق الحركى والقومية التي ينبغي أن تكون الطّليعة والعمود الفقري المعوّل عليه في إعادة الأمن إلى شمال إفريقيا، كما صرّح أنّه متفائل وأنّ الوضع يتطوّر بسرعة الذي هو في صالح فرنسا وفي نفس الوقت أرجع هذه الأحداث إلى العوامل الاجتماعية والاقتصادية حيث إنتشر الفقر في المجتمع الجزائري".<sup>2</sup>

أمّا والي الجزائر تريمو (Trémoud) فقد صرّح أنّ هذه الاعتداءات التي لا يقوم بها إلاّ الجبناء قامت بها حفنة من المتعصّبين لا يمكن الخلط بينهم ومجموع السّكان، فهؤلاء هادئون فعلا وبقوا هادئين<sup>3</sup>. الملاحظ أنّ اغلب تصريحات السّاسة الفرنسيين تصبّ وتتفق في نقطة على أنّها أحداث وتمرد يقوده مجموعة من المتطرّفين.

نزولا عند رغبة رؤساء بلديات الجزائر والتي طلبت من الحاكم العام في الجزائر أن يعمل بسرعة على خنق التمرد قبل انتشاره، حيث كلفّ الجنرال بول شاربيير<sup>4</sup> (Paul Charrière) قائد القوّات الفرنسية في الجزائر والتي بلغ عددها حوالي 75000 جنديا وضابطا بتوجيه هذه القوّات نحو الأوراس وذلك بهدف دفن التمرد، وأشرف على هذه العمليات العسكرية الجهّمية قائد ناحية قسنطينة سبيلمان (Spillmann)، الذي التزم بسحق المتمرّدين في وقت قصير

---

تعينه ككاتب دولة ثم وزير للدفاع، في أواخر فترة الثورة وبعد وقف إطلاق النار لعب دورا أساسيا لوقف عمليات التخريب والاعتقالات التي شنتها منظمة الجيش السري اعتزل السياسة بعد الاستقلال وتفرغ للأعمال في قطاع السياحة، مات بالجزائر العاصمة في 1971. أنظر: *Dictionnaire De La Révolution Algérienne*; ed: Achour (Cheurfi); Casbah; Alger; p175

<sup>1</sup> غربي: المرجع السابق، ص127

<sup>2</sup> بن شرقي: المرجع السابق، ص108-109

<sup>3</sup> غربي: المرجع السابق، ص127

<sup>4</sup> بول شاربيير: ولد سنة 1895، دخل إلى مدرسة سان سيرو والتي تخرج منها ضابط برتبة ملازم الدرجة 99، شارك في الحرب ع2 كقائد للفوج السادس للرملة المغاربة، عين في قيادة الأركان الفرنسية بعد تحرير فرنسا ونهاية الحرب ع2، عين قائدا للناحية العسكرية العاشرة بالجزائر خلال فترة قيادته اندلعت حرب الجزائر وتمت تحيته من هذا المنصب يوم 16 جوان 1955 وعوض بالجنرال هري لوريو. انظر: *Journal d'un Prisonnier*; Éd Taillandier; André (Zeller); Paris; 2014; P56

وبالفعل فقد قام الجيش الفرنسي بتقتيل أبناء منطقة الأوراس بعد عمليات تمشيط دقيقة، كما أعطى هذا الجنرال تعليمات لجنوده بعدم اعتقال أي متمرّد يقع في أيديهم وإثماً قتله مباشرة. وعليه فالنّصفيّة الجسدية لكلّ متمرّد هي الأسلوب الأنجع لردع السّكان ومنعهم من الالتحاق بالثّورة وتقديم مساعدات للثّوار<sup>1</sup>.

إضافة إلى هذه الإجراءات فقد تمّ فرض حصار على منطقة الأوراس التي كانت معبرا للأسلحة بفعل علاقاتها بالكفاح المسلح في تونس، وفي عام 1955 صوت البرلمان الفرنسي في باريس على فرض حالة الطوارئ<sup>2</sup> على كل من منطقتي الأوراس والقبائل فقط على أن يتمّ تعميمه فيما بعد على كل مناطق الجزائر<sup>3</sup>، وبتاريخ 10 نوفمبر 1954 وبعد معركة وقعت في الأوراس<sup>4</sup> صرح شاربيير قائلاً " إن الأوراس يوشك أن يصبح مركزا سياسيا لحركة التمرّد لذلك أصبحت عملية تطهيره ضرورة حتمية" وتواصلت المعركة وتعدّدت الهجمات والاشتباكات في مختلف أرجاء الوطن ولم تستطع القوّات الفرنسية القضاء على التمرّد حسب زعمها في ربع الساعة والأيام القليلة، ممّا أجبر الحاكم العام على طلب المزيد

<sup>1</sup> بوحوش: المرجع السابق، ص 406-407

<sup>2</sup> حالة الطوارئ طرحته حكومة ادغار فور والذي أصبح ساري المفعول انطلاقا من 03 افريل 1955 وذلك بعد أن تمت المصادقة عليه من طرف مجلس الجمهورية الرابعة، حيث طبق في البداية على كل من الأوراس والقبائل وعلى اثر هذا القانون تم منح الشرطة الفرنسية الحق في اعتقال أي شخص يشتبه به دون اللجوء إلى الجهات القضائية من اجل الحصول على الموافقة، إضافة إلى إصدار الأحكام التي تفرض الإقامة الجبرية ومنع التنقل إلا بإذن من السلطات الأمنية، كما تم السماح للمحاكم العسكرية في النظر والفصل في قضايا المساجين قبل 30 أكتوبر 1954 وبذلك تم نقل السلطة من الجهات القضائية والإدارية إلى الجيش. أنظر: عقيلة(ضيف الله): التنظيم السياسي والإداري للثورة، القافلة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 204-205

<sup>3</sup> رابح(لونيبي): محطات وقضايا مفصلية في مسار الثورة الجزائرية، دار المعرفة، الجزائر، 2012 ص 35

<sup>4</sup> تركزت معظم العمليات العسكرية بعد اندلاع الثورة في منطقة الأوراس والتي شهدت عملية قصف وتمشيط في إطار عملية عسكرية أطلق عليها تسمية فيرونك والتي انطلقت في 19 جانفي 1955 لتليها عملية أخرى تحت اسم فيوليت بتاريخ 23 جانفي 1955 والتي شارك فيها آلاف الجنود الفرنسيين المزودين بمختلف أنواع الأسلحة وتدعمهم فرق المظليين وتدخل هذه العمليات في إطار سياسة الأرض المحروقة وتفكيك وحدات جيش التحرير والقضاء عليها لتحقيق النصر. للمزيد أنظر عمار(ملاح): محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954، دار الهدى، الجزائر، ص 234

من القوّات وهذا ما اعتبرته الحكومة الفرنسية فشلا من طرف روجي ليونارد ممّا أدى إلى إقالته من منصبه وعيّنت مكانه الحاكم العام الجديد جاك سوستيل (Jack Soustelle)<sup>1</sup>، هذا الأخير الذي طلب بمضاغفة الامدادات العسكرية فاستجابت الحكومة الفرنسية لمطالبه<sup>2</sup>. كما أقدمت قيادات السّلطات الاستعمارية العسكرية والمدنية بتنظيم زيارات لمنطقة الأوراس خلال شهر نوفمبر 1954م، ثم تعدّدت زياراتهم لمناطق الشرق<sup>3</sup> مثل باتنة، قسنطينة وسوق أهراس وذلك بهدف تطويق خطر الثّورة والقضاء عليها لكن بدون جدوى خاصّة بعد سلسلة الاجتماعات الماراطونية والتّصريحات والإجراءات المتّخذة والمطبّقة على أرض الواقع إلا أنّ الخوف والدّعر بقي سيّد الموقف<sup>4</sup>، كما عمدت السلطات الفرنسية من جهة ثانية إلى التّفاوض مع الأطراف المعتدلة في الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين وذلك بهدف خلق قوّة ثالثة<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> استلم جاك سوستال مهامه في الجزائر بتاريخ 15 فيفري 1955 وخلال خطابه أمام المجلس الجزائري بتاريخ 23 فيفري 1955 أكد على تمسك فرنسا بالجزائر معلنا في نفس الوقت عن السياسة التي ينوي تطبيقها ومن ضمنها مشروعه الإصلاحية والذي حمل اسمه والموجه بالدرجة الأولى إلى سكان منطقة الأوراس حيث تمحور حول منح بعض الامتيازات للجزائريين كالأراضي ومناصب الشغل بناء المستشفيات و هدف من خلاله إلى فصل الشعب عن الثورة ودمجه بالمجتمع الفرنسي غير أن المشروع لقي معارضة شديدة خاصة من طرف المستوطنين الذين عملوا على إفشاله أما الجزائريين فاعتبروه مشروع إدماجي تجاوزه الزمن. للمزيد أنظر: الزبيري ، المرجع السابق، ص 27-28

<sup>2</sup> إدريس (خضير): البحث في تاريخ الجزائر الحديث، ج2، دار الغرب للنشر، الجزائر، 2006، ص 81

<sup>3</sup> وفي هذا الصدد يمكننا أن نذكر أهم الزيارات التي شهدتها منطقة الأوراس خلال شهر نوفمبر 1954م ولعل أبرزها زيارة كاتب الدولة للدفاع جاك شوفالبيه إلى الأوراس رفقة الجنرال شاربيير والجنرال فرو لون قائد الجوية والجنرال سييلمان، كما شهدت المنطقة حضور مدير ديوان وزير الداخلية بيار نوكلاي يوم 6 نوفمبر 1954 وذلك من اجل عقد اجتماعات تنسيقية مع كل الحكام المدنيين ووحدات الأمن، لتعرف المنطقة يوم 11 نوفمبر 1954م زيارة الوالي العام روجي ليونارد لمدينة باتنة، وبعدها زيارة وزير الداخلية فرانسوا ميتران يوم 28 نوفمبر 1954 لكل من باتنة قسنطينة و أريس من اجل الاتصال بجنرالات المنطقة وكل هذه الزيارات جاءت بهدف القضاء على الثورة. انظر: محمد الصغير (هلايلي): شاهد على

الثورة في الأوراس، دار القدس العربي، الجزائر 2013، ص 90

<sup>4</sup> المصدر نفسه: ص 90

<sup>5</sup> لونييسي: المرجع السابق، ص 36

من خلال كل هذا ندرك أنّ السّطات الاستعمارية عملت جاهدة على تصفية الثّورة خاصّة بالمنطقة الأولى والثالثة وركّزت على الجانب العسكري بهدف إضعاف جيش التحرير الوطني واعتماد سياسة المراوغة من خلال المشاريع الإدماجية الموجهة للشعب الجزائري.

### 3- الصّحافة الفرنسية

كما هو معلوم ومعروف تعدّ الصّحافة المرآة العاكسة لأيّ حدث في أيّ منطقة و بلد، وهو الشّأن مع الصّحافة الاحتلال التي شنت من أوّل يوم حملة كبيرة على الثّورة الجزائرية، حيث دخلت وسائل الإعلام الفرنسية المعركة منذ الوهلة الأولى وانحازت كلّها سواء اليمينية منها أو اليسارية إلى جانب السّطات الاستعمارية وذلك من خلال بثّها عبر أجهزتها المختلفة دعايات مغرضة هدفها الأساسي تشويه سمعة الثّورة التحريرية إضافة إلى التقليل من أهمّيتها في نظر الرأي العام الدولي والداخلي<sup>1</sup>.

يمكننا أن نلاحظ الهجمة الإعلامية الشرسة والإمكانيات الضخمة التي جنّدها الحكومة الفرنسية عبر مختلف وسائلها المتنوعة تبين لنا مدى الذّهول والهلع والخوف الذي أحدثته الثّورة في صفوف الفرنسيين على اختلاف مستوياتهم وكما يدلّ أيضا على فطنة وذكاء مفجّري الثّورة خاصّة في اختيار الوقت وسرية التّحضير<sup>2</sup>.

ظهرت جميع الصّحف الاستعمارية بصفحات أولى مثيرة تعلن عن وقوع عمليات إرهابية لا إنسانية في بعض المناطق من البلاد وقد عزّزت هذه الصّحف تحقيقاتها ومقالاتها بصور لبعض الأهداف التي نفّدت فيها عمليات الثّورة الأولى<sup>3</sup>، ويمكننا أن ندرك أنّ أغلب الصّحف الصّادرة في الجزائر ممولة من طرف المعمّرين وبالتالي ستكون توجّهاتها مدافعة عن المصالح الفرنسية ومباشرة بعد اندلاع الثّورة باشرت هذه الصّحافة حملة تهدف إلى إثارة

<sup>1</sup> بومالي: المرجع السابق، ص322

<sup>2</sup> غربي: المرجع السابق، ص123

<sup>3</sup> سعيد (شكيدان): الثورة الجزائرية في الصحافة الفرنسية من خلال جريدة لاديباش كوتديان *La dépêche quotidienne*، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير منشورة تخصص تاريخ حديث ومعاصر، جامعة الجزائر، 2016-2017، ص51

الغضب في أوساط أوربيي الجزائر وكان الهدف من كلّ هذا هو إجبار الحاكم العام بضرورة الإسراع في القضاء على الثورة من خلال توفير مختلف الإمكانيات المادية والعسكرية والبشرية وبذلك كانت الصحافة الفرنسية في الداخل والخارج متقاربة جدا<sup>1</sup>.

إضافة إلى ما تمّ ذكره فقد أرجعت الصحف الاستعمارية أنّ أحداث ليلة أول نوفمبر 1954 كانت بإيعاز من الخارج ومنفذو هذه العمليات تلقوا مساعدات وإمدادات خارجية وبأوامر منها محاولين بذلك تضليل الرأي العام الدولي والفرنسي مؤكّدين في نفس الوقت بأنّ الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا وأنها مقاطعة تابعة لها، بمعنى أنّ الصحافة الفرنسية لم تخرج عن صف الشخصيات الفرنسية في التعليق عن اندلاع الثورة<sup>2</sup>، في صبيحة الثاني من نوفمبر 1954م ظهرت الصحافة الاستعمارية بعناوين ترمي إلى هدفين أساسيين مختلفين هما:

-الالتزام بالهدوء ومنح الثقة للسلطات المختصة التي تمتلك الوسائل اللازمة التي ستمكّنها في وقت قصير من القضاء على الأعمال الإجرامية وبالتالي منع الفوضى والاضطراب وهو الذي من شأنه أن يستغلّ الثور في إضرام نار الحرب وإشعالها أكثر<sup>3</sup>.

الصحافة الفرنسية على الرّغم من اختلاف أفكارها وتوجّهاتها سواء يسارية ويمينية وتنوّع وجهات نظرها في معالجة القضية الجزائرية، فالصحافة اليمينية وصفت عملية تفجير الثورة بأنّها عملية عصيان مؤقتة وأجمعت جميع صحف هذا الاتجاه على ضرورة القضاء على التمرد بكامل الوسائل وخنقه في المهدي<sup>4</sup>، ومن أبرز صحف الاتجاه اليميني :

-صحيفة ليكو دالجي (L'écho d'Alger) والتي كتبت في اليوم الثاني من نوفمبر افتتاحية تدافع فيها عن وجود الاحتلال وتدعو إلى قمع ما تعتبره تمردا، ومن ضمن ما جاء

<sup>1</sup> بن غنيمّة: المرجع السابق، ص 66

<sup>2</sup> بن شرقي: المرجع السابق، ص 111

<sup>3</sup> الزبيري: الثورة في عامها الأول، المرجع السابق، ص 90

<sup>4</sup> شمس الدين (بوفنش): سياسة الوزير المقيم روبيير لاکوست تجاه الثورة 1954م-1958، رسالة ماجيستر منشورة

تخصّص تاريخ الحديث والمعاصر، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2013-2014، ص 12

في هذه الافتتاحية" إن اختيار الوقت للقيام بعمليات منظمة في آن واحد وأن نوعية القنابل المستعملة ونظام فرق الهجوم بالبديل العسكرية خصوصا تلك الفرق التي تقوم بالعمليات على الحدود التونسية والجزائرية، كل ذلك يدل أنه ناتج عن خطة مدروسة" إضافة إلى هذا فقد وصفت أنّ ما حدث بالأعمال الإرهابية صادرة عن إرهابيين وقطّاع طرق مطالبة في نفس الوقت الجيش الفرنسي بالرد بقوة وفي أسرع وقت ممكن<sup>1</sup>.

كما اعتبرت الصحيفة أنّ من قام بالهجوم في تلك الليلة والتي صادفت عيد القديسين "سقّاحا مجرما وسقّاكا للدماء" وهؤلاء المجرمين لم يحترموا مشاعر المسيحيين حيث كتبت "في الليلة التي سبقت عيد الأموات، وفي الوقت الذي تمّ فيه الاستعداد للاحتفال بذكرى الموتى وقعت سلسلة من الأعمال الإرهابية"<sup>2</sup>.

إضافة إلى كلّ هذا حاولت الصحيفة<sup>3</sup> إظهار موقف الجزائريين الراضين للثورة والمؤيدين للإدارة الاستعمارية، وفي هذا السياق جاء في صفحاتها "إنّ السّكان يضعون الثقة الكاملة في قوّات الحماية من أجل احترام النّظام والأمن، يجب الإسراع في القضاء على هؤلاء الخارجين عن القانون لأنّهم يعكّرون الأجواء ولأنّ السلام الاجتماعي يقتضى ذلك بل مصلحة الكولون هي التي تتطلّب ذلك"<sup>4</sup>.

-أمّا جريدة لوجورنال دالجي (Le Journal d'Alger) فقد كتبت مقالا عن أحداث أول نوفمبر 1954 جاء فيه "إنّ السّكان الأوروبيين يطلبون من الجيش والدرك الحماية من الإرهابيين"<sup>5</sup>، إضافة إلى مقال آخر ورد فيه "لقد وصلنا إلى ما استشرقه أناس متبصّرون بالواقع اليومي، وتصور كلّ من كان على اتّصال بالواقع اليومي، إنّ الجزائر قد اهتزت أمس

<sup>1</sup> شكيدان: المرجع السابق، ص 51

<sup>2</sup> بن شرقي: المرجع السابق، ص 113

<sup>3</sup> حاولت ليكو دالجي الاعتماد على أسلوب التهويل الإعلامي من أجل تحريك الرأي العام الفرنسي ضد الجزائريين ودفع السلطات الفرنسية إلى تسليط المزيد من القمع والعنف

<sup>4</sup> شكيدان: المرجع السابق، ص 51

<sup>5</sup> نجية (كالية): البرقية القسنطينية والثورة الجزائرية 1954-1962، رسالة ماجستير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة،



وليست الأرض التي زلزلت كما حدث في 9 سبتمبر الماضي بالأصنام لا، وليست الجماهير هي التي ثارت بل إنه أسوأ من ذلك كله.....إنه الإرهاب"<sup>1</sup> حيث شبّهت الجريدة ليلة أول نوفمبر بالزّلال الذي وقع بالشلف إضافة إلى كلّ هذا فقد أوردت عنوانين كبيرين "في أريّس المحاصرة من الإرهابيين" ويقول السّكان لمندوبنا"لا تتركونا لمصيرنا"<sup>2</sup>، الملاحظ أنّ هذه الجريدة سارت على نفس نهج الصّحف الاستعمارية الأخرى والتي أجمعت كلّها على تجريم أحداث ليلة الفاتح من نوفمبر 1954م، حيث وصفتها الجريدة بأنّها أعمال غير قانونية وأحداث إرهابية ناتجة عن عناصر غير وطنية خارجة عن القانون، كما عملت على التّقليل من شأن المجاهدين واعتبارهم إرهابيين ووصفتهم بأبشع الصّور بهدف تشويه صورتهم بالداخل والخارج.<sup>3</sup>

-جريدة البرقية اليومية (La Dépêche quotidienne) تميّزت مواقفها بالرّعب والهلع الذي أصابها من اندلاع الثّورة فقد كتبت مقالا ورد فيه " إنّ الذي يلفت النّظر أكثر من كلّ شيء فيما حدث أكثر من الخسائر المادية الباهظة في كل مكان، هي فجائيّة هذه الأحداث وتزامنها الدّقيق، ممّا يدلّ على وجود مخطّط تنفيذي صمّمته وأنجزته منظمّة منضبطة"<sup>4</sup>، من خلال هذا التّعليق نلاحظ مدى ذهول الجريدة من دقّة التّنظيم وسريّة العمل المسلّح الذي انطلق ليلة الفاتح من نوفمبر 1954م حتى أنّها حمّلت المسؤوليّة لأطراف خارجية للقيام بمثل هذا العمل المنظمّ واستبعدت أن يكون الجزائريون وراء هذا التّخطيط كما وجّهت في نفس الوقت انتقادات لاذعة للسلّطات الفرنسية ونصحت بضرورة الإسراع من أجل القضاء على هذا التّمرد.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> شكيدان: المرجع السابق، ص52

<sup>2</sup> بومالي: المرجع السابق، ص154

<sup>3</sup> شكيدان: المرجع السابق، ص52

<sup>4</sup> بوهناف: المرجع السابق، ص42

<sup>5</sup> بن شرقي: المرجع السابق، ص112

-جريدة لوفيغار (Le Figaro) والتي علّقت على أحداث أول نوفمبر 1954 من خلال مقال في صفحتها الأولى "إنّ هذه الاعتداءات المقترفة في ظرف ليلة واحدة وبواسطة نفس القنابل ليّدل على أنّ هناك عملا منسقا ومنظمة إرهابية ومؤامرة"<sup>1</sup>، وفي اليوم الثاني تعرّضت الجريدة على صفحتها الأولى إلى أهمّ المناطق التي شهدت الاعتداءات" لقد شملت هذه الاعتداءات البلاد من شرقها إلى غربها، فمن تفلّال، إيشمول، مشونش....وتكوت إلى أريس، باتتة، خنشلة، بسكرة وقسنطينة إلى الخروب إلى سمنو إلى عزازقة إلى تيزي وزو....إلى بلعباس إلى وهران"<sup>2</sup>.

إضافة إلى كلّ هذا فقد وجّهت الجريدة أصابع الاتّهام إلى أطراف خارجية من خلال وقوفها وراء هذه العمليّات حيث ذكرت مايلي: "لاشكّ أنّ صوت العرب والجامعة العربية والمنفيين اللّاجئين على شاطئ النيل ليسوا وحدهم ضدّنا، فإنّ خيوط المؤامرة لا تتمر كلّها بالقاهرة ولا يمكن أن تكافح فرنسا إلى مالا نهاية ضدّ الأشباح والظلال، فلا بدّ أن ينكشف الأمر...هل للفلاّقة التونسيين ضلع في الموضوع؟ أم هل الشيوعيون الذين أرادوا أن يفسدوا على وزير الداخلية فرحته بالاستقبال الحارّ الذي حظي به في الجزائر فدبروا هذه المؤامرة ليحبطوا بذلك المساعي الرّامية إلى إمضاء الاتفاقية الفرنسية التونسية التي هي في بداية الطريق؟"<sup>3</sup>.

من خلال كلّ هذا يمكننا القول أنّ هذه الجريدة أرجعت هذه الأحداث إلى جهات خارجية إضافة إلى اتّهام أعضاء حركة الانتصار من أجل الحريّات الديمقراطية خاصّة بعد سلسلة الاعتقالات التي مستهم، فالصحافة الفرنسية في هذه النّقطة كانت تقوم بنقل كل شكوك السلطات الفرنسية وتثبيتها، ويمكننا اعتبارها أداة فعّالة في إدارة حرب الجزائر وبالأخصّ صحافة المستوطنين.

<sup>1</sup> نايت بلقاسم: المرجع السابق، ص134

<sup>2</sup> كمون: المرجع السابق، ص162

<sup>3</sup> بن شرقي: المرجع السابق، ص116

بعد استعراضنا لأهمّ مواقف الصحّافة اليمينية نعرج على الاتّجاه الآخر وهو صحافة الاتّجاه اليساري، هذا الأخير الذي وصف العمليّات الأولى للثورة بالاعتداءات علما أنّ القواميس الفرنسية تعرّفها بأنها تصرفات إجرامية يعاقب عليها القانون، كما أنّها أرجعت سبب هذه الاعتداءات إلى البؤس الاجتماعي لمسلمي الجزائر مطالبة بإيجاد حلول واقعية لها تتمثّل أساسا في تحسين الوضعية الإقتصادية والاجتماعية بالجزائر<sup>1</sup> ولعلّ من أبرزها: -جريدة الجمهورية الجزائرية (Alger Republicainne) التي استهلّت حديثها عن اندلاع الثورة بمجموعة من العناوين وكان أبرزها "اعتداءات عبر عمالات الجزائر بالأمس نريد العمل والخبز وأنّ الشّعب الجزائري لا يريد القنابل والرشاشات"<sup>2</sup>، وقد ربطت هذه الجريدة أسباب اندلاع الثورة بالجزائر بتشابهها بكلّ من تونس والمغرب وأجمعت على أنّ سيطرة المستوطنين الأوروبيين على الثروات إضافة إلى حرمان السّكان من حقوقهم والعيش الكريم كانت السبب في اندلاع الكفاح حيث كتبت عنوانا بارزا مفاده "اعتداءات في تونس واعتداءات في المغرب وقيل إذا إنها مفاجأة، ولكن لا ينبغي أن يقال هذه المرة أيضا أنّها مفاجئة...، ولئن كانت هناك اختلافات في الوضع الخاص لكلّ من الأقطار الثلاثة فالأسباب واحدة والقمع لن يحلّ المشاكل... فلا سياسة النّعمة ولا سياسة البندقية تفيدان، فالسياسة الوحيدة التي تفيد هي الحلّ الديمقراطي للمشاكل"<sup>3</sup>.

-جريدة الحرية (Liberté) والتي أرجعت أسباب ليلة أحداث ليلة الفاتح من نوفمبر 1954م التي شهدتها الجزائر إلى الأوضاع الاجتماعية المزرية التي يعيشها الفرد الجزائري كالبطالة والجوع ونقص الاستثمارات ممّا أدّى إلى تدهور الوضع المادّي للشّعب الجزائري<sup>4</sup>، حيث أوردت مجموعة من المقالات تؤكّد هذا الأمر ومنها: "مشكل البطالة"، "أضواء في الأحياء

<sup>1</sup> حربي:المصدر السابق، ص25

<sup>2</sup> نايت بلقاسم: المرجع السابق، ص101

<sup>3</sup> بن شرقي: المرجع السابق، ص114

<sup>4</sup> بومالي: المرجع السابق، ص154

الجميلة ولاشيء في الأحياء القصديرية"، "المعركة مستمرة ضدّ إعادة تسليح ألمانيا"<sup>1</sup>، كما قامت الجريدة بتحميل المسؤولية للإدارة الفرنسية وذلك نتيجة تجاهلها لمتطلبات واحتياجات الجزائريين على الرغم من التحذيرات المتكررة والتنبيهات مع التذكير في نفس الوقت بالسوابق السياسية التي شهدتها مختلف المستعمرات الفرنسية<sup>2</sup>.

- جريدة العالم (Le monde) هي الأخرى أبدت رأيها بخصوص أحداث الفاتح من نوفمبر 1954م، حيث كتبت مقالا بخصوص الأمر جاء فيه "إنّ تزامن هذه الاعتداءات لا يترك أيّ مجال للشكّ بخصوص وجود منظمة أعدت هذا العمل ليلة الفاتح نوفمبر" لتضيف في نفس السياق مجموعة من التساؤلات عن مصدر هذه الأحداث و المسؤول عنها " فلاّقه تونسيون؟ أم وطنيون جزائريون؟ أم هي مبادرة من الجامعة العربية؟ وهكذا تعكّر ذلك الهدوء الذي كان الكثير من مواطنينا يظنونه أمنا دائما"<sup>3</sup>.

حيث عبّرت الجريدة من خلال هذا المقال عن شعورها بخيبة أمل وحسرة بسبب انتهاء الهدوء الذي كان ينعم به الفرنسيون بالجزائر خاصّة بعد مقارنة الوضع في الجزائر مع كلّ من تونس والمغرب، منتقدة في نفس الوقت تأخّر الإصلاحات التي وعدت بها الحكومة الفرنسية حيث تقول "إنّ أيّ تأخر إضافي سيؤدّي إلى تعقّن الوضع " كما تضيف الجريدة" أصبحت الجزائر مسرحا للأحداث المضطربة خاصّة في الشرق القسنطيني الذي تسرّب إليه الفلّاقة التونسيون، وإنّ تزامن هذه الهجمات لتوحي بوجود عمل منظم، وتظنّ الأوساط الرّسمية أنّ هذه الهجومات جزءا من مخطّط محكم التّنظيم من طرف الوطنيين"<sup>4</sup>. وبخصوص هذه النّقطة تؤكّد الجريدة على تبعيّة الحركة المسلّحة للخارج باعتبار أنّ الجماهير الجزائرية

<sup>1</sup> نايت بلقاسم: المرجع السابق ص102

<sup>2</sup> بومالي: المرجع السابق، ص154

<sup>3</sup> كمون: المرجع السابق، ص162

<sup>4</sup> بن شرقي: المرجع السابق، ص118

لم تتجاوب معها إضافة إلى كلّ هذا فهي ترى أنّ هذه الحركة وتصفها بأنّها عبارة عن تمرّدات وانتفاضات محدودة وبالتالي فهي لا تمتّ بأيّة صلة إلى الوطنية الجزائرية<sup>1</sup>. ونظرا لكثرة توزيعها في الجزائر بنسبة فاقت 40٪. وبسبب الأخبار التي تنقلها عن الثورة تمّت مصادرتها ومنع توزيعها في الجزائر وكانت مواقفها من الأحداث في الجزائر تتميز بالتساؤل عن الحلول والإجراءات الواجب القيام بها في الجزائر، وبعد ذلك توجّهت إلى تقديم الحلّ السياسي من أجل الخروج من الأزمة الجزائرية والملاحظ على هذه الجريدة انتقادها للحرب ولكن بشيء من الحذر إضافة إلى جرأتها في طرح المقالات والوثائق الهامّة<sup>2</sup>.

-تعدّ جريدة برقية قسنطينة (La dépêche de Constantine) من أبرز الجرائد التي عملت طوال فترة صدورها على خدمة مصالح المستوطنين الأوروبيين والدّفاع عن فكرة الجزائر فرنسية وتبين هذا الموقف أكثر وضوحا خاصّة بعد هجومات الفاتح من نوفمبر 1954 بعد أن أبرزتها بعناوين ضخمة ومثيرة على صفحاتها ونقلت الأحداث سواء عن طريق البيانات الرسمية للحكومة أو عن طريق مراسيلها، كما تواصلت التّغطية لأسبوع كامل وشملت مختلف مناطق الوطن بدءا من الأوراس إلى قسنطينة ومنطقة القبائل ووهران والجزائر العاصمة إضافة أنّها وصفت المجاهدين بألفاظ قبيحة من لصوص وقطّاع طرق بهدف التّقليل من أهميّة عملياتهم وهدفهم من كلّ ذلك يدخل ضمن إطار الحرب النفسية ضدّ مفجّري الثورة هذا من جهة ومن جهة أخرى محاولة منع الشعب الجزائري من الالتفاف حول الثورة<sup>3</sup>، كما خصّصت الجريدة الصّفحة الأولى والثالثة وفي بعض الأحيان الصّفحة السابعة وتحت عناوين بارزة ومثالا على ذلك العنوان الذي ورد في الصّفحة الأولى من

<sup>1</sup> أحمد (منغور): موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية 1954-1962، دار التنوير، الجزائر، 2012، ص146

<sup>2</sup> بن غنيمّة: المرجع السابق، ص67-68

<sup>3</sup> شكيدان: المرجع السابق، ص50-52

الجريدة "سلسلة هجمات إرهابية في الجزائر، الجنوب الشرقي للقطاع القسنطيني مسرحاً لأحداث هامة"<sup>1</sup>.

يمكننا أن نلاحظ أنّ البرقية القسنطينية ظلت تردّد كلّ مرّة بأنّه تمّ القضاء عن الخارجين عن القانون وذلك بعد استشهاد المجاهد قرين بلقاسم<sup>2</sup> غير أنّها لم تضع في حسابها بأنّ الثّورة ثورة شعب، على الرّغم من الصّعوبات والمشاكل غير المتوقّعة فإنّها لم تمنع المجاهدين من خوض الكثير من المعارك ضدّ القوّات الفرنسية، كلّ هذا جعل الجريدة في تقديمها لحصيلة العمليات العسكرية المختلفة تعمل على تضخيم خسائر جيش التحرير الوطني وفي المقابل التقليل من خسائر القوّات الفرنسية<sup>3</sup>.

أمّا جريدة صدى وهران (L'écho d'Oran) تحدّثت عن أحداث أوّل نوفمبر حيث وصفتها بأنّها أحداث متفرّقة عرفتها الجزائر وبالأخصّ الشّرق الجزائري قسنطينة و الأوراس والتي قام بها مجموعة إرهابية في كلّ من :خنشلة، باتنة، القبائل والعاصمة والملاحظ أنّه لم يكن هناك إشارة لما وقع في وهران سوى أنّها تحدّثت عمّا سمّته بحادثة سائق سيارة الأجرة والتي تعود مجرياتها إلى ليلة 31 أكتوبر و1 نوفمبر 1954 حيث تمّ اغتيال سائق سيارة أجرة بحي ميرفال بوهران<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> كالية،:المرجع السابق، ص35

<sup>2</sup> قرين بلقاسم:ولد في 27 ماي 1927 بسلات بدوار كيمل حوز أريس، حفظ القرآن الكريم وتابع دراسته في زاوية ا سيدي فتح الله علي يد الشيخ بشير ورتال، شكل مجموعة مسلحة في مارس 1952 واتخذ من الاوراس قاعدة لهجماته على قوات الاحتلال، حاولت سلطات الاحتلال تشويه مقاومته بوصفه وجماعته ب"قطاع الطرق و"الخارجين عن القانون كما رصدت مكافأة قدرها 100 مليون فرنك فرنسي لمن يحضره، إلتحق بالثورة وكان ضمن الفوج الذي نفذ العمليات بمدينة باتنة رفقة الحاج لخضر ومصطفى بوستة، استشهد يوم 28 نوفمبر 1954 قرب ثنية الرصاص بواد عبيدي للمزيد أنظر : جمعة (بن زروال): النضال العسكري للمجاهد الحاج لخضر في مدينة باتنة وجبال الأوراس، ندوة تاريخية عن المجاهد عبيدي محمد المدعو الحاج لخضر، كلية العلوم الإسلامية، جامعة باتنة 1، دس، ص6

<sup>3</sup> شكيدان: المرجع السابق، ص56

<sup>4</sup> L'écho d'Oran, 1-11-1954, N30040, P6

إضافة إلى هذا فإننا نلاحظ تعمّد الجريدة إلى تعميم ما حدث بوهران في ليلة الفاتح من نوفمبر 1954، حيث قام أحمد زبانة ورفقائه بهجوم على ثكنة عسكرية بمدينة وهران كما تعرّض مطار وهران العسكري بطفراوي لهجوم شنته وحدات لجيش التحرير الوطني إضافة إلى قيام المجاهدين وعلى رأسهم محمد العربي بن مهدي وأحمد الوهراني وأحمد بوزيدي<sup>1</sup> بإحراق مستودع للفلين حيث قدرّت خسائره آنذاك بـ25 مليون فرنك فرنسي، ويهدف إيزار قوة فرنسا أوردت الصّحيفة في صفحاتها الأولى أسماء وعدد المجاهدين الذين تمّ القبض عليهم وكذا الأحكام المختلفة التي صدرت في حقّهم<sup>2</sup>.

في اليوم الثالث من شهر نوفمبر نشرت الجريدة مقالا على صفحاتها الأولى بعنوان "أنّه اليوم سيقوم السيّد منديس فرانس خلال اجتماعه أمام الجمعية العامة بإدلاء بيان حول الأحداث في الجزائر"<sup>3</sup>، كما خصّصت الجريدة حيّزا كبيرا للثّورة التي عقدها الحاكم العام روجي ليونارد والتي نسب فيها الثّورة إلى أطراف خارجية مبرهنا على ذلك بما أذاعته صوت العرب من القاهرة في ليلة الثلاثاء 2 نوفمبر 1954<sup>4</sup> وهو نفس الطّرح الذي ذهبت إليه جريدة صدى وهران من خلال عنوان بارز في صفحتها الأولى حيث وصفت الأحداث " مؤامرة أثّرت في الخارج لجلب الفوضى إلى بلد يسوده الهدوء"<sup>5</sup>.

استمرّت الجريدة طوال هذه المدة في نشر عناوين وتندّد باستمرار العمليات في الجزائر حيث ذكرت في مقال لها نشر يوم الرابع من نشر نوفمبر 1954 قائلة: "نحن لا نردّ على الإرهابيين الذين يريدون فصل الجزائر عن فرنسا"<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> غيلاني: المرجع السابق، ص 125

<sup>2</sup> حلّيمة (مولاي): النشاط الثوري في مدينة وهران من خلال جريدتي "Oran républicain" و "L'écho d'Oran"، رسالة مقدمة

لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر منشورة، جامعة وهران، الجزائر، 2011-2012، ص 48-49

<sup>3</sup> L'écho d'Oran, 3-11-1954, N30062, P1

<sup>4</sup> شكيدان: المرجع السابق، ص 67

<sup>5</sup> L'écho d'Oran, 3-11-1954, N30062, P1

<sup>6</sup> L'écho d'Oran, 4-11-1954, N30063, P8

كما قامت الجريدة بعملية إحصاء للعمليات العسكرية والتي قدّرت ب60 عملية والملاحظ أنّ هذه الجريدة لم تولّ اهتماما كبيرا بأحداث الثورة بل اكتفت بإلقاء المسؤولية على عناصر حركة الانتصار من أجل الحريّات الديمقراطية على أساس أنّ هذه الأخيرة تمثّل التوجّه الاستقلالي منذ تأسيس الأحزاب الوطنية بالجزائر<sup>1</sup> وفي هذا الشأن تطرقت الجريدة إلى ما يحدث بمنطقة الأوراس، حيث كتبت " استمرار الحالة الجادّة في الأوراس، تم القبض على حوالي مائة من المحرّضين"<sup>2</sup>.

من خلال عرضنا لأهمّ ما تطرقت إليه جريدة صدى وهران، ندرك تكتم الصّحف الاستعمارية على العمليات خاصة في مدينة وهران وذلك بسبب انتهاج سياسة مقصودة من أجل عدم تهريب المستوطنين الأوروبيين هذا من جهة ومن جهة أخرى عدم إعطاء العمل الثوري أكثر من حجمه.<sup>3</sup>

حاولت الصّحف الاستعمارية خاصّة الصادرة في الجزائر طمس الحقائق والأحداث التي صنعتها الثورة وذلك قصد إفشالها وفصل الشعب عنها، كما استمرّت الهجمة الإعلامية الفرنسية ضدّ الثورة ومحاولة إقناع الرأي العام سواء العالمي أو الفرنسي بأنّ ما يحدث في الجزائر مجرد تمرد تقوده عصابات متمرّدة وبدعم من الخارج.

#### 4- المستوطنين الأوروبيين

من المعلوم أنّ المستوطنين الأوروبيين كانوا شديدي الحرص على المحافظة على الجزائر الفرنسية، وذلك بهدف الحفاظ على مصالحهم وامتيازاتهم، لذلك كان وقع اندلاع الثورة التحريرية عليهم شديدا حيث نجد مواقفهم تميّزت بالخوف والهلع منذ اليوم الأوّل ذلك أنّ العمليات الأولى من الثورة استهدفت بالدّرجة الأولى مقرّاتهم ومراكزهم، وكرّد فعل منهم حاولوا تكرار سيناريو 08 ماي 1945 فطالبوا بالأسلحة وتكوين مليشيات<sup>4</sup>، بل ذهب البعض

<sup>1</sup> مولاي: المرجع السابق، ص53

<sup>2</sup> L'écho d Oran, 4-11-1954, N30063, P8

<sup>3</sup> مولاي: المرجع السابق، ص54

<sup>4</sup> كمون: المرجع السابق، ص156



البعض منهم إلى حدّ التلويح بسحب الثقة من الحكومة إن هي لم تحقق مطالبهم لقمع المتمرّدين<sup>1</sup>.

كما صرحوا في جريدة (La dépêche Quotidienne) قائلين: "الأشرار يستلزم مطاردتهم وملاحقتهم أينما وجدوا وقلع جذور زعماء الفتنة أينما كانوا...." وهكذا فإن السلطات الفرنسية استجابت لمطالبهم ودعمتهم بقوات إضافية ليصل عددها إلى 83400 رجل يضاف إليهم المرتزقة من الجزائر<sup>2</sup>.

يقول فرحات عباس في كتابه تشريح حرب لم تكن حوادث أول نوفمبر قضية عربية بحتة بقدر ما كانت مشكلا قائما بين جماعتين من السّكان، ويعني ذلك أن يكون السلام أو الحرب بين سّكان البلد الواحد بين مستغلّ ومُستغلّ، بين شعب مسلم وشعب أوروبي مسيحي وهذا المشكل يتطلب إمّا إنهاء الاحتلال عن طريق إصلاحات جذرية سياسية اجتماعية أو عن طريق العنف الذي سيكون فيه الانفصال كنتيجة طبيعية<sup>3</sup>.

طيلة الأيام التي تلت اندلاع الثورة، تراكمت طلبات رخص حمل السلاح من طرف المستوطنين على مكاتب محافظي الشرطة ورؤساء الدوائر يصرخون مستجدين خاصة بعدما شاهدوا ما حصل في جبال الأوراس وجرجرة ومستغانم وغيرها<sup>4</sup>، ومما زاد من مخاوفهم عدم تمكّن السّلطة الاستعمارية الإجابة عن بعض الأسئلة التي كثيرا ما راودت عقولهم عن هؤلاء الذين تمّ اعتقالهم، حيث أصبح المعمّرون والذين كانوا من عاداتهم التنقل إلى الأرياف والمدن لحراسة وتفقد حقولهم بدؤوا يصطحبون معهم عمّالهم من الأهالي، حيث يذكر المجاهد عبد الرحمان مزيان شريف مثالا عن رئيس بلدية "سانت أرنو"<sup>5</sup> والذي يسمّى

<sup>1</sup> حربي:المصدر السابق، ص30

<sup>2</sup> كمون:المرجع السابق، ص156

<sup>3</sup>Ferhat ( Abbas ), Autopsiedune guerre ;Ed Garnier Frères ; Paris ; 1980 ; P73

<sup>4</sup> أيت قاسم، المرجع السابق، ص97

<sup>5</sup> هي مدينة العلمة حاليا بولاية سطيف

ريكتون (Riton) حيث يقول عنه "أننا لم نعد نراه إلا وهو مرفوقا بعون الشرطة المدعو زنييس في أغلب الأحيان"<sup>1</sup>.

يمكننا أن نلاحظ أن كبار الإقطاعيين كانوا يتابعون الأحداث السياسية بل إن ممثليهم سواء بالمجلس الوطني الفرنسي أو ما يسمّى بالهيئات الجزائرية فإنهم كانوا مدركين للحقيقة وعارفين بأن ما وقع ليلة الفاتح من نوفمبر ليس إرهابا ولا عصيانا ولا خروجا عن القانون ولكنه عمل سياسي مبني على أسس واضحة ويرمى إلى أهداف وطنية متمثلة في تحرير البلاد كلها<sup>2</sup>، وفي هذا الخصوص عبّر المعمّر الكبير "هنري بورجو" بقوله: "يجب البحث عن هذا الفساد أينما كان وإلحاق الهزيمة برؤساء هذه العصابة المعروفين ويكفى أن تتخذ إجراءات أمن مشدّدة، كما أنّه ينبغي لي توجيه ضربة قاسية إلى هذه الحفنة من المهرجين وعلى المنظمة (جبهة التحرير) أن تطأ رأسها"<sup>3</sup>.

انطلاقا ممّا طرح يمكننا أن نلاحظ أنّ السّكان الأوروبيين بالجزائر مقسّمين إلى فئتين: فئة عنصرية متعصّبة كما سمّاها محمد العربي الزبيري وهي مكوّنة من كبار الإقطاعيين الذين كانوا يتقاسمون السّلطة ولا يدينون بالولاء للوطن الأم فرنسا إلا عندما تملي عليهم المصالح بذلك والمعروف عن هذه الفئة تحكّمها في توجّه مصير الجزائر فرنسية، كما كانت ترى في الجزائريين مشوشين وإرهابيين يجب القضاء عليهم أي من منطلق القمع أولا ثم بعد ذلك تأتي الإصلاحات، وكان يتقدّمهم روني مايير<sup>4</sup> ومجموعته البرلمانية إضافة إلى

<sup>1</sup> محمد (داعي): الأقلية الأوروبية في الجزائر ما بين 1945-1962، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر

منشورة، جامعة جيلال لي ليايس سيدي بلعباس، الجزائر، 2014-2015، ص 180

<sup>2</sup> الزبيري: الثورة في عامها الأول، المرجع السابق، ص 87

<sup>3</sup> أرغيدي: المرجع السابق، ص 83

<sup>4</sup> روني مايير: من أهم الشخصيات الفرنسية بالجزائر خلال القرن العشرين، ولد بباريس في 4 ماي 1895، انتخب نائبا عن عمالة قسنطينة في المجلس التأسيسي الفرنسي ثم نائب لعهدتين متتاليتين عن نفس العمالة 1946-1951-1955م، شغل منصب نائب رئيس الجمعية الفرنسية ورئيسا للمجلس سنة 1953، إضافة إلى توليه عدة مهام وزارية من أبرزها وزارة المالية والشؤون الاقتصادية، ثم وزيرا للدفاع وزيرا للعدل انسحب من الحياة الساسية بداية من 1961 كما تولى رابطة حقوق الإنسان توفي بباريس في 13 ديسمبر 1972. للمزيد أنظر: بديدة : المرجع السابق، ص 293-294

رؤساء البلديات في الجزائر. ويمكننا أن نخلص مطالبهم في ثلاث نقاط رئيسية وهي رفض كل الإصلاحات المقترحة والتي سوف تجعل من الجزائر تونس جديدة التّعجيل بإرسال جيوش جديدة قادرة على حرب العصابات وتزويد الجزائر بقروض، إضافة إلى القيام بتوقيف كل المسؤولين عن الأحداث سواء من قريب أو بعيد، وبتشكيل مليشيات للتصدي للثوار<sup>1</sup>.  
 أمّا الفئة الثّانية فهو يخص فئة من الأوروبيين الذين لم يكونوا متوافقين مع الإجراءات القمعية التي أقرتها الحكومة أو الآراء المتطرّفة التي ينادي بها المستوطنون ولعلّ أبرز مثال على ذلك هو ما صرّح به سولا كروب (Sola Récolte) أثناء مداوالات المجلس الجزائري شهر نوفمبر قائلاً: "إنّ المغامرة الكبرى قد بدأت وكلّنا نعلم ذلك وإنّي أقولها من أعلى هذا المنبر إنّي خائف لان ثلاثة أجيال من عائلتي يرقدون تحت أرض الجزائر ولا أريد بأيّة حال أن أتخلّى عنهم، أقولها صراحة لمن يريد أن يسمع كلامي إنّي أفضل الموت على أن أغادر هذا البلد"<sup>2</sup>.

ومن أبرز ردود أفعال المستوطنين مطالبتهم بالإبقاء على الوضع القائم بالجزائر وذلك من خلال حظر الحزب الشيوعي وإيقاف المسؤولين عن الأحداث أي زعماء الحركة الوطنية مع تسليط عقوبات صارمة على كلّ من يقبض عليه حاملاً للسلاح، إضافة على رفض كل مشروع عفو عام<sup>3</sup>.

والى جانب المستوطنين نضيف لهم اليساريين والشيوعيين الفرنسيين والذين رغم أنّهم كانوا مندّدين بالاستغلال والاضطهاد، إلا أنّهم لم يكونوا يعارضوا كلّ ما من شأنه أن يؤدي إلى فصل الجزائر عن فرنسا، فمثلاً الحزب الاشتراكي الفرنسي يعتبر أنّ السبب الحقيقي

<sup>1</sup> محمد (قدور): "رد فعل الفرنسيين وموقف أحزاب الحركة الوطنية الجزائرية من إندلاع الثورة التحريرية" 1 نوفمبر 1954 (دراسة في مذكرات وشهادات ووثائق أرشيفية)، مجلة الدراسات الإفريقية، المجلد 03، العدد 08، الجزائر، 2020، ص120

<sup>2</sup> داعي: المرجع السابق، ص181

<sup>3</sup> حربي: المصدر السابق، ص30

للأحداث التي حصلت في الجزائر هو التدهور الحاصل للفرد الجزائري في مستوى معيشتة، وذلك بسبب السياسة القمعية والرأسمالية المتوحشة.<sup>1</sup>

إذن فالموقف الغالب أثناء اندلاع الثورة هو ضرورة الحفاظ على الجزائر لأنها قطعة فرنسية وأرض فرنسية، واعتبار انعدام الأمن فيها تهديد الكلّ الذي ينعم فيه المستوطن بالخيرات والثروات، أمّا الموقف المناقض لذلك فإنّ صوت أصحابه كان خافتا جدا ولا يسمع ولا يؤثّر بل قد يعتبر خائنا ومتواطئا ضدّ أمن وسلامة وحدة الوطن والأمة الفرنسية.<sup>2</sup>

من خلال ما سبق من مواقف المستوطنين بخصوص اندلاع الثورة يبين لنا أنّ الجمعية الجزائرية والتي يسيطر عليها المستوطنين أكّدت على ضرورة إعادة النّظام ومعاقبة المجرمين، كما اتّهمت المجاهدين بأنّهم إرهابيين ومن يقف خلفهم من الدّاخل والخارج، وقد أكّد رئيس الجمعية السيّد ريمون لاقبيار (RaymondLaGuire) بأنّ الجزائر لا يمكنها أن تكون مقاطعة فرنسية، أمّا النّائب أوجان فال (EugèneValle) فقد أرجع سبب الأزمة إلى العوامل الإقتصادية والاجتماعية وأنّ علاج الوضعية الاجتماعية سيؤدّي إلى القضاء عليها متناسيا في نفس الوقت الأسباب الحقيقة التي أدّت إلى اندلاع الثورة، في حين حملّ النّائب ماليال عناصر حركة الانتصار من اجل الحريات الديمقراطية والحزب الشيوعي المسؤولية الكاملة عن أحداث الجزائر.<sup>3</sup>

خلاصة القول التي يمكننا أن نعطيها حول المواقف من الثورة التحريرية الجزائرية و المتمثلة في السّلطات الفرنسية الرّسمية سواء بفرنسا أو الجزائر وإلى جانبيهما الصّحافة الصادرة بالجزائر وفرنسا إضافة إلى المستوطنين حيث كانت متشابهة ومتّقة في مجموعة من النقاط لعلّ أبرزها:

<sup>1</sup> قدور: المرجع السابق، ص121

<sup>2</sup> منغور: المرجع السابق، ص139

<sup>3</sup> شكيدان: المرجع السابق، ص59

إنّ ما يحدث بالجزائر عبارة عن تمردّ وأعمال إجرامية جماعية تقوده مجموعة من الخارجين عن القانون ولابدّ من استعمال القوّة والعنف من أجل قمع الثّائرين والتمردّين، واعتبار الجزائر قطعة فرنسية وجزء لا يتجزأ منها.

اتّفتت جميع المواقف على أنّ أسباب الأحداث تعود بالدرجة الأولى إلى الأسباب الاقتصادية والاجتماعية المتدهورة ممّا أدى إلى قيام هذا التمردّ باعتبارها المحرك الأساسي لهذا التمردّ، توجيه أصابع الاتّهام إلى حركة الانتصار من أجل الحريّات الديمقراطية بالوقوف والتّخطيط لهذه الأحداث إضافة إلى اتّهام الدول العربية وعلى رأسها مصر وتونس خاصّة هذه الأخيرة باعتبارها مصدر للسّلاح.

لقد أجمع المستوطنون الأوروبيون على اختلاف توجّهاتهم على كبح الثورة والإبقاء على الجزائر الفرنسية، ففي الوقت الذي اتّفق فيه التيار اليميني على وصف الثّورة بالإرهاب والتمردّ، في حين يرى التيار اليساري أنّها اعتداءات وأعمال إجرامية مطالبين بضرورة إرضاء المطامح المشروعة للشّعب الجزائري بتحسين أوضاعه الإقتصادية والاجتماعية ونبذ العنف.

## الفصل الأول :

# انهيار الجمهورية الفرنسية الرابعة 1958م

المبحث الأول :أسباب انهيار الجمهورية الفرنسية الرابعة وانعكاساتها

المبحث الثاني: تمرد 13 ماي 1958 وانعكاساته على السياسة الفرنسية

المبحث الثالث: قيام الجمهورية الخامسة ووصول ديغول للحكم

لم تصمد الجمهورية الفرنسية الرابعة والتي تعاقبت عليها سبع حكومات كثيرا في مواجهة الوضع السياسي والعسكري الذي فرضته الثورة التحريرية الجزائرية، فالهزيمة الكبيرة التي منيت بها في الفيتنام والتخلي السريع عن كل من تونس والمغرب وذلك بهدف التفرغ التام للجزائر، إضافة إلى فشل الحكومات المتعاقبة في القضاء على الثورة الجزائرية وبعد اقتناع الكثير من الفرنسيين بأنه يجب أن يكون بديلا لهذا الوضع الحرج من خلال إتباع سياسة واضحة في معالجة المشكلة الجزائرية، قرّرت ثلّة من العسكريين والسياسيين الفرنسيين وبعض الأوروبيين المتطرفين الانقلاب على الحكومة في فرنسا لإسقاط الجمهورية الفرنسية الرابعة والتي كان على رأسها روني كوتي ليعود الجنرال ديغول إلى الواجهة السياسية كرئيس للجمهورية الخامسة ومنقذا لفرنسا حسب وجهة نظر الانقلابيين.

كلّ هذا سنتطرّق إليه بالدراسة والتحليل خلال هذا الفصل وذلك من خلال رصد أهمّ الأسباب التي عجّلت بانهيار الجمهورية الرابعة وانعكاسات ذلك على السياسة الفرنسية و الثورة التحريرية الجزائرية.

### المبحث الأول: أسباب انهيار الجمهورية الفرنسية الرابعة و انعكاساتها

خاضت فرنسا حرب الجزائر بهدف المحافظة على بقايا إمبراطوريّتها الممزّقة، حيث وضعت المخطّطات العسكرية على أمل تحقيق نصر حاسم وسريع حيث بذل كبار قادة الجيش الفرنسي قصارى جهدهم من أجل إخماد لهيب الثورة غير أنّهم عجزوا عن ذلك وهو ما انعكس سلبا على فرنسا في جميع المجالات والمستويات وهو ما سنتطرّق إليه من خلال عرض أسباب انهيار الجمهورية الفرنسية الرابعة<sup>1</sup>.

<sup>1</sup>- بسام (العسلي): الإستعمار في مواجهة الثورة، ط2، دار النفائس، بيروت، 1986، ص181

## المطلب الأول : الأسباب الإقتصادية

تميّزت الجمهورية الفرنسية الرابعة<sup>1</sup> (أكتوبر 1946-سبتمبر 1958) بهشاشة مؤسّساتها وضعف نظامها السّياسي كما نلاحظ أن سلطة الدّولة فيها داخليا وخارجيا وكثرة ما شهدته من أزمات اشتدّت خاصّة مع إندلاع الثّورة التحريرية الجزائرية، والتي عرفت ذروتها مع مطلع ربيع 1958 التي أخلطت أوراقها وسرّعت في انهيارها مُمهدة بذلك الطّريق أمام الجنرال ديغول ليعود للحكم مؤسساً جمهوريةً أخرى لفرنسا وهي الخامسة في تاريخها<sup>2</sup>، ومن المعروف أن لكلّ حرب نتائجاً و عواقباً فمن أبرز عواقب الحرب الجزائرية على فرنسا هو ما عرفتة من اضطراب وفوضى وعجز في مختلف الميادين وبصفة خاصّة الميدان الإقتصادي، هي افتتاحية لجريدة المجاهد التي وقفت على الأزمات الإقتصادية التي عانتها الجمهورية الفرنسية الرابعة جزاء اندلاع الثّورة الجزائرية وعجزها عن مواجهة هذا الوضع الجديد المُهدّد لها<sup>3</sup>.

الحقيقة التي يمكننا الوقوف عليها أنّ المائيّة الفرنسية أصبحت عاجزة إلى حدّ الإفلاس ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى ارتفاع النفقات العسكرية الموجهة للجيش الفرنسي العامل بالجزائر والذي بلغ تعداداه مع مطلع سنة 1958م إلى حوالي نصف مليون

<sup>1</sup> عرفت فرنسا مع بدايات الحرب ع2 أوضاع داخلية وخارجية مهدت لميلاد تنظيم سياسي جديد والذي تمثّل في الجمهورية الفرنسية الرابعة، والتي كان هدفها الرئيسي إعادة بناء فرنسا ومحو مخلفات الحرب إضافة إلى المحافظة على مستعمراتها حيث تجمع الكتابات التاريخية أن الجمهورية في طور تأسيسها مرت بعدة مراحل بداية من تأسيس حكومة فيشي سنة 1940 برئاسة الماريشال بيتان غير أنها لقيت معارضة شديدة من طرف الجنرال ديغول بحكم أنها كانت موالية للألمان ليؤسس هو الأخير اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني والحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية والتي كانت الجزائر مقرّاً لتأسيسها كلها، ليعلن عن ميلاد الجمهورية الفرنسية بعد سلسلة من الاجتماعات والانتخابات خاصة بعد انتخابات اللجنة التأسيسية الأولى والثانية لتظهر بصفة نهائية ورسمية يوم 13 أكتوبر 1945م لتشهد خلال فترة حكمها إندلاع الثّورة الجزائرية للمزيد أنظر: عفرون (محرز): مذكرات من وراء القبور، تر الحاج مسعود مسعود، ج1، دار هومة، الجزائر، ص398-400

<sup>2</sup> صالح (بلحاج): تاريخ الثّورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2008، ص79

<sup>3</sup> جريدة المجاهد: الأزمة الإقتصادية الفرنسية من تبعات الثّورة الجزائرية، العدد09، الجزائر، 1957، ص7



جندي<sup>1</sup>، حيث قدرّت نسبة هذه النفقات بـ30٪. من مجموع الميزانية العامّة وهي أعلى نسبة مئوية تسجّل في العالم كلّه وفرنسا منذ أزيد من مائة سنة وكما هو معلوم فهذه النفقات تستهلكها حرب الجزائر<sup>2</sup>، وهو ما انعكس سلبا على النفقات الموجّهة خصوصا للإصلاح الاجتماعي وتحسين المستوى المعيشي للشعب الفرنسي إضافة إلى تنمية ثرواته ومداخله وإصلاح أجهزة التعليم والثقافة والبحث العلمي، الأمر الذي هدّد تقدّم وتطور الدولة الفرنسية إذا ما قارناها مع بقية الدول الأوروبية والو.م.أ<sup>3</sup>.

كنتيجة حتمية لهذه الأزمة الاقتصادية، اعترف رئيس الحكومة الفرنسية بخطورة الوضع الاقتصادي قائلا: "تزايد حدة الأزمة الاقتصادية والمالية نتيجة حرب الجزائر فقد أدى ذلك إلى خفض مستوى الحياة لدى الجماهير الفرنسية، وبأنّ القضية الجزائرية تُثقل كاهل فرنسا بأعباء مالية باهضة ليس من سبيل بالطبع إلى مواجهتها"<sup>4</sup>، وفي ظلّ ارتفاع التكاليف الضخمة التي كانت تتطلبها العمليات العسكرية؛ قدرّت نفقات الجيش البري لوحده من 1.9 إلى 7 مليون فرنك فرنسي وذلك حسب ما صرّحت به اللجنة المكلفة بالدفاع الوطني لدى الجمعية الوطنية الفرنسية<sup>5</sup>، إضافة إلى هذا فقد بلغت تكاليف الحرب في السنوات الأولى مبلغ تجاوز المعقول لما كانت عليه فرنسا، ففي سنة 1956 بلغت نسبة المصاريف العسكرية

<sup>1</sup> أعمار (قليل): ملحمة الجزائر الجديدة، ج2، دار العثمانية، الجزائر، 2013، ص137

<sup>2</sup> جريدة المجاهد: المصدر السابق، ص7

<sup>3</sup> أعمار قليل: المصدر السابق، ص137

عبد الله (حي): الثورة الجزائرية من خلال مجلة دعوة الحق 1957-1962، رسالة ماجستير منشورة تخصص تاريخ

<sup>4</sup> الثورة، جامعة الجزائر 2001-2002، ص81

<sup>5</sup> هواري (قبائلي): ثمن حرب الثورة الجزائرية انعكاساتها على الاقتصاد الفرنسي، ط1، دار كوكب العلم، الجزائر، 2012،

وحدها نسبة 32.٪ من مجموع الميزانية العامة للدولة، إلى جانب هذه النسبة قدّرت المصاريف اليومية للحرب بـ 57 مليار فرنك فرنسي<sup>1</sup>.

مع اشتداد الثورة الجزائرية وعجز القوّات الفرنسية على القضاء عليها، شهدت سنة 1957 م تخصيص مبلغ 378.5 مليار فرنك كنفقات استثنائية من أجل تحقيق الهدنة بالجزائر، إلى جانب هذا الإجراء صدر قرار 12 نوفمبر 1957م والذي تمّ من خلاله تخصيص 7.70 مليار فرنك إضافية خاصّة بتمديد مدّة الخدمة العسكرية<sup>2</sup>، كل هذه النفقات التي سطرّتها الحكومة الفرنسية بهدف القضاء على الثورة الجزائرية تسبّبت في إحداث خلل عميق في الاقتصاد الفرنسي ممّا أجبرها على اللّجوء للاقتراض من الخارج والرّضوخ لشروط استنادة قاسية، ونتيجة لهذه الوضعية أخفت الحكومة الفرنسية مقدار النفقات الحقيقية لحرب الجزائر وهو ما صرّح به منديس فرانس أمام الجمعية الوطنية الفرنسية في شهر نوفمبر 1957قائلاً: "إنّ مصاريف حرب الجزائر شيء غريب حقا والشعب الفرنسي يجهل تماما هذا الشّيء الغريب وكل ما يقال له هو أنّ الثورة الجزائرية ستنتهي قريباً"<sup>3</sup>.

بسبب النفقات الباهضة التي استلزمها حرب الجزائر والمشاكل التي أحدثتها الثورة الجزائرية في المنشآت الاستعمارية والمعدّات الحربية، تفاقمت الأزمة الاقتصادية الفرنسية مما تسبّب في سقوط حكومة غي مولي (Guy Mollet)<sup>4</sup> يوم 21 ماي 1957م بعد عجزها على حل المشكلة الاقتصادية خاصّة بعد لجوئها إلى انتهاج سياسة مالية منهكة للاقتصاد

<sup>1</sup> جمال (قتان): قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 1994، ص 276

<sup>2</sup> قبايلي: المرجع السابق، ص 236

<sup>3</sup> قليل: المصدر السابق، ص 136

<sup>4</sup> غي مولي: رجل دولة وسياسي فرنسي ولد بمدينة فلورس بفرنسا خلال 31 ديسمبر 1905م، متحصل على شهادة ليسانس في الأدب الإنجليزي مارس مهنة التدريس حتى سنة 1944م، مع بداية سنة 1921 انخرط في صفوف منظمة الشباب الاشتراكي ثم انضم إلى الحزب الاشتراكي سنة 1923 ليشترك في الحرب ع2 مما أدى إلى وقوعه أسيرا لدى الجيش

الفرنسي<sup>1</sup> والمتمثلة في رفع أسعار البترول والطّابع البريدية وفرض ضرائب جديدة على الشعب وهذا كلّ من أجل تغطية تكاليف حرب الجزائر التي بلغت 325 مليار فرنك فرنسي في ميزانية سنة 1956<sup>2</sup>، إضافة إلى هذا فقد عمدت الحكومة إلى تجميد الأجور وتجنيد جميع الأجهزة الفرنسية لخدمة حرب الجزائر<sup>3</sup>، كلّ هذه الإجراءات والتدابير الإقتصادية قوبلت بالرّفص من طرف نواب اليمين لأنها تمسّ وتؤثر بالدرجة الأولى على مصالح الإقطاعيين هذا من جهة ومن جهة ثانية هي ليست حلاً لهذه الأزمة المالية والتي لا أمل من انتهائها إلا بانتهاء الحرب الجزائرية<sup>4</sup>.

أمام هذا الوضع الذي شهده الاقتصاد الفرنسي، المصادر والوثائق الأجنبية تطرقت إلى التكاليف والتنفقات على حرب الجزائر مثل جريدة ليارسيون (Libration) والمجلة البريطانية (HteBamker) حيث أوردت أنّ الميزان التجاري كان عاجزاً بقيمة 148 مليار سنة 1954 ليرتفع هذا العدد مع سنة 1957 ليصل إلى 500 مليار<sup>5</sup>.

كلّ هذه المجريات والتطوّرات انعكست على الحكومات الفرنسية خاصّة حكومة فليكس غايار (Félix Gaillard) والتي سقطت هي الأخرى نتيجة للأزمة الإقتصادية التي عرفتها فرنسا، حيث شهد الاقتصاد الفرنسي تراجعاً كبيراً مع انخفاض نسبة التّمنية مقارنة بإقتصاديات باقي الدّول المنافسة لها مثل ألمانيا وبريطانيا وذلك بفعل نفقات الحرب

الألماني، شغل عدة مناصب من بينها وزير دولة في حكومة ليون بلوم سنة 1945، كما شغل منصب رئيس الحكومة من فيفري 1956 حتى سقوط حكومته بسبب الثورة الجزائرية سنة 1957. أنظر: غربي: المرجع السابق، ص 254

<sup>1</sup> جريدة المجاهد: المصدر السابق، ص 7

<sup>2</sup> بوحوش: المرجع السابق، ص 425

<sup>3</sup> حي: المرجع السابق، ص 82

<sup>4</sup> جريدة المجاهد: المصدر السابق، ص 7

<sup>5</sup> قنان: المرجع السابق، ص 276

الجزائرية<sup>1</sup> حيث تجاوزت ميزانية الجيش الحصّة المخصّصة لها وبذلك أصبح من غير الممكن تماما زيادة النفقات العسكرية<sup>2</sup>.

كما أشارت الدّراسات أنّ البورصة المالية تراجعت بأكثر من 20٪ من ديسمبر 1957 إلى غاية أفريل 1958، وإلى جانب هذا التراجع تمّ تسجيل خسارة بلغت 540 مليار فرنك في 31 مارس 1958م، كلّ هذه الخسائر والتراجع في نسبة التنمية أدّت إلى ارتفاع الأسعار مما أدّى إلى حدوث سلسلة من الإضرابات خاصّة في القطاعات الحيوية بفرنسا<sup>3</sup>.

لمجابهة هذا الوضع المتأزم و إيجاد حلّ لهذه الأزمة الإقتصادية التي عرفها الإقتصاد الفرنسي، قام فليكس غايار<sup>4</sup> بإرسال "جون موني (Jean Mouni) وهو خبير مالي محنّك ذو شهرة واسعة ونفوذ واسع في الأوساط المالية الغربية، إلى واشنطن بهدف الحصول على قرض مالي<sup>5</sup> من أجل الخروج من هذه الأزمة وقدّر الدّعم المقدّم لها من طرف و.م.أ وألمانيا الغربية ب460 مليار دولار<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> عبد الرحمان (بوقارة): سياسة تقرير المصير الفرنسية وانعكاساتها على مستقبل الجزائر 1959-1962، رسالة ماجيستر

منشورة تخصص التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة باتنة، 2014-2015، ص38

<sup>2</sup> قبايلي: المرجع السابق، ص234-235

<sup>3</sup> بوقارة: المرجع السابق، ص39

<sup>4</sup> فليكس غايار: ولد بباريس سنة 1919م، تقلد عدة مناصب من بينها مفتش للمالية عام 1943 ثم مفوض عام للحكومة الفرنسية، أما فيما يخص انتمائه الحزبي والسياسي فقد كان عضوا في الحزب الراديكالي الاشتراكي، تولى رئاسة الحكومة الفرنسية بداية من 6 نوفمبر 1957 إلى غاية سقوطها يوم 14 ماي 1958 وفي نفس السنة انتخب رئيسا للحزب الراديكالي، أنظر: محمد (بن موسى): "سياسة روبر لاکوست للقضاء على الثورة الجزائرية 1956-1958م"، مجلة قضايا تاريخية، العدد 02، الجزائر، 2016، ص190

<sup>5</sup> فيما يخص الإعانات والقروض الأمريكية الموجهة لفرنسا فقد تطرقت إليها جريدة المجاهد والتي ذكرت أنها كانت تتطور بتطور سياسة الو.م.إتجاه تصرفات فرنسا مع بلاد الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حيث قدرت قيمة الإعانات سنة 1954 ب310 مليارات فرنك لتتخفّض مع سنة 1955 إلى 290 مليار فرنك لتبلغ مبلغ 156 مليار فرنك مع سنة 1956، لتصل حد منخفضا سنة 1958 والتي قدرت ب50 مليار. أنظر جريدة المجاهد: العدد 9، المصدر السابق، ص7

<sup>6</sup> عبد الكامل (جويبة): الثورة الجزائرية والجمهورية الفرنسية الرابعة 1954-1958، ط1، الواحة للكتاب، الجزائر، 2012،

نتيجة لهذه الأزمة وكإجراء أولي اضطررت فرنسا إلى تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي بنسبة 20٪. مما أغضب الدول الإفريقية وهددت كل من السنغال ومالي بالخروج من المجموعة الفرنسية كما أبدت كل من تونس والمغرب رغبتهما في الانفصال عن منطقة الفرنك احتجاجا على تخفيضه وكان الهدف من وراء هذا التهديد إجبار فرنسا على تحمّل تكاليف استمرار الحرب في الجزائر، إضافة إلى تحمّل مسؤوليتها المادية اتجاه الشعب الفرنسي ومستعمراتها الإفريقية وتعهداتها في أوروبا<sup>1</sup> كما لا يفوتنا التنويه إلى نقطة أساسية وهي ضعف التزامات فرنسا اتجاه منظمة الحلف الأطلسي نظرا لوجود الغالبية من جيشها وهذا ما أثار شكوى شركائها<sup>2</sup>.

رجال السياسة الفرنسية تحدّثوا بإسهاب عن هذه الأزمة الإقتصادية ومن بينهم الجنرال شارل ديغول (Charles De Gaulle) والذي عبر عنها مطلع سنة 1958م قائلا "كان كل شي يسهم في إشاعة القلق، فقد كان كل إنسان يشعر أن اختلال التوازن المالي كان يتطلب تدابير صارمة وأنّ الأجنبي في الخارج يستفيد وحده من الدور التّابع الذي أصبح دورنا، ولاسيما أن الاستعمار وبخاصة في الجزائر أصبح مجرد أموال مرهونة بقيمة الفائدة غير أنه يبدو واضحا حتى في نظر أكثر الناس يقظة ونباهة أنّ النظام عاجز عن حل هذه القضية"<sup>3</sup> وهو نفس الاعتراف الذي صرّح به بليفن (Bileven) أحد المسؤولين الفرنسيين بعد سقوط حكومة غايار قائلا: "الثورة الجزائرية هي الجهاز الداخلي الذي سبّب الاختلال". فقد قدرّت نفقات فرنسا بـ 800 مليار فرنك سنويا<sup>4</sup>.

أثرت الثورة التحريرية الجزائرية على الإقتصاد الفرنسي لذلك أصبح همّ فرنسا الوحيد هو القضاء عليها والخروج من هذه الأزمة الإقتصادية التي عرفتھا خاصّة بعد اشتداد

<sup>1</sup> حي: المرجع السابق، ص 82

<sup>2</sup> قنان : المرجع السابق، ص 276

<sup>3</sup> شارل (ديغول): مذكرات ديغول الأمل، تر سموحي فوق العادة، ط1، منشورات عويدات، بيروت، 1981، ص 21-22

<sup>4</sup> جريدة المجاهد: فرنسا أمام ثورتنا أزمة دائمة، العدد 23، الجزائر، 1958، ص 5

الثورة فكان لها تأثير حادّ على جميع المستويات والمجالات خاصّة الحياة السياسيّة بفرنسا والجزائر وهو ما سنتطرّق إليه في المطلب الموالي لمعرفة مدى الانعكاسات الإقتصادية على الوضع السياسي لفرنسا وتأثيره عليها.

### المطلب الثاني: الأسباب السياسيّة

إنّ المتنبّع للشأن السياسي الفرنسي يدرك أن انهيار الجمهورية الفرنسية الرابعة يعود بالدرجة الأولى إلى طبيعة النظام السياسي الذي أقرّه دستورها في أكتوبر 1946<sup>1</sup>، إضافة أيضاً إلى الخريطة الحزبية في فرنسا بحيث كان نظام الحكم الذي قام طيلة حكم هذه الجمهورية هو من الأسباب الأساسيّة في ضعفها وعدم استقرارها من 1946 إلى غاية 1958، فكيف انعكس ذلك على الحياة السياسيّة الفرنسيّة؟

الجنرال ديغول يرجع ضعف الجمهوريّة الرّابعة وانهيارها إلى المؤسّسات وليس للأشخاص، حيث أنّ المعروف على نظام الحكم السائد في فرنسا هو النّظام البرلماني والذي يتميّز بتفوّق السّلطة التشريعية وتبعية الحكومة لها بصورة تامّة بحيث لا يمكنها أن تصل للحكم وتبقى فيه إلا من خلال نيلها لثقة البرلمان، كما يمكننا تسجيل ملاحظات حول طبيعة هذا النّظام ولعلّ أبرزها ضعف الصّلاحيات الممنوحة لرئيس الحكومة لأنّه لا يمارسها إلا بموافقة البرلمان خاصّة خلال تلك الفترة أي خلال حكم الجمهوريّة الرّابعة، أمّا بخصوص رئيس الدولة أو ما يعرف برئيس الجمهوريّة فهو الآخر كان يفتقر للصّلاحيات والسّلطة المطلقة وذلك يعود بالدرجة الأولى إلى انتخابه من طرف البرلمان<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> من أبرز النقاط التي نص عليها دستور سنة 1946 هو التّرجيح للجمعية الوطنيّة وازدياد سلطة رئيس الوزراء إضافة إلى إنشاء المحكمة العليا والمجالس الاستشارية و الاتحاد الفرنسي، وبهذا تشكل البرلمان من مجلسين غير متكافئين وهما الجمعية الوطنيّة ومجلس الجمهوريّة حيث أقدمت الجمعية على حل مجلس النواب، والجدير بالذكر أنّها تتمتع باختصاص تشريعي كامل وغير منقوص إلى جانب سلطة اقتراح القوانين مما يجعل مجال تطبيقها بالقوة غير محدود. أنظر: الطويل يوسف (العاصي): النظام السياسي الفرنسي من الثورة إلى الجمهوريّة، جامعة الأزهر، دس، دس،

<sup>2</sup> بلحاج: المرجع السابق، ص 80

يجدر بنا الإشارة إلى نقطة مهمة ميّزت السّاحة الفرنسية خلال حكم الجمهوريّة الرّابعة وهي كثرة الأحزاب السّياسية حيث وصفها الجنرال ديغول باسم " نظام الأحزاب أو نظام الجمعيّة الوطنيّة"<sup>1</sup>، فمنظومة الأحزاب هذه حتى سنة 1955م عرفت أحزابا متعدّدة ضعيفة، قليلة التنظيم تتجمّع ضمن تحالفات هشّة ومؤقّنة بصورة عامّة، حيث أفرز هذا الوضع تشكيل الشيوعيين معارضة للحكم ليقوم الجناح اليميني الجديد بزعامة الجنرال ديغول والذي شكّل هو الآخر معارضة للحكم ممّا أدّى إلى اضطراب الأوضاع واستمرار ذلك خلال العشر سنوات المقبلة<sup>2</sup>.

هذه المعطيات السّياسية التي شهدتها فرنسا جعلتها تعيش أزمات سياسية متتالية حيث تُجمع كتابات المؤرخين ورجال السياسة على أنّه تعاقب على حكمها سبعة عشرة حكومة خلال مدّة اثنتا عشرة سنة (1946-1958)، تميّزت هذه المدّة بحالات من الشغور السياسي والذي بلغ في كثير من الحالات عدّة أسابيع، وكل هذا راجع بالدرجة الأولى إلى اختلاف التشكيلات السياسية الفرنسية حول السياسة التي ينبغي انتهاجها من أجل التصديّ للثورة الجزائرية هذا من جهة، ومن جهة ثانية لا يمكننا إغفال دور المستوطنين الأوروبيين في الضّغط على السّلطة الفرنسية بالجزائر و الذين كان لهم دور كبير في الأزمة السّياسية التي عاشتها الجمهورية الرّابعة وأدّت في نهاية المطاف إلى انهيارها مع أواخر سنة 1958<sup>3</sup> باندلاع الثّورة التحريرية الجزائرية في الفاتح من نوفمبر، لعبت دورا بارزا وسريعا في انهيار الجمهوريّة الرّابعة وتساقط حكوماتها المتتالية حيث فشلت كلّها في التصديّ للثورة وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أنّ حكومة منديس فرانس والتي نالت ثقة أعضاء البرلمان

<sup>1</sup> بوهناف: المرجع السابق، ص 146

<sup>2</sup> العاصي: المرجع السابق ، دص

<sup>3</sup> بلحاج: المرجع السابق، ص 81

الفرنسي يوم 12 نوفمبر 1954 بـ294 صوتا مقابل 265 صوتا يمكننا أن نلاحظ أنّ غالبية الأصوات التي حصدتها حكومة منديس فرانس كانت من طرف المستوطنين الأوروبيين<sup>1</sup>. ولعلّ أوّل عمل أقدم عليه منديس فرانس خلال تولّيه رئاسة الحكومة هو العمل على إدخال مجموعة من الإصلاحات الإداريّة والسياسية بهدف القضاء على الثّورة الجزائريّة<sup>2</sup>، مع مطلع جانفي 1955 وفي إطار البحث عن خليفة للوالي العام المقال روجي ليونارد وقع اختياره على جاك سوستال<sup>3</sup>، حيث تمّ تكليف وزير الداخلية فرانسوا ميتران ليتصل بسوستال حيث تمّ اللقاء بين الرجلين ليعرض عليه منصب الولاية العامّة في الجزائر مستعجلا إياه باتخاذ القرار<sup>4</sup>، وبتاريخ 15 فيفري 1955 أصبح جاك سوستال حاكما عاما للجزائر ليتسلم مهامّه ليجسّد سياسة الإصلاحات التي طرحها منديس فرانس لقمع الثّورة خاصّة بعد فشل سياسة القمع<sup>5</sup>.

بتولّي جاك سوستال لمنصب الوالي العام يمكننا أن نلاحظ أن سياسته قامت على جبهتين رئيسيتين هما: الحرب الشاملة للقضاء على المتمرّدين، وإجراء التّيارات السياسيّة

<sup>1</sup> حسينة (حماميد): المستوطنون الأوروبيون والثّورة الجزائريّة، 1954-1962، ط1، منشورات الحبر، الجزائر، 2007، ص121

<sup>2</sup> عبد الله (مقلاتي): المرجع في تاريخ الثّورة الجزائريّة 1954-1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص121

<sup>3</sup> جاك سوستال: اسمه الحقيقي إبن سوسان من أصل يهودي، ولد في 03 نوفمبر 1912 بمونتبيلي درس علم الأجناس والفلسفة بأمريكا، نصب محافظا وطنيا للإعلام سنة 1942 ثم مديرا للمخابرات ومحاربة التجسس كما شغل منصب أمين عام لتجمع الشعب الفرنسي R.P.F، انتخب نائبا لديغول ثم حاكما عاما للجزائر، وبتولي ديغول لرئاسة الجمهورية الخامسة كلفه بمنصب وزيراً للإعلام ثم وزيرا منتدبا بالمقاطعات الصحراوية ليستقيل من منصبه في فيفري 1960 مات يوم 07 أوت 1990. أنظر: جمال (قندل)، إشكالية تطور وتوسع الثّورة الجزائريّة، ج2، وزارة الثقافة، الجزائر، 2013، ص389-393

<sup>4</sup> مراد (أعراب): خطة سوستال لمواجهة الثّورة 1955، رسالة ماجستير منشورة تخصص تاريخ الثّورة الجزائريّة، جامعة الجزائر، 2001-2002، ص43

<sup>5</sup> محمد (شبوب)، محمد (بن موسى): "سياسة جاك سوستال للقضاء على الثّورة 1955-1956م"، حوليات جامعة قالمّة للعلوم الاجتماعيّة والإنسانيّة، العدد26، الجزائر، 2016، ص223



بالإصلاحات<sup>1</sup> وفي إطار هذه السياسة حثّ مندريس فرانس الوالي العام في أوّل لقاء لهما على تطبيق الإصلاحات الجديدة من أجل تحسين مستوى الجزائريين الذين تعرّضوا للظلم من طرف السلّطة المحليّة مشيراً في نفس الوقت إلى صعوبة المهمّة حيث خاطبه قائلاً: "إنّك تحتاج إلى شجاعة لكي تواجه أصحاب النفوذ والمال وكبار الإقطاعيين بالجزائر العاصمة الذين تعوّدوا حتى الآن على إصدار مراسيم نزول المطر وبروز الشمس..."<sup>2</sup>.

كما تمّ إمداد القوّات الفرنسية بالجزائر بأعداد معتبرة من الجنود، إضافة إلى تكثيف العمليات العسكرية من أجل القضاء على الفلّاقة، كما باشر سوستال التباحث مع القادة السياسيّين حول مشروع إصلاحات شكلية غير أنّ جبهة التحرير الوطنيّ تفضّلت لخطورة المشروع وعملت على إجهاضه، وفي هذا السّياق صرّح فرحات عباس أنّ زمن الإصلاحات قد انتهى مقترحاً في نفس الوقت حلاًّ وسطيّاً تحت عنوان "الجزائر جزائريّة" والتي هي ليست الجزائر فرنسية، كما عمل سوستال على استقطاب المركزيّين لمشروعه الإصلاحي، واقترح فكرة إجراء مفاوضات مع جبهة معتدلة لا مع جبهة متطرّفة حول مشروع استقلال ذاتي للجزائر وهي الفكرة التي نوقشت بين قادة الداخل والخارج<sup>3</sup>.

بإقدام مندريس فرانس على إجراء إصلاحات سيّاسية ومحاولة لتغيير الأوضاع المزرية أدّى ذلك إلى خلق جو مشحون في الجزائر العاصمة والبرلمان الفرنسي حيث قاد النّائب روني مايير حملة شرسة ضدّ الإصلاحات السياسيّة<sup>4</sup>، كما ساندته كل من أوميران (Omiran)، كوبيسي (Copsy) وسيفر (Sifar) إضافة إلى مدير جريدة صدى الجزائر "ألان دي سيريني" والمعروف بمطيّح الحكومات<sup>5</sup> حيث رفعوا شعار إعادة الهدوء أوّلاً ثم

<sup>1</sup> حي: المرجع السابق، ص 122

<sup>2</sup> بوحوش: المرجع السابق، ص 408

<sup>3</sup> مقلاتي : المرجع السابق، ص 122

<sup>4</sup> بوحوش: المرجع السابق، ص 408-409

<sup>5</sup> حماميد: المرجع السابق، ص 125

نفكر<sup>1</sup>، إضافة إلى هذا وجه المستوطنون الأوروبيون اتهاماً لرئيس الحكومة من خلال تعيينه ليساري يهودي اسمه الحقيقي بن سوسان المعروف بجاك سوستال كما وجهوا له اتهامات بأنه ينوي التفاوض مع الثوار الجزائريين ولأجل ذلك رفعوا شعارات معادية لسياسة الحكومة<sup>2</sup> نتيجة لهذه الحملة والانتقادات التي وجهت لسياسة الحكومة حاول منديس فرانس الدفاع عن سياسته التي انتهجها في الجزائر من خلال قوله: " في شمال إفريقيا ينبغي الاختيار بين سياسة المصالحة أو سياسة القمع أو استعمال القوة وما يترتب عنها من عواقب وخيمة ومرعبة"<sup>3</sup>، فشل حكومة منديس فرانس وعجزها عن إخماد الثورة دفع البرلمان الفرنسي إلى سحب الثقة منها حيث صوت النواب ضدها لتكون نتيجة التصويت 319 صوتاً مقابل 273 صوتاً وبذلك سقطت حكومة منديس فرانس يوم 5 فيفري 1955م. وبسقوطها خاطب فرانسوا ميران آلان دي سيريني قائلاً: " إنك المسؤول الوحيد على إطاحة منديس فرانس" أما أوروبيو الجزائر فكانت لهم وجهة نظر فقد اعتبروا منديس فرانس شيطاناً ورفضوا إصلاحاته أو التغييرات التي تمس مصالحهم بالدرجة الأولى وتهدد وجودهم<sup>4</sup>، ندرك من كل هذا أن المستوطنين لهم دور بارز في الضغط على الحكومات الفرنسية والتأثير في السياسة الفرنسية بل حتى في إسقاطها وهو ما سنعرفه مع الحكومات القادمة.

بسقوط حكومة منديس فرانس عرفت فرنسا أزمة سياسية وذلك نتيجة للفراغ الحكومي الذي امتد من يوم 5 فيفري 1955 إلى غاية 25 فيفري 1955م حيث فشلت كل المبادرات التي قدمتها الشخصيات السياسية في نيل ثقة البرلمان، هذا الأخير الذي كان جدّ

<sup>1</sup> حزب جبهة التحرير: المنظمة الوطنية للمجاهدين: التقرير الولائي لأحداث الثورة التحريرية المقدم للملتقى الأولي الجهوي، باتنة، 1987، ص9

<sup>2</sup> حماميد: المرجع السابق، ص124-125

<sup>3</sup> بوحوش: المرجع السابق، ص409

<sup>4</sup> حماميد: المرجع السابق، ص125

حريص على اختيار حكومة تكون قادرة على مواجهة الأزمة التي تمرّ بها فرنسا بالجزائر<sup>1</sup>، إلى جانب هذا عرفت الثورة خلال هذه الفترة استشهاد ديدوش مراد يوم 27 جانفي 1955 واعتقال مصطفى بن بولعيد يوم 13 فيفري 1955 وراح بيطاط يوم 22 مارس 1955<sup>2</sup>. تشكّلت حكومة إدغارفور (Edgar Faure)<sup>3</sup> في 11 فيفري 1955 حيث أولت عناية كبيرة للقضاء على الثورة التحريرية الجزائرية وراهنّت في ذلك على جاك سوستال من أجل هذه المهمة، ولعلّ أول عمل قامت به هذه الحكومة هو رفع عدد قوّاتها العسكرية بالجزائر خاصة بعد نجاح هجومات 20 أوت 1955م<sup>4</sup>، ويمكننا أن نلاحظ أن حكومة إدغارفور لم تختلف عن البقية في تشخيصها لأسباب الأزمة الجزائرية والتي أرجعتها بالدرجة الأولى إلى الأسباب الإقتصادية والاجتماعية سببها الفقر و البطالة وارتفاع عدد السكّان<sup>5</sup>. في إطار هذا الطّرح والفكرة حول أسباب الثورة الجزائرية شرعت الحكومة الجديدة في إعداد مشروع إصلاحيّ أشرف عليه الحاكم العام جاك سوستال<sup>6</sup>، وقد تضمّن هذا المشروع الإصلاحي النقاط التالية:

-تطبيق دستور سنة 1947 والذي يعتبر الجزائر أرض فرنسية

<sup>1</sup> قنان: المرجع السابق، ص 265

<sup>2</sup> علي (كافي): مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري، دار القصة للنشر، الجزائر، 1999، ص 76

إدغارفور: سياسي فرنسي ولد سنة 1908م، مارس مهنة المحاماة بباريس التحق بصفوف المقاومة الفرنسية خلال فترة ح 2ع، تولى الإشراف على المصلحة القانونية التابعة للحكومة المؤقتة الفرنسية بالجزائر، تقلد عدة مناصب وزارية من أهمها: وزارة المالية 1950-1951، ثم وزيرا أول سنة 1952 وبعدها وزيرا للخارجية سنة 1955م، تولى رئاسة الحكومة الفرنسية خلال عهد الجمهورية الرابعة في فيفري 1955م لتسقط حكومته بسبب الثورة الجزائرية، مات في مارس 1988. أنظر :

<sup>3</sup> غربي: المرجع السابق، ص 245-246

<sup>4</sup> مقالاتي: المرجع السابق، ص 129

<sup>5</sup> Yves (Courrier) ;La guerre d'Algérie le temps des Léopards ;T2 ;Ed

Renvalidi ;Spain ;1976;p156

<sup>6</sup> Stora ;op.cit ;p137

-تطبيق برنامج قائم على فكرة الإدماج<sup>1</sup> أي المساواة بين الجزائريين والمستوطنين والتي حددها في ثلاث نقاط أساسية وذلك من خلال مذكرة موجهة لرئيس الحكومة في 26 جانفي 1956 حيث تضمنت:

-الجزائر جزء لا يتجزأ من الجمهورية الفرنسية وستبقى كذلك

-الشخصية الثقافية واللغوية والدينية للجزائر تكون مضمونة

-المساواة بين المواطنين الفرنسيين والجزائريين في الحقوق والواجبات في الجزائر

دون تمييز عرقي أو ديني<sup>2</sup>

-فتح باب الوظيف العمومي بصفة محددة لبعض الجزائريين

-إجراء انتخابات حرة، وبالفعل فقد صادق البرلمان الفرنسي على هذا المشروع في

يوم 19 أكتوبر 1955 وعلى الرغم من تفاهة المشروع غير أنه وجد معارضة شديدة ورفضاً

من طرف أوروبيي الجزائر في المجلس الجزائري خاصة من طرف النواب وبقي مشروع

حكومة ادغار فور مجرد حبر على ورق<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> يمكننا أن نلاحظ أن هناك تمايز بين مصطلحي الإدماج *Intégration* والاندماج *Assimilation* حيث يخص المصطلح الأول إلحاق الرقعة الجغرافية قانونياً بالوطن الأم، أما المصطلح الثاني فيقصد به ذوبان النخبة الجزائرية في المجتمع الأوروبي غير أن كلتا الحالتين تجعلهما مرادفتين للكلمة الفرنسية *Assimilation* غير أنه يوجد فرق في اللغة الفرنسية بين هذين المصطلحين فـ *Assimilation* تعني التماثل وهي عملية ذوبان بين مجموعتين بشريتين تعيشان على نفس الرقعة الجغرافية، ولكن مختلفتين فالأصل الأثني واللغة والدين ومستوى المعيشة وذلك من خلال اتخاذ مجموعة من الإجراءات التي تخضعها لنفس الحقوق والواجبات، غير أن ذلك لا يتم إلا عن طريق التعليم المشترك والزواج المختلط، أما مصطلح *Intégration* الذي يقصد به ربط إقليم بالوطن الأم بحيث يمكن التمتع بنفس الحقوق على المستوى السياسي والارتقاء إلى نفس الدرجة من النمو الاقتصادي ولكن كل ذلك لا يتأتى إلا بالمساواة بين سكان البلدين في الحقوق والواجبات. أنظر: بوهناف: المرجع السابق، ص75

مراد (أعراب)، قاسم (نايت): "جاك سوستال وسياسته الإدماجية في الجزائر"، مجلة الباحث، المجلد 5، العدد 2، الجزائر، 2013، ص15-16<sup>2</sup>

<sup>3</sup> يحي (بوعزيز): ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، ص268-269

حاول الوالي العام للجزائر جاك سوستال انتهاج سياسة جديدة أطلق عليها تسمية الإدماج أي التجنيس وذلك في خطابه الذي ألقاه يوم 23 فيفري 1955 أمام المجلس الجزائري حيث أكد على أنّ الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا وبهدف ضمان نجاح هذا المشروع، لجأ جاك سوستال إلى تشكيل ديوانه الخاص والذي تألف من عناصر معتدلة الاتجاه ذات خبرة وهم :

\*السيدة جيرمان (German Tillion) عالمة الأجناس والمتخصصة في القضايا البربرية.

\*الرائد مونتاي فينسون (Monteil Vincent) المتخصص في الشؤون الإسلامية كلف بالاتصال مع الجزائريين والتفاوض معهم.

\*جاك جواي (Jacques Juillet) والذي عين مديرا للديوان العسكري

\*غي لاما سور (Guy Lamassour) عين على رأس جهاز الشرطة، غير أنّ هذه

السياسة عرفت فشلا وذلك بسبب صدور قانون الطوارئ في 03 أبريل 1955<sup>1</sup> بعد طرح قانون الطوارئ وتطبيقه وما نتج عنه من نتائج لعلّ أبرزها وأخطرها انتقال السلطة ليد الجيش والذي أصبح هو السلطة الفعلية بالبلاد<sup>2</sup>، ممّا جعل جاك سوستال يجد نفسه معزولا وخاصة بعد أن تخلّى عنه معظم الرجال والقادة الذين عينهم من أجل مساعدته في تطبيق سياسته<sup>3</sup> ليصرّح جاك شوفاليه يوم 05 أكتوبر 1955 : "أن سياسة الإدماج قد تجاوزها الوقت ولم تعد ملائمة للجزائر وأنه يفضل سياسة جديدة هي إقامة دولة جزائرية في نظام فدرالي مع فرنسا"، كان هذا التصريح بمثابة الضربة القاضية لسياسة سوستال المنبوضة من طرف المسلمين واليساريين الفرنسيين<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> شبوب، بن موسى: المرجع السابق، ص225

<sup>2</sup> حماميد: المرجع السابق، ص127

<sup>3</sup> شبوب، بن موسى: المرجع السابق، ص237

<sup>4</sup> Horne ;Op.cit ;P123-124

يمكننا أن ندرك أن الإدماج الذي طرحه سوستال بمختلف صيغه يعدّ أول الخطوات التي ستتطور مع مرور الوقت لتصل وتتبلور إلى فكرة تقرير المصير مع مجئ الجنرال ديغول.

أمّا من ناحية ثانية فحكومة ادغار فور سارعت إلى التّصعيد من حدّة الإجراءات القمعية خاصّة بعد إعلان حالة الطوارئ وذلك من خلال تدعيم الهياكل الاستعمارية في الجزائر مثل المكاتب الإدارية المتخصّصة La s.a.s<sup>1</sup> إضافة إلى رفع تعداد القوّات الفرنسية بالجزائر ليصل عددها في فيفري 1955 إلى 83400 جندي<sup>2</sup>.

على الرّغم من الإمكانيات التي سخّرتها حكومة ادغار فور للقضاء على الثورة غير أنّها عجزت على الصّمود أمام تزايد انتشار الثورة وتوالي انتصاراتها في الميدان العسكري خاصّة بعد النّجاح الذي حقّقه هجومات الشمال القسنطيني<sup>3</sup>، حيث نلاحظ أنه سرعان ما بدأ العجز يظهر على هذه الحكومة وأمام هذا الوضع المتأزم لم يجد ادغار فور سوى حلاً والمتمثّل في حل المجلس الوطني الفرنسي يوم 02 ديسمبر 1955 وذلك بعد رفض الإصلاحات وسياسة جاك سوستال، هذا الفراغ أدخل فرنسا في أزمة سيّاسية لم تنته إلا بإعلان ادغار فور عن إجراء انتخابات تشريعية جديدة خلال شهر جانفي 1956<sup>4</sup>، غير أنّ

<sup>1</sup> جاءت فكرة إنشاء المكاتب الإدارية المختصة Les Section Administratives Spécialisés أو ما يعرف بمناطق التهذئة بعد فشل السلطات الإستعمارية في التحكم في تطور الاضطرابات الواقعة في الجزائر والتي أرجعتها إلى غياب الإدارة المحلية وانعدام التواصل بين الجزائريين والإدارة الفرنسية، إضافة إلى نقص المعلومات الضرورية لتحقيق أي انتصار عسكري، تجسدت الفكرة فعليا في 30 أفريل 1955م وذلك عندما أنشأ سوستال قيادة مدنية وعسكرية بالأوراس وتعيين الجنرال بارلانج لقيادتها وخول له هذا المنصب للإشراف على السلطات المدنية والعسكرية بما فيها الشرطة وكل الفرق العسكرية، وقد ظهرت هذه المصالح الإدارية المختصة المعروفة بS.A.S في القرار الذي أمضه جاك سوستال في 26 سبتمبر 1956. أنظر: عبد القادر (نايلي): المصالح الإدارية المختصة وإستراتيجية الثورة في مواجهتها 1955-1962م،

أطروحة دكتوراه منشورة في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر 02 بوزريعة، 2011-2012، ص 69-74

<sup>2</sup> ضيف الله: المرجع السابق، ص 230

<sup>3</sup> Stora ;op.cit ;p136

<sup>4</sup> بوعزيز: المرجع السابق، ص 269

جاك سوستال عارض هذا القرار ورفض علانية عن إجراء هذه الانتخابات في الجزائر لأنه حسب منظوره أن الظروف الأمنية والسياسية لا تسمح بذلك، طالبا من رئيس الحكومة تأجيل هذه الانتخابات التشريعية بالجزائر إلى أجل غير معروف لكن نظرا لحساسية الوضع وأهمية الانتخابات لم يستطع تأجيلها إلا لفترة أسبوعين فقط<sup>1</sup>.

أسفرت الانتخابات التشريعية عن سقوط حكومة ادغار فور لتكون ثاني حكومة في الجمهورية الرابعة تنهار بفعل الثورة الجزائرية وتشكيل حكومة أخرى بقيادة الاشتراكي غي مولي الذي ركز كثيرا في حملته الانتخابية على الحل السلمي للمشكلة الجزائرية هذا من جهة كما يمكننا أن نلاحظ أنه جمع كل من الاشتراكيين والجمهوريين والراديكاليين وذلك من أجل تشكيل حكومته<sup>2</sup>.

تمت تزكية حكومة غي مولي من طرف البرلمان الفرنسي في 31 جانفي 1956م وذلك بعد فوزه برئاسة الحكومة الفرنسية فكان أول قرار اتّخذه هو عزل جاك سوستال من منصبه وتعويضه بالجنرال كاترو<sup>3</sup> (Catroux) في منصب الحاكم العام للجزائر بلقب وزير مقيم<sup>4</sup>، غير أنّ هذا القرار لم يلق ترحيبا من طرف المستوطنين الأوروبيين بل أثار موجة سخط في أوساطهم ذلك لاعتقادهم بأن غي مولي سوف ينتهج سياسة المصالحة و المفاهمة مع المسلمين الأهالي<sup>5</sup>، ممّا دفع بهم إلى تنظيم مظاهرات عارمة تزامنت مع زيارة رئيس

<sup>1</sup> Courriér ;Op.cit ;P264

<sup>2</sup> مقالاتي:المرجع السابق، ص 129

<sup>3</sup> جورج كاترو : من مواليد 29 جانفي 1877 بليموج، عين حاكما عاما بالجزائر في الفترة الممتدة 1943 النغاية 1944 ثم محافظ دولة مكلف بشؤون المسلمين، ليتم تعيينه من طرف غي مولي كحاكم عام للجزائر سنة 1956 خلفا لجاك سوستال بلقب وزير مقيم، توفي في 21 جانفي 1969م. أنظر : شرفي : المرجع السابق، ص 280

<sup>4</sup> بوحوش:المرجع السابق، ص 416

<sup>5</sup> عبد الله ( شريط ) : لثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1956، المؤسسة الوطنية للإشهار والتوزيع، الجزائر، 1995،

الحكومة الجديد للجزائر يوم 06 فيفري 1956م معبرين فيها عن رفضهم لتعيين الجنرال كاترو<sup>1</sup>، بل وصل الأمر بالمستوطنين إلى رشق غي موليه عند وصوله للعاصمة بالطماطم والبيض الفاسد<sup>2</sup>.

لم يتوقع رئيس الحكومة الجديد أن تكون ردّة فعل المستوطنين بهذه الحدة والوقاحة في إهانتته وبعد هذه الحادثة بثلاث ساعات قدّم الجنرال كاترو استقالته من منصبه دون أن يلتحق به، هذه الاستقالة التي رحب بها المستوطنون<sup>3</sup>، أمام هذا الوضع الخطير والمتأزم لم يجد غي موليه مخرجا سوى التراجع عن قرار تعيين كاترو وتعيين صديقه روبير لاکوست (Reber Lacoste) وزيرا مقيما يوم 09 فيفري 1956<sup>4</sup>.

بمجرد التحاقه بمنصبه صرّح روبير لاکوست<sup>5</sup> قائلاً: "لقد شدّ انتباهي كل شيء هذه هذه المرّة أكثر مما مضى لأتني زرت الجزائر من قبل، جمال المنظر وجمال المدينة وقلت

<sup>1</sup> تعود أسباب هذا الرفض لتعيين كاترو كحاكم عام للجزائر كونه متهم من طرف المستوطنين وكبار زعمائهم بأنه المسؤول عن تفكك الإمبراطورية فهو الذي فتح الطريق لليابانيين ومنح الاستقلال لكل من سوريا ولبنان سنة 1941 وفتح باب التفاوض مع الهند الصينية كما أنه لعب دورا بارزا في إعادة الملك محمد الخامس من منفاه وإعادته للعرش، فالجنرال كاترو بالنسبة للمستوطنين كارثة محققة وخطرا على مستقبل الوجود الفرنسي بالجزائر وفي هذا السياق قام كل من ألان دي سيريني مدير جريدة صدى الجزائر وميدي فراجي رئيس فيدرالية رؤساء بلديات قدموا احتجاجا إلى غي موليه ضد تعيين كاترو بل وصل الأمر إلى تهديد كاترو بالاعتقال والتصفية في حالة قبوله القدوم للجزائر وتولي منصب المقيم العام. أنظر: كوثر (هاشم): الحاكم العام جاك سوستال والثورة الجزائرية 1955-1962، أطروحة دكتوراه منشورة تخصص تاريخ عام،

جامعة 08 ماي 1945 قالمة، 2016-2017، ص 191

<sup>2</sup> بلحاج: المرجع السابق، ص 83

<sup>3</sup> هاشم: المرجع السابق، ص 194

<sup>4</sup> بوفنش: المرجع السابق، ص 23

<sup>5</sup> روبير لاکوست: ولد بمدينة أزرت بمقاطعة دوردون في 05 جوان 1898 درس الحقوق بجامعة باريس، من أبرز الأعضاء في النقابة الفرنسية للعمال، أسس حركة تحرير شمال فرنسا أثناء الاحتلال النازي لفرنسا كما إختاره الجنرال ديغول ممثلا له في حركة فرنسا لمقاومة الاحتلال النازي سنة 1944، شغل عدة وظائف أهمها وزير للإنتاج الحربي في الحكومة المؤقتة لفرنسا، استلم وزارة الصناعة كما انتخب نائبا للحزب الاشتراكي عن مقاطعة دوردون، عينه غي موليه وزيرا مقيما سنة 1956 واستمر في منصبه حتى 1958 توفي في 9 مارس 1989. أنظر بن محمد: المرجع السابق، ص 177



في نفسي سنكون أغبياء إذا تركنا كل هذا... قبلت هذا المنصب لأنني أعرف خطورة الوضع ولأنّ غي مولي صديقي<sup>1</sup>.

يمكننا من خلال تتبّع نشاط حكومة غي مولي ملاحظة أنّ أبرز شيء ميّزها هو الاختلاف الحاد بين المسؤولين الفرنسيين أنفسهم بداية منذ تسلمها السلطة في جانفي 1956 حيث نلاحظ أنّ الاختلاف في كيفية معالجة القضية الجزائرية ممّا أدى بالحكومة إلى الانقسام إلى قسمين:

\*التيار الأول يرغب ويدعو إلى إبقاء الجزائر فرنسيّة إضافة إلى تعزيز قدرات الجيش الفرنسي بجميع الوسائل القمعية مع منحه سلطات مطلقة خاصّة في الجزائر من أجل القضاء على الثورة الجزائرية وقد تزعم هذا التيار كلّ من: روبير لاکوست، ماكس لوجون(MaxLejeune)، بورجيس مونري وغي موليه.

\*التيار الثاني فهو ضعيف ويدعم فكرة التفاوض مع جبهة التحرير الوطني كما يدعو إلى إنهاء الحرب الجزائرية التي أضحت مهدّدة ومفلسة للإقتصاد الفرنسي وتزعم هذا التيار كلّ من: منديس فرانس وقاستوف ديفر(gastof Deffer)<sup>2</sup>.

نتيجة لهذه الأوضاع السياسية المتأزّمة التي شهدتها حكومة غي موليه دفعت بالجيش إلى التّدخل في الشؤون السياسية إضافة إلى أنه أصبح يعمل كوسيط بين السلطة السياسية في باريس والسلطة في الجزائر هذه الأخيرة التي كانت تهدّد بالإنفصال عن فرنسا في حالة قبول الحكومة التفاوض مع المسلمين والإطاحة بها عن طريق ممثليهم في البرلمان الفرنسي وبالتالي وجد الجيش الفرنسي نفسه يشتغل بالسياسة وأصبح صاحب السلطة الفعلية خاصّة بعدما أصبحت الحكومة عاجزة عن التّحكّم في زمام الأمور<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> هاشم: المرجع السابق، ص 195

<sup>2</sup> ضيف الله: المرجع السابق، ص 251-252

<sup>3</sup> بوحوش: المرجع السابق، ص 417

زيادة على ما طرح من مشاكل التي عرفتتها الحكومة، فأقدام غي مولي على تعيين روبر لاکوست حاكما عاما للجزائر دخل القمع الاستعماري مرحلة جديدة فهذا الأخير اعتمد في سياسته على القوة المطلقة في القضاء على الثورة حيث طلب من الحكومة مساعدات عسكرية إضافة إلى منحه السلطات الكاملة حيث تم له ذلك من خلال المصادقة على قانون<sup>1</sup> منح السلطات الخاصة<sup>2</sup> والذي صوت عليه معظم نواب الحزب الشيوعي في 16 مارس 1956م وبتصويتهم على هذا القانون ساهموا في تشجيع وتحفيز استعمال القوة وفي هذا الصدد يقول ليون فيكس: "التصويت على قانون كامل الصلاحيات أمر حاسم وقيم لجني ثماره"<sup>3</sup>.

إضافة إلى كل هذه الصلاحيات الممنوحة لروبير لاکوست أقدم على منح الجنرال ماسو<sup>4</sup> (Massu) حرية التصرف من أجل القضاء على جبهة التحرير الوطني أيام معركة

<sup>1</sup> تم طرح هذا القانون بعد مصادقة والتصويت عليه من طرف الجمعية الوطنية بأغلبية ساحقة على تحويل حكومة غي مولييه السلطات المطلقة في الجزائر يوم 12 مارس 1956 حيث باشرت هذه الأخيرة فيما يخص الجزائر سلسلة من الإصلاحات السياسية الإدارية وأصدرت قانون 285-56 والذي صادقت عليه الجمعية الوطنية الفرنسية في 16 مارس 1956 وسمي بقانون السلطات الخاصة بحيث تتمتع الحكومة في الجزائر بأوسع الصلاحيات لاتخاذ جميع الإجراءات الاستثنائية التي تمكنها من إعادة الأمن والنظام وحماية الممتلكات والأشخاص هذا القانون تضمن مجموعة من المواد حيث أشار في المادة الأولى أنه يمكن رفع دعوى أمام المحاكم حتى أثناء مرحلة التحقيق. أنظر : Jean-Luc (Einaudi) ; les Pouvoirs spéciaux ; Ass. Maurice Audin ; 2012 P-P1-5 ; Alain (Maurice) ; Mars 1956 le vote des Pouvoirs spéciaux pour la guerre en Algérie ; Le journal d'Arlette Laguiller ; N2483 ; 4mars2016 ; P12

<sup>2</sup> مقالاتي: المرجع السابق، ص 130

<sup>3</sup> رشيد (زبير) : "موقف أحزاب اليسار الفرنسية من القضية الجزائرية"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 09، الجزائر، 2013، ص 145

<sup>4</sup> جاك ماسو: من مواليد سنة 1908 قائد الفرقة العاشرة للمظليين، رئيس لجنة الخلاص العام سنة 1958، شارك في عمليات التهئة في كل من المغرب و الطوغو و التشاد والهند الصينية ليحل بالجزائر مع مطلع سنة 1957 حيث كلف بقيادة منطقة العاصمة ولعب دورا بارز في القمع الوحشي خاصة أثناء معركة الجزائر فهو متهم بعمليات الإبادة والإعدامات والتعذيب وهو مرتكب جرائم حرب، في 13 ماي 1958 انتخب كرئيس للجنة الخلاص العام التي شكلها غلاة المعمرين والتي ساهمت في عودة ديغول للحكم، توفي سنة 2002. أنظر شرفي : المرجع السابق، ص 305

الجزائر<sup>1</sup> خاصة وأنّ جبهة التّحرير الوطني شدّدت الخناق على مدينة الجزائر وذلك بتكثيفها للهجمات والعمليات الفدائية مما اضطرّ لاکوست أن يوقّع يوم 07 جانفي 1957 أمرية يمنح من خلالها الجنرال ماسو السّلطة المطلقة رفقة فرقة العاشرة وذلك بهدف القضاء على عناصر جيش التّحرير بالعاصمة والحفاظ على أمن مدينة الجزائر واستعادة السّيّطرة على السّكان<sup>2</sup>.

تجدد الإشارة أن فترة حكم غي مولي شهدت أحداثا كان لها تأثير سلبي على سمعة السّياسة الفرنسيّة كمحاولتها القضاء على الثّورة حيث تمّت قرصنة طائرة الوفد الخارجي للثّورة والتي كانت تقل كل من أحمد بن بلة، محمد خيضر، محمد بوضياف وحسين آيت أحمد بناء على أوامر سكرتير الدّولة ماكس لوجون<sup>3</sup> بحيث هدفت هذه العملية إلى إفشال مخطّط غي مولي والضّغط عليه من أجل التّراجع عن سياسته التي تبناها اتجاه الجزائر خاصّة وأنّه أقدم على طرح مشروع سياسي للتّفاوض مع الجزائريين شرط ألا يودّي إلى الاستقلال<sup>4</sup>، حيث يقوم هذا المشروع على ثلاثية مفادها : إطلاق النار، إجراء انتخابات ثم التفاوض مع الممثّلين الحقيقيين للشعب<sup>5</sup>.

على الرّغم من هذه التدابير السّياسية لجأت حكومة غي مولي لرفع تعداد قواتها العسكرية بالجزائر حيث بلغ تعداد الجيش في عهد وزير الدّفاع بورجيس مونري إلى 276 ألف جندي في نهاية شهر ماي 1956 غير أنّ هذا العدد عرف ارتفاعا وتضاعف ليبلغ 360 ألف

<sup>1</sup> مقالاتي: المرجع السابق، ص 130

<sup>2</sup> سعد (دحلب): المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، منشورات دحلب، الجزائر، 2007، ص 46

<sup>3</sup> شارل (روبيير أجبرون): تاريخ الجزائر المعاصرة، تر عيسى عصفور، ط 1، منشورات عويدات، بيروت، 1982، ص 168

<sup>4</sup> مقالاتي: المرجع السابق، ص 130، 131

<sup>5</sup> دحلب: المصدر السابق، ص 39

جندي مع نهاية شهر جوان 1956<sup>1</sup>، وبذلك مرّ فصل الصيف دون أن يتمكن روبير لاکوست من تنفيذ "ربع الساعة الأخير" الذي نادى بها<sup>2</sup> ويمكننا أن نلاحظ ونميز على الرغم من كلّ التدابير العسكرية والسياسية التي طبقتها الحكومة من أجل القضاء على الثورة غير أنّه حدث العكس تماما فسقطت حكومة غي مولي يوم 21 ماي 1957<sup>3</sup> ويمكننا أن نُرجع هذا السقوط إلى تراجع نواب البرلمان عن تأييد سياسته خاصة الأحزاب اليمينية إذا كانت نتيجة التصويت 250 صوتا مقابل 213 صوتا<sup>4</sup>.

بعد سقوط حكومة غي مولي دخلت الجمهورية الفرنسية الرابعة أزمة سياسية جديدة بعد فشل محاولات تشكيل حكومة جديدة وذلك بعد الفراغ الحكومي الذي دام 22 يوما<sup>5</sup> مما دفع بالرئيس الفرنسي روني كوتي (Rani Koti) بتكليف بورجيس مونري<sup>6</sup> بتشكيل حكومة جديدة والتي نالت ثقة البرلمان ليعلن عن تشكيلها يوم 12 جوان 1957<sup>7</sup>، الشيء الملفت للانتباه بعد تشكيل هذه الحكومة هو أنّ بورجيس مونري كان وزيرا للدفاع ضمن حكومة غي مولي وهذا يؤكد شيئا واحدا هو أنّ حكومة بورجيس مونري تعدّ استمرارية للحكومة السابقة، ولعلّ أبرز تغيير قام به هو تعيين أندري موريس (André Morris) وزيرا للدفاع أمّا روبير لاکوست فقد حافظ على منصبه كوزير مكلف بالشؤون الجزائرية إضافة إلى استحداث وزارة الصحراء

<sup>1</sup> خيثر: المرجع السابق، ص333

<sup>2</sup> قليل: المصدر السابق، ج1، ص439

<sup>3</sup> خيثر: المرجع السابق، ص335

<sup>4</sup> بوحوش: المرجع السابق، ص425

<sup>5</sup> ضيف الله: المرجع السابق، ص277

<sup>6</sup> بورجيس مونري: شغل منصب وزير الدفاع في حكومة غي مولي، من المشاركين في العدوان الثلاثي على مصر سنة 1956 بعد تأميم قناة السويس، كلف بتشكيل حكومته والتي نالت ثقة البرلمان الفرنسي يوم 12 جوان 1957 حيث جاءت نتيجة التصويت 240 صوت مقابل 194 صوت ونتيجة لسياسته التي انتهجها خاصة ضد الاوروبيين وعجزه عن القضاء على الثورة أدى ذلك أس سقوط حكومته بعدما صوت البرلمان ضده في 03/09/1957م. أنظر: ضيف الله: المرجع نفسه،

ص-278-280

<sup>7</sup> غربي: المرجع السابق، ص234

والتي عيّن على رأسها ماكس لوجون<sup>2</sup>.

الملاحظ أن هذه الشخصيات الثلاثة الآنف الذكر كانت تمثل الاتجاهات المؤيِّدة للأوروبيين في الجزائر وهي التي كانت تنزعم في نفس الوقت فكرة بقاء الجزائر فرنسية<sup>3</sup>. بطبيعة الحال وكما هو معروف عند جميع الحكومات الفرنسية فأول شيء قامت به حكومة بورجيس مونري الجديدة هو إلزامها ببقاء الجزائر فرنسية وعدم التفاوض مع جبهة التحرير الوطني هذا من جهة ومن جهة ثانية العمل على سحق الثورة الجزائرية من خلال تدعيم الحدود بالأسلاك الشائكة بغية عزل المجاهدين عن قاداتهم ومنع دخول الأسلحة، كما قدمت الحكومة وعودا بعدم قيام برلمان تكون فيه الأغلبية للجزائريين، هذه الوعود والإستراتيجية كانت كافية لنيل ثقة البرلمان الفرنسي حيث صوت هذا الأخير لصالحها بنتيجة 240 صوتا ضد 194 صوتا<sup>4</sup> لم تأت حكومة بورجيس مونري بأي جديد يذكر سوى التصعيد التصعيد من أعمال العنف والإبادة إضافة إلى طرحها مشروع قانون يهدف إلى إقامة نظام سياسي وإداري في الجزائر والذي عرف بقانون الإطار La loi Cader<sup>5</sup> حيث يعدّ روبير لاکوست العقل المدبّر لهذا المشروع ويمكننا أن نلاحظ أنّ الخطوط العريضة لهذا المشروع ظهرت في شهر أوت 1957 وتمّ تقديمه أمام مجلس الوزراء للمناقشة على مستوى البرلمان يوم 17 سبتمبر 1957 بعبارة أخرى أو بوجهة نظر مغايرة فهذا القانون عبارة عن تكريس

<sup>1</sup> ماكس لوجون: ولد سنة 1909، نائب في البرلمان الفرنسي من 1936 حتى 1940 رئيس المكتب العسكري بديوان روبير لاکوست، وشغل منصب وزير قدام المحاربين سنة 1947، عضو الفرع الفرنسي الأمامي الاشتراكي، شغل منصب كاتب الدولة للقوات المسلحة، مكلف بالشؤون الجزائرية منذ 1956 ثم وزير للصحراء منذ 1957 حتى 1959 ثم كلف بعدة وظائف برلمانية. أنظر هارتموت (السنهاص): حرب الجزائر حسب فاعليها الفرنسيين، تر عيسى أوكشيدة، دار القصة للنشر، الجزائر، 2010، ص148

<sup>2</sup> بوحوش : المرجع السابق، ص425

<sup>3</sup> جويبة: المرجع السابق، ص292

<sup>4</sup> محمد (داعي): الأقليات الأوروبية في الجزائر ما بين 1945-1962، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر

منشورة، جامعة ليايس جيلالي، سيدي بلعباس، 2015/2014، ص255

<sup>5</sup> غربي : المرجع السابق، ص256

للهيمنة الاستعمارية إضافة إلى أنه طرح كبديل لقانون 1947 ويحتوي هذا القانون<sup>1</sup> الجديد على 19 مادة<sup>2</sup>.

غير أنّ هذا القانون رفض ولقي معارضة شديدة من طرف الجمعية الوطنية والتي رفضت المصادقة عليه يوم 30 سبتمبر 1957 مما اضطرّ الحكومة إلى التنازل عن الجمعية الفيدرالية وتمسّكها بالقسم الانتخابي فقط<sup>3</sup> ممّا كان سببا في سقوط حكومة بورجيس مونري بمجرد أنها اقترحت تغيير نظام الحكم في الجزائر وإقامة برلمان محلي وهذه المطالب تضمّنتها المادّة الأولى من القانون وبذلك كانت نتيجة التصويت كلها ضدّ القانون حيث جاءت بأغلبية 279 صوتا مقابل 53 صوتا<sup>4</sup>.

تجدد الإشارة أن جاك سوستال النائب الديغولي في البرلمان الفرنسي لعب دورا بارزا في الإطاحة بحكومة بورجيس مونري حيث اعتبر قوانين الإصلاح السياسي في الجزائر التي تضمّنها قانون الإطار مجحفة بحقوق الأوروبيين وتمنح للمسلمين حقّ المساواة في التّصويت والتمثيل في البرلمان المحلي بالجزائر<sup>5</sup>، إلى جانب سوستال فالنواب اليمينيون رفضوا التصويت على هذا القانون لأنهم يرون فيه تقرير وإعطاء حقوق أكثر من اللازم

<sup>1</sup> القانون الإطار: LA LOI CADRE - إشتهر بهذا الإسم نسبة إلى القانون الذي وضعه (ديفير) في إفريقيا السوداء سابقا تتلخص خطواته العامة فيما يلي: تعلن المادة 01 منه بأن الجزائر جزء مكمل للجمهورية الفرنسية، وبعده هذه المادة فقد المشروع كل أهميته. ملخص في نقطتين أساسيتين: إبرام اتفاق ل تعاون الإقتصادي بين الأقطار الثلاثة المتاخمة للصحراء (ليبيا، تونس والمغرب الأقصى) وبين فرنسا وإبرام حلف دفاعي عن الحوض الغربي للبحر المتوسط تدخل فيه ( إيطاليا، إسبانيا إلى جانب فرنسا، ودول شمال إفريقيا، وتضمّ فيه الجزائر رغما عنها) وهو ما تُهدَف إليه، حتى تسكت الأصوات المؤيدة للثورة خاصة تونس وليبيا المغرب الأقصى، وهذا المشروع مات قبل أن يتحقق مثل باقي المشاريع والحلول (الفرنسية الفرنسية) التي كانت تتجاهل اعتبار جبهة ت. وممثل شرعي للشعب الجزائري، وترفض التفاوض معها من أجل إيجاد حل سلمي للمشكلة الدامية على أساس تحقيق الإستقلال والسيادة الوطنية للمزيد أنظر بوعزيز، : ثورات الجزائر...، المرجع السابق، ص 260-264

<sup>2</sup> مصطفى (بوالطمين): "القانون الإطار والسلطات الخاصة"، مجلة أول نوفمبر، العدد 90-91، الجزائر، 1988، ص 33

<sup>3</sup> Horne ;Op.cit ;p249

<sup>4</sup> جويبة: المرجع السابق، ص 293

<sup>5</sup> بوحوش: المرجع السابق، ص 426

للجزائريين، أما الشيوعيون واليساريون يرون فيه برنامجا رجعيا<sup>1</sup> يعني هناك اتفاق حول رفض هذا القانون لأنه بالدرجة الأولى لا يخدم مصالح المستوطنين ويشكل تهديدا لمصالحهم خاصة لو فتح الباب للجزائريين من أجل التمثيل في البرلمان.

نتيجة لهذا الرفض وصل الأمر بالمستوطنين إلى الخروج في مظاهرات بالجزائر منددين بحكومة باريس في 18 سبتمبر 1957م وأمام هذه الأوضاع لم تجد حكومة بورجيس حلا للأزمة إلا بتقديم استقالته<sup>2</sup>، بسقوطها شكّل ذلك ملامح بداية انهيار الجمهورية الرابعة والتي عاشت أزمة وزارية دامت خمسة وثلاثين يوما تميّزت بسيطرة وبداية نفوذ وقوة المستوطنين في تسيير دواليب الحكم إضافة إلى قيام العديد من الشخصيات الفرنسية بمحاولات لتشكيل حكومة تنال ثقة الجمعية الوطنية غير أنها فشلت في ذلك<sup>3</sup>.

على إثر هذا الفراغ الوزاري الذي عرفته الجمهورية الرابعة تمّ استدعاء غي مولي للمرة الثانية من أجل تشكيل حكومته غير أنّه انسحب خاصة بعد رفض جميع الأحزاب والزعماء السياسيين لبرنامجها، ليتم استدعاء ريني بليقان (Rennie Balkan) غير أنّه هو الآخر فشل في تشكيل حكومته، وفي يوم 11 أكتوبر 1957 تمّ توجيه الدعوة لأنطوان بيتاي (Antoine béta) في محاولة منه لتشكيل الحكومة والتي قدّمها للبرلمان مرفوقة ببرنامجها بتاريخ 16 أكتوبر 1957م غير أنّ مقترحه رفض، ليقوم رئيس الجمهورية الفرنسية باستدعاء السيد شومان روبير (Schumann Robert) الذي قدّم تقريرا عن الحالة المالية للبلاد ورفض تأليف الحكومة ليتمّ الاتصال للمرة الثالثة على التوالي بغي مولي من طرف رئيس الجمهورية

<sup>1</sup> بوغيز: المرجع السابق نص 273

<sup>2</sup> غري: المرجع السابق، ص-ص 236-237

<sup>3</sup> إبراهيم (طاس): السياسة الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على الثورة 1956-1958، رسالة الماجستير في التاريخ

الحديث والمعاصر، منشورة، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص 240

وذلك بهدف تشكيل حكومة ليقوم طوال أسبوع كامل ببذل محاولات لتشكيلها ليقدم برنامجه للبرلمان الذي رفضه يوم 28 أكتوبر 1957<sup>1</sup>.

بعد عدة محاولات تمكّن وزير المالية في حكومة بورجيس مونري السيد فليكس غايار من تشكيل آخر حكومة في الجمهورية الرابعة وذلك بتاريخ 05 نوفمبر 1957م خاصة بعد ازدياد نفوذ قادة الجيش والأوروبيين<sup>2</sup> وجاء تشكيل هذه الحكومة بعدما قرّر قادة الأحزاب السياسية التّفاهم فيما بينهم وتشكيل حكومة بقيادة فليكس غايار والتي نالت ثقة البرلمان بأغلبية 337 صوتا ضد 173 صوتا<sup>3</sup>.

بعد تولّي زمام الأمور أول عمل أقدم عليه فليكس غايار هو إعادة طرح المشروع مجدداً على البرلمان الفرنسي في 12 نوفمبر 1957م ليخوض معركة إقناع من أجل التصويت لصالح قانون الإطار محدّراً في نفس الوقت من سياسة المماثلة ليستطع في نهاية المطاف إقناع الجمعية الوطنية للمصادقة على القانون حيث بلغ عدد النواب الذين صوتوا لصالح القانون 269 صوتاً مقابل 200 صوت وتجر الإشارة أنّ هذا القانون خضع لتعديلات<sup>4</sup> ليصدر في شهر فيفري بعد أن أجبر روبر لاكوست على تقديم تنازلات والتي هدف من خلالها إلى طمأنة المستوطنين وضمان احتكارهم للسلطة وصنع القرار بالجزائر<sup>5</sup>.

هذا القانون لم يطبق لأنّه لا أحد مقتنع به حيث طُرح كحلّ وحيد لإبقاء الجزائر فرنسية وهو ما وقف عليه البرلماني اليميني جورج بيدو الذي بتصريح يوم 31 جانفي 1958م قائلاً: "إنّ جبهة التحرير الوطني سترفض هذا المشروع كحلّ لأنّه ينصّ على

<sup>1</sup> بوغيز: المرجع السابق، صص 273-274

<sup>2</sup> بوغوش: المرجع السابق، ص 426

<sup>3</sup> حماميد: المرجع السابق، ص 141

<sup>4</sup> حافظت الصيغة الجديدة للقانون على مبدأ تقسيم الجزائر إلى خمس مقاطعات تتمتع باستقلال ذاتي كما انه تضمنت من جهة ثانية تعديلات تتعلق بإنشاء مجالس إقليمية إلى جانب الجمعيات التي تتوفر عليها كل مقاطعة. انظر طاس: المرجع

السابق، صص 241-244

<sup>5</sup> Horne ; Op.cit ;p249



بقاء الجزائر خاضعة لفرنسا ولأنه لا يتطرق للاستقلال<sup>1</sup> ونفس موقف الرّفض قوبل به هذا القانون من طرف المستوطنين الأوروبيين الذين ثاروا ضده واعتبروه مجحفا في حقهم منذ أول يوم تم اقتراحه وأوا فيه خطرا على مستقبلهم في الجزائر، ممّا أدّى بهم إلى الخروج في مظاهرات بتاريخ 11 نوفمبر 1957 معبرين فيها عن حقدهم واحتقارهم لروبير لاكوست واتهموه بأنه يريد تطبيق قانون التخلّي وقرّروا العمل من أجل الإطاحة به<sup>2</sup>، حيث عبّر أيّمي بلداسي وهو مستوطن أوروبي عن الأمر بقوله: " إنه يهدّد مستقبلنا رغم أنه يفرق بين المجموعتين الأوروبيّة والمسلمة لكنّه يُضَيِّع سلطتنا وإرادتنا المركزيّة بتقسيميه الجزائر إلى عشر مناطق كل منها مستقلّة إداريا وماليا، إذا كيف سنحكم وكيف سيكون مصير الخزينة؟"<sup>3</sup>.

جبهة التّحرير الوطني علّقت هي الأخرى على هذا القانون حيث وصفته بأنه مثير للسخرية وحظرت على المسلمين الترشح في مختلف المجالس<sup>4</sup>، وعلى الرّغم من الدّعاية الإعلاميّة التي صاحبت هذا المشروع ومزاياه من طرف الحكومة غير أنّ الجنرال ديغول وصفه بالقانون الغبي<sup>5</sup> كما لقي معارضة شديدة من طرف جاك شوفالبيه و سوستال حيث اعتبرا أن الفكرة التي يقوم عليها القانون ستؤدي إلى منح الجزائريين دولة حقيقيّة<sup>6</sup>.

نظرا لفشل مشروع الإصلاحات أو ما يعرف بالقانون الإطاري ومن أجل إلهاء الرّأي العام الفرنسي والدّولي تقدّم المجلس الوطني يوم 7 مارس 1957 بمشروع إقامة حلف دفاعي بين دول البحر المتوسط ويتلخّص في نقطتين هامتين هما:

<sup>1</sup> داعي: المرجع السابق، ص 257

<sup>2</sup> حماميد: المرجع السابق، ص 147

<sup>3</sup> داعي: المرجع السابق، ص 257

<sup>4</sup> أجبيرون: المصدر السابق، ص 181

<sup>5</sup> بوهناف: المرجع السابق، ص 135

<sup>6</sup> طاس: المرجع السابق، ص 242

1- اتفاق للتعاون الإقتصادي بين الأقطار الثلاثة المتاخمة للصحراء وهي تونس، ليبيا وفرنسا.

2- إبرام حلف دفاعي في الحوض الغربي للبحر المتوسط تنظم إليه إيطاليا وإسبانيا ودول شمال إفريقيا غير أنّ هذا المشروع لقي فشلا ذريعا ولم يحقق على أرض الواقع<sup>1</sup>.  
نتيجة للأوضاع السياسية التي عاشتها حكومة غايار يمكننا أن نلاحظ أن أخطر تحدي واجه هذه الأخيرة هو الإصرار على ربح الحرب الدائرة بالجزائر، حيث قام الجيش الفرنسي ودون حصوله على موافقة من الحكومة بشن هجوم جوي على ساقية سيدي يوسف<sup>2</sup> في 08 فيفري 1958 والتي نتج عنها مالا يقل عن وفاة 75 شخص وإصابة 150 شخص آخر<sup>3</sup>.

قادة الجيش الفرنسي بالجزائر وإلى جانب بعض السياسيين في باريس برّروا هذا العمل الإجرامي بذريعة مفادها تواجد آلاف الجنود من جيش التحرير الوطني في تلك المنطقة إضافة إلى امتلاكهم قواعد للأسلحة المضادة للطيران<sup>4</sup>، بطبيعة الحال فقد أثار هذا الهجوم ردود فعل مختلفة وواسعة في مختلف عواصم العالم، مما أجبر الحكومة الفرنسية

<sup>1</sup> غربي : المرجع السابق، ص 239

<sup>2</sup> تقع قرية سيدي يوسف على الحدود التونسية والجزائرية على الطريق الرابط بين مدينة الكاف التونسية ومدينة سوق أهراس الجزائرية، وبحكم موقعها كانت الساقية امتداد لميدان المعارك منذ إندلاع الثورة، وتحت غطاء حق الملاحقة وقع الاعتداء الفرنسي الجوي مستهدفا قرية ساقية سيدي يوسف حيث أعطى الجنرال صالان على الساعة العاشرة صباحا الضوء الأخضر للقيام بالهجوم لتتطلق جموع الطائرات العسكرية من قاعدة تبسة العسكرية يوم السبت 08 فيفري 1958م والتي قدر عدد ب 25 طائرة وبدأت عملية القصف مستهدفة السوق الأسبوعي بالقرية مما سبب هلعا وخوفا وسط السكان وقد أسفر هذا القصف عن نتائج جد وخيمة. أنظر: عبد الوحيد (جلامة): حادثة ساقية سيدي يوسف وتداعياتها الإقليمية والدولية على القضية الجزائرية 1958-1962، أطروحة دكتوراه تخصص تاريخ الحركات الوطنية المغاربية، منشورة، جامعة تلمسان،

2016-2017، ص 345

<sup>3</sup> حماميد : المرجع السابق، ص 148

<sup>4</sup> خيثر: المرجع السابق، ص-ص 336-337

على التصريح من خلال وزير الخارجية كريستيان بينو (Christian Binon) بأن الهجوم على الأراضي التونسية يعتبر غلطة مؤسفة وأن الحكومة الفرنسية لم توافق عليه<sup>1</sup>.

نتيجة لهذا الهجوم وخوفا من ردة فعل قادة الجيش والمستوطنين الأوروبيين وإقدامهم على الإطاحة بالحكومة، سارع فليكس غايار إلى الإعلان عن تحمل حكومته لمسؤولية هذا الهجوم<sup>2</sup>، هذا الاعتراف أثار حفيظة الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة الذي لم يتسامح بل وصل الأمر إلى طلب السلاح من الو.م.أ و بريطانيا من أجل الدفاع عن سيادة بلاده كما كان له هدف رفقة جبهة التحرير الوطني وهو تدويل القضية الجزائرية<sup>3</sup> في المحافل الدولية خاصة الأمم المتحدة، وبالفعل اجتمع مجلس الأمن الدولي ليصدر قرار يشجب هذا الاعتداء الذي يتنافى مع المواثيق الدولية<sup>4</sup>

من جهة أخرى أثار طلب الو.م.أ وبريطانيا قبول التوسط من أجل حل النزاع التونسي الفرنسي غضب وحفيظة النواب الفرنسيين وقادة الجيش والأوروبيين حيث اتهموا لاغايار بالضعف وأنه عميل للو.أ.م، حيث تساءل جاك سوستال النائب الديغولي إذا كان القرار الفرنسي يوضع في باريس أم واشنطن<sup>5</sup>.

نتيجة لهذه الأزمة السياسية سقطت حكومة فليكس غايار يوم 15 أبريل 1958م، ب321 صوتا مقابل ب255 صوتا وبهذا تكون هذه الحكومة هي آخر حكومة فرنسية في عهد الجمهورية الرابعة خاصة وأن حكومة بيير فيلملان (PierrePflimlin) عجزت على الحصول عن ثقة المجلس الوطني الفرنسي يوم 13 ماي 1958<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> بوحوش: المرجع السابق، ص127

<sup>2</sup> غربي: المرجع السابق، ص239

<sup>3</sup> حماميد: المرجع السابق، ص148

<sup>4</sup> غربي: المرجع السابق، ص240

<sup>5</sup> جويبة: المرجع السابق، ص295

<sup>6</sup> غربي: المرجع السابق، ص240

توالى الحكومات الفرنسية بداية منذ 1954 والتي سعت كلّها للقضاء على الثورة التحريرية، تنوعت أساليبها ومخططاتها التي تراوحت بين الإغراء والقمع غير أنّها لم تجدي نفعا وانعكست بالسلب على الجوّ العام للجمهورية الرابعة وسياستها مما أدّى إلى دخولها في أزمة خطيرة سرّعت بانتهائها وأدّت إلى بروز الجيش و تدخله في مقاليد الحكم والسياسة وهو ما سيبرز لنا من خلال تمرد 13 ماي 1958 م.

### المبحث الثاني: تمرد 13 ماي 1958 وانعكاساته على السياسة الفرنسية

عرفت الجمهورية الفرنسية الرابعة أزمات مختلفة وعلى جميع الأصعدة خاصة في السنوات الأخيرة وكان أخطرها تلك الأزمة السياسية التي تجلّت في انهيار حكوماتها والتي عجزت عن التحكم في الوضع وإرضاء المستوطنين الأوروبيين، ضف إلى هذا فشلها في القضاء على الثورة ممّا وجّه لها جملة من الانتقادات وتسبّب ذلك في التعجيل بانتهائها والاستتجاد بشخصية سياسية عرفت بإنقاذها لفرنسا علّه هذه المرّة يحفظ ماء وجه فرنسا وهو ما سنحاول الوقوف عليه بالتّحليل لمعرفة أسباب تمرد 13 ماي وإبراز انعكاساته على السياسة الفرنسية والثورة الجزائرية وعلاقته المباشرة مع فكرة تقرير المصير التي ستبدأ ملامحها بالظهور مع هذه المرحلة الجديدة.

### المطلب الأول: أسباب تمرد 13 ماي 1958

بسقوط حكومة فليكس غايار بدأت الفوضى تعمّ السّلطات العامّة في باريس ووجدت فرنسا نفسها مجددا بدون حكومة، أمّا في الجزائر فاستقرت الأمور في يد الجيش والمستوطنين وأصبحا هما السّلطة الفعلية، فعرفت الأوضاع إثر ذلك تطوّرا خطيرا و كارثيا على هياكل الجمهورية الرابعة<sup>1</sup>.

بقيت فرنسا ولمدة أربع أسابيع كاملة من دون حكومة حيث حاول كل من جورج بيدو (Georges Bidou) وبلوفين تشكيل حكومة غير أنّهما عجزا عن تشكيل حكومة تلبّي

<sup>1</sup> حماميد: المرجع السابق، 149

تطلعاتهما<sup>1</sup> فبقيت فرنسا على هذا الوضع حتى 13 ماي 1958<sup>2</sup>، في خضمّ هذه الأوضاع بدأت تظهر إشاعات مفادها عودة الجنرال ديغول للحكم باعتباره الشّخص المناسب لحل هذه الأزمة وكان روبير لاكوست من أبرز الدّاعين لهذه الفكرة خاصّة بعد لقائه مع ألان دو سيرني هذا الأخير الذي تساءل عن إمكانية إقناع الجنرال ديغول بهذه الفكرة . فكانت إجابة لاكوست أن سوستال هو الشّخصية الوحيدة القادرة على هذه المهمة، وبتاريخ 14 مارس 1958 تمّ اللقاء بين ألان دوسيرني (Alain de Seriny) و جاك سوستال حيث أعرب عن استيائه من تطوّرات الأوضاع السياسيّة بالجزائر، أما دوسيرني طلب في نفس الوقت ضمانات حول موقف الجنرال ديغول في حالة عودته للسلطة واستعداده للدفاع عن الجزائر فرنسيّة وتبنّي هذه الفكرة، فكان جواب سوستال يوم 28 مارس 1958 من خلال إرساله رسالة سرّيّة لأن دوسيرني مفادها أنّه تمّ اللقاء بين سوستال والجنرال ديغول<sup>3</sup>.

وبتاريخ 02 مارس 1958 أعلن جاك سوستال من خلال نداء وجهه للرأي العام عن تشكيل حكومة إنقاذ عموميّة بقيادة الجنرال ديغول<sup>4</sup>.

أمام هذه التطوّرات أقدم المستوطنون على تنظيم مظاهرات حاشدة بتاريخ 26 أبريل 1958م للتعبير عن سخطهم واستيائهم مطالبين في نفس الوقت تشكيل حكومة إنقاذ عمومي<sup>5</sup> **Gouvernement de Salut Public**.

وفي خضمّ هذه الأوضاع أعلنت جبهة التّحرير يوم 08 ماي 1958م عن إعدامها لثلاث جنود فرنسيين مسجونين عندها منذ سنة 1956 وقد ذكر البيان الصحفي الصّادر

<sup>1</sup>A.N.O.M ,Rapport Sur les Evénements survenus dans le département de Tlemcen depuis le13Mars1958,BoitN81F88

<sup>2</sup> بلحاج: المرجع السابق، ص85

<sup>3</sup> هاشم: المرجع السابق، ص-ص213-214

<sup>4</sup> الطاهر (جبلي): "الولاية الرابعة في مواجهة مخطط شال"، مجلة المصادر، العدد06، المركز الوطني للدراسات والبحث

في الحركة الوطنية، الجزائر، 2006، ص112

<sup>5</sup> Paul (Marie) ; de La Gorce Apogee Et Mort De La4 République ;Ed Bernard Grasset ;Paris ;1979 ;P537

عن جيش التحرير الوطني أسماء الجنود الفرنسيين وهم: ريبينه ديكورتيكس ،وروبرت ريشوم من فوج المشاة الثالث والعشرين وجاك فويلوبوا<sup>1</sup>، كما لجأ المستوطنون الأوروبيون إلى تشكيل لجان للأمن العمومي في كامل التراب الجزائري معلنين أنهم أصحاب السلطة في الجزائر والجدير بالذكر أنّ الجنرال ماسو هو من تزعم هذه اللجنة المتمردة حيث أرسل برقية مستعجلة إلى رئيس الجمهورية الفرنسية " روني كوتي<sup>2</sup> (René Coty) والتي يطلب فيها تشكيل حكومة إنقاذ عمومي بدلا من تشكيل حكومة فرنسية عادية<sup>3</sup>.

في 08 ماي 1958 وجه الرئيس روني كوتي دعوة لبيار فيلمان<sup>4</sup> بعد فشل بليفن في تشكيل الحكومة وتجدر الإشارة إلى أنّ بيار فيلمان تحدّث في وقت سابق عن فرضية المفاوضات مع جبهة التحرير الوطني مما جعل المستوطنين يثورون ضده<sup>5</sup> كما قرّر المقيم المقيم العام روبرير لاکوست مغادرة الجزائر نحو فرنسا وذلك يوم 10 ماي 1958 خاصة بعد أن قرّر حزبه عدم المشاركة في حكومة فيلمان<sup>6</sup> ليعلن عن ذلك من خلال قوله "إننا سائرون إلى ديان بيان فو دبلوماسية<sup>7</sup>" حاول الجنرال ماسي إقناعه بالبقاء حين رافقه قائلا: "

<sup>1</sup> Michel (Winock), *L'agonie de la 4 République 13 Mai 1958*; Éd Gallimard ; Paris ;2013 ;P13

<sup>2</sup> روني كوتي: سياسي فرنسي من مواليد سنة 1892، هو ثاني و آخر رئيس للجمهورية الفرنسية الرابعة 1954-1958، عضو في المعهد الأكاديمي للعلوم السياسية، عارض انتخابات سنة 1962 م وتوفي في نفس السنة. أنظر:

<sup>3</sup> بوخوش: المرجع السابق، ص 429

<sup>4</sup> بيار فيلمان: من مواليد سنة 1907، سياسي فرنسي عين رئيسا لبلدية ستراسبورغ في الفترة الممتدة من 1959 إلى غاية 1983، تقلد عدة مناصب وزارية أبرزها وزير للدولة 1962، في سنة 1958 تم استدعائه من طرف الرئيس الفرنسي كوتي لتشكيل حكومته التي لقيت معارضة شديدة من طرف الجيش والمستوطنين الأوروبيين مما أدى إلى سقوطها، ليلتحق فيما بعد بحكومة ديغول. أنظر : هاشم : المرجع السابق 214

<sup>5</sup> Joseph A.( Field), Thomas C.( Hudnut) ; *L'Algérie de Gaulle et l'armée*; Ed Arthaud ; France ;1975 ;p281

<sup>6</sup> جويبة: المرجع السابق، ص 295

<sup>7</sup> أجبرون : المصدر السابق، ص 171

عليك بالبقاء، إن رحلت لن تكون هناك سلطة سياسية، لن يتبقى سوى الجيش<sup>1</sup> وبهذا أصبحت الجزائر تعيش فراغا سياسيا خاصة بانسحاب لاکوست منها وبقاء فرنسا من دون حكومة<sup>2</sup>.

نتيجة لهذه الأوضاع قام الجنرال سالان (Salan)<sup>3</sup> في ليلة 09 ماي 1958 بإرسال بإرسال رسالة إلى الجنرال أيلي (éley) قائد أركان الجيش الفرنسي يخبره فيها أنّ الجيش في الجزائر قد يقوم بتصرف غير متوقع ولا بدّ من حكومة مُصمّمة على إنقاذ الجزائر الفرنسية<sup>4</sup>، كما أنّه أذاع بأنّه استلم الحكم في الجزائر مؤقتًا، إضافة إلى كلّ هذا فقد شكّل المتمرّدون مجلسا عسكريا يتألف من 11 عضوا برئاسة زعيم الانقلاب الجنرال ماسو الذي بادر بإرسال نداء إلى الجنرال ديغول وبرقيات إلى رئيس الجمهورية الفرنسية ورئيس الوزراء ورئيس الجمعية الوطنية يهدّد فيها بفصل الجزائر عن فرنسا كما عهد إلى الجنرال سالان بالحكم مؤقتًا في الجزائر<sup>5</sup>، كما أقدم الجنرال ماسو بإلقاء خطاب على أمواج إذاعة الجزائر جاء فيه: "أنا الجنرال ماسي لقد قمت بتشكيل لجنة للإنقاذ العام من أجل أن تتشكل في فرنسا حكومة إنقاذ عام برئاسة ديغول"<sup>6</sup>.

<sup>1</sup>أحمد (يوسف): منظمة الجيش السري؛ ونهاية الثورة الجزائرية، تر جمال شعلال، موفم للنشر، الجزائر، 2011،

ص22

<sup>2</sup> جويبة: المرجع السابق، ص295

<sup>3</sup> راؤول سالان: من مواليد 1889 جند عام 1917 وتم إرساله إلى الهند الصينية، عين كقائد عام للقوات الفرنسي في الشرق الأوسط ثم قائد للقوات المتعددة للأسلحة بالجزائر سنة 1956 نجا من محاولة اغتيال سنة 1957 بعد تمرد 13 ماي 1958 عين حاكم عام لباريس من أبرز الموالين للجزائر فرنسية من أبرز منظمي انقلاب افريل 1961 ومن مؤسسي منظمة الجيش، السري باسبانيا حكم عليه بالإعدام جويلية 1961. أنظر، سنهاص: المرجع السابق، ص400

<sup>4</sup> بلحاج: المرجع السابق، ص86

<sup>5</sup> خضير: المرجع السابق، ص245

<sup>6</sup> رمضان (بورغدة): الجنرال ديغول والثورة الجزائرية 1954-1962، منشورات بونة للدراسات والبحوث، الجزائر، 2012،

ص186

وفي ظل هذه الظروف التي كانت تعيشها فرنسا والجزائر خاصة، أقدم البرلمان الفرنسي ليلة 13-14 ماي 1958 على تزكية حكومة بيار فيليمان حيث حازت على 273 صوتا ضد 129 صوتا في حين أمتنع 134 نائبا عن التصويت وأغلبهم من الشيوعيين وبعبارة أخرى يمكننا القول أنّ بيار فيليمان حصل على أغلبيته من امتناع الشيوعيين عن التصويت<sup>1</sup> إضافة إلى هذا فقد أدان النواب خطاب الجنرال ماسو وتصرفاته في الجزائر التي وصفوها بالعشوائية كما اعتقد النواب أنّهم بهذا التصويت ومنحهم الثقة لفيليمان ستحل الأزمة وتفرج<sup>2</sup>.

الصحف الاستعمارية الصادرة بالجزائر لعبت دورا بارزا في تحريض أوروبيي الجزائر ضدّ رئيس الحكومة الجديد بفيليمان ومن أبرزها جريدة صدى الجزائر حيث كتب صاحبها ألان دوسيرني افتتاحية في شكل نداء للجنرال ديغول بتاريخ 11 ماي 1958 واضعا له عنوان: "أناشدك، تحدّث بسرعة يا سيّدي الجنرال" إذن يمكننا أن ندرك أنّ ألان دو سيرني أخذ بنصيحة جاك سوستال باللجوء إلى ديغول باعتباره الفرصة الأخيرة للمحافظة على الجزائر فرنسيّة<sup>3</sup>.

هذا المقال الذي نشر كان له تأثير كبير في وسط المستوطنين الأوروبيين بالجزائر والذين أجمعوا على دعم ومساندة كل من يعمل على إنقاذ الجزائر ممّا أدّى إلى تحالفهم مع قادة الجيش الفرنسي في الجزائر يوم 13 ماي 1958م<sup>4</sup>.

يمكننا أن نفسّر سبب اختيار يوم 13 ماي 1958 كموعدا لانطلاق التمرد ذلك أنّه كان يوما محددًا للتصويت من طرف الجمعية العامة الفرنسية على حكومة بيار فيليمان الذي

<sup>1</sup>( Field),( Hudnu);Op.cit;P291

<sup>2</sup> بورغدة: المرجع السابق، ص187

<sup>3</sup> Marie ;Op.cit ;P283

<sup>4</sup>Yves (Courriere) ; la guerre d'Algerie temps des colonels ; éd Fayard ; paris ;1970 ;p362



كان قد عيّن من طرف الرئيس الفرنسي يوم 09 ماي 1958 غير أنّه كان مرفوضا بسبب تحدّثه عن المفاوضات مع جبهة التّحرير الوطني<sup>1</sup>.

إنّ إنقلاب 13 ماي 1958م حسب زعم الجنرال ماسو يعود إلى ثلاثة عوامل أساسية: هشاشة حكومات الجمهورية الرابعة، اتّصالها سرّيا بالعدو، وانهيار موقفها الدولي، غير أنّه أغفل السّبب الرئيسي الذي وقف وراء هذه الأزمات الداخلية والخارجية ألا وهو قوّة الثّورة الجزائريّة التي تسبّبت بأزمات لفرنسا عجزت حكوماتها المتتالية عن مواجهتها<sup>2</sup>.

بعد وقوفنا على أهم الأسباب التي مهّدت للسياق العام لانقلاب 13 ماي 1958م والجوّ العام بالجزائر، يقودنا هذا إلى التّساؤل كيف تمّ التّحضير والتّخطيط لهذا الانقلاب؟ ومن هي أهمّ الشّخصيات التي وقفت وراءه؟ كلّ هذا سنتطرق إليه في المطلب الموالي.

### المطلب الثاني: التّخطيط وسير انقلاب 13 ماي 1958م

بدأ التّنظيم والتّخطيط للانقلاب حيث عمل الضّبّاط في الجيش الفرنسي على تعبئة الجيش، هذا من جهة ومن جهة ثانية المنظّمات الأوروبيّة تعبئ المدنيين، وهنا ندرك ونلاحظ أنّه هناك تنسيق جيّد بين قادة الجيش والمستوطنين الأوروبيين فقد إتّفقا كلاهما على نقطة أساسية هامّة وهي الحفاظ على الجزائر فرنسية<sup>3</sup>.

تجدد الإشارة أنّ تمرد 13 ماي 1958 والذي أطاح بالجمهورية الرابعة وساهم في عودة الجنرال ديغول للحكم وقفت وراءه مجموعة من الشّخصيات الفرنسيّة البارزة سواء في الجانب السّياسي أو العسكري، فالمجموعة الأولى كانت بباريس والتي تعرف بجماعة الديغوليين والتي ضمّت كلّ من: أوليفيه غيشار (Olivier Guichard) شبان دالماس (chaban Dalamas) ليون دالباك (Léon Delbecque)، ميشال دوبري (Michel

<sup>1</sup> صالح : المرجع السابق، ص 86

<sup>2</sup> دحمان (تواتي): منظمة الجيش السري ونهاية الإرهاب الإستعماري في الجزائر OAS، قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص 76

<sup>3</sup> حماميد: المرجع السابق، ص 152

(Debré)، جاك سوستال (Jacques Soustelle)<sup>1</sup>، حيث تمثلت مهمتهم في اختراق صفوف النشطاء والعمل على إقناعهم بأن أي حل للمشكل الجزائري يجب أن يمر عبر ديغول<sup>2</sup>، أمّا من قائمة العسكريين فوجد أعضاء لجنة الإنقاذ وهم العقداء الثلاثة: ديكاس (décas)، توماز (tomez)، ترينكي (Trinky) ويرأسهم الجنرال ماسو<sup>3</sup>.

أمّا المجموعة الثانية والتي كانت بالجزائر وتعرف بمجموعة السبعة التي يحركها بيار لاغيارد (Pierr Lagaille) رئيس إتحاد طلبة الجزائر الأوروبيين ويحيط به مجموعة من الأشخاص منهم: مارتال (Martel) الدكتور لوفبر (Dr. Lefebvre)، كريسبان (Crispin)، أورتاز (Ortez) غوتايه (Gouttailler)، باي (Baille) وما يجب الإشارة إليه أنّ هذه المجموعة كانت معادية للجنرال ديغول وكانت تريد أن تفرض على فرنسا حكومة إنقاذ<sup>4</sup>.

بداية من 12 ماي 1958م تصاعد الوضع وتقرّر أن يبدأ الإضراب يوم الثلاثاء على الساعة الواحدة زوالاً، حيث تم توجيه نداءات للتظاهر في الشوارع بواسطة مكبرات الصوت المحمولة على ظهر السيارات، كما ورّعت مناشير تهاجم شخصيات فرنسية في الجزائر وباريس<sup>5</sup>، حيث تمت دعوة السكان بالعاصمة من طرف الجمعيات الوطنية التي تشكل لجنة اليقظة (Comité de vigilance)<sup>6</sup> للإضراب والتظاهر يوم 13 ماي ضدّ قرار الموافقة على الحكومة الجديدة بحيث دعت إلى توقّف جميع الأنشطة على الساعة الثالثة مساءً<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> بورغدة: المرجع السابق، ص 186

<sup>2</sup> يوسف: المرجع السابق، ص 23

<sup>3</sup> داعي: المرجع السابق، ص 274

<sup>4</sup> بورغدة: المرجع السابق، ص 186

<sup>5</sup> جويبة: المرجع السابق، ص ص 298-299

<sup>6</sup> تشكلت هذه اللجنة من طرف ليون دالباك يوم 15 أبريل 1958 بمدينة الجزائر بتدعيم من فرع للدفاع الوطني والتي كانت مقرها الابيار وقد ضمت هذه اللجنة المقاومين القدامى والإتحاد من أجل إنقاذ وتجديد الجزائر فرنسية وكذلك بعض الطلبة والتحرركات الجامعية، حيث قام بزيارة للجنرال 18 أبريل 1958 في مقر سكنه كولومبي بفرنسا وأبلغه عن الوضعية السائدة

في عشية يوم 13 ماي 1958 عقدت مجموعة السبعة في حدود الساعة الحادية عشر مساء اجتماعها السري في فيلا الدكتور لوبا فر حيث كان من المرتقب أن تقود الفرق التابعة لتنظيم العمل بالسيطرة على مقر الحكومة العامة<sup>2</sup>، بعد التخطيط المحكم والتعبئة الجيدة من طرف الجيش، انطلقت المظاهرة الضخمة يوم 13 ماي 1958م في ساحة الفوروم وذلك بعد وضع أكاليل من الزهور على النصب التذكاري والوقوف دقيقة صمت على أرواح الجنود الفرنسيين الذين أعدمتهم جبهة التحرير الوطني<sup>3</sup>، اجتمع بيار لاغيارد بالحشود وخطب فيهم قائلاً بأن: " الجزائر ستباع بين لحظة وأخرى...حقيقة هناك على بعد 200 كلم في باريس سيجتمع البرلمان هذا المساء ويمكن أنه سينصب حكومته التي ستتخلى عن الجزائر لنظير لهم أننا نريد أن نبقي فرنسيين ولا يجب أن ننسى الجنود الثلاثة الذين أعدمتهم مكاتب جبهة التحرير الوطني"<sup>4</sup>.

وبالفعل أثر هذا الخطاب في المستوطنين الذين لم يترددوا فجاء الآلاف للانضمام إلى المتظاهرين من مختلف المدن والأرياف، وفي غضون ساعات قليلة علموا بالقوة التي يمثلونها، فالخوف الذي خنقهم لمدة ثلاث سنوات تبدد في أيام قليلة<sup>5</sup>، قدر عدد المتظاهرين بأكثر من 100000 متظاهرا، قاد هذا الاحتجاج كل من مجموعة السبعة وعلى رأسها بيار لاغيارد الذي توجه لملاقات بقية زملائه ومنهم قائد مجموعة مارتال ومجموعة أورتييز و

---

محاولا بذلك إقناعه تولى أمور السلطة بعد الانقلاب، وفي هذه الفترة اقترب ليون دالباك من معظم رؤساء الجيش رؤول سالان، جاك ماسو، ادموند جوهورد مؤكدا لهم أن عودة ديغول هي الحل الوحيد للحفاظ على الجزائر فرنسية.أنظر: نبيلة (الرياس): حرب المدن مدينة الجزائر نموذجاً 1957-1962، أطروحة دكتوراه في التاريخ المعاصر، منشورة، جامعة الجزائر 2، 2012-2013، ص 209-2010، وانظر أيضا: Paul Marie de La Gorce ,Opcit,P285

<sup>1</sup> Winock ;Op.cit ;P15

<sup>2</sup> يوسف: المرجع السابق، ص 23

<sup>3</sup> A.N.O.M ,Rapport Sur les Evénements survenus dans le département de Tlemcen depuis le13Mars1958,BoitN81F88

<sup>4</sup> حماميد: المرجع السابق، ص 153

<sup>5</sup> A.N.O.M ,Extrait de l'Allocution prononcée par le Général Salan a l'occasion de la réunion des Anciens combattants du20Mai1958,BoiteN81F88

غوتايه إضافة أيضا إلى التجار وملاك الأراضي وكل الطبقات الأوروبية ومن أجل إشعال حماس المتظاهرين ليصرخ أورتيز: "أنه يومنا نحن المتمردون هل تريدون إنقاذ الجزائر فرنسية؟"<sup>1</sup>.

لنتوجه المتظاهرون إلى مقر الحكومة العامة وقاموا بمحاصرتها واقتحامها واحتلال مكاتبها وتخريب ونهب قصر الحكومة ورمي الوثائق من الشبايك وكل هذا وقع تحت أنظار المظليين المكلفين بحراستها<sup>2</sup>، إضافة إلى كل هذا قام المتظاهرون بإحراق ونهب بعض ممتلكات المركز الثقافي الأمريكي تعبيرا عن حقدهم ورفضهم لتدخل أمريكا في شؤون فرنسا خاصة بعد حادثة ساقية سيدي يوسف<sup>3</sup>، وفي خضم هذه الأحداث وتطورها، قام الضباط المسيرين للانقلاب بإصدار أوامر للجيش الفرنسي بأن لا يتلقوا الأوامر من الحكومة العامة<sup>4</sup>، وفي المقابل خطب الجنرال سالان بالجزائر يوم 13 ماي 1958 أمام الحشود الغفيرة بالعاصمة قائلا: " مهمتنا هي حمايتكم ولو بشكل مؤقت للأخذ بأيدي الجزائر الفرنسية، أطلب منكم أن تضعوا فينا كل الثقة وفي الجيش وقيادته وذلك من خلال هدوئكم"<sup>5</sup>.

باستيلاء المتظاهرين على قصر الحكومة أعلن قادة الانقلاب سالان، جو هو وماسو عن تأليف لجان إنقاذ عام في كل مدينة بحيث ضمت هذه اللجان كل من العمال والتجار والفلاحين ولعل الشيء الملفت للانتباه أن الانقلابيين قد استوحوا خطة الانقلاب وسيره من حركة 1848 بباريس<sup>6</sup> وفي هذا السياق يمكننا أن نورد مثال عن هذه اللجان التي شكّلت في مختلف أرجاء الجزائر، حيث شهدت مدينة وهران يوم 14 ماي 1958 مظاهرة انتهت

<sup>1</sup> حماميد: المرجع السابق، ص 153

<sup>2</sup> بلحاج: المرجع السابق، ص 87

<sup>3</sup> حماميد: المرجع السابق، ص 153

<sup>4</sup> خليفة (الجنيدى وآخرون): حوار حول الثورة، ج1، موفم للنشر، الجزائر، 2008، ص 514

<sup>5</sup> La dépêche de Constantine, 15 Mai 1958, N16242

<sup>6</sup> قليل: المصدر السابق، ج2، ص 142

باحتيال المتظاهرين لمحطة إذاعة وهران وتشكيل لجنة الإنقاذ العام في نفس الوقت بفندق في المدينة، كما توجه حشد كبير جدا إلى المحافظة حيث تم نقل الصلاحيات من المفتش العام إلى السلطة العسكرية<sup>1</sup>.

من خلال تتبع سير الانقلاب يمكننا أن نلاحظ أن مقاومة الشرطة وفرق المظليين و مسؤولي الأمن عن قصر الحكومة كانت جد محتشمة وهذا يدل على تواطؤها مع المتمردين حيث سمحوا لبيار لاغيارد باقتحام قصر الحكومة وتسليم القيادة للجماعة الثائرة<sup>2</sup> وخلال هذه المظاهرات التي جرت يوم 13 ماي 1958 شكّلت العديد من الشخصيات المدنية والعسكرية لجنة الخلاص العام بقيادة صالان وتولى الجنرال ماسو رئاستها وتمثلت مهمتها بالدرجة الأولى تسهيل عودة الجنرال ديغول للحكم كما ضمت هذه اللجنة مجموعة من الشخصيات أبرزها: ترانكيه، دوкас، لاغيارد و ديلبيك<sup>3</sup>.

كما ضمت هذه اللجنة أربعة شخصيات جزائرية كانوا أعضاء فيها وهم: محمد بركاني، طيبي الشيخ، مهدي الساسي ومحمد السعيد<sup>4</sup>.

في صبيحة يوم 14 ماي 1958 وعلى الساعة 3:25 صباحا تم التصويت بأغلبية 274 صوتا مقابل 120 صوتا وامتتاع 137 صوتا عن التصويت وبذلك تم تعيين بيار بفليمين من قبل الجمعية الوطنية كرئيس للحكومة، وعلى الساعة 3:40 صباحا وعلى شرفة الحكومة العامة أعلن الجنرال ماسو عن تشكيل حكومة بفليمين موجها في نفس الوقت خطاب اللجنة للجمهور: "لجنة السلامة العامة تطلب من الجنرال ديغول كسر حاجز

<sup>1</sup>A.N.O.M ,Rapport Sur les Evénements survenus dans le département de Tlemcen depuis le 13 Mai 1958, Boit N81F88

<sup>2</sup>عباس (فرحات): تشریح حرب، تر احمد منور، الجزائر، 2010، ص 312

<sup>3</sup>عبد القادر (حميد): فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر، 2001، ص 167

<sup>4</sup>يوسفي: المرجع السابق، ص 23

الصّمت بهدف تشكيل حكومة للسلامة العامّة والتي يمكنها وحدها إنقاذ الجزائر من الهجر وبذلك من ديان بيان فو الدبّولوماسي<sup>1</sup>.

في صباح يوم 15 ماي 1958 ألقى الجنرال سالان خطابا من شرفة الحكومة العامّة ومن أهمّ ما تضمّنه الإشارة إلى دور لجنة الإنقاذ العام حيث ختم خطابه بهذه الكلمات والتي كان لها معنى جديد " تحيا فرنسا، تعيش فرنسا، الجزائر الفرنسية<sup>2</sup> ليقترب منه ليون دالباك حيث همس له اهتف بحياة الجنرال ديغول يا سيّدي الجنرال، فأعجب سالان بالفكرة وأخذ يهتف " يعيش ديغول.. " وبذلك نجح الديغوليّ ليون دالباك في تحقيق مبادرته وبهذا حملت سنة 1958 تغيّرات جذرية في صفوف الجيش الفرنسي<sup>3</sup>.

ومن جهة ثانية رفضت الحكومة الجديدة التفاوض مع أقطاب حركة 13 ماي 1958 وامتنعت عن تبني فكرة الإدماج " الجزائر فرنسية بشكل علني"<sup>4</sup>. إضافة إلى كلّ هذا فقد انتشر خبر مفاده أنّ حكومة بفليمين تقوم بمفاوضات سرّية مع الثوّار، الخبر انتشر بسرعة وهو الأمر الذي أقلق الجماهير في الجزائر حيث سارع الجنرال سالان بالتّخطيط مع جاك سوستال الذي عاد إلى الجزائر يوم 17 ماي 1958<sup>5</sup> من أجل العمل على عودة الجنرال ديغول إلى الحكم بالقوّة وعدم التّفاوض مع الحكومة قصد إقناع رئيسها بالتنازل عن السّلطة لصالح الجنرال ديغول<sup>6</sup>، كما أقدم غي مولي بالتوسّط بين الحكومة والجنرال ديغول

<sup>1</sup> Georgette( Elgey) ; Histoire de la4République la Fin 1954-1959;T3 ;LibraireArthème Fayard ; France ;2008 ;P-p658-659

<sup>2</sup>Marie de La Gorce, Op.cit,P286

<sup>3</sup> يوسف: المرجع السابق، ص24

<sup>4</sup> بورغدة: المرجع السابق، ص187

<sup>5</sup> بخصوص قضية عودة سوستال للجزائر فهو أثناء إندلاع مظاهرات يوم 13 ماي 1958 كان متواجدا بمقر الجمعية الوطنية في باريس بهدف إحباط مساعي الحكومة الجديدة للتفاوض مع جبهة التحرير الوطني وفي أثناء هذه الفترة تم إعلان حالة الطوارئ في كامل البلاد، وفي وسط هذه الأحداث حاول الالتحاق بالجزائر في اول مرة غير انه فشل بسبب وصوله للمطار متأخر، انطلاقا من يوم 14 ماي وجد نفسه تحت المراقبة الشديدة ليتمكن من الفرار بمساعدة الجنرال بونوفيل، والسيد جيوفريدولانو، ليصل للجزائر على الساعة الواحدة أنظر " هاشم: المرجع السابق، صص218-222

<sup>6</sup> حماميد:المرجع السابق، 154

حتى لا يقوم الجيش بهجوم مفاجئ على فرنسا ويستولى على السلطة بالقوة وهو الذي بات يهدد النظام بفرنسا<sup>1</sup>.

كنتيجة لهذه الأحداث التي شهدتها الجزائر وفرنسا في هذا الأسبوع والخطابات التي وجهها قائد لجنة الخلاص للجنرال ديغول هذا الأخير الذي خرج عن صمته وأدلى بتصريح بثته وكالة الأنباء الفرنسية يوم 15 ماي 1958 حيث تضمّن: "إن انحطاط مركز الدولة قد سبب المحنة التي تهدد البلاد وحمل المسؤولية لنظام الأحزاب لإتباعها هذا الأسلوب المذموم وأكدت عزمي على معالجته واستعدادي لتسلم زمام سلطات الجمهورية"<sup>2</sup>.

نتيجة لهذا التصريح تحمّس عقداً فرقة المظليين وقاموا بإشراك المسلمين في الحركة يوم 16 ماي 1958 حيث أعطى ضباط المخابرات والعمل البيكولوجي: إيف غودرا (Yves Godard)، روجي ترانكيه والكابتان بول ألان ليجي (Paul Allan Leguy) تعليمات لعملائهم من حركة الزرق وتم تزويدهم بالوسائل اللازمة من أجل تنظيم مظاهرة يحضرها أكبر عدد من المسلمين ، حيث أجبر سكان القصبية على الخروج والسير نحو مقر الحكومة العامة تحت حراسة مشددة من عناصر الزرق رافعين شعارات أعدّها الجيش ومن أبرزها "إنّها الثورة، كلنا سواسية، كلنا فرنسيون، الأفلان انتهى" وسمّيت هذه المظاهرات بمظاهرة التآخي<sup>3</sup> ليقدم الجنرال ماسو رئيس لجنة السلامة العامة بتوجيه نداء لرئيس الجمهورية والبرلمان ومن أهم ما ورد فيه: "تخاطر فرنسا بشخصك اليوم بخسارة أفضل فرصة لها إذا لم تستجب لهذه الحماسة الشعبية المكوّنة من الفرنسيين والمسلمين المجتمعين تحت نفس الفكرة بقبول تحكيم محرّر الوطن"<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> محمد (شبوب): إجتماع العقداً العشرة من 11 أوت -16 ديسمبر 1959، رسالة ماجستير، منشورة ، جامعة وهران،

2009-2010، ص29

<sup>2</sup> ديغول: المصدر السابق، ص28

<sup>3</sup> بلحاج: المرجع السابق، ص88

<sup>4</sup> Elgey, Op.cit, P667

مما زاد من حدة الأزمة وتطورها إقدام أعضاء البرلمان يوم 16 ماي 1958 على التصويت بالأغلبية الساحقة على حالة الطوارئ بما فيهم الشيوعيون، حيث جاءت نتيجة التصويت 462 صوتا ضد 112 صوتا، إضافة إلى هذا قرّر الاشتراكيون الانضمام للحكومة حيث أصبح غي مولي نائبا لرئيس الحكومة كلّ هذا لم يحل الأزمة بل زادت حدة عندما أقدم الجنرال إيلي (Ely) قائد الأركان على تقديم استقالته وهو ما يؤكّد عدم مساندة الجيش للحكومة، هذه الأخيرة التي وقعت في مأزق خطير ومحرج حسب رؤية الجنرال ديغول من خلال تحليله للوضع<sup>1</sup>، إضافة إلى ذلك أنّ الجنرال كان قد أحيط في اليوم الموالي علما أنّ موفدين من أعوان ماسو سينزلون بجنوب غرب فرنسا ثم يتّصلان بالجنرال ميكال (Miquel) المتواجد بتولوز و ديسكور (Descours) في ليون من أجل إنزال وحدات من قوّات المظليين القادمين من الجزائر في إطار عملية الانبعاث<sup>2</sup>.

وفي وسط هذه الأحداث الجديدة قرّر الجنرال ديغول الخروج عن صمته حيث عقد مؤتمرا صحفيا بقصر دورسيه (d'Orsay) يوم 19 ماي 1958 ومن أهمّ ما جاء فيه تأكيده على استعداده إنقاذ بلاده كما أنّه لم يُخف رغبته في العودة إلى مقدّمة المسرح<sup>3</sup> حيث يقول: "هل نعتقد أنني في السابعة والستين سأبدأ مسيرتي المهنية كديكتاتور، إذا كانت المهمة على عاتقي لإخراج الدولة والأمة من الأزمة لكنت فعلتها دون غطرسة لأنها ستكون صعبة وهائلة كما سأحتاج بعد ذلك إلى الفرنسيين، قلت ما كان عليّ أن أقول الآن سأعود إلى قريتي وسأكون متاحا للبلد"<sup>4</sup>.

جاك سوستال وبعد سماعه لخطاب الجنرال ديغول ألقى خطابا على جموع المتظاهرين يوم 22 ماي 1958 بالجزائر العاصمة حيث ثمن فيه المظاهرات التي جمعت

<sup>1</sup> ديغول: المصدر السابق، ص 29

<sup>2</sup> بورغدة: المرجع السابق، ص 189

<sup>3</sup> Boulem(Touaright), " Degaulle\_Veut\_éviter\_L'indépendance ", La Revue de La Mémoire, N15juillet2015, Algérie, P21

<sup>4</sup> Elgey, Op.cit, P677



المسلمين والفرنسيين كما دعا إلى الوحدة بين الشعب والجيش لتحقيق الأهداف المرجوة وهي إنقاذ الجزائر فرنسية<sup>1</sup>.

أمام هذه التطورات رفض الجنرال ديغول فكرة الانقلاب العسكري ضد الدولة الفرنسية وهذا ما صرح به يوم 22 ماي 1958،<sup>2</sup> كما أعلن في نفس الوقت عن تشكّراته للجيش الذي حافظ على الأمن بالجزائر واستعداده لإنقاذ فرنسا من الأزمة التي تمرّ بها إذا كان الشعب يرغب في ذلك ومنحه صلاحيات واسعة<sup>3</sup>.

هذا الرفض من طرف الجنرال ديغول لفكرة الانقلاب العسكري جعل الجيش يقدم على تنفيذ تهديداته بالهجوم على باريس وذلك من خلال عبور وحدات للمظليين للبحر الأبيض المتوسط ونزولها بجزيرة كورسيكا يوم 24 ماي 1958 حيث أقامت بها لجنة للسلامة العامة واستولت على الحكم في كلّ من أجاكسيو و باستيا كما هدّوا الحكومة بالاستيلاء على فرنسا ذاتها وفشلت قوّات الشرطة التي أرسلت من مرسيليا نحو الجزيرة في إعادة الأمن بل جرّد أفرادها من السلاح من قبل المتمرّدين<sup>4</sup>.

أمام هذا الوضع الخطير أفتتّع أعضاء الحكومة الفرنسية أنّه لا بدّ من تسليم السلطة للجنرال ديغول لأنها المخرج الوحيد للأزمة، ولهذا دخلوا في مفاوضات سرّية مع الجنرال ديغول قصد إقناعه أن يستنكر فكرة العنف واستعمال القوّة من طرف كبار المسؤولين في الجيش الذين قادوا التمرد ضدّ حكومتهم، والملاحظ أنّه رفض في البداية غير أنّه تأكّد بأنّ العسكريين قد عزموا وقرّروا الإطاحة بالحكومة الفرنسية بالقوّة يوم 28 ماي 1958م، لذلك

<sup>1</sup> هاشم: المرجع السابق، ص226

<sup>2</sup> Stora, Op.cit,P49

<sup>3</sup> بوحوش: المرجع السابق، ص429

<sup>4</sup> ديغول: المصدر السابق، ص31

أصدر بيانا يذكر فيه بأنه يجري اتصالات لتكوين حكومة جمهوريّة وأنّه لا يوافق على استعمال القوّة التي تؤدّي إلى عواقب وخيمة وخطيرة<sup>1</sup>.

وبناء على هذا الأساس وفي اجتماع لمجلس الوزراء بتاريخ 28 ماي 1958 اعترف رئيس الحكومة بيار بفليمن أنّه من المستحيل تجنّب حرب أهلية وأنّ الحلّ الوحيد هو تسليم السّلطة للجنرال ديغول وبالفعل فقد قدّم استقالته لرئيس الجمهوريّة روني كوتي هذا الأخير الذي طلب من ديغول تولّي رئاسة الحكومة شرط أن يتوجّه للبرلمان ويقف أمام النّواب ويوافقون على تعيينه رئيسا للحكومة<sup>2</sup>، وبعد تلقّيه هذه الدّعوة سارع الجنرال ديغول إلى تأكيد على أنّه لا يريد الاستجابة لنداء جنرالات الجزائر، بل دعوة الجماهير المسلمة التي كانت بحاجة لوساطته، ليضيف بعبارات لا ليس فيها أنّه لا ينوي أن يكون عبدا للجنود والمتأمّرين في الجزائر العاصمة<sup>3</sup> لأن أكون رئيس لجان السّلطة العامّة<sup>3</sup>.

وعلى الرّغم من تقديم رئيس الحكومة بفليمن استقالته إلى رئيس الجمهوريّة غير أنّ قوى اليسار ظلّت متشبّثة برفضها للجنرال ديغول، حيث عملت على تنظيم مظاهرة حضرها أكثر من 200.000 متظاهرا وأشرف على قيادتها كلّ من منديس فرانس، فرانسوا ميتران، جاك ديكلو (Jack Décloue)، الوزير غازيه (Gazai) ورئيس الوزراء السابق دلاديه (Daladier) وقد كانت هذه المظاهرة بمثابة استعراض للقوّة وتهدف إلى قطع الطّريق أمام عودة ديغول هذا الأخير الذي اعتبر هذا الاستعراض عبارة عن تجمع جنائزي<sup>4</sup>.

على إثر قبول الرّئيس كوتي لاستقالة بيار بفليمن، وصلتته برقية من الجزائر مفادها أنّ قادة الجيش أجّلوا هجومهم على باريس إلى غاية 30 ماي 1958 ليجد نفسه مضطّرا للاتّصال في نفس اليوم برؤساء مؤسّسات الدّولة من سلطة تشريعية ومجلس

<sup>1</sup> Stora, Op.cit,P50

<sup>2</sup> Horne,Op.cit,P300

<sup>3</sup> Field, Hudnut, Op.cit,P107

<sup>4</sup> بورغدة: المرجع السابق، ص194

الجمهورية، حيث طلب منهم التفاوض مع ديغول بشأن تحويل السلطة إليه بطريقة شرعية، وعند احتدام النقاش خاصة فيما تعلق بمنح الجنرال ديغول سلطات خاصة، أطلعهم الرئيس كوتي أنهم يجب عليهم الاختيار بين حلين إما تعيين ديغول كرئيس للحكومة ومنحه صلاحيات، أو استقالته شخصياً من رئاسة الجمهورية<sup>1</sup>.

وفي 01 جوان 1958م، دخل الجنرال ديغول مقر الجمعية الوطنية الفرنسية حيث خاطب أعضاء البرلمان قائلاً: "إذا قمتم بتزكية الحكومة فإنها تطلب منكم السلطة الكاملة حتى تكون قادرة على التصرف بفاعلية وبسرعة والاستجابة إلى ما تقتضيه الظروف تطلبها منكم لمدة ستة أشهر وهي تأمل أن يتم بنهاية هذه المدة إعادة النظام إلى مؤسسات الدولة وإعادة الأمل إلى الجزائر وإعادة بناء وحدة الأمة وتمكين السلطات العمومية من العود لممارسة مهامها في ظروف عادية<sup>2</sup>.

بتاريخ 02 جوان 1958 وافق البرلمان الفرنسي على تولي الجنرال ديغول رئاسة الحكومة الفرنسية بأغلبية 329 صوتاً ضد 244 صوتاً مع تمتعه بسلطات خاصة<sup>3</sup> وسط رفض شديد من طرف النواب الشيوعيين الذين ردّوا عبارة "التسقط الديكتاتورية، لن تمر الفاشية" وإعطائه صلاحيات خاصة دون أن يحاسبه البرلمان أو يناقشه فيما يفعل<sup>4</sup>، وعلى إثر هذا تم تشكيل حكومة الجنرال ديغول والتي ضمت العديد من الشخصيات منهم أربعة وزراء دولة وهم: غي مولي، بيار فليملين، فليكس هونويه، بوانيه ولويس جوكس الذين يمثلون مع وزير العدل ميشال دوبريه التجمعات السياسية باستثناء الشيوعيين<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> بوحوش: المرجع السابق، ص 430

<sup>2</sup> ديغول: المصدر السابق، ص 36

<sup>3</sup> Alistair, Op.cit, P300

<sup>4</sup> بوحوش: المرجع السابق، ص 431

<sup>5</sup> ديغول: المصدر السابق، ص 36

يمكننا أن نلاحظ من خلال هذه التّشكيّلة التي وضعها الجنرال ديغول أنّه كان يهدف لشيء أساسي وهو إبعاد شبهة الديكتاتورية التي طالما اتّهم بها من طرف خصومه السياسيين، إضافة إلى هذا فقد أقدم على إبعاد جاك سوستال أبرز مهندسي حركة 13 ماي 1958 ومهندس سياسية الإدماج حيث تعدّ هذه الخطوة عبارة عن رسالة قويّة إلى الجنرال صالان ورفقائه مفادها أنّ ديغول لن يقبل الابتزاز وعلى الجيش أن يخضع لإرادة السّلطة السّياسية<sup>1</sup>، جاك سوستال يُرجع هذا الإبعاد إلى الشّعبية التي يتمتّع به وسط المستوطنين حيث قال: "كنت مدركا أنّ الشّعبية التي لاحظ الجنرال ديغول أنّني أتمتّع بها عند زيارته للجزائر ووهران أثارت خوفه وهو نفس السبب الذي جعله يُبعدي عن التّشكيّلة الحكوميّة" هذه الشّعبية التي تحدث عنها الجنرال ديغول عقب زيارته للجزائر بعد أحداث 13 ماي 1958 قائلا: "لم أكن أعلم بكل هذه الشّعبية التي يتمتّع بها سوستال"<sup>2</sup>.

بتولّي الجنرال ديغول لرئاسة الحكومة، تدخل الثّورة الجزائريّة بذلك مرحلة جديدة في مواجهة السّياسة الديغولية<sup>3</sup>.

وهكذا أصبح الجنرال ديغول رئيسا لمجلس الوزراء ووزيرا للدّفاع الوطني في نفس الوقت حيث رحّب قادة الجيش وعلى رأسهم صالان وماسو بهذا التعيين واعتبروه عودة للشّريعة<sup>4</sup>.

إنقلاب 13 ماي 1958 شكّل منعرجا حاسما في تاريخ السّياسة الفرنسية والذي انتهى بتولّي الجنرال ديغول الحكم بعد الإطاحة بالجمهورية الرّابعة من طرف قادة الجيش والمستوطنين الأوروبيين و الديغوليين ولكنّ السؤال الذي يطرح نفسه كيف كانت ردود الفعل حول هذا الانقلاب سواء من الجانب الفرنسي والموالين له وجبهة التّحرير الوطني على

<sup>1</sup> بورغدة: المرجع السابق، ص 198

<sup>2</sup> هاشم: المرجع السابق، ص-ص 229، 230

<sup>3</sup> خيثر: المرجع السابق، ص 339

<sup>4</sup> ضيف الله: المرجع السابق، ص 296

اعتبار أنّها الممثل الشرعي للشعب الجزائري؟ وكيف واجهت وتصدّت لهذا الانقلاب؟ كلّ هذا سنعرفه في المطلب الموالي.

### المطلب الثالث: أهداف تمرد 13 ماي 1958 وردود الفعل

جاءت المواقف متباينة ومختلفة حول حقيقة إنقلاب 13 ماي 1958 حيث صرّحت جبهة التحرير الوطني على هذه الأحداث على لسان الدكتور محمد لمين دباغين قائلاً: "إنّ استيلاء العسكريين على السّلطة في الجزائر يمكن أن يتسبّب في اتّساع رقعة المعارك لتشمل إفريقيا كلّها وإنّه لن يكون هناك وقف لإطلاق النار قبل أن تعترف فرنسا باستقلال الجزائر"<sup>1</sup> لتصل حسب التقديرات إلى 39 من القتلى والجرحى في صفوف جيش الفرنسي في أسبوع 13 ماي لوحده.<sup>2</sup>

إضافة إلى هذا التصريح، فقد صدرت أوامر من لجنة التنسيق والتنفيذ إلى جيش التحرير الوطني بتكثيف العمليّات العسكريّة ضدّ الأهداف الفرنسيّة حيث تضاعفت منذ 13 ماي 1958 الاشتباكات وقُتل خلال أسبوع واحد 309 جنديًا فرنسيًا كما جرت معركة ضارية في منطقة مرمورة قرب قالمة يوم 28 ماي 1958 حيث قتل فيها العقيد جون بيار (Jean Pierre) قائد الفرقة الأولى لقوّات المظليّين الأجنبيّة.<sup>3</sup>

كما تتبّهت قيادة الثّورة لخطورة الانقلاب الذي دبّره المستوطنون، فأخذت تنظّم الاجتماعات والمهرجانات الشعبيّة قصد توعية الجماهير الجزائرية لما يحاك ضدها من دسائس، كما حدّرت الشعب من الانسياق وراء شعارات التآخي لأنّ هذا الأخير لا يتم بقوة السّلاح والتتكيل والتعذيب<sup>4</sup>، كما سعت هذه الاجتماعات والمهرجانات إلى لفت انتباه نظر

<sup>1</sup> أزغيدي: المرجع السابق، ص 187

<sup>2</sup> بلحاج: المرجع السابق، ص 90

<sup>3</sup> بورغدة: المرجع السابق، ص 188

<sup>4</sup> قليل: المصدر السابق، ج 2، ص 143

بعض الجزائريين ممن يمكن أن ينضموا إليها عن حسن نية أو بنية مبينة وأن من يشارك فيها يعتبر مناوئاً للثورة ومصيره معلوم مسبقاً<sup>1</sup>.

أمّا الفرنسيون فقد كان هذا السيناريو ساعة سعيدة لهم<sup>2</sup>، حيث رحّب قادة الأحزاب السياسية بهذا وأبدوا شعوراً بالارتياح لمجيء الجنرال ديغول إلى الحكم فقد رأوا في ذلك فرصة لوضع حد لحرب الجزائر التي أرهقت فرنسا ماليًا، إضافة إلى حلّ الأزمة السياسية العسكرية القائمة ثم ترك المجال لها بعد الانتهاء من المهمة التي كلّفت بها<sup>3</sup>.

إضافة إلى كل هذا فقد رحّب السيد عبد الرحمان محي وهو ممثّل عن مجموعة العمّال الفرنسيين المسلمين بهذا الانقلاب، حيث ذكر في خطاب له يوم 20 ماي 1958م أنّ رياحا جديدة هبّت على الجزائر الفرنسيّة وأتته من دون فرنسا سيغرق الجميع في البؤس وأكّد على رغبته ورغبة زملائه العمّال المسلمين اندماجهم في الوطن، ليختم الخطاب بكلمات: "تحيا فرنسا، يعيش ديغول ويعيش الجنرالات"<sup>4</sup>.

وفي نفس السياق أكّد بيان المتحدّثة باسم سيّدات حي محي الدين في 18 ماي 1958 للسلطات العسكرية ولجنة السلامة العامّة عن ثقّتهم ودعمهم الكامل للقيام بالأعمال التي تمّ القيام بها والتي أحييت فيهم الأمل بالتّجديد تحت مؤشّر النّقة المتبادلة، كما أضاف المتحدّث رغبة النساء في البدء في طرق الحداثة والاستفادة من هذه الفترة لإبراز تطوّرهن<sup>5</sup>.

أمّا السيد عزام أوّلي الممثّل عن جمعية رؤساء بلديات القبائل فقد أكّد على الإخلاص الأخوي لكلّ منطقة القبائل الكبرى والتي استقبلت خبر هذا الانقلاب بكلّ فرح

<sup>1</sup> م، ص: "حركة 13 ماي 9581 أسبابها ونتائجها"، مجلة أول نوفمبر، العدد 63، الجزائر، 1983، ص 31

<sup>2</sup> فرحات: المصدر السابق، ص 314

<sup>3</sup> ضيف الله: المرجع السابق، ص 297

<sup>4</sup> A.N.O.M, Déclaration de Monsieur Abderrahmane Mahi au nom d'un groupe de travailleur Français Musulmans Forum d'Alger le 20 Mai, Boite N81F88

<sup>5</sup> A.N.O.M, Déclaration du porte-Parol Des Femmes de la cite Mahieddine le 18 Mai 1958, Boite N81F88

وعاطفة لأنه يمثل الإرادة الشرسة للشعب والجيش من أجل الحفاظ على الجزائر فرنسية، ليؤكد في ختام إعلانه على أن الجزائر هي مقاطعة فرنسية حيث جميع المواطنين أحرار ومتساوون<sup>1</sup>.

أما المتحدث الرسمي باسم مجتمع المزابيين السيد مردوخ عيسى فقد أعلن عن ولائهم وحماسهم كما تمنى من لجنة السلامة العامة بالجزائر وأعضائها بالجزائر أن يكملوا هذه المهمة النبيلة والتي يأملون من خلالها أن تتم الوحدة دون تأخير تحت راية العلم الفرنسي في فرنسا والجزائر فرنسية من أجل إحلال السلام والسعادة للجميع ليختتم هو الآخر ب: تحيا ديغول، تحيا الجزائر الفرنسية<sup>2</sup>.

عضو لجنة السلامة العامة السيد مداني طالب من الشعب الجزائري الانضمام لهذه اللجان التي أنشئت عبر جميع أنحاء الوطن، ليؤكد لهم أن فرنسا لن تتخلى عنهم أبدا وأنه سيتم بناء جزائر متحررة من الخوف، جزائر أخوية وإنسانية تجد فيها شروط المساواة والأخوة<sup>3</sup>.

وفي خطاب للسيد كارا بتاريخ 19 ماي 1958 والذي أكد من خلاله أن هذه المظاهرات ليست إشارات كراهية وإنما كلمات أخوة، صداقة وعناق بين الأوروبيين والمسلمين وهذه المظاهرات التي تجري بالجزائر ليست مظاهرات تمرّد بل على العكس إنما هي مناشدة يائسة للبلد الأم حتى يفهم الفرنسيون أن جميع السكان الجزائريين المسلمين والفرنسيين عاشوا لأكثر من ثلاث سنوات في حالة من القلق وعدم اليقين<sup>4</sup>.

<sup>1</sup>A.N.O.M, Allocution de Monsieur AzemOuali au nom de l'association des Maires de la grande Kabylie, Boite N81F88

<sup>2</sup>A.N.O.M, Allocution de Monsieur MerdoukhAissa porte-parole de la communauté Mozabite, Alger Le20Mai01958, Boite N81F88

<sup>3</sup>A.N.O.M, Allocution de Monsieur Madani,member du C.S.P, le16Mai1958,a' Alger , Boite N81F88

<sup>4</sup>A.N.O.M, Extrait D' une Allocution de Monsieur Sid Cara,le19Mai1958, Boite N81F88

يمكننا أن نقف عند نقطة مشتركة من خلال هذه التصريحات وهي مباركة هذا الانقلاب والدعوة إلى المساهمة فيه وإنجاحه بهدف المحافظة على الجزائر الفرنسية وعدم الانفصال عن فرنسا.

بعد استعراض مواقف جبهة التحرير الوطني وممثلي المسلمين الجزائريين وبعض الشخصيات، لا بدّ أن نخرج على الصحافة الدولية التي كان لها نصيب وآراء حول انقلاب 13 ماي 1958، حيث أعرب عدد كبير من الصحفيين وبعدهم الرأي العام الدولي عن دهشتهم عندما رأوا الجزء الأكبر من السّكان المسلمين في الجزائر مرتبطين إلى حد كبير بهذه الحركة التي انطلقت يوم 13 ماي حيث يذكر الجنرال ماسو وخلال خطاب له خلال اجتماع قدامى المحاربين قائلاً: كان يعتقد البعض أنّ الجيش الفرنسي مارس ضغوطاً شديدة جداً على هؤلاء السّكان لإجبارهم على المشاركة في زخم العنصر الأوروبي غير أنّ ذلك غير صحيح<sup>1</sup>.

كتبت صحيفة نيوزك رونيكول التحريري الإنجليزي مقالا تعقّب فيه حول انقلاب 13 ماي 1958: " أنّ هذا التمرد يشكّل خطراً مباشراً على باريس وشمال إفريقيا والحلف الأطلسي ويمكن أن يكون خطراً على السّلام العالمي، كما صرّحت بذلك الحكومة التونسية قبل أشهر" كما واصلت الصحيفة الحديث بقولها: " إنّ الأخبار التي وردت لنا البارحة تشير إلى إمكانية تصالح بين الحكومة وجنرالات الجزائر، ولكن ذلك ليس كافياً لمعالجة الوضع. إنّ الخطوة الضّرورية التي يتعيّن على الحكومة الفرنسية القيام بها قبل كل شيء هي أن تسارع إلى توطيد سلطتها إذا استمرّ الجيش في فرض آرائه على الجمهوريّة فإنّ فرنسا ستدخل الحرب الأهلية وتنتشر فيها الفوضى"<sup>2</sup>.

<sup>1</sup>A.N.O.M ,Extrait de l'Allocution prononcée par le Général Salan a' l'occasion de la réunion des Anciens combattants du 20 Mai 1958, Boite N81F88

<sup>2</sup>عبدالله (شريط): الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية، ج3، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، دس، ص208



كما تناولت صحيفة التايمز البريطانية الحدث من خلال عرضها لكتاب يتحدّث عن ذلك، حيث يؤكّد مراسلها أنّ الفكرة الأساسيّة لهذا الكتاب هي أنّ انقلاب 13 ماي 1958 كان مسبقاً في الحقيقة بتحضيرات عدّة لانقلابات ضدّ الجمهوريّة الرّابعة في معالجة الوضع بالجزائر خاصّة أمام تصاعد المدّ التحرّري وبالإضافة إلى تمسّك غلاة المستوطنين من جهة ثانية بالجزائر إلى حدّ أنّهم لم يتصوّروا أنّه يأتي يوم يغادرون فيه هذا الوطن، فراحوا يدبّرون الانقلاب ضدّ حكومتهم<sup>1</sup>.

وفي نفس السياق تساءلت صحيفة التايمز عن كيفية مواجهة الحكومة الفرنسية للذين قاموا بالتمرد، حيث أكّدت أنّه من الصّعب جداً التسامح من طرف الحكومة مع أفراد قاموا بهذا العمل، كما أكّدت بأنّ هذا الانقلاب العسكري قد زاد في تشعّب المشاكل وأبعد الحلول الممكنة لفضّ هذه الحرب<sup>2</sup>.

علّقت صحيفة مانشيستر غاردين الإنكليزية أنّ الجمهوريّة في خطر وفرنسا أمام أزمة خطيرة لدرجة أنّ الأحداث يمكن أن تخرج عن نطاق السيطرة أو المراقبة حتى بالنسبة لفاعليها<sup>3</sup>، أمّا صحيفة الدايلي هيرالد العمالي فقد عبّرت عن الوضع بقولها: "فرنسا المضطربة تواجه اليوم أخطر أزمة عرفت منذ الاحتلال الألماني، إنّ مشكل الجزائر يتسبّب في إغراق فرنسا في عاصفة هوجاء، هكذا فإنّ كلّ حكومة تتشكّل في باريس لا ينقضي عليها إلا وقت قصير قبل أن تتحطّم<sup>4</sup>".

يومية لاسويس علّقت على هذه الأحداث في الجزائر بقولها: "الأحداث تبين بوضوح بأنّ السّياسية الفرنسيّة في الجزائر تضيع وليس في باريس<sup>5</sup>، كما عالجت صحيفة

<sup>1</sup> جويبة: المرجع السابق، ص 306

<sup>2</sup> شريط: المرجع السابق، ص 209

<sup>3</sup> هاشم: المرجع السابق، ص 226

<sup>4</sup> شريط: المرجع السابق، ص 210

<sup>5</sup> هاشم: المرجع السابق، ص 226

الدايلي إكسبريس الانقلاب بقولها: " في فرنسا اليوم تجري معركة طاحنة بين مبدئين؛ مبدأ الديمقراطية المدنية، ومبدأ الشرف الوطن، والرسالة الفرنسية، وبذلك تعرّضت فرنسا للفضيحة في العالم أجمع، ولذلك إنّ بعض الضباط لم يتمكنوا من ضبط أعصابهم فثاروا على حكومتهم المركزية وعلى العالم المتألب ضدّهم<sup>1</sup>.

من خلال عرضنا لأحداث انقلاب 13 ماي 1958 والوقوف عند كلّ محطة من محطاته يمكن إجمال نتائجه في النقاط الموالية:

\* كشف الانقلاب قصورا واضحا في السّلطة الفرنسية التي أصبحت تعيش عزلة داخلية حتى وصلت لمرحلة لم تجد من يدافع عنها ضمن وزرائها أو قادتها العسكريين  
\* استطاع المستوطنون الأوروبيون بالتّسيق مع قادة الجيش أن يطيحوا بالجمهورية الفرنسية الرابعة وشكّلوا بذلك سلطة حقيقية في الجزائر<sup>2</sup>.

\* ترسّم الانقلاب الصريح على دستور الجمهورية الرابعة التي أصبحت بيد الجيش، فديغول نفسه وفي خطاب له طالب بمنحه سلطات خاصّة وأيد حركة الانقلاب حتى وصل الأمر بمنديس فرانس أنّه وصفه بأنّه يشجّع الحركات الثورية الانقلابية في الجزائر بدلا أن يتولّى إعادة البناء القومي، أمّا في الجهة المقابلة فقد تراجع دور الاشتراكيين أكثر في السياسة الرسمية للدولة وزادت ميول الجيش في الجزائر نحو اليمين المتطرّف وبذلك أصبحت الانقلابات في فرنسا ظاهرة لحلّ مشاكلها السياسية<sup>3</sup>.

\* انتشار فكرة عودة ديغول لدى الرأي العام في المتربول على اعتبار بأنّه الوحيد القادر على حلّ الأزمة، هذه الفكرة التي انتشرت تدريجيا وتقبّلتها الجماهير دون معارضة.

<sup>1</sup> شريط: المرجع السابق، ص 210

<sup>2</sup> حسينة (حماميد): المنظمة العسكرية السرية الفرنسية في الجزائر 1961-1962، أطروحة دكتوراه تخصص تاريخ معاصر، منشورة، جامعة باتنة-1، 2006-2007، ص 35

<sup>3</sup> محفوظ (رموم): الثورة الجزائرية من خلال الصحافة الليبية 1954-1962م، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2011-2012، ص 364

\* الدور الحاسم الذي لعبته الثورة الجزائرية في تسريع إسقاط الجمهورية الرابعة، حيث تخوّف المتطرّفون الأوروبيون من الضباط من فقدان الجزائر مثلما حدث في الهند الصينية، لذلك عملوا جاهدين على الإطاحة بالنظام والمجيء بقيادة تكون قادرة على الحفاظ على الجزائر فرنسية، وهو ما حدث مع ظهور الجنرال ديغول.

\* الملاحظ أنّ عودة الجنرال ديغول للحكم لم تكن صدفة، فاشتداد الحرب وتطوّر الأزمة السياسية بفرنسا واستمرارها جعلت أغلب القطاعات تراهن على عودته للحكم وهو ما عمل عليه الديغوليون منذ 1957 في فرنسا والجزائر حيث مهّد وزير الدفاع شابان دالماس لذلك<sup>1</sup>

\* استعمل الجنرال ديغول اليمين المتطرّف للعودة للسلطة، وهذا ما جعل الاشتراكيون يصوّتون ضدّ حكومته وهو ما جعل اليمين يحسّ بأنّه أصبح قويا أكثر من أيّ وقت مضى فهو أطاح بجمهورية كاملة، ويمكننا ملاحظة أنّ باريس كانت تحرك الثورات الكبرى في التاريخ الفرنسي غير أنّ انقلاب 13 ماي 1958 عكس الأدوار، فالمستوطنون وقادة الجيش في الجزائر منذ هذا التاريخ هم من أصبحوا وراء التغيّرات الكبرى في فرنسا<sup>2</sup>.

\* شكّل انقلاب 13 ماي 1958 مثالا على سوء التفاهم السياسي الكبير والمفارقات التي نجدها في التاريخ، فالقوى السياسية الفرنسية التفتت حول رجل لا تتوفر فيه المواصفات التي تريدها، فاليمين أيّده وهو يعرف نواياه بشأن العلاقة مع المستعمرات، أمّا اليسار ساندته رغم أنّه يصنّف في اليمين، أمّا أوروبيو الجزائر دون إدراك منهم لحقيقة الأمر صفّقوا له من أجل تحقيق حلمهم الدائم في تخليد الجزائر الفرنسية.

<sup>1</sup> بلحاج: المرجع السابق، ص-ص 90-91

<sup>2</sup> تواتي: المرجع السابق، ص 98

\*انقلاب 13 ماي 1958 انقلاب عسكري سلمي، فقد أسقط جمهوريّة كاملة دون أن تسقط ضحية واحدة سواء بفرنسا أو الجزائر و حتى بكورسيكا التي استولى عليها المظليون الذين اكتفوا فقط بإطلاق النار في الهواء<sup>1</sup>.

يمكننا أن ندرك من خلال الوقوف على أهمّ محطات الانقلاب أنّ لكلّ واحد غاية رغب في تجسيدها، أولاً الجيش سعى إلى إعادة أمجاد الإمبراطوريّة الضائعة والحفاظ على الهيئة على المستوى الدولي حتى وصلوا إلى التّدخّل في الأمور السياسيّة وتسييرها وتهديد كيان فرنسا، ثانياً المستوطنون همّهم الوحيد الحفاظ على الجزائر الفرنسيّة بأيّ ثمن وهو ما برز من خلال تحكّمهم في السياسيّة الفرنسيّة وتسييرها حسب ما رغبوا وهي النقطة التي دفعتهم للتّعاون مع أنصار ديغول الذين هدفوا إلى إعادة ديغول للحكم.

### المبحث الثالث: قيام الجمهوريّة الخامسة 1958 ووصول ديغول للحكم

بقيام تمرد 13 ماي 1958، انهارت الجمهوريّة الرّابعة على يد المستوطنين الأوروبيّين وقادة الجيش الفرنسي، وهو ما مكّن الجنرال ديغول للعودة للسلطة بعد انقطاع طويل لتبدأ فرنسا والثورة الجزائرية مرحلة جديدة مغايرة للسابق وهو ما سنتطرّق إليه من خلال الوقوف على هذه الشّخصية وأهمّ التغييرات التي جاءت بها.

### المطلب الأول: التعريف بشخصية الجنرال شارل ديغول

شارل ديغول Charles De Gaulle رجل دولة فرنسي من أبرز الرّجال السياسيّين والعسكريّين الذين عرفتهم فرنسا، ولد يوم 22 نوفمبر 1890 بمدينة ليل الواقعة شمال فرنسا، والده هنري ديغول الذي كان يشتغل بالتّعليم. مع مطلع سنة 1908 إلتحق بالجيش ضمن صفوف مدرسة سان سيرو العسكرية متخرّجاً منها حاصلًا على المرتبة الثالثة ليتمّ تعيينه ضمن الكتيبة الثالثة والثلاثين للمشاة تحت قيادة العقيد بتان، رقيّ إلى رتبة ملازم أول،

<sup>1</sup> بلحاج:المرجع السابق، ص92

شارك في الحرب ع<sup>1</sup> ليقع أسيرا في يد الألمان لمدة سنتين ونصف وذلك أثناء احتلال ألمانيا لفرنسا، مع مطلع سنة 1921 تزوج من ابنة أحد الصناعيين الفرنسيين كما تم استدعائه في نفس السنة إلى مدرسة سان سيرو من أجل تعليم التاريخ العسكري، عين عضوا في وزارة المارشال بيتان، ثم عضوا بقيادة الأركان الفرنسية ببيروت 1929-1931 وأثناء اندلاع الحرب ع<sup>2</sup> عين قائدا للفرقة ثم كاتبا للدولة مكلفا بالدفاع الوطني، في جوان 1940 رفض الهدنة التي وقّعها الجنرال بيتان وقرّر مواصلة الحرب<sup>2</sup>.

ليلتحق بلندن في 17 جوان 1940 ومنها وجّه ندائه المشهور في 18 جوان 1940 والذي يدعو فيه لمواصلة الحرب إلى جانب بريطانيا ضدّ قوات المحور<sup>3</sup>.

استطاع ديغول أن يقود الفرنسيين الأحرار في لندن ثم بالجزائر العاصمة التي وصل إليها في 30 ماي 1943م، عين عضوا في رئاسة اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني ثم رئيسا لها في أكتوبر 1943 التي تحوّلت إلى الحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية في 13 نوفمبر 1945<sup>4</sup>، بتوليّه لهذا المنصب رفض العودة إلى نظام الجمهورية الثالثة ، فاقترح مشروع دستور جديد يرمي إلى تعزيز السلّطة التنفيذية حيث لاقى هذا المشروع معارضة من قبل الشيوعيين والاشتراكيين، هذا الرفض دفعه إلى تقديم استقالته في جانفي 1946، حيث وجّه رسالة إلى الجمعية التأسيسية يشرح فيها أسباب تقديم استقالته من منصبه<sup>5</sup>.

ليبتعد ديغول عن الحياة السياسية بداية من 1946 حتى 1958 ويخصّص وقته لكتابة مذكراته، كما أشرف على تنظيم تجمع الشعب الفرنسي عام 1947، ليعود للواجهة السياسية مع شهر ماي 1958 المصادف للانقلاب المطيح للجمهورية الرابعة ليعين كرئيس

<sup>1</sup> مصمودي (بن عزة): إستراتيجية الجنرال الولاية الخامسة في مواجهة السياسة الديغولية إبان الثورة الجزائرية 1958-

1962، رسالة ماجستير، منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2016-2017، ص42

<sup>2</sup> بلحاج: المرجع السابق، ص93

<sup>3</sup> عبد القادر (خليفة): سياسة ديغول من خلال مذكراته، د م، ص219

<sup>4</sup> شرقي: المرجع السابق، ص171

<sup>5</sup> Charles (DeGaulle), Mémoire de Guerre Le salut 1944-1946, EdLibirairie ;Paris, 1959, P644

للحكومة في 1 جوان 1958 لي طرح مشروع الدستور والذي تمّ التصويت عليه في سبتمبر 1958 وانتخب رئيسا للجمهورية الخامسة في ديسمبر 1958<sup>1</sup>، وأعيد انتخابه مرة ثانية عام 1965م ليقدّم استقالته مع سنة 1969م وبقي بعيدا عن الحياة السياسية إلى غاية وفاته في 09 نوفمبر 1970<sup>2</sup>، هذه نبذة مختصرة عن شخصية الجنرال كونه حظي بدراسات كثيرة تعرّفه وتتطرّق لحياته ومساره السياسي.

### المطلب الثاني: استفتاء دستور الجمهورية الخامسة وأهم الإصلاحات

تمكن ديغول من العودة إلى السلطة بعد انقطاع طويل وبعيد عنها، لتبدأ فرنسا والثورة الجزائرية مرحلة جديدة مع بداية الجمهورية الخامسة وهو ما سنتطرّق إليه في هذا المطلب. فما هي أول الخطوات التي أقدم عليها الجنرال وكيف كانت ردّة فعل الجبهة؟ بعد التصويت من طرف أعضاء البرلمان وتزكية الجنرال ديغول رئيسا للحكومة مع بداية 03 جوان 1958 والموافقة على منحه سلطات استثنائية من أجل تسيير شؤون الجزائر واشترط في ذلك موافقة الجمعية الوطنية الفرنسية، حيث كان يهدف من وراء ذلك تدعيم مركزه وتجنب أن يبقى تحت رحمة المستوطنين وقادة الجيش<sup>3</sup>.

بتوليّه السلطة في فرنسا، قام بزيارة إلى الجزائر في يوم 04 جوان 1958م، حيث ألقى خطابه المشهور الذي تناول فيه القضية الجزائرية متحاشيا الإشارة إلى سياسة الإدماج مكتفيا فقط بعبارة "لقد فهمتكم" «je vous ai compris» حيث أشار في خطابه هذا أنه لا يوجد سوى الفرنسية الكاملة مع ضرورة فتح باب التجديد من جميع النواحي والمصالحة والعمل على إعداد نوع من السكّان يتمتّعون بنفس الحقوق والواجبات، كما أشار في ختام هذا الخطاب إلى فكرة العشر ملايين فرنسي بالجزائر والذين دعاهم لتقرير مصيرهم بأنفسهم<sup>4</sup> أي

<sup>1</sup> بلحاج: المرجع السابق، ص 91

<sup>2</sup> بن عزة: المرجع السابق، ص 44

<sup>3</sup> بوعزيز: المرجع السابق، ص 280

<sup>4</sup> أنظر الملحق رقم 01

كلّ سكان الجزائر فرنسيون 100 بالمائة متساوون، ذلك الكلام لم يرق و يستصغه الضباط الفاشيون ولا فرنسيو العاصمة وعلى حدّ تعبير فرحات عباس بأنّ قطار الجزائر قد عاد مجدداً للواجهة ولا أحد يعلم وجهته واتّجاهه<sup>1</sup>.

يرى المؤرخ الإنجليزي " أليستر هورون " أنّ هذه العبارة التي تقوّه بها الجنرال ديغول أنقذته من موت محتوم لأنّه خلال إلقاءه لذلك الخطاب كانت هناك مجموعة من المستوطنين تخطّط لاغتياله بعد أن تأكّدت من نواياه خاصّة فيما تعلّق بالتخلّي عن الجزائر غير أنّه بنطقه تلك العبارة تراجع المستوطنون عن اغتياله<sup>2</sup>.

من خلال ملاحظة هذا الخطاب وتحليله يتفق أغلب المحلّلين السياسيين أنّ الجنرال ديغول انتهج سياسة جديدة تقوم على أساس التخلّي عن الإدماج وتعويضه بسياسة خلق كيان جزائري متعاون مع فرنسا<sup>3</sup>، وهو ما أكّده الجنرال ديغول في مذكراته عن ذلك الخطاب بأنّ كلامه كان ظاهرياً عفويّاً في شكله، لكنّه في أعماقه كان محسوباً ولهذا فقد تجنّب الحديث عن الجزائر فرنسية واكتفى فقط بالهتاف " تعيش الجمهوريّة، تعيش فرنسا"<sup>4</sup>.

إذن يمكننا أن ندرك بأنّ هذا الموقف اتّضح جليّاً من خلال التصريح الذي أدلى به لمندوب صحيفة صدى وهران حيث قال : " لقد رفضت النطق بكلمة الإدماج لأنّ مستوطني الجزائر حاولوا أن يفرضوها عليّ فرضاً"<sup>5</sup> غير أنّه في جولته في مستغانم صرّح الجنرال بأعلى صوته " تحيا الجزائر فرنسية"<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> عباس: المصدر السابق، ص 317

<sup>2</sup> Horne, Op.cit,P301

<sup>3</sup> وهيبية (بشراير): الصراع بين المستوطنين والحكومة الفرنسية 1958-1962، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد 2، العدد 5، الجلفة، 2017 ص 22

<sup>4</sup> ديغول: المصدر السابق، ص 32

<sup>5</sup> بوعزيز: المرجع السابق، ص 426

<sup>6</sup> A.N.O.M, Visite du General DeGaulle a' Mostaganem ,BoiteN81F88

يمكننا أن نلاحظ بأن أول عمل قام به الجنرال ديغول هو تشكيل حكومته المؤقتة وذلك بهدف تنظيم وتسيير الدولة لمدة ستة أشهر في انتظار تكوين حكومة جديدة بعد إجراء الانتخابات، والملفت للانتباه في هذا التشكيلة هو إبعاد جاك سوستال من أجل تولي منصب وزاري لأسباب تم ذكرها في المطلب السابق<sup>1</sup>.

ويعود سبب هذا الإبعاد إلى السياسة التي انتهجها الجنرال ديغول منذ الأيام الأولى، حيث هدفت هذه السياسة إلى فصل الجيش عن المستوطنين الأوروبيين لأنه يدرك تماما مدى الترابط الوثيق الذي يجمع الطرفين وكذلك هو يعلم أن تواطؤهما هو الذي أدى إلى انهيار الحكم في فرنسا في الفترة الممتدة من شهر جوان 1958 إلى مارس 1959، كما قام الجنرال بتسريح 1500 من ضباط الجيش سواء بإحالتهم على التقاعد أو نقلهم إلى أماكن أخرى، ومع شهر أكتوبر 1958 أصدر الجنرال تعليمات موجّهة للجنرال ماسو وبقية الشخصيات العسكرية وذلك بالانسحاب من لجان الأمن العمومي التي شكّلها الأوروبيون والعسكريون خلال شهر ماي 1958 والتي عن طريقها وصل ديغول للحكم، إضافة إلى هذا فقد أصدر أوامرا لهذه اللجان بأن تحلّ نفسها، ويمكننا أن ندرك الهدف الرئيسي من كلّ هذا هو إبعاد مثيري الفتنة عن النشاطات ذات الطابع السياسي التي هي من صلاحيات السلطات الرسمية، وفي نفس السياق وجّه الجنرال ديغول رسالة للجنرال سالان بصفته الحاكم العام بالجزائر وذلك بعد مغادرة روبيير لأكوست، حيث طالبه بالخروج من المنظمات السياسية وحلّ الهيئة الإدارية المتخصصة التي أنشأها سوستال عام 1956، وبهذا يكون ديغول حاول أن يفصل قادة الجيش عن المستوطنين للحدّ من سيطرتهم<sup>2</sup> بمعنى أنّ ديغول رغب في التخلّص من هذه اللجان لكي لا يبقى تحت رحمتها .

<sup>1</sup> هاشم: المرجع السابق، ص 229

<sup>2</sup> Horne, Op.cit,P310



تجدد الإشارة أنّ هذه الإجراءات زادت من غضب المستوطنين وتجلّت أكثر خلال زيارة الجنرال ديغول للجزائر للمرة الثانية من 01 إلى 05 جويلية 1958م حيث رفض استقبال ممثلي اللجان الأمن العمومي وأعلن في خطاب له عن سياسة المصالحة وقال بأنّ عشرة ملايين مسلم سيشاركون مثلهم مثل المستوطنين في استفتاء 28 سبتمبر 1958م لتعديل دستور الدولة الفرنسية، غير أنّ المستوطنين خرجوا في مظاهرات يوم 23 جويلية 1958 للتعبير عن سخطهم من سياسة ديغول لأنه سمح للمسلمين بالانتخاب معهم في صندوق واحد<sup>1</sup>.

بعد كلّ هذه الإجراءات، انطلق الجنرال في معالجة الوضع الإداري لمستعمرات فرنسا وراء البحار حيث عرض عليها الاستقلال عن طريق استفتاء دستوري وذلك بعد الانضمام للمجموعة الفرنسية الإفريقية مستثنيا الجزائر من الاستقلال والتي اقترح عليها وضعاً خاصاً حيث تدمج مع فرنسا عن طريق التّكامل وبذلك تحلّ مكاناً خاصاً في هذا الكيان<sup>2</sup>، وبعد الإخفاق في انتخابات البلدية لصيف سنة 1958 أقبل الجنرال على تنظيم استفتاء دستوري في نهاية سبتمبر 1958 حيث بدأت عملية التّظيم له قبل هذا التاريخ وذلك بموجب مرسوم 03 جويلية 1958 الذي سمح بإنشاء نظام الجماعة الانتخابية الموحّدة، وكما أعطت للنساء حقّ الانتخاب بالإضافة إلى مراسيم 20 أوت 1958 التي تدعو الناخبين الجزائريين للاشتراك في هذا الاستفتاء<sup>3</sup>.

بعد هذه الترتيبات والإجراءات، قام الجنرال ديغول بجولة في شهر أوت 1958 طاف من خلالها المستعمرات الفرنسية بالقارة الإفريقية حيث عرض عليها الاستقلال وذلك عن

<sup>1</sup> بشرير: المرجع السابق، ص 24

<sup>2</sup> رموم: المرجع السابق، ص 365

<sup>3</sup> لاميء (بوقريوة): تطور الثورة الجزائرية والإستراتيجية الفرنسية للقضاء عليها 1958-1962، دار الهدى، الجزائر،

طريق الاقتراع على الدستور<sup>1</sup>، وبعدها اتّخذت كلّ الإجراءات والتدابير لمراقبة نجاح الانتخابات بدعم من الجيش الفرنسي ولجان السّلام العمومي<sup>2</sup>.

وفي خطابه يوم 29 أوت 1958، حدّد الجنرال ديغول معنى الاستفتاء حيث قال: "لكلّ واحد يجيب بنعم في الظّروف الحاليّة سيعني هذا على أقلّ تقدير أن يتصرّف كفرنسي كامل وإتّنا نعتقد أنّ الحلّ الضّروري للجزائر يجب أن يتمّ في الإطار الفرنسي بإعطاء السّكان الجزائريين القدرة على التعبير عن أنفسهم علنا، يجعل الاستفتاء جبهة التّحرير الوطني تتعرض لخطر قاتل، إتّني أخاطر بالموت لإثبات أنّ التمرّد بعيد كلّ البعد عن تمثيل الشّعب بشكل جماعي كما ادّعت على السّاحة الدوليّة"<sup>3</sup>، بعد التّحضير والدّعاية<sup>4</sup> في الصّحافة لمدّة ثلاثة أشهر بخصوص الاستفتاء حدّد الجنرال ديغول يوم 28 سبتمبر 1958 لانطلاق الاستفتاء حول دستور الجمهوريّة الخامسة في كلّ من فرنسا والجزائر<sup>5</sup>.

ليؤكّد مرّة أخرى الجنرال ديغول على ضرورة مشاركة الجزائريين في هذا الاستفتاء من خلال تصريحه الذي بثّ عبر إذاعة الجزائر يوم 29 أوت 1958 والذي جاء فيه: "من خلال التصويت بكلمة نعم أو لا سيرسل تفويضا مباشرا إلى مصير فرنسا، فالتصويت سيتوقّف جزئيا إمّا على تجديد المؤسّسات الوطنيّة أو العودة إلى الأخطاء التي كادت أن تُلقى بالجمهوريّة إلى الهاوية، كما سيساعد هذا التّصويت على إنشاء علاقات جديدة بين العاصمة وكذلك الجزائر مع كلّ أراضي فرنسا الواقعة جنوب الصّحراء"<sup>6</sup>، انطلق الاقتراع صباح يوم 28 سبتمبر 1958 حيث قامت القوّات الفرنسيّة في الجزائر بإجبار الجزائريين

<sup>1</sup>أنظر الملحق رقم 02

<sup>2</sup>جريدة المجاهد: "نتائج الاستفتاء الفرنسي مهزلة 98./". لم يقتنع بها الرأي العام العالمي ولا حتى الحكومة الفرنسية"، العدد 30، الجزائر، 10 أكتوبر 1958، ص5

<sup>3</sup>A.N.O.M, Le F.L.N et le Referendum en Algerie , Boite ,N81F788

<sup>4</sup>أنظر الملحق رقم 03

<sup>5</sup>وزارة المجاهدين: يوميات الثورة الجزائرية 1954-1962، متحف المجاهد، الجزائر، 1999، ص84

<sup>6</sup>A.N.O.M, Allocution prononce par Le General De Gaulle A la Radio D'Alger Le29 Aout 1958,BoiteN81F87

على الانتخاب بالقوة بل توصل الأمر إلى نقلهم في سيارات النقل الحربية ليجبروا على التصويت بنعم وعند نهاية الاقتراع صرحت الحكومة الفرنسية بأن الجزائريين اشتركوا جميعا في الاستفتاء<sup>1</sup>.

جاءت نتائج الاستفتاء طبقا لما نشره الفرنسيون 96.5٪. أجابوا بنعم، و 3.6٪. أجابوا بلا وهذه النسبة تشير إلى تقسيم الأصوات إلى صالحة وغير صالحة حيث صوت ما يقارب سبعة عشر مليون ناخب بنعم في حين صوت أربعة ملايين ونصف بلا الملاحظ أن هذا الدستور الذي أقرته البلاد بناء على طلب ديغول جاء محددًا لمختلف السلطات التي مكّنته من ضمان الاستقلال القومي وسلامة الأراضي، احترام المعاهدات، انتظام عمل السلطات العامة، كما تبني ديغول مخاطبة الشعب عبر الاستفتاء دون اللجوء إلى البرلمان مانحا نفسه حق اتخاذ جميع التدابير في حالة الخطر، إضافة إلى هذا فقد قام بإصلاح النظام القضائي بموجب قرار 24 ديسمبر 1958 بناء على اقتراح وزير العدل دوبري إضافة إلى اهتمامه بإصلاح الاقتصاد نظرا لارتباطه بالسياسة<sup>2</sup>.

انطلاقا مما طرح ندرك أن ديغول لم يكن مدعما من قادة الجيش ولا المستوطنين مما جعله يلجأ إلى اعتماد سياسة كسب النفوذ والتأييد الشعبي إضافة إلى تقوية سلطة الدولة الفرنسية والحد من تجاوزات المستوطنين بالجزائر وهو ما جعله يطلب من الشعب الفرنسي التصويت على تعديلات الدستور والتي يمكن إدراجها في النقاط التالية:

- 1- سيادة الشعب
- 2- خضوع العسكريين للمدنيين
- 3- احترام حقوق جميع الأفراد
- 4- حرية العمل بالنسبة للمنظمات النقابية
- 5- حلّ تفاوضي للجزائر
- 6- حل المنظمات اليمينية

<sup>1</sup> أزغيدي: إستراتيجية الجنرال ديغول للقضاء على الثورة، المرجع السابق، ص 118

<sup>2</sup> ديغول: المصدر السابق، ص 298-300

المتطرفة 7-حرية تقرير المصير لجميع الشعوب<sup>1</sup>، هذه النقطة الأخيرة التي ستتطور مع مرور الوقت في ذهن الجنرال لتأخذ أبعاداً أخرى وتطرح للوجود يوم 16 سبتمبر 1959. بعد التعرّيج على أهمّ إصلاحات ديغول وسير الاستفتاء لابدّ من الوقوف على موقف جبهة التحرير الوطني، وماهي أهم إجراءاتها لإقناع السّكان بخطورة الاستفتاء؟

### المطلب الثالث: موقف جبهة التحرير الوطني من الاستفتاء

على الرّغم من تفاعل الشعب الجزائريّ بقدوم الجنرال ديغول غير أنّ جبهة التحرير الوطني كانت جدّ حذرة من سياسته، حيث قامت بتحذير الشعب الجزائريّ من حقيقة هذا الاستفتاء وحاولت إقناعه بمقاطعة الانتخابات<sup>2</sup> كما عملت كلّ من جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير بمنع الشباب المحاربين والقدماء بداية من جويلية الذين أعربوا عن رغبتهم بالالتحاق بفرنسا وذلك من خلال وضع شبكة مراقبة دائمة مسؤولة والقبض على كلّ من يقوم بذلك لصالح فرنسا، إضافة إلى العمل على منع تنظيم الاجتماعات بحيث أصدرت الجبهة أوامر بإلقاء قنابل على التجمّعات مع قيام القادة السياسيين والعسكريين على تنظيم اجتماعات داخل الدواوير يوضّحون من خلالها للشعب أنّ المشاركة في هذا الاستفتاء تعتبر انتحاراً<sup>3</sup>. وكانت جبهة التحرير الوطني تدرك جيّداً أنّه لا فكرة في عقل ديغول غير فكرة الجزائر فرنسيّة<sup>4</sup> و هو ما يفسّر لنا إقدام قيادات الولايات التّاريخية إلى إرسال مناشير تحذّر فيها من خطورة المشاركة في الاستفتاء<sup>5</sup> وأنّه يحظر على المواطنين حضور الخطب التي يليقها الاستعمار وإلا سيلاقي عقاباً هو معروف<sup>6</sup>، إضافة إلى هذا فقد أصدرت قيادات

<sup>1</sup> محمد (الشقيري): قصة الثورة الجزائرية، دار العودة، بيروت، دس ص 57

<sup>2</sup> قليل: المصدر السابق، ج2، ص 143

<sup>3</sup> A.N.O.M, Le F.L.N et le Referendum en Algerie , Boite ,N81F788

<sup>4</sup> قليل: المصدر السابق، ج2، ص 143

<sup>5</sup> انظر الملحق رقم 04

<sup>6</sup> A.N.O.M, Directives de Wilaya5, Boite, N81F788

المناطق تعليمات بضرورة نزع بيانات وجميع الصّور وأوراق الانتخابات للمدنيّين رجالا ونساء بهدف منع تسجيلهم في القوائم الانتخابية<sup>1</sup>.

وبذلك لبّى الشعب الجزائري نداء جبهة التّحرير بمقاطعة هذا الاستفتاء ممّا أرغم السّطات الاستعمارية أن تقتحم بيوت الناخبين وتسوقهم للمشاركة بالقوّة إلى مراكز الاقتراع رغم عدم مشاركتهم<sup>2</sup>، وكخطوة أخرى في إطار مواجهة هذه السّياسية أقدمت جبهة التّحرير الوطني على إعلان تشكيل الحكومة المؤقتة يوم 19 سبتمبر 1958 بالقاهرة بهدف تجسيد طموحات الشعب الجزائري<sup>3</sup> ليعلن رئيسها فرحات عباس مساء يوم 26 سبتمبر 1958 بيانا بخصوص الاستفتاء قائلا: " إنّ الشعب الجزائري لن يلقي السلاح إلى أن يتمّ الاعتراف بحقه في السّيادة والاستقلال والجزائر ليست فرنسا والشّعب الجزائري ليس فرنسيا...". كما أشار أيضا إلى حقيقة الاستفتاء قائلا: " أنّ الاستفتاء حول الدّستور الفرنسي الذي بدأ اليوم في الجزائر هو ضغط لا يحتمل على شعب يكافح في سبيل الاستقلال"<sup>4</sup> إذن فالحكومة المؤقتة أثبتت أنّ هذا الاستفتاء من دون قيمة كونه صادرا من جهة واحدة وهي فرنسا والمستوطنين دون اعتبار لموقف الملايين من الجزائريين الذين لم يشاركوا في الاستفتاء إلا تحت ضغط الإدارة والجيش لذلك فالأرقام التي نشرت حول نتائج الاستفتاء كانت بفعل التّزوير<sup>5</sup>.

بعد الاستفتاء في 28 سبتمبر 1958م والذي تمخّض عنه دستور جديد لفرنسا، شرع الجنرال في خطوة ثانية إلى إجراء انتخابات تشريعية يومي 23 و 30 نوفمبر 1958 بهدف إختيار النواب الجدد في البرلمان حيث كان يهدف من وراءها التأثير على الرّأي العام الدولي والفرنسي وإظهار أن أغلبية المشاركين وخاصة المواطنين الجزائريين يؤيدون فكرة الجزائر

<sup>1</sup>A.N.O.M, Directives de la MantiqaN1, Wilaya1,18Oaut1958 , Boite ,N81F788

<sup>2</sup>تابتي (حياة): "ردود فعل الثورة الجزائرية إتجاه سياسة ديغول 1958-1962"، مجلة القرتاس، العدد05، تلمسان، جوان 2017، ص224

<sup>3</sup> بشرير: المرجع السابق، ص24

<sup>4</sup> أرغيدي: إستراتيجية الجنرال ديغول للقضاء على الثورة، المرجع السابق، ص119

<sup>5</sup> رموم: المرجع السابق: ص365

فرنسية، ولكي تبدو هذه الانتخابات شفافة وذات مصداقية أعطى الجنرال ديغول تعليمات للسلطات الفرنسية بالجزائر بأن يتم التصويت على القائمة التي تفوز بأكبر عدد من الأصوات في الدائرة الانتخابية، وهي تعليمات للتمويه والتضليل<sup>1</sup> وكانت النتيجة حصول الديغوليون على أغلب مقاعد البرلمان بـ189 صوتاً، إلى جانب المرشحين الأحرار بـ120 مقعداً وبهذا يكون الديغوليون و الأحرار تحصلوا على الأغلبية المطلقة بالبرلمان الفرنسي أي 309 مقعداً من أصل 465 مقعداً<sup>2</sup>.

بتاريخ 21 ديسمبر 1958م انتخب الجنرال ديغول رئيساً للجمهورية الفرنسية الخامسة من طرف الناخبين الذين حددهم الدستور وهم: النواب، أعضاء مجلس الشيوخ، المستشارون العامون ورؤساء البلديات حيث واجه الجنرال ديغول في هذه الانتخابات مرشح الشيوعيين " جورج ماران" والعميد "ألبيير شاتله" مرشح إتحاد القوى الديمقراطية، ليفوز الجنرال ديغول بنسبة 78.٪. من أصوات الناخبين حيث قدر عددهم ب ستة وسبعين ألف (76000) معززاً بذلك مركزه على رأس السلطة<sup>3</sup> وفي 8 جانفي توجه ل قصر الإليزيه لتولي مهامه ليستقبله الرئيس المنتهية عهده روني كوتي ورحبت به الجماهير التي رددت عبارة "شكرا يا كوتي، ليحيا ديغول"<sup>4</sup> وكان أول عمل قام به الجنرال هو تعيين ميشال دوبري<sup>5</sup> (Michel Debré) رئيساً للحكومة الفرنسية التي نالت ثقة البرلمان بأغلبية 453 صوتاً ضد 56 صوتاً<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> أحمد (بودراع): "إستراتيجية جيش التحرير الوطني في مواجهة سياسة الجنرال ديغول وخطة الجنرال شال العسكرية

1962-1958"، مجلة الدراسات التاريخية العسكرية، مج4، العدد2، الجزائر، 2022، 153-154

<sup>2</sup> ضيف الله: المرجع السابق، ص380

<sup>3</sup> بورغدة: المرجع السابق، ص207

<sup>4</sup> ديغول: المصدر السابق، ص-ص42-43

<sup>5</sup> ميشال دوبري: من مواليد 1912م مؤسس طب الأطفال بفرنسا درس القانون والعلوم السياسية، التحق بمجلس الدولة سنة 1934 ثم في سنة 1938 عين وزيراً للمالية ومع تشكيل الجنرال ديغول حكومته سنة 1945 انضم إليها حيث تولى منصب إصلاح الخدمة المدنية وبرحيل ديغول عن الحكومة أنتخب ميشال دوبري مستشاراً الجمهورية سنة 1948، من منتقدي نظام الجمهورية الرابعة، من أبرز مهندسي دستور 1958 كما عين في نفس السنة رئيساً لمجلس الوزراء، توفي

بانتخاب الجنرال ديغول رئيسا للجمهورية أصدر أمرا بتحويل الجنرالات المتحفظين على سياسته من الجزائر إلى فرنسا أمثال راؤول سالان الذي تمّ تعيينه حاكما عامًا لمدينة باريس كما تمّ تعيين الجنرال موريس شال على رأس القوّات المسلحة الفرنسيّة بالجزائر<sup>2</sup>. إذن يمكننا أن ندرك من كلّ هذا محاولة الجمهوريّة الفرنسيّة الرّابعة من خلال حكوماتها المتعاقبة انطلاقًا من 1954 إلى غاية 1958 القضاء على الثّورة موظّفة مختلف الأساليب والإمكانيات سواء عسكريا أو إقتصاديًا أو سياسيًا.

تجلّى فشل الحكومات الفرنسيّة في القضاء على الثّورة في الجانب الإقتصادي الذي عرف تدهورا كبيرا بفعل الثّورة واستنزافها لمواردها المختلفة ممّا أجبرها على دخول نفق الاستدانة .

نقطة رئيسية يدركها الباحث للجانب السّياسي للحكومات الفرنسيّة وهي تحكّم المستوطنون الأوروبيون وقادة الجيش فيها وتسييرها حسب مصالحهم والتي تهدف بالدرّجة الأولى إلى الحفاظ على الجزائر فرنسية مهما كلفهم الأمر وهو الذي قاد في النّهاية إلى انهيار الجمهوريّة الرّابعة على يد المستوطنين.

إقدام الجنرال ديغول على توجيه أوامر لقادة الجيش من أجل الانسحاب من لجان الأمن العمومي التي تشكّلت في أعقاب تمرد 13 ماي 1958 من طرف المستوطنين بهدف الفصل بين قادة الجيش والمستوطنين الذين كانوا يتحكّمون في زمام الأمور السّياسية ولكي لا يبقى أسيرا ولعبة بأيديهم.

سنة 1996. أنظر : Ives( Courier), La guerre d'Alger Dictionnaire et document, Tom5, édition et le diffusion, Paris, 2001, P2148

<sup>1</sup> ضيف الله: المرجع السابق، ص-ص 380-381

<sup>2</sup> دومينيك (فارال): معركة جبال النمامشة 1962-1954، تر مسعود حاج مسعود، دار القصة للنشر، الجزائر، 2008،

مع انهيار الجمهوريّة الرّابعة، عاد الجنرال ديغول للحكم فإرضاً شروطه السّياسية والعسكريّة والدستوريّة راسماً في نفس الوقت إستراتيجية متكاملة الجوانب والأبعاد بهدف القضاء على الثّورة الجزائريّة وهو ما سيبرز لنا من خلال الفصول المقبلة وخاصّة سياسة تقرير المصير التي كانت نقطة تحوّل في تاريخ السياسة الفرنسية عامّة وسياسة الجنرال ديغول بصفة خاصّة.



**الفصل الثاني:**  
**إستراتيجية الجنرال ديغول للقضاء**  
**على الثورة 1958-1960**

**المبحث الأول: مشروع قسنطينة 04 أكتوبر 1958**

**المبحث الثاني: سلّم الشجعان 23 أكتوبر 1958**

**المبحث الثالث: الإستراتيجية العسكرية 1959**

كان الهدف الأساسي لقدم الجنرال ديغول إلى الحكم وتوليّه رئاسة الجمهورية الفرنسيّة الخامسة نهاية 1958، هو القضاء على الثورة التحريرية الجزائرية مهما كلف الثمن وبأية وسيلة كانت واتبّع في ذلك سياسة العصا والجزرة، هذه الأخيرة تمثّلت في مختلف المشاريع والتي كانت تهدف في مجملها إلى فصل الشعب الجزائري عن الثورة وبالتالي سهولة القضاء على جيش التحرير الوطني وبذلك بذلت الجمهورية الخامسة مجهودات كبيرة للقضاء على الثورة الجزائرية، وعلى عكس الخرافة القائلة بأن ديغول غير محب للاستعمار عازم على إحقاق السلم في الجزائر وهو ما يدفعنا إلى طرح مجموعة من التساؤلات: كيف كانت إستراتيجية الجنرال ديغول للقضاء على الثورة؟ ما هي أبرز الأساليب التي اعتمد عليها ديغول؟ وكيف واجهت جبهة وجيش التحرير الوطني هذه السياسة والاستراتيجيات؟

### المبحث الأول: مشروع قسنطينة 04 أكتوبر 1958

بعد مجيء الجنرال ديغول للحكم وسقوط الجمهورية الرابعة تحت ضربات الثورة الجزائرية التي كانت سببا مباشرا في تأزم الأوضاع السياسية والاقتصادية وفشل كلّ الحلول والمشاريع السابقة لمعالجة المشكلة الجزائرية، حيث كان الجنرال ديغول هو المنقذ أو المخلص كما كان ينظر إليه من طرف الشعب الفرنسي والمستوطنين في الجزائر، ديغول الذي ورث وضع كارثيا على جميع الأصعدة سواء سياسية أو اقتصادية التي أثّرت على فرنسا داخليا وخارجيا<sup>1</sup>.

### المطلب الأول مضمون مشروع قسنطينة 04 أكتوبر 1958

أعقب نشر نتائج الاستفتاء على دستور الجمهورية الخامسة قيام الجنرال ديغول بزيارة رابعة للجزائر بهدف الشروع في تطبيق سياسة الإصلاحات التي نالت مساندة كبيرة من طرف الشعب الفرنسي، ففي 03 أكتوبر 1958 وخلال الزيارة التي قادته إلى مدينة قسنطينة والتي دامت من 02 إلى 05 أكتوبر أعلن الجنرال عن مخطّطه الاقتصادي الاجتماعي<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> قبايلي: المرجع السابق، ص 87

<sup>2</sup> ضيف الله: المرجع السابق، ص 378

وكما تعودّ الجنرال ديغول أن يحيط قراراته وبرامجه بهالة من العظمة والإعلام والخطب الرنانة وذلك بهدف التأثير على الرأي العام<sup>1</sup>، حيث أعلن الجنرال ديغول عن هذا المشروع يوم 04 أكتوبر 1958 خلال الخطاب<sup>2</sup> الذي ألقاه بمدينة قسنطينة والملاحظ على هذا المشروع أنّه غير بعيد عن مشروع جاك سوستال الإصلاح<sup>3</sup> في ساحة لابريش بالمدينة، حيث أشار الجنرال ديغول أنّها ستكون ثمرة التعاون بين الجزائر وفرنسا ثم أشار إلى المستقبل قائلاً: "أنّه لا يمكن تحديده مستقبلاً وبكلمات جوفاء، وأنّه بكلّ الأحوال ستبني الجزائر مستقبلاً على قاعدتين هما شخصيّتها وتضامنها مع فرنسا"<sup>4</sup> والسؤال الذي يتبادر إلى ذهن أيّ باحث أو القارئ لماذا وقع اختيار الجنرال على مدينة قسنطينة لإعلان مشروعه؟

يمكننا أن نلاحظ بأن اختيار الجنرال لمدينة قسنطينة لم يكن عفويّاً، قسنطينة مدينة داخلية يقلُّ بها المستوطنون، إضافة إلى ذلك فهي مركز هامّ فيما يخصّ نشاط الحركة الوطنية خاصّة الإصلاحية التي كانت تقودها جمعية العلماء المسلمين، كلّ هذه الأمور مجتمعة جعلتها لتكون في نظر السلطات الفرنسية وعلى رأسهم الجنرال ديغول، أرضية تجربة اقتصادية واجتماعية بُغية عزل الثورة عن الجماهير الشعبية<sup>5</sup>، المشروع عبارة عن مخطّط خماسيّ يمتدّ من 1959 م إلى 1963م تُموّله الدولة والشركات والخواص، حُدّدت قيمته بالفرنك الفرنسي القديم 200 مليار وينقسم مضمونه إلى أربعة أقسام<sup>6</sup>.

خصّص القسم الأوّل من المشروع للمشاريع الصناعيّة والتي قسّمت إلى قسمين: الصناعيّة الثّقيلة والصّناعة الخفيفة، بحيث تمّ إنشاء مصنع للحديد الصّلب بمدينة عنابة<sup>7</sup>

<sup>1</sup> حزب جبهة التحرير الوطني: التقرير الولائي لأحداث الثورة التحريرية المقدم للملتقى الجهوي للولاية الأولى، المنظمة الوطنية للمجاهدين، باتنة 1987، ص 11

<sup>2</sup> أنظر الملحق رقم 05

<sup>3</sup> نجاة (بنة): إستراتيجية الثورة في مواجهة المصالح الإدارية المختصة، 1955-، أطروحة دكتوراه تخصص تاريخ حديث ومعاصر، منشورة، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة، الجزائر، 2014-2015، ص 220

<sup>4</sup> ديغول: المصدر السابق، ص 72

<sup>5</sup> محمد العربي (الزبيري وآخرون): كتاب مرجعي عن الثورة، التحريرية 1954-1962، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة 1 نوفمبر، الجزائر، 2007، ص 270

<sup>6</sup> التقرير الجهوي للولاية الأولى: المصدر السابق، ص 13

<sup>7</sup> الجنيد وآخرون: المرجع السابق، ص 74

والتي يبعد عنها بحوالي 4 كلم ويمتدّ هذا المصنع على مسافة تقدر بـ40 هكتار، كما قدّرت الطاقة الإنتاجية لهذا المعمل بـ400 ألف طنّ من الفولاذ<sup>1</sup>.

كما أقرّ المشروع أيضا إقامة مصانع للصناعة البتروكيمياوية بأرزويو خاصة بعد اكتشاف النفط والغاز الطبيعي بالصحراء والاستفادة من هذه الثروات<sup>2</sup>، إضافة إلى مصنع للفوسفات والمطاط وبهدف حماية هذه المصالح الحيوية الفرنسية تمّ تسخير أكثر من نصف مليون جندي بداية من نوفمبر 1959 موزعة بالشكل الآتي: 30 ألف جندي لحماية ومراقبة المعامل والمصانع الاقتصادية للمستوطنين، 200 ألف جندي لحماية الخطّ الممتدّ من بني منصور إلى بجاية، أمّا فيما يخصّ الجزء الثاني من الصناعة فقد خُصص للصناعة الخفيفة والتي كان أبرزها صناعة الأغذية والنسيج، مواد البناء...<sup>3</sup>

والجدير بالذكر أنّ الفنيون قد قيّموا قيمة الأموال التي ستنتفق على هذه المصانع حيث أنّه وجب على الحكومة الفرنسية أن تقدّم 20 مليار فرنك للتجهيز، إضافة إلى تقديم 22 مليار آخر كضمان لتغطية العجز المالي الذي ستعرض له المعامل في السنوات الأولى من بدايتها، كما اقترح الفنيون أنّه من المستحسن أن يشارك في إقامة هذه المجموعة الفولاذية كلّ من شركة: ونزة للحديد وشركات النفط التي تشتغل بحاسي الرمل أملا منهم في الحصول على خصم من ثمن الغاز الطبيعي والحديد<sup>4</sup>.

إضافة إلى كلّ هذا فقد بادرت الحكومة الفرنسية إلى تقديم تسهيلات وتنازلات بهدف جذب مساهمة الشركات في بناء هذه المعامل الصناعية بحيث قدّم مشرف المشروع الحاكم العام " بول (دلوفريه Paul Delauvrie)<sup>5</sup> امتيازات لأصحاب رؤوس الأموال وذلك بهدف اعتماد أموالهم بالجزائر داخل نطاق مشروع قسنطينة<sup>6</sup>، كما عملت الحكومة الفرنسية على

<sup>1</sup> جريدة المجاهد: هل يتوقف مشروع قسنطينة، العدد 50، 1959/9/8، الجزائر ص 09

<sup>2</sup> A.N.O.M, Discoure du General De Gaulle Constantine, Le3Octobre1958, BoiteN81F87

<sup>3</sup> خليفة وآخرون: المرجع السابق، ص 74

<sup>4</sup> جريدة المجاهد: هل يتوقف مشروع قسنطينة، المصدر السابق ص 9

<sup>5</sup> بول دلوفريه: ولد سنة 1914 في ريميرمون درس القانون في المدرسة الحرة للعلوم السياسية اختار المتقنية المالية ليبدأ نشاطه سنة 1941، شغل مناصب عليا مختلفة مستشار فني كما عين مدير لقسم المالية في السلطة العليا للمجموعة الأوروبية للفحم والصلب وفي 12 ديسمبر 1958 تم تعيينه من طرف ديغول مندوبا عاما للحكومة الجزائرية، وتم تكليفه

بتنفيذ مشروع قسنطينة. أنظر P2418, Opcit, La guerre d'Alger Dictionnaire et document, Courier,

<sup>6</sup> جريدة المجاهد: على هامش مشروع قسنطينة رجال المال يرفضون، العدد 48، 1959/8/10، الجزائر، ص 7

تقديم جملة من الامتيازات أبرزها الضمانات غير التجارية والمقصود بها أن الحكومة الفرنسية تتعهد بدفع تعويضات مالية لكل مؤسسة اقتصادية معتمدة بالجزائر تلحقها خسائر مادية بسبب أضرار الحرب، وكما شملت الضمانات حتى الأضرار الناجمة عن التأميم الذي قد ينتج عن تغيير النظام السياسي، والجدير بالذكر أنه لا يوجد قانون يحدّد مبلغ التعويضات وإنما تقوم الشركة بالتفاوض مع الحكومة من أجل الاتفاق حول المبلغ المحدد بهدف العمل في الجزائر على أن لا يتجاوز 50٪<sup>1</sup>.

كما اهتدى دلوڤريه إلى أسلوب جديد لجذب الرأسمالية الأوروبية حيث كشف أن هناك مبنى ضخم بالقرب من نهج ميشلي وضع تحت تصرّف رجال الصنّاعة الذين يرغبون في زيارة الجزائر، حيث وعدهم بأنهم سيجدون فيه كلّ وسائل الراحة والرفاهية كما وعدهم أن مصالحهم لن تتضرر بسبب الحرب<sup>2</sup>، كما أعفتهم الإدارة الفرنسية من الضرائب ودفعها بالجزائر<sup>3</sup>.

إذن فهو يهدف من وراء كلّ هذا أن يقيم في الجزائر صناعة مُكمّلة للصنّاعة الفرنسية ومُتعلّقة بها إذ يذكر بول دلوڤريه قائلا: "إني أعتبر تصنيع الجزائر كنوع من اللامركزية المتروبولية"<sup>4</sup>، كما يضيف "إنّ الصنّاعات المعدنية في بون Bone يجب ألا تدرس على صورة أوتارسية لكن في إطار الصناعة الفرنسية"<sup>4</sup>.

الشرط الثاني من المشروع خصّص للقسم الفلاحي والإصلاح الزراعي حيث أشار ديغول في خطابه أنه سيتم توزيع 250 ألف هكتار جديدة من الأراضي على الفلاحين والمزارعين المسلمين وذلك قبل نهاية الخمس السنوات المخصّصة للمشروع<sup>5</sup>، حيث تمّ اقتطاع نسبة 6٪ من كلّ الأملاك العقارية التي تتجاوز 100 هكتار وبيعها للفلاحين بأثمان معقولة، وقد مسّ ذلك بالفعل ما بين 248 ألف و 250 ألف هكتار، وتمّ تعيين لجنة تأخذ هذه

<sup>1</sup> جريدة المجاهد: مشروع قسنطينة في أزمة، العدد 82، 14 نوفمبر 1960، الجزائر، ص 11

<sup>2</sup> جريدة المجاهد: على هامش مشروع قسنطينة رجال المال يرفضون، المصدر السابق، ص 5

<sup>3</sup> جريدة المجاهد: مشروع قسنطينة رئة لا تنتفس، العدد 79، 10 أكتوبر 1960، الجزائر، ص 09

<sup>4</sup> SLIMANE( CHIKH), *L'ALGERIE EN ARMES*, ECONOMICA, PARIS, 1981, P120

<sup>5</sup> A.N.O.M, Discoure du General De Gaulle Constantine, Le3Octobre1958,BoiteN81F87

الأراضي ومن ثمة بيعها للجزائريين حيث تشير الأرقام أنّ هذه اللجنة تمكّنت من جمع حوالي 100 هكتار<sup>1</sup>.

يمكننا أن نلاحظ أنّ هذه الأراضي تقع معظمها في منطقة الأراضي الحربية بالرّيف الجزائري والتي تعدّ معقلا للثوار وقاعدة ارتكازية للثورة، فهذه الأراضي معظمها تحت سيطرة جيش التحرير الوطني علاوة على ذلك أنّ ما يقارب المليون جزائري طردوا من قراهم و مداشرهم وأجبروا على الإقامة بالمحتشدات وذلك بهدف فصلهم عن الثورة وبالتالي فإنّ توزيع هذه الأراضي وفقا لهذا المشروع تعني إعادة هؤلاء إلى قراهم<sup>2</sup>، لكن الحقيقة التي يجب الوقوف عليها أنّ هذه الأراضي التي ستوزع على 15 ألف أسرة غير كافية أبدا إذا ما أخذنا بعين الاعتبار وجود 600000 أسرة تعيش على الأراضي وبحاجة لمن يؤمّن لها العيش بل إنّ هذا التناقض ليبدو أشدّ بروزا إذا ما قارنا بين ما خصّص للزراعة 18.8٪. من المجموع وبين ما خصص للصناعة 34.9٪.، والواقع أنّ الإصلاح الزراعي المشار إليه ضمن هذا المشروع لا يزيد أن يثبت الواقع الاستعماري فقط<sup>3</sup>.

كلّ هذا إلى ساهم في نزول مستوى الزراعة، حيث قدّم الجندي خليفة في كتابه حوار حول الثورة مجموعة من الإحصائيات بينت مدى ضعف المجال الزراعي سنة 1959 إذ يذكر أنّ الصادرات الجزائرية في ذلك الوقت كانت حوالي 156 مليارا، بينما الواردات قدرت ب500مليار و344مليار عجز في الميزانية التجارية، أمّا بالنسبة للزراعة من حيث توزيعها إذا أخذنا الدّخل الإجمالي السنوي من الزراعة لدى المعمّرين الفرنسيين حوالي 78٪. من الدّخل وتبقى نسبة قليلة في أيدي الجزائريين إذا فيهم 05٪. من مجموع العاملين بالزراعة لهم دخل 13٪. من الدّخل الإجمالي للزراعة بينما 95٪. من الفلاحين الجزائريين في ذلك الوقت يأخذون 9٪. من الدّخل الإجمالي للزراعة<sup>4</sup>.

أمّا الجزء الثالث من المشروع فخصّص للمنشآت الاجتماعية وعلى رأسها بناء المساكن والتي قدرت ب20 ألف مسكن لإيواء مليون شخص، إضافة إلى بناء المدارس والمراكز الصحيّة ومدّ شبكة الطرق ثم فتح باب التوظيف من خلال توفير 400000 منصب

<sup>1</sup> خليفة وآخرون الثورة: المرجع السابق، ص75

<sup>2</sup> قليل: المصدر السابق، ج2، ص142

<sup>3</sup> CHIKH, OP.CIT, P120

<sup>4</sup> خليفة وآخرون: المرجع السابق، ص75

عمل جديد خلال فترة خمس سنوات، كما تقرّر أيضا توظيف الجزائريين ضمن إطارات الدولة الفرنسية والتي تشمل: الإدارة، القضاء، الجيش والتعليم وذلك بنسبة 10٪. على أن يكونوا ينتموا إلى فئات العرب والقبائل وبني ميزاب وهذا دون المساس بنسبة كبيرة من الجزائريين الذين خدموا في الجزائر خلال هذه السنوات الخمس<sup>1</sup>، إضافة إلى إيواء ثلثي الأطفال الجزائريين من هم في سن الدراسة وإيوائهم في المدارس وذلك قبل انتهاء مدة خمس سنوات<sup>2</sup> حيث قدرّت النسبة بمليون ونصف مليون طفل وتعميم التعليم على جميع أبناء الجزائر<sup>3</sup>.

كما تمّ اقتراح رفع الرواتب والأجور في الجزائر إلى مستوى مماثل لما هو معمول به في فرنسا كي تصبح متساوية بينهما تماما<sup>4</sup> وذلك بهدف القضاء على الفوارق الكبيرة بين المرتبات في الجزائر وفرنسا<sup>5</sup>. كما تقرّر إنشاء بعض مراكز التكوين المهني لإعداد أيدي عاملة مختصة تستغل في تطوير الاقتصاد الفرنسي وترقيته<sup>6</sup>.

أخيرا الجزء الرابع من المشروع والذي يتعلق أساسا بجانب الخدمات والتنمية المرتبطة بالمعدّات الصحيّة والموائئ والطرق والنقل وبناء السكك الحديدية<sup>7</sup> وذلك لتنشيط الاقتصاد وخدمة الأهداف العسكرية والوصول إلى القرى المعزولة إضافة إلى تقديم بعض المؤن والمنح الشكلية للشيوخ والعجزة والمحتاجين والمكفوفين تحت غطاء المساعدات الإنسانية<sup>8</sup>، كما طرحت فكرة تطوير الريف وتحسين المستوى المعيشي لسكانه ومنح قروض واسعة

<sup>1</sup>A.N.O.M, Discoure du General De Gaulle Constantine, Le3Octobre1958,BoiteN81F87

<sup>2</sup>شارل : المصدر السابق، ص72

<sup>3</sup>عبد الوهاب (خليف): تاريخ الحركة الوطنية من الإحتلال إلى الاستقلال، ط1، دار نزاير إنفو، الجزائر، 2013ص263

<sup>4</sup>A.N.O.M, Discoure du General De Gaulle Constantine, Le3Octobre1958,BoiteN81F87

<sup>5</sup>قبائلي: المرجع السابق، ص90

<sup>6</sup>بوعزيز: المرجع السابق، ص177

<sup>7</sup>A.N.O.M, Discoure du General De Gaulle Constantine, Le3Octobre1958,BoiteN81F87

<sup>8</sup>بوعزيز: المرجع السابق، ص177

للجزائريين الموالين لفرنسا من أجل شراء وسائل العمل الثابتة وتمكينهم من الاعتناء بالمال إضافة إلى السّماح بحرية تنقّل الجزائريين وذلك من خلال إلغاء رخص المرور<sup>1</sup>.

يمكننا أن نلاحظ من خلال تتبعنا لمضمون المشروع أن الحكومة الفرنسية ركّزت على الجانب الصّناعي على حساب الجانب الفلاحي، وذلك راجع إلى أن البطالة تمسّ 300 ألف نسمة بالأرياف و200 ألف نسمة بالمدن، كما أنّ المشروع لم ينص إلا على إيجاد 390 ألف منصب شغل ما بين 1959-1963م في المدن فقط وهذا يوضّح أنّ المشروع يقوم على تطوير المدن فقط أمّا الأرياف فلا تدخل ضمن حساب المشروع<sup>2</sup>.

إضافة إلى كلّ هذا فإنّ التّركيز على القطاع الصّناعي باعتباره القطاع الوحيد الذي يمكن أن يوفر أكبر عدد من مناصب العمل ومحاولة رفع المستوى المعيشي على الأقل إلى 6.،/ وأعطيت الأولوية للصّناعة الخفيفة التي من شأنها أن لا تتطلّب استثمارات ضخمة<sup>3</sup> بصفة عامّة هذا هو المحتوى العام لمشروع قسنطينة الذي انتدب الجنرال ديغول لتطبيقه في 19 ديسمبر 1959 أحد المختصّين في المالية وهو بول دولوفري الذي حلّ محلّ الجنرال سالان كمقيم عام فرنسي بالجزائر يتولى الشؤون المدنية إلى جانب الجنرال شال المكلف بالنّاحية العسكرية<sup>4</sup>، كما اعتمد الجنرال لتسيير وتخطيط المشروع على مجموعة من الشخصيات والإطارات الفرنسية كانت تعمل بمكاتب الولاية العامة بالجزائر بحيث استعان بشخصيات كان لها دور كبير وبارز في الحكومة السّابقة مثل حكومة مندريس فرنس، كما اعتمد أيضا على مخطّطي وزارة الجزائر من أجل وضع الخطوط الأولى للمشروع حيث خلصت الدراسات إلى تحديد أفاق التنمية باستثمار مكثّف قدر ب4712 مليار فرنك<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> مصطفى ابن النوى (مراردة): شهادات ومواقف من مسيرة الثورة في الولاية الأولى، ط2، دار الأمة، الجزائر،

2014ص147

<sup>2</sup> جريدة المجاهد: مشروع قسنطينة وأهدافه الحقيقية، العدد 94، 25 أبريل 1961، الجزائر، ص08

<sup>3</sup> قبايلي: المرجع السابق، ص91

<sup>4</sup> تقرير الولاية الأولى: المصدر السابق، ص14

<sup>5</sup> نصر الدين (سعيدوني): الجزائر أفاق ومنطقات، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2000، ص251



نقطة ثانية بخصوص تنفيذ المشروع على أرض الواقع، فقد قرّرت الحكومة الفرنسية إنشاء مجلس أعلى يتكون من 45 عضواً وحدد المفوض العام للحكومة الفرنسية الأوراق الرابحة لهذا المشروع في نقاط رئيسية وهي:

1- الدعم الفرنسي غير المشروط الذي تبلغ قيمته السنوية 100 مليار فرنك

2- الثروة الصحراوية ويقصد بها الغاز والبترو

3- إرادة الجزائريين في إنتاج هذا المشروع مادام يصبّ في مصلحتهم<sup>1</sup>

أمّا بخصوص تمويل المشروع فقد تم تمويله بنسبة 40٪ من طرف الدولة الفرنسية غير أنّ هذه النسبة بلغت من 60 إلى 70٪ في بعض الأحيان لأنّ الكثير من الشركات والخواصّ متخوّفين من المغامرة رغم الضمانات التي قُدّمت لهم<sup>2</sup>، وعلى العموم فإنّ المخطّط التقريبي للتمويل المالي سنة 1958 سيكون على النحو الآتي: مساهمة الوطن الأم بـ 270 مليار فرنك لترتفع هذه المساهمة مع سنة 1962 إلى 150 مليار فرنك، كما تساهم المؤسسات نصف العمومية بـ 100 مليار حيث يتمّ توفيرها من قبل المؤسسات الكبرى المتخصّصة وهي: الصندوق الوطني للقرض الفلاحي، صندوق الودائع، القرض الوطني، القرض العقاري الفرنسي إضافة إلى الاستثمارات الخاصّة والتي قدرت بـ 900 مليار فقد تمّ حسابها من خلال الموازنة بين القيمة الإجمالية للمدّخرات الخاصّة<sup>3</sup>.

إنّ مشروع قسنطينة عبارة عن خطة قديمة بحلّة جديدة حسب وجهة نظرة الجنرال ديغول معتمداً على وسائل جديدة بهدف القضاء على الثورة التحريرية وهو تكملة لسلسلة المشاريع السابقة وهو ما يدفعنا إلى طرح تساؤلات مفادها ما أبرز الأهداف التي انطوى عليها المشروع الاقتصادي الاجتماعي؟ وماهي أهمّ النتائج التي حقّقت خلال فترة تنفيذه؟ وإلى أيّ مدى كانت أهدافه مؤثرة؟

### المطلب الثاني: مشروع قسنطينة بين الأهداف والنتائج المرجو تحقيقها

كما هو معلوم فكلّ مشروع أهداف وخفايا وهو ما ينطبق على مشروع قسنطينة مثله مثل بقية المشاريع التي طرحها القادة الفرنسيين منذ اندلاع الثورة والتي هدفت في مجملها

<sup>1</sup> بورغدة: المرجع السابق، ص 335

<sup>2</sup> تقرير الولاية الأولى: المصدر السابق، ص 14

<sup>3</sup> رمضان بورغدة: المرجع السابق، ص 339

الرئيسي القضاء على الثورة وتصفيتها، حيث اعتبرت السياسة الديغولية أنّ هذا المشروع الاقتصادي يمثّل أحد الأوراق الرئيسية التي تنفعها في الصّراع الذي تخوضه مع جبهة التحرير الوطني إضافة إلى هذا فإنّ مشروع قسنطينة كان هدفه الرئيسي هو تحقيق إدماج الاقتصاد الجزائري الناشئ عبر هذا المشروع في الاقتصاد الفرنسي وعن طريق هذا الدّمج الاقتصادي يمكن حلّ بعض المشاكل الاجتماعية التي يعاني منها الأهالي أي أنّه يمكن ترقية فئة من الجزائريين وتمكينهم من مستوى معيشي جيد<sup>1</sup>.

كما تجدر الإشارة أنّ المسؤولين الفرنسيين أنفسهم حدّدوا هدف هذا المشروع بداية من الجنرال ديغول الذي ذكر في هذا الشأن " وضعت هذا المخطّط الذي يُكلّفنا غالبا لتحضير الشراكة التي تسمح لنا بالحفاظ على العلاقات القائمة بين فرنسا والجزائر وتطويرها" وهو ما وضّحه أكثر بول دلوڤرييه المندوب العام للحكومة الفرنسية، حيث أكّد أنّ الهدف هو سحب ورقة المظالم الاقتصادية والاجتماعية من أيدي المتمردين أي القضاء على أصل المشكلة عبر تحقيق المساواة بين السّكان<sup>2</sup>.

هدف المشروع بالدرجة الأولى إلى زيادة الدّخل الوطني الجزائري بنسبة 75٪. وتطوير الجزائر صناعيا ويمكن أيضا القضاء على تخلف قرون وبذلك تصبح الجزائر قادرة على مسايرة العصر الحاضر، كما هدف أيضا إلى القضاء على الفرق في المستوى المعيشي بين الجزائريين والأوروبيين<sup>3</sup>، ولتحقيق ذلك لابدّ من إزالة الفوارق الكبيرة بين المرتبات في فرنسا والجزائر واستحداث مراكز في الإدارات العسكرية والمدنية بفرنسا والجزائر من درجة أ، أما ب فهي تخصّ الجزائريين<sup>4</sup>.

هذا بالنسبة للأهداف الظاهرية التي تمّ إعلانها من خلال هذا المشروع. ترى ماهي الأهداف الخفية؟ وإلى ماذا كان يرمي هذا المشروع؟ هل هو تكملة لفكرة الإدماج أم هو خلفية لتبلور فكرة أخرى ستظهر مع سنة 1959م؟

<sup>1</sup> محمد (الميلي): مواقف جزائرية، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984ص208

<sup>2</sup> محمد (عباس): نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية 1954-1962، دار القصة للنشر، الجزائر، 2007، ص643

<sup>3</sup> جريدة المجاهد، مشروع قسنطينة وأهدافه الحقيقية، المصدر السابق، ص08

<sup>4</sup> الجندي وأخرون: المرجع السابق، ج2، ص75

من خلال المتابعة والدراسة لمضمون المشروع يلاحظ الباحث أنّ الهدف الخفيّ للمشروع يكمن في إيجاد نخبة مميزة من الجماهير وبذلك يستطيع الاستعمار استعمالها لقمع أيّة محاولة ثورية<sup>1</sup>، هذه الطبقة المتميزة مطلوب منها حسب هذا المشروع أن تحقّق ما كان ديغول يأمل في تحقيقه عن طريق القوة الثالثة التي عجز عن خلقها وهذا ما جعله يوجّه كلّ الاهتمام لسكان المدن الذين يريد أن يجعل منهم طبقة متميزة تحكم جزائر الغد وتتمتّع بمزايا الارتباط مع فرنسا<sup>2</sup>.

أي خلق طبقة برجوازية تنتمي إلى المدرسة الفرنسية وذلك بهدف إيجاد نوع من المساعدات للجزائر، ولضمان بقاء فرنسا بالجزائر في حالة ما أعطت فرنسا الاستقلال للجزائر مثل الاستقلال الذي قدّم للدول الإفريقية في إطار ما سمي بالاتحاد الفرنسي، ستخلّ فرنسا في هذا الإطار لأنّه ستكون لديها مجموعة من الجزائريين تتعاون معهم بحيث تساعدهم في تنفيذ مشروع قسنطينة ماديا، كما أعطت لهم مناصب عمل مثّلت نسبة 10٪. ليكون لهذه المجموعة قوّة سياسة تنافس جبهة التحرير الوطني وتستخدم ضدها، وهذا ما برز من خلال التعلّيمات الموجّهة والصادرة بتاريخ 14 أكتوبر 1958 بخصوص الانتخابات وهو ما عمل على إبرازها قبل الاستقلال وهياً الشروط لكي تتشكّل بعد الاستقلال في ضوء استعمار فرنسي حديث<sup>3</sup>.

نقطة أساسية وحساسة هدف الجنرال ديغول من وراء مشروعه إليها وهي إرضاء العناصر الداعية للإدماج من أنصار الجزائر فرنسية قائلاً: "أليس مخطّط قسنطينة هو الإدماج الحقيقي" ويرى بعض المؤرخين وعلى رأسهم جاك سيمون أنّ الجانب المظلم للمخطّط ألا هو تأسيس دولة مرتبطة بفرنسا بواسطة علاقات اقتصادية واجتماعية تكرس تبعية الجزائر كيفما كان نظامها السياسي في المستقبل<sup>4</sup>، فهو لا يرغب بإغضاب العناصر الفرنسية المعتدلة ومن جهة ثانية يرغب بكسب الجيش خاصّة في التّركيز على الأهداف السياسية للمشروع التي تستلزم القضاء على جبهة التحرير الوطني كقوّة سياسية<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> عباس: المرجع السابق، ص 646

<sup>2</sup> جريدة المجاهد: مشروع قسنطينة وأهدافه الحقيقية، المصدر السابق، ص 09

<sup>3</sup> ميلي: المصدر السابق، ص 174

<sup>4</sup> عباس: المرجع السابق، ص 643

<sup>5</sup> ميلي: المصدر السابق، ص 174

لعلّ أكبر هدف خفيّ انطوى عليه المشروع هو ربط اقتصاد الجزائر بفرنسا وإشراك الدول الأوروبية في استعمار الجزائر خاصّة عندما نلاحظ تدخّل مجموعة من الشركات الأجنبية للتّقيب عن النّفط منها الانجليزية، الأمريكية والإيطالية إضافة إلى خلق تعاون مع البنوك الأجنبية والتي كانت تساهم برؤوس الأموال في استخراج الحديد من الجزائر خاصّة في ونزة ونفس الأمر للفوسفات<sup>1</sup>.

مشروع قسنطينة كما ذكرت جريدة المجاهد فيما إذا تمّ تطبيقه بأكمله سيكون من نتائج أن تتطوّر المنطقة الصناعيّة على حساب بقية البلاد وأن يتدهور الإنتاج الذي يهّم المستهلكين الجزائريين وأن تتفكك أجزاء الاقتصاد الوطني وتتضخم تبعيته للبلاد الأجنبية وتزداد خطورته<sup>2</sup>، ويظهر من كلّ هذا أنّ الهدف الحقيقي هو تدعيم الاقتصاد الفرنسي والأوروبي بالجزائر وأن يعيش الجزائريون خدما وعمّالا في هذه المشروعات، إضافة إلى تشجيع بقاء رؤوس الأموال في الجزائر أو العودة إلى الجزائر بالنسبة لرؤوس الأموال التي خرجت منها بسبب حالة الحرب<sup>3</sup>.

يمكننا أن نلاحظ أنّ فكرة الدّعوة إلى الإصلاحات والمشاريع الاقتصاديّة، الاجتماعيّة والإدارية كمحاولة لفصل الشّعب الجزائري عن جيشه الوطني واستقطاب الرّيف بالأساس حيث كان ديغول يعتقد هذا، وهو الخطأ الذي وقع فيه أنّ جوهر الرّيف بما يعانيه من حرمان وتشريد وجوع وجهل ومرض حيث اعتقد أنّ الرّيف سيتزاحم على مشاريعه التي أعلن عنها في خطابه<sup>4</sup>.

هو ما يفسّر لنا عدم اهتمام مشروع قسنطينة بالجانب الفلاحي وتطويره ذلك أنّ واضعيه لم يرغبوا بالتطوّر الفلاحي وأرادوا أن يظهر من وراء مشروعهم سلاحا جديدا ضدّ ثورة الفلاحين سلاحا اقتصاديا اجتماعيا يهدف إلى خنق الطبقة الفلاحية التي تعدّ 80٪ من السّكان حيث هدف المشروع إلى خنقها بواسطة المجاعة والهجرة<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> خليفة وآخرون: المرجع السابق، ص83

<sup>2</sup> جريدة المجاهد: مشروع قسنطينة وأهدافه الحقيقيّة، المصدر السابق، ص09

<sup>3</sup> مسعود (الجزائري): مشاريع ديغول في الجزائر، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، د، س، ص18

<sup>4</sup> كافي: المصدر السابق، ص119

<sup>5</sup> جريدة المجاهد: مشروع قسنطينة وأهدافه الحقيقيّة، المصدر السابق، ص09

اختيار ديغول للسيد دلو فريبه كان يتلخص أساسا في إحباط الثورة ووضع حد للحرب بواسطة هذه المشاريع الاقتصادية التي ترمي إلى فصل السكان عن الثورة وصرف اهتمامهم إلى الخبز اليومي، إذن مشروع ديغول في الجزائر مبني بالعاطفة يستغل تعاسة الجماهير الجائعة، هو مشروع ذو وجهين لا يهتم بالناحية الاجتماعية ولكنه مشروع واقعي لرجل عسكري<sup>1</sup>، كما هدف المشروع إلى إيجاد موارد مالية لمواجهة الإفلاس المالي الذي سببته حرب الجزائر<sup>2</sup>.

بما أنّ المشروع استعماري بامتياز هدفه فصل الثورة عن شعبها، إذن ماهي أبرز النتائج المحققة في ظلّ تنفيذه؟

فيما يتعلّق بنتائج المشروع؛ كانت جدّ هزيلة ولم يكن ينتظر أن تكون أفضل، شأنه ككلّ المشاريع التي تقترح أثناء الحروب بحيث شرع في تطبيقه وتنفيذه مبتورا في مجمله ولعلّ خير دليل على ذلك هو مشروع عنابة الصنّاعي للحديد والصلب الذي أثّرت حوله دعاية كبيرة في الصّحف غير أنّه لم يرَ النور إلا بعد الاستقلال وعلى يد أبناء الوطن نفس الشيء لمشروع جبل العنق للفوسفات<sup>3</sup>.

تعدّ سنة 1959 وخاصة النّصف الأوّل منها الفترة الأكثر حماسا من جانب الجنرال ديغول وحاشيته لتنفيذ المشروع خاصة وأنها تزامنت مع انطلاق العمليات العسكرية في مختلف الولايات، والملاحظ أنّ نصيب مخطط قسنطينة من الإنجاز كان أكثر من نصيب كل المشاريع التي سبقته ومن الأمثلة على ذلك:

- في مجال التربية والتعليم: قُدّر عدد التلاميذ المسلمين في الدخول الجامعي لسنتي 1958-1959م ب60 ألفا كما تمّ تسجيل حوالي 25 ألف شاب في مراكز التوجيه والتكوين المهني، أما في سنة 1958 التعليم الثانوي 700 طالب والابتدائي 43200، أما بجامعة الجزائر 421 لترتفع هذه الأرقام في سنة 1959 حيث سجّل 900 طالبا بالثانوي

<sup>1</sup> مجاهد: المرجع السابق، ص-ص 19-20

<sup>2</sup> بن عزّة: المرجع السابق، ص 109

<sup>3</sup> تقرير الولاية الأولى: المصدر السابق، ص 15

و43700 بالابتدائي، أما في جامعة الجزائر 612 إضافة إلى ارتفاع عدد المراكز الاجتماعية إلى حوالي 15 مركز في سنة 1957 إلى 60 مركز خلال سنة 1959م<sup>1</sup>. كما أورد تقرير الولاية الأولى ما تمّ إنجازه في إطار التّعليم حيث ذكر أنّه تمّ بناء العديد من الأقسام القصدية للتّعليم الابتدائي في المناطق الرّيفية ولم يزد عدد الثانويات عن واحدة وهي ثانوية الإخوة العمراني بولاية باتنة والملاحظ أنّ الولاية كانت تضمّ كلّ من بسكرة وخنشلة<sup>2</sup>.

-أما فيما يخصّ مجال التّصنيع والتّشغيل حيث عرفت هذه المدة انطلاق الأشغال في مركب الحديد والصلب بمدينة عنابة كما تمّ إنشاء الشركة الصّناعية للحديد والصلب في شهر جويلية 1959. انتهت الأشغال في وضع الأنبوب المخصّص لنقل البترول من حاسي مسعود إلى بجاية في الوقت الذي كان فيه أنبوب الغاز الذي يربط بين أرزيو و حاسي الرمل قيد الدّراسة وعلى وشك الانطلاق<sup>3</sup>، كما منحت السّلطات الفرنسية قبول طلبات الاعتماد في الفترة الممتدة بين 01 أكتوبر 1598 إلى 30 أكتوبر 1958 ل 25 مؤسّسة أبدت رغبتها في الاستثمار بالجزائر، حيث وافقت المفوضيّة العامّة مبدئيا على 192 طلب من بينها 49 طلبا ممّا يخلق فروع في الجزائر لمؤسّساتها العاملة بفرنسا وتمّ اعتماد 132 طلبا بشكل نهائيّ من بينها قيمة استثمارية قدرت ب31 مليار فرنك فرنسي<sup>4</sup>.

في المجال الفلاحي تمّ استصلاح الأراضي وبناء السّدود الصغيرة وسقي الأراضي إضافة إلى كلّ هذا فقد انطلقت الأشغال المتعلّقة بحماية التربة من الانجراف<sup>5</sup>، كما عمدت السّلطات الاستعمارية إلى توزيع أراضي على الفلاحين بهدف تحسين أوضاعهم إلا أنّ معظمها كانت تقع في الرّيف الجزائري حيث ترتكز الثورة وكانت تحت سيطرة جيش التحرير الوطني<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> بلحاج: المرجع السابق، ص-ص 123-124

<sup>2</sup> تقرير الولاية الأولى: المصدر السابق، ص 15

<sup>3</sup> بلحاج: المرجع السابق، ص 123

<sup>4</sup> بورغدة: المرجع السابق، ص 343

<sup>5</sup> بلحاج: السابق، ص 123

<sup>6</sup> قليل: المصدر السابق، ج 2، ص 142

مجال السكن تمّ الإعلان عن بناء 11000 وحدة سكنية خلال السبعة أشهر الأولى من سنة 1959 مقابل 18000 وحدة خلال سنة 1959، وأشار إلى إقرار مباشرة الأشغال لإنجاز 45000 وحدة سكنية جديدة يمكن أن توفر السكن لـ 70000 شخص<sup>1</sup> وفي نفس السياق يذكر تقرير الولاية الأولى أنه تم إنجاز بعض العمارات بعاصمة الولاية وبعض السكنات الفردية المجمعّة في كثير من الدوائر<sup>2</sup>، كما تمّ إدماج 16 ألف عون في الوظيف العمومي إضافة إلى إدماج 37 موظّفًا في الأسلاك الكبرى للدولة<sup>3</sup>.

هذا مجمل ما تمّ تحقيقه من خلال مشروع قسنطينة الذي كتب له الفشل رغم الإحصائيات التي قدّمها الوزير الأول الفرنسي ميشال دولوفريه وذلك بمناسبة زيارته للجزائر في 3-4 أكتوبر 1960، حيث أورد أنّ عدد الأطفال المتمدرسين في التّعليم الابتدائي بلغ مليون تلميذا إضافة إلى إنجاز 1000 قرية واستلام أكثر من 4000 مسكن ريفي وتمّ اعتماد 400 مؤسسة في المجال الصّناعي وارتفاع الإنتاج الصّناعي خلال سنة واحدة بنسبة 10٪. إضافة إلى استثمار 100 مليار فرنك خلال سنتين، كما توقّع استثمار حوالي 400 مليار فرنك خلال سنة 1961 مع مساهمة الدولة بنسبة 45٪. من هذا المبلغ<sup>4</sup>.

من خلال طرحنا لهذه المعطيات والأرقام والإحصائيات التي قدّمها بول دولوفريه يدفعا كل هذا إلى طرح التساؤل التالي: ماهي الأسباب التي أدّت إلى فشل مشروع قسنطينة وعجزه عن تحقيق الأهداف التي سطرّها الجنرال ديغول من خلال هذا المشروع؟

### المطلب الثالث: مشروع قسنطينة من دوافع الفشل إلى المظاهر الدّالة على ذلك

مشروع قسنطينة الذي طرحه الجنرال ديغول كان يحمل في طيّاته أسباب فشله فانهار من تلقاء نفسه، ضف إلى ذلك جهود الثورة التحريرية الجزائرية ممثّلة في جبهة التحرير الوطني التي لم تتوان عن عرقلته لأنّها كانت ترى فيه عرقلة وقضاء على استقلال البلاد<sup>5</sup>. إضافة إلى حرص الجزائر، الشركات الكبرى المتعدّدة الجنسيات على أموالها بحيث يستحيل أن تستثمر أموالها في أرض قائمة بها ثورة خاصّة مع انطلاق برنامج شال الضّخم

<sup>1</sup> رمضان: المرجع السابق، ص 344

<sup>2</sup> تقرير الولاية الأولى: المصدر السابق، ص 15

<sup>3</sup> عباس: المرجع السابق، ص 645

<sup>4</sup> بورغدة: المرجع السابق، ص 342

<sup>5</sup> قليل: المصدر السابق، ج 2، ص 151

مطلع سنة 1959 ورفض الأوروبيين المساهمة برؤوس أموالهم في المشروع رغم ما منحته لهم الحكومة الفرنسية من تسهيلات و ضمانات <sup>1</sup>.

تجدر الإشارة إلى أنّ المسؤولين الفرنسيين تخلوا عن المشروع وانشغلوا بالجانب السياسي أكثر من الجانب الاجتماعي و الاقتصادي وذلك راجع إلى تقهقر الزراعة والجانب الفلاحي خاصة من ناحية الإنتاج ونوعيته إضافة إلى الارتقاع الرهيب للبطالة<sup>2</sup>.

نقطة أساسية يجب التنبيه إليها بخصوص دوافع فشل المشروع وهي عدم ثقة الأوروبيين في الجنرال ديغول جعلهم يرفضون المشروع جملة وتفصيلا خوفا من منحهم الاستقلال<sup>3</sup> وكثرة المصاريف العسكرية وتحويل جزء هام منها لتغطية وتعويض النقص الملاحظ في الاستثمارات بسبب تواصل الثورة وانعدام الأمن والسلم في الجزائر، ومحافظة نفقات التسيير الإداري على نسبتها المرتفعة والتي كانت تقدّر ب17.1٪ من إجمالي الإنتاج وهي نفس النسبة التي كانت عليها في الفترة السابقة للمشروع سنة 1955، وهذا ماجعل مشروع قسنطينة يظهر كأته عملية غير واقعية<sup>4</sup>.

إضافة إلى صيغة المشروع الفرنسية الموجه للجزائر وهنا يمكننا الجزم باستحالة تحقيقه لصالح الجزائر وفرنسا في آن واحد وهو عامل أساسي لفشل المشروع<sup>5</sup> مما أدى إلى ظهور أعراض التضخم وهو ما انعكس سلبا على الاقتصاد الفرنسي حيث أدى عجز الإنتاج الزراعي عن مسايرة التقدم الصناعي المتسارع بالجزائر والذي تسبّب في تأخير تنفيذ المشروع إضافة إلى ارتفاع المرتبات والأجور وتضخم في كمية النقود المستعملة من طرف الخواص مما انعكس على ارتفاع الأسعار وهو ما دفع بالسلطات الفرنسية إلى الاستجداد بالهيئات الدولية كالبنك الدولي من أجل الحدّ من التضخم وتغطية العجز في التمويل وذلك

<sup>1</sup> عواطف (عبد الرحمان): الصحافة العربية في الجزائر 1954-1962، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص116

<sup>2</sup> سعيدوني: المرجع السابق، ص262

<sup>3</sup> جريدة المجاهد: مشروع قسنطينة رثة لا تتفس، المصدر السابق، ص9

<sup>4</sup> سعيدوني: المرجع السابق، ص261

<sup>5</sup> جريدة المجاهد: مشروع قسنطينة بعد عام... أين نتأجه؟ ولماذا أفلس، 19 أكتوبر 1959 العدد 53، الجزائر، ص4



كي لا تضطرّ الحكومة الفرنسية إلى التخلّي عن التعهّدات التي أخذتها من أجل تنفيذ المشروع<sup>1</sup>.

بالغت الحكومة في تنويع المشاريع الاقتصادية والعمل على الدعاية لها، فمن غير المعقول أن يكون حلّ المشكلة السياسية بحلّ اقتصادي<sup>2</sup>، كما عملت البرجوازية الأوروبية في الجزائر على عرقلة المشروع بكلّ طاقتها، أمّا الجماهير الجزائرية لم تصفق لما أنجز من المرافق و البنى التحتيّة<sup>3</sup>.

إذن كلّ هذه الأسباب أدت إلى فشل المشروع وعجزه عن تحقيق أهدافه المسطرة،

وفي هذا الإطار نورد بعض الأمثلة الدالة على فشل المشروع في العديد من المجالات:-  
-البداية مع المجال الاقتصادي خاصّة من الناحية الصناعيّة إذ لم تحقّق صناعة النسيج إلا نسبة 10.1٪، في حين كان المنتظر أن ترتفع النسبة إلى 23.1٪. وهو نفس الأمر بخصوص صناعة الأغذية والمشروبات والتبغ، حيث كان من المقرر أن ترتفع النسبة الإجمالية إلى 8.5٪. ما بين سنتي 1959-1961، غير أنّ ذلك لم يتحقّق ولم تتجاوز النسبة 3.1٪، إضافة إلى الصناعيّة الكيماوية فقد وصل إنتاجها إلى 2.5٪. مع أنّ النسبة المقرّرة لها كانت 21.4٪.<sup>4</sup>

-مجال التوظيف هو الآخر لم يوفّق في تحقيق أهدافه المرسومة في إطار هذا المشروع حيث كان من المقرر تسليم 400000 وظيفة غير أنّه لم يتمّ إحداث سوى 30000 وظيفة<sup>5</sup>، الخدمات الاجتماعيّة هي الأخرى مُنيبتُ بفشل ذريع خاصّة فيما تقرّر في إطار التكوين المهني والثقافي إذ أنّه لم يتحقّق من ذلك إلا جزء قليل وهو نفس الأمر بالنسبة للقطاع الصحي الذي لم يختلف عن بقية المجالات باعتباره قطاع هامّ وحساس بالنسبة

<sup>1</sup> سعيدوني: المرجع السابق، ص 261-262

<sup>2</sup> جريدة المجاهد:مشروع قسنطينة رثة لا تتنفس، المصدر السابق، ص 9

<sup>3</sup> بلحاج: المرجع السابق، ص 12

<sup>4</sup> خليفة وآخرون: المرجع السابق ج 2، ص 101

<sup>5</sup> سعيدوني: المرجع السابق، ص 262

للمواطنين، ولعلّ أبرز دليل على فشله هو استمرار عمليات التّعذيب ضد الشعب بمختلف أشكاله من طرف الجيش الفرنسي<sup>1</sup>.

فشل مشروع قسنطينة في تحقيق أغلب أهدافه المعلنة هو نفس المصير بالنسبة لأهدافه الخفية وذلك راجع بالدرجة الأولى إلى وعي الشعب الجزائري بحقيقة ونوايا هذا المشروع<sup>2</sup>، وقد أثبت الواقع ذلك حيث فشل في تحقيق أبرز هدف وضعه الجنرال ديغول والمتمثل في القضاء على الثورة وفصل الشعب عن ثورته إضافة إلى فشل ديغول في طمأنة الأوروبيين ببقاء فرنسا في الجزائر<sup>3</sup>.

الدوائر الاستعمارية برّرت سبب هذا الفشل الذريع إلى ضغط الثورة وانعدام الأمن وهو نفس الطرح الذي ذهب إليه الجنرال ديغول من خلال تصريح أدلى به لجريدة لوموند مع مطلع شهر أوت 1959، حيث أشار إلى أنّه من الصعب أن يتحقّق الازدهار الذي يتطلّع إليه ويرجع ذلك إلى رفض أرباب الأموال المغامرة<sup>4</sup>.

إذن لا يمكن وضع برنامج تنموي أو تقديم مساعد أو إعانة نقدية<sup>5</sup>، وهو ما أكّده جريدة المجاهد في مختلف مقالاتها التي تناولت المشروع حيث استنتجت بأنّ المشروع عرف نهايته المأساوية وانتهت جهود سنتين من الاستثمارات بفشل ذريع.

<sup>1</sup> خليفة وآخرون: المرجع السابق، ص 120

<sup>2</sup> خليف: المرجع السابق، ص 221

<sup>3</sup> جريدة المجاهد: مشروع قسنطينة رثة لا تتفس، المصدر السابق، ص 9

<sup>4</sup> عباس: المرجع السابق، ص 647

<sup>5</sup> سعديوني: المرجع السابق، ص 276

## المبحث الثاني:سَلْم الشَّجْعَان 23 أكتوبر 1958

لم تتوقّف مناورات الجنرال ديغول منذ تسلّمه مقاليد الحكم وتعدّ مبادرته التي سماها "سَلْم الشَّجْعَان Paix des braves"<sup>1</sup> لأجل البحث عن بديل آخر بهدف زرع الفتنة والتفرقة وتشتيت الثّورة، حيث تعدّ مبادرته هذه هي الثانية من نوعها لإيجاد حلّ للقضيّة الجزائريّة خاصّة في ظلّ رفضه المعالجة السياسيّة للأزمة وذلك من خلال امتناعه عن الاعتراف بجبهة التحرير الوطني كمثل للشّعب الجزائري، فما هو مضمون هذه المبادرة والهدف الذي رمت إليه؟ وانعكاساتها على الثورة التحريرية؟

في 23 أكتوبر 1958 عقد الجنرال ديغول بقصر ماتينون مؤتمر صحفي وحضره قرابة 300 صحفياً أعلن فيه عن عرضه الجديد لقادة الثورة الجزائرية الهادف لإنهاء المعارك<sup>2</sup>، حيث حاول جرّ قيادة الثورة في الداخل إلى سياسة جديدة والمتمثلة في تسليم أنفسهم إلى القوّات الفرنسية بشكل تلقائي وذلك في إطار المشروع الذي أعلن عنه يوم 23 أكتوبر 1958 والمعروف باسم "سَلْم الشَّجْعَان Paix des braves"<sup>3</sup>.

وقد أوضح الجنرال ديغول فكرته في مذكراته بقوله: "وقد أوضحت أنّه يمكن الوصول إلى ذلك إمّا عن طريق إيقاف القتال محلياً بين المتحاربين أو بموجب اتفاق تتمّ المفاوضات بشأنه بين الحكومة الفرنسية والمنظمة الخارجية التي كانت تدير شؤون الثورة"<sup>4</sup> وبالفعل فقد طلب الجنرال من رجال الثّورة الذين حاربوا بشجاعة أن يوقفوا إطلاق النار وأن يعودوا دون إهانة إلى أسرهم وشغلهم، كما طلب من رؤسائهم أن يتّصلوا بالقيادة ووعدهم بمعاملة مشرّفة<sup>5</sup>.

يتمثّل مضمون دعوة الجنرال ديغول كما يلي: أن يقوم عناصر جيش التحرير الوطني إلى رمي السّلاح وتسليم أنفسهم إلى أقرب مركز للجيش أو الدرك إضافة إلى دعوة القيادة

<sup>1</sup> أنظر الملحق رقم 06

<sup>2</sup> رمضان (بورغدة): عرض الجنرال ديغول لسلم الشجعان وتقرير المصير وتأثيرهما على الثورة الجزائرية، حوليات قالمة

للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد، 02 قالمة، 2008، ص 98

<sup>3</sup> معمر (العايب): العلاقات الفرنسية الأمريكية والمسألة الجزائرية، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، منشورة

،جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2008-2009، ص 236

<sup>4</sup> ديغول: المصدر السابق، ص 71

<sup>5</sup> Sylvie (Thénault), Histoire de la guerre d'indépendance algérienne, Flammarion,, France, 2012, P191

السياسية أو ما أسماها الجنرال ديغول بالمنظمة الخارجية للتوجه إلى باريس لتصفية الحوادث، وبصفة مختصرة فإنّ مضمون مبادرة ديغول مفادها مطالبة الثوار الجزائريين بالاستسلام<sup>1</sup>.

من خلال هذا الطرح يمكننا أن ندرك أنّ هذا الاستسلام مزدوج، الأول عسكري يجري على الأراضي الجزائرية والثاني سياسي يجري في العاصمة الفرنسية باريس وبذلك يكون هدفه تحويل الاستسلام الأول رسمياً ثم يلجأ الجنرال ديغول إلى تسوية الانتخابات التي كان من المقرر إجراؤها يوم 28 نوفمبر 1958 عن طريق فتح باب المفاوضات مع مفاوضين أكفاء بهدف معالجة القضية الجزائرية حسب اعتقاده وتفكيره<sup>2</sup>.

جاءت تصريحاته هذه بعد سؤال طرح من طرف أحد الصحفيين الحاضرين حول التصريح الذي أدلى به رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الصادر يوم 26 سبتمبر 1958<sup>3</sup> والذي يُحمّل الحكومات الفرنسية المتعاقبة مسؤولية الحرب واستمرارها إضافة إلى رفضها للتفاوض، إذ يقول السيد فرحات عباس: "إننا أكدنا دائماً على إرادتنا في إيجاد حلّ سلميٍّ ومتفاوض عليه للمشكلة الجزائرية، وإنّ رفض الحكومات الفرنسية المتعاقبة للتفاوض هو سبب استمرار الحرب..."<sup>4</sup>.

لتكون إجابة الجنرال ديغول عن كل هذا قائلاً: " إنّ المنظمة التي نتحدثون عنها قامت بإرادتها بتفجير الكفاح وهي مستمرة فيه منذ أربع سنوات، سأترك للمستقبل تحديد فائدة هذا الكفاح ولكن على كلّ حال لا معنى له حالياً، بالتأكيد نستطيع إن أردنا القيام بعمليات وتنصيب الكمائن على الطرق ورمي القنابل في الأسواق والتسلّل إلى القرى وقتل بعض البؤساء، ويمكن اللجوء إلى المغارات في الجبال أو الانتقال كمجموعات من جبل لآخر

<sup>1</sup> جريدة المجاهد: كيف أراد ديغول أن يخدع العالم فخدع نفسه، العدد 32، 19 نوفمبر 1958، الجزائر، ص 11  
<sup>2</sup> بوضربة (عمر): تطور النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية 1954-1962، دار الإرشاد، الجزائر، 2013، ص 88-

<sup>3</sup> للمزيد من الاطلاع أكثر حول هذا التصريح أنظر: جريدة المجاهد: حكومة الجمهورية الجزائرية تديع على العالم أول

تصريح عن منهاجها السياسي، العدد 30، 10/10/1958، ص 8

<sup>4</sup> بورغدة: عرض الجنرال لسلم ...، المرجع السابق، ص 98

وإخفاء الأسلحة في تجاوبف الصّخور لأخذها في الفرصة المناسبة، غير أنّ المخرج ليس هنا ولا يوجد كذلك في الأحلام السياسية وفي بلاغة دعاية اللّاجئين إلى الخارج<sup>1</sup>. إضافة إلى هذا فقد تعمّد الجنرال ديغول تحاشي قادة الجبهة في الخارج<sup>2</sup> محاولاً في نفس الوقت جعل الحكومة المؤقتة أو ما يسمّيها الجنرال " بالمنظمة الخارجية للتمرد" في موقف ضعف، حيث اعتبرهم ليسوا بثوار ولا يمكن بأيّ حال من الأحوال التفاوض معهم، إذن سلّم الشجعان عبارة عن مناورة سياسية تدعو إلى المصالحة هدفه تهدئة الأوضاع الداخلية في الجزائر<sup>3</sup>، حيث هدف الجنرال ديغول من هذه الطريقة التي خاطب بها جيش التحرير الوطني إلى خلق فتنة في وسط الجيش بتعمّده أسلوب الإغراء، كما استعمل عبارة ثوار بدلا من المتمردين، أمّا فيما يتعلّق بأعضاء الحكومة المؤقتة وأعضاء المجلس الوطني للثورة المتواجدين بالخارج، فقد تعمّد عدم وصفهم بالشرعية وذلك بهدف زرع الشقاق بين الداخل والخارج، كما اعترف بأنّ ما يحدث بالجزائر هي حرب وليست تهدئة كما كان يدّعي الفرنسيون<sup>4</sup>.

ليخرج بعدها الجنرال ديغول إلى قضية أخرى وهي أهميّة استفتاء 28 سبتمبر 1958 حيث ذكر قائلاً: "في الحقيقة وبكلّ وعي لقد رسم المخرج الآن بمظاهرة 28 سبتمبر ومع ذلك أقول دون إلتواء، إنّ معظم رجال الثورة قاتلوا بشجاعة، إنّني على ثقة أنّه لمّا يأتي سلّم الشجعان ستمحى الأحقاد"، وحول مفهوم سلّم الشجعان قال الجنرال " إنّني أتكلّم عن سلّم الشجعان، ماذا نعني به؟ ببساطة هو أن يوقف إطلاق النار أولئك الذين فتحوا النار أن يعودوا إلى عائلاتهم وعملهم من غير إذلال"<sup>5</sup>.

بعد كلّ هذا توجه الجنرال ديغول لتوضيح الطّريقة التي سيتمّ بها تنفيذ محتوى مشروع سلّم الشجعان خاصّة فيما تعلّق بتنفيذ تسليم السّلاح ووقف القتال من خلال قوله: " كيف العمل لوضع حدّ للمعارك هناك؟ حيث يُحتّم تنظيمهم أن يقاتلوا في أمكنتهم، يجدر برؤسائهم

<sup>1</sup> بوهناف: المرجع السابق، ص 169

<sup>2</sup> يقصد هنا أعضاء الوفد الخارجي المسجونين بجزيرة أكس

<sup>3</sup> مختار (سالمي): إشكالية الصراع على السلطة في المؤسسات الانتقالية للثورة الجزائرية 1954-1962، أطروحة دكتوراه

تخصص تاريخ حديث ومعاصر، منشورة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2018-2019، ص 145

<sup>4</sup> أرغيدي: تأثير الثورة على سياسية الجنرال ديغول، المرجع السابق، ص-ص 120-121

<sup>5</sup> بورغدة: عرض الجنرال ديغول لسلّم الشجعان .....، المرجع السابق، ص 99

أن يتصلوا بالقيادة وفي هذه الحالة سيُستقبل المقاتلون ويعاملون بشرف، إنَّ الحكمة القديمة للمعارك تتطلب في هذه الأحوال استخدام راية البرلمانين البيضاء<sup>1</sup> ليتوجّه بعدها إلى أعضاء جبهة التحرير الوطني المتواجدين بالخارج وأعضاء الحكومة المؤقتة حيث قال: "أمّا عن المنظمة الخارجية التي توجّه الثورة من الخارج فما عليهم إلا أن يتصلوا بالسفارة الفرنسية بتونس أو الرباط، وأنّ هذه ستضمن لهم الوصول إلى فرنسا وهنا سنضمن لهم سلامتهم الكاملة، كما أضمن لهم حرية العودة<sup>2</sup> وكان يهدف من وراء هذه الخطوة إلى استدراج الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية للتفاوض من موقف ضعف<sup>3</sup>.

تجدد الإشارة أنّ ديغول وكي يظهر مشروعه الجديد أكثر إغراءً للثوار ويُبعد عنه صفة الاستسلام خاصّة بعد أربع سنوات من الكفاح، تحدث الجنرال ديغول عن الإصلاحات السياسية التي ينوي القيام بها في الجزائر، ليشير أنّها نتيجة قناعة وإرادة فرنسية خالصة، كما أشار إلى برنامجه السياسي<sup>4</sup> والانتخابات التشريعية المزمع إجراؤها في شهر نوفمبر 1958م ثم المجالس المحليّة في مارس 1959<sup>5</sup>.

يمكننا أن نلاحظ من خلال قراءتنا لهذا الإعلان، تحاشي الجنرال ديغول استعمال الشعارات الجوفاء والروتينية التي تتادي بالجزائر فرنسية، وفرنسا الكبرى مكتفيا فقط باستعمال "تحيا الجزائر، تحيا فرنسا" حيث حرص على استبعاد تلك الشعارات منذ أول خطاب له في الجزائر يوم 04 جوان 1958 مرورا بخطاب قسنطينة في 03 أكتوبر 1958م<sup>6</sup> تجدد الإشارة إلى أنّ اقتراح الجنرال ديغول لمشروع سلّم الشجعان جاء على خليفة الأوضاع المزرية التي يمرّ بها جيش التحرير الوطني خاصّة بعد إغلاق الحدود الشرقية والغربية، إضافة إلى محاولته إضعاف حركية الثورة الجزائرية من خلال إرسال نداء إلى

<sup>1</sup> بوهناف: المرجع السابق، ص 170

<sup>2</sup> ملاح : المرجع السابق، ص 212

<sup>3</sup> محمد (يوسفي): زهائن الحرية، ط1، منشورات ميموني، الجزائر 2013، ص 39

<sup>4</sup> بورغدة رمضان: عرض الجنرال ديغول لسلم الشجعان ....، المرجع السابق، ص 101

<sup>5</sup> للمزيد من الاطلاع حول هذه الانتخابات التي نظمت بالجزائر واهم نتائجها أنظر: بوقريوة : المرجع السابق، ص-ص 71-

الثوار يدعوهم إلى إلقاء السلاح والاستسلام والاتصال بالسفارات الفرنسية في كل من تونس والمغرب وذلك للتكفل بنقلهم إلى فرنسا وضمن سلامتهم وعودتهم إلى حيث يريدون<sup>1</sup>.

كما استغلّ الجنرال ديغول الأوضاع السائدة والمتمثلة في حالة التملل لدى قادة جيش التحرير الوطني في الداخل نتيجة الصعوبات الكبيرة التي تعانيها الثورة بفعل تأثيرات العمليات العسكرية الفرنسية ضمن إطار مشروع شال العسكري وتراجع خطوط إمداد السلاح وذلك بفعل الآثار التي خلفتها السدود المكهربة على الحدود التونسية والمغربية<sup>2</sup>.

إضافة إلى استغلال الوضع الذي تمرّ به الحكومة المؤقتة خاصة بعد تأسيسها، حيث يذكر ديغول في مذكراته: "الواقع أنّ حكومة الجزائر المؤقتة قابلت عرضي بالرّفص، إذ أنّ انقساماتها الداخليّة كانت تفرض عليها في ذلك الحين اتّخاذ موقف صارم وسلبّي ولكن اقتراح فرنسا المسالم قد ترك دويّاً بالغاً في جميع الأذهان"<sup>3</sup>.

الواضح أنّ هذا المشروع لا يختلف عن سابقه خاصة في المطالب فهي كلّها ترجمة لمطالب المستوطنين ولا يتعدّى أن يكون تكرار لثلاثية غي مولي "وقف القتال، الانتخابات والمفاوضات"<sup>4</sup> ويتّضح بذلك أنّ سلّم الشجعان ماهو إلاّ عبارة عن إدماج جديد وبأسماء رتانة رتانة رغب من خلاله أن يقول "أنّه كفاح شجعان لأنّ الشجاعة لا تنقُص أرض الجزائر إلاّ أنّه كفاح بين الأخوة"<sup>5</sup>.

إنّ يمكننا أن ندرك ونقول أنّ هذه الفكرة هي التي ستتخمر في ذهن ديغول ليطرحها بشكل جديد مع نهاية 1959 في قالب جديد وبنفس الأفكار السابقة.

إجمالاً يمكننا رصد أهداف مشروع سلّم الشجعان بعد طرحه من طرف الجنرال ديغول بحيث هدف بالدرجة الأولى إلى إحداث انشقاقات في صفوف الثورة الجزائرية وذلك ممّا

<sup>1</sup> Mohamed( Tegua), *L'armée de libération nationale en Willaya4*, Ed Casbah ,Alger,2002,P97

<sup>2</sup> معمرى (ناصرى): *إستراتيجية جيش التحرير في مواجهة الاستعمار الفرنسى الولاية الأولى نموذجاً 1954-1962*,

أطروحة دكتوراه تخصص تاريخ معاصر، جامعة أحمد درارية، منشورة، أدرار، 2019-2020، ص308

<sup>3</sup> ديغول: المصدر السابق، ص71

<sup>4</sup> بوضرية: المرجع السابق، ص574

<sup>5</sup> بوقريوة: المرجع السابق، ص74

يسمح له بإرغام الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية قبول حلوله السياسية للمشكلة الجزائرية والتي في مجملها تتجاهل حقّ الشعب في تقرير مصيره<sup>1</sup>.

كما هدفت هذه المناورة إلى زعزعة قيادة الثورة بالداخل خاصّة الولايات بدرجة أساسية وجرّها نحو الاستسلام الواحدة تلو الأخرى مع العمل على امتداح بطولات القادة العسكريين<sup>2</sup>، بالإضافة إلى العمل على إضعاف جبهة التحرير الوطني وخنق الثورة من خلال طرح عدّة قضايا سبقت هذا المشروع، فقد بدأها الجنرال ديغول بإثارة القضايا الاجتماعية والاقتصادية ممثّلة في مشروع قسنطينة الذي حسب ديغول يُحقّق للجزائر النموّ والرّفاهية<sup>3</sup>.

يتّضح أيضا أنّ مشروع سلّم الشجعان كانت نيّته إقصاء جبهة التحرير الوطني خاصّة في الميدان السياسي والعمل على خلق قوّة ثالثة موالية لفرنسا وتعمل على الاحتفاظ بمصالحها في الجزائر<sup>4</sup>، أي أن هذه الفكرة هي امتداد للأهداف الخفية لمشروع قسنطينة.

كما سعى الجنرال ديغول من خلال مناورته هذه إلى العمل على التآثير على نفسية جيش التحرير الوطني وإحباط معنوياته وهو بذلك لم يكن صادقا أبدا<sup>5</sup>.

الحرص على الخيار السلمي الذي تتادي به الجمهورية الخامسة عن شرط في أحد بنوده، يكون هذا السلم لمدة أربع سنوات على أن لا يتجاوز عدد الضحايا في الاشتباكات 200 قتيلًا، كما طلبت من المجاهدين أن يسلموا أسلحتهم وأن يعودوا إلى منازلهم وأعمالهم آمنين ولهم حرية الرجوع<sup>6</sup>.

اضافة إلى هذا هدف المشروع إلى العمل على تعطيل جهود الحكومة المؤقتة خاصّة فيما تعلق بتدويل القضية الجزائرية بالمحافل الدولية، فحكومة ديغول لم تعترف بجبهة التحرير كممثل شرعي ووحيد للشعب الجزائري خاصّة بعد إعلانها عن تشكيل أول حكومة

<sup>1</sup> بورغدة: عرض الجنرال ديغول لسلم الشجعان ....، المرجع السابق، ص100

<sup>2</sup> سيد على أحمد (مسعود): "المجلس الوطني للثورة الجزائرية وعروض ديغول لإحلال السلام"، مجلة البحوث والدراسات،

العدد 21، 2016، ص291

<sup>3</sup> بن حليبي: المرجع السابق، ص210

<sup>4</sup> بوقريوة: المرجع السابق، ص74

<sup>5</sup> خضير: المرجع السابق، ص274

<sup>6</sup> بوحوش: المرجع السابق، ص194



مؤقتة يوم 19 سبتمبر 1958، لذا عمل الجنرال ديغول على تجاوزها والبحث عن وقف إطلاق النار محليًا مع القادة العسكريين في الداخل واستسلام مقنع<sup>1</sup>.

انطلاقًا مما طرح فديغول كان يعتقد أنه ليس هناك بديل أمام الجزائريين سوى الاستسلام لديغول، أو عليهم الاختيار بين الاستسلام المهين أو استسلام الشجعان فكليهما وجهان لعملة واحدة<sup>2</sup>.

كما أنّ مشروع سلّم الشجعان لم يقتصر على دعوة أفراد جيش التحرير إلى الاستسلام وإلقاء الأسلحة فقط، وإنما ضمّنه الجنرال ديغول بمجموعة من الإجراءات. فماهي الإجراءات التي طرحها الجنرال ديغول رفقة مشروع سلم الشجعان؟ وفيما تمثّلت؟

تضمّن مشروع سلّم الشجعان مجموعة من الإجراءات التي تتدرج ضمنه ولعلّ أبرزها: حذف التمثيل الشّخصي للشخصية الجزائرية، إضافة إلى تنظيم البلديات الفرنسية بالجزائر مع إدماج الموظفين المسلمين بفرنسا، إضافة إلى توحيد الطّوابع البريدية بين البلدين وانتخاب نواب عن البرلمان الفرنسي مع إدماج مؤسّسة السّكك الحديدية الجزائرية بتمثيلتها في فرنسا<sup>3</sup>.

كما توقّع الجنرال ديغول أنّه بفضل سياسته الكبرى والرّامية للقضاء على الثّورة بقوة السّلاح، حيث أنّه لا خيار أمام قادة الثّورة سوى الاستسلام، كما أوهم نفسه بأنّ الثّورة فقدت قوتها وأنّ الحكومة المؤقتة واقعة في صراعات داخلية وهو ما يحتمّ عليها قبول فكرة سلّم الشجعان<sup>4</sup>.

على الرّغم من المواقف التي اتّخذت ضدّ مشروع سلّم الشجعان غير أنّ الجنرال ديغول حاول استغلال بعض قادة الثّورة من أجل التّشهير بمخطّطه معتمداً في ذلك على مصالح العمل البسيكولوجي التي كان لها دور كبير في نشر النداء وسط الثّوار خاصّة بعد أسر الرّائد عز الدين في 17 نوفمبر واستغلّه كنموذج لوقف إطلاق النار وأنّه مؤيّد للنداء<sup>5</sup>، ليلجأ الجنرال في نفس الوقت لإقناع الثّوار بشروطه دون اللّجوء إلى القيادة في الخارج، وهو

<sup>1</sup> سالمى: المرجع السابق، ص 146

<sup>2</sup> قليل: المصدر السابق، ج 2، ص 154

<sup>3</sup> جريدة المجاهد: كيف أراد ديغول ان يخدع العالم... فخدع نفسه، المصدر السابق، ص 11

<sup>4</sup> مختار سالمى: المرجع السابق، ص 147

<sup>5</sup> Tegua, Op. cit, P97

ما أدى لاحقا إلى ظهور قضية سي صالح أو ما يعرف بقضية تليسييت<sup>1</sup>، ليجدد ديغول دعوته يوم 14 جوان 1960 حيث قال فيها: "إنّني أتوجّه مرّة أخرى باسم فرنسا إلى قادة الثورة وأصرّح بأننا ننتظرهم هنا لنجدد معهم نهاية مشرفة للمعارك التي ما تزال جارية وبعد كل ذلك ليقول الشعب الجزائري كلمته في هدوء"<sup>2</sup>.

وتدعيما لهذه التصريحات والجهود التي بذلها الجنرال ديغول من أجل إقناع الجزائريين بمشروعه سواء العسكريين أو السياسيين، لجأ أفراد الجيش الفرنسي إلى إلقاء منشورات في المناطق التي تتركز فيها قيادة الولايات مثلما حدث في الولاية الأولى التاريخية إذا يذكر العقيد الطاهر الزبيري في مذكراته أنّه تمّ إلقاء مناشير تدعوهم إلى قبول سلّم الشجعان والمطالبة بمقابلة أيضا الضباط في جيش التحرير الوطني بهدف الحوار حول كيفية توقيف الحرب<sup>3</sup>.

المنتبّع والملاحظ لسياسة الجنرال ديغول يدرك تماما أنّه عجز وفشل في القضاء على الثورة وعلى جيشها وجبهة التحرير الوطني وهذا ما جعله يفكر في اقتراح حلول أخرى ستظهر بوادرها مع سنة 1959 وبعد وقوفه على النتائج المترتبة عن مشروع شال العسكري هذا الأخير الذي سنتطرق بالتّحليل في المبحث الموالي.

<sup>1</sup>تعود تفاصيل هذه القضية التي عصفت بالولاية الرابعة إلى إطلاع المصالح الفرنسية الخاصة على الحرب الكلامية المحتمدة بين سي صالح قائد الولاية الرابعة والحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة في الخارج والتي وجه من خلالها اتهامات حول الوضع الذي وصلت إليه الولايات خاصة قلة دخول السلاح للولاية الرابعة بسبب عمليات الجنرال شال إضافة إلى عزلة الولاية عن قيادة الثورة بالخارج وأمام هذا الوضع المزري الذي تمر به الولاية استغل الجنرال ديغول هذه النقطة خاصة وأنه كان قد طرح فكرة سلم الشجعان ليجر قيادة الولاية الرابعة إلى اتفاق فردي لتبدأ بعده سلسلة اللقاءات بين سي صالح زعموم والضباط الفرنسيين حيث شهدت القضية بدايتها الحقيقية مع لقاء المدينة بتاريخ 28 مارس 1960 حيث جمعت كل من: بيرانارد تريكو والعقيد ماتون وثلاثة نقيب من جيش التحرير للولاية الرابعة وهم عبد الحليم، سي لخضر، عبد اللطيف و سي صالح، مع نهاية مارس 1960 طلب سي صالح الدخول في إتصالات مباشرة مع الحكومة الفرنسية وهو ما تم بالفعل ليسافر هذا الأخير ورفقائه إلى الإليزيه في 09 جوان 1960 ليتمّ اللقاء يوم 10/06/1960 بقصر الإليزيه لينتهي اللقاء دون التوصل إلى نتائج نهائية. أنظر المراجع التالية: سعاد يمينه (شبوط): "نتائج و انعكاسات السياسة الديغولية على الثورة الجزائرية"، مجلة القرطاس، العدد 01، تلمسان، 2012، ص-ص 325-338، يوسف: رهائن الحرية، المرجع السابق، ص 40-63، لخضر (بورقعة): شاهد على اغتيال على الثورة، ط2، دار الحكمة، الجزائر، 2008، ص-ص 41-62

<sup>2</sup>جريدة المجاهد: تاريخ تقرير المصير في خطب ديغول، العدد 71، 28 جوان 1960، الجزائر، ص 2

<sup>3</sup>الطاهر (الزبيري): مذكرات أخر قادة الأوراس التاريخيين 1929-1962، منشورات ANEP، الجزائر، 2008، ص 263

## المبحث الثالث: الإستراتيجية العسكرية 1959

لقد عمل الجنرال ديغول منذ تولّيه الحكم على تدعيم مركزه حتى يستطيع التّصرف بحريّة، فبعد استحداثه لدستور الجمهورية الخامسة وجّه أنظاره صوب الجيش الفرنسي العامل بالجزائر، حيث أخذ يحدث تغييرات في قيادته ولعلّ أوّل أمر قام به هو تعيين الجنرال شال مورييس Challe Maurice<sup>1</sup> في 18 ديسمبر 1958 قائداً أعلى للقوّات الفرنسية خلفاً للجنرال أّار الذي اجتهد في إدخال تطوير على الأساليب التي كان يتّبعتها الجيش الفرنسي لمحاربة الثّورة، حيث كان هذا الأخير ذلك الوقت يقوم بعمليات تطهير واسعة للعديد من المناطق وبأعداد ضخمة وبمختلف القوّات وكانت الفترة تصل حتى أربعة أشهر، غير أنّ الجنرال شال قرّر أن يتخلّى عن هذه الأساليب واقترح مشروعاً آخر واسعاً كان قد بدأ في وضعه وتخطيطه منذ أكتوبر 1958م قبل أن يصبح قائداً أعلى للقوّات الفرنسية<sup>2</sup>.

عمل الجنرال ديغول بالموازاة مع العديد من السياسات على تقديم كلّ التّعزيزات والسّلطات للجيش الفرنسي بقيادة الجنرال شال من أجل كسر وتدمير قوّات جيش التحرير الوطني حيث شكّلت سنة 1959 م نقطة الذّروة للعمليات العسكرية الفرنسية وجدّ صعوبة للطّرف الجزائري<sup>3</sup>.

قبل الحديث عن مشروع شال الضّخم الموجّه للقضاء على الثّورة لابدّ من الرّجوع قليلاً إلى الوراء للحديث عن هذا الرّجل وظروف تولّيه قيادة الجيش الفرنسي بالجزائر حيث يعود أوّل ظهور له بالجزائر سنة 1955م بعد إعلان حالة الطوارئ، وفي سنة 1956 وعلى إثر العدوان الثلاثي على مصر كلّفته الحكومة الفرنسية بالاتّصال بالضباط الإسرائيليين

<sup>1</sup> شال مورييس: من مواليد سنة 1905م في بونتيت ترك سان سير عام 1927، كان طيار ملازماً في سنة 1943 تولى قيادة السرب الثاني من السرب 35 وتم قبوله في المدرسة الرئسية للحرب ومع مطلع سنة 1940 كان في المقر الرئيسي للقوات الجوية شارك في العدوان الثلاثي على مصر سنة 1956، تم تنصيبه في منصب قائد أعلى للقوات الفرنسية في ديسمبر 1958 ليتم إبعاده من طرف ديغول بعد أسبوع المتاريس، ليقود إنقلاب افريل 1961 ليحكم عليه ب15 سنة سجناً وأطلق سراحه مع سنة 1966. أنظر: السنهانص: المرجع السابق، ص375، و أيضاً Courrier, La guerre d'Alger Dictionnaire et document, O.pcit, P2142

<sup>2</sup> بن مسعود محمد (سريدي): الاستعمار الفرنسي في الجزائر والثورة التحريرية، ط1، المعارف للطباعة، الجزائر، 2017، ص214

<sup>3</sup> صورية (بلهادف): مظاهرات 11 ديسمبر 1960 بين الذاكرة والتاريخ، رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر، منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004-2005، ص68

والبريطانيين للتسيق بينهم وذلك بهدف وضع خطة مشتركة لضرب مصر وهو ما تمّ فعلا وعُرف بالعدوان الثلاثي على مصر يوم 29 /10/ 1956<sup>1</sup>، وبعد نهاية العدوان الثلاثي على مصر عاد الجنرال شال إلى فرنسا وساهم بشكل كبير في الحركة الانقلابية التي أدت إلى عودة الجنرال ديغول للحكم بعد تمرّد 13 ماي 1958<sup>2</sup>.

تولّى شال زمام القيادة بالجزائر يوم 12 ديسمبر 1958 كقائد عامّ للقوّات الفرنسية بعد أن كان نائبا للجنرال إيلي<sup>3</sup>، يمكننا أن ندرك أنّ الجنرال شال هدف من خلال مخطّطه إلى تحطيم جيش التحرير الوطني وذلك من خلال استهداف المناطق الجبلية التي ينسحب إليها<sup>4</sup>، إضافة إلى غلق الحدود الشرقية والغربية بالأسلاك الشائكة المكهربة والألغام وجعلها مناطق محرّمة ومغطّاة بصفة دائمة بقوّات عسكرية لعزل الثّورة عن العالم الخارجي بالإضافة إلى إقامة إدارة أخرى مخصصة لفرنسا بدلا عن جبهة التحرير الوطني تساهم في القضاء على الثّورة وجيش التحرير الوطني<sup>5</sup>.

كما تمحور مخطّط الجنرال شال حول محاربة جيش التحرير الوطني بكلّ الوسائل الممكنة لذلك كان الهدف الأوّل هو تدعيم التّحصينات والحواجز الحدوديّة بهدف قطع إمدادات السّلاح والرّجال القادمين من الخارج<sup>6</sup>.

كما تقرّر أيضا المحافظة على مراكز التّربيع<sup>7</sup> quadriges واستعمال وحدات عسكرية خفيفة سريعة الحركة والتّنقل لملاحقة الثّوار وتوظيف فرق القومية و الحركى للتعرف على المجاهدين والثّوار وأسره والدّفاع الدّاتي في مختلف العمليات العسكرية كما تمّ

<sup>1</sup>مصطفى (بوالطين): "برنامج شال الجهنمي"، العدد 88، مجلة أول نوفمبر، المنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر، 1988، ص 42

<sup>2</sup> بن حليبي: المرجع السابق، ص 68

<sup>3</sup>Teguia , Op.cit ,P118

<sup>4</sup> Thénault ,OP.CIT,P198

<sup>5</sup>يحي (بوعزيز): الثورة في الولاية الثالثة 1954-1962، ط1، دار الأمة، الجزائر، 2004، ص 179

<sup>6</sup>Teguia, Op.cit,P117

<sup>7</sup>التربيع:ويقصد به المربعات المتلاصقة مع بعضها البعض وهي طريقة عمليات التطويق بإنشاء مراكز محصنة متقاربة من بعضها البعض في منطقة واحدة، شرع فيها في خريف 1956 واتخذ لأكوست من بلاد القبائل منطقة نموذجية لتجربتها في إطار سياسة التهدئة حتى يتمكن من إجراء الانتخابات التي وعد بها ووفقا لهذه الخطة أنشأ الجيش الفرنسي 517 مركزا عسكريا من مراكز التربيع في المنطقة المحصورة ما بين عزازقة وذراع الميزان، وهي نفس السياسة التي اتبعها الجنرال دي فور.أنظر: بوعزيز: الثورة في الولاية الثالثة، المرجع السابق، ص 203-204

رفع عدد القوّات الفرنسية بالجزائر لتصل إلى مليون جندي<sup>1</sup>، إضافة إلى اعتماد طريقة العمل أثناء الليل خاصّة في الجبال وذلك من أجل شلّ حركة كتائب جيش التحرير وتدميرها والقضاء على المنظّمة السياسية والإدارية<sup>2</sup>.

أمام كلّ هذه الترتيبات التي حدّدها الجنرال شال، كان الوضع الداخلي للثورة خاصّة في المجال العسكري مع مطلع سنة 1959 يندر بشكل تام لجاهزية جيش التحرير الوطني في الصّمود لمواجهة الضربات القاتلة التي كان يتلقاها على إثر تطبيق برنامج شال الجهنمي، هذا البرنامج الذي تطوّرت فيه أساليب سياسة القمع الاستعماري وذلك من خلال توسيع دائرة المناطق المحرّمة خصوصا في المناطق الحدوديّة بهدف مضاعفة سياسة عزل وحدات جيش التحرير والاستمرار في إنشاء المحتشدات حيث وصل الأمر إلى تنظيم ثلاث عشرة عملية عسكرية كبرى شملت معظم الولايات<sup>3</sup>.

أطلق الجنرال شال عمليّات عسكرية ضخمة، حيث كانت خطة الهجوم لتطبيق هذه العمليّات هي المحافظة على المراكز من خلال أن تكون الحركة مستمرة<sup>4</sup>، كما تمّ تكليف سلاح الطيران خاصّة من نوع الطائرات الاستكشافية بمراقبة جميع المناطق خاصّة في النّهار، إضافة إلى القيام بعمليّات عسكرية ضخمة تشترك فيها جميع القوّات بريّة وجوية تركّز جهودها في منطقة واحدة حتى تطهّرها من فرق جيش التحرير الوطني والجبهة المدنية ثم تتحوّل إلى المنطقة الموالية والتمركز فيها لفترة طويلة إلى حين التأكّد من انتهاء نشاط الثوّار فيها، هذا إضافة إلى إنشاء فرق من الكومندوس الموازية لجيش التحرير تتبّع في نشاطها أسلوب الكمائن والاختفاء داخل الغابات والجبال، حيث كان هدفهم الأساسي مراقبة تحركات جيش التحرير وإعلام القوّات الفرنسية بذلك من أجل محاصرة المجاهدين<sup>5</sup>.

حيث يلخّص الكولونيل كوستو Cousteau هذه التكتيكات المستخدمة على النّحو التالي: " العملية تضمّ تسع كتائب يتم الاشتباك معها تباعا على مدى فترة طويلة لا تقلّ عن خمسة عشر يوما، هذه هي العمليّة الحقيقية واسعة النّطاق التي تسعى إلى معلومات

<sup>1</sup> سالمى: المرجع السابق، ص 155

<sup>2</sup> محفوظ (قداش): وتحررت الجزائر، دار الأمة، الجزائر، 2011، ص 210

<sup>3</sup> مسعود: برنامج شال في مواجهة الثورة الجزائرية 1959-1960، المرجع السابق، ص 135-136

<sup>4</sup> خي: المرجع السابق، ص 106

<sup>5</sup> تقرير الولاية الأولى: المصدر السابق، ص 26-27

إستخباراتية ويحددها الاتصال، ويميّز الخصم ويجدد باستمرار قوّته ووضعيته ثم إذا لزم الأمر يضع كلّ وسائله في منطقة الاصطدام<sup>1</sup>.

ليقدّم الجنرال شال في شهر فيفري مشروعه إلى لجنة الدفاع، حيث تمّت المصادقة عليه من طرف الجنرال ديغول وحُضي بالموافقة على الأعداد المطلوبة خاصّة فيما تعلق بالعتاد الحربي والتجهيزات المكثّفة بالطائرات العمودية، وقد اعتبر هذا المخطّط في الأوساط العسكرية ضربة قاضية لجيش التحرير<sup>2</sup> وهو ما أكّده الجنرال ديغول في مذكراته، حيث يذكر أنّه متأكد من قدرات الجنرال شال لأنّه حسب قوله يتمتّع بالصفّات اللّازمة لتحقيق الغاية التي تدور في ذهن ديغول، حيث قبيل توجّه شال إلى الجزائر تدارس رفقة الجنرال ديغول خطّته والتي وافق عليها هذا الأخير، حيث انطوت على التّعبئة اللّازمة وشنّ هجوم متتابع على كلّ مراكز الثّوار والقضاء عليها الواحدة تلو الأخرى، كما اقتضت هذه الخطة اختيار الوحدات التي ستتولّى شنّ هذه الهجمات والخروج من التّنظيم العامّ والقيام بترتيبات خاصّة عن طريق دعم القوى بالرجال والمعدّات ولاسيما تزويدها بكميّات كبيرة من الطائرات العمودية<sup>3</sup>.

بدأ الجنرال شال مشروعه الضّخم والذي تضمّن عمليّات عسكرية<sup>4</sup> تنطلق من الغرب وصولاً إلى الشرق، حيث تتميز بسلسلة من العمليّات المطبّقة على مناطق المتمرّدين حيث تتكفّل وحدات الاحتياط العامّ بذلك بداية من وهران ثم الظهرة والأطلس البلدي(التاج، الرباط) وصولاً لمنطقة القبائل (جيمال) ثم الشمال القسنطيني( الأحجار الكريمة) حيث تتضمّن كلّ عمليّة من العمليّات المذكورة مجموعة من المراحل:

-مرحلة جمع المعلومات والتّحضير لتطبيق المراحل التالية من طرف وحدات الاحتياط العامّ.

-مرحلة العمليّة الفعلية خلال العمليّة العسكرية

<sup>1</sup> Henri (Le Mire) ; *Histoire Militaire De Laguerre D'Algerie* ,Ed Albin Michel, Paris,1982,P258

<sup>2</sup> جبلي: الولاية الرابعة في مواجهة مخطط شال، المرجع السابق، ص122

<sup>3</sup> ديغول: المصدر السابق، ص73

<sup>4</sup> أنظر الملحق رقم 07

-مرحلة الاستغلال ما بعد العملية العسكرية للحفاظ على اتصال دائم مع السكان<sup>1</sup>  
 سطرّ الجنرال شال في مخطّطه خمس عمليات عسكرية كبرى، عملية واحدة لكلّ ولاية تشنّ على كلّ آلة ضاغطة<sup>2</sup> Rouleau Compresseur حيث اعتبر أنّ مخطّطه هذا عبارة عن كرة ثلج تبدأ صغيرة ثم تكبر شيئاً فشيئاً، وهي الفكرة التي أخذها من حروب فرنسا بالهند الصينية لتكون الانطلاقة من الولاية الخامسة ثم جبال الونشريس بين الولاية الرابعة والخامسة، جبال الظهرة بالولاية الرابعة وصولاً لمنطقة الحضنة بين الولاية الثالثة والثانية أو جنوب الولاية الثالثة وجزء من الولاية الأولى، ليكمل سلسلة عملياته بالولاية الثانية أي انطلق من غرب البلاد مروراً بالوسط وصولاً للشرق<sup>3</sup> وهو ما سننظرّق إليه بالتفصيل لمعرفة حيثيات كلّ عملية ونتائجها.

### المطلب الأول:العمليات العسكرية ضمن مخطّط شال 1959

#### 1-عملية التاج بالولاية الخامسة Couronne

انطلق شال في مشروعه بعد موافقة ديغول عليه بشنّ هجومه من الغرب أي الولاية الخامسة مع عملية Couronne في 06فيفري 1959م واستمرت حتى 09أفريل 1959<sup>4</sup> وذلك في إطار عملية خاطفة ومفاجئة، حيث تمّ قيادتها من طرف ثلاث ضباط وهم الجنرال غامبياز (Gambiez) الذي تولّى قيادتها بمساعدة كلّ من الجنرال إيزانو قائد وحدة الطيران بسانيا بوهران إضافة إلى الكولونيل بيجار (Biagare) الذي كان مسؤولاً عن قطاع سعيدة<sup>5</sup>.

يفسرّ الجنرال شال بداية العمليات العسكرية بالولاية الخامسة باعتبارها ضعيفة وسهلة ولا تحتاج إلى تجهيزات عسكرية ضخمة مقارنة بالولايات الأخرى إضافة إلى عدم تواجد عدد كبير من الثوار بها فهي لا تتطلب تعداداً كبيراً من الجنود<sup>6</sup> لتتطلق العملية بـ 30 ألف جندي

<sup>1</sup> A.N.O.M, Développement Des Operations Au Cours De L'Anne 1959 ;Boite N 81F2438

<sup>2</sup> ضيف الله: المرجع السابق، ص383

<sup>3</sup> بن حليبي: المرجع السابق، ص245

<sup>4</sup> Courrier, La guerre d'Alger Dictionnaire et document,Op.cit,P2224

<sup>5</sup> بلقاسم (أيت حمو): "مخطّط موريس شال نحو عملية جيمال"، العدد19، مجلة أول نوفمبر، المنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر، 1976، ص36

<sup>6</sup> السنهاتص: المرجع السابق، ص381

جندي أضيفت للقوات التي كانت منتشرة في الجهة الغربية وهذه الأخيرة دعمت باللواء العاشر للمظليين، اللواء الثاني للبحرية وكذا اللواء الخامس للمشاة التي انطلقت في حملة تمشيط واسعة النطاق بغية تطويق الولاية ومنع وحدات جيش التحرير الوطني من التراجع نحو مناطق الولاية الرابعة<sup>1</sup>.

انطلقت عملية التمشيط من ولاية سعيدة لتشمل كل من منطقة الظهرة و فرندة وضواحيها وصولاً إلى الونشريس بالولاية الرابعة، تميّزت هذه العملية بعامل المفاجأة، حيث بعد مرور ثلاث أسابيع كاملة على انطلاقها أصبح جيش التحرير يعرف جيداً التدابير الواجب اتخاذها والتّمسك بها خاصّة بعد ارتكابه لخطأ المواجهة المباشرة مع القوات الفرنسية والتي كانت تضمّ حسب الجنرال شال فيلقاً من وحدات الاحتياط العامّ إضافة إلى الفيلق العاشر للمظليين<sup>2</sup>.

في شهر مارس 1959 وضعت منطقة الونشريس التابعة للولاية الرابعة ضمن خريطة العمليات العسكرية الفرنسية كمنطقة تابعة للغرب الجزائري الذي شمله هذا المخطّط الجهّمي، حيث قامت قوّات جيش التحرير الوطني في بداية الأمر بمهاجمة المنطقة الوسطى لمنعها من إنجاز مخطّطها واستطاعت أن تصوّب أهدافها بدقة إضافة إلى ذلك

<sup>1</sup> مسعود:برنامج شال في مواجهة الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص136

<sup>2</sup> Mohamed (Teguia) ;L'Algérie En Guerre, Office des Publications Universitaires ;Alger, P303



قامت وحدات جيش التحرير ببناء على تعليمات قائدها الرائد سي محمد<sup>1</sup> بتمركز القوات في موقع واحد<sup>2</sup>.

وكنتيجة حتمية لتعرض الولاية الخامسة لعملية التّاج والتي مسّت أغلب أراضيها ونظرا للضّغط وكثرة المواجهات العسكرية، لجأ ثوّار الولاية الخامسة خاصّة المنطقة الرابعة والسابعة إلى حدود الولاية الرابعة ممّا دفع بالقيادة الفرنسية إلى ملاحقتهم في غابات الونشريس وهو ما يؤكّده محمد تقيّة حيث يقول: "أنّه حينما شنت العملية العسكرية Couronne تحوّلت كتائب المنطقتين الرابعة والسابعة للولاية الخامسة و الكومندوس عبد المؤمن وكومندو المنطقة السابعة إلى الولاية الرابعة، وبلغ تعداد القوات حوالي 400 رجلا وهي حيلة طبّقها مقاتلو الولايتين الرابعة والخامسة هدفت إلى ترك الفراغ أمام القوات الفرنسية الضّخمة."<sup>3</sup>

هي نفس الفكرة التي أكّدها قليل عمار في كتابه ملحمة الجزائر، حيث يذكر أنّه عندما شرع الجنرال شال في تطبيق مخطّطه بداية من الولاية الخامسة، سارع ثوّار هذه الولاية إلى الانقسام إلى وحدات صغيرة والتحقّت بالولاية الرابعة وباقي الولايات حيث كان هدفها ترك الجنرال رفقة قواته يحاربون الأشجار والأحجار، ممّا جعله يعتقد بأنّه قضى فعلا على الثورة بالولاية الخامسة<sup>4</sup>، وبالعودة إلى خريطة العمليّات التي قادتها الولاية الخامسة أثناء بداية عملية التّاج نلاحظ أن الأرقام التي قدّمها الجنرال شال مبالغ فيها خاصّة فيما

<sup>1</sup>الرائد سي محمد: المعروف بالجيلالي بونعامه من مواليد 26 افريل 1926 بقرية موليار ولاية تسمسيلت، انخرط في صفوف حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، ثم المنظمة الخاصة، شارك في مؤتمر هورنو ببلجيكا بعد الشقاق الذي وقع داخل الحزب، القي القبض عليه في نوفمبر 1954 ليطلق سراحه مع مطلع 1955 لتفرض عليه الإقامة الجبرية بوهران، عين عضوا في مجلس المنطقة الثالثة برتبة ضابط أول سنة 1956، ليشرف على تكوين وحدات مقاتلة وأفواج من الفدائيين والمقاتلين، لتتم ترقيته سنة 1957 إلى قائد للمنطقة الثالثة برتبة نقيب ثاني، ليعين مع سنة 1958 في مجلس الولاية برتبة صاغ أول، ليشهد أخطر مؤامرة عرفتها الثورة هي الدخول في سلم الشجعان أو مفاوضات قادة الداخل مع ديغول حيث شارك في الذهاب إلي باريس رفقة صالح زعموم، غيرأنه بعودته أدرك خطورة الأمر على الثورة ليقوم بإحباط العملية وإرسال قائد الولاية لمحاكمته بتونس، توفي ليلة 08 أوت 1961 بعد محاصرته من طرف القوات الفرنسية في مركز قيادته.أنظر: Dictionnaire Biographique des Militants Nationalistes; STORA (benjamin); Algériens 1926-1924,Ed L'Harmattan, Paris,1985,P236

<sup>2</sup> بورقعة:المصدر السابق، ص24

<sup>3</sup> Teguia ;L'Algerie En Guerre ;Op.cit,P304

<sup>4</sup> قليل: المصدر السابق، ج3، ص168

تعلّق بنتائجها، وهذا يدلّ على التّرويج للدّعاية الحربية خاصّة وأنّ نطاق المعارك التي خاضها جيش التحرير الوطني كانت تمتدّ على نفس المجال الذي تسير وفقه عمليّة التّاج، حيث سجّل شهر فيفري بعد انطلاق هذه العمليّة العسكرية العديد من المعارك التي ردّ بها جيش التحرير ومن أبرزها: معارك أولاد دحمان وجبل سيدي رابح في 20 فيفري 1959 بتيارات ومعارك جبل غزالة 18 مارس 1959م وغيرها من المعارك، والجدير بالذّكر أنّ نطاق العمليّات التي تلت عملية التّاج امتدّت إلى تخوم الولاية الرابعة أي المنطقة الرابعة والسابعة<sup>1</sup> نتيجة لهذه الهجومات المتوالية على القطاع الوهراني فقد جيش التحرير نصف قوّاته كما شرعت قوّات الكومندوس المؤلّفة من المجنّدين الفرنسيين الذين كانوا يؤدّون الخدمة العسكرية تجوب أطراف تلك الأصقاع لمنع جيش التحرير من إعادة تسريب قوّاتها في تلك المنطقة<sup>2</sup>، أمّا بخصوص حصيلة هذه العمليّة العسكرية فتذكر الوثائق الأرشيفية الفرنسية أنّ الولاية الخامسة خسرت في الفترة الممتدّة من 6فيفري إلى 5 أبريل 2300 رجلا و400سلاحا حربيا أي 28.٪ من الأسلحة الجماعية و45.٪ من أسلحتها الفردية، كما تمّ إبعاد حوالي 30 قائدا عن العمل<sup>3</sup> كما خسرت الولاية حوالي 50.٪ من قوّاتها<sup>4</sup>.

كلّ هذا جعل شال يعتقد أنّه قضى فعلا على الثّورة بالولاية الخامسة، حيث هنّاه الجنرال ديغول على هذا الإنجاز من خلال تصريح أدلى به لجريدة إيطالية قائلا: "لقد طويت صفحة المعارك في الجزائر، أعتقد أنّه من الممكن أن نفرض حلّا عسكريا للقضية الجزائرية، إنّه بإمكاننا أن نتخلّص من العدوّ وفي أجل قريب، إننا نمسك بزمام الأمور"<sup>5</sup>، وفي غمرة هذا الانتصار صرّح الجنرال شال لصحيفة لوموند قائلا: "من الممكن أن يكون حلّا عسكريا للقضية الجزائرية في أقرب وقت ممكن، وإليكم نموذجا في عملية واحدة حسب لها كلّ الحسابات، كان من نتائجها 2462 ما بين قتيل وجريح في الولاية الخامسة"<sup>6</sup> كما نشرت

<sup>1</sup> مسعود: برنامج شال في مواجهة الثّورة الجزائرية، المرجع السابق، ص137

<sup>2</sup> رفيال: المرجع السابق، ص221

<sup>3</sup> A.N.O.M, Développement Des Operations Au Cours De L'Anne 1959 ;Boite N 81F2438

<sup>4</sup> Henri (Alleuge),La Guerre d'Alger ,Ed TempsActules,Paris,P126

<sup>5</sup> قليل : المصدر السابق، ج3، ص168

<sup>6</sup> Le Monde,26Avirel1959

صحيفة ليكو دالجي عنوانا بارزا عنوانه: "الجنرال ديغول يهنئ القادة العسكريين وفرقهم على عملياتهم الأخيرة بوهران"<sup>1</sup>.

غير أنّ الواقع أثبت العكس، حيث تفاجأ الجنرال شال بعدة عمليات عسكرية وكمائن نفذتها قوات جيش التحرير، حيث عادت وحداته بسرعة ومباشرة بعد مغادرة قوات الجنرال شال عنها إلى الولاية الرابعة<sup>2</sup>.

والحقيقة التي يجب الوقوف عليها ولا يمكن إنكارها أنّ هذه العملية الخاطفة التي قادها الجنرال شال على أراضي الولاية الخامسة خلقت مصاعب عديدة في بعض مناطقها خاصة المكشوفة والعارية من الجبال مثل منطقة معسكر، ونظرا لهذه الوضعية اضطرت المنظمة الإدارية والسياسية وبعض فرق المنطقة الرابعة والسابعة لدخول تراب الولاية الرابعة، وهذا دليل حيّ على التعاون بين الولايات وهو أمر واقعي وأنّ تجزئة الجزائر إلى ولايات ليس سوى أمرا إداريا فقط وفنّد مزاعم الدعاية الفرنسية التي تُروّج لعدم الاتفاق بين قادة الولايات ومجاهديها، كما تجلّت مظاهر هذا التعاون بين الولايتين في نقل الجرحى<sup>3</sup>.

## 2- عملية الحزام بالولاية الرابعة Courroie

انتهت عملية التّاج في شهر مارس 1959، حيث لامست حدود الولاية الرابعة هذه الأخيرة التي انطلقت فيها عملية جديدة عرفت باسم الحزام أو الرباط Courroie التي انطلقت في 18 أبريل 1959 واستمرت إلى غاية 18 جوان 1959م، حيث جند لها الجنرال شال قوات بلغ تعدادها 40 ألف جندي من مختلف الوحدات والألوية وكلف كلّ من الجنرال ماسو ونائبه الجنرال قراسيو (Garaio) بقيادة هذه العملية<sup>4</sup>.

شارك في هذه العملية مختلف جنود الوحدات التالية:

-تسعة أفواج من قوات الاحتياط العام RS

-فرقتان من كومندوس الطيران

-الوحدة الثانية للعناصر المظليّة بالمدفعية البحرية

<sup>1</sup> جريدة المجاهد: برنامج شال دليل على العجز لا على القوة، العدد 41، الجزائر، 1 ماي 1959، ص 5

<sup>2</sup> قليل: المصدر السابق، ج 3، ص 168

<sup>3</sup> جريدة المجاهد: تحقيقات المجاهد عن الوضع العسكري الراهن في القطر الجزائري، العدد 60، الجزائر، 25 جانفي

1960، ص 6

<sup>4</sup> مسعود: برنامج شال في مواجهة الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 137

-ثلاثة فيالق من وحدات قيادة الجيش بالجزائر العاصمة

-ثلاثة مفرزات التدخل المحمولة DIH

-الوحدة الأولى للعناصر المظليّة

-وحدة سلاح المدفعية

-فوج الطيران التكتيكي<sup>1</sup> GATAC

إضافة إلى الاستعانة بفرق الهندسة العسكرية لتهيئة الدروب والممرّات عن طريق شقّ الممرّات لتمكين مختلف الوحدات من الوصول إلى الأهداف المحددة<sup>2</sup>، كما تمّ تدعيم كلّ هذه القوّات بغطاء جويّ كامل استعملت فيه جميع الأصناف من طائرات مطاردة ميراج والمقبلة B26 و B29 وكذلك T6 إضافة إلى طائرات الهليكوبتر<sup>3</sup>.

وما تجدر الإشارة إليه أنّ الولاية الرابعة شهدت مجموعة من العمليّات العسكرية قبل تطبيق مخطّط الجنرال شال ومن أشهرها عمليّة L'ambianc والتي قادها الجنرال بيجار في شهر مارس 1957 بالأطلس البليدي، ثمّ تلتها عمليّة "الأطلس" في نفس المنطقة أفريل 1957، ومع مطلع جانفي 1958 قاد الجنرال ماسو عمليّة "ديابولو غرب Diabolo Ouest" ثمّ بعدها عمليّة التاج 1 في منطقة بالستيرو نوفمبر 1958 ليتمّ اللّجوء إلى عمليّة التاج 2 في أعالي جبال التيطري مع شهر ديسمبر 1958، غير أنّ هذه العمليّات التي ورد ذكرها والتي جرت وقائعها على أراضي الولاية الرابعة رغم عنفها وشراستها إلا أنّها لم تشمل إلا ما يقارب مساحة منطقة واحدة من كلّ تراب الولاية<sup>4</sup>.

شملت عمليّة الحزام الولاية الرابعة، حيث غطّت جبال الونشريس خاصّة من الناحية الشرقية، كما شملت جبال زكار والأطلس البليدي، جبال الظهره وجبال المديّة وقد كان الجنرال "روى" يسيّر هذه العمليّات من مقرّ قيادته بالمديّة، وعلى إثر هذه العمليّة صرّح الجنرال شال قائلاً: "ليس من الممكن تكوين تقرير في هذه الظروف إذ أنّ عمليّتنا ما تزال مستمرّة وسننظّف الجزائر منطقة بعد منطقة"<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> بن حليلي: المرجع السابق، ص 251

<sup>2</sup> مسعود: برنامج شال في مواجهة الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 137

<sup>3</sup> Lemir, Op. cit, P258

<sup>4</sup> Tegua, L'armée de libération nationale en Willaya 4, Op. cit, P117

<sup>5</sup> أيت حمو: المرجع السابق، ص 36

بعد انتهاء الجنرال من الولاية الخامسة توجّه بقوّاته صوب الولاية الرابعة، وما كادت قوّاته تبلغ مشارف الولاية حتى هاجمها الثوّار من الخلف بقوّة ولم يكن شال يتوقّع ذلك فهو كان يعتقد أنّه تمّ تطهير الولاية الخامسة من الثوّار، غير أنّها كانت حيلة طبّقت من طرف جيش التحرير الوطني الذي ابتعد من طريق القوات الفرنسية في هجومها على الولاية الخامسة وترك بعض الوحدات الصغيرة تقاوت الوحدات الفرنسية ممّا جعل شال يعتقد ويجزم أنّ هذه كلّها قوّات الولاية الخامسة<sup>1</sup>.

وهو ما أشار إليه أحد الجنرالات الفرنسيين المعادين للجيش الفرنسي إلى هذه الفكرة بقوله: "في الوقت الذي شعرنا فيه بالرضا بالقول أنّ التمرد قد خسر اللّعبة لأنّه مخنوق في الحدود التونسية والمغربية، ولأنّ جيش التحرير يعاني في الجبال مادياً ومعنوياً إلا أنّنا نشاهد جزءا كبيرا في وسط الإقليم الجزائري بيدي حيويّة وحركة غير عادية في الولاية الرابعة، فهي دائما متميّزة بالمقارنة بالولايات الأخرى وهذا راجع إلى الشّخصية القويّة للكولونيل" سي محمد" بفضل أشعل الولاية الرابعة رغم تراجع نشاط الولايات الأخرى.<sup>2</sup>

في إطار هذه العمليّة تمكّنت القوّات الفرنسية من قتل قائد الولاية الرابعة العقيد سي أمحمد جنوب المديّة يوم 05 ماي 1959<sup>3</sup>، إضافة إلى هذا فقد تمكّن النقيب جاك بلانكي وسريته يوم 17 نوفمبر 1959 من اعتقال الرائد عزّ الدين<sup>4</sup> القائد العسكري للولاية الرابعة، وبتاريخ 4 جويلية 1959 قدّم الجنرال ماسي قائد منطقة الجزائر تقريرا إلى الجنرال شال حول نتائج عمليّة الحزام ضدّ الولاية الرابعة<sup>5</sup>، حيث أكد أنّ مجموع الثوّار الذين أصبحوا خارج المعركة بلغ 2227 رجلا من بينهم 40 قائدا مهّمًا وتمّ استرداد 60 سلاحا حربيا بما في ذلك 28 سلاحا جماعيا وهذا يعني تراجع القدرات العسكرية للثوّار في هذه المنطقة بنسبة 30٪.<sup>6</sup>

<sup>1</sup> خضير: المرجع السابق، ص 287

<sup>2</sup> Teguia, L'armée de libération nationale en Willaya 4, Op.cit, P119

<sup>3</sup> A.N.O.M, Boite 1H1953

<sup>4</sup> الرائد عزالدين: من مواليد 1934 عضو المجلس الوطني للثورة، مسؤول المنطقة المستقلة بالعاصمة، القي القبض عليه في 4 جويلية 1956 ليتمكن من الفرار، تولى قيادة الولاية الرابعة خلال عمليات التصفية التي شهدتها الولاية

انظر: Courier, La guerre d'Alger Dictionnaire et document-، Op.cit ; P2678

<sup>5</sup> بورغدة: الجنرال ديغول والثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 242

<sup>6</sup> A.N.O.M, Développement Des Operations Au Cours De L'Anne 1959 ; Boite N 81F2438

وبذلك خرجت الولاية الرابعة من هذه العملية في وضعيّة جدّ حرجة، حيث فقدت الكثير من جنودها، فقد كانت هذه العملية أضخم عملية واجهتها وحدات جيش التحرير الوطني بالولاية الرابعة، غير أنّ المقاومة فيها كانت أحسن بكثير من الولاية الخامسة، و قد سارت هذه العملية على شكل حزام دائري ولذلك سمّيت بعملية الحزام أو الرّباط، كلّ هذا جعل الجنرال غارسيو يصرّح أنّه تمّ القضاء على حوالي 50٪ من وحدات جيش التحرير بعد شهرين من انطلاق العملية في الولاية الرابعة<sup>1</sup>.

كما تشير بعض الوثائق الأرشيفية الفرنسية إلى هذه الخسائر التي لحقت بجيش التحرير بالولاية الرابعة حيث خسرت حوالي 33٪ من مجموع تعداد المتمرّدين، 15٪ من الأسلحة الجماعية و 27٪ من الأسلحة الفردية أي القضاء على 45٪ من المتمرّدين و 30٪ من أسلحتهم، إضافة إلى تدمير مركز قيادة الولاية الرابعة ومركز كلّ من قيادة المنطقة 2 و 04 وتدمير 4 مراكز لقيادة 4 نواحي<sup>2</sup>.

ولمواجهة هذا الخطر الذي طال الولاية الرابعة خاصّة بعد انطلاق عملية الحزام، أمرت قيادة الولاية الوحدات بالانتشار وخروجها عن مجالها المسطّر، فالوحدات التي تكون خسائرها قليلة هي التي تذهب إلى الولايات المجاورة، حيث لا يتمّ البحث عنها قاصدة الدّشّرات الصغيرة في واد الشلف وواد سرسو وبعض الأجزاء من متّيجة والتي كانت تستخدم كملاجئ لجنود جيش التحرير<sup>3</sup>.

هذه الخطة جعلت الجنرال شال يعترف أنّ العمليات التي حدّدها لم تبلغ أهدافها وأنّ مردوديتها انخفضت خلال أربعة أو خمسة أسابيع، معلّلا هذا التراجع بلجوء الثّوار إلى التّشتت والاختباء تطبيقا لقرارات قيادتهم والتي تعود إلى أبريل 1959م، حيث لم يعد الجيش الفرنسي في أحسن الأحوال يشتبك إلا مع فصائل صغيرة ولهذا تكون النتائج محدودة بالمقارنة مع حجم القوّات والنّفقات المادية<sup>4</sup>.

ومنه نستنتج أنّ ظروف الحرب أجبرت الجنرال شال على تشتيت قوّاته التي ينوي الهجوم بها موحّدة متكاملة ولكن بتعدّد هجمات جيش التحرير في أقصى جنوب وهران وفي

<sup>1</sup> بن حليبي: المرجع السابق، ص 253

<sup>2</sup> A.N.O.M,Boite1H1953SHD1H1952/D3

<sup>3</sup> Teguia,L'armée de libération nationale en Willaya4,Op.cit,P121

<sup>4</sup> بورغدة: الجنرال ديغول والثورة الجزائرية، ص 242

جبال الأطلس البليدي<sup>1</sup>، لهذا لم يحصل شال على النصر المطلوب على الرغم من كثرة الجنرالات الفرنسيين والأرقام الغريبة التي قدّمها حول أعداد القوّات الباقية في الولاية الرابعة<sup>2</sup> وهو بذلك لم يحقّق نتائج كبيرة بالولاية الرابعة نظرا لطابعها الجغرافي الذي يختلف كثيرا عن الولاية الخامسة<sup>3</sup>.

كما برّر الجنرال شال ضعف النتائج المحقّقة في الولاية الرابعة مقارنة بالولاية الخامسة إلى قلة القوات التي جنّدت لتنفيذ عملية الحزام وصعوبة تضاريس المنطقة، كما تجدر الإشارة أنّ الجنرال شال كانت عليه ضغوطات من قبل الوزير الأول ميشال دوبري الذي أعلمه بأنّ إمكانيات الدولة الفرنسية لم تعد قادرة على تحمّل التكاليف وأنّه من الضّروري تقليص عدد القوّات، وبهذا يبرّر الجنرال شال هذه الأسباب التي دفعته لوقف عملية الحزام والانتقال إلى الولاية الثالثة مع مطلع شهر جويلية، لكن الملاحظ والمتبع لهذه المبررات المقدّمة لا يمكنه الاقتناع بها ذلك أنّ عملية الحزام استعملت فيها كلّ الإمكانيات وشملت جميع تراب الولاية الرابعة وألحقت أضرارا بقوّات جيش التحرير إذ فقد أزيد من ثلث قوّاته ورغم ذلك نجحت قيادة الولاية الرابعة في وضع إستراتيجية أقرّها الجنرال شال بنفسه أنّها سبّبت له متاعب كبيرة وفوتت عليه فرصة تحقيق انتصارات<sup>4</sup>.

إضافة إلى كلّ هذا، أعلن الناطق الرسمي لجبهة التحرير الوطني من تونس بأنّ مخطّط شال قد مُني بالفشل الذريع في الونشريس ومن نتائج ذلك الفشل تمكّن جيش التحرير من التمرّكز بقوة مدعّمًا بقواعد صحيحة<sup>5</sup>.

وهو نفس الطّرح الذي أكّده بعض العسكريين الفرنسيين بخصوص فشل مشروع شال حيث ذكر الجنرال بيجار " يوجد في الجيش الفرنسي من الجنرالات أكثر من اللازم مع أنّ المعارك تريح في الميدان لا في مكاتب الجنرالات، ثم إنّ كثرة السيارات والدبابات تعرقل

<sup>1</sup> خضير: المرجع السابق، ص 288

<sup>2</sup> Teguia, L'armée de libération nationale en Willaya 4, Op.cit, P123

<sup>3</sup> عبد المجيد (بوجلة): الثورة التحريرية في الولاية الخامسة 1954-1962، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث

والمعاصر، منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2007-2008، ص 305

<sup>4</sup> نظيرة (شتوان): الثورة التحريرية 1954-1962 الولاية الرابعة نموذجا، أطروحة دكتوراه تخصص تاريخ معاصر،

منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2007-2008، ص 487

<sup>5</sup> آيت حمو: المرجع السابق، ص 36

الجيش عن خفة الحركة وتعوّقه عن سرعة التنقل"وهو ما يذكره كولونيل فرنسي قائلاً: "ما فائدة الطائرات والدبابات في محاربة مقاومين مدربين على حرب العصابات ويختفون في الأحرش وراء الصّخور في الجبال؟ مع أنّ الطّيران الفرنسي يقوم كلّ يوم بثلاثمائة عملية" كلّ هذه التّصريحات وغيرها دلالة قاطعة على أنّ برنامج شال لن يكون مصيره أحسن من البرامج السّابقة أي حمل طيّات فشله في بذوره<sup>1</sup>.

### 3-عملية الشرارة بالولاية الثالثة Etincelle

ركّز الجنرال في مخطّطه على الولايتين الثالثة والرابعة لأنّهما ذات أهميّة من حيث الرّجال والوضعية الجغرافية<sup>2</sup>، وبعد عملية التاج والرّباط بغرب ووسط البلاد انطلقت عمليّة عسكرية أخرى سمّيت بالشرارة Etincelle والتي استغرقت اثني عشر يوماً بداية من 08 إلى 20 جويلية 1959 م<sup>3</sup>، كما تُعرف هذه العملية أثناء الثورة بعمليّة جنوب سطيف والحصنة وبريكة، تولّى قيادتها الجنرال جوان غراسيو (Jean Gracieux) قائد اللّواء العاشر للمظليين بمساعدة الجنرال جورساي سانت هيلبي الذي ساعده في قيادة الفرق المظليّة المشكّلة لهذا اللّواء<sup>4</sup>.

مهّد الجنرال لعمليّته العسكريّة الثالثة والتي ستشمل الولاية الثالثة بعمليّة سابقة، حيث جنّد لها أكثر من عشرين ألف جندي واستهدف بها جبال الحصنة التي تعتبر السّلسلة الرّابطة ما بين الأوراس والقبائل، حيث شملت هذه العمليّة أجزاء من الولاية الأولى والثالثة والرابعة والسادسة، كالهضاب العليا بجنوب سطيف وعين ولمان و سوبلة إلى غاية مقرة وضواحيها، حيث تعدّ مناطق عبور تربط جبال بوطالب و الأطلس التلي بسلسلة الأوراس ومنخفضات الحصنة المتّصلة بسهول المسيلة وجبل المعاضيد شرقاً وأولاد عديّ القبالة إلى غاية جبال بلّزمة<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> جريدة المجاهد: برنامج شال دليل على العجز لا على القوة، المصدر السابق، ص05

<sup>2</sup> Teguia, L'armée de libération nationale en Willaya4, Op.cit, P122

<sup>3</sup> بن حليلي: المرجع السابق، ص255

<sup>4</sup> أحمد (زيدرة): "الثورة الجزائرية ومخططات الحكومة الفرنسية"، ج2، العدد175، مجلة أول نوفمبر، المنظمة الوطنية

للمجاهدين، الجزائر، 2011، ص48

<sup>5</sup> بن حليلي: المرجع السابق، ص256



حيث يوضّح شال الأسباب التي دعت إلى اختيار هذا المكان بالذات فيقول أنّه طريق العدو الاستراتيجي طريق "الفلاقة" الوحيد من الأوراس إلى الولاية الثالثة، ويضيف لقد أشعت قبل انطلاق هذه العملية أنني سأقصد منطقة القبائل وهكذا كانت المفاجأة حيث لم يعلم بوجهتي إلا القليل وقد استغرقت هذه العملية اثني عشر يوما، وتجدر الإشارة أنّ الجنرال شال والجنرال غراسيو اشتراكا في الإشراف على قيادة هذه العملية من أجل تسهيل وضع أنابيب توصيل البترول الرابطة بين حاسي مسعود و بجاية.<sup>1</sup>

وقد تمّ تكليف إثنا عشرة فرقة من الاحتياط العام بالإضافة إلى نصف فرقة من القناصة البحارة وثلاث مجموعات مغاوير من المظليين الجويين، وثلاث وحدات للهندسة العسكرية، وخمسة مفربات التدخل المحمولة، والشيء الذي يجب التنبيه إليه أنّ هذه العملية لم تكن مبرمجة ضمن مخطّط شال.<sup>2</sup>

كان الهدف الأساسي من وراء العملية هو التّمويه للنّوار والمجاهدين بالولاية من أجل البقاء في أماكنهم وليلتحق بهم ثوار ومجاهدي الحضنة، حيث في الفاتح من جويلية 1959 شنت القوات الفرنسية عمليات عسكرية واسعة على كلّ من: برج بوعريج، المسيلة وبوسعادة وحاصرتها بالطائرات والمصفّحات، حيث تمّ إنزال الجنود في الرّبي وقمم الجبال كما وضعت مراكز للتفتيش والمراقبة، إضافة إلى تكليف الطائرات المروحية والحوّامات بنقل الجنود إلى قمم الجبال ونقل المساجين من أجل تسخيرهم في الأعمال الشاقة، وتجدر الإشارة أنّ عملية الشرارة شملت المنطقة المحصورة ما بين خطّ السكة الحديدية شمالا وطريق بريكة والمسيلة وأولاد سلطان، وبذلك أحكم الحصار على السّكان من خلال تشديد الرّقابة والتفتيش الفردي ومنع السّكان من المغادرة إلا برخصة.<sup>3</sup>

ونتيجة لهذه العملية التي شملت أجزاء من الولايات السّالفة الذكر، خسرت منطقة الحضنة حوالي 50٪. من قوّاتها إضافة إلى تدمير بنية تحتية مهمّة ومقتل 430 مقاتلا واسترجاع 200 سلاح حرب و 490 سلاح تكميلي.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> آيت حمو: المرجع السابق، ص36

<sup>2</sup> ميشال (فورجي): الحرب الباردة، وحرب الجزائر، تر عالم مختار، دار القصبية للنشر، الجزائر، 2008، ص208

<sup>3</sup> بوعزيز: الثورة في الولاية الثالثة 19، المرجع السابق، ص-ص182-183

<sup>4</sup> A.N.O.M, Développement Des Operations Au Cours De L'Anne 1959 ;Boite N 81F2438

عموما فإنّ عمليّة الشرارة خلّفت الكثير من الجرحى والقُتلى في صفوف القوّات الفرنسية وإسقاط العديد من الطائرات<sup>1</sup>.

#### 4- عملية جيمال<sup>2</sup> بالولاية الثالثة Jumelles

تعدّ هذه العمليّة من أضخم العمليّات العسكرية في تاريخ الثّورة الجزائرية، فقد جاءت مباشرة بعد الانتهاء من بناء الخطوط المكهربة على الحدود الشرقية والغربية ممّا حال دون دخول الأسلحة إلى الولاية الثالثة<sup>3</sup> لتتطلق عملية جيمال بتاريخ 22 جويلية 1959م مستهدفة القضاء على متمردي الولاية الثالثة<sup>4</sup>، حيث شملت كلّ أراضي الولاية الثالثة من الحدود الجنوبية أي من سطيف شرقا إلى جبال أولاد سيدي إبراهيم غربا أي المنطقة الأولى والثانية حتى الحدود الشاطئية الشمالية<sup>5</sup>.

والملاحظ أنّ القيادة الفرنسية أولت اهتماما خاصا بهذه العمليّة وعلّقت عليها آمالا كبيرة خاصّة من طرف الحكومة الفرنسية والرأي العامّ الفرنسي نتيجة للدّعاية الكبيرة ممّا جعلها تعتبر المرحلة الحاسمة في مخطّط الجنرال شال على اعتبار أنّها أطول عمليّة عسكرية في المخطّط، حيث استغرقت فترة ثمانية أشهر<sup>6</sup>، وقد أشرف الجنرال شال بنفسه على قيادة هذه العمليّة<sup>7</sup> مصطحبا معه الجنرال "فور (Faure)" الذي ادّعى معرفته للمنطقة

<sup>1</sup> زديرة: المرجع السابق، ص52

<sup>2</sup> تُعرف بعملية جيمال أو التو أمتان شهدتها أراضي الولاية الثالثة والتي تعنى العملية الكبيرة وفيها عمليتان مشتركتان وقد سميت بالتوأمتان لأنهما جرتا في نفس الوقت، حيث قام بها كل من فليق جيش الجزائر والأخرى قام بها فليق جيش قسنطينة، نقلا عن الأستاذ أحمد بودراع أستاذ التاريخ العسكري بالعاصمة.

<sup>3</sup> المنظمة الوطنية للمجاهدين: التقرير الجهوي لكتابة تاريخ الولاية الثالثة، تيزي وزو، 1987، ص9

<sup>4</sup> A.N.O.M, Développement Des Operations Au Cours De L'Anne 1959 ;Boite N 81F2438

<sup>5</sup> تقرير الولاية الثالثة:المصدر السابق، ص9

<sup>6</sup> جمال (قندل): إستراتيجية الاستعمار الفرنسي في تطويق الثورة الجزائرية من خلال خطى موريس وشال 1957-1962،

دار الكوثر، الجزائر، 2013، ص199

<sup>7</sup> يعود سبب إشراف الجنرال نفسه على هذه العملية كونها جرت على أراضي الولايات الحالية (بومرادس، تيزي وزو، بجاية وجزء من حدود ولاية جيجل مع بجاية وهي زيامة منصورية، فالأراضي الموجودة في بومرادس و تيزي وزو وغرب بجاية تابعة لفليق جيش الجزائر، أما الأراضي التي جرت فيها العملية شرق بجاية حتى حدود جيجل فهي تابعة لفليق جيش قسنطينة ولذلك فقد شارك في قيادتها جنرالات الفيلقين وحتى لا يقع بينهما سوء تفاهم أو يرفض أحدهما أوامر الآخر قرر الجنرال قيادة العملية بصفته اعلي منهما رتبة وقاندهما الأعلى.

باعتباره مسؤولاً للقطاع<sup>1</sup>، وكنتيجة لتولي الجنرال شال لقيادة هذه العملية؛ شرع الجيش الفرنسي في إقامة مركز القيادة العامة "أرتوا Artois" في أزور نطهور بأعلى شلاطة على علو 1700م فوق سطح البحر وذلك لموقعها الاستراتيجي المشرف على القبائل الكبرى والصغرى خاصة جرجرة، تامقوت، أكفادو وحوض الصومام<sup>2</sup>، ومن هذه الإقامة باشر الجنرال شال عملياته رفقة مساعديه أمثال نائبة غراسيو، والجنرال ماسي، كازانوف، جيل، ديلاك والطيار بوني...<sup>3</sup> ومن هذا المركز كان يمكن للجنرال شال من التحدث مع قادة الوحدات وذلك ليظلّ على اتصال دائم ومباشر معهم معتمدا على أجهزة الراديو معطيا الأوامر والتعليقات إلى الفرقة العاشرة للمظليين بالقبائل الكبرى والفرقة الخامسة والعشرين للمظليين بجبال البابور والقبائل الصغرى إضافة إلى الفرقة الحادية عشرة للمظليين وكذلك سلاح الطيران عند حدوث الاشتباكات.<sup>4</sup>

حيث شاركت في هذه العملية كلّ القوات الفرنسية سواءا برية، جوية وبحرية ومنها:

-قوات المظليين العاملين بالجزائر (اللواء العاشر، اللواء الخامس والعشرين)

-فيالق الليف الأجنبي

-فرق الحركة ومجموع الدفاع الذاتي

-قوات عملية الشرارة

- فيلق للهندسة العسكرية

-ثلاث فرق كومندوس الطيران

-فرقتان من سلاح المدفعية

-أربع مفرزات التدخل المحمولة<sup>5</sup>

-إضافة إلى توظيف 4000 سيارة عسكرية و2000 دبابة مصفحة، عشرات من البواخر والبوارج البحرية منها الرأسية والتي تجوب الشاطئ الواقع بين دلس غربا و بجاية شرقا<sup>6</sup>، كما

<sup>1</sup> بوعزيز: الثورة في الولاية الثالثة، المرجع السابق، ص183

<sup>2</sup> عمر (أزواوي): جومال الطوفان ببلاد القبائل، تر العيد دوان، الأمل للنشر والتوزيع، تيزي وزو، 2013، ص76

<sup>3</sup> بن حليلى: المرجع السابق، ص258

<sup>4</sup> قندل: المرجع السابق، ص200

<sup>5</sup> بن حليلى: المرجع السابق، ص259

<sup>6</sup> تقرير الولاية الثالثة، المصدر السابق، ص09

كما تمّ استخدام طائرات من نوع الطائرات المقاتلة من نوع B52 وB26، مقاتلات جاغورا وT6 والمروحيات لنقل الجنود<sup>1</sup>، وبذلك يكون الجنرال شال قد حشد لهذه العملية أكثر من 25000 جندياً<sup>2</sup>.

إذن وبهذه الإمكانيات العسكرية والتي لم يسبق توظيفها من قبل في تاريخ الحروب بدأت البواخر تنقل جنود البحريّة إلى شاطئ رأس سيغلي غرب مدينة بجاية وأخذت الطائرات العمودية تنقل المظليين فوق جبال أكفادو شرق عزازقة<sup>3</sup>، بينما اتخذ الرّماة وجنود الكومندوس مواقع في الصّخور الجبلية والمسالك الضيّقة وتمّ محاصرة المدن والقرى الواقعة في نطاق العملية مع فرض حصار شديد على السّكان من خلال منع دخولهم أو خروجهم دون إذن<sup>4</sup>. وحسب الوثيقة الأرشيفية فقد تمّ تقسيم عملية جيمال إلى 3 مراحل وهي على النّحو التّالي:

-المرحلة الأولى وكانت بدايتها يوم 22 جويلية 1959 إلى 10 أوت 1959 حيث تمّ تركيز كلّ الجهود على منطقة القبائل الكبرى ( منطقتي قسنطينة غرب) والتي يتواجد بها 4 وحدات من الاحتياط العامّ، ثم بعد ذلك انطلقت المرحلة والتي كانت بدايتها من 11 إلى 17 أوت 1959 وخلال هذه المرحلة تمّ التّركيز بصفة رئيسية على القبائل الصغرى حيث يتواجد بها 7 وحدات للاحتياط العامّ، ثمّ أخيرا المرحلة الثالثة من العملية 18 أوت إلى 17 أكتوبر والتي تمّ فيها الاعتماد على اللامركزية في النّشاطات العسكرية وتمّ توزيع 5 وحدات للاحتياط العامّ<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> أزواوي: المصدر السابق، ص71

<sup>2</sup> هناك اختلاف في عدد القوات المسخرة لهذه العملية فتقرير الولاية الثالثة يذكر انه تم تسخير أكثر 80 ألف رجل بينما أزواوي عمر يذكر في كتابه أنه تم تسخير حوالي 60 ألف رجل في حين يرى ميشال فورجي المشارك في هذه العملية 25000 جندي للمزيد أنظر ميشال فورجي، تقرير الولاية الثالثة، أزواوي عمر، المصدر السابق، ص73

<sup>3</sup> بن حليبي: المرجع السابق، ص260

<sup>4</sup> قنان: المرجع السابق، ص88

<sup>5</sup> A.N.O.M,Boite1H1952/1Operation jumelles

والجدير بالذكر أنّ الولاية الثالثة عرفت انطلاق عملية جيمال وهي تمرّ بأصعب الظروف والتي تمثّلت أساسا في استشهاد العقيد عميروش<sup>1</sup> وأزمة الثقة في صفوف الثوّار خاصّة بعد عمليّة لابلويت "الزرق"<sup>2</sup>، إضافة إلى قضية الضباط الأحرار<sup>3</sup> والصّراع حول السّلطة في الولاية الثالثة<sup>4</sup>، حيث اعتقدت السلطات الاستعمارية أنّ كلّ هذه الأحداث يمكن أن تُشكّل أرضيّة مناسبة للقضاء على الثّورة في الولاية الثالثة وقد امتدت هذه العمليّة

<sup>1</sup> أيت حمودة عميروش: من مواليد 21 أكتوبر 1926م بقرية تاشفت اقمون بلدية بني واسيف بولاية تيزي وزو، انخرط في صفوف حركة الانتصار للحريات الديمقراطية ثم المنظمة الخاصة مما أدى إلى ملاحقته وتعرضه للسجن، مع اندلاع الثورة التحق بها وعين قائدا على حوض الصومام مع بداية 1956 كلف بتأمين الحماية لعقد مؤتمر الصومام، ليعين مع مطلع سنة 1957 قائدا للولاية الثالثة ليعقد اجتماع لقادة الداخل بالطاهير مع بداية سنة 1958 وبعد نهاية الاجتماع تقرر أن يذهب لتونس رفقة العقيد سي الحواس بهدف الاتصال بالحكومة المؤقتة وتبليغها أهم قرارات الاجتماع، غير أن السلطات الفرنسية علمت بمكان تواجدهما بجبل ثامر فحوصرا هناك رغم استبسالهم رفقة المجاهدين إلا أن التفوق العسكري الفرنسي حسم الموقف ليسقط العقيدان في ميدان الشرف. أنظر: محمد (علوي) : قادة ولايات الثورة الجزائرية، ط1، منشورات دار الثقافة لولاية بسكرة، الجزائر، 2013، ص201-202

<sup>2</sup> هي عبارة عن عملية استخباراتية قامت المصالح الفرنسية بتنفيذها على مستوى الولاية الثالثة وذلك عن طريق دس رسائل كاذبة ومعلومات مغلوبة لقيادة الولاية الثالثة، مما جعل العقيد عميروش يتخذ إجراءات صارمة ويعين لجنة تحقيق في هذه القضية وقد تسببت هذه العملية في زرع الشك والفوضى داخل صفوف الثوار كما أدت إلى اغتيال عدد كبير من أفراد جيش التحرير الوطني، غير أن هذه المؤامرة لم توقف القتال والكفاح وأطلق مصطلح الزرق على هذه العملية نسبة للملابس الزرقاء التي كان يرتدها العسكريين العاملين المخبرين في إطار جهازا لاستعلام والاستغلال الذي يرأسه النقيب ألان بول ليجي . للمزيد أنظر: مقران عبد الحفيظ (الحسني): مذكرات من مسيرة النضال والجهاد، دار الأمة، الجزائر، 2010، ص149-150، إبراهيم (لونيس): العقيد عميروش وعملية الزرق، دار هومة، الجزائر، 2015، ص52-60

<sup>3</sup> في شهر مارس 1959م عاد الرائد ميرة عبد الرحمان من تونس، ومع ترشيح من الحكومة المؤقتة لتعيينه في قيادة الولاية الثالثة، وفي هذه الأثناء كان قائد الولاية بالنيابة هو الرائد محند أولحاج الذي خلف العقيد عميروش قبل سفره لتونس، ولم يقبل أي منهما بقيادة الآخر فكانت قيادة الولاية برأسين: عبد الرحمان ميرة قائدا على القبائل الصغرى بينما كان أولحاج قائدا على القبائل الكبرى ونظرا لهذه الوضعية عقد مجموعة من الضباط من مختلف مناطق الولاية الثالثة اجتماعا إتفقوا فيه على وقف محند أولحاج وعبد الرحمان ميرة عن مهامهما، دامت هذه الحركة حوالي خمسة أشهر لتنتهي في بداية سنة 1960 بعد سقوط الرائد ميرة في ميدان الشرف ووصول رسالة من الحكومة المؤقتة تؤكد فيها تعيين الرائد أولحاج قائدا للولاية الثالثة برتبة عقيد. أنظر: A cœur des maquis de Kabylie Mon combat pour l'indépendance de l'Algérie, T1Ed, Inas, Alger, 2011, P197-199

<sup>4</sup> Mahmoud (Ait Meddour), La stratégie De La Révolution Algérienne Face A' L'opération Jumelles Dans La Wilaya 3 ; dirasatwaabath, volume7, Numéro20, 2015, P342

العسكرية من النّاحية الساحليّة من دلس إلى شرق بجاية وفي النّاحية الجنوبية من البويرة إلى غابة فنزات<sup>1</sup>.

حيث شنت عمليّات عسكرية واسعة وضخمة على المناطق المذكورة، وتمّ تركيز جنود الرّماة على قمم الجبال والهضاب، ونُصبت المدافع بعيدة المدى إلى جانبهم وتمّ حصار الطّرق الكبيرة والمسالك الهامّة بأكثر من أربعة آلاف سيارة ودبّابة مصفّحة وذلك بهدف منع المجاهدين من الخروج والانسحاب إلى الأماكن الآمنة، إضافة إلى هذا فقد قامت العشرات من فرق وكتائب المشاة بمحاصرة كلّ المدن والقرى من أجل منع أيّ اتصال بين جنود جيش التحرير والسّكان مع القيام بعمليّات مدمّمة وتفنيش للمنازل والمغارات و المشاتي<sup>2</sup>، كما شاركت قوّات الطيران بكثافة ضدّ معاقل الثّورة وقامت القوّات البحريّة بعمليّات إنزال في رأس سيغلي بين بجاية وبور غيدون حيث تعدّ عملية جيمال محاولة عسكرية غير مسبوقّة لإبادة الثّوار في هذا المعقل الهام من معاقلهم، حيث أمر الجنرال شال أن تبقى فرقة من قوات المظليين خلال فصل الشتاء في منطقة القبائل وإذا اقتضى الأمر في الجزائر كله حيث يجب أن يكثف الكفاح ضد التمرد حتى يتم استعادة الأمن<sup>3</sup>.

يمكننا ملاحظة شيء خلال سير هذه العمليّة العسكريّة تميّزها بوحشيّتها وفضاعتها في القضاء على كلّ شيء يمتّ بصلّة إلى الحياة وذلك في سبيل تجويع وحدات جيش التحرير الوطني، ولعلّ أصدق مثال على ذلك هو ما أقدمت عليه جيوش شال بمنطقة دوجي قرب الصومام على إتلاف ما يقارب 15000 شجرة تين والقضاء على 250 رأساً من الغنم، كما فقدت هذه المنطقة ثلث سكّانها 1200 مابين شهيد وفقيد<sup>4</sup>.

وفي ذروة هذه العمليّة العسكريّة الضّخمة ونتيجة للحملة الإعلاميّة الدعائيّة لها، زار الجنرال ديغول منطقة القبائل يوم 29 أوت 1959، حيث التقى بالجنرال شال والعديد من الضبّاط وخاطبهم قائلاً: "يجب أن تحقّقوا أولاً التهدئة والباقي سيأتي بعد ذلك لوحده، يجب أن تنغرسوا في الجبال وأن تبقوا فيها"، كما قام أيضاً بزيارة Artois المقرّ الذي اتّخذه شال لقيادة

<sup>1</sup> قندل: المرجع السابق، ص 202

<sup>2</sup> بوعزيز: الثورة في الولاية الثالثة، المرجع السابق، ص 184

<sup>3</sup> بورغدة: الجنرال ديغول والثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 244

<sup>4</sup> مسعود: الثورة الجزائرية في مواجهة مخطط شال، المرجع السابق، ص 140

هذه العملية حيث صرّح ديغول قائلاً: " إنَّ العالم برمّته يعلم أنّ ما نفعله في الجزائر ليس عمل احتلال أو غزو ويجب أن يفهم أنّنا نفعله مع السّكان ومن أجلهم وبواسطتهم"<sup>1</sup> إنَّ المنتبّع لمراحل عمليّة جيمال يدرك أنّ الجنرال شال هدف من وراءها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف ولعلّ أهمّها:

- تدمير العصابات وتشتيت تنظيم المتمرّدين في الولاية الثالثة<sup>2</sup>
- حصار الولاية وعزلها عن بقية الولايات
- اكتساح مقرّ القيادة بأكفادو وبونعمان
- كشف مخابئ المجاهدين وملاجئهم
- فرض حصار غذائي على السّكان لتعطيم معنوياتهم
- إرضاء الجناح العسكري المتطرّف وكسبه
- تكثيف نقاط المراقبة العسكرية قصد شلّ نشاط المجاهدين وإرهاب السّكان بهدف عزلهم عن المجاهدين<sup>3</sup>.

وبعد أن يتمّ تطهير النواحي من المتمرّدين ينشأ تشكيل يشرف على التّهذئة والمراقبة الصّارمة للمواطنين<sup>4</sup>.

نتيجة لهذه العمليّة العسكرية الضّخمة، خرجت الولاية الثالثة في حالة مزرية حيث خسرت خلال هذه الفترة 45٪ من عتادها العسكري إضافة إلى فقدانها 44٪ من أسلحتها الآليّة و35٪ من أسلحتها الحربيّة الفرديّة و50٪ من أسلحتها الإضافيّة كما قدّرت القوّات الفرنسيّة أنّ الولاية فقدت في نهاية ديسمبر 5000 رجلاً<sup>5</sup>، وبذلك اعتبر القادة العسكريون الفرنسيون أنّ نتائج هذه العمليّة مرضية للغاية، من أبرزهم الجنرال فور (Faure) قائد منطقة الجزائر الذي كلّف بالهجوم على منطقة بالقو في الولاية الثالثة، حيث حدّد في تقرير مفصّل مؤرّخ بمدينة تيزي وزو يوم 25 أكتوبر 1959 هدف الهجمات في منطقة القبائل مفصّلاً في النتائج المتحصّل عليها من قبل الجيش الفرنسي حسب تقديره على النحو التالي:قدّرت

<sup>1</sup> بورغدة: الجنرال ديغول والثورة، المرجع السابق، ص 244

<sup>2</sup> A.N.O.M,Boite1H1952/1Operation jumelles

<sup>3</sup> تقرير الولاية الثالثة:المصدر السابق، ص 10

<sup>4</sup> A.N.O.M,Boite1H1952/1Operation jumelles

<sup>5</sup> A.N.O.M, Développement Des Operations Au Cours De L' Anne 1959 ;Boite N 81F2438

الخسائر البشرية بـ 2868 نائرا خارج المعركة منهم 1460 قتيلا و 123 أسيرا و 85 عنصرا فرّوا من صفوف الثّوار من ضمنهم 74 مسؤولا، إضافة إلى تضرّر المنظّمة السياسية والإدارية التّابعة لجهة التحرير الوطني، كما أوضح التّقرير خسارة جيش التحرير لحوالي 1270 قطعة سلاح<sup>1</sup>، كما يشير تقرير الولاية الثالثة أنّ عمليّة جيمال أسفرت عن استشهاد حوالي 8000 رجلا<sup>2</sup>.

عمليّة جيمال التي انطلقت يوم 22 جويلية 1959م والتي كان من المقرّر أن تنتهي حسب الجنرال شال قبل بداية موسم الأمطار أي في أواخر سبتمبر لكنّها تواصلت إلى غاية شهر نوفمبر، حيث تمّ نقل القسم الأكبر من القوّات إلى الشّمال القسنطيني فيما بقي لواء كامل من المظليين بالقبائل لمواصلة العمليّة التي لم تنته رسميا إلا في 03 أفريل 1960م<sup>3</sup>.

### 5- عمليّة الأحجار الكريمة بالولاية الثانية Pierres Précieuses

بعد انتهاء الجنرال شال من عمليّته الكبرى بالولاية الثالثة والتي طالت مدّتها مقارنة ببقية العمليات العسكرية السابقة، توجّه هذه المرّة بقوّاتها نحو الولاية الثانية وذلك بداية من شهر نوفمبر 1959، حيث أطلق على عمليّته الجديدة اسم الأحجار الكريمة Pierres Précieuses<sup>4</sup>، حيث قدر عدد القوّات الفرنسية العسكرية المشاركة في هذه العمليّة بحوالي 50 ألف جندي، كما شاركت الفرقان الخامسة والعشرين والحادية عشرة للمظليين إضافة إلى الجيش العامل في القطاع القسنطيني<sup>5</sup>.

وتجدر الإشارة أنّ شاسعة مساحة الولاية الثانية وصعوبة تضاريسها ومسالكها ومناعة جبالها و تجذّر عمق الثّورة بها، كلّ هذا دفع بالجنرال شال إلى تقسيم العمليّة إلى ثلاثة مراحل حتى يتمكّن من إحكام السيطرة وتثديد الخناق على جيش التحرير الوطني وعزله عن الشّعب من خلال المحتشدات التي أقيمت بالولاية الثانية والتي تجاوز عددها الخمسين محتشدا<sup>6</sup>، وأسندت قيادة هذه العمليّة للجنرال جانو (Janto) الذي قام بإنشاء مركز قيادة

<sup>1</sup> بورغدة،:الجنرال ديغول والثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 244

<sup>2</sup>تقرير الولاية الثالثة: المصدر السابق، ص 10

<sup>3</sup> بلحاج: المرجع السابق، ص 211

<sup>4</sup> بوالظمين:المصدر السابق، ص 100

<sup>5</sup> الزبيري وآخرون: المرجع السابق، ص 277

<sup>6</sup> قندل: المرجع السابق، ص 203



خاصّ للعملية مماثل للمركز الذي أنشأه الجنرال شال بالولاية الثالثة حيث أطلق عليه تسمية لانغودوك<sup>1</sup>.

تمثلت مراحل عملية الأحجار الكريمة كالآتي:

1- **عملية الفيروز Turquoise**: أسندت قيادتها للجنرال دي كورنوا على رأس الفيلق الخامس والعشرين للمظليين، حيث شملت مناطق جيجل، ميله، الميلية وجبال البابور والتي انطلقت يوم 2 نوفمبر 1959 إلى غاية سبتمبر 1960.

2- **الزمرّد Emeraude**: شملت منطقتي القلّ وسكيدة بداية من 6 نوفمبر 1959 تولى

قيادتها الجنرال هوبرت قائد الفيلق الحادي عشر للمظليين إضافة إلى الفيلق الثاني للبحرية

3- **الزبرجد Topaze**: انطلقت في 09 نوفمبر 1959 واستهدفت جبال إيدوغ بين عنابة وسكيدة وامتدت إلى غاية القالة<sup>2</sup>.

وهو ما يؤكده جودي بوالظمين في مذكراته، حيث أورد أنّ هذه العملية امتدت من القالة شرقا إلى خراطة غربا، ومن البحر المتوسط شمالا إلى السكة الحديدية، سطيف و، سوق أهراس جنوبا<sup>3</sup>، وقد أكد تقرير سري فرنسي أنّ عملية الأحجار الكريمة كانت لها نتائج مهمة خاصة في مناطق: قالمة، المسيلة وعين مليلة غير أنّه لم يقدم أرقاما تفصيلية، وفي نفس الوقت أقرّ أنّ عدد العمليات العسكرية التي قام بها الثوار بلغت 22 عملية في اليوم، حيث نفذت نسبة 41٪ منها ضدّ قوات الأمن، كما خلفت هذه العمليات 51 قتيلا و59 جريحا، كما أوضح التقرير أنّ المناطق الأكثر حساسية هي مناطق القبائل الكبرى ومنطقة الشمال القسنطيني<sup>4</sup>.

وخلال فترة ثلاثة أشهر، استطاعت القوات الفرنسية استرجاع 12٪ من أسلحة الحرب والاستيلاء على 6٪ من الأسلحة الحربية الفردية و 9٪ من الأسلحة الإضافية والقضاء على 1360 متمردا<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> بن حليبي: المرجع السابق، ص 265

<sup>2</sup> Tegua ;L' Algérie En Guerre ;Op.cit,P306

<sup>3</sup> جودي الأخضر (بوالظمين): مذكرات مجاهد من بغداد إلى الجزائر، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر، دس، ص 144

<sup>4</sup> بورغدة: الجنرال ديغول والثورة الجزائرية، ص 250

<sup>5</sup> A.N.O.M, Développement Des Operations Au Cours De L' Anne 1959 ;Boite N 81F2438

في حين يؤكّد الجنرال ميشال فورجي أنّ النتائج الأولى لعملية الأحجار الكريمة كانت ضعيفة، حيث قدر حصيلة هذه العملية في نهاية 1959 بـ10٪. من الأسلحة الثقيلة والفردية تم استرجاعها، كما تمّ القضاء على 20٪. من المتمردين كما تمّ استعادة حوالي 550 سلاحاً فردياً و30 قطعة سلاح جماعي و850 سلاحاً تكميلياً<sup>1</sup> وهو نفس الطرح الذي أكدّه تقرير عسكري مؤرخ يوم 10 ديسمبر 1959 حيث أعترف بفشل عملية الزمرد في جبال القلّ وذلك نتيجة لصعوبة التضاريس وتشتت الثوار إلى وحدات صغيرة يصعب اكتشافها<sup>2</sup>.

حيث يؤكّد جودي بوالظمين أنّ قيادة الولاية الثانية أمرت القوات المسلحة بعدم مواجهة القوات الفرنسية وأنّما الاكتفاء بالضربات الخفيفة القاسية وبذلك تمّ غنم العديد من الأسلحة، أمّا العدو فكان يعوّض خسارته بقتل المدنيين وأسره إضافة إلى التخريب الكامل للقرى وحرقتها، بل تعدّى الأمر إلى ترحيل السكّان وتهجيرهم وسجنهم في مراكز قريب من المراكز العسكرية<sup>3</sup>

هذه الوضعية المزرية التي مرّت بها الولاية الثانية، دفعت بقيادتها إلى توجيه نداء استغاثة إلى الحكومة المؤقتة في 17 نوفمبر 1959 أي بعد انطلاق عملية الأحجار الكريمة على أراضيها، حيث وُصف الوضع بالمأساوي<sup>4</sup>، وفي مراسلة أخرى وجهها علي كافي إلى الحكومة المؤقتة بتاريخ 29 أكتوبر 1960 موضّحاً فيها حجم الخسائر التي خلّفتها عمليات الجنرال شال في الولاية طيلة فترة ستّة أشهر دون انقطاع، خاصّة على مستوى التنظيم السياسي والمدني لجهة التحرير، حيث قضى العدو على نسبة 90٪. من هذا التنظيم بالرغم من أنّ المناضلين كانوا يُعيدون استحداثه من خمس إلى ستة مرات في بعض القرى و المداشر، كما ناشد قائد الولاية قادة الخارج الإسراع من أجل تدارك الوضع خاصّة فيما تعلق بإمداد السلاح لفكّ الحصار المفروض على الولايات<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> فورجي: المصدر السابق، ص210

<sup>2</sup> Mohammed( Harbi ),Gilbert(Meynier), Le FLN documents et Histiore1954-1962,Ed,Casbah, Alger,2009,P100

<sup>3</sup> بوالظمين:مذكرات مجاهد، المصدر السابق، ص145

<sup>4</sup> مسعود: الثورة الجزائرية في مواجهة برنامج شال، المرجع السابق، ص143

<sup>5</sup> كافي: المصدر السابق، ص315

## 4-عملية أرياج بالولاية الأولى Ariège

اختتم الجنرال شال مسار عملياته العسكرية بالتوجه نحو الولاية الأولى بداية من 8 أوت 1959 وذلك في إطار عملية الشرارة التي طالت منطقة الحضنة أي المنطقة الأولى من الولاية الأولى وذلك بهدف تفكيك مواقع جيش التحرير الوطني<sup>1</sup>. وفي إطار المخطط العام للجنرال شال، كانت العملية الموجهة ضدّ الولاية الأولى هي عملية Trident، غير أنّ الحظّ لم يسعفه لتنفيذها، حيث تمّ استدعائه لباريس عقب أسبوع المتاريس وتحويله إلى فرنسا في 23 أبريل 1960 دون القيام بعملياته العسكرية ضدّ الولاية الأولى أوراس النمامشة<sup>2</sup>.

وقبيل انطلاق عملية إرياج قال الجنرال ديكارنو (Dicarno) في حوار مع أحد الصحفيين نهاية سبتمبر 1960 بباتنة: "الأوراس هي مهد التمرد وسوف تكون قبره" حيث كانت القيادة الفرنسية مصرة هذه المرة على استئصال الثورة من الأوراس بعدما فشلت سنة 1959<sup>3</sup> انطلقت العمليات العسكرية ضدّ الولاية الأولى بداية من شهر أكتوبر حيث شاركت فيها قوات الاحتياط العام<sup>4</sup>، غير أنّ عملية Trident التي كان من المقرر أن ينفذها شال ضد الولاية الأولى تمّ تنفيذها من طرف خليفته الجنرال كريبان<sup>5</sup> Crépin تحت تسمية أرياج Ariège خلال الفترة الممتدة ما بين 06 أكتوبر 1960 إلى 20 ماي 1960، وقد شاركت في هذه العملية الفرقتان العاشرة والخامسة والعشرين للمظليين إضافة إلى مجموعات تكتيكية مكوّنة من عدد كبير من الفيالق والكتائب ووحدات المغارات التابعة لسلاح الهندسة العسكرية بالإضافة إلى الوحدات التابعة لقطاع: أريس، خنشلة، باتنة ووحدات مغاوير القنص، كما تمّ تدعيم هذه التشكيلات بقوات المدفعية وسلاح الطيران<sup>6</sup> وامتدّت هذه العملية من عين التوتة إلى غاية خنشلة، إضافة إلى عملية أخرى شملت كل من: بريكة، مروانة إلى بوسعادة<sup>7</sup>.

<sup>1</sup> مراردة: المصدر السابق، ص 174

<sup>2</sup> حفظ الله: المرجع السابق، ص 93

<sup>3</sup> الطاهر (الزيري): مذكرات أخر قادة الأوراس التاريخيين 1929-1962، وحدة الروبية، الجزائر، 2008، ص 248

<sup>4</sup> A.N.O.M, Operations des Unîtes Reserve General, Boit N81F2438

<sup>5</sup> كريبان: هو القائد الأعلى للقوات المسلحة الفرنسية بالجزائر عين في مارس 1960 خلفا للجنرال شال بعد عزله على اثر

أسبوع المتاريس، واصل العمليات العسكرية المدرجة ضمن مخطط شال. أنظر شرفي: المرجع السابق، ص 283

<sup>6</sup> بورغدة: الجنرال ديغول والثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 255

<sup>7</sup> تقرير الولاية الأولى: المصدر السابق، ص 33

وتقوم هذه العملية على ثلاثة مراحل وهي:

1-المرحلة الأولى: جمع المعلومات الاستخباراتية حول جيش التحرير من حيث قدراته وأماكن تواجد قيادته إضافة إلى توزيع قوّاته

2-المرحلة الثانية: تدخّل عسكري واسع يعتمد على إنزال جويّ في الأماكن المرتفعة عن طريق الطائرات وفي نفس الوقت تتحرّك قوافل عسكرية لتطويق القطاع

3-المرحلة الثالثة: صيانة السّلم بالإبقاء على وجود عسكري فرنسي في الجبال والغابات لمدة تصل إلى ثلاثة أشهر لمنع كلّ تمردٍ وبالتالي منع المجاهدين من إعادة تنظيم صفوفهم وقوّاتهم، كما يرافق هذه المراحل عملية شقّ الطرقات في الغابات والجبال بهدف تسهيل مرور الآليات العسكرية<sup>1</sup>.

أمّا فيما يخصّ تعداد جيش التحرير الوطني بالولاية الأولى خلال هذه العملية وصل عدد الكتائب إلى 31 كتيبة دون حساب عدد المجاهدين غير المدمجين ضمن القوّات القتالية، ولم تتمكّن هذه العملية من تغطية سوى جزء واحد من مساحة الولاية الأولى<sup>2</sup>، وفي تقرير صادر عن المكتب الثاني بخنشلة في 10 سبتمبر 1960 الذي يؤكّد أنّه تمّ القضاء على العصابات وتشتيتها إضافة إلى القضاء على المنظّمة في الأرياف والمدن ولم يعد لنشاطات المتمرّدين أي تأثير، كما أنّ العمليات الأخيرة التي نفّذتها وحدات الاحتياط العامّ تسببت في التأثير على مراكز العصابات المسلّحة وأدّت إلى تدمير مركز القيادة في غابة بني ملول، كما أصبحت مناطق التموقع والمخابئ والملاجئ مهجورة تماما، وأضحت مراكز قيادة المتمرّدين متقلّبة بصفة مستمرة وهي تواجه مشاكل كبيرة في التموين ووسائل الاتّصال<sup>3</sup>.

غير أنّ هناك تقريرا صادرا عن النّاحية العسكرية العاشرة بالقطاع القسنطيني بتاريخ 13 أكتوبر 1960 يعترف بفشل هذه العملية على الأوراس، وأشاد بفاعلية التكتيكات التي اعتمدها الثوّار في هذه المنطقة الصّعبة رغم الإمكانات الضخمة التي سخّرت لإنجاح هذه العملية، حيث ورد في هذا التقرير: "أنّ العدوّ استخدم تكتيكا فعّالا لمواجهة التفوق الذي

<sup>1</sup> الزبيري: المصدر السابق، ص 249

<sup>2</sup> محمد(تقية): الثورة الجزائرية المصدر، الرمز و المأل، تر عبد السلام عزيزي، دار القصبه للنشر، الجزائر 2010،

ص 445

<sup>3</sup> Harbi , Meynier,Opcit,P104

تمنحه لنا أسلحتنا الثقيلة، وهو تكتيك بسيط يعتمد على انضباط تامّ خلال عمليات إطلاق النار وبرودة أعصاب كبيرة"، ليؤكد التقرير أنّ الثوار بنوا أسس تكتيكاتهم على النحو التالي:

-إطلاق النّار على مسافات بعيدة في الوقت الذي تكون فيه قوّاتنا مجتمعة

-لا يكشفون أسلحتهم الجماعيّة إلا تدريجيّاً تبعاً لاستخدام وسائلنا إضافة إلى صعوبة التّضاريس

كما اعترف التقرير أيضاً بأنّ القيادة الفرنسية العسكرية لم تتوصّل بعد إلا خطّة مناسبة لمواجهة هذا التكتيك، حيث أوردت مايلي: "إنّ كلّ وحداتنا مهما كانت قيمتها أو ميزة قادتها يجب أن تعرف وتدرس الإجراءات الكفيلة بإخفاق عمليات العدو لكن يبدو أنّنا لم نجد إلى حد الآن حلّاً نافعا لذلك"<sup>1</sup>.

أمّا في التقرير الصادر عن الجنرال غورو يوم 19 أكتوبر 1960 الذي يعترف فيه بكفاءة ج.ت.و. بمنطقة الأوراس بحيث قال: "إنّ الاشتباكات الأخيرة في الأوراس بينت كل صعوبات معركة ضدّ خصم يتحكّم جيدا وبطريقة استثنائية في استخدام الموارد الدفاعية التي توفرها أرض ملائمة، تلك الصّعوبات برزت خاصّة خلال المرحلة الحرجة المتعلقة باقتحام المواقع التي يتحصّن بها الخصم بعد أن نظّمها بطريقة باهرة ودافع عنها بطريقة إطلاق نار مثالية"<sup>2</sup>.

وما يجب الإشارة إليه أنّه مع بداية شهر مارس 1960، شهدت الولاية الرابعة عودة العمليات العسكرية ممثّلة في عملية (Matraque) في الونشريس في الوقت الذي لايزال فيه شال قائداً، لتشهد جبال الونشريس عمليّة أخرى تحت اسم الصرصور (Cigale) في 22 جويلية 1960م، الولاية الخامسة هي الأخرى شهدت عودة العمليات العسكرية إليها بعدما قيل عنها أنّها أصبحت هادئة بعد سنة 1959 حيث نفذت فيها (Tentacule) بداية من شهر أفريل إلى غاية منتصف ماي 1960 على مستوى جبال الدعية.<sup>3</sup>

<sup>1</sup>Ibid,P105

<sup>2</sup>Ibid,P105

<sup>3</sup> تقيّة: المصدر السابق، ص444

لتشنّ القوات الفرنسية على مستوى الحدود الجزائرية التونسية من 24 ماي إلى 30 ماي 1960 عملية مارطون (Marathon) بدعوى حماية خطّي شال وموريس والقضاء على الثورة التي أصبحت خارج الحدود<sup>1</sup>.

فشل الجنرال شال في القضاء على الثورة من خلال عمليّاته العسكرية الكبرى ومخطّطه الجهنمي وهذا بشهادة بعض جنرالاته الذين شاركوا في تنفيذ مخطّطه من بينهم الجنرال أندري دولاك الذي اعترف قائلاً: "لم ينجح إلا جزئياً وأنّ نصف فشله تأكّد من خلال إرادة الجنرال ديغول في إنهائه دون تأخير بواسطة المفاوضات"، أمّا الجنرال أرغوا (Argoud) ذكر قائلاً: "هذا المخطّط المعتمد على السّدود العازلة وعمليات التّمشيط المنهجية من الغرب إلى الشرق انطلق من تحليل غير صحيح للمشكلة... لقد كيّف الثّوار بسرعة تنظيمهم على هذا المعطى الجديد... وإذا استمرّ الجنرال شال في هذا الطّريق فإنه سيخسر حرب الجزائر بكلّ تأكيد..."<sup>2</sup>

### المطلب الثاني: الخطوط المكهربة

إنّ فكرة إغلاق حدود الجزائر فكرة استعمارية قديمة، فلقد كانت اهتمامات الفرنسيين بغلق الحدود الجزائرية التونسية منذ فجر 1 نوفمبر 1954 بحيث تكرّرت الاجتماعات على الحدود بين المقيم العام الفرنسي بتونس الجنرال بواييدولاتور والحاكم العامّ بالجزائر روجي ليونار لتنسيق وإحكام غلق الحدود، ليقوم جاك شوفاليه كاتب الدولة الفرنسية بعقد اجتماع بباريس مع الحاكم العامّ الفرنسي بتونس والوزير الفرنسي المكلف بالشؤون التونسية والمغربية للتنسيق ومنع التّسرب للجزائر<sup>3</sup>.

إنّ فكرة إنشاء السّدود المكهربة ترجع إلى فترة حرب الهند الصينية، حيث استفادت فرنسا من هذه التجربة وعملت على تطبيقها وتعميمها في الجزائر وهدفت من وراء ذلك إلى محاصرة وعزل الثورة وقطع الإمدادات التي ترد إليها من الخارج<sup>4</sup>، وتعود فكرة إنشاء خطّي

<sup>1</sup> تقرير الولاية الأولى: المصدر السابق، ص 34

<sup>2</sup> بورغدة: الجنرال ديغول والثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 254

<sup>3</sup> محمد (ياحي): الخطط الجهنمية الفرنسية في مواجهة الثورة الجزائرية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في

الحركة الوطنية، الجزائر، دس، ص 25

<sup>4</sup> المنظمة الوطنية للمجاهدين: تقرير الملتقى الجهوي الثالث لكتابة تاريخ ولايات الغرب الولاية الخامسة، حزب جبهة

التحرير الوطني، سعيدة، 1985، ص 46

شال وموريس إلى الجنرال فانسكان قائد منطقة الشرق القسنطيني التي أراد تطبيقها في الفيتنام، غير أنّ ذلك لم يتمّ بسبب ضيق الوقت كما أنّ المشروع لم يتحقّق إلا في نهاية الخمسينات وهكذا طبّقت هذه الفكرة الجهنمية في الجزائر على يد أندري موريس وزير الدفاع الفرنسي في حكومة بورجيس مونري الذي اقترح إنجاز هذا الخطّ المكهرب والذي يفصل الجزائر عن الحدود التونسية والمغربية<sup>1</sup>.

أمّا فكرة إنشاء خط موريس فهي مستوحاة من خطّ ماجينو، حيث اتّخذ أندري موريس قرار بناء السدّ الشائك على طول الحدود التونسية، وعرض المشروع على البرلمان الفرنسي الذي صادق عليه وانطلقت الأشغال به رسمياً في أوت 1956، لتنتهي الأشغال في سبتمبر 1957م، سمّي هذا الخطّ المكهرب باسم وزير الدفاع الفرنسي، كما أطلقت عليه عدّة تسميات منها: خط ماجينو، السدّ المكهرب، السدّ القاتل، الثعبان العظيم وسدّ الموت<sup>2</sup> يمتدّ خطّ موريس من الشّمال إلى الجنوب انطلاقاً من عنابة في الواد الكبير عند الحدود التونسية، ليمرّ عبر بن مهدي، الذرعان، بوشقوف وشيحاني ويتفرّع عند هذه النقطة قسمان من الخطّ يمحيان طريق السكّة الحديدية، ثم ينزل باتجاه سوق أهراس، مداورس حتى تبسة حيث يصعد باتجاه الكويف ثم ينزل نحو بكارية، الماء البيض<sup>3</sup>، يبلغ طول هذا الخطّ حسب عمار قليل 150 كلم وبعرض يتراوح ما بين 6 إلى 25متراً وارتفاعه ما بين المترين و4<sup>4</sup>، أمّا علي كافي فيؤكّد في مذكراته أنّ طول هذا الخطّ المكهرب على طول الحدود الجزائرية التونسية بلغ حوالي 500كلم<sup>5</sup>.

يتكوّن هذا الخطّ من شبكة أسلاك مكهربة وشائكة مكوّرة وأخرى ممتدة أفقيّاً وعموديّاً مدعّمة بسبعة أسلاك مكهربة تصل قوتها إلى 12000 فولط<sup>6</sup>، وعلى طول هذا الخطّ تتابع دوريات عسكرية مدجّجة بالسّلاح تنير طريقها ليلاً كاشفات للنور، والخطّان مزوّدان بمنبهات الكترونية تحدّد بالضبط المكان الذي تتمّ فيه عملية القصّ للسلك المكهرب، وعندما تتطلق

<sup>1</sup>الطاهر (سعيداني): القاعدة الشرقية القلب النابض للثورة، دار الأمة، الجزائر، 2001ص 129

<sup>2</sup>الأسلاك الشائكة والمكهربة: المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر، ص 101

<sup>3</sup>جمال (قندل): خطّ شال وموريس، ط1، دار الضياء، الجزائر، 2006، ص 77

<sup>4</sup> قليل: المصدر السابق، ج1، ص 71

<sup>5</sup> كافي: المصدر السابق، ص 219

<sup>6</sup> قليل: المصدر السابق، ج1، ص 71

المنبّهات الصوتية تطلق المدافع الثقيلة آلياً نيرانها صوب المكان<sup>1</sup>، إضافة إلى كلّ هذا فهناك حقول الألغام وطرق معبّدة تمرّ عبرها الدوريات المصفّحة، كما جُهّز السدّ المكهرب بأضواء كاشفة وكانت الطائرات تحلق باستمرار في الاتجاهين لكشف أيّ تحرك أو محاولة اختراق للخط<sup>2</sup>.

أمّا في الجهة الغربية فيمتدّ خطّ موريس على الحدود الجزائرية المغربية والذي ينطلق من مرسى بن مهدي شمالاً إلى بشار جنوباً مروراً بالمشرية، فقيق، بني ونيف والعبادلة إلى جنوب غرب على مسافة 733 كلم، ولا يمرّ الخطّ مباشرة على الحدود الغربية وإنّما يلامسها نظراً لطبيعة الأرض ويختلف اتّساع الخطّ من منطقة لأخرى حسب طبيعة الأرض وأهميّة الموقع وحركيّة المجاهدين<sup>3</sup>.

وقد غطّى هذا الخطّ في الناحية الغربية مسافة تقدر بحوالي 700 كلم وهو غير بعيد عن الحدود المغربية بحوالي 3 إلى 4 كلم، بينما يختلف الأمر في الجهة الجنوبية ابتداءً من بويهى إلى جبال القصور، حيث يبتعد الخطّ عن الحدود المغربية بحوالي 100 كلم ابتداءً من مشرية ويصل عرض الخطّ إلى 60 كلم<sup>4</sup>، كما أقيمت مراكز عسكرية للحراسة على امتداده تبعد الواحدة عن الأخرى بما لا يزيد عن 5 كلم ولا يقلّ عدد الجنود في كلّ مركز عن 100 مزوّدين بأحدث الأسلحة ومدربين على التّدخل السريع بمجرد إشارة لوحة الإنذار، وحراسة الخطّ مستمرة ليلاً ونهاراً بالدّبابات والمصفّحات، إضافة إلى هذا فقد أقيمت طرق معبّدة وملعّمة لا يستطيع عابره النجاة منه لذا سمي بخطّ الموت<sup>5</sup>.

أدى إنجاز هذا الخطّ إلى نتائج سلبية منها خلق صعوبات في التّنقل على الحدود المغربية لتأمين التموين والأسلحة ونقل الجرحى، إضافة إلى ذلك أنّ الكثير من جنود جيش التحرير الوطني قد تعرضوا للإبادة أثناء محاولاتهم لعبور الحدود الجزائرية إلى داخل التراب المغربي والخروج منه<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> كافي: المصدر السابق، ص 219

<sup>2</sup> الشاذلي (بن جديد): مذكرات 1929-1979، ج 1، دار القصبية للنشر، الجزائر، 2011، ص 111

<sup>3</sup> بودراع: المرجع السابق، ص 172

<sup>4</sup> سعيداني: المصدر السابق، ص 122

<sup>5</sup> تقرير الولاية الأولى: المصدر السابق، ص 61

<sup>6</sup> تقرير ولايات الغرب: المصدر السابق، ص 47



مع نهاية 1958 وبداية 1959، شرع في إنجاز خطّ ثاني مكهرب خلف الخطّ الأول وسمي بخطّ شال نسبة إلى الجنرال "موريس شال" قائد القوات الفرنسية آنذاك<sup>1</sup>، حيث شرع في بناء الخطّ الثاني بداية من سبتمبر 1959 انطلاقاً من غرب وشرق القالة ليتجه الجزء الأوّل منه نحو أقصى الشرق ليلبغ الحدود التونسية ثم يعود على شكل دائري ليتجه مع الجزء الآخر نحو الجنوب محتضناً كلّ المدن والقرى الواقعة على الشريط الحدودي حتى يقترب من خط موريس بالقرب من مدينة سوق أهراس ليتجه معاً نحو الجنوب<sup>2</sup>.

يمتدّ خطّ شال خلف خط موريس انطلاقاً من ناحية البحر شرق أم الطبول ماراً بالعيون فشرق القالة، رمل السوق ثم عين العسل بالطارف، ليصل إلى الجنوب بالزيتونة و بوحجار على سوق أهراس وقبلها بحوالي 2 كلم عند واد ما جودة ينطلق باتجاه حمّام تاسة يم يتجه شرق الطريق الرابط بين تاوردة وسوق أهراس وعند الكيلومتر 28 يتحوّل نحو سيدي احمد مارا بالمريج و نقرين عابرا السدّ المحاذي لجبال النمامشة القريب جدا من الحدود حتى يصل إلى نهاية واد سوف<sup>3</sup>.

امتدّ خطّ شال بالتوازي على بعد 70 كلم مع خط موريس في الجهة الشرقية بقوة كهربائية تبلغ 30000 فولط، والمسافة الفاصلة بين الخطّين تتسع أحيانا وتضيق أحيانا أخرى قد تصل إلى 90 كلم وذلك حسب طبيعة الأرض، وتجدر الإشارة أنّ خطّ شال كان أكثر جهنمية وخطورة من خط موريس وأشدّ تطوّراً وحنقا للمجاهدين وقد تكوّن خطّ شال من شبكات كهربائية تمثّلت في:

- شبكة الأسلاك الشائكة التي أقيمت خلف الخطّ المكهرب على بعد ثلاثة أمتار بعد الطريق مباشرة حيث تمتدّ الخنادق المحصّنة بالإسمنت

- حقل للألغام عرضه خمسون مترا ودوره تحديد المكان الذي يتمّ فيه الاقتحام<sup>4</sup>

- خطّ من الأسلاك الشائكة عرضه 5 أمتار

<sup>1</sup> الطاهر سعيداني: المصدر السابق، ص 131

<sup>2</sup> عبد الواحد (جابري): الجانب العسكري للثورة الجزائرية المنطقة الخامسة الولاية الأولى التاريخية، ص 260

<sup>3</sup> سعيداني: المصدر السابق، ص 133

<sup>4</sup> عمر (بلعربي): "أساليب ومخططات شارل ديغول العسكرية والقمعية للقضاء على الثورة خطا شال وموريس نموذجا"،

مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، العدد 40، بابل، 2018، ص ص 48-49

-حزام من الألغام يتراوح عرضه ما بين 12 و 40م وهو غير مراقب بالدبابات لأن المقصود منه هو التفخيخ<sup>1</sup>.

في الواقع هذا الحاجز ليس في الحقيقة عقبة لا يمكن التغلب عليها، بل هو وسيلة إنذار فعالة يجعل من الممكن تحديد أي محاولة من اختراقه وبالتالي إرسال الوحدات المتنقلة بسرعة لتحديد أولئك الذين يحاولون عبوره ويمكن القول أن هذه السدود ليست مصنوعة من الحجارة ولكن هي مزيج من الأسلاك الشائكة والسياج الكهربائي ونقاط التفقيش والرادار والمدفعية ويبقى الهدف هو السيطرة على حدود شاسعة تتمتع بجغرافيا معقدة<sup>2</sup>.

نظرا لأهمية المناطق الحدودية خاصة الولاية الأولى والخامسة، ركزت الإدارة الاستعمارية عليهما تركيزا شديدا وذلك نظرا للدور المحوري الذي تلعبانه خاصة في إدخال الأسلحة على الحدود مما جعلها تفكر في تطبيقهما بسلسلة من الأسلاك الشائكة المكهربة غير أنها لم تستطع إفشال الثورة والقضاء عليها.

<sup>1</sup> قندل: خطي شال وموريس، المرجع السابق، ص 91

<sup>2</sup> Pierre Alexandre (Lléonci) , L'innovation dans l'armée française durant de la Guerre d'Algérie, Mémoire présenté a' la Faculté des arts et des sciences en vue de l'obtention du grade de Maitre ès sciences en science politique, Université de Montréal, 2011, P53-54

## المبحث الرابع: موقف جبهة التحرير الوطني من مشاريع الجنرال ديغول

بعودة الجنرال ديغول للحكم على إثر تمرّد 13 ماي 1958، سطر إستراتيجية على جميع الأصعدة بهدف القضاء على الثورة التحريرية وتصفية جيش التحرير الوطني والحفاظ على أسطورة الجزائر فرنسية، فمثل ما هو متوقّع، فجبهة التحرير الوطني وجيش التحرير لم يقفا مكتوفي الأيدي أمام هذه الإستراتيجية القائلة التي طبّقها الجنرال ديغول، حيث سطرّت مجموعة من التدابير والإجراءات. فما هي الإستراتيجية المطبّقة من طرف جبهة التحرير وجيش التحرير الوطني؟ وكيف واجهت مخطّطات ديغول؟

## المطلب الأول: موقف جبهة التحرير الوطني من مشروع قسنطينة

بعد الوقوف على أهمّ ما طرح في مشروع قسنطينة وما تمّ إنجازه لابدّ من التعرّيج على ردّ فعل ج ت و والوقوف على أهمّ المجهودات التي بذلت من أجل إفشاله أو العمل على الأقلّ على إضعافه والتقليل من شأنه.

عملت كلّ من ج.ت.و، وجيش التحرير على معارضة المشروع ورفضه، حيث نبّهت الشعب الجزائري إلى مخاطره وطالبتهم برفضه ومقاطعته ورفض الفوائد والتسهيلات التي طرحت ضمن هذا المشروع<sup>1</sup>، وذلك من خلال إصدار المناشير وإقامة الجمعيات العامّة، إضافة إلى التّصريحات عن طريق الإذاعة التي لعبت دورا هاما في توعية الشعب وتحذيره<sup>2</sup>، كما لجأت ج.ت.و إلى تنفيذ حكم الإعدام على الكثير من الذين انخرطوا في مشروع ديغول<sup>3</sup> وفي ذات السياق تمّ القيام بكشف السياسة وفضح الأساليب الاستعمارية وتوعية الجماهير وذلك من خلال عمليات التأطير اليومي للجماهير مع إبراز دور الهياكل الإدارية والصحيّة والقضائية والإعلامية، إضافة إلى تكثيف النشاط الدّعائي والدبلوماسي وهذا بهدف مواجهة الدّعاية الاستعمارية وتنقيف الشعب، كما شجّعت النشاط التجاري وذلك من خلال إقامة أسواق خاصّة وفتح دكاكين بالمناطق الجبلية وتقليص الغرامات وتقديم مساعدات

<sup>1</sup> سعيدوني: المرجع السابق، ص 274

<sup>2</sup> أرغيدي: مؤتمر الصومام، المرجع السابق، ص 195

<sup>3</sup> نصري: المرجع السابق، ص 313

للعائلات الفقيرة والعمل أيضا على تشجيع استغلال الأراضي والاستفادة من الأملاك التي تركها أصحابها لمصلحة الجيش والشعب<sup>1</sup>.

وبناء على ذلك تم توجيه تحذيرات للتجار وأرباب العمل حتى لا يقعوا في الفخ وغالبا ما يصاحب ذلك التحذير تهديدا بسوء العاقبة إذا وقعت المخالفة، لأنّ رمز الثورة كان التّفيز الفوري وعدم التّساهل في المبادئ<sup>2</sup>، ولمواجهة هذا المشروع خاصّة في المجال الفلاحي، عملت جريدة المجاهد باعتبارها الصحيفة المركزية لجبهة التحرير الوطني نشر العديد من المقالات تردّ فيها على مشروع ديغول وتبرز فيه مخاطره بقولها: "إنّ مشروع قسنطينة لا يريد إصلاحنا زراعيّا حقيقة ولكنّه يريد إيجاد نخبة متميّزة عن الجماهير يستطيع الاحتلال أن يستغلّها في قمع كلّ محاولة ثورية، ومن هنا يظهر الوجه الحقيقي لمشروع قسنطينة أنّه استمرار للحرب بوسائل أخرى. مشروع قسنطينة لم يهتمّ بالتّطوير الفلاحي لأنّ واضعيه يتصرفون بالعمل السياسي.."<sup>3</sup>.

وردّا على مشروع قسنطينة، عقد المجلس الوطني للثورة دورة عاديّة في طرابلس بليبيا من 16 ديسمبر 1959 إلى جانفي 1960 لبحث آخر التطوّرات السياسية والعسكرية بالجزائر والتّوصل إلى فتح باب المفاوضات مع السلطات الفرنسية مع ضرورة مواصلة الثورة وتعزيزها<sup>4</sup>، وقد أكّد على ذلك أحد الضبّاط الفرنسيين العاملين بالجزائر الذي صرّح لجريدة لوفيقارو بتاريخ 6 أكتوبر 1960 قائلا: " الجماهير الجزائرية لم تتورّط أبدا في حلّ وسط يخفي وراءه مستقبلا غامضا عن وجود جبهة التحرير يخيف حتى لو كان وسط عدّة حركات حول دائرة مستديرة"<sup>5</sup>.

بناء على هذه المعطيات ندرك أنّ ج.ت.و، وجيش التحرير ضريا بيد من حديد مشروع قسنطينة وإفشاله على جميع المستويات، حيث خلّف هذا الإعلان ردود أفعال كثيرة خاصّة في التحوّل الذي عرفته السياسة الفرنسية لمعالجة القضية الجزائرية.

<sup>1</sup> كافي:المصدر السابق، ص155

<sup>2</sup> تقرير الولاية الأولى: المصدر السابق، ص17

<sup>3</sup> جريدة المجاهد: مشروع قسنطينة وأهدافه الحقيقية، المصدر السابق، ص09

<sup>4</sup> خليف:المرجع السابق، ص263

<sup>5</sup> قليل: المصدر السابق، ج2، ص146

## المطلب الثاني: موقف وردّ فعل جبهة التحرير الوطني من مشروع سلّم الشجعان

اعتبرت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية المبادرة الديغولية مبادرة لزعة الصفوف، مشروعاً مخادعاً فالجنرال ديغول تراجع عن المقترحات السابقة خاصة فيما تعلق بمشروع غي موليه، ذلك أنّ هذا الأخير لم يتجرأ على أن يطلب من جيش التحرير الوطني إلقاء السلاح مثلما فعل ديغول، وبعد المناقشة المستفيضة لأعضاء الحكومة المؤقتة لمضمون مشروع سلّم الشجعان أصدرت الحكومة المؤقتة بياناً توضيحياً أعلنت فيه رفضها الصريح والقاطع لهذا المشروع واعتبرته حلاً غير مناسب من أجل القضية الجزائرية<sup>1</sup>.

لأنّ هذه المبادرة فارغة المحتوى لا تحتاج إلى التفكير فيها، لذلك كان على ديغول أن يكون صريحاً وجدياً في الأمر<sup>2</sup>، وبتاريخ 25 أكتوبر 1958 أكد السيد فرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية رفض حكومته لسلّم الشجعان مع تركها الباب مفتوحاً أمام أية مفاوضات جادة وجديّة، إضافة إلى تأكيده رغبة حكومته في حلّ المشكل الجزائري حلاً سلمياً تفاوضياً<sup>3</sup>، كما صرّح قائلاً: "ليس التفاوض هو المقترح علينا، إنّما الاستسلام المشروط"، واقترح لقاء سياسياً في مكان محايد وهو ما رفضه الرئيس الفرنسي الذي قال عندما سمع ردّ الحكومة المؤقتة: "إنّهم مستعجلون هؤلاء السادة في الآفلان، فليتركوني أتصرّف وسيرون كيف ذلك سأعنى أغنيتهم"<sup>4</sup>.

ومن أهمّ ماجاء في ردّ الحكومة المؤقتة على سلّم الشجعان أنّه لا صلح إلا إذا وافقت

على الشروط التالية:

\*التوجّه للحكومة كونها الممثل الوحيد للشعب الجزائري

\*الاعتراف بنهاية الاستعمار وحقّ الجزائر في تقرير مصيرها أو استمرار الحرب<sup>5</sup>

\*فتح مذكرة رسمية بين رجال الحكومة الجزائرية والفرنسية

\*إعلان إيقاف النّار على هذه الخطط<sup>6</sup>

<sup>1</sup> بوضرية: المرجع السابق، ص 89

<sup>2</sup> خضير: المرجع السابق، ص 276

<sup>3</sup> جريدة المجاهد: حكومة الثوار لا تفاوض، المصدر السابق، ص 09

<sup>4</sup> بلحاج: المرجع السابق، ص 116

<sup>5</sup> وهيبية (سعيد ي): الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح 1954-1962، دار المعرفة الجزائر، 2009، ص 34

<sup>6</sup> أزغيدي: إستراتيجية الجنرال ديغول للقضاء على الثورة، المرجع السابق، ص 121

وفي هذا الإطار أعلنت الحكومة المؤقتة عن قناعتها بأنّ السلام لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق التفاوض الجادّ مع الممثلين الشرعيين والحقيقيين للشعب الجزائري، لذلك جدّدت ترحيبها بأيّة دعوة من الحكومة الفرنسية للتفاوض بصورة جديّة وفي بلد محايد وهو ما أكّده جريدة المجاهد في مقالها "حكومة النّوار لا تفاوض في الاستقلال" وهي إشارة صريحة وواضحة بأنّ الحكومة تتمسّك بالشرط المسبق الذي وضعه بيان أوّل نوفمبر ومؤتمر الصّومام<sup>1</sup>.

هذا الردّ الذي جاء من طرف الحكومة المؤقتة، جعل ديغول يصطدم بالأمر الواقع إمّا أن يقبل شروط الصّالح التي عرضتها الحكومة المؤقتة أو استمرار الحرب لأنّه من غير المعقول بعد مضي أربع سنوات من الحرب أن يطلب في النهاية من المجاهدين تسليم أنفسهم وهو يعلم المبادئ التي ثاروا من أجلها ألا وهي تصفية الاستعمار<sup>2</sup>، ومن جهة ثانية حاول الجنرال ديغول تجزئة قادة الثورة إلى عسكريين وسياسيين فهو ينظر إلى الثورة كما أنّها لو كانت منقسمة ومتصارعة بين الطّرفين، وعمل على إنكفاء وتغذية هذا الانقسام وذلك من خلال التّويه ببطولات العسكريين وشجاعتهم والتهمك على السياسيين وتقسيمهم بدورهم إلى معتدلين ومتطرفين، حيث هدف ديغول من وراء هذا إلى التفاوض لاحقا مع عملاء منتخبين<sup>3</sup>.

بناء على الردّ المخيب من طرف الحكومة المؤقتة لديغول حول مشروعه، أخذ هذا الأخير يروّج في مختلف المنابر الإعلامية الدولية على أنّ جبهة التحرير الوطني لا تريد السّلم، حيث تذكر في هذا الصدد جريدة البرلمان الفرنسية: "هذا الرفض غير معقول لمقترحات ديغول النبيلة من أجل وقف إطلاق النار مع القيادة العليا لجبهة التحرير الوطني التي تتخذ من القاهرة مقراً لها بعيدة عن الأخطار...فالكفاح من الآن بدون أمل لجبهة التحرير الوطني.."<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> بوضرية: المرجع السابق، ص 91

<sup>2</sup> أزغيدي: إستراتيجية الجنرال ديغول للقضاء على الثورة، المرجع السابق، ص 117

<sup>3</sup> بوضرية: المرجع السابق، ص 90

<sup>4</sup> بن حليلي: المرجع السابق، ص 211

وللردّ على هذا المشروع الذي طرحه الجنرال ديغول في خطوة منه للقضاء على الثورة، سطّرت قيادة الثورة مجموعة من الإجراءات والتي يمكننا إجمالها في النقاط الآتية:

\*المساهمة في تحسين وضعية العائلات الفقيرة وعائلات الشهداء والمعتقلين حيث تقدّم لهم بانتظام منح كافية

\*الاتّصال مع أسر المعتقلين وهو ما يساعد على رفع المعنويات وذلك بهدف منعهم من الانسياق وراء إغراءات المشاريع الديغولية<sup>1</sup>.

تعتبر هذه الإعانات المالية حماية للثورة والثوار من الانقسام والانسياق وراء الإغراءات التي قدّمها الجنرال ديغول التي يسعى من خلالها لزرع الخلافات والانقسامات داخل جيش التحرير الوطني<sup>2</sup>، بناء على كلّ هذا اعتبرت قيادة ج.ت.و، أنّ أسلوب رفع العلم الأبيض أو سياسة الكيل بمكيالين، أو العمل على إشراك مفاوض خارج ج.ت.و لا يمكن أن يحدث والثورة مستمرة ومتحمّلة للمسؤولية الكاملة لخوض الحرب، ولكن في نفس الوقت هي مستعدة لوقف إطلاق النار حينما تتأكّد من حسن نية الجنرال ديغول في التعامل مع القضية الجزائرية بشكل عادل وذلك من خلال الاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره وبكلّ حرية والدخول في مفاوضات جدية من أجل غلق ملف الثورة بشكل نهائي<sup>3</sup>

الجدير بالذكر أن ردّ الحكومة المؤقتة يمكن وصفه بالردّ الذكي، فهي من جهة بيّنت عيوب المبادرة وشكّكت في صدق نواياها، ومن جهة ثانية حرصت على الظهور بمظهر الساعي للحلّ السلمي وذلك من خلال حرصها على الدّعوة للتفاوض<sup>4</sup>.

### المطلب الثالث: موقف جبهة التحرير وجيش التحرير الوطني من مشروع شال

واجهت الثورة التحريرية مخطّط شال وتصدّت له بكل الوسائل والإمكانيات المتاحة، كما قامت بتسطير مجموعة من التعليمات اللاّزمة التي ينبغي لجيش التحرير العمل بها والتصديّ لهذه الخطة والحيلولة دون بلوغ أهدافها الإستراتيجية<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> ناصري: المرجع السابق، ص314

<sup>2</sup> كافي:المصدر السابق، ص193

<sup>3</sup> جريدة المجاهد: الكلمة لديغول، العدد52، المنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر، 1959/10/5، ص2

<sup>4</sup> بوضرية: المرجع السابق، 90

<sup>5</sup> سالمى: المرجع السابق، ص161

حيث عمد ج.ت.و إلى إستراتيجية جديدة تتماشى مع الوضع الجديد الذي وصلت إليه الثورة الجزائرية خاصة في هذه المرحلة الحرجة، وذلك من خلال اتباعه لإستراتيجية حرب العصابات التي تقوم على تقسيم قوّاته إلى أفواج صغيرة خفيفة قادرة على الكرّ والفرّ وهذا تجنّباً للمواجهة المباشرة مع القوّات الفرنسية المتفوّقة عدّة وعدداً، حيث يؤكّد هذا الطّرح أحد الضبّاط الفرنسيين من خلال قوله: ما فائدة الطائرات والدبّابات في محاربة مقاومين مدربين على حرب العصابات ويختفون في الأحراش، وراء الصّخور وفي الجبال مع أنّ الطيران الفرنسي يقوم في كلّ يوم بثلاثمائة عمليّة<sup>1</sup>، كما كانت هذه الفياق تقوم بالهجمات على وحدات العدوّ في أماكن تركزه خاصّة في الغابات والجبال، كما نصبت له الكمائن وذلك بهدف شلّ حركته<sup>2</sup>.

ولعلّ خير مثال على ذلك ما قام به العقيد محند أولحاج الذي لجأ إلى تقسيم كتائب الجيش إلى أفواج صغيرة خلال عملية جيمال التي طالت الولاية الثالثة، حيث يختبئ المجاهدون في المغارات ويتسلّلون وسط منشآت للمراقبة الفرنسية<sup>3</sup>.

هذا كلّه كان له دور فعال في إرهاب الجيش الفرنسي وإعاقة في إنجاز العمليات العسكرية ممّا أدّى إلى تدني الحالة النفسية والجسدية للجندي الفرنسي، حيث أصبحت هذه الوحدات الصّغيرة تظهر في المناطق التي كان يعتقد الجيش الفرنسي أنّها مطهّرة ليجبر للمرّة الثانية على إعادة تطهيرها خاصّة وأنّ هذه العمليات نفّذت في مناطق ذات تضاريس وعرة ومناخ صعب وهو ما أثر على الجنود الفرنسيين عكس أفراد جيش التحرير الوطني الذين تعوّدوا على هذه المناطق بل ولدوا ونشئوا فيها<sup>4</sup>.

ولتفادي الخسائر الفادحة في صفوف جيش التحرير خاصّة بالولايتين الثالثة والرابعة، تمّ اللجوء إلى المدن وتفعيل التّنظيم المدني السياسي لجبهة التحرير الوطني<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> جريدة المجاهد: الحقيقة عن برنامج شال، العدد42، المنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر، 1959/5/1، ص7

<sup>2</sup> ملاح: المصدر السابق، ص233

<sup>3</sup> محفوظ (قداش): وتحررت الجزائر، دار الأمة، الجزائر، 2011، ص211

<sup>4</sup> Tegui Mohamed, L'armée de libération nationale en Willaya4, Opcit, P304

<sup>5</sup> محمد (حربي): جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، تر كميل قيصر داغر، ط1، مؤسسة الأبحاث العربية، لبنان،

1980، ص223



وهو ما يؤكده لخضر بورقعة في مذكراته، حيث قرّرت ج.ت.و الانسحاب من الجبال خلال فترة تنفيذ المشروع إلى السهول والمدن وذلك بهدف فكّ الحصار على القرى و المداشر خاصّة و أنّها ظلّت تتعرّض للإبادة وعملية التمشيط<sup>1</sup>، وهذا كلّ من أجل تدعيم خلايا الثّورة الجزائرية في المدن والأرياف، ولتعزيز تواجدتها بين أوساط الشّعب ورفع معنوياته من جهة وتدمير البنية التّحتية والاقتصادية للسلطات الاستعمارية، ومن جهة ثانية نصب الألغام والمتفجّرات في الطّرق والجسور التي تمرّ عليها وحدات الجيش الفرنسي<sup>2</sup>، كما لعب العنصر النسوي دورا هاما خاصّة في مجال التموين والاتصال والعلاج إضافة إلى نقل الأخبار بالمدن والقرى<sup>3</sup>.

كما تمّ الاعتماد على التوجّه نحو الأماكن الساحلية، في هذا الشأن أعطى القائد سي محمد بونعامة أوامر بتنشيط العمليات الفدائية وتصعيدها داخل المدن ونصب الكمائن وشنّ الهجومات بالأماكن الساحلية بهدف تخفيف الضّغط على المناطق الجبلية من جهة، وإحياء عودة النّظام للمدن من جديد بتنظيم عمليات فدائية كبرى خاصّة بعد ركودها منذ إضراب ثمانية أيام<sup>4</sup>.

الحدود والخطوط المكهربة سواء على النّاحية الشرقية والغربية هي الأخرى شهدت تكثيف للهجومات عليها من أجل القضاء على خطّي شال وموريس والعمل على تسهيل دخول الأسلحة من تونس والمغرب، ولمواجهة هذا السدّ اعتمدت الثورة على سياسة الحرص على حياة المجاهدين الذين كلفوا بالعبور دون أن يكونوا عرضة للخطر أو إثارة انتباه القوات الفرنسية حيث تمّ على مجموعة من الأساليب للمرور عبر هذه الأسلاك<sup>5</sup>.

ولعلّ من أبرزها وأهمّها: العبور عبر الأودية لتتّجب حقول الألغام وتجنّبا لملاحقات قوات الجيش الفرنسي، إضافة إلى العبور بعد الحفر تحت الأسلاك ورفعها بالأخشاب ثم

<sup>1</sup> بورقعة: المصدر السابق، ص32

<sup>2</sup> خليفة وآخرون: المرجع السابق، ج2، ص58

<sup>3</sup> بوعزيز: الثورة في الولاية الثالثة، المرجع السابق، ص187

<sup>4</sup> عبد القادر (ماضي): "عمليات شال بالولاية الرابعة"، مجلة أول نوفمبر، العدد87، المنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر،

1987، ص46

<sup>5</sup> حياة (تابتي): "ردود فعل الثورة الجزائرية تجاه سياسة ديغول 1958-1962"، مجلة القرطاس، العدد05، تلمسان

2017ص221

المرور بين الألغام، كما يتمّ المرور من خلال استعمال المقصّ العازل للأسلاك المكهربة واستخدام صناديق خشبية للعبور أيضا واستخدام المحوّل الكهربائي الذي يقوم بعزل الشحنات الكهربائية دون أن يتمّ قطعها، وكانت هي الطريقة الأسهل والأنجع لعملية العبور<sup>1</sup>، وفي خضمّ ذلك أصرّ جيش التحرير الوطني على اجتياز الحواجز بكتائب وفرق كاملة فكان الثمن باهضا جدا حيث كانت بعض الوحدات تصل إلى الداخل بـ20% فقط من القوآت التي غادرت بها<sup>2</sup>.

وأثناء عملية اجتياز هذه الخطوط المكهربة، دارت العديد من المعارك بين وحدات ج.ت.و والقوآت الفرنسية ومن أهمّ هذه المعارك: معركة بكارية يوم 14/12/1960، معركة عين الزانة في 14/7/1960<sup>3</sup>، أمّا المناطق المحرّمة فقد استغلّتها وحدات ج.ت.و ومن خلال تحويلها إلى مخابئ للذخيرة وأماكن لصنع المتفجرات والمستشفيات وعلاج المعطوبين من المجاهدين وبذلك أصبحت هذه المناطق محرّمة على الجيش الفرنسي بسبب تمركز ج.ت.و بها<sup>4</sup>.

كلّ هذه الأساليب التي اتّبعتها الجنرال شال للقضاء على الثورة أثبتت فشلها ولم تتمكّن من عزل الشّعب عن المجاهدين، غير أنّ ج.ت.و تمكّن من الصّمود والوقوف في وجه هذا المخطّط الجهتمّي الذي سعى للقضاء على الثورة وفق سياسة تستجيب للأهداف التي من أجلها قام الشّعب بثورته.

بناء على كلّ المعطيات التي قدّمت يمكننا القول أنّ مشروع قسنطينة جاء للمحافظة وإعطاء الأولوية للسياسة الاقتصادية على حساب الجانب العسكري، وذلك من أجل خنق الثّورة إضافة على أنّه دليل واضح على سياسة التقصير التي تسبّبت فيها السّلطات الفرنسية في إدارة القطر الجزائري، والملاحظ أنّ المشروع لم ينجح في تحقيق الأهداف الاقتصادية غير أنّه نجح في خلق وتثبيت دعائم القوّة الثالثة والتي راهن ديغول عليها وعانت الثورة منها ومن ويلاتها.

<sup>1</sup> قندل: خطي شال وموريس، المرجع السابق، ص-ص 114-115

<sup>2</sup> بلحاج: المرجع السابق، ص 238

<sup>3</sup> سعدي: المرجع السابق، ص 114

<sup>4</sup> بوعزيز: الثورة في الولاية الثالثة، المرجع السابق، ص 190

المنتبّع والملاحظ لسياسة الجنرال ديغول يدرك تماما أنه عجز وفشل في القضاء على الثورة وعلى ج.ت.و، وعلى ج.ت.و، هذا ما جعله يفكر في اقتراح الاستسلام مقابل ضمانات دون أيّ تفاوض، ويعود سبب طرحه هذه الفكرة إلى إنهاك الثورة الجزائرية للخزينة الفرنسية وعجز الجيش الفرنسي عن إخمادها والقضاء عليها فلجأ إلى هذه المناورة علّها تفلح غير أنّها مُنيتُ بفشل ذريع على كلّ المستويات.

الجدير بالذّكر أنّ فشل مخطّط شال ميدانيا لا يعنى أنّه لم يلحق أضرارا بجيش وجبهة التحرير الوطني، حيث أنّ عملياته ألحقت أضرارا كثيرة بالولايات لولا صمود ج.ت.و، و إتباعه تكتيكا متمثّلا في حرب العصابات وتقسيم الجيش إلى وحدات صغيرة، إضافة إلى تكثيف العمل الفدائي داخل المدن، كلّ هذه الأساليب والسياسات المطبّقة فشلت مع مرور الوقت ممّا جعل الجنرال ديغول يهتدي مع أواخر سنة 1959 إلى سياسة جديدة علّها تفلح في القضاء على الثورة وهو ما سنتطرق إليه خلال الفصل الموالي فماهي هذه السياسة؟ وكيف تعاملت ج.ت.و معها؟

## الفصل الثالث:

### إعلان الجنرال ديغول لمشروع

### تقرير المصير 16 سبتمبر 1959

المبحث الأول: تقرير المصير كمفهوم وبين طبيعته القانونية وتطوره التاريخي.

المبحث الثاني: ظروف صدور مشروع تقرير المصير 16 سبتمبر 1959

المبحث الثالث: مضمون مشروع تقرير المصير 16 سبتمبر 1959 والإعلان عنه.

المبحث الرابع: موقف وجواب الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من إعلان ديغول لمشروع تقرير المصير 16 سبتمبر 1959.

بمرور عام كامل على تولي الجنرال ديغول لمقاليد الحكم في فرنسا وذلك بعد الانقلاب الشهير في 13 ماي 1958 وبعودته وظّف حنكته العسكرية والسياسية والدبلوماسية للقضاء على الثورة الجزائرية، وتعدّ مبادرة أو مشروع تقرير المصير الذي طرحه في 16 سبتمبر 1959 مراوغة جديدة منه وأكثر شهرة وتأثيراً في السياسة الفرنسية بصفة عامة وعلى مستقبل الجزائر بصفة خاصة، مشروع تقرير المصير جاء كتكملة لفكرة سلّم الشجعان التي فشلت، بهذا الفشل رغب الجنرال من خلال اعترافه ولأول مرة بحقّ الشعب في تقرير مصيره إلى استدرج قيادة الثورة إلى المفاوضات وفقاً لشروطه وأفكاره، فتقرير المصير الذي لم يتجرأ أيّ فرنسيّ على ذكره وهو ما سنعرفه في هذا الفصل من خلال الوقوف على تطوّر فكرة تقرير المصير، وما الدوافع التي جعلت من ديغول يهتدي إلى حقّ تقرير المصير؟ وماهي الخيارات التي تضمنها مشروعه سنة 1959م؟ وما موقف الحكومة المؤقتة على اعتبار أنّها الممثلّ الشرعيّ للشعب الجزائريّ؟

### المبحث الأول: تقرير المصير كمفهوم وبين طبيعته القانونية وتطوره التاريخي

#### المطلب الأول: مفهوم تقرير المصير.

تختلف وتتعدّد وجهات النظر من طرف فقهاء القانون الدولي ومواقف الدول من تقرير المصير وذلك ما يجعل صعوبة لتحديد مفهوم أو تعريف جامع لتقرير المصير، إذ اقترن مفهومه بتعبير حرية الإرادة، ومع ذلك يرى بعض الفقهاء أنّ من الممكن تعريفه على أنّه: حقّ شعب ما في أن يختار شكل الحكم الذي يرغب العيش في ظلّه والسّيادة التي يريد الانتماء إليها، كما تعرّفه المادة الأولى الموجودة في عهدي حقوق الإنسان لعام 1966 بأنّه: حرية الشعوب في تقرير مصيرها السياسي وحرية تأمين نمائها الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> الموسوعة القانونية، تقرير المصير، دمشق، 1981

تقرير المصير Self-détermination من أهمّ الحقوق التي تبنتها الأمم المتّحدة لقيام مختلف الجماعات والشعوب بتقرير مصيرها ومستقبلها بنفسها من خلال إبداء الرأي حول الاستقلال عن الاحتلال من عدمه والذي منح أغلب الشعوب المحتلّة الاستقلال الذي كانت تسعى إليه<sup>1</sup>.

كما عرّفته الموسوعة السياسية على أنّه مبدأ سياسي قانوني دولي كان في القرن التاسع عشر يعبر عن حقّ كلّ قومية في بناء دولة خاصّة بها، ثمّ تطوّر في القرن العشرين فأصبح يدلّ على حقّ الشعب الطبيعي في اختيار مستقبله السياسي وتقرير نوع السّلطة أو شكل الدولة التي يريد أن يخضع لها وذلك عن طريق الاستفتاء الحرّ من دون تدخّل خارجي وتحت إشراف قوّة محايدة هي في أغلب الأحيان الأمم المتّحدة<sup>2</sup>.

كما يعتبر تقرير المصير اصطلاحا سياسيا دوليا، بحيث تعرّفه العلوم السياسية بأنّه حقّ لكلّ مجتمع له هويّة جماعية متميّزة مثل الشعب أو المجموعة العرقية، يقوم من خلاله بتحديد أهدافه س، إج، إق والأمنية وأن يختار النّظام السياسي الذي يناسبه سواء كان رئاسيا أو برلمانيا، وذلك بهدف تحقيق رفاهيّته ومتطلّباته وإدارة حياته دون أيّة تدخلات أجنبية، بمعنى آخر يحقّ لكلّ شعب من شعوب العالم أن يحكم نفسه بنفسه وأن يختار نظامه السياسي والاقتصادي دون قهر أو ضغط من الأنظمة السياسية الأخرى<sup>3</sup>.

أمّا الموسوعة البريطانية فقد قدّمت تعريفا له على أنه مبدأ يشير إلى حقّ كلّ أمة في الاختيار بحرية الحكومة والنظام السياسي والحضاري الذي تراه مناسبا لاحتياجاتها كما ذهب

<sup>1</sup>إسماعيل عبد الفتاح (عبد الكافي): الموسوعة المسيرة للمصطلحات السياسية، دون معلومات، 2005، ص120

<sup>2</sup>عبد الوهاب (الكياي): الموسوعة السياسية، ج2، المؤسسة العربية للنشر والتوزيع، بيروت، دس، ص555

<sup>3</sup>فاسم عبد الناصر (الفر): حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني في ضوء الشرعية الدولية، جامعة القدس المفتوحة،

فلسطين، دس، ص07

البعض إلى القول بأن حق تقرير المصير هو حقّ الشعوب غير المُتمتعة بالحكم الذاتي في اختيار النظام السياسي لها ونوع الحكومة التي ترضيها هذه الشعوب دون تدخّل أجنبي<sup>1</sup>. ومن أجل تطبيق هذا الحق يُفترض أن يكون الشعب مقيماً في وطنه وأن يشكل أغلبية السكان لأنّ هذا الحق لا يمنح للأقليات حرصاً على وحدة أراضي الدول المختلفة<sup>2</sup>، فحقّ تقرير المصير متعلّق بالشعوب ككل وليس بالأفراد، بمعنى أنّه حق للشعب وهذا ما يجعل الجدل القانوني يثور حول مدى تمتّع الأقليات بهذا الحق<sup>3</sup>.

يبرز مفهوم حق تقرير المصير من خلال التطوّرات والظروف التي مرّ بها، إذ أنّ حق الشعوب في تقرير مصيرها يعني أنّ لجميع الشعوب حق ثابت في اختيار نظامها السياسي وإق.إج إضافة إلى مركزها الدوليّ دون تدخّل أجنبي، وطبقاً لذلك فإنّ مفهوم حق تقرير المصير يستوجب النّقاط التالية:

- 1- وجود شعوب واقعة تحت السيطرة الاستعمارية أيّ وجود شعوب خاضعة لاستعمار أجنبي وسيطرته واستغلاله.
- 2- تمكين تلك الشعوب من التّعبير الحرّ حول مستقبلها، بحيث يمكنها أن تتحد أو تندمج مع دولة أخرى مستقلة أو أن تحصل على استقلالها الخاص، أو أي مركز ترتضيه لنفسها<sup>4</sup>.

عبارة تقرير المصير من العبارات الحديثة جداً في جميع اللّغات الإنسانيّة، والواضح أنّها لم تدخل أي لغة قبل القرن 20 ويمكننا أن نلاحظ أنّها مركبة من لفظين: يعني الأول التثبيت ومنه جاء معنى الاستقرار أمّا الثاني يعني المال والسيرورة الناشئة عن حالة سابقة،

<sup>1</sup> أحمد محمد (السائح وآخرون): "مبدأ حق تقرير المصيرين النشأة السياسية والطبيعة القانونية"، مجلة جامعة سرت العلمية، مج 7، العدد 2، ليبيا، 2017، ص 23

<sup>2</sup> الفراء: المرجع السابق، ص 07

<sup>3</sup> بويكر (خلف): حق تقرير المصير الثقافي في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي المعاصر، أطروحة دكتوراه في القانون الدولي والعلاقات الدولية، منشورة، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2010/2009، ص 25

<sup>4</sup> بلخير (خويل): مشروع استخدام القوة بشأن حق تقرير المصير في ظل القانون الدولي العام، مجلة المنار للبحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد 07، المدينة، 2018، ص 334

فالمصير حسب المفهوم السياسي المعاصر هو سيرورة شخص ما إلى حال معيّنة بواسطة عمل يقوم به على نحو ما، ومنه فتقرير المصير هو تحديد وضعية سياسية لبلد ما من طرف سكّانه بواسطة الانتخابات الشعبية العامّة<sup>1</sup>.

بناءً على هذا المنطلق فإنّ حق تقرير المصير هو حق قانوني دولي، ويعتبر أحد أهم مبادئ حقوق الإنسان، وهذا معنى حق تقرير المصير في مفهومه الواسع أمّا في مفهومه الأكثر تحديداً فيعني الاستقلال وقيام دولة ذات سيادة<sup>2</sup>، أي في مفهوم آخر هو تمكين الشعوب المستعمرة من تحديد حياتها المستقبلية وإعطائها فرصة اختيار مركزها الدولي المستقلّ دون إرغام أو إكراه في إطار حياته السياسية وإق، إج والثقافية أو أنّه الاستقلال التّام في كافّة المجالات<sup>3</sup>.

وعلى الرّغم من أنّ مبدأ حق تقرير المصير مبدأ دولي لا يتعلّق بدول كاملة السيادة فحسب، بل يتعلّق بشعوب وأمم وهو ما يمكننا ملاحظته في الفقرة الثانية من المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة، إذ يقرّ بأنّ الشعوب هي المخاطبة بهذا الحقّ ويمنحها حقوقاً أخرى أهمها الحقّ في النّضال من أجل نيل هذا الحقّ وحققها في تحديد وضعها دون أي تدخّل أجنبي كما يفرض التزامات على جميع الدول باحترام هذا الحق<sup>4</sup>.

منشورات الأمم المتحدة تعرّفه على أنّه من حق الشعوب أن تختار نظامها السياسي ولها حق السيادة على أراضيها وثروتها ومواردها الطبيعية وحققها في تحديد نظامها السياسي والاقتصادي والأمني المناسب دون تدخّل خارجي<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> عبد المالك (مرتاض): دليل مصطلحات الثورة الجزائرية 1954-1962، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في

الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر، 2001، ص22

<sup>2</sup> الفراء: المرجع السابق، ص08

<sup>3</sup> خلف: المرجع السابق، ص25

<sup>4</sup> خويل: المرجع السابق، ص335

<sup>5</sup> منشورات الأمم المتحدة، ص03



أمّا القادة السياسيين بدورهم قدّموا تعاريف ومفاهيم لحق تقرير المصير، بحيث يعرفه لينين: "إنّ حق الأمم في تقرير مصيرها يعني بوجه الحصر حق الأمم في الاستقلال بالمعنى السياسي عن الأمة المتسلّطة المضطّهة، أمّا الرئيس الأمريكي فقد عرفه في رسالته الموجهة إلى الكونغرس: "بأنّه احترام للمطامح القومية وحق الشعوب في ألاّ تحكم إلّا بإرادتها، وأنّ هذا الحق ليس مجرد تعبير بل هو مبدأ ضروري للعمل<sup>1</sup>.

أمّا الجمعية العامّة للأمم المتّحدة فتربط حق تقرير المصير ارتباطا وثيقا بالحقوق السياسية للشعوب، وتتمثّل هذه الحقوق في حق هذه الشعوب في المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلّقة بالمسائل التي تمس حقوقها، ومن واجب الدول أن تتشاور وتتعاون معها للحصول على موافقتها الحرّة والمسبقة<sup>2</sup>.

جريدة المجاهد هي الأخرى أوردت تعريفا لتقرير المصير باعتبار أنّ الشعب الجزائري معني بهذا الحق حيث ذكرت: "إنّ حق تقرير المصير الذي يعني حق كل شعب في أن يكون وحده صاحب السلطة العليا في تقرير شؤونه دون تدخل أجنبي يعتبر مبدأ حديث النشأة في الحياة القانونية الدولية<sup>3</sup>."

تنوّعت وتعدّدت تعاريف حق تقرير المصير غير أنّها في النهاية تصبّ في خانة واحدة ألا وهي حق الشعوب المستعمرة في الاستقلال شريطة أنّ هذا الاستعمار واضحا، وألا يعرّض هذا المبدأ وحدة الدول السياسية القائمة للخطر والتفكّك بدعوى أحقيّة البعض على الآخر.

### المطلب الثاني: الطبيعة القانونية لحق تقرير المصير

من خلال هذا المطلب سنحاول الوقوف على طبيعة تقرير المصير أي طبيعته القانونية أو مدى قانونيته وذلك من خلال الاختلاف الواقع حول ظهوره كمبدأ سياسي، ثم نتيجة لعدة

<sup>1</sup> الفرا : المرجع السابق، ص09

<sup>2</sup> الأمم المتحدة: الشعوب الأصلية ومنظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، جنيف، 2013، ص05

<sup>3</sup> جريدة المجاهد، تقرير المصير كما يجب أن تعرفه، العدد52، 1959/10/05، الجزائر، ص03

عوامل تطوّر ليصبح حقًا قانونيا لا يجوز الاتفاق على ما يخالفها بل أكثر من ذلك أصبح أساس قانوني لكلّ حقوق الإنسان جامعة.

ظلّ مبدأ تقرير المصير يصطبغ بالطابع السياسي، إلى أن بدأ يأخذ مكانته بوصفه مبدأ من مبادئ القانون الدولي المعاصر، بعد أن أشارت الجماعة الدولية إليه في متن مواد ميثاق منظّماتها الجديدة في أعقاب الحرب العالمية 2 سنة 1945م وتعزّزت تلك المكانة القانونية أكثر فأكثر بعد وروده في نصوص العديد من المواثيق الدولية و فتاوي محكمة العدل الدولية<sup>1</sup>.

وقد ثار جدل كبير حول الطّبيعة القانونية لحق تقرير المصير هل هو :حق أم مبدأ؟ علما أنّ ميثاق الأمم المتحدة أصبح عليه هاتين الصفتين، غير أنّ الأمر اختلف بعد إقرار ميثاق الأمم المتّحدة بشأن القيمة القانونية، إذ يرى فريق من فقهاء القانون الدولي على عدم إلزامية حق تقرير المصير وعدم اعتباره حقًا قانونيا، بينما يذهب الفريق إلى اعتباره حق قانوني ملزم، ومن خلال هذا يمكننا حصر هذه الآراء حول الطّبيعة القانونية لحق تقرير المصير في اتجاهين أساسيين هما<sup>2</sup>:

أنصار التيار الأول الذي يعتقد أنصاره أنّ حق تقرير الشعوب في تقرير مصيرها لا يعدّ كونه مفهوما سياسيا أو أخلاقيا وأنّه لا يصطبغ بأية صبغة قانونية وهم يستندون في ذلك إلى نص المادتين (1 و55) من ميثاق الأمم المتّحدة<sup>3</sup> خاصّة الإنجليز حيث عارضوا هذه الفكرة، إذ يرون أنّ نص هاتين المادتين لا يهدف إلى إقرار مفهوم حق تقرير المصير بحدّ ذاته وإنّما يهدف إلى تأسيس الإحترام الواجب لمفهوم السيادة الوطنية للدول كسبيل

<sup>1</sup> محمد أحمد (طوزان): "التحول في المفهوم القانوني لحق تقرير المصير"، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 29،

العدد 3، دمشق، 2013، ص 460

<sup>2</sup> خويل: المرجع السابق، ص 336

<sup>3</sup> طوزان: المرجع السابق، ص 08

لاختيار كلّ شعب لنظام الحكم الذي يلاءم ظروفه وحاجاته وقدراته وبالتالي فهاتين المادتين لا تعدوان سوى مواد إرشادية<sup>1</sup>.

وبإعطائه قيمته الأدبية فذلك يعني أنّه لا يترتّب عليه أيّة قيمة قانونية ملزمة ذلك أنّ الميثاق عبّر عنه أحياناً بصيغة المبدأ وليس الحق وعلى ذلك فإنّ ما ذكر في الميثاق لم يرد إلا على سبيل الحكمة و الموعظة<sup>2</sup>.

في الجهة المقابلة يرى أنصار التيار الثاني أنّ حق تقرير المصير أضحي مبدأ قانونياً بالمعنى الكامل للكلمة، وأنّه من أهمّ المبادئ التي يركّز عليها التنظيم الدولي المعاصر والتي تستند إلى الأسس ذاتها التي تستند إليها مبادئ قانونية مهمّة على الساحة الدولية مثل مبدأ حظر استعمال القوّة في العلاقات الدولية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول التي جاء النص عليها صراحة بين نصوص ميثاق الأمم المتّحدة بصورة تؤكّد بما لا يدع مجالاً للشك أنّها تجسّد حقوقاً قانونية قابلة لخلق التزامات في إطار القانون الدولي العام<sup>3</sup>، وذلك عملاً بالمادة 56 من الميثاق التي تلزم الدول الأعضاء بالوفاء بالتزاماتها المستمّدة من باقي نصوصه بما فيه حق الشعوب في تقرير مصيرها، كما يضيف أنصار هذا التيار حجّة مفادها أنّ حق تقرير المصير قد نشأ في سياق تكريس الأسس الديمقراطية في العلاقات الدولية لارتكازه على القاعدة التي تقتضي بأنّ الدولة وحدودها الإقليمية ونظامها السياسي والدستوري يجب أن يبنى على الإرادة الحرّة لشعبها وهو رأي يميل إليه غالبية فقهاء القانون الدولي<sup>4</sup>.

<sup>1</sup>علي (غريبي)، عبد القادر (يخلف): القيمة القانونية لحق الشعوب في تقرير مصيرها، مجلة الفكر القانوني والسياسي،

العدد 03، الاغواط، 2018، ص 169

<sup>2</sup>خويل: المرجع السابق، ص 336

<sup>3</sup>طوزان: المرجع السابق، ص 464

<sup>4</sup>غريبي، يخلف: المرجع السابق، ص 170

وهذا الرأي يميل إليه غالبية فقهاء القانون الدولي لما يشكّله من انتصار للشعوب المقهورة التي تخضع للسيطرة الاستعمارية أو الاحتلال الأجنبي أو النظم العنصرية<sup>1</sup>. وبذلك يكون هذا الحق يتمتع بصفة مزدوجة ذات طبيعة قانونية ملزمة وذات بعد سياسي وهذا لا يضعف من القوة الإلزامية لهذه الحقوق والمبادئ، فمن جهة يعتبر مبدأ من ناحية وذلك أنه قاعدة تتفرع عنها العديد من القواعد التفصيلية كقاعدة حق الشعوب في السيطرة على ثرواتها، ومن جهة ثانية يعتبر كذلك حق أي محل حماية قانونية<sup>2</sup>.

وبسبب اختلاف وجهات النظر في تفسير هذا الحق من طرف القوى الاستعمارية والمناهضة للاستعمار لاسيما في شأن منح الشعوب غير المستقلة، فقد عمل ممثلو الدول الاستعمارية على التقليل من شأن هذا الحق وإضعاف أهميته بل وصل إلى حد إنكار وجوده ضمن مبادئ القانون الدولي، وهذا ما دفع الجمعية العامة للأمم المتحدة أن تطلب من لجنة حقوق الإنسان في قرارها رقم 421 الصادر عام 1950 وضع توصياتها حول الطرق والوسائط التي تضمنت حق تقرير المصير للشعوب<sup>3</sup>.

ونظرا لأهمية حق تقرير المصير في القانون الدولي فإنه يستحق أن يوصف بأنه قاعدة من القواعد الدولية الآمرة وذلك وفقا لما عبّرت عنه المادة 53 من اتفاقيات فينا لقانون المعاهدات إضافة إلى المادة 55 من ميثاق الأمم المتحدة<sup>4</sup>.

### المطلب الثالث: التطور التاريخي لحق تقرير المصير

هناك اختلاف كبير بين الباحثين حول أصل تقرير المصير، حيث يربطه البعض بالثورتين الفرنسية والأمريكية وبكتابات جون جاك روسو، فيما يرجّعه البعض الآخر إلى الحضارة الإغريقية.

<sup>1</sup> طوزان: المرجع السابق، ص 464

<sup>2</sup> خويل: المرجع السابق، ص 357

<sup>3</sup> غريبي، يخلف: المرجع السابق، ص 170

<sup>4</sup> خويل: المرجع السابق، ص 337

ترجع الجذور التاريخية لتقرير المصير إلى التاريخ المصري المبكر حيث أفاد "آرثر نوسيوم" أنه يمكن للمرء أن يتبع ثراء الحضارة المصرية في عمل الملك أماسيس (569-527 ق.م) والذي منح المدن اليونانية في دلتا نهر النيل تسوية ذاتية الحكم تسمى Naucratis، حيث سمح لمواطنيها بالعيش تحت الدين والقانون اليوناني، حيث كان تقرير المصير على مر التاريخ مطلباً شرعياً قدّمه الناس و رأوا أنفسهم مختلفين عن الآخرين فيما يتعلّق بعرقهم ودينهم وثقافتهم لاتخاذ قرار بشأن مساهم المستقبل و في نفس الوقت للحفاظ على الاختلافات، ومع ذلك في العصور القديمة لم يكن تقرير المصير مبدأً دولياً أو حقاً دولياً لأنّ المجتمع الدولي لم يتم تشكيله كما هو في الوقت الحاضر<sup>1</sup>.

وإذا ما عدنا إلى أواخر القرن الثامن عشر وذلك حين تبنت الثورة الفرنسية هذا المبدأ من خلال المبادئ التي عملت على تحقيقها من خلال المرسوم الذي أصدرته الجمعية الوطنية الفرنسية في 19 نوفمبر 1792م والذي أكّدت فيه على مساندة الكافة الشعوب المطالبة بالاستقلال وحمائتها للمناضلين الذين يكافحون من أجل الحرية، غير أنّ الملاحظ هناك اختلاف بشأن تحديد البداية التاريخية للفكر المتعلّق بتقرير المصير، فالكثير يرى أنّ حقّ تقرير المصير يرتبط أساساً بالفكر السياسي الأوروبي في العصر الحديث وخصوصاً ما سبق الثورة الفرنسية، في حين يرجع البعض أصوله إلى المنبع الأوّل حيث الحضارة اليونانية والفكر السياسي الإغريقي<sup>2</sup>.

حيث شهدت الحضارة الرومانية صوت المواطنين والأبناء الذين يمارسون سيطرة مستمرة على الإدارة والسياسة، حيث كانت سيطرة هؤلاء المواطنين أداة لتمكين الشعب الروماني من المشاركة في أي قرار يمكن أن يؤثر على مستقبلهم خاصة تقرير مصيرهم، أمّا خلال حكم الحضارة الإسلامية منح حاملي الكتب المقدسة (المسيحيين، اليهود) تقرير

<sup>1</sup> T (Kadri), self détermination a consumed Principal, The journal of Teacher Recherche Of Legal and Political Studies ; Numéro03, Msila, 2016, P129

<sup>2</sup> السائح وآخرون: المرجع السابق، ص 356

المصير في شكل حرية الدين وتمّ الحفاظ على حقوقهم كأقليات<sup>1</sup>، ومع التسليم بصحة النشأة المبكرة لحق تقرير المصير نجد أنّ الكثير من الباحثين يرجع ظهور مبدأ تقرير المصير إلى بدايات الثورة الأمريكية وذلك من خلال نص وثيقة الاستقلال والتي أعلنت فيه "إن جميع البشر متساوون وأنهم منحوا من قبل خالقهم حقوقاً ثابتة ومن بينها حق الحياة والحرية والسعي وراء السعادة" ليأتي بعدها تصريح الرئيس الأمريكي مونرو الصادر في 02 ديسمبر 1823م تحت شعار أمريكا للأمريكيين هذا التصريح الذي حمل في طياته مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها<sup>2</sup>.

كانت الثورة الفرنسية أول من أشار إلى هذا المبدأ وحمل لواءه نظرياً وذلك ضدّ الإمبراطوريات الأوروبية الرجعية وبذلك أعلن زعماء الثورة الفرنسية وفيما بعد نابليون بونابرت استعدادهم لمساندة الشعوب الرّاغبة في ممارسة حقّها في تقرير مصيرها، غير أنّ الرأي بقي نظرياً خلال القرن التاسع عشر وحتّى مطلع القرن العشرين وذلك لأنّه ارتبط بمسألة القوميات في أوروبا بشكل عام، وفي الإمبراطورية المجرية والنمساوية بشكل خاص خاصة وأنّ هذه المسألة ارتبطت بنقطتين أساسيتين :

1- مشكلة الأمم غير تاريخية أي التي لم يكن لها دولة عبر تاريخها والتي بدأت تطالب بدولة مستقلة أو مرتبطة فدراليا بدولة أخرى.

2- مشكلة الأقليات وطموحها هي الأخرى نحو تشكيل دولة خاصة بها بتأييد من دولة أخرى أو نحو الانفصال والانضمام إلى دولة أخرى ترتبط وإياها بروابط قومية وثيقة<sup>3</sup>.

وهو ما نجده في نص إعلان حقوق الإنسان الصادر عن الثورة في 26 أوت 1789 والذي وضع لاحقاً في الدستور الفرنسي لسنة 1791 والذي نصّ على: "ولد الناس ويضلون أحراراً متساويين في الحقوق والقانون هو التّعبير عن الإرادة العامّة، السيادة ملك الشعب"

<sup>1</sup>T, Kadri, opcit, P129

<sup>2</sup> خلف: المرجع السابق، ص14

<sup>3</sup> الكيالي: المرجع السابق، ص555

وعلى الرغم أن هذه المبادئ قد جذرت وعمقت حق تقرير المصير، إلا أن الثوار الفرنسيين أنفسهم لم يلتزموا بها<sup>1</sup>.

كل هذه الأمور ظلّت تعكّر صفو العلاقات الدولية خلال هذه المرحلة ممّا أدّى إلى اندلاع الحرب العالمية الأولى 1914-1918م والتي قبل أن تنتهي كانت أصوات المدافع تنزل أركان أوروبا من جميع أطرافها، ليقوم الرئيس الأمريكي ويلسون منذ سنة 1918م بحملة كبيرة من أجل قبول المجتمع العالمي لمبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، ويرى ويلسون أن إعلان حق الشعوب في تقرير المصير هو أفضل وسيلة لعلاج المشاكل الدولية المتأزّمة وأنه ينبغي أن يترك لكلّ شعب الحق في أن يقرر سياسته بنفسه ويرسم الطريق الذي يراه كفيلا بأن يقوده إلى التقدّم دون أن يكون عرضة بسبب ذلك لأي تهديد أو إرهاب أو حرج دون أن يكون فارق بين شعب ضعيف أو شعب قوي<sup>2</sup>.

كما كان لدى الرئيس الأمريكي ويلسون مفهوما غامضا لتقرير المصير وهو من ناحية يعني ضمان حق السكّان في اختيار شكل الحكم الخاص بهم ومن ناحية أخرى اقترح بقوة أنّ الحكم الذاتي يجب أن يكون عملية مستمرة وبالتالي يجب أن يكون مرادفا للشكل الديمقراطي للدولة<sup>3</sup>.

تعود أفكار ويلسون بشأن تقرير المصير إلى اهتمامه بقضايا سياسية معيّنة مثل مستقبل الأقليات القومية في أوروبا والتهديد البلشفي وكانت النتيجة أنّه يمكن للأقليات الأوروبية فقط أن تشكّل دولها الخاصّة<sup>4</sup>، ولعلّ أبرز مثال على ذلك هو حل المشكلة البولندية التي قسّمت أراضيها بفعل الاحتلال الأجنبي<sup>5</sup>

<sup>1</sup> خلف: المرجع السابق، ص16

<sup>2</sup> جريدة المجاهد: تقرير المصير كما يجب أن تعرفه، المصدر السابق، ص03

<sup>3</sup> T, Kadri, op.cit, P130

<sup>4</sup> ibid. P130

<sup>5</sup> جريدة المجاهد: تقرير المصير كما يجب أن تعرفه، المصدر السابق، ص03

وبذلك كانت هذه المبادئ الأربعة عشرة التي أعلن عنها الرئيس ويلسن في 11 فيفري 1918 أمام الكونغرس الأمريكي أول وثيقة عالمية رسميَّة تضي الشرعية على مفهوم حق تقرير المصير وتدافع عن الشعوب المغلوبة على أمرها للمطالبة به<sup>1</sup>.

ويعتبر إنشاء جمعية الأمم أو ما يعرف بعصبة الأمم بعد الحرب العالمية I أول محاولة إيجابية لخلق قوَّة عالمية تسهر على تطبيق مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها وعلى حل المشاكل الدولية، وبناء على هذا الأساس قامت جمعية الأمم في هذه الفترة القصيرة بتطبيق هذا المبدأ في مجالات ضيقة، والملاحظ أنّ هذا التطبيق اكتسب طابعا خاصا، فلم يتعلّق الأمر بالسّماح للشعب المستعبد بنيل سيادته الوطنية بقدر ما اتّجه إلى حل المشاكل الإقليمية الجزئية ومشاكل الحدود بين الدول<sup>2</sup>.

وبنهاية الحرب العالمية I لم تبدِ الدّول المنتصرة أي اهتمام بحق تقرير المصير حتى أنّها شطّبت هذا الحق من ميثاق عصبة الأمم، بل إنّ العصبة نفسها لم تعرّ أي اهتمام له ذلك أنّ الدّول المنتصرة هي التي كانت تتحكم فيها كما هو الحال مع الولايات المتحدة الأمريكية التي تتحكّم حاليا في منظمة الأمم المتّحدة، وقد تجاهلت عصبة الأمم هذا الحق حتى لا تتيح للشعوب التي تقع تحت سيطرتها فرصة للمطالبة بحقّها في تقرير مصيرها، وعلى الرّغم من إقرار مؤتمر السلام المنعقد في باريس سنة 1919م لهذا المبدأ فإنّ الدّول التي حضرته لم تلتزم باحترام مبدأ تقرير المصير فكانت سياستها تتناقض وهذا المبدأ وخصوصا في مؤتمر سان ريمو سنة 1920م<sup>3</sup>.

والواقع أنّ مبادئ ويلسون التي استقبلتها شعوب الإمبراطوريات المنهارة بأمل وحماس قد اصطدمت بالواقعيّة السياسية الباردة وبصعوبة إرضاء كل القوميات والأقليات وما يتضمّن ذلك من إعادة رسم خريطة العالم السياسية، وبذلك استعويض عن حق تقرير بنظام

<sup>1</sup> الكيالي: المرجع السابق، ص 555

<sup>2</sup> جريدة المجاهد: تقرير المصير كما يجب أن تعرفه، المصدر السابق، ص 03

<sup>3</sup> أحمد السائح وآخرون، المرجع السابق، ص 358-359



الوصاية والانتداب، كما أنّ عصابة الأمم عمدت إلى العبث بهذا الحق بطريقة خطيرة وكانت من جملة الأسباب التي قادت إلى نشوب الحرب العالمية<sup>1</sup>

وباندلاع الحرب العالمية 2 قبرت آمال الشعوب في تقرير مصيرها لتجعل الدول من جديد في وضع أساسي قوية متبنيّة لمجتمع عالمي أفضل، وخلال فترة الإعداد لانتشاء منظمة الأمم المتحدة، لم تتضمن المشاريع التي عرضت في مؤتمر داميتون أوكس والذي انعقد في 21 أوت إلى 07 أكتوبر 1944 والتي شكّلت لاحقاً أساس ميثاق الأمم المتحدة<sup>2</sup>.

كما يعتبر ميثاق الأطلسي تقرير المصير أحد مبادئه، حيث أشار ممثلي بريطانيا والو.م.أ إلى رغبتهم وذلك من خلال تصريحهم " لم يكن هناك أيّ تغييرات إقليميّة لا تتوافق مع رغبات الشعوب المعينة المعبر عنها بحريّة، فهم يحترمون حق جميع الشعوب في اختيار شكل الحكومة التي سيعيشون في ظلّها ويرغبون في استعادة الحقوق السياسية والحكم الذاتي لمن حرم منها قسراً"، ونلاحظ أنّ مبدأ تقرير المصير كما نصّ عليه ميثاق الأطلسي له بعدين أحدهما تقرير المصير خارجي للأشخاص الذين حرموا قسراً من الحقوق السيادية والحكم الذاتي، أما البعد الآخر باعتباره الذات الداخلية وهي عزم الناس على اختيار شكل الحكومة التي يرغبون في العيش في ظلّها<sup>3</sup>.

ولم يظهر هذا المفهوم أيّ تقرير المصير إلّا في المشاورات الخاصّة بمؤتمر سان فرانسيسكو والذي انعقد في الفترة الممتدة ما بين 25 أبريل و24 جوان 1945م حيث اقترح الاتحاد السوفياتي تعديلات على المادّة الأولى من الميثاق بهدف إدراج عبارة: "على أساس الاحترام المبدأ الذي يقضى بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكلّ منها تقرير مصيرها"<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> الكيالي: المرجع السابق، ص 556

<sup>2</sup> سعيد (الصدقي): تطور مفهوم تقرير المصير في القانون الدولي المعاصر، د م، 2011، ص 129

<sup>3</sup> T, Kadri, opcit, P131

<sup>4</sup> الصدقي: المرجع السابق، ص 129

وبذلك جاءت الاجتماعات التمهيدية في سان فرانسيسكو إلى حدّ ما مع فكرة تقرير المصير دون حق الاستقلال، ولقد كانت هذه الفكرة حول تقرير المصير هي اعتقاد القوى الاستعمارية التي قادت المؤتمر في النّظر إلى المستعمرات ذات الصّلة بسيادتها، إذا كانت القوى الاستعمارية غير راغبة في إشراف الأمم المتحدة على مستعمراتها<sup>1</sup>، وبذلك تمّ تنويع هذه القرارات بإقرار ميثاق الأمم المتحدة في هذا المؤتمر والذي نصّ في مادته الأولى والتي حدّدت الأهداف والمبادئ الأساسية التي تقوم عليها الأمم المتّحدة على هذا الحق، وتمّ التأكيد مرة أخرى في المادة 55 من الميثاق أمّا فصول هذا الأخير من المادة 11 إلى 13 والخاصّة بالأقاليم غير المتمتّعة بالحكم الذاتي فهي الأخرى تؤكّد على مبدأ حق تقرير المصير ولو بصورة غير مباشرة كما تؤكّد على وجود هذا الحق ووجوب احترامه على المستوى الدولي<sup>2</sup>.

ولعلّ منظّمة الأمم المتّحدة قد اتّعتت من التجارب السابقة، فوازنت بين حق تقرير المصير وحق بناء الدول وحق الانفصال، فاعتمدت صيغة عامّة تحصر تقرير المصير بالشعوب الواقعة تحت الاستعمار أو الحماية أو الانتداب، وقد حذت العديد من المنظّمات والهيئات الدولية حذو الأمم المتّحدة في تعريفها لحق تقرير المصير، فأقرّت هذا المبدأ نظرياً ووضيقت مجال تطبيقه عملياً باسم قداسية الحدود وسيادة الدولة<sup>3</sup>.

وقد استمرّ الاهتمام الدولي بحق تقرير المصير نظراً لارتفاع جذوة النّضال من أجل التحرّر من الاستعباد الأجنبي، إذ أقرّت الأمم المتّحدة العديد من القرارات التي أعطت لهذا المبدأ سندا قانونياً<sup>4</sup>، وبذلك أصبح مبدأ تقرير المصير في الممارسة الدولية المعاصرة مرادفاً

<sup>1</sup> T, Kadri, opcit, P131

<sup>2</sup> خويل: المرجع السابق، ص 333

<sup>3</sup> الكيالي: المرجع السابق، ص 556

<sup>4</sup> خويل: المرجع السابق، ص 333

لحق الشعوب المستعمرة في الاستقلال شرط أن يكون واضحا وشرط ألا يعرض هذا المبدأ وحدة الدول السياسية القائمة للخطر<sup>1</sup>.

خلاصة القول التي يمكننا قولها أن تقرير المصير كفكرة بدأت في شكل سياسي وذلك من خلال أفكار القدماء والفلاسفة وبعض السياسيين طيلة عصور متتالية، وتعدّ الثورة الفرنسية هي التي فتحت الباب لظهور هذا الحق وترسيخه لتقوم الحرب العالمية الأولى والثانية بتطوير هذا المبدأ وتكييفه حسب الأوضاع التي عرفها العالم تلك الفترة، وعلى الرغم من الاختلافات حول بدايته وطبيعته إلا أنه بقي حقا أساسيا ومطلوبا تنادي به الشعوب المستعمرة وناضلت كثيرا لتحقيق استقلالها بالنهاية، ولعلّ الثورة الجزائرية أصدق مثال على ذلك من خلال ما قدّمته من تضحيات في سبيل تقرير مصيرها.

<sup>1</sup> الكيالي: المرجع السابق، ص 556

## المبحث الثاني: ظروف صدور مشروع تقرير المصير 16 سبتمبر 1959

يعتبر صيف 1959 منعرجاً قوياً وحاسماً للسياسة الجزائرية، حيث دعمت جبهة التحرير الوطني سمعتها ومكانتها على الصعيد الدولي بحركة دبلوماسية مكثفة وفي الوقت نفسه كان الموقف الفرنسي تحت ضغط خفيّ من طرف الحلفاء الأوروبيين و الأمريكيين<sup>1</sup>.

إضافة إلى ذلك فالجنرال ديغول لم يستطع القضاء على الثورة وحسم الحرب عسكرياً ولا القضاء على قيادتها الداخلية والخارجية على الرغم من أنّ شال هلّ للانتصارات المحققة في إطار مشروعه الضخم، كما نجد في الجهة المقابلة تزايد الراغبين في الحلّ السلمي إضافة إلى ارتفاع النفقات العسكرية التي أنهكت الاقتصاد الفرنسي ليصرّح ديغول قائلاً: "أصبحت متأكّداً من أيّ وقت مضى أنّه رغم تفوّق وسائلنا السّاحقة فإنّه لا طائل من خسارة أموالنا ورجالنا عن طريق فرض شعار الجزائر الفرنسية وأنّ السّلم لا يمكن أن ينشأ إلاّ بمبادرات سياسية تتخذ اتّجاهاً معاكساً، وأنّ فرنسا يجب أن تسير في هذا الطّريق وأنّ استمرارنا في متابعة نضال وهمي سيسيء إلى معنويات جيشنا وبالتالي وحدتنا الوطنية"<sup>2</sup>.

على الرّغم من امتلاك الجنرال شال لترسانة عسكرية جدّ ضخمة والتي قدّرت بحوالي 450 ألف جندي على أرض الميدان، غير أنّه لم يتمكّن من السّيطرة على جيش التحرير الوطني، وهذا ما خلق هوةً وبداية انفصال الجيش الفرنسي عن الشعب الفرنسي، وبما أنّ الجنرال ديغول كان يعتقد أنّ الحرب الجزائرية كانت تشكّل عائقاً لفرنسا الحديثة، خاصّة فيما تعلق بمكانتها الدولية هذا ما جعله يعقد اجتماعاً ترأس فيه مجلس الحكومة في يوم 26 أوت 1959 أين استمع لأراء أعضاء حكومته، وبعد ذلك قام بزيارة ميدانية تفقّدية إلى الجزائر<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> إفينو (باتريك)، جون (بلانش): حرب الجزائر ملف وشهادات، تر بن داود سلامنية، ج2، دار الواعي، الجزائر،

2013 ص140

<sup>2</sup> ديغول: المصدر السابق، ص86

<sup>3</sup> باتريك، بلانش: المرجع السابق، ص140

خلال هذه الزيارة وقف الجنرال ديغول بنفسه على مدى تقدّم مخطّط شال والذي كان في هذه الفترة يقود عملية جيمال بالولاية الثالثة، حيث دار حديث بين الجنرال ديغول والسيد بلحداد رئيس دائرة عين البيضاء هذا الأخير الذي أطلع الجنرال أنّه على الرّغم من كلّ الجهود المبذولة فهذه السياسة المطبّقة لم تعطي النتائج المرجّوة منها ولم يتقبّلها المواطنون، فمن غير المعقول أن يكون هناك رئيس دائرة من السكّان الأصليين في كلّ الجزائر ولا يوجد أيّ مسلم جزائري في ديوان المندوب العام، لا بد علينا أن نركّز على الإقناع ولكي تُفنع المسلمين لا بدّ من تعيين مسؤولين مسلمين، ليضيف السيّد بلحداد ضرورة توقيف القتال وبناء جزائر جديدة، ليخاطبه الجنرال ديغول: " هذا هو رأيي أيضا وأنا سعيد بسماعي إيّاك تردّده، نعم يجب توقيف القتال، يجب أن نحقق السّلم، ثم يقرّر الجزائريون مصيرهم بكلّ حريّة"<sup>1</sup>.

وبعد انتخابه كرئيس للجمهورية الخامسة مع مطلع 1959، أعلن الجنرال ديغول يوم 8 جانفي 1959 بأنّ الجزائر ستكون لها مكانة متميّزة داخل المجموعة، حيث ذكر في الندوة الصحفية التي عقدها يوم 23 مارس 1959: " يجب الوصول في يوم من الأيام إلى المحادثات وبذلك سجل خطوة في طريق الانفصال ونبذ حل الفرنسية للجزائر"، بعد أن اعترف بأنّ تلك المكانة الممتازة للجزائر داخل المجموعة يجب أن تكون نتيجة محادثات<sup>2</sup>، في حين سلّط الضوء على الحفاظ على الروابط مع فرنسا بعد عام من وضع خطة قسنطينة بعد محاولات استرضاء<sup>3</sup> ومناقشة مع المتمرّدين<sup>4</sup>.

هذا الخطاب أثار سخط الأوروبيين وشخصيات اليمين في باريس رغم أنّهم من أنصار الجزائرية الفرنسية، فقد قُوبل ميشال دوبري رئيس الحكومة الفرنسية ببرودة أثناء زيارته للجزائر من قبل المستوطنين الأوروبيين، حيث صادفت زيارته اندلاع العديد من المظاهرات العدائية الموجهة ضدّ سياسة ديغول، وممّا زاد من مخاوفهم أكثر إعلان هذا الأخير يوم 25 مارس عن فكرة الجزائر الجديدة<sup>5</sup>، والملاحظ أنّ ديغول أراد امتصاص

<sup>1</sup>Yeves(Courrière), la guerre d'Algerie,Fayarad,T3,1971,P424

<sup>2</sup>بوعزيز: المرجع السابق، ص283

<sup>3</sup> Morelle ,OP.CIT,p61

<sup>4</sup>تسمية أطلقتها السلطات الفرنسية على المجاهدين والثوار الجزائريين إضافة إلى تسمية الفلافة

<sup>5</sup>حماميد : المستوطنون الأوروبيون والثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص153

غضب المستوطنين غير أنه لم يوضّح السياسة التي سينتهجها اتّجاه كلّ من الشعب الجزائري والفرنسي لأنّ المقاييس المتّخذة تدلّ على أنّه لا يسير في طريق الإدماج<sup>1</sup>.

مع مطلع سنة 1959 انتهى النظام الديغولي من إثارة الشبهات حول مصالي الحاج والتشكيك فيه أمام المقاومة، حيث تمّ نقله من منفاه بالكونغو نحو الإقامة الجديدة بغوفيو قرب شانتييلي<sup>2</sup>، إضافة إلى نقل المسجونين الخمسة نحو جزيرة أكس وتخفيف عقوبة الإعدام على ياسف سعدي قائد العمليات الفدائية واستبدالها بأشغال شاقّة والقيام بإطلاق سراح 700 سجين، ليعلن الجنرال ديغول يوم 30 جانفي 1959 في خطاب له تأسّفه عن الحرب الدائرة مُجدّداً ودعوته لسلم الشجعان فهو بذلك أظهر عدم تساهله مع الجبهة وعدم خضوعه للمستوطنين من جهة ثانية<sup>3</sup>.

كلّ هذا لم يرقّ للمستوطنين الأوروبيين الذين أدركوا أنّ ديغول يسير نحو سياسة تقرير المصير، خاصّة وأنّ قائدهم بيار لاغيارد تتبأ بالهوّة التي بدأت تُحفر في باريس والجزائر حيث علّق قائلاً: "إنّ سياسة رئيس الجمهورية سيئة جدا وبصراحة فهي سيئة جدا ولا تتماشى مع الحقائق التاريخية والإنسانية والسياسية لوطننا، وإذا كانت هناك شخصية في الجزائر فهي شخصية فرنسا"<sup>4</sup>.

ومما زاد من تخوّف المستوطنين هو اعتراف ديغول بالشخصية الجزائرية، حيث صرّح في حوار أجراه مع النائب بيار لافونت (Pierre Laffont) والذي نُشر على صفحات صحيفة صدى وهران في 29 أفريل 1959 عندما طلب هذا الأخير من الجنرال ديغول تطبيق سياسة الإدماج ليجيبه الجنرال: "بأنّ الذين يصرخون اليوم بأعلى أصواتهم بالإدماج

<sup>1</sup> وهيبية (بشرير): القضية الجزائرية بين سياسة ديغول والمستوطنين 1962/1958، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في

التاريخ الحديث والمعاصر، منشورة، جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله، 2017/2016، ص 188

<sup>2</sup> دنيا (قيران): عندما تنثور الجزائر، تر العيد داوون، ط1، دار التنوير، الجزائر، 2013، ص 189

<sup>3</sup> حماميد: المستوطنون الأوروبيون والثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 153

<sup>4</sup> بشرير: القضية الجزائرية...، المرجع السابق، ص 189

هم من كانوا ضده من قبل ... إنّ ما تريدونه هو أن نعيد لكم جزائر أبي L'Algerie De Papa" لكن جزائر الآباء ماتت وإذا لم نفهم ذلك سنموت معها"<sup>1</sup>.

أدى هذا التصريح إلى زيادة قلق المستوطنين لأنهم لم يفهموا ماذا يعنى الإدماج بالنسبة لديغول، غير أنّ كلّ ما تمّ فهمه هو أنّه يريد أن يفتك بالجزائر من أيديهم وفي هذا الصدد شرح ديغول معنى الإدماج قائلا: "تستطيع أن ندمج الأفراد والعائلات جماعات وفي إطار مقاييس معيّنة وهذا يتطلب أجيالا، لكن لا نستطيع أن ندمج شعبا بماضيه وتقاليده وبذكرياته وبمعاركه سواء كان منهزما أو منتصرا... هل تعتقدون بأنّه يمكن ذلك مع الأقدام السوداء والعرب؟... وإذا تخيلنا بأنّه يمكن ذلك فهل حدّدتم ماذا سيحدث؟ فعدد العرب سيتضاعف إلى اثنين ثم إلى خمسة ثم إلى عشرة في الوقت الذي يبقى فيه الشعب الفرنسي ساكنا... وعندما يصبح نوابهم 200 ثم 400 نائب ثم 600 في باريس سترون رئيسا عربيا في الإليزيه..". إذن يمكننا أن ندرك خوف الجنرال ديغول لذا سارع إلى حلّ المشكلة حسب نظره<sup>2</sup> ليطالب المستوطنين بتخليد يوم 13 ماي كيوم للحداد، وهذا ما يدل على أنّ حالة المستوطنين كانت تسوء بفعل سياسة ديغول، وفي المقابل فجيش التحرير لم يكن بأفضل حالة فمشروع شال واستكمال بناء خط مورييس أصبح يهدّد الثورة الجزائرية<sup>3</sup>.

ومن ناحية أخرى فالجنرال ديغول كان قلقا من وضعية الجيش هذا الأخير الذي أبدا رفضه لكلّ سياسة لا تصبّ في وعاء الجزائر الفرنسية، بحيث وجد أنّ السلطات العسكرية تجاهلت تطبيق بعض ما تضمّنته تعليماته فهو أمر خطير بالنسبة للمؤسسة العسكرية الفرنسية المتميّزة بانضباطها عبر تاريخها، فهي لم تعرف ظاهرة التمرد وعصيان أوامر السّلطة السياسية الشرعية قبل الثورة الجزائرية وهو ما دفعه بالكتابة إلى الجنرال إيلي قائد

<sup>1</sup> Abbas ,Op.cit,P265

<sup>2</sup> حماميد:المستوطنون الاوروبيون والثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص154

<sup>3</sup> بشيرير:القضية الجزائرية...، المرجع السابق، ص190

أركان الجيوش الفرنسية قائلا: "إن السياسة التي تريد فرنسا اتباعها في الجزائر هي قضية خاصة بي، ولا أنتظر من المأمورين شيئا آخر إلا تنفيذ الأوامر دون تردد"<sup>1</sup>.

إذا يمكننا أن ندرك بأن سنة 1959 سنة مواصلة الحرب بالتوازي مع سياسة المصالحة التي يدعو إليها ديغول خاصة بعد ظهور نتائج سبر الآراء والتي تفيد بأن ثلثي شعب فرنسا يفضلون التفاوض مع جبهة التحرير الوطني في الوقت الذي يرى المستوطنون بأن التفاوض يعني التنازل والتخلي عن الجزائر<sup>2</sup>.

أما على المستوى الخارجي أو الدولي فوزن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يزداد يوما بعد يوم، فعلى مستوى هيئة الأمم المتحدة أُعيد طرح القضية الجزائرية في الدورة الخريفية ذلك أنه في الدورة السابقة استبعد طرحها بفارق قليل في الأصوات، قرار يعترف بحق الشعب الجزائري في الاستقلال ويُخشى في هذه الدورة أن يكون صوت و.م.أ مناوئا لفرنسا<sup>3</sup>.

الملاحظ أنّ توقيت المبادرة الديغولية تزامنت مع انعقاد أشغال الدورة الرابعة عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة التي ستستمر أشغالها من 15 سبتمبر حتى 13 ديسمبر 1959 والمقبلة على مناقشة القضية الجزائرية المدرجة ضمن أعمالها، فهذه الخطوة مدروسة ومقصودة و لهذا فأول هدف رغب ديغول تحقيقه هو كسب الرأي العام الدولي خاصة في هيئة الأمم المتحدة، فقد أراد أن يبدو مُتمسكا بالحلّ السلمي وبالتالي التأثير على مناقشات الوفود في جمعية الأمم المتحدة، إضافة إلى هذا تجنّب فرنسا لوائح قد تُخرج موقفها الدولي وتضغط عليها خاصة بعدما حقّقت الدبلوماسية الجزائرية من نجاحات خاصة بعد تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> بورغدة: الثورة الجزائرية والجنرال ديغول، المرجع السابق، ص 299

<sup>2</sup> بشرير: القضية الجزائرية..، المرجع السابق، ص 190

<sup>3</sup> حماميد: الثورة الجزائرية والمستوطنين الأوربيين، المرجع السابق، ص 155

<sup>4</sup> عمر (بوضربة): الأبعاد الدولية لمبادرات ديغول السياسية وموقف الحكومة المؤقتة منها 1958-1962، المجلة التاريخية

الجزائرية، العدد 05، المسيلة، 2017، ص 204



ومن ناحية ثانية أثمر حضور وفد جبهة التحرير لمؤتمر منروفا الذي جمع الدول الإفريقية التسعة بحيث وعدت دولة غانا أن تُقنع دول الكومنولث سواء بالتصويت ضدّ فرنسا في الأمم المتّحدة أو الامتناع عن التصويت لتقوم الوفود بالتصويت على لائحة تُلزم فرنسا بأن تعترف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره وفي الاستقلال عن طريق مفاوضات مع الحكومة المؤقتة، ونتيجة لقوة الجبهة على المستوى الدولي نتج عن ذلك تغيير أساسي في سياسة الجنرال ديغول اتجاه الجزائر، ففي شهر جويلية 1959 التقى الجنرال ديغول برئيس هيئة الأمم المتّحدة، حيث أعرب له أنّه يبذل كلّ الجهود قصد إنهاء حرب الجزائر<sup>1</sup>.

من خلال كلّ هذا يمكننا أن ندرك أنّ لجوء الجنرال ديغول إلى مبادرة حق تقرير المصير للشعب الجزائري كانت نتيجة حتمية للتطورات الدولية، ومن جهة ثانية موقف جبهة التحرير الوطني وإصرار المستوطنين الأوروبيين من جهة أخرى، فالقضية الجزائرية لم تعد تخصّ فرنسا لوحدها أي قضية داخلية مثلما كانت في السنوات الأولى للثورة، فأصبحت الآن خارجة من الإطار الفرنسي نحو التّداول<sup>2</sup> خاصّة بعد زيارة الرئيس الأمريكي دويت إيزنهاور إلى باريس في 2 سبتمبر 1959 حيث حثّ هذا الأخير الجنرال ديغول على تقديم تنازلات في قضية الجزائر<sup>3</sup>.

أمام كل هذه التطوّرات والقراءات وتأكّد الجنرال ديغول شخصيا من فشل مشروع شال وسياسة القمع المطبّقة من طرف الجيش الفرنسي في الجزائر خلال الزيارة التي قادته إلى الجزائر بتاريخ 27 أوت 1959 بهدف الاطلاع على مجرى الأمور والتحدّث مع قادة الجيش لجسّ نبضه والتأكّد من ولائه قصد تهيئته لخطاب 16 سبتمبر 1959 والتعرّف على وضعية المسلمين الجزائريين<sup>4</sup>، فزار المناطق الحساسة كسطيف، سكيكدة، قسنطينة وأخيرا القبائل الكبرى أين يتمركز الجنرال شال رفقة قوّاته، وفي كلّ منطقة كان الجنرال يحاول

<sup>1</sup> حماميد: الثورة الجزائرية والمستوطنين الأوروبيين، المرجع السابق، ص156

<sup>2</sup> بوضرية: الأبعاد الدولية لمشاريع ديغول .....، المرجع السابق، ص205

<sup>3</sup> L'écho d'oran, 18/9/1959

<sup>4</sup> Yves( Courrière), la guerre d'Algerie, L'heure des colonels, Fayarad, T3, 1971 ; P422

معرفة وضعية السكّان المسلمين محاولا الاتّصال بهم، حيث يذكر الجنرال ديغول في مذكراته بخصوص هذا الأمر قائلا: "لقد كان الفلاحون على اختلاف أوضاعهم صامتون لا يستطيع أحد أن يدرك شعورهم"<sup>1</sup>.

لقد هدف الجنرال من وراء هذه الزيارة أيضا الوقوف بنفسه على التّطوّرات لأنّ التقارير التي كانت تصله من القادة العسكريين لم تكن كافية على حدّ قوله<sup>2</sup> بخصوص هذا الشّأن يذكر الجنرال في مذكراته أثناء زيارته لمدينة تيزي وزو التي تعرف أكبر كثافة سكانية غير أنّه لم يجد أحدا في استقباله، رغم استعمال الجيش لمكبّرات الصوت التي تعلن عن قدومه وعند أخذه لإحدى القرى، حاول الضبّاط جعل كلّ شيء نموذجي حيث قام السكان بتحيّته مردّدين مجموعة من الشّعارات وأنشد التلاميذ النشيد الفرنسي، غير أنّه خلال مغادرته أوقفه أمين سرّ البلدية فهمس له قائلا: "يا سيدي الجنرال لا يغرتك ما رأيت وسمعت، فكلّ الناس يريدون الاستقلال.." وهي نفس الفكرة التي وقف عليها الجنرال في مدينة سعيدة، حيث قدّم له الجنرال بيجار (Bigeard) فرقة المغاوير مؤلّفة من مجموعة من الثوّار السابقين تعرضوا لغسيل دماغ وهو ما مكّنه من ضمّهم للجيش الفرنسي، ليقوم الجنرال بتوجيه سؤال لطبيب عربي عن مطالب الجزائريين ليجيبه هذا الأخير والدّموع تتحدر من عينيه: "إنّ ما نريده ونحتاج إليه هو أن نكون مسؤولين عن أنفسنا، وألا يكون أحد مسؤولا عنا"<sup>3</sup>.

هذا الأمر نفسه وقف عليه الجنرال ديغول عندما ردّ على الجنرال سالان في 3 أكتوبر 1958 حينما قدّم له أطفالا مسلمين يحملون العلم الفرنسي لإظهار إمكانية تحقيق الإدماج قائلا له: "سيقفون بعد عشر سنوات ضدّنا" ولأنّ ديغول كان يدرك أنّ سبب عودته للحكم هو الحفاظ على الجزائر الفرنسية في حين أنّ مهمّته الحقيقية كانت إنقاذ فرنسا نفسها، لذلك حاول إرضاء المستوطنين بما سبق ذكره من مشاريع كانت كلّها تصبّ في خانة

<sup>1</sup> ديغول: المصدر السابق، ص 74

<sup>2</sup> Courrière, la guerre d'Algerie, L'heure des colonels, op.cit, P422

<sup>3</sup> ديغول: المصدر السابق، ص 84-85

الحفاظ على الجزائر الفرنسية محاولاً التمهيد لمشروع سياسي يضمن الحلّ النهائي للمشكلة الجزائرية وهو ما أكّده عمار بوحوش حيث يرى بأنّ الجنرال ديغول قد مهّد للحلّ السياسي منذ استفتاء 28 سبتمبر 1958 خاصّة بعد تأكّده من مساندة الشعب لسياسة خضوع العسكريين للسلطات المدنية بباريس وإقرار مبدأ تقرير المصير لكلّ الشعوب<sup>1</sup>.

وبذلك خلص الجنرال ديغول إلى نتيجة مفادها فشل سياسة القمع التي انتهجتها القيادة العسكرية وعلى رأسها الجنرال شال في معالجة القضية الجزائرية، وبهذا تكون زيارته للجزائر في 29 أوت 1959 مكنته من التعرّف على وضعية المسلمين الجزائريين الحقيقية إضافة إلى سياسة القمع المسلّطة عليهم<sup>2</sup>.

كما كشف للضباط الذين وجدهم في مركز قيادة الجنرال شال أهمّ النّقاط ومعالم المرحلة القادمة لخطته، حيث أعرب عن ارتياحه لنجاح العمليات العسكرية قائلاً: "إذا كان نجاح العمليات العسكرية أمراً ضرورياً فإنّه لا يحلّ القضية الجزائرية إلّا إذا اتفقنا يوماً مع الجزائريين، وإنّ مثل هذا الاتفاق لا يُعقد إلّا إذا أرادوه هم بأنفسهم... وأنّ عصر إدارة الأوروبيين للأراضي المحتلة قد انقضى... إنّنا واقعون في هذه المأساة في فترة تحرّر جميع الشعوب من نير الاستعمار... وأنّه يجب علينا ألاّ نعمل في الجزائر إلّا في سبيل الاتفاق معها، على أن يطلّع على ذلك جميع العالم..."<sup>3</sup>

ليضيف ديغول لضباطه بعد أن تأكّد من قوّة الجيش الفرنسي مقارنة مع قوة جيش التحرير الوطني قائلاً: "إنّنا لا نستطيع إبقاء الجزائريين معنا إذا كانوا هم أنفسهم لا يرغبون في ذلك" ليشير الجنرال ديغول إلى أنّ فترة فرض الإدارة الأوروبية على الجزائريين قد انتهت، كما قدّم نصيحة لضباطه خلاصتها أنّ الجيش يخدم فرنسا وأنّ بقاء القوّة العسكرية يتوقّف على بقاء فرنسا<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> بوقارة: المرجع السابق، ص 61

<sup>2</sup> ضيف الله: المرجع السابق، ص 389

<sup>3</sup> ديغول: المصدر السابق، ص 86

<sup>4</sup> Horne, Op.cit,P343

ليختم كلامه الذي أقرّ من خلاله حق الشعب في تقرير مصيره، حيث ذكر أفراد الجيش قائلاً: "أمّا أنتم فأرجو أن تنصتوا إليّ تماماً، إنكم لستم الجيش في سبيل الجيش، إنكم جيش فرنسا، وإنّ وجودكم نابع منها وفي سبيلها وفي خدمتها ويجب بالنسبة إلى مركزي ورتبتي ومسؤولياتي أن يطيعني الجيش لكي تعيش فرنسا.."<sup>1</sup>.

لكن بمجرد مغادرة الجنرال ديغول الجزائر انقسم الجيش الفرنسي على نفسه، حيث نجد أنّ الجنرال غامبياز وفرقة بوهران، و قسنطينة أبدى موافقته على ما طرحه الجنرال ديغول، لكن في الجهة المقابلة نجد أنّ الأمر لم يرق ويعجب الجنرال ماسو إضافة أنّ الجنرال شال أبدى قلقه خاصّة بعد علمه بفحوى الخطاب الذي سيُلقيه الجنرال ديغول بعد أيام فهو يسأل نفسه ماذا سيقول لجنوده، ماذا سيكون مغزى القتال... أننا لا نُقاتل لكي نفرض تقرير المصير، فالضباط يرون أنّ تقرير المصير عبارة عن انتقاص من قيمة العمل الحربي.<sup>2</sup>

إذن أدرك الجنرال ديغول أنّ مصير تلك السياسة قد كان الفشل، ليقرّر عند عودته إلى باريس انتهاج سياسة أخرى تجاه الجزائر والتي أعلن عنها في 16 سبتمبر 1959<sup>3</sup>، هكذا وبعد مهمّة سرّية قام بها جورج بوميديو إلى الجزائر مُتخفياً بصفته مديراً لبنك روتشيلد وقيامه باتصالات واسعة ليصل إلى نتيجة مفادها إمكانية الدخول في مفاوضات مع جبهة التحرير الوطني، ليقرّر الجنرال ديغول القيام بخطوة اتّجاهها من خلال الاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره.<sup>4</sup>

بطبيعة الحال كلّ هذا جعل الجنرال ديغول يدرك بأنّ الحرب الجزائرية تُمثّل عائقاً أمام فرنسا التي تستحق مكانة دولية، حيث تسعى هذه الأخيرة لامتلاك القنبلة النووية والتي ستفجرها بالصحراء الجزائرية، واستدراك تأخرها عن القوى العالمية وما يشكّله ذلك من رفع لمعنويات الجيش الفرنسي والشعب الفرنسي.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> ديغول: المصدر السابق، ص 86

<sup>2</sup> حماميد: الثورة الجزائرية والمستوطنين الأوروبيين، المرجع السابق، ص 157

<sup>3</sup> ضيف الله: المرجع السابق، ص 389

<sup>4</sup> بورغدة: الجنرال ديغول والثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 303

<sup>5</sup> بوقارة: المرجع السابق، ص 59

**المبحث الثالث: مضمون مبدأ تقرير المصير 16 سبتمبر 1959 والإعلان عنه**

يعتبر الخطاب الشهير الذي ألقاه الجنرال ديغول يوم 16 سبتمبر 1959 من أهم وأشهر الخطابات تأثيرا على الساحة السياسية الفرنسية وعلى الثورة الجزائرية لما له من انعكاسات على مستقبل فرنسا والثورة الجزائرية، فيا ترى ماذا تضمن هذا الخطاب؟ وماهي أهم النقاط التي ركّز عليها الجنرال ديغول من خلال خطابه؟

قبل أن يدلي الجنرال ديغول بقراره الأخير، بدأت التفسيرات والتأويلات حول فحوى هذا القرار، غير أنّ الجنرال ديغول لم يبالي بذلك متجاهلا الجيش والأوروبيين<sup>1</sup>.

حيث أخذ خلال شهر أوت 1959 عطلة طويلة نسبيا بمقر إقامته الخاصة في لابواسري (La Boisserie) ببلدية كولومبي، واحتلت فيها القضية الجزائرية الحيز الأكبر من تفكيره وذلك بسبب فشل مختلف الأساليب المعتمدة للقضاء على الثورة الجزائرية وتزايد النّفقات الاقتصادية والأعباء المالية، هذه الأخيرة التي كان يتمنى ديغول توظيفها في تحديث قدرات بلاده الحربية، كلّ هذا أدى إلى اتّساع دائرة الانتقادات والمعارضة لهذه الحرب داخل الرأي العام الدولي والفرنسي وتدهور سمعة فرنسا في العالم كقوة استعمارية، كلّ هذه العوامل وغيرها التي سبق ذكرها أقنعتة بضرورة اعتماد إستراتيجية جديدة لإنهاء الحرب بشرط تكون النهاية لصالح فرنسا<sup>2</sup>.

ومن هذا المنطلق كانت السياسة التي وضعها الجنرال ديغول تقريبا جاهزة، حيث كان يرى أنّه لا بدّ أولا وقبل كلّ شيء تخليص فرنسا من الثقل الذي مثلته الثورة الجزائرية<sup>3</sup>، إضافة إلى هذا فقد اعترف الجنرال ديغول أنّ عهد الامتيازات الأوروبية قد انتهى وأنّ

<sup>1</sup> حماميد: الثورة الجزائرية والمستوطنين الأوروبيين، المرجع السابق، ص157

<sup>2</sup> بلحاج: المرجع السابق، ص131-132

<sup>3</sup> Le Amir ,O.p.cit,p155

مواصلة الحرب لن تحقق أيّ انتصار وبدون التباس بحيث أوضح للأمة الفرنسية أنّه لا يمكن للجزائريين أن يكونوا مع الفرنسيين إذا كانوا لا يرغبون بذلك<sup>1</sup>

حيث ظهرت قناعته بعد عشرين يوما ليعلن في يوم 16 سبتمبر 1959 في خطابه التاريخي والذي اعترف فيه رسميًا بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره<sup>2</sup>.

### المطلب الأول: مضمون خطاب 16 سبتمبر 1959

بعد مدّة من الترقّب والتساؤلات عن مضمون خطاب الجنرال ديغول خاصّة بعد الحملة الإعلامية التي قادتها وسائل الإعلام الفرنسية خاصّة الصحف<sup>3</sup> ليظهر الجنرال ديغول مساء يوم 16 سبتمبر 1959 على الساعة الثامنة مساء على شاشة التلفزيون، حيث توجه بخطابه إلى الفرنسيين متمنيا بكلّ تأكيد أن يسمعه الجزائريون باختلاف آرائهم<sup>4</sup> شارحا من خلاله خطّته السياسية المتعلقة بالجزائر خاصّة وأنّه اعترف لأول مرّة بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره بنفسه وهو ما يعدّ انتصارا لجبهة التحرير الوطني<sup>5</sup>.

بدأ الجنرال ديغول خطابه<sup>6</sup> بالإشارة إلى مشكلة الجزائر واصفا إيّاها بالدولية وصعبة الحلّ، حيث يذكر في هذا الشأن: "يجب علينا أن نجد لها حلا دون أن نتأثر بأقوال الذين يريدون أن يرغموننا على الانحياز لهذا أو لذاك، وإنّا لن ننصاع ولن ننخدع للذين يريدون قبل كلّ شيء أن يرعوا مصالحهم قبل مصالحنا"<sup>7</sup>.

ليعرج بعدها إلى دور الجيش الفرنسي خاصّة في الجزائر والدور الذي قام به خلال ثلاث سنوات، مشيرا إلى الانتصارات التي حقّقها مشروع شال، هذا الأخير الذي راهن عليه

<sup>1</sup> بوحوش: المرجع السابق، ص 435

<sup>2</sup> Dahou(OuldKablia),Boussouf Et LeMalg, Ed Casbah, Alger,2020

<sup>3</sup> أنظر الملحق رقم 08

<sup>4</sup> Benjamine( Stora), Le mystère degaulle, Ed Sedla, Alger,2009,P19

<sup>5</sup> بوعزيز: المرجع السابق، ص 189

<sup>6</sup> للاطلاع على النص الكامل للخطاب انظر الملحق رقم 09

<sup>7</sup> Stora, Le mystère deGaulle,Op.cit,p20

لحصد انتصارات عسكرية على جيش التحرير من خلال قوله: "إنّ جيشنا يقوم برسالته على أحسن وجه وإنّه يناضل بشجاعة فذة" ليذكر في نفس الوقت أنّ ما تحقّق بالجزائر هو بفضل انضمام الجزائريين إلى صفوف الجيش الفرنسي والذين قدر عددهم بمائة وعشرين ألف جندي<sup>1</sup>.

وخلال خطابه طرح الجنرال حلًّا ثانياً للقضية الجزائرية حسب تصوّره وهي قضية الانتخابات تحت عنوان الانتخابات الإقليمية، حيث أشار أنّه بإمكان الجزائريين المشاركة فيها خاصّة وأنّه توجد مساواة بينهم وبين الفرنسيين، مشيراً في نفس الوقت إلى النتائج التي حقّقها الجزائريون من خلال مشاركتهم في الانتخابات السابقة ومنها موافقتهم على دستور الجمهورية الخامسة واختيارهم لممثليهم في المجالس البلدية ومجالس الشيوخ، هذه الانتخابات التي جرت في حرّية تامّة دون انتهاك إلّا في مناطق معينة حسب تعبير ديغول بقوله: "إنّ هذه الانتخابات أجريت في حرّية تامّة ولم تنتهك قواعد الحرّية إلّا في أماكن قليلة محدودة"، ليعضف أنّه بمجرد عودة الاستقرار ستهتمّ الحكومة بإقامة انتخابات للمحافظات هدفها تكوين مجالس استشارية، إدارية، اقتصادية، اجتماعية.....<sup>2</sup>

لينتقل بعدها إلى فكرة أخرى والتي أشار فيها إلى أنّ ما تقوم به الحكومة الفرنسية هو عمل إنساني خاصّة وأنّ سياستها التي لا تزّم إلى حلّ المشكلة الجزائرية من خلال إعطاء الجزائريين حقّهم في تقرير المصير فقط، بل حالة هذا الشعب على حسب تعبير ديغول تدعو إلى الشفّة، فهو يقيم فوق أرض ضعيفة وليس فيها مناجم ولا مصانع وأغلب شعبها يعيش على هامش الحياة لذا يجب على الحكومة وضع برنامج تنموي يهدف إلى تحسين حياة الشعب من خلال إتاحة الفرصة للطبقة المتعلّمة من إيجاد مجال للعمل، إضافة إلى استغلال الإمكانيات المتاحة للقيام بمشاريع مختلفة<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> بوعزيز: المرجع السابق، ص 475

<sup>2</sup> نفسه ص: 476

<sup>3</sup> بوقارة: المرجع السابق، ص 71

من جهة ثانية تطرّق خطاب الجنرال ديغول إلى أهمّ الانجازات التي حققتها فرنسا بفضل الاعتمادات المالية المخصّصة للجزائر والتي قدّرت بـ200مليار فرنك، ليشير إلى أهمّ الإجراءات اللاّزمة في ميدان التعليم وقطاع المحروقات مذكّرا بالنسب والأرقام المحقّقة وهذا كلّه من خلال ذكره " الجزائر إقليم مزدهر"<sup>1</sup>.

ومن زاوية أخرى وبعد تقديمه لأبرز الانجازات المحقّقة من طرف الحكومة والجيش الفرنسي، انتقل الجنرال ديغول إلى أهمّ جزء في خطابه الذي اعترف فيه ولأوّل مرّة بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره وذلك من خلال قوله:"باعتبار كلّ هذه المعطيات الجزائرية والوطنية والدولية أعتقد أنّه من الضّروري أن أعلن اليوم لجوءنا إلى تقرير مصير هذا البلد باسم فرنسا والجمهورية وبمقتضى الدستور الذي يخولني استشارة المواطنين، وكلّي أمل أن يطيل الله عمري وأن يُصغي إليّ الشعب"<sup>2</sup>، ليضيف قائلاً:" واعتمادا على رغبة الجزائريين وعلى مصالح فرنسا وما ينتظره العالم من الجزائر لإنهاء المشكلة، أقرّر أنّ تقرير مصير هذا البلد أصبح ضرورة، ولهذا باسم فرنسا وباسم الجمهورية واستنادا إلى الحقوق التي خولها إياي الدّستور لاستشارة المواطنين بأن اطلب من الجزائريين ما نوع رغبتهم؟ وما المصير الذي يقرّرونه بأنفسهم؟"<sup>3</sup>

ثم وجّه دعوة للشعب الجزائري من أجل المشاركة في الاستفتاء الذي سوف يعبرون من خلاله عن نظرتهم لمستقبل بلادهم وهي بذلك تشكّل خطوة نحو حرية التعبير وإبداء الرأي من خلال قوله:"أتعهدّ بأن اطلب من الجزائريين عبر المحافظات الاثني عشر ما يريدونه في آخر الأمر، ومن جهة أخرى أطلب من كلّ الفرنسيين أن يحترموا ويوافقوا على ما سيؤول إليه اختيار الجزائريين"<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> بوعزيز: المرجع السابق، ص 477

<sup>2</sup> إفيو، بلاش: المرجع السابق، ج 2، ص 149

<sup>3</sup> بوعزيز: المرجع السابق، ص 477

<sup>4</sup> بوقارة: المرجع السابق، ص 72



والمتنبّع لمحتوى الخطاب يلاحظ إنكار الجنرال للوحدة الجزائرية وأنّ الشعب الجزائري لم يتمتع بسيادته، وأنّ الجزائر تعرّضت للعديد من الشعوب المحتلّة مثل القرطاجيون، الأتراك، الرومان... إلخ، وأنّ هذه الشعوب كلّها لم تجد أيّة حكومة جزائرية<sup>1</sup>، ثم عرج على موعد تحديد الاستفتاء والذي حدّده بأنّه لن يتعدّى أربع سنوات بقوله: "أنّي سأعيّن ذلك في الوقت وعلى كلّ فإنّ هذا لن يتعدى أربع سنوات" ليحدّد شرطا من أجل إجراء هذا الاستفتاء والذي يمتثلّ في عودة الأمن وزوال الاغتيالات و الاعتداءات، وأن يبلغ عدد الضحايا أقلّ من مائتي شخص في العام<sup>2</sup>.

لينتقل الجنرال ديغول إلى أساس الموضوع وجوهره وهو الاقتراحات المتعلقة بتقرير المصير للشعب الجزائري والتي حدّدها بثلاث خيارات أساسية وهي:

1- الانفصال La Sécession: الذي يفضلّه يعتقد بعض الساسة أنّهم يجدون فيه الاستقلال أو الحرية وبعد ذلك تخرج فرنسا من الجزائر، حيث إنّ الجزائريين قرّروا ذلك وهذا ما يساعدهم على أن يستغلّوا خيارات بلادهم من دون أن يعتمدوا على فرنسا ويشكّلوا نوع الحكومة التي يرغبون بها، ويضيف الجنرال أنّ هذا الخيار حسب تعبيره: "غير محتمل وعواقبه ستكون وخيمة لأنّه سيؤدّي إلى الفقر المدقع وإلى السياسة الفوضوية البشعة وإلى المذبحة المصمّمة عن قريب"<sup>3</sup>، لتكون النتيجة الحتمية لكلّ هذا استيلاء الشيوعية وسيطرة نفوذها، ليقترح على الجزائريين الابتعاد عن هذه الفكرة الشيطانية حسب تعبيره وإنّ تمادوا في تنفيذ هذه الخطة فإنّ فرنسا لن تتحمّل هذه التكاليف الباهضة قائلا: "أن يستعيز بالله من هذه الفكرة الشيطانية لأنّه إذا بدا لنا أنّ هذا الحلّ يجسّد إدارتهم فإنّ فرنسا ستتوقّف بكلّ تأكيد عن تسخير الملايير من أجل خدمة قضية خاسرة"<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> بوعزيز: المرجع السابق، ص 478

<sup>2</sup> حماميد: الثورة الجزائرية والمستوطنون الأوروبيون، المرجع السابق، ص 158

<sup>3</sup> إفيينو، بلاش: المرجع السابق، ص 149

<sup>4</sup> بورغدة: الجنرال ديغول والثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 304

ومن جهة ثانية أشار الجنرال أنه وفي حالة إذا قرّر الجزائريون تطبيق هذه الفكرة فإنّ البقيّة من الجزائريين الذين يرغبون أن يظلّوا فرنسيين لن تتخلى عنهم فرنسا، بل ستعمل على جمعهم في مكان معيّن وتشرف على أموالهم ليشير أيضا إلى أهميّة استغلال البترول وعدم تنازل فرنسا عنه حتى لو أدّى ذلك إلى متاعب لها " ويجب أن أقول بأنّ استغلال البترول وشحنه باق من اختصاص فرنسا وأنّ للغرب مصالح فيه وسنحافظ عليه ولو أدّى ذلك إلى متاعب كبيرة<sup>1</sup> ويُفهم من هذا أنّ فرنسا والجنرال ديغول لن تتنازل عن الصحراء وثرواتها وهو ما سيعلن عنه لاحقا الجنرال في تصريحاته بخصوص قضية الصحراء خاصّة أثناء مرحلة المفاوضات.

2- الإدماج LaFrancistion: وسمّاه الفرنسية الكاملة والذي ينصّ على المساواة في الحقوق والواجبات بين جميع سكان الجزائر من المسلمين وغيرهم، فهذا الإدماج حسب ديغول يتيح لهم خاصّة الجزائريين أن يمارسوا جميع الوظائف السياسية والإدارية، إضافة إلى تمتّعهم بجميع الماهيات والرواتب والضمان الاجتماعي والتعليم المهني وبكلّ المزايا التي يتمتع بها الفرنسيون في فرنسا دون مراعاة لديانتهم، كما يمنح لهم هذا الإدماج الحقّ في حرّية العمل في جميع أراضي الجمهورية وبذلك يصبحون جزء لا يتجزأ من المجموعة الفرنسية، وأنّ بلادهم ستصبح جزء من الأراضي الفرنسية التي تمتدّ من دنكارك إلى تمنراست<sup>2</sup>.

هذا الحلّ حسب تعبير الجنرال كان خيار المستوطنين ومعظم قادة الجيش والذين دافعوا عنه بقوّة في الجزائر خاصّة الجنرال شال وماسي، غير أنّ الجنرال ديغول عبّر في العديد من تصريحاته عن عدم إيمانه بهذا الحلّ لأنّه إجراء غير عملي لذا نجده يتحاشى استخدام مصطلح الإدماج الذي دأب المستوطنون وحلفائهم العسكريون على المطالبة بتحقيقه<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> حماميد: الثورة الجزائرية والمستوطنين الأوروبيون، المرجع السابق، ص158

<sup>2</sup> بوعزيز: المرجع السابق، ص479

<sup>3</sup> بورغدة: الجنرال ديغول والثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص305

يمكننا الإدراك أن الجنرال ديغول قد وصل إلى قناعة مفادها أنه من الصعب إدماج الشعب الجزائري ذلك أن هذا الأخير له تاريخه وتقاليد وديانته، فهو بذلك قد اقترح الإدماج بهدف المراوغة ومحاولة التقليل من توتر المستوطنين الأوروبيين لأنهم هم من طالبوه به كحلّ للحفاظ على الجزائر الفرنسية<sup>1</sup>.

3-الفيدرالية L'association: وهو الحلّ الأنسب لحلّ المشكلة الجزائرية حسب رؤية ديغول، بحيث يمكن للجزائريين بهذه الطريقة أن يشكّلوا حكومة جزائرية يكون كلّ وزرائها جزائريين أي حكم الجزائريين بالجزائريين وبمساعدة فرنسا<sup>2</sup> حيث يؤمن ديغول بهذا الحلّ ويعتقد أن الأغلبية الصامتة من الجزائريين تتبناه وتؤيده ويعتبره حلاً مناسباً للمشكلة الجزائرية<sup>3</sup>، وتعتمد هذه الحكومة على تأييد فرنسا وإعانتها وترتبط معها بروابط وثيقة في ميادين الاقتصاد والتعليم والدفاع والعلاقات الخارجية، وفي هذه الحالة فإنّ النظام الداخلي للجزائر يكون خاضعاً للنظام الفيدرالي، بحيث أنّ الجاليات الفرنسية والعربية والقبائلية والإباضية وغيرها من الجاليات التي تسكن وطناً واحداً تجد الظروف المواتية لها والضمانات للتعايش مع بعضها البعض في إطار التعاون<sup>4</sup>.

ومن أجل أن يغري قادة جبهة التحرير الوطني من أجل قبول هذا الخيار، ذكّروهم بمرور سنة على اعتماد نظام المجموعة الانتخابية الموحّدة، بحيث أصبحت المجموعة المسلمة تمثل الغالبية في هذا الوعاء الانتخابي، وأنّ الجزائريين هم من يقرّرون مستقبلهم السياسي حال عودة السلم، ويحقّ للجميع المشاركة في هذه الاستشارة وهي التي ستكون الحدّ الفاصل لإنهاء المشكلة الجزائرية<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> بشرير: القضية الجزائرية...، المرجع السابق، ص 195

<sup>2</sup> بوعزيز: المرجع السابق، ص 479

<sup>3</sup> بورغدة: الجنرال ديغول والثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 305

<sup>4</sup> بوعزيز: المرجع السابق، ص 479

<sup>5</sup> بورغدة: الجنرال ديغول والثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 305

ليجدد ديغول عرضه حول مشروع سلم الشجعان والذي سبق طرحه، حيث يقول في هذا الصدد: "فإن كان الذين يشرفون على الثورة يطالبون أن يقرّر الجزائريون مصيرهم، إذن سنعمل على تحقيق هذه المطالب، وإذا كان هؤلاء المتمرّدون يخشون أن يقدموا للعدالة فإن كّفوا عن القتال فشانهم في ذلك أن يدرسوا مع السّلطات ظروف وإمكانات رجوعهم السليم كما سبق وإن اقترحت ذلك عليهم، فإذا أراد هؤلاء الذين يمثلون التنظيم السياسي للمتمرّدين ألا يكونوا مقصيين من الحوار والمشاركة في الاستحقاقات والمؤسّسات التي ستُنظّم مستقبل الجزائر ومسارها السياسي، فإني أعدم أن تكون لهم نفس الحقوق مثلما يتمتع بها الآخرون"<sup>1</sup>.

ليواصل الجنرال خطابه من خلال تلميحه إلى عدم اعترافه بالحكومة المؤقتة كمنتمل للشعب الجزائري من خلال قوله: "وإني كما عرضت على هؤلاء إيقاف القتال فإني أقول لهؤلاء الذين يحاربون فرنسا أنّها لن تتعرض لرجوعهم للجزائر وستسمح لهم بالمشاركة في الانتخابات لي طرح سؤالاً فلماذا إذن هذه المعارك الدامية بيننا؟.. إنّ فرنسا لا تعترف بهؤلاء الذين استولى عليهم الغرور وحاولوا أن يفرضوا إرادتهم وديكتاتوريتهم بالقوة، وإنّهم لن ترضى بأن تتعامل معهم وأن تتفاوض معهم فيما يخصّ مصير الجزائر، وإنّ فرنسا تعرف الحقائق ولن تلجأ إلى هذه الطريقة لأنّ التفاوض معناه الاعتداء الصارخ على الآخرين الذين يرغبون بالبقاء مع فرنسا"<sup>2</sup>.

وفي ختام خطابه أكدّ الجنرال ديغول على ضرورة استئناف العلاقات الطيبة وأن يستتبّ الأمن لتتمكن الجزائر من تقرير مصيرها، ليشير أنّ الإجراءات من أجل الانتخابات المقبلة بخصوص تقرير المصير ستوضع في الوقت المناسب وأنّ الطريق لذلك قد مهّد، وأنّ الأمر بتطبيق المصير قد أصبح رسمياً، وأنّ هذا كلّه عمل يشرفّ فرنسا<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> بوقارة: المرجع السابق، ص 75

<sup>2</sup> بوعزيز: المرجع السابق، ص 480

<sup>3</sup> نفسه: ص 480

بإعلان الجنرال ديغول لحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره يكون قد أحدث نقطة تغيير في مسار السياسة الفرنسية وتحول بارز في تطور القضية الجزائرية، فقد كسر الجنرال ديغول الطابوهات السابقة وأقدم على خطوة جريئة لم يسبق لأي سياسي فرنسي الإقدام عليها منذ دخول فرنسا للجزائر سنة 1830 على الرغم من الغموض الذي اكتنف هذا الخطاب.

هذا الخطاب الإذاعي والتلفزيوني الذي ألقاه الجنرال ديغول بعد خمسة عشر شهرا من عودته إلى الحكم، هل أزال أخيرا غموض تفكيره والتفسيرات التي صنعت من كلماته، أنه بحق يمثل نقطة تحول في سياسة الجنرال وفي إستراتيجية جميع الفاعلين في حرب الجزائر<sup>1</sup>؟ إذن هذا هو التصريح الذي أدلى به الجنرال ديغول يوم 16 سبتمبر 1959 والذي أشار فيه إلى تقرير المصير للشعب الجزائري محددا إياه بثلاثة خيارات، وهو بالرغم من أهميته فيما يخص الاعتراف بحق تقرير المصير إلا أن القيود التي أحيط بها والتحفظات الشديدة التي اشتمل عليها أو ألحقت به لتوضيحيه، كادت أن تفقده كل معنى أو أهمية<sup>2</sup>، والجدير بالذكر أن هذا الخطاب اختار لغة التهديد والقوة عندما تحدت عن الحل الانفصالي رغم محاولاته إخفاء نواياه فقد كشفتها العديد من الفقرات في الخطاب<sup>3</sup>.

كما أن الجنرال ربط هذا الإعلان أي تقرير المصير بعدة قيود تفرغه من محتواه تلقائيا، حيث أصرّ على أن تبقى أمور الاقتصاد والتعليم والدفاع والخارجية بيد الفرنسيين<sup>4</sup>.

فلو عدنا إلى تحليل نص الخطاب يمكننا أن نسجل مجموعة من الملاحظات والنقاط التي اكتنفته، فقد تضمن هذا الخطاب الاعتراف بحق تقرير المصير للقسم الشمالي فقط وذلك من خلال اعتماده على تعيين اثني عشر ولاية مستثنيا الصحراء، فقد اعتبر أن الولايات المذكورة فرنسية غير معترف بها وأنها جزء لا يتجزأ من أرض الجزائر والمقصود

<sup>1</sup> Morelle, Op.cit,P62

<sup>2</sup> بوعزيز: المرجع السابق، ص286

<sup>3</sup> الصالح محمد (الصدّيق): الجزائر بين الماضي والحاضر، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017، ص125

<sup>4</sup> قليل: المرجع السابق، ج2، ص321

بذلك هنا الصحراء، وبهذا عمد إلى تقسيم الجزائر وعدم الاعتراف بوجود وحدة جزائرية عبر العصور<sup>1</sup>.

وهذا ما يقود إلى خلق تجزئة عرقية عنصرية طائفية فضلا عن مشكلة المستوطنين وذلك من خلال تقسيم سكان الجزائر إلى جاليات متعددة: إياضية، عربية، قبائلية كما أنّ هذا التصريح نفى أن يكون هناك شعب ودولة بالجزائر قبل مجيء الاحتلال الفرنسي، وهو يؤكّد تداول عدّة غزاة على الجزائر منهم القرطاجيون، الرومان الوندال<sup>2</sup>.

كما دعى إلى استفتاء حول مستقبل الجزائر وذلك بحضور مراقبين دوليين، غير أنّه وضع مجموعة من الشروط التي تسبق هذا الاستفتاء<sup>3</sup>، ومن أجل تمرير الصيغة الثالثة التي اقترحها في خطابه اشترط وقف القتال في إطار سلّم الشجعان أي وضع الأسلحة وعودة المقاتلين إلى ديارهم، إضافة إلى دعوة جبهة التحرير الوطني من أجل التخلّي عن إدّعائها بأنّها الممثلة الشرعية والوحيد للشعب الجزائري فيدخل قادتتها إلى الجزائر ويدافعون عن برنامجهم مثل بقية القوى السياسية بالجزائر<sup>4</sup>.

أي بطريقة أخرى فالجنرال ديغول يرغب في القول أنّه لا مفاوضات سياسية حتى الانتهاء من التهدئة، إلى جانب ذلك فإنّ الرجال الذين يشكّلون التنظيم السياسي للانتفاضة لن يكون لهم في هذه المناقشات المحتملة مكانا وأهميّة أكثر من تلك التي ستعطيها لهم الانتخابات<sup>5</sup>.

كما أنّ الجنرال رسم صورة قائمة ومخيفة في حال اختيار الانفصال الذي سينتج عنه البؤس والفوضى والديكتاتورية ومذابح واسعة النطاق، وقد صاحبه أيضا تهديد صريح من

<sup>1</sup> ضيف الله: المرجع السابق، ص 390

<sup>2</sup> بوعزيز: المرجع السابق، ص 286

<sup>3</sup> وهي أن يجري الاستفتاء بحضور مراقبين دوليين في غضون اربع سنوات وبعد تحقيق الهدنة وعودة السلم بحيث لا يبلغ

عدد القتلى مائتي شخص في العام

<sup>4</sup> بلحاج: المرجع السابق، ص 134

<sup>5</sup> Alleg (Henri), La Guerre d'Algérie, Ed TempsActules , P157

طرف الجنرال ديغول أنه في حالة الانفصال فإنّ النّقط الصحراوي سيظلّ فرنسيا وخاضع لسيطرة فرنسا<sup>1</sup>.

أمّا فيما يخصّ الاقتراح الثاني الذي طرحه الجنرال حول تقرير مصير الفرنسية الذي يدافع عنه المستوطنون وقادة الجيش فهو مرفوض في نظر ديغول وغير ممكن فالجنرال كسر طوقا من المحرّمات بعد خمس سنوات من حرب وحشيّة بدأت في الفاتح من نوفمبر 1954 وسقطت كل الأوهام والتأويلات، بحيث أسقط فرضية الاندماج أو كما سماها الفرنسية ليعرض على الجزائريين إمّا الانفصال أو الشراكة<sup>2</sup>.

كما سبق وأن رأينا ماذا يعني الإدماج بالنسبة لديغول فنجد تصريحاته في العديد من المرّات كلّها تؤكّد عدم إيمانه بهذا الحلّ الذي لن يزيد حسب اعتقاده المشكلة الجزائرية إلّا تعقيدا، كما أنّه سيغرق فرنسا في الوحل الجزائري أكثر من أيّ وقت مضى<sup>3</sup>.

يبدو واضحا أنّ الجنرال ديغول يحبذ الخيار الثالث لأنّه يرفض الانفصال ويرفض في نفس الوقت الإدماج، فمبدأ تقرير المصير كمبدأ وقاعدة أساسية لتسوية القضية الجزائرية لا يحتاج إلى فلسفة ولا أساليب ملتوية، وبكلّ بساطة يجب أن يمارس الشعب الجزائري حريّة الاختيار في استفتاء شعبي ديمقراطي وفي جوّ كامل من الحريّة، ومن أبرز الشروط لنجاحه أن لا يكون لفرنسا دخل فيه ولا يتمّ تحت إدارتها وإشرافها بل تحت إشراف الأمم المتّحدة، لأنّ ديغول رفض فكرة أن يكون الاستفتاء على هذه الطريقة فالقصد منه المراوغة وتهدئة أعصاب المستوطنين والسعي لخلق قوّة ثالثة من المسلمين الموالين لفرنسا<sup>4</sup>.

والجدير بالذّكر أنّ هذا الإعلان رسم نهائيا الطريق الذي ستتطوّر فيه القضية الجزائرية، كما أنّه أسقط وهم الجزائر الفرنسية، عمليّا كان ديغول ساعة إعلانه وخلال السنة التي تلتها مناوئا لفكرة الاستقلال ومصمّما على الحيلولة دون تحقيقه ما أمكنه ذلك، لكن

<sup>1</sup>Xavier (Yacono), Degaulle Et le F.L.N 1958-1962, Ed de L'Aliuttopr, Paris, 1961, P32

<sup>2</sup> stora, Opcit, P53

<sup>3</sup> بوقارة: المرجع السابق، ص74

<sup>4</sup> حماميد: الثورة الجزائرية والمستوطنين الأوروبيين، المرجع السابق، ص159

منطقيا لم يعدّ الاستقلال مستحيلا بعد هذا الإعلان بل أصبح أمرا محتملا في ذهن ديغول<sup>1</sup>. إذن بادر الجنرال ديغول بفكرة تقرير المصير حتى يجرّ وراء هذه العبارة المؤيدين والمتعاطفين مع العمل المسلّح الذي تقوده كلّ من جبهة وجيش التحرير الوطني ضدّ الوجود الاستعماري من غير أن ينتبه هؤلاء للقيود التي يحتويها مضمون الخطاب الذي يشير بصراحة بأن لا يكون تقرير المصير إلا بالتهدئة التي يعني بها وقف العمليات العسكرية من طرف الثوار الجزائريين فقط<sup>2</sup>.

بذلك يكون مضمون مشروع الجنرال ديغول قد كشف الهدف الحقيقي للسياسة الديغولية الجديدة والمتمثلة في تمزيق الجزائر قدر الإمكان وتقسيمها في حالة ما إذا أصرت على المطالبة بالاستقلال والانفصال التامّ عن فرنسا، وذلك من خلال تصريحه أنّ الجزائر لم تعرف السيادة على مرّ العصور متجاهلا الحكومات الوطنية التي قامت بالجزائر سابقا<sup>3</sup>. ناهيك عن ذلك أنّ للجنرال ديغول هدف من خلال فكرة تقرير المصير التي صرّح بها الغير واضحة المعالم هي السعي إلى كسر الدّعم الكبير الذي أحرزته الثورة الجزائرية عالميا ومن جهة إعادة الأمل للدبلوماسية الفرنسية من خلال كسبه لحلفاء جدد على مستوى هيئة الأمم المتّحدة خاصة بعد نفور حلفائها الطبيعيين من موقفها السياسي الغير عادل اتجاه النّضال التحرّري بالجزائر<sup>4</sup>.

يمكننا أن نلاحظ أنّ هناك تصوّر متباين لمسار تقرير المصير للطرفين، فحسب الصّيغة التي تصوّرتها الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية فإنّ المفاوضات حول الضمانات تسبق الاقتراع أمّا بالنسبة للسلطات الفرنسية فكانت تعتبر المجاهدين "متمردين"

<sup>1</sup> بلحاج: المرجع السابق، ص134

<sup>2</sup> عبد القادر (كرليل): تدويل القضية الجزائرية وانعكاساتها على المفاوضات الجزائرية 1955-1962، أطروحة دكتوراه تخصص تاريخ معاصر، منشورة، جامعة الجزائر، 2009-2010، ص220

<sup>3</sup> ضيف الله: المرجع السابق، ص390

<sup>4</sup> بوضربة (عمر): النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة 1958-1962، دار الإرشاد، منشورات وزارة الثقافة، الجزائر،



يخضعون للقانون الفرنسي لا يتمتعون بحق المواطنة إلا بعد إلقاء السلاح عندما تكلم عن سلم الشجعان، ضف إلى هذا فإنّ الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لم يكن لها الحق في تمثيل الشعب أو التفاوض من أجل المطالبة باسترجاع حقوقه، بحيث وجّه عرض تقرير المصير للجزائريين بصفتهم أفراد فقط وهو ما أدّى إلى فتح المجال أمام التأويلات التي تتناقض إلى حدّ بعيد مع عرض الجنرال<sup>1</sup>.

بناء على كلّ هذه المعطيات والمؤشّرات التي طرحت في مشروع تقرير المصير والتي لخصت أفكار الجنرال ديغول، عرض ميشال دوبري مشروع تقرير المصير على البرلمان وطمأن القوى التي تعتقد بأنّ مضمون خطاب 16 سبتمبر 1959 سيُهدّد للقضاء على الجزائر الفرنسية، حيث ذكر: "إننا لم نوّكّد أبدا من قبل إرادتنا في عدم ترك الجزائر تضيع منّا و أكدناه الآن أنّنا نتمنى وقفا لإطلاق النار ولكننا لن نخرج عن الإطار المرسوم، وإذا لم يكن هناك وقف إطلاق النّار فستستمرّ سياسة التهدئة" وهي التسمية الرسمية للعمليات العسكرية التي كانت تشنها القوات الفرنسية ضدّ الثوار منذ 1954، ولما كان البرلمان يتشكّل من أغلبية موالية للجنرال ديغول فقد كانت نتائج التصويت التي أعلن عنها بعد منتصف يوم 15 أكتوبر 1959 في مصلحته بنتيجة 441 نائبا مقابل معارضة 23 نائبا<sup>2</sup>.

وعليه احتوى خطاب 16 سبتمبر 1959 نقطة واحدة جديدة لكنّها في غاية الأهميّة وهي الاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، هذه الفكرة التي ستتطور في خطابات الجنرال ديغول خلال السنتين المقبلتين نتيجة لمعطيات ووقائع ليواصل الجنرال ديغول سياسته المليئة بالدسائس والمناورات في هذه المرحلة خاصّة عندما بدأ يتقنن في مصطلح تقرير المصير والمفاوضات وهو ما سنعرفه من خلال خطابه.

### المطلب الثاني: تقرير المصير من الجزائر الفرنسية إلى الجزائر جزائرية

<sup>1</sup> بلخروي (عبد المجيد): ميلاد الجمهورية الجزائرية والاعتراف بها، تر العربي بوينون، موفم للنشر، الجزائر، 2011، ص 143-144

<sup>2</sup> بورغدة: الجنرال ديغول والثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 308

بناء على ما تمّ طرحه وتقديمه نلاحظ أنّ الجنرال ديغول واصل تطبيق مخطّطه السياسي الذي هو في ظاهره عبارة عن تقرير المصير وباطنه لتحقيق التهدئة وإنشاء الجزائر الجزائرية اعتمادا على المستوطنين والجيش ونخبة متميّزة من المسلمين تستفيد من مشاريع ديغول المختلفة بعيدا عن جبهة التحرير الوطني، ليذكر ولأول مرّة مصطلح الجزائر الجزائرية وذلك خلال جولته التفتّحية في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 3-7 مارس 1960<sup>1</sup>.

حيث تحدّث الجنرال عن تصوّره لفكرة تقرير المصير التي ستؤدّي إلى خلق " الجزائر الجزائرية" هذا المصطلح الذي حمل الكثير من الغموض وظلّ مبهما وخاضعا لمناورات الجنرال ، حيث قال خلال تواجده في بوغار<sup>2</sup> : "سيكون الجزائريون هم الذين يتّخذون القرار، وأنا أعتقد أنّهم سوف يقرّرون جزائر جزائرية مرتبطة بفرنسا..."<sup>3</sup>.

هذه الفكرة التي أكّدها في مذكراته : "فالنهاية ستؤدّي إلى إحداث جزائر جزائرية بقرار من الأمة الفرنسية وبمساعدي الأمر الذي كان يوضّح هدفه"<sup>4</sup>.

ليواصل الجنرال ديغول سياسته المليئة بالدسائس والمناورات السياسية الخطيرة خلال هذه المرحلة مستهدفا الثورة الجزائرية خاصّة عندما بدأ يتفنّن في أقواله ويتلاعب بكلمات المفاوضات التي اشترط فيها وقف القتال، بل وذهب إلى أبعد من ذلك خاصّة عندما سعى إلى إنشاء قوة ثالثة حيث أبدى للرأي العام أنّ هذه القوة هي التي يمكن أن يتفاوض معها في موضوع تقرير المصير لأنّها حسب اعتقاده هي ممثلة الشعب الجزائري<sup>5</sup>، وهي الفكرة التي أشار إليها في خطابه حين رفض الاعتراف بجبهة التحرير الوطني كمثل شرعي مستهدفا بذلك عزل الشعب عن الجبهة.

<sup>1</sup>ديغول: المصدر السابق، ص98

<sup>2</sup>مدينة متواجدة بولاية المدية

<sup>3</sup>بوهناف: المرجع السابق، ص183

<sup>4</sup>ديغول : المصدر السابق، ص98

<sup>5</sup>كرليل: المرجع السابق، ص221

ولتشكيل القوة الثالثة<sup>1</sup> التي تساعده على تحقيق الجزائر جزائرية اشتراك الجنرال ديغول بنفسه في الدعوة لانتخابات المجالس المحلية المقررة في 29 أبريل 1960، حيث كلف بول دولوفري بالترويج لها من خلال جولته التي قادته إلى الجزائر<sup>2</sup>، حيث جاءت النتيجة أن بلغت نسبة المشاركة 85٪. وفي هذا الصدد يقول الجنرال: "فقد صوت المسلمون بمجموعهم على اللوائح التي تؤيد سياسة الجنرال ديغول، أمّا الفرنسيون الأصليون فقد منحوا أصواتهم لمرشحي فكرة الجزائر فرنسية"<sup>3</sup>.

في حين عبّرت جبهة التحرير عن موقفها من هذه الانتخابات واعتبرته تحايلا وتحريفا لمسار تقرير المصير، وأنّ الشعب الجزائري لا يثق في الانتخابات الفرنسية وهذا ما عبّرت عنه جريدة المجاهد في افتتاحية العدد 68 أنّ هذه الانتخابات عبارة عن مؤامرة وحرب سياسية<sup>4</sup>.

وتمهيدا لتطبيق هذه الفكرة على أرض الواقع قام الجنرال ديغول باتخاذ مجموعة من القرارات الهامة، حيث عمل على تقليص نفوذ المستوطنين والجيش من خلال استغلال قانون السلطات الخاصة لصالح السلطة المدنية وذلك من خلال إبعاد المتمردين وحلّ المكتب الخامس المكلف بالتجسس على المسلمين<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> القوة الثالثة هم المستوطنون الأجانب الذين جاؤوا إلى الجزائر بعد الاحتلال وتجنسوا بالجنسية الفرنسية من إيطاليين، و اسبان، ومالطيين، فأصبحوا مواطنين مدللين والذين تكلم عنهم مورييس فيولبيت بمناسبة دعوته لفرنسا بإدماج الجزائريين الأهالي قائلا: "ليس لهاته العناصر الجديدة حق الاعتراض على ما تمنحه فرنسا من حقوق للمسلمين الذين كما يقول هم فرنسيون أبا عن جد منذ مائة عام وزيادة.. للمزيد أنظر عبد الرحمان (بن العقون): مذكراتي، منشورات دحلب، الجزائر، 200، ص 301

<sup>2</sup> جريدة المجاهد: العدد 68، 16 ماي 1960

<sup>3</sup> ديغول : المصدر السابق، ص 99

<sup>4</sup> جريدة المجاهد: تحت الانتخابات تختفي جريمة، العدد 68، المنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر، 16 ماي 1960، ص 14

<sup>5</sup> حسينة (حماميد): المنظمة العسكرية الفرنسية في الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم تخصص تاريخ المعاصر، غير منشورة، جامعة باتنة، الجزائر، 2007/2006، ص 56-57

إضافة إلى هذا قام بحلّ الوحدات الإقليمية ونقل بعض قادة الجيش الذين تساهلوا مع المتمرّدين إلى المتربول أمثال: فور، غراسيو، غودار... قبل أن يلحق بهم شال الذي استُدعي بدوره إلى باريس رُغم مباشرته لعملية جديدة ضدّ جيش التحرير الوطني وهو الأحجار الكريمة حيث تمّ ذلك في 23 أبريل 1960<sup>1</sup>، أمّا على مستوى الحكومة الفرنسية فقام الجنرال ديغول بإبعاد جاك سوستيل المناصر للجزائر الفرنسية كما أبعد كلّ من: برنار كورنو (Bernard Cornu)، بيار غيوم (Pierre Guillaume)<sup>2</sup>.

ومن أجل التّحكم في السياسة الجزائرية وبموجب ذلك منح البرلمان الفرنسي في 2 فيفري 1960 سلطات خاصّة للجنرال ديغول لمدة سنة وأوّل عمل قام به الجنرال في هذا المجال هو إنشاء لجنة الشؤون الجزائرية التي ترأسها بنفسه وضمت كلّ من: ميشال دوبري ووزراء الدفاع، الداخلية، المالية، الأمين العام للشؤون الجزائرية، المندوب العام للحكومة والقائد الأعلى للجيش الفرنسي، وكان القصد من ذلك هو توظيف بعض المسلمين وتغيير الأمور بصفة تدريجية<sup>3</sup>.

بقيت سياسة الجنرال ديغول تتأرجح على هذا النهج إلى غاية شهر نوفمبر 1960 عندما بدأ يُطالب بوقف العمليات العسكرية للشروع في التفاوض، كما عبّر عنه في إعلان 16 سبتمبر 1959 والاعتراف بجمبهة التحرير الوطني لكن ليس على كلّ الجزائر، وهو ما أوضحه في ندوته الصحفية التي عقدها يوم 5 سبتمبر 1960 والتي هدف من ورائها إلى حصر المفاوضات مع الجبهة<sup>4</sup> في مجال وقف إطلاق النار فقط، أمّا المحادثات فلا بدّ أن تكون مع كلّ التيارات السياسية<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> بوقارة: المرجع السابق، ص 121

<sup>2</sup> ديغول: المصدر السابق، ص 97

<sup>3</sup> حماميد: المنظمة العسكرية الفرنسية في الجزائر، المرجع السابق، ص 56

<sup>4</sup> كرليل: المرجع السابق، ص 222

<sup>5</sup> يقصد بالتيارات الساسية كل من الحزب الشيوعي، والحركة الوطنية الجزائرية التي يتزعمها مصالي الحاج وهو ما سيظهر لاحقاً خلال فترة المفاوضات خاصة في إيفيان.

لما اقتنع الجنرال ديغول بأنّ الحكومة الجزائرية لا يمكن مخادعتها، غير أسلوبه في التعامل مع المشكلة الجزائرية لكنّه لم يغيّر الهدف، فألقى خطابا في 4 نوفمبر 1960 ذكر فيها لأول مرة عبارة "الجزائر جزائرية"<sup>1</sup> ومما جاء فيه: "بعد تسلّمي قيادة فرنسا، قرّرت كما تعلمون انتهاج طريق جديد، طريق لا يصل مطلقا إلى الجزائر المسيّرة من طرف فرنسا، وإنما الجزائر الجزائرية، يعني أنّ الجزائر ستصبح مستقلة وتتمتع إن شاءت بحكومتها ومؤسساتها وقوانينها..."<sup>2</sup>.

فهو بذلك يرغب في إعطاء هذا المشروع بُعدا شعبيا مع الجزائريين، فهو يعتقد أنّ جبهة التحرير الوطني تُجنّد الشعب الجزائري بمختلف شرائحه، بمثل هذه الشعارات ومن ناحية أخرى فهو يرغب في التّخلص من معارضة المستوطنين بوضعه في وجه الشعب الجزائري مباشرة، ويتجلّى التسييس في هذا المشروع في كونه مسعى إنفرادي من الحكومة الفرنسية لاستمرارها في البحث عن تكوين القوّة الثالثة<sup>3</sup>.

هكذا قلب الجنرال ديغول في هذا الخطاب مفاهيم الجزائر فرنسية وأعاد تشكيلها ومدى ارتباطها بفرنسا ومدى استقلاليتها، بل لقد حرّر الجزائر من صفتها الفرنسية وجعل من الجزائر المستقبل جزائرية حتما بيد الجزائريين، ووضع القرار بأيديهم باقتراح فكرة تقرير المصير وهو اعتراف ضمني بوجودها ككيان مستقلّ ومنفصل عن فرنسا<sup>4</sup>.

ثم عمد الجنرال ديغول إلى توضيح مفهوم الجزائر جزائرية التي ظلّ يلوّح بها منذ مارس 1960 حيث يقول: "إنّ الجزائر الغد ستبني وفق ما يقرّره تقرير المصير، إمّا مع فرنسا أو ضدّها، ولن تعترض هذه الأخيرة على النتيجة التي سنتبثق عن صناديق الاقتراع مهما

<sup>1</sup> أحمد (عصماني): مسيرة الثورة التحريرية من خلال تصريحات قادتها 1954-1962، رسالة ماجستير تخصص تاريخ

الثورة الجزائرية، منشورة، جامعة الجزائر، 2001-2002، ص 198

<sup>2</sup> ديغول: المصدر السابق، ص 99

<sup>3</sup> عبد الحميد (دليوح): مظاهرات ديسمبر 1960 وأثارها على الثورة الجزائرية، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث

والمعاصر، منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004-2005، ص 33

<sup>4</sup> بلهادف: المرجع السابق، ص 85

كانت، مبرزا أنّ الثّوار بإمكانهم الإسهام دون استثناء بالمحادثات المتعلقة بالاستفتاء المقبل وبالحملة الانتخابية التي ستجرى بشأنه والاشتراك بمراقبة الاقتراع، طالبا فقط الاتّفاق على إيقاف القتال<sup>1</sup>.

ليعرج في خطابه هذا على التأكيد على أنّ الجمهورية الجزائرية التي ستحدث في يوم ما من الأيام ولكنها لم تحدث حتى الآن في إشارة منه لنفي تمثيل الحكومة المؤقتة للشعب الجزائري<sup>2</sup>.

وفي المقابل أكّد الجنرال ديغول مرّة أخرى في 10 نوفمبر 1960 في قصر الإليزيه بأنّ الجزائريين وحدهم من سيقرون مصيرهم، وازدادت حدّة التوتر أكثر عندما وجّه ديغول خطابه مباشرة إلى الحكومة المؤقتة بتونس مجدّداً طرحه لسلم الشجعان<sup>3</sup>، حيث كان رافضا للتفاوض مع الوزراء الخمس المسجونين بباريس<sup>4</sup>، أي أنّه يوجّه عرضه إلى الذين يكافحون في الجبال وليس الذين هم خارج المعركة<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> ديغول: المصدر السابق، ص 1202-103

<sup>2</sup> بوهناف: المرجع السابق، ص 184

<sup>3</sup> حماميد: المنظمة العسكرية الفرنسية في الجزائر، المرجع السابق، ص 44

<sup>4</sup> وهم محمد خيضر، احمد بن بلة، حسين أيت أحمد، محمد بوضياف، مصطفى الأشرف الذين تعرضت طائرتهم للقصف من طرف القوات الفرنسية في 22 أكتوبر 1956 حيث استولى خلالها الجيش الفرنسي على طائرة للخطوط الملكية المغربية والتي كانت تقل على متنها خمسة من قادة الثورة الجزائرية متوجهة من الرباط إلى تونس للمشاركة في الندوة المغاربية التي كان مقرر عقدها في تونس لتأكيد البعد المغاربي للثورة والسعي مع مختلف الأطراف لتحقيق هذه الوحدة وإبداء التضامن الحقيقي وتخليص أقطار المغرب العربي من الهيمنة الاستعمارية، وقام أفراد من المخابرات الفرنسية في العاصمة المغربية بتغيير مسارها للمزيد أنظر: محمد (بوشنافي): صدى اختطاف طائرة الزعماء الجزائريين في الصحافة المغربية، المجلة التاريخية الجزائرية، مج 3، العدد 2، الجزائر، ديسمبر 2019، وايضا: بن عتو (بلبروات): وقائع وكواليس

اختطاف طائرة زعماء الثورة الجزائرية في 22/10/1956، مجلة عصور الجديدة، العدد 9، الجزائر، 2013

<sup>5</sup> بوعزيز: المرجع السابق، ص 272

ليضيف الجنرال بتاريخ 20 نوفمبر 1960 تصريحاً جديداً بعد جولته في مدينة كالمار الفرنسية قائلاً: "لقد قلنا للذين يقاتلون ما يجب عمله إذا أراود السلم ... أتحدّث بطبيعة الحال عن الذين يقاتلون لا عن الذين أبعادوا عن المعركة"<sup>1</sup>.

إنّ وبعد إقدام الجنرال ديغول بهذه الخطوات واستقراره على شعار الجزائر الجزائرية، ناور الجنرال باتجاه قيادة الثورة، حيث عبّر عن استعدادة لاستقبال وفد عن جبهة التحرير الوطني فيما يشبه دعوة للتفاوض، حيث قال في خطاب يوم 14 جوان 1960: "إنّني أعتقد أنّنا لم نكن أقرب إلى حلّ حقيقي مما نحن عليه الآن.. إنّنا نضمن الحرية الكاملة للاستفتاء وجميع الاتجاهات ستساهم في المناقشات، إنني أتوجّه مرّة أخرى باسم فرنسا إلى قادة الثورة وأصرّح لهم بأنّنا ننتظرهم هنا لنجد معهم نهاية مشرفة للمعارك التي ما تزال جارية، و نسوي مصير الأسلحة والمكافحين، بعد ذلك يبذل كلّ شيء ليقول الشعب الجزائري كلمته في كنف الهدوء..."<sup>2</sup>.

وبالفعل فبعد هذا الخطاب استجابت ال ح م ج ج إلى العرض الذي تقدّم به رئيس الجمهورية الفرنسية، انطلقت المفاوضات بين الطرفين في 25 جوان 1960 غير أنّها لم تحقّق نتيجة ملموسة، ذلك أنّ الجنرال ديغول كان يعتقد أنّ الوفد الجزائري لم يأت إليه وهو رافع للعلم الأبيض تماشياً مع مبدأ سلّم الشجعان الذي سبق وأن اقترحه عليهم، بل جاء لكي يطالب بإجراء مفاوضات مباشرة بين ديغول وفرحات عباس بصفة علنيّة<sup>3</sup>، وخلال هذه المفاوضات التي دامت من 25 إلى 29 جوان 1960 اصطدم الوفد الجزائري<sup>4</sup> بموقف الوفد الفرنسي المتمثّل في أنّ الحكومة الفرنسية هي وحدها التي تقوم بتحديد شروط و ضمانات

<sup>1</sup> بلحاج: المرجع السابق، ص 137

<sup>2</sup> جريدة المجاهد: تاريخ تقرير المصير في خطب ديغول، المنظمة الوطنية للمجاهدين، العدد 71، 1960/6/27

<sup>3</sup> حماميد: المنظمة العسكرية الفرنسية بالجزائر، المرجع السابق، ص 58

<sup>4</sup> حيث مثل الوفد الجزائري خلال هذا اللقاء كل من أحمد بومنجل المكلف بالإعلام في جبهة التحرير الوطني، محمد الصديق بن يحي مدير ديوان رئيس الحكومة المؤقتة، أما الوفد الفرنسي فقد مثله روجي موريس الأمين العام للشؤون الجزائرية بالجزائر، والعقيد ماتون

تطبيق سياسة تقرير المصير وما على الوفد الجزائري إلا القبول بها، غير أنّ الوفد الجزائري أدرك أنّ هدف فرنسا من وراء تلك المفاوضات هو التوصل إلى معرفة موقف الثورة ومدى صلابتها وتمسّكها بمبادئها وهو ما جعل الوفد يرفض تلك الشروط والقيود<sup>1</sup>.

ولعلّ المنتبّع لمسار تقرير المصير الذي طرحه الجنرال ديغول المؤدّي بذلك إلى إعادة إحياء المفاوضات من جديد وفق منظور الجزائر جزائرية بعد تعثرها في العديد من المرات، حيث نلاحظ أنّ هذه المفاوضات مرّت بمرحلتين:

1-مرحلة الاتّصالات السرية: حيث بدأت في شكل اتصالات سرّية بين جبهة التحرير وفرنسا، ولعلّ من أبرزها لقاء القاهرة في افريل 1956 الذي جمع كلّاً من محمد خيضر وجوزيف بيغار (Joseph Begarra)، واللقاء الذي جمع أحمد فرنسيس ومحمد يزيد وبيار كونتان (Pierre Contin) في جزيرة بريوني، ثم لقاء روما بتاريخ 17 أوت 1957، غير أنّها فشلت كلّها ولم تحقّق أيّة نتيجة<sup>2</sup>.

2-مرحلة الاتّصالات الرّسمية: انطلقت هذه المفاوضات بين الطرفين الجزائري والفرنسي عقب إعلان الجنرال ديغول في خطابه التاريخي عن مشروع تقرير المصير بتاريخ 16 سبتمبر 1959، والذي اعترف فيه و لأول مرّة بحقّ الشعب الجزائري لتقرير مصيره، فكانت البداية بمحادثات مولان كما سبق الإشارة إليها لتتطوّر الجولة الثانية مع محادثات إيفيان والتي امتدّت من 20 ماي إلى 13 جوان 1961 والتي فشلت هي الأخرى بسبب قضيّة

<sup>1</sup> ضيف الله: المرجع السابق، ص420

<sup>2</sup>Ridha (Malek) ,L'Algérie Evian,histoire des négociations secrètes 1956-1962,ed dahlab,alger,1995,p41



فصل الصحراء عن الشمال<sup>1</sup> أي تجزئة الجزائر وهو ما يتنافي مع تقرير المصير<sup>2</sup>، وخلال هذه المرحلة تخلّلتها عدّة لقاءات أبرزها لوگران وبال ومحادثات ليروس، وكانت آخر جولة في هذه المفاوضات هي إيفيان الثانية والتي انطلقت يوم 7 مارس إلي غاية 18 مارس 1962 وانتهت بتوقيع اتفاق إطلاق النّار واعتراف فرنسا باستقلال الجزائر<sup>3</sup>.

يمكننا أن ندرك من خلال تتبّع مسار المفاوضات وخطابات الجنرال ديغول خلال هذه الفترة أنّه وضع العديد من العراقيل في طريق التفاوض ولعلّ من أبرز ما أقدم عليه الجنرال ديغول هو مراوغته بخصوص تقرير المصير وإقدامها في بداية شهر جوان 1960 على تفجير الثورة من الداخل وذلك من خلال إجرائه اتصالات سرّية مع قادة الولاية الرابعة في الجزائر، حيث توسّط أحد شيوخ القضاة بالمديّة بين هؤلاء القادة الأربعة<sup>4</sup> والحكومة الفرنسية التي عينت كلّاً من برنارد تريكو والعقيد ماتون لإجراء هذه الاتصالات، وبعد سلسلة من الاتّصالات تمّ اللّقاء في 10 جوان 1960 بقصر الإليزيه بباريس، حيث جمع اللّقاء بين الجنرال ديغول وقادة الولاية الرابعة ليلاً وفي سرّية تامّة ليتباحث الحاضرون في مسألة تقرير المصير، حيث ذكر الجنرال ديغول قائلاً: إنّ الاستفتاء سيقع بشرط أن يضع المقاتلون الجزائريون أسلحتهم في أماكن يتمّ تحديدها مسبقاً والاتّفاق عليها بين الطرفين<sup>5</sup>.

وبعد أن انتهى الطرفان إلى الاتّفاق على مبدأ تقرير المصير وفق شروط موضوعيّة وسلميّة ليضيف سي صالح قائلاً للجنرال ديغول: "أرجو أن لا تعتبروا مجيئنا إلى الإليزيه

<sup>1</sup> يعود السبب الرئيسي والأساسي لتمسك الطرف الفرنسي بهذا المطلب أي فصل الصحراء إلى اكتشاف البترول ورغبة فرنسا في الاستحواذ عليه وهو ما أشار إليه الجنرال ديغول في خطاب تقرير المصير بتاريخ 16 سبتمبر 1959 أن الصحراء والبترول من ممتلكات فرنسا وهي التي تشرف على استغلاله

<sup>2</sup> محمد (الواعي): مراحل الاتصالات والمحادثات والمفاوضات السرية بين قادة الثورة والحكومة الفرنسية وتصريحات ديغول، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995، ص 132

<sup>3</sup> أحمد (بداني): الجزائر خلال المرحلة الانتقالية 19 مارس-5 جويلية 1962، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، منشورة، جامعة السانبا وهران، الجزائر، 2013-2014، ص 21

<sup>4</sup> وهم صالح زعموم قائد الولاية الرابعة، محمد بونعامة القائد العسكري للولاية ونائب سي صالح، الاخضر بوشامة القائد السياسي بالولاية الرابعة.

<sup>5</sup> بورقعة: المصدر السابق، ص 46

هو موقف انعزالي أو معارض لأيّ من رفاقنا في جيش وجبهة التحرير الوطني" ليضيف سي لخضر قائلاً: "سنعمل على الاتفاق مع باقي المسؤولين والقادة في الداخل، وعليه لابدّ أن تسهّلوا مهمّة تنقلنا عبر مختلف الولايات"<sup>1</sup>.

وبطبيعة الحال فإنّ هدف ديغول من إجراء هذه المحادثات مع قادة الولاية الرابعة هو تهديد الحكومة المؤقتة و إجبارها على القبول بالشروط التي تضمّنها بيان 16 سبتمبر 1959، غير أنّه فوجئ بالنتيجة التي آلت إليها تلك المحادثات، إذ تمّ إعدام سي صالح ورفقائه الذين تجرّوا على الاتّصال بالعدوّ للتفاوض معه في مسألة تقرير المصير دون الحصول على موافقة قيادة جبهة التحرير الوطني<sup>2</sup>.

إذن تأكّد الجنرال بنفسه بعد فشل هذه المحاولة لضرب الثورة وتشتيت صفوفها انها محاولة انتحارية وفاشلة، وأنّه لا مفرّ سوى التفاوض مع جبهة التحرير فقط دون غيرها. وأمام فشل لقاء مولان ولقاء الإليزيه، واصل الجنرال ديغول تنفيذ مخطّطه الرامي إلى تحقيق الجزائر جزائرية، فقام في جويلية 1960 بتشكيل لجنة مكوّنة من 120 شخصاً ينتمون لمجلس الشيوخ والبرلمان والمجالس الإقليمية والغرف التجاريّة وشيوخ البلديات<sup>3</sup>. أمام كلّ هذه الأمور والأوضاع اعتبرت جريدة المجاهد أنّ السياسة التي يطلق عليها الجنرال ديغول تسمية الجزائر جزائرية لا تعدو كونها البنت البكر للجزائر الفرنسية موجّهة للاستهلاك الخارجي في ظلّ استمرار الحرب تحت غطاء ديمقراطي هو مبدأ تقرير المصير يغذيه إيمان ديغول الذي تجاوزه الزمن، وبأنّ الاستقلال والسيادة هي بضائع تحتكر لفرنسا وأوروبا فقط<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> نفسه: ص46

<sup>2</sup> ضيف الله: المرجع السابق، ص418

<sup>3</sup> بوعزيز: المرجع السابق، ص274

<sup>4</sup> جريدة المجاهد: الجزائر جزائرية بنت الجزائر الفرنسية، المنظمة الوطنية للمجاهدين، العدد72، الجزائر، 11 جويلية 1960

بذلك يكون هذا الخطاب قد وضع الجنرال ديغول أمام تحدّيات جديدة، خاصّة أمام الجيش الفرنسي الذي لا يؤمن بغير الجزائر الفرنسية، فالجنرال يريد الجزائر جزائرية وهو ما جعله في صفّ الخارجين عن القانون بالنسبة للجيش الفرنسي الذي أعاده إلى السّلطة<sup>1</sup>، بحيث أحدثت عبارة "الجزائر جزائرية غليانا في أوساط المستعمرين من مدنين وعسكريين، ففي 11 نوفمبر 1960 وقعت مظاهرات بالجزائر العاصمة وانتقلت أثارها إلى باريس<sup>2</sup>.

بحيث بعد يوم واحد من خطاب 4 نوفمبر 1960 ردّت جبهة الجزائر الفرنسية معارضتها لتأسيس جمهورية جزائرية، ومن وهران ردّت منظمة قداماء المحاربين على لسان رئيسها روبير جاردان قائلا: باسم كلّ من فقدوا بصرهم بسبب الحرب في وهران أريد أن أقول بأننا فقدنا بصرنا من أجل الجزائر الفرنسية ومن أجل فرنسا وليس من أجل ميلاد الجزائر جزائرية..". وبالفعل كان خطاب 4 نوفمبر 1960 بمثابة ضربة قاسية للأوروبيين وقادة الجيش المتعاطفين معهم، حيث بدأت الاستقالات تتوالى محتجّين أنّهم لن يعملوا تحت ظلّ الجمهورية الجزائرية، حيث استغلّوا الاحتفالات الدينية عند المسيحيين المصادفة ليوم 11 نوفمبر لإهانة المندوب العام بول دولوفري الذي كان لا يعني لهم شيئا، فهو في نظرهم ذلك الإداري البسيط الذي لم يستطع سحق الثورة الجزائرية<sup>3</sup>.

و نتيجة لهذه الأوضاع بدأت المشادّات بين المستوطنين الأوروبيين وقوّات الأمن الفرنسية والتي انتهت بمئات الجرحى، كما بدأت تظهر المناشير المعادية للحكومة الفرنسية وبما أنّ المندوب العام فقد سيطرته على الأوضاع بالجزائر فقد قدّم استقالته للجنرال قائلا: كلّ كلماتي المشحونة بالأمل وكلّ اتصالاتي وكذلك مشروع قسنطينة، كلّ ذلك كنسته الجزائر جزائرية وعصفت به الجمهورية الجزائرية...<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> بوقارة: المرجع السابق، ص135

<sup>2</sup> عصماني: المرجع السابق، ص198

<sup>3</sup> حماميد: المنظمة العسكرية الفرنسية بالجزائر، المرجع السابق، ص65-66

<sup>4</sup> محمد العربي (الزيري): "انعكاسات الثورة الجزائرية على سياسة الجنرال ديغول"، مجلة الذاكرة، العدد6، المتحف الوطني

للمجاهد، الجزائر، نوفمبر2000، ص82

من ناحية ثانية كثرت لقاءات الرئيس الفرنسي مع المسؤولين ولجان النواب قصد التّجّيل بعقد اجتماعات تحسباً لأيّ طارئٍ ليعلن في 16 نوفمبر 1960 عن قراره الذي سيعرضه على الشعب الفرنسي حول الاستفتاء الذي يخوّل له إجراء تحويل حول السّلطات المدنية بالجزائر، حيث أكد أنّ هذا التّحويل لن يمَسّ بمستقبل الاستفتاء المتعلّق بتقرير المصير في الجزائر، وأنّ الاستفتاء سيعرض على الشعب الفرنسي في شهر جانفي 1961 وإنّما يقصد منه أن يتحصّل على طريقة قانونية تخوّل له فصل الجزائر عن فرنسا، وحيث ختم حديثه في كلّ اجتماع بقوله: إني أطلب منكم جميعاً أن تكونوا إلى جانبي في الأشهر القادمة التي ستكون عسيرة<sup>1</sup>.

يمكننا القول أنّ هذه الخطابات والقرارات التي أصدرها الجنرال ديغول بعد إعلانه لمشروع تقرير المصير كلّها تتناقض مع هذا المبدأ وتصبّ كلّها في خانة واحدة هي إطالة الحرب وتشثيت قيادة الثورة من خلال ضربها من الداخل خاصّة الحكومة المؤقتة، هذه الأخيرة التي كان لها جوابها وموقفها بخصوص إعلان مشروع تقرير المصير باعتباره الممثل الشرعي للشعب الجزائري، فيا تري كيف جاء موقفها بخصوص هذا المشروع الذي يعدّ انتصاراً لها على الدبلوماسية الفرنسية؟ بخصوص هذا المشروع الذي يعدّ انتصاراً لها على الدبلوماسية الفرنسية؟

<sup>1</sup> عصماني: المرجع السابق، ص 199

## المبحث الرابع: جواب الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من إعلان ديغول لمشروع تقرير المصير 16 سبتمبر 1959

لقد كان ردّ فعل ج ت و هو الترحيب بفكرة تقرير المصير التي بزرت إلى الوجود بفضل المعارك التي خاضها جيش التحرير الوطني، بحيث تمّ إجبار العدو على دفن فكرة الجزائر الفرنسية، غير أنّ المشكلة التي طرحت هي أنّ ديغول لم يعلن عن استعدادة للتفاوض مع ح م ج ج بل تجاهل جبهة التحرير الوطني في خطابه طالبا من الجزائريين التصويت كأفراد وبحريّة تامّة ويقرّروا مصيرهم بأنفسهم<sup>1</sup>.

كما أدركت ح م ج ج<sup>2</sup> خطورة المبادرة الفرنسية الجديدة وضرورة الردّ عليها بطريقة مدروسة تراعي وضع الثورة بصفة عامّة والوضع الدولي المرتقب للحلّ السلمي بين الطرفين، لذا فقد أددى إطلاق المبادرة من طرف ديغول إلى حدوث استنفار في صفوف الحكومة المؤقتة، هذه الأخيرة التي عقدت سبعة اجتماعات بهدف مناقشة محتوى وأبعاد تصريح ديغول، حيث كانت هذه الاجتماعات مشتركة بين أعضاء الحكومة المؤقتة و العقداء وذلك من 21 إلى 28 سبتمبر 1959 بقصد دراسة كلّ جوانب مقترح ديغول لحق تقرير المصير<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> بوحوش: المرجع السابق، ص 438

<sup>2</sup> من المعلوم أنّ جبهة التحرير الوطني كانت إلى غاية 19 سبتمبر 1958 تسير من طرف لجنة التنسيق والتنفيذ التي انبثقت عن المجلس الوطني للثورة وبعد مرور أربع سنوات من اندلاع الثورة التحريرية واشتدادها قررت لجنة التنسيق والتنفيذ حل نفسها وتشكيل حكومة مؤقتة وذلك نتيجة حتمية لعدة عوامل في تلك المرحلة ولعلها من أبرزها قرب انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة وإعلان الجنرال ديغول عن إجراء استفتاء 28 سبتمبر 1958 ليعلن عن إنشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية رسميا بتاريخ 19 سبتمبر 1958 بالقاهرة تحت رئاسة فرحات عباس وبذلك أصبحت الممثل الشرعي للشعب الجزائري والمتحدث الرسمي باسمه للمزيد أنظر: عبد الحكيم (بن الشيخ الحسين): "تذكرى إنشاء الحكومة المؤقتة" مجلة أول نوفمبر، العدد 140-141، المنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر، 1992، بوضرية (عمر): تطور النشاط

الدبلوماسي للحكومة المؤقتة، رسالة ماجستير، منشورة، جامعة الجزائر، 2001-2002  
<sup>3</sup> بوضرية: تطور النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 586، رمضان: الجنرال ديغول، المرجع السابق،

كما رحّب بيان الحكومة المؤقتة بفكرة تقرير المصير بعد أن أوضح البيان أنّ الثورة منذ بيان أول نوفمبر 1954 دعت إلى ذلك، وأنّ مفهوم تقرير المصير حسب الأمم المتّحدة هو الذي يُمكن من خلاله أن يعيد إلى الشعب الجزائري حقوقه في ممارسة سيادته الوطنية<sup>1</sup>. أما محمد العربي الزبيري فهو يرى أنّه مع اعتراف رئيس الدولة الفرنسية بتمايز الشعب الجزائري عن الفرنسي ستصبح مهمّة الحكومة المؤقتة سهلة في تحقيق المزيد من الانتصارات خاصّة في المجال الدبلوماسي، بل إنّ طريق المفاوضات أصبح مفتوحا خاليا من العراقيل<sup>2</sup>، غير أنّ ما يمكن ملاحظته هو وضعيّة الحكومة المؤقتة عشية إعلان الجنرال ديغول لمشروع تقرير المصير هو ذلك الصّراع الداخلي الذي تعيش فيه نتيجة انقسام القيادة على نفسها<sup>3</sup>.

حيث يذكر علي كافي في هذا الصّدّد: "منذ تشكيل ح م ج ج برئاسة فرحات عباس وهو يشعر بالتّذمر وصابر نفسه طويلا حتى لا يحدث الشرخ، غير أنّ المناقشات تكرّست واللّهجة تباينت والمواقف تنافرت والمبادئ تميّعت وصيحة نوفمبر اختفت، فانعدم الحوار بينه وبين القيادة خاصّة عباس وكريم فأشعرهم بالاستقالة قبل 15 مارس 1959 ثم بعث بها في ذات التاريخ"<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> بديدة: المرجع السابق، ص 43

<sup>2</sup> محمد العربي (الزبيري): تاريخ الجزائر المعاصر، ج 2، منشورات اتحادا لكتاب العرب، دمشق 1999 ص 134

<sup>3</sup> محمد (حري): جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، تر كميل قيصر داغر، ط 1، مؤسسة الأبحاث العربية، لبنان،

1980، ص 214

<sup>4</sup> كافي: المصدر السابق، ص 236

ومما زاد من عمق الخلاف موضوع انتحار عميرة علاوة<sup>1</sup> في ظروف غامضة بالقاهرة، وفي ظلّ هذه الظروف التي تشهدها الحكومة المؤقتة اقترح يوسف بن خدة عودة الحكومة المؤقتة للجزائر من أجل حلّ هذه الخلافات، ولحلّ هذا النزاع بين القادة تقرّر الاحتكام إلى العشاء العشرة الذين عقدوا اجتماعا دام 110 يوما، غير أنّ هذا الاجتماع هو الآخر تخلّته مجموعة من الانقطاعات والأزمات التي تشهد على شراسة الصراع بين قادة الثورة، فمع أوّل جلسة اعترض العقيد لطفي على حضور الباءات الثلاثة<sup>2</sup>.

هذه الظروف والمشاكل التي كانت تواجهها الحكومة المؤقتة جعلت الجنرال ديغول يعلّق عليها قائلا: "لقد صرّح زعماء جبهة التحرير الوطني أنّهم مستعدّون مبدئيا للدخول في المفاوضات، ولكنهم لا يباشرونها لأنهم منغمسون في جوّ يسوده عدم الثقة والانقسامات.."<sup>3</sup>.

### المطلب الأول: التحضير ومناقشة بيان 28 سبتمبر 1959

بعد استعراضنا لأبرز الظروف والمشاكل التي كانت تواجهها الحكومة المؤقتة عشية إعلان الجنرال ديغول لمشروعه، حيث جاء الردّ على هذا الخطاب بعد اثنا عشر يوما وذلك بعد مناقشات حادة بين أعضاء الحكومة المؤقتة، والجدير بالذكر أنّ تحضير الردّ سار في

<sup>1</sup> تعود وقائع هذه الحادثة إلى يوم 10 فيفري 1959 حيث يقال انه القي بنفسه من الدور الخامس لمبنى الحكومة المؤقتة بالقاهرة، حيث حدث خلاف بينه وبين عبد الحفيظ بوصوف حيث أمره هذا الأخير بالسفر نحو مراكش قصد التحقيق غير أنه لم يمتثل للأوامر فتوجه انذاك محقق من الخارجية وهو السيد بوقادوم للتحقيق معه حيث توصل هذا الأخير أنه لا توجد أي مخالفة ضد عميرة لتقرر الحكومة المؤقتة على ضوء ذلك نقله للعمل بوزارة الخارجية بالقاهرة غير أن بوصوف لم يرضى عن عمله ليقوم الأمين دباغين بتعيينه مندوبا للجزائر بلبنان، كما تبين انه تم إرسال تقرير إلى فرحات عباس يتهم فيه عميرة بالنقل على الوزراء بالانحراف عن مبادئ أول نوفمبر وان جيش التحرير ناقم على الحكومة وتصرفاتها ليحول فرحات عباس التقرير لبوصوف ليستدعي بدوره عميرة إلى القاهرة فقابل رئيس الحكومة المؤقتة يوم 10 فيفري 1959 فسمع المتواجدين بالمبنى شجارا و أصوات عالية ليتفاجأ الجميع بجثة عميرة ملقاة بالطريق العام أمام مبنى الحكومة المؤقتة وهو الأمر الذي فجر الصراع داخل الحكومة وبين أعضائها للمزيد أنظر : سهام (ميلودي): علاقة الحكومة المؤقتة بقيادات جيش التحرير الوطني سبتمبر 1958-مارس 1962، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، منشورة، جامعة وهران،

اتجاهين حسب عمر بوضرية، فالأول على المستوى الداخلي والثاني على المستوى الخارجي، وكنتيجة للوضعية الحرجة التي تمرّ بها الحكومة المؤقتة تمّ عقد مجموعة من الاجتماعات الإعلامية وذلك من خلال إشراك قادة الولايات والقادة العسكريين في ثلاث اجتماعات أيام: 20-21-22 سبتمبر 1959<sup>1</sup>.

ومن جهة ثانية عقد اجتماع بتاريخ 19 سبتمبر بقاعدة تونس ترأسه وزير الداخلية بن طوبال، والذي أكدّ فيه للحاضرين عدم تضييع الفرصة مع ضرورة احترام وحدة الشعب والتراب الوطني مع الاعتراف بالحكومة المؤقتة، ليشير بن طوبال إلى أنّ ديغول أفرغ تقرير المصير من محتواه، وأنّ ردّ الحكومة لن يصاغ إلا بعد استشارة وتلقّي ردود الداخل وجيش الحدود<sup>2</sup>.

وفي هذا الإطار تمّ تشكيل لجنة مكلفة بتحرير وصياغة البيان وذلك يوم 22 سبتمبر 1959 مشكّلة من: محمد يزيد، أحمد فرنسيس، عبد الحميد مهري، أحمد بومنجل، عمر أوسديق، شوقي مصطفى، حيث تمّت مناقشة نصّ البيان المقترح الذي صيغ يوم 23 سبتمبر 1959، كما تمّت مناقشته يومي 24، 25 سبتمبر 1959 وذلك بحضور الأمين دباغين، وتمّ فيه توضيح النقاط والمصطلحات الغامضة لتقوم لجنة الصياغة بتلاوة البيان في صيغته النهائية في اجتماع 26 سبتمبر 1959 ليُجمع الحاضرون على أنّ هذا المقترح يعدّ خطوة أولى لحلّ القضية الجزائرية إذا ما أُحسن استغلاله، كما قامت قيادة الحكومة المؤقتة باستشارة المسجونين الخمسة في جزيرة إكس إضافة إلى القادة العسكريين وقادة جيش الحدود بتونس والمغرب<sup>3</sup>.

أمّا في اجتماع يوم 27 سبتمبر تناقش أعضاء الحكومة رفقة قادة الولايات والقادة العسكريين حول الندوة الصحفية التي ستتمّ لإذاعة البيان وذلك يوم 28 سبتمبر 1959،

<sup>1</sup> بوضرية: تطور النشاط الدبلوماسي للثورة، المرجع السابق، ص 587

<sup>2</sup> بوقارة: المرجع السابق، ص 78

<sup>3</sup> بوضرية: تطور النشاط الدبلوماسي للثورة، المرجع السابق، ص 585-586



حيث طرحت فكرة تفادي حضور القادة العسكريين للندوة وذلك ليؤدّي البيان الرسالة التي صيغ من أجله، حيث طلب كريم بلقاسم حضور وزيرين فقط إلى جانب الرئيس على أن تفصل الحكومة في هذا الأمر<sup>1</sup>.

من ناحية ثانية عقدت هيئة الأركان العامّة الغربية وقيادة الحدود اجتماعا في 22 سبتمبر 1959 لدراسة خطاب الرئيس الفرنسي، وفي نهاية الاجتماع أعلن رئيس الأركان أنّه يجب تحديد خطاب الجنرال ديغول من خلال الوضع الدولي، إضافة إلى الضغوط الأجنبية مع الأخذ بعين الاعتبار الوضع الداخلي في فرنسا والمتمثّل في فشل الوضع الاقتصادي والمالي والتوجّه المتطرّف بشكل متزايد للرأي العام وتدخل الجيش، كما أشار أيضا إلى فكرة وحدة الشعب الجزائري وأتّه يوجد سوى شعب جزائري واحد غير قابل للتجزئة رغم تنوّعه العرقي ( القبائل، العرب...) وبالتالي فالاستفتاء يجب أن يكون إذا تمّ تصوّره على المستوى الوطني وتحت رعاية دولية<sup>2</sup>.

كما قامت الحكومة المؤقتة بإرسال نص الرّد الذي أعدته على مشروع ديغول المتعلّق بالجزائر إلى قادة الولايات الداخلية 3 و4 و6 وطلبت منهم أن يشرفوا على توزيعه على أكبر عدد من عناصر جيش التحرير في ولاياتهم، كما طلبت أيضا أن يقوموا بعقد اجتماعات للإطارات وأفراد الجيش والمواطنين في ولاياتهم لشرح ردّ الحكومة المؤقتة وأن يقوموا بإعداد مناشير وكتابات حائطيّة لرفض مشروع ديغول<sup>3</sup>.

أمّا على المستوى الخارجي سعت الحكومة المؤقتة من خلال استشارتها بحيث شملت أيضا دول الجوار والصديقة استعدادا لكسبها إلى صفّ الثورة قبل انعقاد الدورة الرابعة عشرة

<sup>1</sup> نفسه: ص 588

<sup>2</sup> A.N.O.M. Réactions Au Discours Du Président De La République Française, Boite N 81f120

<sup>3</sup> A.N.O.M., Au sujet de la Déclaration Du G.P.R.A, Boite N81F120

للجمعية العامة للأمم المتحدة، وفي هذا الإطار أجرت الحكومة المؤقتة اتصالات مع الرئيس التونسي، هذا الأخير الذي دعا قادة الثورة إلى ضرورة استغلال مبادرة الجنرال ديغول<sup>1</sup>. كما تم إرسال نسخة من البيان النهائي الذي أعدته الحكومة المؤقتة إلى الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة في 27 سبتمبر 1959 سلّمها له بن طوبال ونسخة للحزب الدستوري الجديد، حيث رأى بورقيبة ضرورة حذف الفقرة التالية: "إنّ تقرير المصير انتزع بكفاح خمس سنوات من الحرب"<sup>2</sup>.

كما قامت الحكومة المؤقتة بإجراء اتصالات مع جمال عبد الناصر عن طريق كريم بلقاسم، هذا الأخير الذي شرح له خلفيات مشروع ديغول وكيف دخلت الو.م.أ اللعبة إضافة إلى إطلاعها عن الضغوط التونسية والمغربية على الثورة ليقتراح جمال عبد الناصر ضرورة التأكيد على التمسك بهدف الثورة والاستقلال مع رفض الحلول الوسطى مؤكدا دعمه للثورة في حال رفضها لمبادرة ديغول<sup>3</sup>.

أما المغرب فإنّه دعا الحكومة المؤقتة إلى عدم رفض المبادرة الفرنسية على مطلقها بل نصح ممثلي الحكومة المؤقتة إلى الرد عليها بمبادرة مماثلة بغية إفتكاك المبادرة من ديغول، ومن ناحية أخرى أجرى وزير الداخلية بن طوبال اتصالات بسفارات جمهورية الصين الشعبية ويوغسلافيا في تونس اللتان أكّدتا على ضرورة وضع شروط مسبقة لأيّ مبادرة تفاوضيّة تقوم على الاعتراف المسبق بجهة التحرير الوطني كتمثّل شرعي ووحيد للشعب الجزائري<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> سيد على أحمد (مسعود): "عروض، المجلس الوطني للثورة الجزائرية وعروض ديغول لإحلال السلام 1959-1962"،

مجلة البحوث والدراسات، العدد 21، الجزائر، 2016، ص 296

<sup>2</sup> عمر (بوضرية): "موقف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من المناورات الدبلوماسية الفرنسية حق تقرير

المصير 16 سبتمبر 1959"، حولية المؤرخ، العدد 02، اتحاد المؤرخين الجزائريين، الجزائر، 2002، ص 294

<sup>3</sup> بوضرية: تطور النشاط الدبلوماسي، المرجع السابق، ص 590

<sup>4</sup> مسعود: المجلس الوطني للثورة...، المرجع السابق، ص 296

كما تجدر الإشارة أنّ مقترحات بورقبيّة رُفضت من طرف أعضاء الحكومة المؤقتة وقادة الولايات، حيث تمّ التصويت يوم 28 سبتمبر 1959 بالإجماع لصالح الاحتفاظ بالنص الأصلي دون تعديله، كما تمّ التصويت حول من سيحضر الندوة الصحفية فكانت الأغلبية الساحقة مع حضور الحكومة لوحدها بـ 13 صوتاً مقابل 05 أصوات للخيار الثاني وهو حضور أعضاء من الحكومة والقادة العسكريين<sup>1</sup>.

بعد الاطلاع والوقوف على التحضيرات فيما ترى كيف كان جواب الحكومة المؤقتة؟ وماهي أهمّ النقاط التي ركّزت عليها؟ وكيف كانت الردود على جواب الحكومة المؤقتة؟

### المطلب الثاني: مضمون بيان جواب الحكومة المؤقتة 28 سبتمبر 1959

بعد أن قامت الحكومة المؤقتة باستشارات داخلية وخارجية ومناقشة خطاب ديغول في اجتماع دام حوالي 15 يوماً، قامت لجنة الصياغة بتقديم الصياغة النهائية والتي تمّت تركيبتها وتضمّنت ردّ الحكومة المؤقتة وموقفها من مبادرة الجنرال ديغول حول تقرير المصير<sup>2</sup>.

وبذلك صدر الرد المنتظر من الحكومة المؤقتة ليؤكد أنّ قيادة الثورة لم تتخذ بواقع النقاش فكلا الطرفين لا يمكنهما التراجع، حيث أذيع البيان<sup>3</sup> من طرف الرئيس فرحات عباس في 28 سبتمبر 1959 في ندوة صحفية بالعاصمة التونسية<sup>4</sup>، وقد جاء البيان في ثلاث صفحات وتضمّن نقاط عديدة حدّدت مفهوم تقرير المصير<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> بوضرية: موقف الحكومة المؤقتة من المناورات الدبلوماسية، المرجع السابق، ص 292

<sup>2</sup> بوضرية: تطور النشاط الدبلوماسي للثورة، المرجع السابق، ص 592

<sup>3</sup> أنظر الملحق رقم 10

<sup>4</sup> بوقارة: المرجع السابق، ص 79

<sup>5</sup> قليل: ج 2، المرجع السابق، ص 322

وقد حضر هذه الندوة ممثلو الصحافة العالمية، الإذاعة، وكالة الأنباء، التلفزة الفرنسية وملحقو السفارات العربية والأجنبية، وألقى السيد فرحات عباس بيان الحكومة المؤقتة والذي نصّ على النقاط الموالية:<sup>1</sup>

دخول الثورة الجزائرية عامها السادس بينما تستعدّ الجمعية العامة للأمم المتحدة ل طرح القضية الجزائرية مجدداً وأمل شعوب العالم في أن تستعيد الجزائر سلمها وتنتهي حرب خلّفت مليون شهيد<sup>2</sup>، ليشير البيان أيضاً أنّ الحكومة المؤقتة لن تفوت أيّ فرصة لتحقيق السلم خاصة بعد اعتراف الجنرال ديغول بحقّ الشعب الجزائري في تقرير مصيره خاصة وأنّ الشعب كافح وحمل السلاح وأصرّ على استرجاع سيادته الوطنية وحرّيته<sup>3</sup>.

ليؤكد بعدها أنّ تقرير المصير كان من أبرز أهداف بيان أول نوفمبر الذي نصّ على حق الشعوب في تقرير مصيرها وهو الهدف الأساسي للثورة الجزائرية، إضافة إلى أنّه أداة ديمقراطية وسلمية تُمكن الشعب الجزائري من تحقيق استقلاله الوطني وهو مقرّر ومسجّل في ميثاق الأمم المتحدة، وتقرير المصير يمكن للشعب الجزائري من ممارسة سيادته الوطنية التي حرّمه منه غزو استعماري غير شرعيّ لفترة طويلة من الزمن<sup>4</sup>.

ليعرّج البيان إلى قضية جوهرية أنكرها الجنرال ديغول، حيث رأى أنّه لا يمكن نفي الوحدة القومية والذاتية الجزائرية ووحدة التراب الوطني مهما كانت الظروف وأيّ محاولة لتقزيم هذه المقومات ستجعل من المشروع لاغياً وهو ما يهدّد الأمن والسلم<sup>5</sup>.

أمّا فيما يخصّ ثروات الصحراء فإنّ التّقيب عنها واستغلالها لا يمكن بأيّة صفة من الصفات أن يتحوّل إلى ملكية شرعية، إنّ هذه الثروات التي هي مصدر تقدّم إنساني قبل كلّ شيء للجزائر وإفريقيا الشمالية<sup>1</sup>

<sup>1</sup> الصديق: المرجع السابق، ص126

<sup>2</sup> جريدة المجاهد: النص الكامل لبيان 28 سبتمبر 1959، العدد52، المنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر، 5 أكتوبر 1959

<sup>3</sup> ايفنو، بلاش: المرجع السابق، ص153

<sup>4</sup> بوضرية: تطور النشاط الدبلوماسي للثورة، المرجع السابق، ص593

<sup>5</sup> جريدة المجاهد: النص الكامل لبيان 28 سبتمبر 1959، المصدر السابق

ليضيف أيضا أنّ ربط حرية اختيار الشعب الجزائري باستشارة الشعب الفرنسي يتعارض مع مبدأ حقّ تقرير المصير ويتعارض أيضا مع مبدأ الديمقراطية، أمّا عن الاستقلال الذي سينتج عنه حرية استشارة الشعب الجزائري الذي يراه ديغول أنّه سيؤدّي للفوضى والمعاناة، فقد أكّد بيان الحكومة المؤقتة على أنّ هذا الاستقلال هو شرط أساسي لتحقيق الرقي ويضمن حرية الأفراد.<sup>2</sup>

نقطة أخرى أكّد عليها البيان أنّ اللّجوء إلى الاستفتاء لن يكون إلا بعد عودة السّلم وبأنّ سياسة التّهديد لن تجلب السّلم للجزائر ولا يمكن للشعب الجزائري أن يقرّر مصيره تحت ضغط جيش الاحتلال الفرنسي خاصّة وأنّ ضغط الآلة الإدارية المعروفة بتزويرها الانتخابي وأنّ 4/1 من السكّان لا يمكنهم ممارسة حقّهم ذلك إمّا مسجونين أو منفيين<sup>3</sup>، ومن ناحية ثانية يجب الأخذ بعين الاعتبار أنّ الحكومة المؤقتة والمعترف بها من عدّة دول هي وحدها الوصيّ الضامن لمصلحة الشعب الجزائري إلى غاية تحقيق حرّيته والأمن لن يتحقّق دون موافقتها<sup>4</sup>.

وفي ختام البيان أكّدت الحكومة المؤقتة عن استعدادها للدخول في مفاوضات مع الحكومة الفرنسية من أجل مناقشة الشروط السياسية والعسكرية لوقف إطلاق النّار وكذا شروط و ضمانات تطبيق حقّ تقرير المصير<sup>5</sup>.

بهذا تكون الحكومة المؤقتة قد أعلنت عن تقديرها لمبدأ تقرير المصير كمبدأ أساسي لحلّ المشكل القائم، ويعني هذا الاعتراف لا بالشخصية الجزائرية فحسب بل بوجود الشعب ككيان وسيادة وأمة ذات أهلية تامّة للممارسة حقّها في تقرير مصيرها<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> خضير: المرجع السابق، ص 296

<sup>2</sup> جريدة المجاهد: النص الكامل لبيان 28 سبتمبر 1959، المصدر السابق

<sup>3</sup> بوضرية: تطور النشاط الدبلوماسي للثورة، المرجع السابق، ص 593

<sup>4</sup> بوعزيز: المرجع السابق، ص 484

<sup>5</sup> جريدة المجاهد: النص الكامل لبيان 28 سبتمبر 1959، المصدر السابق

إنّ نلاحظ أنّ جبهة التحرير الوطني قد فهمت أنّ ديغول يقوم بمناورات يحاول فيها إطالة الحرب بين الطرفين فكان الردّ على مشروعه من خلال البيان الذي ألقاه فرحات عباس، وهو ماجعل ديغول يعرض على قادة الثورة التفاوض في 10 نوفمبر 1959 لأجل بحث شروط إنهاء القتال في محاولة منه لكسب الوقت، وهذا ما جعل سعد دحلب يوضّح الأمر من خلال قوله: كيف يمكننا رفض هذا العرض المقدم من طرف الجنرال ديغول دون الظهور برفض المفاوضات حتى مع العلم أنّنا لم نفعل ذلك، لم تكن جاهزة على الإطلاق<sup>2</sup>. باركت الحكومة المؤقتة مشروع تقرير المصير كخطوة نحو الطريق الصائب مؤكّدة استعدادها تحت شروط معيّنة لتبدأ محادثات أولية، كما أكّدت استعدادها للمرحلة القادمة سياسيا وعسكريا<sup>3</sup>.

فتقرير المصير ليس إلا نتيجة مستحقّة لنضال الشعب الجزائري حسب كريم بلقاسم، وهو نفس الطرح الذي أكّده فرحات عباس في إجابته للسيد جاك دوشمان (Jack Duchmain) يوم 03 أكتوبر 1959 عن احتمال زيارته لباريس ولقائه بالجنرال ديغول فقال " لا ليس بهذه السرعة.... إنّ زيارتي لباريس لن تكون براءة بيضاء"<sup>4</sup>.

انطلاقا ممّا طرح يمكننا القول أنّ الحكومة المؤقتة قد نظرت في بيان الرئيس ديغول نظرة عميقة فهي لم تقبل كلّ شيء ولم ترفض كلّ شيء لكنّها اتّبعت حلّا أوسط بين القبول والرفض وهو ما جعلها تعلن قبولها الخطاب والدخول في مفاوضات مع الطرف الفرنسي لكن وفقا لشروط و ضمانات، بحيث خلف ردّ الحكومة المؤقتة على خطاب الجنرال ديغول ردود أفعال متباينة سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي فكيف كانت هذه الردود ؟

### المطلب الثالث: ردود الفعل حول بيان الحكومة المؤقتة 28 سبتمبر 1959

<sup>1</sup> سيد احمد (مقدم): المفاوضات والمفاوضون في تاريخ استقلال الجزائر 1960-1962، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، منشورة، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2016-2017، ص 69

<sup>2</sup> Stora, Histoire de Laguerre d'Algérie, Op.cit, p161

<sup>3</sup> Horne, Op.cit, P348

<sup>4</sup> بوضرية: تطور النشاط الدبلوماسي للثورة، الرجع السابق، 592

يقسم عمر بوضربة ردود الأفعال حول البيان الذي أصدرته الحكومة المؤقتة بتاريخ

28 سبتمبر 1959 في ردّها على الجنرال ديغول إلى داخليا وخارجيا:

1- داخليا: يمكن تقييم مواقف الداخل بأنّها كانت مؤيِّدة لردّ الحكومة المؤقتة وذلك بالنظر إلى مشاركة قادة الولايات والإطارات الموجودة على الحدود في النقاشات التي حضرت<sup>1</sup>، وفي هذا الشأن يمكننا رصد أهمّ المواقف، حيث يرى لخضر بن طوبال أنّ الجنرال ديغول ومن خلال تصريح 16 سبتمبر يريد أن يسحق ويدمر كلّ شيء حيّ على أرض الجزائر ويرفع راية السّلام في المنابر الإعلامية والدبلوماسية، حيث عبّر عن ذلك من خلال قوله: "ليس السّلام إذا في الغد لاسيما أنّ سلطة ديغول على جيشه لا تزال بعيدة عن التوطّد.. طالما تحتفظ فرنسا بالأمل في نصر عسكري ستبقى آفاق السّلام بعيدة، وعندما نتوصّل لإقناعها باستحالة مَحْوِ ثورتنا حينئذ يصبح السّلام أكيدا"<sup>2</sup>.

في حين وجّه العقيد أوعمران<sup>3</sup> تحذيرا لأعضاء الحكومة المؤقتة فيما يتعلّق بتصريح رئيس الجمهورية الفرنسية قائلا: إذا لم يستشار في الاقتراحات المضادّة التي أعدتها جبهة التحرير الوطني والتي لديها عليها العديد من الملاحظات فإنّه سيكون مضطرا إلى إصدار بيان رسمي علني حول هذا الموضوع<sup>4</sup>.

أمّا عبد الحفيظ بوصوف<sup>5</sup> وزير الاتصالات العامّة فقد ذكر قائلا: "انكبّ الجزائريون في المغرب على دراسة تصريح ديغول الجنرال وأجمعوا على قبول تصريح الحكومة ردّا على

<sup>1</sup> المرجع نفسه: ص 595

<sup>2</sup> يوسف (قاسمي): موانيق الثورة الجزائرية 1954-1962، أطروحة دكتوراه في تاريخ الثورة، منشورة، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2008-2009، ص 237

<sup>3</sup> الملقب بالسارجان ولد في 19 جانفي 1919 ببلدية فريقات دائرة ذراع الميزان ولاية تيزي وزو، درس في المدرسة الفرنسية وتحصل منها على شهادة الابتدائية، تطوع في الجيش الفرنسي ونجا من الإعدام سنة 1941 إثر حدوث اشتباكات بين الجنود الجزائريين والفرنسيين فجرد من رتبته وحول نحو ثكنة البليدة، ليلتحق سنة 1941 بصفوف حزب الشعب حيث ساهم في تكوين الخلايا السرية للمزيد أنظر: عباس: ثوار عظماء، المرجع السابق، ص 125

<sup>4</sup> A.N.O.M , Mise En Garde De Ouamrane Au G.P.R.A Boite N81f120

<sup>5</sup> الملقب بسي مبروك ولد سنة 1926 بولاية ميله تحصل على الشهادة الابتدائية ثم سافر نحو قسنطينة من اجل العمل انخرط سنة 1942 في صفوف حزب الشعب بميلة وأسس بها خلايا سرية تضم مجموعة من المناضلين من بينهم بن

مشروع ديغول" وفي نفس السياق دائما أكد بن طوبال<sup>1</sup> وزير الداخلية تزكية الجالية الجزائرية بتونس ردّ الحكومة حيث يذكر قائلا: "زكى الجزائريون المقيمون في تونس ردّ الحكومة المؤقتة، فقد وجدته المتفقون جافاً نوعاً ما ولكنه مقبول عموماً"<sup>2</sup>.

الجدير بالذكر أنه بعد إعلان الجنرال ديغول لخطابه حول تقرير المصير أصدرت قيادة الثورة أوامرها بتكثيف العمليات العسكرية، حيث شهدت ربوع الوطن تنفيذ عمليات عسكرية ضدّ أهداف فرنسية دعماً لموقف الحكومة المؤقتة، وهو ما تسبّب في خسائر فادحة للقوات الفرنسية وهو ما جعل الحكومة الفرنسية لا تعترف إلاّ بجزء منها فقط<sup>3</sup>.

كما أنّ تشكيل جيش التحرير الوطني في حُسن نوايا الجنرال ديغول كان بسبب ازدواجية وتناقض سياسته في الجزائر، فهاهو خلال زيارته للجيش الفرنسي بين 3 إلى 07 مارس 1960 صرّح قائلا: "إنّ النضال لم ينته بعد وإنّه مازال مستمرّاً ويجب البحث عن الخصم والتغلّب عليه وإلحاق الهزيمة"<sup>4</sup>.

أمّا فيما يتعلّق بموقف فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا، فقد عمل أعضاء الفيدرالية على توزيع بيان الحكومة المؤقتة وشرحه، كما أنّها وجّهت نداءً للشعب الفرنسي بتاريخ 17 أكتوبر 1959 بباريس ذكرت فيه: "أنّه من أجل التّطبيق الفعليّ لحقّ تقرير المصير لا بدّ من ضمانات لأنّ الاستشارة الصحيحة لا يمكن أن تجرى تحت ضغط جهاز

طوبال بعد اكتشاف المنظمة الخاصة غادر قسنطينة نحو وهران، قاد الولاية الخامسة بعد مؤتمر الصومام قام بإنشاء أول مدرسة للإشارة العسكرية بوهران وأنشأ أول إذاعة في الثورة التحريرية بتاريخ 16 ديسمبر 1956 إذاعة صوت الجزائر للمزيد أنظر: Cheurfi.opci.te ;P253

<sup>1</sup> هو سليمان بن طوبال المعروف باسمه الثوري عبد الله أو لخضر ولد سنة 1923 بولاية ميله التحق بحزب الشعب سنة 1940 ثم حركة الانتصار بعد اكتشاف المنظمة الخاصة توجه نحو الاوراس رفقة عمار بن عودة ورايح بيطاط عند اندلاع الثورة عين مسؤولاً عن ناحية جيجل تم اختياره عضواً في المجلس الوطني للثورة تولى قيادة الولاية الثانية عين وزيراً للداخلية في الحكومة المؤقتة للمزيد أنظر: محمد(علوي): قادة الولايات التاريخية 1954-1962، منشورات اتحاد الكتاب الجزائريين، بسكرة، ط1، 2013، ص73

<sup>2</sup> بوضرية: تطور النشاط، المرجع السابق، ص596

<sup>3</sup> بوقارة: المرجع السابق، ص83

<sup>4</sup> ديغول: المصدر السابق، ص98



عسكري وبوليسي ضخم، وما من فرنسيّ حسن النية يلزم الحكومة المؤقتة على المطالبة بالحدّ الأدنى من الضمانات الجهرية<sup>1</sup>.

وفي سياق آخر أكد عبد الحفيظ بوصوف أنّ الحكومة المؤقتة لن تعتبر الخريطة الجزائرية التي وضعتها الحكومة الفرنسية نهائية، ليؤكد أنّ الحكومة مستعدة لمناقشة هذه المشكلة عندما يحين الوقت<sup>2</sup>.

كما سجّلت مصالح جبهة التحرير بالمغرب ردود أفعال عقب الكلمة التي ألقاها رئيس الحكومة، فقد عبّر قائد الولاية عن فرحته وسروره بالردّ الماهر واللائق للحكومة المؤقتة، كما عبّر المقاتلون والإطارات عن رضاهم التام<sup>3</sup>.

أمّا في الولاية الرابعة فقد كانت الانطباعات الأولى مواتية على الرّغم من الموعد النهائي البالغ أربع سنوات وهو ما أثار مخاوف البعض، كما تحفّظ السكان المسلمون في انتظار ردّ الحكومة المؤقتة وردود الفعل الدولية، في حين سجّل قائد الولاية الخامسة ردود أفعال متباينة، حيث توقّع النشطاء والمقاتلون مقترحات أكثر جديّة ومع ذلك فهم يعتبرون أنّ الانتصار الأول قد تحقّق على الفرنسيين الذين وضعوا لأنفسهم مبدأ تقرير المصير ووافقوا على اعتبار الاستقلال على هذه الاقتراحات مصحوبة بشروط غير مقبولة وتأخير لمدة أربع سنوات وتجديد عرض السّلام دون مشكلة الصحراء كما أنّ الجيش يثق في قيادته والحكومة المؤقتة لإيجاد حلّ يتماشى مع تطّعات الشعب، كما أنّها مستعدة لانتزاع حقوقها بالقوة إذا توفّرت الوسائل المناسبة وإن لم يكن بقبول المزيد من التضحيات<sup>4</sup>.

في حين سجّلت المديرية العامّة للجيش بالغرب: "تدلّ السنوات الأربعة من الانتظار بعد التّهدئة على استمرار الحرب إلى أجل غير مسمى، ولكن يجب قبول الدّولة لمبدأ تقرير

<sup>1</sup>هارون (علي): الولاية السابعة حرب جبهة التحرير الوطني داخل التراب الفرنسي 1954-1962، دار القصة للنشر،

الجزائر، 2006، ص156

<sup>2</sup>A.N.O.M, Position Marocaine En Face De la Déclaration Du G.P.R.A, Boite N81F120

<sup>3</sup>A.N.O.M, Réactions Aux Déclaration Du G.P.R.A ,BoiteN81F120

<sup>4</sup>A.N.O.M ,Réactions Au Discours Du Président De La République Française, Boite N 81f120

المصير في مواجهة الرأي العام الدولي، إضافة إلى هذا يجب على الحكومة المؤقتة إنشاء لجنة من المقاتلين للمناقشة مع مندوبين في بلد محايد من أجل تحديد ضمانات وقف إطلاق النار وتنظيم الانتخابات، ويمكن أن يكون هؤلاء المندوبون المقاتلون أعضاء من داخل أو خارج الحكومة المؤقتة"، في حين عبّرت هيئة الأركان العامة بالغرب عن موقفها من خلال قولها: "أنه يجب على الحكومة المؤقتة أن توافق على شروط الاستفتاء وسيكون هذا لفترة زمنية محدّدة، ويجب قبول وقف إطلاق النار، كما يجب على الفرنسيين من جانبهم اتّخاذ جميع الإجراءات لضمان التعبير الحرّ للجماهير الشعبية (إخلاء جزء من القوات، تجميد وتوجيه الآخرين) فيما يتعلّق بالتّحضير للاستفتاء فإنّ الحكومة المؤقتة يجب أن تتعامل على قدم المساواة مع القادة الفرنسيين، بمعنى آخر أنّها مسألة جمع كلّ شروط الاستفتاء ليؤدّي إلى استعادة الدولة الجزائرية<sup>1</sup>.

على الرّغم من حالة الصّراع والأزمات التي كانت تعيشها قيادة الثورة غير أنّ المجلس الوطني للثورة<sup>2</sup> C.N.R. انعقد في دورته بطرابلس بتاريخ 16 ديسمبر 1959 إلى 18 جانفي 1960 وذلك لمناقشة مختلف القضايا المتعلقة بالثورة الجزائرية خاصّة مشروع تقرير المصير<sup>3</sup>، فقد خرج المؤتمرين بجملة من القرارات التي ستحدّد معالم الثورة في المرحلة المقبلة ولعلّ أبرزها: تجديد النّفة في السيد فرحات عباس كرئيس للحكومة م ج ج مع إدخال تعديلات بسيطة على الطّاقم الوزاري، كما تمّ إنشاء هيئة وزارية للإشراف على شؤون

<sup>1</sup>A.N.O.M ,Réactions Au Discours Du Président De La République Française, Boite N 81f120

<sup>2</sup>أنشئ المجلس الوطني للثورة الذي هو بمثابة برلمان الثورة بعد مؤتمر الصومام سنة 1956 ويعتبر أعلى سلطة في التنظيم السياسي والإداري للثورة حيث يتولى رسم وتوجيه السياسة العامة لجهة التحرير الوطني يتكون من 34 عضوا منهم 17 عضوا دائما و 17 عضوا إضافيا ومن أهم اجتماعاته اجتماع 16 ديسمبر 1959 حيث انطلقت أشغالها بالعاصمة الليبية طرابلس في سرية وتكتم شديدين وحضره كل الأعضاء المسجلين في التركيبة الجديدة ودام 33 يوما واعتبر من انجح الاجتماعات للمزيد أنظر: ميادة (مازوزي) سليمان (قريري): "المجلس الوطني للثورة مسار وتحديات 1956-1962"،

مجلة الإحياء، مج22، العدد30، باتنة، الجزائر، 2022

<sup>3</sup> قليل: المرجع السابق ج2، ص76، جريدة المجاهد، العدد60

الحرب<sup>1</sup> C.I.G وقيادة الأركان العامة E.M.G<sup>2</sup> التي تقع تحت سلطة الهيئة الأولى وتشرف على تسيير الجيش سواء بالداخل أو الخارج<sup>3</sup>.

بعد مناقشات بين أعضاء المجلس الوطني سجّل البيان الختامي موقف هذا الأخير من عدّة قضايا أهمّها:

-أيّد المجلس الوطني للثورة موقف الحكومة المؤقتة في موقفها وجوابها حول تقرير المصير الصادر يوم 28 سبتمبر 1959.

-كما سجّل المجلس الوطني للثورة تهزّب الحكومة الفرنسية من التفاوض

-تبني المجلس الوطني عرض تقرير المصير كأساس لحلّ المشكلة الجزائرية باعتباره أحد الوسائل التي يتحصّل من خلالها الشعب على استقلاله، كما أكّد المجلس الوطني إصرار الحكومة المؤقتة على عدم قبول تقرير المصير إلاّ بضمانات تُبحث بين الطرفين.

-كما ندد المجلس الوطني بالتناقض الفاضح الذي تسجله الحكومة الفرنسية عند اعترافها بتقرير المصير من ناحية ورغبتها في فرضه دون ضمانات.

-وفي خطوة أخرى أكّد المجلس الوطني عدم غلقه باب التفاهم مع فرنسا لتسوية المشكلة الجزائرية سلمياً مؤكداً استمرار الحرب من طرف الجزائريين في حالة رفض الحكومة الفرنسية فتح باب المفاوضات كحلّ ضروريّ لوضع حدّ للقتال.

-كما نبّه البيان إلى القضية التي ظلّ الاحتلال يلوّح بها وهي قضية الداخل والخارج والسياسيين والعسكريين المتشدّدين والمعتدلين، ليندّد المجلس الوطني بالحلف الأطلسي محذّراً الدول الغربية من خطر العدوان الإجرامي الذي شتّه الاحتلال الفرنسي ضدّ الشعب الجزائري مشيراً إلى المساعدات والإعانات التي تقدّمها الدول الاشتراكية<sup>4</sup>.

<sup>1</sup>ضمت كل من عبد الحفيظ بوالصوف، لخضر بن طوبال، كريم بلقاسم

<sup>2</sup>يتزأسها هوراري بومدين بمساعدة الرواد قايد أحمد، علي منجلي والرائد عزالدين

<sup>3</sup> بلحاج: المرجع السابق، ص 285

<sup>4</sup>جريدة المجاهد: مجلس الثورة يقرر مصير الثورة، المنظمة الوطنية للمجاهدين، العدد 60، 25 جانفي 1960

ليؤكد المجلس دعمه لقرار الحكومة المؤقتة من خلال قوله: " فإنّ المجلس الوطني للثورة الجزائرية قد صادق على موقف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الذي قبلت به يوم 28 سبتمبر 1959 مبدأ تقرير المصير لأن المجلس يعتبر أنّ تقرير للشعب الجزائري أحد الطرق التي يحقّق بها استقلاله"<sup>1</sup>.

إجمالاً هذه هي أبرز النقاط التي ركّز عليها المجلس الوطني والتي كانت كلّها تصبّ في مصلحة الحكومة المؤقتة وردّها على مبادرة الجنرال ديغول أيّ قبول تقرير المصير لكن وفقاً لشروط و ضمانات تخدم استقلال الشعب الجزائري.

كما أنّ تصريح الحكومة المؤقتة لقي مساندة من طرف الشعب الجزائري، فقد عملت اللجان الشعبية على شرح وتوضيح مقاصد ديغول في الوسط الشعبي وهو نفس الأمر الذي قامت به جريدة المجاهد، حيث قامت بتقديم شرح مفصّل لمفهوم تقرير المصير ولماذا نطالب بالضمانات في الاستفتاء كما عمدت إلى إبراز الكيان القومي الذي أنكره ديغول<sup>2</sup>.

كما قامت جريدة المجاهد بنقل نداء الرئيس فرحات عباس وذلك بمناسبة الذكرى الخامسة للثورة، حيث ثمن الرئيس ما حققته الثورة في هذه المرحلة مؤكداً للشعب الجزائري أنّ هذه الحرب ستتواصل بسبب إصرار العدو وعليها، ومما جاء فيه: "أشعر أنّ واجبي هو أن أقول لكم أنّه ما تزال هناك امتحانات أخرى تنتظرنا، وأنا واثق أنّ ذلك لن يززع إيماننا ولا من آمالنا"<sup>3</sup>.

بناءً على كلّ هذا أصبح الجزائري البسيط في المدن والأرياف يعرف معنى مشروع تقرير المصير الذي قدّمه الجنرال ديغول القائم على الكلام والتصويت، كما أنّ الاتحاد الرّوحي والسياسي للشعب الجزائري حول جبهة التحرير الوطني أكّد توطيد الكفاح المسلّح

<sup>1</sup> بوضعية: تطور النشاط الدبلوماسي، المرجع السابق، ص 596

<sup>2</sup> جريدة المجاهد: تقرير المصير كما يجب أن تعرفه، المنظمة الوطنية للمجاهدين، العدد 52، 5 أكتوبر 1959

<sup>3</sup> جريدة المجاهد: نداء من الرئيس فرحات عباس إلى الشعب الجزائري، المنظمة الوطنية للمجاهدين، العدد 54، 1 أكتوبر

الذي أصبح اليوم حقيقة تاريخية، وأنّ جبهة التحرير الوطني هي الممثل الوحيد للثورة الجزائرية<sup>1</sup>.

إجمالاً فالمواقف على المستوى الداخلي كلّها لصالح الحكومة المؤقتة مؤيّدة لها فيما ستتّخذ من إجراءات لصالح استقلال الشعب الجزائري، وتأكيداً على الوحدة الوطنية والتأكيد على الالتفاف حول جبهة وجيش التحرير الوطني.

## 2- على المستوى الخارجي:

كان خطاب الجنرال ديغول في 16 سبتمبر 1959 محلّ اهتمام في الدوائر الرّسمية والإعلامية التونسية والمغربية بصفة خاصّة وكذا جواب الحكومة المؤقتة في 28 سبتمبر 1959، فيما يتعلّق بالموقف التونسي فبوقرية استشاط غضبا خاصّة بعد رفض الحكومة المؤقتة للتّعديلات التي اقترحها أو بالأحرى لم تأخذ بالتّعديلات التي حاول فرضها عليها، إضافة إلى هذا فهي استشارته ولم تأخذ برأيه وبالتالي فقد أهانتة<sup>2</sup>.

باعتبار أنّ الحكومة المؤقتة قد أهانتة باستشارته ثم عدم العمل برأيه الهادف للاتصال بالحكومة الفرنسية حتى في ظلّ عدم اعترافها بالحكومة المؤقتة كمثل وحيد للشعب الجزائري، ليقوم بمناورة والتي تتمثّل في مراسلة مصالي الحاج ودعوته للمساهمة في حلّ القضية الجزائرية وتليين موقف جبهة التحرير الوطني<sup>3</sup>.

كلّ هذا جعله يُبدي تراجعه عن فكرة عقد ندوة مغاربية ثلاثية تضمّ كلّاً من الجزائر، تونس، المغرب والتي كان من المنتظر عقدها سنة 1959، ليُخبر وفد الحكومة المؤقتة المكوّن من فرحات عباس، عبد الحميد مهري ومحمد يزيد أنّه ينبغي التفكير في وسيلة للاتّصال بالفرنسيين حتى لو كان ذلك خارج الحكومة المؤقتة<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> المدني: المصدر السابق، ج3، ص320

<sup>2</sup> بوضرية: تطور النشاط الدبلوماسي، المرجع السابق، ص598

<sup>3</sup> بوقارة: المرجع السابق، ص95

<sup>4</sup> بوضرية: تطور النشاط الدبلوماسي، المرجع السابق، ص598

أما من ناحية ثانية فنجد أنّ راديو تونس يُثني ويمدح مشروع ديغول ويعلن احتقاره لغلاة الفرنسيين، كما أنّه قام بإذاعات مطولة حول نشاطات جيش التحرير الوطني، وتجرّد الإشارة إلى أنّ هذه المعلومات هي نتيجة لتحليل ودراسة التصنّت على برامج الإذاعات الأجنبية حول ردود الأفعال على تقرير المصير بتاريخ 25 نوفمبر 1959<sup>1</sup>.

أما المغرب الأقصى فقد أكّدت وثيقة من الأرشيف أنّه حسب مصالح جبهة التحرير الوطني فإنّ ملك المغرب قد أظهر سروره الكبير بعد وصول مندوب ال ح م ج ج ج، حيث كانت تصريحاته حول إعلان الجنرال ديغول كمايلي: "إنّ رئيس الجمهورية الفرنسية ألقى خطابا يفتح الباب أمام الحلّ السياسي للنّزاع الجزائري، هناك جزء من المشروع مرفوض لكن الجزء المتعلّق بتقرير المصير مقبول، يجب القبول بلفظة تقرير المصير وترجمتها إلى ما يريده الجزائريون، إنّ الرّأي العام الدولي يقف إلى صف الحكومة المؤقتة إذا أظهرت تصرفا يتميّر بالليونة، إنّ من المستحسن لصالح مستقبل المغرب أنّ الحكومة الجزائرية تعلن عن تقفّحها السياسي، أخيرا فالملك موافق على اجتماع على مستوى دول المغرب عندما يستقبل مندوب الحكومة المؤقتة وبعد أن تردّ الحكومة المؤقتة بصفة رسمية على الحكومة الفرنسية"<sup>2</sup>، أما راديو المغرب فنجده يفضح المشروع الإجرامي للتّجارب النووية الفرنسية وينادي إلى استعادة الأقاليم المغتصبة ويمجّد انتصارات الجزائر في الأمم المتّحدة ويؤيّد الموقف الجزائري من مشروع ديغول<sup>3</sup>.

ومن جهة أخرى أرادات جريدة لوموند أنّ تُظهر عدم اهتمام المغرب بالتّطورات الحاصلة في الجزائر فكتبت: " لا جديد في الرباط نظرا لغياب محمد الخامس المنشغل بالاحتفال بالمولد النبوي"، لتتقلّ الجريدة في نفس الوقت تصريح رئيس الاستعلامات المغربي

<sup>1</sup>FAIVER( Maurice), LeRenseignement dans la guerre d'Algérie ;Ed.,Lavauzelle, Paris,2006,P212

<sup>2</sup>A.N.O.M ,Opinion du Roi apres les declarations Du Président De La République Française, Boite N 81f120

<sup>3</sup>FAIVER,Op.cit,P212

الذي أكد: " بأنه لا يمكن إجراء تعليق من غير دراسة الموضوع جيدا، لأنّ خطاب ديغول بدا قاسيا ومدعّمًا لكلّ الذين يريدون البقاء في الجزائر"<sup>1</sup>.

في حين تطرقت جريدة المجاهد إلى المواقف في المغرب خاصة بعد جواب الحكومة المؤقتة، حيث اعتبرت الرباط أنّ جواب الحكومة المؤقتة من جهة وانتظار سلطات باريس لهذا الجواب من جهة أخرى يدلّ على أنّ المفاوضات واقعة فعلا أحببت فرنسا أو كرهت، حيث يمثّل هذا الجواب خطوة كبيرة في طريق التفاوض، ويعني الآن تحديد الظروف للمفاوضات التي ستؤدّي لوقف القتال<sup>2</sup>.

كما أكّدت الرباط أنّه على الحكومة المؤقتة أن لا تترك أيّة فرصة لتعلن للعالم أجمع عن رغبتها في السّلم وذلك بهدف عزل الحكومة الفرنسية، وأن تفرض عليها قبول الحكومة المؤقتة كالممثل الوحيد للشعب الجزائري، أمّا الأوساط المغربية فقد اعتبروا أنّ رئيس الجمهورية ديغول في المواجهة وعليه أن يتحمل وحده الفخّ، وأنّ ردود أفعال الحكومة المؤقتة هي أحسن جواب على اقتراحاته، وحسب مصدر حكوميّ مغربي فإنّ الحكومة المغربية تريد من الحكومة المؤقتة أن تحدّد موقفها بحريّة وأنها تتضامن معها في إطار المغرب العربي، كما تريد الحفاظ على حريتها في العمل مع جبهة التحرير الوطني لخدمة قضية استقلال الجزائر، في حين عبّرت الأوساط الفرنسية عن ذلك من خلال تلقّيها ردّ الحكومة المؤقتة بإيجابية، و أملوا أن يسمح هذا الردّ بالتوصّل إلى وقف إطلاق النار والسّلم، كما اعتبروا أنّ جبهة التحرير الوطني برهنت على نضجها السياسي<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> بوقارة: المرجع السابق، ص 95

<sup>2</sup> جريدة المجاهد: النص الكامل لبيان 28 سبتمبر 1959 وتعليق العالم عليه، المنظمة الوطنية للمجاهدين، العدد 52،

5 أكتوبر 1959

<sup>3</sup> A.N.O.M, Position Marocaine En Face La Déclaration du G.P.R.A, Boite N 81F120

ومن ناحية أخرى عبّر الملك المغربي عن غضبه من المبادرة التونسية وبدوره رأى أنّ الحكومة المؤقتة أهملته في استشارتها، وهذا ما أكّده عبد الحفيظ بوصوف على أنّه تنافس على لعب دور الوسيط في المفاوضات المحتملة<sup>1</sup>.

كما اختلفت وتباينت وجهات نظر وردود أفعال الدول اتّجاه تصريحات الحكومة المؤقتة، فمصر قامت الإذاعة القومية بنشر بيان الجنرال ديغول ليصرّح الرئيس جمال عبد الناصر: " بأنّ الشعب الجزائري قد ختم فوزه على القوّة الفرنسية وحلف الناتو"<sup>2</sup> غير أنّه لام الحكومة المؤقتة على عدم استشارته في الوقت المناسب، حيث قدّمت له نسخة من بيان الحكومة المؤقتة قبل ساعة فقط من إذاعته وذلك تحسبا لحدوث أيّ عمل طائش وبالتالي لم يُترك له المجال لإبداء ملاحظاته<sup>3</sup>.

والملاحظ على أنّ إذاعة صوت العرب عارضت بعنف مشروع ديغول مع إدانتها للأعمال الوحشية والإبادة التي تنفّذها سياسة التهدئة<sup>4</sup>.

أمّا العراق فردّت على لسان وزير خارجيتها: " ردّ فعل ديغول سيكون متوقفا على مدى إخلاصه وصدقه في عرض خيار الاستقلال" مشيرا إلى أنّ التفاوض المسبق على الشروط السياسية والعسكرية لوقف إطلاق القتال ليس إلا طريقه للحصول على اعتراف الحكومة الفرنسية بتمثيل الجبهة للشعب الجزائري<sup>5</sup>.

ونظرا لعدم حصول الشخصيات العراقية الرسمية لكامل التفاصيل حول تصريحات رئيس الجمهورية غير أنّها أبدت مجموعة من الملاحظات:  
-يعتبر تقرير المصير الخطوة الأولى.

<sup>1</sup> بوضرية: تطور النشاط الدبلوماسي، المرجع السابق، ص599

<sup>2</sup> بوقارة: المرجع السابق، ص96

<sup>3</sup>A.N.O.M, Au Sujet de La Déclaration du G.P.R.A,Boite N 81F120

<sup>4</sup>FAIVER,Opcit,P212

<sup>5</sup>جريدة المجاهد: النص الكامل ....، المصدر السابق، ص6



-الفترة المقدّرة بأربع سنوات طويلة جدا وغير واضحة المعالم، كما أنّها لا تتوفر على ضمانات كافية.

-سياسة العراق اتّجاه القضية الجزائرية تجعلها تساند الحكومة المؤقتة في جميع مواقفها. يجب أن يكون جواب الحكومة المؤقتة منطقيا وإيجابيا حتى لا تفقد تعاطف الرأي العام الدولي معها.

-ومن ناحية أخرى وحسب مصالح جبهة التحرير الوطني في العراق فإنّ تصريح رئيس الجمهورية الفرنسية استقبله الشعب العراقي بكلام تغاض بسبب رفض التفاوض مع الحكومة المؤقتة، كما يرى الشعب العراقي أنّ سلّم الشجعان ماهو إلاّ دعوة للاستسلام، وأنّ مشروع ديغول يهدف إلى بلبلة الرأي العام الدولي وعزل الشعب الجزائري عن حكومته وجيشه وأنّ الاستفتاء سيُجرى تحت ضغط الجيش الفرنسي لذلك فمن الأحسن رفض اقتراح الرئيس الفرنسي بكلّ بساطة<sup>1</sup>.

أمّا جامعة الدول العربية فقد أعلنت وعلى لسان أمينها العام "إسماعيل الدردوري" الذي اعتبر أنّ ردّ الحكومة معقول و حَظِي بمساندة جميع أعضاء الجامعة<sup>2</sup>. في حين عبّرت الأوساط التركية عن آمالها في رؤية الحكومة المؤقتة تقبل بالمخطّط المقترح عليها، وكما إعتبروا أنّه على الشعوب العربية أن تتصح الجزائريين بقبول المشروع<sup>3</sup>. كما عبّرت إيران عن موقفها من خلال تصريح وزير خارجيتها بقوله: "إنّ الحكومة الجزائرية قد استطاعت بمهارتها في أخذ زمام المبادرة من الجنرال ديغول وهي المبادرة التي حاول السيطرة عليها بمقترحاته"<sup>4</sup>.

<sup>1</sup>A.N.O.M, Réactions Au Discours Du Président De La République Française,Algerie-Irak, Boite N 81f120

<sup>2</sup>جريدة المجاهد:النص الكامل ....، المصدر السابق، ص6

<sup>3</sup>A.N.O.M, Réactions Au Discours Du Président De La République Française,Algerie-Turke, Boite N 81f120

<sup>4</sup>جريدة المجاهد: النص الكامل ....، المصدر السابق، ص6

كما أيّدت الدول الشقيقة والصديقة إعجابها عموماً بالردّ الجزائري على مبادرة ديغول "حق تقرير المصير" ومن بينها الصين وجمهورية يوغسلافيا، في حين عبّرت و.م.أ عن رضاها عن المبادرة الديغولية ورحّبت بها لأنّها ترغب في إنهاء الحرب الجزائرية لذا يرى إيزنهاور بأنّ تصريح ديغول بعيد المدى ويتضمّن وعوداً لتقرير مصير الشعب الجزائري وبذلك يتوافق تماماً مع رغبتها في حلّ عادل ليبرالي للجزائر والذي يسانده<sup>1</sup>.

أمّا الهند وحسب أحد الموظفين في وزارة الشؤون الخارجية فإنّ الهند لن تتخذ موقفاً رسمياً من القضية الجزائرية على المقترحات الفرنسية، كما يأمل المسؤولون الهنود أن تمكّن المقترحات الفرنسية من طرح مقترحات جزائرية مضادّة، كما يرى المسؤولون الهنود أنّ فترة أربع سنوات المقترحة من طرف رئيس الجمهورية الفرنسية طويلة جداً<sup>2</sup>.

كما أيّدت دول إفريقية وآسيوية كثيرة موقف الحكومة المؤقتة والذي تضمّنه بيانها الصادر يوم 28 سبتمبر 1959، حيث أصدرت 9 دول إفريقية مستقلة عضوة بالأمم المتحدة بياناً مشتركاً يوم 1 نوفمبر 1959 بمناسبة يوم الجزائر، حيث أشارت فيه إلى مساندة هذه الدول لنضال الشعب الجزائري من أجل حرّيته، وأشادت بموقف الحكومة المؤقتة الذي تضمّنه ردّها الذي أبدت فيه رغبتها في مناقشة حق تقرير المصير، وهو ما سيبعث آمالاً جديدة لتسوية عادلة وسليمة للقضية الجزائرية<sup>3</sup>.

أمّا في أروقة الأمم المتحدة وحسب بعض الأوساط الدبلوماسية فإنّ بعض رؤساء الوفود العربية منذ 16 سبتمبر قاموا بعقد ثلاثة اجتماعات خصّصت لدراسة تصريح رئيس الجمهورية الفرنسية، وقد حضر هذه الاجتماعات كلّ من: رئيس الوزراء الأردني، اللبناني ووزير خارجية العراق والسودان، كما حضرها وزير الأخبار والإعلام للحكومة المؤقتة، وبعد

<sup>1</sup> بوضرية: تطور النشاط الدبلوماسي، المرجع السابق، ص 597

<sup>2</sup> A.N.O.M, Réactions Au Discours Du Président De La République Française, Algerie-Inde, Boite N 81f120

<sup>3</sup> بوضرية: تطور النشاط الدبلوماسي، المرجع السابق، ص 597

تبادل وجهات النظر والاتصالات مع الوفد الأمريكي في الأمم المتحدة حيث توصلوا إلى الخلاصة التالية:

-التصريح الفرنسي لا يحتوي على ترتيبات واضحة ومحددة، غير أنه يتحدث عن مبدأ تقرير المصير.

- وضع هذا التصريح بعض الدول العربية أمام مشكل الذي يجب عليها اتباعها لحلّ القضية الجزائرية.

- على الحكومة المؤقتة أن تردّ هي الأولى على التصريح الفرنسي.

-أحّ الوفد الجزائري على البلدان العربية لكي لا تعلن عن مواقفها حتى يصدر بيان رسميّ يضمن ردّ الحكومة المؤقتة<sup>1</sup>.

تماشياً مع ما تمّ ذكره يمكننا القول أنّ مشروع تقرير المصير الذي طرح في 16 سبتمبر 1959 على الرّغم من أهميته فيما يخصّ الاعتراف بحق تقرير المصير إلا أنّ القيود التي أحيط بها والتحفّظات الشديدة التي اشتمل عليها وألحقت به لتوضيحه كادت أن تفقده أهميته، كما يمكننا القول أنّ الحكومة المؤقتة في ردّها على الجنرال ديغول كانت حذرة وبقطة، حيث عملت على استشارة كلّ من له علاقة بهذا الأمر مع أخذ رأي بعض الدول، فهي ركّزت على الاستقلال والوحدة الوطنية والترابية للشعب الجزائري في إشارة إلى عدم فصل الصحراء وأنها متيقّظة لمناورات ديغول، مؤكّدة استمرار الحرب في نفس الوقت أيّ مسابرة العمل العسكري للدبلوماسي والسياسي في نفس الوقت، وهو ما لاقى ترحيباً من أغلب الدول في تعليقاتها على ردّها الصادر يوم 28 سبتمبر 1959.

<sup>1</sup>A.N.O.M, Les déclarations Arabes Et le problème Algérien ,Algerie-O.N.U, Boite N 81f120

## الفصل الرابع :

# ردود الفعل المدنية الفرنسية حول إعلان ديغول لمشروع تقرير المصير 16 سبتمبر 1959

المبحث الأول: ردود فعل الشخصيات السياسية الفرنسية

المبحث الثاني : مظاهرات ديسمبر 1960 بين رفض سياسة ديغول  
ومواصلة تطبيق تقرير المصير

المبحث الثالث: استفتاء 08 جانفي 1961 بين موافقة الفرنسيين على تقرير  
المصير ورفض المستوطنين الأوروبيين

بإعلان الجنرال ديغول لمشروع تقرير المصير مساء يوم 16 سبتمبر 1959، لقي هذا الإعلان ردود أفعال متباينة ومختلفة سواءً بفرنسا أو الجزائر بصفة خاصة وعندما نقول الجزائر فنحن نقصد الشخصيات السياسية المدنية والمستوطنين ذوي النفوذ والتأثير على السلطة الفرنسية، كما أثر هذا الإعلان على المسار السياسي والعسكري للثورة، بموافقة وإعلان الجنرال عن تقرير المصير عرفت الثورة الجزائرية والسياسة الفرنسية مرحلة جديدة ومن هنا يمكننا طرح التساؤل التالي كيف استقبلت الأوساط الفرنسية سواءً بالجزائر أو فرنسا إعلان الجنرال ديغول 16 سبتمبر 1959؟ وما هي أبرز ردود الأفعال خاصة الشخصيات السياسية الفرنسية التي كان لها دور في حرب الجزائر؟

### المبحث الأول: ردود فعل الشخصيات السياسية الفرنسية

لقد كانت التّشكيلات السياسية والمنظّمات والمؤسّسات من مختلف الاتجاهات سواءً اليمينية واليسارية متّفقة على كلمة واحدة هي سحق الثورة الجزائرية باستعمال كلّ الوسائل والإمكانات والاحتفاظ بالجزائر الفرنسية، مع منحهم للحكومة الفرنسية التأييد المطلق وكامل الصلاحيات الكاملة لاتّخاذ التدابير اللازمة لإخماد الثورة وتحقيق التهدئة في الجزائر التي هي جزء لا يتجزأ من فرنسا<sup>1</sup>.

بعد إعلان تقرير المصير الذي كان بمثابة المنشط الذي أسرع التفاعلات وعجّل بعملية تبلور المعارضة، فانقسمت الطبقة السياسية إلى مؤيّد ومعارض بما في ذلك داخل حكومة ديغول نفسها قادة اليمين المتطرّف وفي مقدّمتهم جورج بيدو والمارشال جوان (Maréchal Juan) أعلنوا معارضتهم بشكل صريح وأخذوا يجهّزون أنفسهم للمقاومة<sup>2</sup>.

بتاريخ 13 أكتوبر 1960 صرّح رئيس الحكومة الفرنسية ميشال دوبري في البرلمان الفرنسي قائلاً: "إنّ الرجوع إلى الحق ليس في الاعتراف بالسيادة الجزائرية المزعومة ولا

<sup>1</sup> خضير: المرجع السابق، ص 352

<sup>2</sup> بلحاج: المرجع السابق، ص 138

## الفصل الرابع: ردود الفعل المدنية الفرنسية حول إعلان ديغول لمشروع تقرير المصير 16 سبتمبر 1959

بالتفاوض السياسي مع مسيري الثورة، إنّه اختيار الأفراد في تقرير المصير وإنّ السيادة الفرنسية في الجزائر هي القاعدة القانونية، إنّ الجهود المبذولة في التّهدئة لن تتباطأ أو تضعف" وتجدر الإشارة إلى أنّ ميشال دوبري كان من المعارضين لتقرير المصير ولكنّه لم يملك الجرأة لإعلان موقفه بصراحة<sup>1</sup>.

وبتاريخ 18 سبتمبر 1959 نقلت جريدة لوموند تصريحات متضاربة ومواقف مختلفة لبعض الشخصيات الفرنسية حول الخطاب الأخير للجنرال ديغول المتعلّق بتقرير المصير، حيث أكّد اليساري الديمقراطي " فرانسوا ميتران" على أنّ الحلّ الفيدرالي يجب أن يكون مؤكّدا<sup>2</sup> وفي تصريح آخر له معلقاً على مضمون خطاب 16 سبتمبر 1959: "من وجهة نظري فإنّ الجنرال ديغول وضع مخطّطاً قديماً بثلاث سنوات لقد عدنا من جديد إلى قانون الإطار الذي أصدره كلّ من بورجيس مونري و فليكييس غايار"<sup>3</sup>.

في حين عبّر الكاتب العام للحزب الاشتراكي المستقلّ "ديبرو (Dépro)" إنّ الحرب يجب أن تستمرّ مع رفض المفاوضات"، في حين أكّد الليبرالي بوجار (Bujar) أنّ الجنرال محلّ ثقنتنا<sup>4</sup>، كما صرّح زعيم الحزب الاشتراكي غي مولي قائلاً: "إنّني موافق وستجتمع الهيئة التّنفيذية للحزب هذه الليلة وتبيّن موقفها بواسطة بلاغ رسمي، غير أنّ شعوري الشخصي هو أنّ الحلّ الذي وضعه الجنرال ديغول يُعدّ الأحسن، أنا لا أتحدّث عن المثالية ولكن في إطار خطّ المواقف المعلنة باستمرار من قبل الديمقراطية الفرنسية"<sup>5</sup>.

أمّا النّائب اليساري ادغار فور فقد عبّر عن رأيه من خلال قوله: "إنّ خطاب ديغول يُشكّل مخطّطاً مضبوطاً بإحكام" بمعنى آخر إنّه مؤيّد لمضمون خطاب الجنرال، ومن

<sup>1</sup> جريدة المجاهد: مقتطفات من خطاب ميشال دوبري، المنظمة الوطنية للمجاهدين، العدد 53، 19 أكتوبر 1959، ص 3

<sup>2</sup> بوقارة: المرجع السابق، ص 88

<sup>3</sup> بورغدة: الجنرال ديغول والثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 307

<sup>4</sup> بوقارة: المرجع السابق، ص 88

<sup>5</sup> بورغدة: الجنرال ديغول والثورة...، المرجع السابق، ص 307

جانب أخرى فليكس غايار رئيس الحزب الراديكالي عبّر عن موقفه بقوله "فرأبي من خلال ضرورة الوقوف ضدّ المتطرّفين بكلّ المعسكرات"<sup>1</sup>.

كما يرى رؤول سالان أنّ هذا المشروع دليل على الجهل بالوضعية القائمة في الجزائر وأنّه كيف يمكن تخيل أن يكون الحلّ الفرنسي في مصير الجزائر عبر صناديق الاقتراع<sup>2</sup>.

السيناتور جاكوب دوكلوب (Jacob Duclobe) علّق على خطاب الجنرال ديغول بقوله أنّ المشروع ليس أكثر من وعد استعبادي، ليضيف سيزيني أنّ الظرف يمثل حالة ملائمة لتفعيل الوحدة في المتربول وهذا ما كتبه في افتتاحية جريدته: "إنّ الجماهير مدعوة من دنكارك إلى تمارست للتظاهر تعبيراً عن وحدتهم من خلال حزيمه الواحد فرنسا"<sup>3</sup>.

في حين أنّ منديس فرانس أدلى بتصريح لصحيفة لكسبراس قائلاً: إنّ ال ح م ج ج أحببنا أم كرهنا تُمثّل فعلياً السّلطة السياسية والعسكرية، إنّ دعوة الحكومة الجزائرية لزيارة باريس شيء طيّب لأنّها السّلطة الوحيدة التي تسيّر الكفاح وتستطيع أن تضع حدّاً للحرب"<sup>4</sup>. وفي نفس السّياق أكّد جورج بيدو لصدى الجزائر: "أنّ الحلّ الوحيد والأوحد هو الجزائر الفرنسية ... يبقى لدينا الآن تحديد الوضعيات الموجودة وهي الجزائر الفرنسية، فالاشتراك اليوم مثل البارحة... فإمّا أن نكون مع فرنسا في فرنسا أو نكون خارج فرنسا بلا فرنسا"<sup>5</sup>.

أمّا جاك سوستال فقد صرّح معقّباً على عرض الجنرال ديغول لمبدأ تقرير المصير كخيار لحلّ المشكلة الجزائرية قائلاً: "إنّ هذه السياسة الجديدة التي ينوي الجنرال ديغول

<sup>1</sup> بوقارة: المرجع السابق، ص 89

<sup>2</sup> Miquel (Pierre), *La Guerre D'Algerie*, Ed, Basmet, Alger, 2013, P420

<sup>3</sup> بوقارة: المرجع السابق، ص 89

<sup>4</sup> خضير: المرجع السابق، ص 354

<sup>5</sup> بوقارة: المرجع السابق، ص 89

تطبيقها ستؤدّي بنا إلى فقدان الجزائر، وفي الوقت نفسه الاستمرار في الحرب وإن لم نكن نريد لرجال فرنسا أن يموتوا من أجل الجزائر الفرنسية فإنّ سياسة ديغول التي ينوي تطبيقها ستؤدّي إلى موت الفرنسيين من أجل الجزائر الجزائرية<sup>1</sup>.

ولقطع الطريق على السياسة الجزائرية الجديدة للجنرال ديغول سارع جاك سوستال إلى تأسيس تنظيم سياسي جديد يعمل على الدفاع عن فكرة الجزائر فرنسية وهو التنظيم الذي عُرف باسم التّجمع من أجل الجزائر الفرنسية وذلك بتاريخ 21 سبتمبر 1959، كما بادر بعقد اجتماع مع أعضاء اللّجنة المركزية لحزب الاتّحاد من أجل الجمهورية الجديد الدّاعم للجنرال ديغول والذي سبق أن أسّسه سوستال وكان يتمتّع داخله بنفوذ كبير، حيث أكّد في هذا الاجتماع أنّ إتباع سياسة الجنرال ديغول لتطبيق الحكم الذاتي يعني أنّ الحزب فقد كلّ أسباب وجوده<sup>2</sup>.

كما تطرّق الجنرال في مذكراته إلى أنّ أغلب الوزراء في حكومته أيدوا سياسته لتقرير المصير وذلك خلال انعقاد المجلس الفرنسي بتاريخ 26 أوت 1959 وهو نفس موقف الحكومة الوطنية المنعقدة بتاريخ 26 أكتوبر 1959 التي أيدت المشروع بأغلبية مطلقة<sup>3</sup>.

وعلى النقيض من كلّ هذا عبّرت جمعية قدماء المحاربين الفرنسيين عن امتعاضها من تصريح الجنرال ديغول عن إمكانية انفصال الجزائر عن فرنسا وإن كانت قد أيدت في الوقت نفسه ارتياحها لرفض الجنرال ديغول التفاوض مع الحكومة المؤقتة<sup>4</sup>.

وطالما شكّلت أحزاب اليسار الفرنسي نقيضا لأحزاب اليمين في العديد من القضايا، ورغم اختلاف الآراء ووسائل العمل يبدو أنّ الموقف من المسألة الجزائرية شكّل أكثر التناقضات الأساسية بينهما خاصّة خلال فترة الثورة، فاليسار يشتهر بمعارضته للاستعمار

<sup>1</sup> هاشم: المرجع السابق، 238

<sup>2</sup> هاشم: المرجع نفسه، ص 238

<sup>3</sup> ديغول: المصدر السابق، ص 88

<sup>4</sup> بورغدة: الجنرال ديغول والثورة.....، المرجع السابق، ص 307



## الفصل الرابع: ردود الفعل المدنية الفرنسية حول إعلان ديغول لمشروع تقرير المصير 16 سبتمبر 1959

ويدعو من خلال بياناته ونداءاته إلى تحرير الشعوب من الاستعمار، غير أنه هو الآخر عارض فكرة حق الجزائريين في تقرير مصيرهم وأيد فكرة الجزائر فرنسية<sup>1</sup>.

ومن جهة ثانية خرج المارشال جوان عن تحفظه حيث عبّر عن امتعاضه من خطاب ديغول، حيث عارض أية إمكانية للتفاوض مع الحكومة المؤقتة وأن أيدّ سلم الشجعان على اعتبار أنه هزيمة عسكرية للثوار مستخدماً عبارات فضفاضة من خلال قوله: "يجب أن تخرج فرنسا منتصرة من الرّهان الذي تكفّل الجنرال ديغول بتحقيقه في الجزائر"<sup>2</sup>.

كما دعا بعض رجال الفكر والأدب إلى الخروج من الصّمت الذي يُعدّ تواطؤاً مع العنصرية والاضطهاد موجّهين نداءً إلى جميع الأحزاب والنقابات والمنظمات الديمقراطية ليعبّروا عن تضامنهم مع العمال الجزائريين والمطالبة بإيقاف الحرب المدمّرة، كما دعا اتحاد الطلبة الفرنسيين إلى الشروع في مفاوضات مع الحكومة المؤقتة من أجل وضع حدّ لهذه الحرب الدامية<sup>3</sup>.

وقبيل انتظار جواب الحكومة المؤقتة تزايد نشاط أحزاب الجزائر الفرنسية في باريس والجزائر، بالموازاة مع ذلك كثّف الجنرال من نشاطه حيث قام برحلة لمدن الشمال الفرنسي أكد فيها مجدداً فرضية تقرير المصير للجزائر بعد أن تمّ تحديد العوائق حيث قال: "أنّه جدّ متأكّد من إيجاد حلّ جذريّ لكلّ فرنسا"<sup>4</sup>.

<sup>1</sup>مصطفى (عتيقة): التنظيمات السياسية الفرنسية والثورة الجزائرية 1954-1962 احزاب اليمين نموذجاً، أطروحة دكتوراه

في التاريخ الحديث والمعاصر، منشورة، جامعة وهران، 2018-2019، ص46

<sup>2</sup> بورغدة: الجنرال ديغول والثورة، المرجع السابق، ص307

<sup>3</sup> خضير: المرجع السابق، ص354-355

<sup>4</sup> بوقارة: المرجع السابق، ص89

الفصل الرابع: ردود الفعل المدنية الفرنسية حول إعلان ديغول لمشروع تقرير  
المصير 16 سبتمبر 1959

وفي خضمّ هذه التصريحات كان الجنرال ديغول مسيطرا تماما على الرأي العام الفرنسي والسّاحة السياسية حيث يظهر ذلك من خلال التقييد الواضح بتوجيهاته وذلك كون معظم المسؤولين الفرنسيين يخضعون له مضطّرين<sup>1</sup>.

أمام هذا الوضع وجّهت حكومة ديغول أوامر إلى المفوض العام للحكومة الفرنسية السيد بول دولوفري والقائد العام للقوّات الفرنسية في الجزائر موريس شال لتوضيح مضمون خطاب 16 سبتمبر 1959 بهدف امتصاص غضب القوى الرافضة له والترويج له في أوساط الناخبين حيث جاء فيه: "أنّه سيكون استفتاءً حيث يصوّت الجزائريون بنعم أو لا حول استقلالهم، وإذا رفضوا مبدأ الاستقلال سيختارون من خلال اقتراع ثانٍ القانون الأساسي المستقبلي الذي سيربطهم بفرنسا"<sup>2</sup>.

كلّ هذه الردود التي أطلقها الموالين لسياسة الجنرال ديغول بخصوص تقرير المصير تغيّرت وتأثّرت بعد جواب الحكومة المؤقتة، فالبداية مع جريدة لوموند والتي كتبت: "بعد تصريح ديغول وتصريح جبهة التحرير الوطني... إنّ فرنسا قرّرت بأنّ الجزائريين قد اختاروا بأنفسهم مستقبلهم.. السّلام من خلال الحرب"<sup>3</sup>.

أمّا جاك سوستال بقي على موقفه السابق الرافض لسياسة تقرير المصير من خلال قوله أنّ: "الشعب الفرنسي لا يريد أبدا الاستسلام في الجزائر ولا ترك هذه الأرض"<sup>4</sup>

كلّ هذا جعل الجنرال ديغول يكتب رسالة إلى رئيس حكومته وهو مُدرك لحزنه على الجزائر الفرنسية وهو يعرض سياسة تقرير المصير أمام البرلمان حيث خاطبه قائلاً: "بحقّ السّماء حافظ على رباطة جأشك، فلا يجب أن نأبّه بأشقياء فرحات عباس ولا ندخل في

<sup>1</sup> ديغول : المصدر السابق، ص96

<sup>2</sup> بورغدة: الجنرال ديغول والثورة، المرجع السابق، ص309

<sup>3</sup> بوقارة: المرجع السابق، ص90

<sup>4</sup> هاشم: المرجع السابق، ص238

الفصل الرابع: ردود الفعل المدنية الفرنسية حول إعلان ديغول لمشروع تقرير  
المصير 16 سبتمبر 1959

جدل معهم ولنتركهم يتحدثون عن مليون قتيل في الجزائر وثلاثة ملايين محتجزا، أما بالنسبة للمجلس فكن واثقا وهادئا<sup>1</sup>.

وبتاريخ 26 أكتوبر 1959 قام ميشال دوبري بعرض مشروع تقرير المصير على البرلمان ذو الأغلبية الديغولية ليصوت الأغلبية لصالح سياسة تقرير المصير بـ 411 صوتا مقابل معارضة 23 صوتا وانسحاب 9 أعضاء قبل انعقاد المجلس<sup>2</sup>.

كنتيجة لهذه المعطيات المؤيدة لسياسة تقرير المصير بدأت تتشكل المعارضة ضدّ الجنرال ديغول وسياسته ليُقدم جورج بيدو رفقة سوستال ومجموعة من البرلمانيين على تأسيس تجمع الجزائر الفرنسية R.A.F.<sup>3</sup>.

كما صرح جورج بيدو في مؤتمره الصحفي المنعقد بباريس يوم 5 نوفمبر 1959: "الجزائر تبقى ويجب أن تبقى عضوا مندمجا في فرنسا وإتنا في (R.A.F.) نضمن في حزبنا حقيقة وجود 55 مليونا فرنسيا كليا<sup>4</sup>، وفي نفس السياق طلب جاك سوستيل وليون دالباك من الجنرال ديغول تشكيل حكومة الجزائر الفرنسية أو يعود من حيث أتى، وبتاريخ 11 أكتوبر استقال 11 نائبا من حزبهم تحت إشراف ليون دالباك تعبيرا منهم على سياسة ديغول وهو ما شكّل البدايات الأولى لتمرد أنصار الجزائر الفرنسية<sup>5</sup> وهو ما سنتطرق إليه في الفصل الموالي.

كلّ هذه التحركات السياسية كان لها تأثير على تأجيج ودفع المستوطنين في الجزائر إلى معارضة سياسة ديغول المتعلقة بتقرير المصير في الجزائر، بل وصل الأمر إلى العمل بالإطاحة به وهو ما أكّده الجنرال ديغول في مذكراته: "كنا نلاحظ خلال عام 1960 أنّه كلّما

<sup>1</sup> بورغدة: عرض سلم الشجعان....، المرجع السابق، ص 110

<sup>2</sup> حماميد: المستوطنون الأوروبيون ..، المرجع السابق، ص 43

<sup>3</sup> هاشم: المرجع السابق، ص 238

<sup>4</sup> بوقارة: المرجع السابق، ص 91

<sup>5</sup> حماميد: المستوطنون الاوروبيين..، المرجع السابق، ص 44

الفصل الرابع: ردود الفعل المدنية الفرنسية حول إعلان ديغول لمشروع تقرير  
المصير 16 سبتمبر 1959

زاد التأييد القومي أخذت تتجمّع على النقيض من ذلك في الأفق الجزائري السحب المنذرة بهبوب العاصفة<sup>1</sup>.

ليقرّر مجلس الوزراء برئاسة الوزير الأوّل ميشال دوبري بتاريخ 25 جانفي 1960 الإبقاء على السياسة الفرنسية اتّجاه الجزائر مع دعوة الوزير الأوّل للتوجّه نحو الجزائر من أجل الوقوف على الأحداث بالجزائر، وفي هذا الصدد يذكر فلوهيك: "أعرف أنّ الوزير الأوّل ميشال دوبري كان غير راضٍ ومنزعج من سياسة الجنرال وإنّني مصدوم أنّه أراد استخدام الجيش للضّغط على قرارات الجنرال في مشروع تقرير المصير بحضور العقيدين جورج دويواسيو (Georges de Boissieu)، ودي فور (Du-four) معه بعد عودته من الجزائر، وفي نفس السّياق أبدى فلوهيك رأيه حول الأمر بقوله: كنت غاضبا لسماحي أنّ عقداً من الجيش الفرنسي في الجزائر كانوا يقولون لرفقائهم في قيادة الأركان الفرنسية الخاصّة أنّهم يتمنون من ديغول أنّ يأتي للجزائر ويرى الجيش، ويصرّح أنّه يتعهّد بأنّ يعمل كلّ ما يلزم لكي تبقى فرنسا في الجزائر كما كان يقول موريس شال أثناء تواجده بالجزائر"<sup>2</sup>.

أمّا الجزائر المعنيّة بخطاب الجنرال ديغول لم تكن بعيدة عن فرنسا من حيث ردود الأفعال بكلّ كانت أكثر قوة وشدة وخطرا حيث عبّر ديغول عن ذلك: "في الجزائر كان تأثر الفرنسيين الأصليين مثيرا وباعثا للاستغراب، ولقد شرع الكثيرون منهم في إعداد المناشير التي يدعون فيها إلى التمرد والعصيان"<sup>3</sup>.

فمباشرة وبعد إعلان الجنرال ديغول اعتبر ألان دي سيزيني أنّ هذا الخطاب لم يترك مجالا للعودة إلى روح 13 ماي 1958، حيث أنّه فتح صفحة جديدة للجزائر، غير أنّها ليست

<sup>1</sup> ديغول: المصدر السابق، ص 89

<sup>2</sup> François (Flohic), *Dégaule Intime un aide de camp raconte*, Ed L'Archipel, France, 2010, P48

<sup>3</sup> ديغول: المصدر السابق، ص 97

الكلمة الأخيرة التي ستكتب في هذه الصفحة الجديدة التي فُتحت" حيث سبق له وأن تنبأ بأن تقرير المصير في الجزائر سيكون مجرد قضية عابرة<sup>1</sup>.

في حين عبّر زعيم الحركة الشعبية 13 روبرت مورتال (Robert Mortel) بقوله: "أنّه لا عيبٌ و عارٌ هذا الاقتراح، الانفصال...إنّه لستم صريح لموتى وشرف فرنسا<sup>2</sup>. في حين أصرّ الجنرال شال على أن يكون وقف إطلاق النار قبل تقرير المصير حتى يستكمل الجيش مهمّته إلى النهاية، في حين يرى الكولونيل دوكورنو (Ducournau) وهو ضابط جمهوري ديغولي أنّ ديغول هو الشخص الذي أعاد السّلم للجزائر وأنّ ما ورد في خطابه هو عمل لا يمكننا التراجع عنه لأنّه أوجد وضعاً جديداً يجب الاستفادة منه ويجب إتباعه وقبوله وأنّه لن يسمح بإعادة 13 ماي من جديد<sup>3</sup>.

أمّا في أوساط السكان الأوروبيين بالجزائر فقد ذكرت إحدى التقارير الخاصّة بشهري أكتوبر ونوفمبر 1959 حول الوضعية السياسية، بالفعل فإنّه بالموازاة مع حركة المعارضة القوية للأوساط المتشدّدة والمعادية لسياسة الحكومة فإنّ هناك حركة فكرية سياسية يقودها جناح يؤمن بأنّ المقاومة هي تصرّف عقيمٌ في مواجهة وضعية سياسية لا رجوع فيها لأنّها تحمل حلّاً يجب تدعيمه وتوفير وسائل نجاحه: الفرنسية وهذه الأطروحة هي التي يبدو أنّ أغلبية المواطنين الأوروبيين مقتنعين بها ويريدون الالتفاف حولها ويتبعهم في هذا الاتجاه كل المسلمين الموالين لفرنسا الذين يشعرون بخطورة عودة زعماء التمرد إلى السّاحة السياسية ويخشون نتائج<sup>4</sup>.

أمّا في الأوساط البرجوازية رغم إحساسهم بهذا الخطر وتفهمهم له إلاّ أنّهم يُبدون تحفّظات، أمّا في الشرق الجزائري فإنّ العديد من هؤلاء البرجوازيين يوافقون على سياسة

<sup>1</sup> بوقارة: المرجع السابق، ص 91

<sup>2</sup> Horne ,Op.cit., P347

<sup>3</sup> Pierre, Op.cit,P428-429

<sup>4</sup> A.N.O.M, Algérie Gouvernement G1Algérie 14 CAB/51,Rapport Mensuel sur Lé évolution de la situation politique Moi Octobre 1959

الفصل الرابع: ردود الفعل المدنية الفرنسية حول إعلان ديغول لمشروع تقرير  
المصير 16 سبتمبر 1959

الحكومة، بينما بعضهم العكس اختفوا من الساحة وآخرين حاولوا استعادة منزلتهم مع جبهة التحرير الوطني بإعطائها رهانات الوفاء<sup>1</sup>.

فبعد جواب الحكومة المؤقتة على مشروع الجنرال ديغول صرّح ألان دو سيزيني: "لا ديغول ولا الحكومة كانت ستجيب الإجابة الجريئة لجبهة التحرير الوطني" ليؤكد أنّ الحكومة الفرنسية غير منسجمة للنقاش مع هؤلاء الطموحين وغير الناضجين<sup>2</sup>.

حيث يري الكثير أنّ حقّ تقرير المصير لا مفرّ منه لكنّه مريّر للغاية، حيث نجد الجنرال مورو (Moreau) قائد الوحدة 17 للقناصة الرّاجلين بقسنطينة قد توجّه بالشكر للجنرال ديغول لأنّه حسب رأيه الوحيد الذي قدّم حلّاً للقضية الجزائرية وفرضية ارتباط الجزائر بفرنسا لم تعد تخيفهم، وأنّ العلاقة المشتركة بينهما لا تعني خروج فرنسا لكن تعني نهاية الحرب، في حين كتب الجنرال ايلي(Olie) قائد المجموعة العسكرية بقسنطينة أنّه من الممكن أنّ تكون وحدة الجيش معرضة للخطر بسبب خطاب 16 سبتمبر 1959<sup>3</sup>.

كما سجّل شهر أكتوبر انتعاشا للأنشطة السياسية لمختلف الأحزاب والنقابات، حيث قرّر الحزب الاشتراكي دعم سياسة رئيس الدولة لاستبعاد حلّ الانفصال وعدم اتّخاذ موقف بعد من الحلول الفرنسية التي تخصّه<sup>4</sup>.

أمّا على مستوى المجلس الوطني فقد فتح النقاش حول الخيارات التي عرضها رئيس الجمهورية على سكان الجزائر لتسوية أوضاعهم السياسية، كما شكّل الخطاب الذي ألقاه رئيس الوزراء بهذه المناسبة حدثا بارزا<sup>5</sup>.

<sup>1</sup>Ibid

<sup>2</sup> بوقارة: المرجع السابق، ص 92

<sup>3</sup> Pierre, Op.cit, P435

<sup>4</sup>A.N.O.M, Algérie Gouvernement G1Algérie 14 CAB/51, Rapport Mensuel sur Lé évolution de la situation politique Moi Octobre 1959

<sup>5</sup>A.N.O.M, Algérie Gouvernement G1Algérie 14 CAB/51, Rapport Mensuel sur Lé évolution de la situation politique Moi Octobre 1959, Préfet d' Alger

إضافة إلى هذه التصريحات كان قادة المتطرفون في الجزائر يتهيئون لاستغلال تأثر الفرنسيين الأصليين، حيث شرع أعضاء الأحزاب ينهون في أحاديثهم والنشرات التي يوزعونها باللجوء إلى التمرد والعصيان بشكل خفي برئاسة جوزيف أورتيغ الذي سبق أن أسس في 11 نوفمبر 1958 الجبهة الوطنية الفرنسية<sup>1</sup>.F.N.F.

وفي المقابل كانت الشائعات التي سرت بين صفوف أوساط المواطنين الأوروبيين والمسلمين بأن هناك مفاوضات حول توقيف إطلاق النار قد تسببت في زيادة القلق لدى البعض، فالأوروبيون يخشون من مفاوضات على قدم المساواة مع جبهة التحرير الوطني تتبناها التزامات سياسية من فرنسا، أما المسلمين فهم يتمنون إجراء مفاوضات يتبعها السلام<sup>2</sup>.

كما أوضح أجيرون أنه خلال وعقب تصريح الجنرال ديغول عاشت الجزائر مجموعة من الأزمات عطلت وتيرة تطبيق تقرير المصير<sup>3</sup>.

من أجل تهدئة الأوضاع وامتصاص غضب المستوطنين قام المندوب العام دولوفرييه بزيارة إلى مدينة مستغانم بتاريخ 30 أكتوبر 1959، حيث ألقى فيها خطابا أوضح فيه أنه في حالة إمضاء فرنسا لوقف إطلاق النار ليس معناه أن الجزائر ستتحصل على استقلالها وليس معناه انتصار جبهة التحرير الوطني، هو بذلك قضى على الشائعات المنتشرة بين الأوروبيين والمسلمين، واستطاع من خلال هذا الخطاب إعادة الثقة إلى الأوروبيين التي اهتزت إلى حد ما نتيجة خطاب ديغول حول تقرير المصير، وهو ما أكدته تقرير والي تلمسان حيث يقول: " لقد أحسّ الأوروبيون منذ خطاب ديغول يوم 16 سبتمبر بالخوف

<sup>1</sup> حماميد: المستوطنون الأوروبيون...، المرجع السابق، ص42

<sup>2</sup> A.N.O.M, Algérie Gouvernement G1Algérie 14 CAB/51, Rapport Mensuel sur Lé évolution de la situation politique Moi Octobre 1959

<sup>3</sup> Pierre, Op.cit,P449

الفصل الرابع: ردود الفعل المدنية الفرنسية حول إعلان ديغول لمشروع تقرير  
المصير 16 سبتمبر 1959

والقلق وعدم الراحة، لكن خطاب الوزير الأول أثار فيهم وأعاد لهم الآمال ونزع الخوف من نفوسهم<sup>1</sup>.

وهو الأمر الذي أكدّه تقرير والي عنابة حيث ذكر أنّ المواطنين الأوروبيين يخشون أنّ يكون وقف إطلاق النار والجلوس على طاولة المفاوضات سيؤدي إلى حصول الحكومة المؤقتة على الاستقلال مثلما وقع في مفاوضات جنيف التي أدت إلى ميلاد دولة الفيتنام<sup>2</sup>. وهي نفس وجهة نظر التي أوردتها تقرير والي تيارت حيث يقول التقرير: "أنّ أغلبية المواطنين الأوروبيين يرون أنّ اقتراح الجنرال ديغول سيؤدي إلى أزمة خطيرة خاصّة مع الردّ السلبي للحكومة المؤقتة، فالجماهير تخشى قبل كلّ شيء من إطالة أمد الأعمال العدائية وحتى زيادة الصعوبات والمآسي<sup>3</sup>.

إذن يمكننا القول بأنّ المستوطنين الأوروبيين ومعهم مختلف الشخصيات السياسية الفرنسية بالجزائر أيّ المدنيين بمختلف توجّهاتهم أجمعت كلّها على رفض مقترح الجنرال ديغول المتعلّق بمنح الجزائريين حقّهم في تقرير مصيرهم، وأنّه سيؤدي إلى ضياع الجزائر الفرنسية .

وفي إطار هذه التحركات ضدّ سياسة ديغول وبتاريخ 13 أكتوبر 1959 انضمت إلى لجنة الوفاق للحركة الوطنية المكوّنة من مسؤولي الجمعية العامّة للطلبة التي أسّسها الأوروبيون بالعاصمة بقيادة جون جاك سوزيني ولجنة الوفاق لقدماء المحاربين والتجمّع من أجل الجزائر الفرنسية بقيادة جورج لوبينتو " إضافة إلى الطالب بيار لاغايارد<sup>4</sup>.

<sup>1</sup>A.N.O.M, Algérie Gouvernement G1Algérie 14 CAB/51,Rapport Mensuel sur Lé évolution de la situation politique Moi Octobre 1959,Préfet d' Oran

<sup>2</sup>A.N.O.M, Algérie Gouvernement G1Algérie 14 CAB/51,Rapport Mensuel sur Lé évolution de la situation politique Moi Octobre 1959,Préfet de Annaba

<sup>3</sup>A.N.O.M, Algérie Gouvernement G1Algérie 14 CAB/51,Rapport Mensuel sur Lé évolution de la situation politique Moi Octobre 1959,Préfet de Tiaret

<sup>4</sup>حماميد: المستوطنون الأوروبيون، المرجع السابق، ص42



أمام هذا الوضع طالب الفرنسيون المتطرفون مثل الجنرال ديغول أمام المحكمة العليا، حيث اعتبروا أنّ تصريحاته حول تقرير المصير في الجزائر غير دستورية وأنها تمسّ بوحدة الجمهورية الفرنسية<sup>1</sup>.

وبذلك شعر المستوطنون الأوروبيون والفرنسيون المقيمون بالجزائر بفرع كبير وقلق شديد إثر إعلانه عن حقّ المسلمين الجزائريين في تقرير مصيرهم<sup>2</sup>، وهو ما يوضّحه ديغول بقوله: "يعتقد بعض الموظفين والعسكريين الذين يتولون مهام التنفيذ سواءً في الجزائر أو في باريس أنّ سلطتي ضرورية ويجب الإذعان لها، ولكنهم لا يتخلّون بملء إرادتهم عن الأوهام الجزائرية التي اعتادوها، وأنّ الوزراء يتقيّدون دون أدنى شكّ بتوجيهاتي اضطرارا"<sup>3</sup>.

ولتهدئة الأوضاع في الجزائر كتب الجنرال ديغول رسالة إلى الجيش ورد فيها: "تحت مسؤوليتي وعن خبرة حدّدت ما يجب علينا فعله في الجزائر، في الحاضر يجب إحلال الأمن تماما وبشكل إنساني فوق هذه الأرض المنكوبة وترقية التطوّرات إق، إج فيها ومنح الجزائريين من مختلف المجموعات كلّ المبررات المادية والمعنوية من أجل أنّ تكون لهم الرّغبة في البقاء متّحدين مع فرنسا وفيما بعد... ضمان حرية الاستفتاء الذي سيحدّد من خلاله الجزائريون مصيرهم بأنفسهم.. ينبغي إذن أنّ تكون هذه الاستشارة حرّة تماما وإلا فلن نجد للمشكلة حلّا حقيقيا"<sup>4</sup>.

في إطار كلّ هذه التّصريحات التي داوم على إطلاقها المسؤولون الفرنسيون في الجزائر، حيث رأى أندري زيلر (Andrei Zeller) أنّ: "النّجاح الكلّي والوحيد الذي يجب الوصول إليه بصفة نهائية هو أنّ الجزائر أرض فرنسية بكلّ المقاييس"<sup>5</sup> وفي اتّجاه آخر أكّد

<sup>1</sup> محمد (بجاوي): الثورة الجزائرية والقانون، تر علي الخش، دار اليقظة العربية، دمشق، 1975، ص335

<sup>2</sup> ضيف الله: المرجع السابق، ص392

<sup>3</sup> ديغول: المصدر السابق، ص96

<sup>4</sup> بورغدة: مشروع سلم الشجعان.....، المرجع السابق، ص110

<sup>5</sup> بوقارة: المرجع السابق، ص93

الجنرال ماسو من مدينة مليانة في خطاب موجّه لموظفي الحكومة والجيش قائلا: "أنّه رغم أجواء التشاؤم فإنّ التهذئة ستتواصل هنا وبنفس الوسائل" مبرزاً ما ورد في رسالة ديغول "تجاحنا يحتاج مشاركتكم"<sup>1</sup>.

إنّ أجمعت كلّ المعارضة في الجزائر على أنّ إعلان الجنرال ديغول هو انتهاك للكرامة الفرنسية وتصرف خارج عن القانون، كما اتّهم الجنرال ديغول أيضاً بسياسة التخلّي وهذا ما جعل صحيفة صدى الجزائر تُعدّ للتمرد على الجنرال من أجل إرغامه على التراجع عن تقرير المصير<sup>2</sup>.

والجدير بالذكر أنّ تصريح ديغول بتاريخ 16 سبتمبر 1959 كان بمثابة القنبلة التي انفجرت بالجزائر الفرنسية، ومما زاد من تأزم الأمر تصريحاته المتتالية خلال شهر نوفمبر 1960 والتي أخذت منحى آخر وهو الجزائر جزائرية، وهو ما جعل المستوطنون الأوروبيون رفقة الشخصيات السياسية والعسكرية البارزة بالجزائر تخطّط للإطاحة بديغول ومنع تطبيق سياسة تقرير المصير وهو ما سننظر إليه في المبحث الموالي.

### المبحث الثاني: مظاهرات ديسمبر 1960 بين رفض سياسة ديغول ومواصلة تطبيق تقرير المصير

يرى الكثير أنّ مظاهرات 11 ديسمبر 1960 عامل حاسم في اعتراف فرنسا الديغولية بحقّ الشعب الجزائري في تقرير مصيره بنفسه لدرجة أن اعتبرها بعض المتتبعين الفرنسيين والعالميين آنذاك بأنّها تشبه ما وقع في الهند الصينية<sup>3</sup>، حيث عبّر الجنرال ديغول عن موقفه من هذه المظاهرات فيقول: "وكان يوم 11 ديسمبر دامياً في هاتين المدينتين " الجزائر، وهران" حيث اصطدمت الموكب الأوروبية والعربية واضطرت قوات الأمن إلى

<sup>1</sup> Massu( Jacques) ,LeTornet et La Digue,Ed Rocher ,France,1972,P308

<sup>2</sup> بلحاج:المرجع السابق، ص136

<sup>3</sup> رابح (لونيبي): محطات وقضايا مفصلية في مسار الثورة الجزائرية ومستقبلها، دار المعرفة، الجزائر، 2012، ص110

إطلاق النار، وعند وصولي يوم 09 ديسمبر إلى عين تموشنت وفي منطقة وهران لاحظت الموقف العدائي الذي اتخذته الكثير<sup>1</sup>.

كما تعتبر هذه المظاهرات بمثابة نقطة تحوّل في مسار المعركة داخليا وخارجيا بحيث لعبت دورا مهماً في إحياء روح المقاومة واستمرارها من جهة وإثارة الرأي العام الفرنسي ضدّ سياسة الجنرال ديغول من جهة أخرى بعدما أفتتح الكثير بعدالة القضية الجزائرية والتفاف الشعب حول ثورته وتمسّكه بالحكومة المؤقتة وجبهة التحرير مؤكّدين رفضهم لسياسة الجنرال ديغول وتحطيم خرافة الجزائر الفرنسية<sup>2</sup>.

### المطلب الأول : أسباب مظاهرات ديسمبر 1960

بتاريخ 04 نوفمبر 1960 ألقى الجنرال ديغول خطابا أثار ضجة كبيرة في الأوساط الفرنسية وخاصة بين المستوطنين والشخصيات الفرنسية المتمسّكة بالجزائر الفرنسية ومما جاء فيه: "إنني قرّرت طريقا جديدا لفرنسا، هذا الطّريق يوصل ليس إلى الجزائر يحكمها الوطن الأم الفرنسي ولكن إلى الجزائر جزائرية، وهذا يعني جزائر حرة، جزائر يقرّر سكانها مصيرهم بأنفسهم ... هذه الجزائر يمكن بناؤها مع فرنسا أو من دونها، وإذا كان لابدّ من قطيعة عدائية فإننا لن نلجّ على البقاء إلى جانب أناس يرفضوننا"<sup>3</sup>.

حيث اعتُبر هذا التّصريح بداية لظهور ملامح مشروع الجزائر جزائرية في تصريحات الرئيس ديغول بداية مع شهر نوفمبر 1960 وبذلك شرع الجنرال جون موران (Jean Morin)<sup>4</sup> في شرح هذه المخططات والمشاريع الديغولية في العديد من المناسبات وذلك بهدف

<sup>1</sup> مصمودي: المرجع السابق، ص105

<sup>2</sup> بن حليبي: المرجع السابق، ص294

<sup>3</sup> بورعدة:الجنرال ديغول والثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص382

<sup>4</sup>جون موران ولد سنة1916 سياسي فرنسي عينه الرئيس الفرنسي شارل ديغول في 1 ديسمبر 1960 مندوبا عاما في الجزائر خلفا لبول دولوفري، تعرض للاعتقال من طرف الانقلابيين عام 1961 بسبب تأييده المطلق لديغول أعلن حربا على منظمة الجيش السري ليتم تعويضه في مارس1962 بمسئول آخر هو كريستيان فوشي أنظر كشيدة : المرجع السابق،

تهيئة الرأي العام الجزائري والفرنسي والدولي إضافة إلى تمهيد وتحضير لزيارة الجنرال ديغول إلى الجزائر للاتصال بالقاعدة الشعبية لمعرفة رأيه الحقيقي حول تقرير المصير والجزائر الجديدة<sup>1</sup>.

كلّ هذا أثار وزاد من حدة وغضب أنصار الجزائر الفرنسية قول الجنرال ديغول في خطابه: "إن قادة المتمردين الذين استقروا خارج الجزائر منذ ستّ سنوات يتحدثون دائما منذ زمن بعيد على أنهم حكومة الجمهورية الجزائرية التي لا توجد ولكنها ستتأشأ يوما ما"، وبذلك اعتبر أنصار الجزائر الفرنسية هذا الموقف مؤشرا على أنّ ديغول قد حسم خياره المتمثّل في ترك الجزائر الفرنسية لُقمة سائغة في يد جبهة التحرير الوطني<sup>2</sup>.

هذا الخطاب كانت له ردود فعل عنيفة من الأوساط اليمينية المتطرّفة ومنها حتى القادة العسكريون وعلى رأسهم الماريشال جوان الذي رفض فكرة التخلّي عن الجزائر الفرنسية ثم تلاه الجنرال سالان والذي عبّر بقوله "لا للجزائر جزائرية"<sup>3</sup>.

وتجدر الإشارة أنّ الجنرال ديغول كان قد ألقى خطابا في شهر مارس 1960 أمام الضباط الفرنسيين في الجزائر وذلك بعد زيارته التي قادته للجزائر بعد أسبوع المتاريس، والذي تطرّق فيه ولأوّل مرة إلى عبارة الجزائر جزائرية مقترحا تكوين دولة جزائرية تجمع السكّان المسلمين والأوروبيين وترتبط ارتباط وثيقا بفرنسا، وبذلك أثار هذا التصريح زوبعة في أوساط أوروبيّ الجزائر لأنّهم لأوّل مرّة يسمعون كلمة الجزائر جزائرية من مسؤول فرنسي رفيع المستوى وهذا يعني بالنسبة إليهم بداية النهاية لوجودهم في هذا البلد الذي ولدوا و نشؤوا فيها<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> محمد (قنطاري): "مظاهرات ديسمبر 1960 أسبابها، وقائعها، نتائجها"، مجلة المصادر، العدد 2، الجزائر، 2000، ص 32

<sup>2</sup> بورغدة: الجنرال ديغول والثورة...، المرجع السابق، ص 383

<sup>3</sup> محمد (داعي): "دور الأقلية الأوروبية في مظاهرات ديسمبر 1960"، مجلة قرطاس، العدد 11، الجزائر، 2019، ص 85

<sup>4</sup> بشير (سعيدوني): "مظاهرات 11 ديسمبر 1960"، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، مج 2، العدد 3، الجزائر، 2014، ص 312

وبالموازاة مع ذلك بدأت منظمة جبهة الجزائر الفرنسية تنظّم نفسها وتقوّي صفّها داخل الجزائر وخارجها من المدنيين والعسكريين في القوّة العاملة والمتقاعدة خاصّة من أوروبيي الجزائر في عقد الاجتماعات وإعداد وتوزيع المنشورات لتحريض الفرنسيين المستوطنين والعملاء للقيام بإضراب عام على جميع المستويات وفي جميع الميادين خاصّة التّجّار وتوقيف وتجميد جميع حركات السيارات والمارة وإخلاء الشوارع والأزقة<sup>1</sup>.

وحسب شهادة النقيب بيار سرجون (Pierre Sargon) الذي كان يؤمن بالجزائر الفرنسية التي تتحقّق فيها المساواة الكاملة بين جميع سكانها، فإنّ الجنرال سالان وافق يوم 07 ديسمبر 1960 على مساعي لدفع الجيش الفرنسي في الجزائر إلى القيام بحركة تمرد ضدّ الجنرال ديغول منتهزا زيارته للجزائر لأنّ مسار تصفية الجزائر الفرنسية قد بدأ في تنفيذه بشكل جوهري<sup>2</sup>.

كما كثرت المشادات بين المستوطنين وقوّات الأمن مع ظهور مناشير عدائية للحكومة الفرنسية، حتى أصبح المندوب العام بول دولوفري فاقدًا للسيطرة على الأوضاع ممّا أجبره على تقديم استقالته وتمّ تعويضه بتاريخ 23 نوفمبر 1960 بالسيد جوان موران<sup>3</sup>. إضافة إلى هذا فقد أحسّ الجنرال أنّ آخر خطاب له كان له وقع في نفوس المستوطنين، فأراد تهدئتهم والتأكيد لهم أنّ فرنسا لن تتخلّى عن الجزائر أبداً، فألقى خطاباً من جديد قال فيه: "يجب أن تتأكّدوا أنّنا مازلنا في الجزائر لمدة طويلة جداً، وأنّنا لن نسوّي شيئاً قبل انتصارنا العسكري، وأنّه يجب أن تبقى فرنسا في الجزائر، فأنتم تحاربون من أجل أن تبقى فرنسا في الجزائر"، لكنّه بعد هذا الخطاب راح يتخبّط في تصريحاته، فتارة يطمئن الطرف الجزائري وتارة يعود ليطمئن أوروبيّ الجزائر ممّا جعله يفقد ثقة الطرفين<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> قنطاري: المرجع السابق، ص32

<sup>2</sup> بورغدة: الجنرال ديغول والثورة، المرجع السابق، ص383

<sup>3</sup> داعي: المرجع السابق، ص85

<sup>4</sup> سعديوني: المرجع السابق، ص312

ومن جهة ثانية كلف التقيّب بيار سارجون بإنجاز مهمة مستعجلة وسريّة لدى الجنرال جوهور (Jouhaud) وبعض ضباط الجيش للقيام بحركة تمرّدية بمناسبة جولة الجنرال ديغول في الجزائر، غير أنّ هذا المسعى فشل فقد رفض ضباط الجيش الخروج عن الشريعة والقيام بمغامرة غير محمودة العواقب<sup>1</sup>.

ولم يكتفِ الجنرال ديغول بكلّ هذه التصريحات التي أثارت مخاوف أوروبيّو الجزائر بل إنّهُ ألقى خطابا آخر يوم 5 ديسمبر 1960 بباريس قال فيه: "إنّني لست على درجة من العمى والظلم حتى أتجاهل الأهميّة التي تكتسبها النفوس المجروحة في كرامتها والآمال المستيقظة التي أدّت بالجزائر إلى الثورة... إنّني أعتزّ بالشجاعة التي يبذلها كثير من المحاربين وكلّ هذه الجموع التي كوّنّها الثوّار بالانجذاب الذي وجدوه والامتدادات التي خلقوها"، كلّ هذه التصريحات جعلت الفرنسيين في الجزائر من مدنيين وعسكريين يرون أنّ ديغول يقترب من التّخلي عن الجزائر فاعتنموا فرصة مجيئه إلى الجزائر للتعبير عن سخطهم الشديد من سياسته<sup>2</sup>.

وبالعودة قليلا إلى شهر نوفمبر وبالتحديد تاريخ 11 نوفمبر 1960، قام أوروبيو الجزائر بتنظيم مظاهرات عاصفة بمناسبة إحياء هدنة 11 نوفمبر 1958 احتجاجا على خطاب الجنرال ديغول يوم 4 نوفمبر 1960، ومما زاد من سخطهم عزم الحكومة تنظيم استفتاء له علاقة بتنظيم السّلطات العمومية في الجزائر وتشكيل هيئة تنفيذية ومجلس تشريعي له سلطة تشمل مجموع المقاطعات الجزائرية وهو ما اعتبره الأوروبيون بمثابة بداية تشكيل حكومة جزائرية وأنّ ديغول يهيئ الظروف لتسليم الحكم في الجزائر للحكومة المؤقتة<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> بورغدة: الجنرال ديغول والثورة، المرجع السابق، ص384

<sup>2</sup> سعيدوني: المرجع السابق، ص313

<sup>3</sup> بورغدة: الجنرال ديغول والثورة...، المرجع السابق، ص384

ومما ساعدهم على ذلك الصّحف اليمينية التي روّجت صورة ديغول خائن للأمانة لأولئك الذين أخرجوه من ظلمات النسيان ومكّنوه من التصرّف في مصيرهم، فأصبح حديث الأقلية الأوروبية في أوساط المتطرّفين عنيفا ضدّ شخص الجنرال ديغول وزيارته للجزائر، ومن بين ما جاء في أحاديثهم "كيف يجرؤ هذا الخائن وهذا الوغد على المجيء ليتحدّث في بيتنا سيرى أيّ استقبال سننظّمه"<sup>1</sup>.

أمام هذا الوضع السياسي الخطير و حتى يتمكّن الجنرال ديغول من تطبيق سياسة تقرير المصير قرّر إنشاء وزارة جديدة مكلفة بالشؤون الجزائرية، حيث عين على رأسها لويس جوكس (Louis Joxe) كما تمّ تعويض المفوض العام، وعقب هذه التغييرات قرّر الجنرال ديغول القيام بزيارة للجزائر يوم 8 ديسمبر 1960 ليتعرّف بنفسه على موقف قادة الجيش الفرنسي من خطابه وبالتالي عزل وإضعاف نفوذ أولئك الضباط المعارضين لسياسته والذين يتآمرون مع قادة جبهة الجزائر الفرنسية، أمّا الهدف الآخر من زيارته فإنّه يتمثّل في تشجيع المسلمين الجزائريين على المشاركة في استفتاء 8 جانفي 1961.<sup>2</sup>

كلّ هذه التصريحات كانت السبب المباشر والأساسي لاندلاع مظاهرات ديسمبر 1960 بعد وصول الجنرال ديغول إلى الجزائر، فهي تعبير واضح عن رفض المعمّرين لسياسته التي تهدف إلى التخلّي عن الجزائر الفرنسية لكنّها في المقابل كانت تعبيراً صريحاً من طرف الجزائريين على تمسّكهم بالاستقلال وجبهة التحرير الوطني.

### المطلب الثاني: سير المظاهرات

قرّر الجنرال ديغول القيام بجولة تفقّدية جديدة للجزائر تدوم ما بين خمسة إلى ستة أيام حيث تعدّ هذه الزيارة الخامسة<sup>3</sup> من نوعها للجزائر، بحيث تقرّر زيارة المدن التالية: عين

<sup>1</sup> داعي: المرجع السابق، ص85

<sup>2</sup> ضيف الله: المرجع السابق، ص423

<sup>3</sup> سبق للجنرال ديغول أن قام بزيارة الجزائر منذ توليه حكم فرنسا بعد انقلاب 13 ماي 1958، حيث قام الجنرال بالزيارة الأولى في 04 إلى 07 جوان 1958 حيث زار كل من قسنطينة، مستغانم، الجزائر وصرح خلال هذه الزيارة كلمته المشهورة

## الفصل الرابع: ردود الفعل المدنية الفرنسية حول إعلان ديغول لمشروع تقرير المصير 16 سبتمبر 1959

تموشنت، تلمسان، شرشال، الشلف، تيزي وزو، بجاية، سكيكدة وبسكرة كما هدفت هذه الزيارة إلى معاينة حقيقة ما يجري في الجزائر عن طريق إجراء العديد من اللقاءات مع الشخصية الجزائرية المنتخبة في المجالس الفرنسية قصد التحضير للاستفتاء الذي تقرّر إجراؤه في 8 جانفي 1961<sup>1</sup>.

بمجرّد الإعلان عن هذه الزيارة قامت جبهة الجزائر الفرنسية F.A.R<sup>2</sup> بتاريخ 8 ديسمبر إعلان إضراب عامّ لمدة أربع وعشرون ساعة بالتزامن مع وصول الجنرال ديغول إلى الغرب الجزائري<sup>3</sup>، كما تمّ توزيع الآلاف من المناشير في مدينة الجزائر وقد كانت التعليمات التالية: "يجب أن تتوقف الحياة في مدينة الجزائر، إنّ حركة السيارات المدنية تعتبر ممنوعة وممنوع كذلك فتح المحلات التجارية وإلا تعرّضت للتخريب وتمّ الاتفاق على أنّه ابتداء من الساعات الأولى من صبيحة 9 ديسمبر وهو أول يوم من جولة رئيس الجمهورية يجب على السكّان الأوروبيين التظاهر في مركز المدينة للتعبير عن غضبهم وازدراءهم للزيارة التي يجرؤ الجنرال ديغول على القيام بها إلى الجزائر"<sup>4</sup>.

لقد فهمتمكم، أما الزيارة الثانية فكانت بتاريخ 2 إلى 4 أكتوبر 1958 و أعلن في خطابه بقسنطينة عن مخطط التنمية الإقتصادية لتأتي بعدها الزيارة الثالثة من 3 إلى 7 ديسمبر 1958 حيث خصصت هذه الزيارة لمعاينة ومتابعة البترول بالصحراء فقط حيث زار حاسي مسعود، وبتاريخ 27 إلى 30 أوت 1959 قرر الجنرال ديغول زيارة الجزائر ابن قادته هذه الوجهة هذه المرة إلى المراكز العسكرية المختلفة بالجزائر حيث تفقد عملية شال بالولاية الثالثة القبائل الكبرى، ليقوم في 4 إلى 6 مارس 1960 بزيارة عسكرية تفقد فيها أوضاع القوات الفرنسية وأيضا لجس نبض القادة العسكريين بخصوص مشروع تقرير المصير والترويج لفكرة الجزائر جزائرية التي صرح بها، ثم زيارته التي دامت من 9 إلى 13 ديسمبر 1960 والتي زار من خلالها عدة مناطق وعرفت اندلاع المظاهرات للمزيد أنظر: الواعي : المرجع السابق، ص 254-262

<sup>1</sup> بلهادف: المرجع السابق، ص 88

<sup>2</sup> تكونت هذه المنظمة سنة 1957 تحت اسم الجبهة الوطنية الفرنسية ثم غيرت اسمها إلى جبهة الجزائر الفرنسية وقد برزت هذه المنظمة بقوة داخل المجتمع بسبب تنظيمها المحكم فقد ضمت المدنيين وأفراد من الشرطة والجيش وقدماء المحاربين ورجال الأعمال وكانت تعارض سياسة الجنرال ديغول بالجزائر وكانت تحت قيادة جون ماري لوبان، سوستال، بييدو وبمساعدة الباشاغا بوعلام كما ضمت في صفوفها كل من الجنرال صالان جوهر وبدأ نشاطها في جوان 1960 ولذلك اصدر الجنرال قرارا بحلها بعد أسبوع الحواجز سنة 1960 أنظر الزبييري : تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص 151

<sup>3</sup> A.N.O.M ,au Sujet des journées du 1 au 16 décembre 1960,Boit N 81F137

<sup>4</sup> بورغدة: الجنرال ديغول والثورة..، المرجع السابق، ص 384-385



أمّا في الجهة الأخرى بفرنسا تمّ تحضير انطلاق رحلة الجنرال في مستودع بمطار اورلي، حيث تمّ تحضير وتهيئة طائرتين من نوع كرفال في سرية تامة ليتمّ في آخر لحظة اختيار أحدهما لنقل الرئيس الفرنسي ديغول والوفد المرافق له من بينهم لويس جوكس كنائب الدولة، ولويس تراينوار (Louis Tranoir) وزير الإعلام، وبعض الجنرالات ومن أبرزهم: إيلي و، أولي، جوفراي دو كورسال (Joffre de Kourssal) الكاتب العام لللايزيه وكذلك ثمانية من حراس الرئيس وغيرهم<sup>1</sup>.

وصل الجنرال ديغول كما كان متوقّعا إلى مدينة عين تموشنت في 9 ديسمبر 1960 حيث حظي بأسوأ استقبال لقيه رئيس الجمهورية وهو ما أثار اندهاش الوفد المرافق له والصحفيين<sup>2</sup>، أمّا في الجزائر العاصمة فقد حوّلتها جبهة الجزائر الفرنسية إلى مدينة ميّنة إضافة إلى السيطرة على المنافذ الحساسة لأحياء باب الواد الأكثر عددا بالمستوطنين إضافة إلى وسط المدينة وحي بلكور وفي هذا الحي شلّت الحركة بعجلات السيارات، وعند الساعة العاشرة صباحا وقعت صدمات عنيفة ورفعت شعارات "الجزائر الفرنسية"، "لاغيارد إلى جانبنا" "الجيش معنا"<sup>3</sup>.

وتجدر الإشارة إلى أنّ عين تموشنت كانت أوّل منطقة انطلقت منها مظاهرات يوم 9 ديسمبر 1960 والتي تزامنت مع زيارة الجنرال ديغول، حيث كان من المفروض أن تحطّ طائرته بوهران غير أنّها غيرت الوجهة نحو تلمسان<sup>4</sup> ومنه إلى عين تموشنت حيث حطّت الطائرة فيها على الساعة 11 و45 دقيقة مع علم الجنرال ومرافقيه بالتّحضيرات لإفشال الزيارة

<sup>1</sup> حيلالي (صاري): "مظاهرات ديسمبر 1960 ودورها في التحرير الوطني"، المصادر، العدد 2، الجزائر، 1999، ص 160

<sup>2</sup> بلهادف: المرجع السابق، ص 92

<sup>3</sup> داعي: المرجع السابق، ص 87

<sup>4</sup> أنظر الملحق رقم 11

من قبل جبهة الجزائر الفرنسية بإيعاز من سارجون وجوهو، وبذلك جاءت البداية من الغرب وبالضبط عين تموشنت لاعتبارات سياسية، اجتماعية، أمنية وكثافة المستوطنين فيها<sup>1</sup>.  
والجدير بالذكر أنّ عين تموشنت والتي كان يبلغ عدد سكانها آنذاك 9000 أوروبي من كبار المعمرين و25000 مواطنا من الجزائريين الفقراء والفلاحين حيث حلّ في يوم ممطر<sup>2</sup>.

مع بداية الزيارة وانطلاق الموكب الرئاسي اصطفت الجماهير من الأوروبيين يردّون شعارات مضادة لديغول كالجزائر فرنسية، ويسقط ديغول، الموت لديغول واصطفّ معهم جزائريون من الفلاحين أتوا بهم عنوة يحملون اللافتات المعادية وردّد البعض منهم نفس الشعارات الترحيبية كالجزائر جزائرية، تحيا ديغول<sup>3</sup>.

وهم الذين جنّدتهم المصالح الاستعمارية وبوصله إلى عين تموشنت توجّه مباشرة إلى دار البلدية ومنها ألقى كلمة بواسطة مكبر الصوت على الحاضرين من أوروبيين وجزائريين الذين كانوا يملأون السّاحات المحيطة بالبلدية حاول من خلالها استمالة الطرفين وإقناعهم بتقبّل مشروعه الذي جاء لتنفيذه وهو "الجزائر جزائرية" والتي يعني أنّها مرتبطة بفرنسا وتجمع الجزائريين والأوروبيين<sup>4</sup>

وأثناء خروجه من مقرّ البلدية بعد إلقاءه الكلمة أمام المسؤولين لاحظ جموع الأوروبيين التي كانت تردّد عبارات عدائية له ليسأله رئيس البلدية إن كان يريد أن يلقي كلمة فردّ ديغول: "هل تعتقدون يا سيادة شيخ البلدية أنّ شعاراتهم التي تجاوزها الزمن تستحق أنّ

<sup>1</sup> دليوح: المرجع السابق، ص41

<sup>2</sup> قنطاري: المرجع السابق، ص33

<sup>3</sup> Le Mire, Op.cit, P330

<sup>4</sup> سعيديوني: المرجع السابق، ص314

أقدم تصريحاً؟" ليلتفت إلى اليمين نحو مجموعة من الجزائريين قرب قصر العدالة<sup>1</sup> وقال لرئيس البلدية " هيا بنا إلى الذين يعانون وحيث يكمن المشكل الحقيقي"<sup>2</sup>.

والملاحظ أنّ خطاب الجنرال ديغول في مدينة تلمسان قد ركّز على أفكار جديدة إضافة إلى نقطة قد لفتت الانتباه في مثل هذه الظروف الاستثنائية وبالنسبة للأفكار الجديدة فهي في الواقع إشارات عامّة ترمز إلى عهد جديد في تسيير الأمور في حين أنّ النقطة التي لفتت الانتباه هي: تأكيد الانتصار على حساب جبهة التحرير الوطني<sup>3</sup>.

والواقع أنّ المستوطنين استوحوا موقفهم ذلك ممّا حدث سنة 1956 حينما استقبلوا غي مولية في مظاهرات عارمة جعلته يتراجع عن الفكرة التي جاء ليطبّقها<sup>4</sup>، الواضح أنّ المستوطنين نسوا أنّ ديغول يختلف تماماً عن غي مولية فهو ليس لعبة بين أيديهم ولا يمكنهم فرض أيّ سياسة عليه.

والملاحظ أنّ تكتيك مجموعات معيّنة من المتظاهرين يتمثّل في وضع لافتات مرفوعة أمام المباني العامّة التي يقيم فيها رئيس الجمهورية ثمّ تشويش الاحتفالات الرسمية العسكرية والمدنية بصرخاتهم وعدم احترام النشيد الوطني<sup>5</sup>.

وسط هذه التجمّعات الرافضة لزيارته وسياسته تجمّعت في الطرف الآخر من الشارع مجموعات من الجزائريين الذين كانوا يهتفون للجزائر جزائرية هذا ما جعل الجنرال ديغول يخترق الصفوف ويتّجه نحوهم من أجل تحييتهم<sup>6</sup>.

وسط إجراءات أمنية مشدّدة وهم يرددون شعارات مناقضة لشعارات الأوروبيين ووسط هذا الضجيج انطلقت شعارات "الله أكبر"، "تحيا الجزائر" وأسقط المناضل عبد الله ولد حماد

<sup>1</sup> نفسه: ص 314

<sup>2</sup> دليوح: المرجع السابق، ص 43

<sup>3</sup> صاري: المرجع السابق، ص 142

<sup>4</sup> سعيدوني: المرجع السابق، ص 314

<sup>5</sup> A.N.O.M, Chronologie des Evénements Télégramme depart, BoitN81F137

<sup>6</sup> بلهادف: المرجع السابق، ص 92

الفصل الرابع: ردود الفعل المدنية الفرنسية حول إعلان ديغول لمشروع تقرير  
المصير 16 سبتمبر 1959

لافتة "الجزائر فرنسية" وبهذا انطلقت المواجهة بين الطرفين، وقام الأطفال بحرق العلم الفرنسي واستبداله بالعلم الجزائري بأحد مراكز الشرطة ودامت المواجهة يوما كاملا واستمرت إلى غاية يوم 11 ديسمبر 1960<sup>1</sup>.

لنتدخل وحدات المظليين المعروفين بشراستهم لقمع المتظاهرين وحدثت الفوضى التي سعى المستوطنون لخلقها لكي يتدخل الجيش الفرنسي ويغير نظام الحكم لأن المستوطنون أرادوا أن يبعثوا ديغول ويتخلصوا منه بعد أن يؤسوا من سياسته<sup>2</sup>.

في حين أشار التقرير الفرنسي حول أحداث ديسمبر بعين تموشنت أنه وقعت حوادث خفيفة بين حاملي لافتات الجزائر فرنسية ومتظاهرين آخرين صرخات الجزائر الفرنسية على طول مسار زيارة الجنرال ديغول<sup>3</sup>.

في مساء 09 ديسمبر 1960 وصل الجنرال ديغول إلى تلمسان قادما من عين تموشنت مباشرة حيث وجدها مكسوة بالثلوج لتتم زيارته واتصاله ببعض الجزائريين الذين جاءت بهم القوات الفرنسية ومصالح الأمن الفرنسي من القرى والمداشر والمحتشدات لاستقبال ديغول وذلك بتهديدهم وتصفيتهم من طرف لاصاص إذا ما تمت الإساءة للجنرال ديغول<sup>4</sup>.

وفي نفس الوقت تم الإشراف على تنظيم هذه المظاهرات بتلمسان ابتداء من 8 ديسمبر من طرف مجموعة من السياسيين الذين خرجوا من السجن فتقاسموا الأحياء ورسوموا خطة لتجمع كبير وسط مدينة تلمسان لتبدأ المناوشات من الثانوية، حيث قام الطلبة المسلمين بكتابة شعارات وطنية "يحيا فرحات عباس"، "يحيا مصالي الحاج"، "تحيا الجزائر مستقلة" إضافة إلى إعداد المناشير التي ستوزع حين مرور الموكب الرئاسي، وقبل وصول

<sup>1</sup> دليوح: المرجع السابق، ص 44

<sup>2</sup> الجندي وآخرون: المرجع السابق، ص 358

<sup>3</sup> A.N.O.M, Résumé Des Evénements D'Algérie du 9 au 13 décembre 1960 Ain Temouchent Boit N81F137

<sup>4</sup> صاري: المرجع السابق، ص 35

الجنرال ديغول إلى تلمسان قامت قوات الأمن الفرنسية بطرد العديد من الشبان الأوروبيين من وهران قصد إثارة المناوشات واحتشد حوالي 5 آلاف شخص أغلبهم من الجزائريين ليندهش الجنرال من هذا الحضور القوي للجزائريين إلى درجة أنه تسأل " أين الأوروبيون؟"، وبمقر البلدية رحّب به السيد صدوق رئيس بلدية تلمسان بإلقائه لخطاب ثمّ من جهته ألقى ديغول خطابا<sup>1</sup> مخاطبا الضباط: " السياسة في الجيش تمزّقه، ماذا سيكون الحلّ؟ إنّي أعرف نفسي يجب أن تعلم أنّ فرنسا لديها مشاكل أخرى المشكلة الجزائرية ليست سوى واحدة من المشاكل العديدة التي نواجهها بين أيدينا... مجال الجيش هو مقياس الكون في هذا الأمر لا تفعل ما هو خاص بك ..إنّها مهمة حكومتك الأكثر قدرة منك لأرى ما يحدث من جانب ولكن أيضا ما يحدث في الجانب الآخر.."<sup>2</sup>.

أثناء هذه الزيارة سأل أحد الصحفيين ضابط فرنسي من رجال الكومندوس عن وجود هذه القوة العسكرية في تلمسان فقال له أنّها منطقة خطيرة بالفلاحة<sup>3</sup>، ليستقبله المستوطنون بفوضى عارمة فالمستوطنون رفعوا في وجهه الأعلام الفرنسية مردّدين " الجزائر فرنسية، الصحراء فرنسية، تقسيم الجزائر، يسقط ديغول"، في حين أنّ الطرف الجزائريون وعلى الرّغم من الضّغط المسلّط عليهم من طرف لاصاص La s.a.s و منظمة جبهة الجزائر الفرنسية فإنّهم اندفعوا بحماس شديد رافعين الأعلام الوطنية مردّدين النشيد الوطني والشعارات الوطنية مثل "تحيا الجزائر حرّة مستقلة، يحيا جيش التحرير الوطني"<sup>4</sup>.

أمّا الجنرال ووسط هذه الهتافات غاص وسط الجماهير يصافحهم وكانت مجموعة من الشباب الأوروبيين ينادون " الجزائر فرنسية" وينشدون النشيد الفرنسي قادمين من شارعي كلوزيل وجون مارلي قرب المسجد الكبير حيث كان الجزائريون بكثرة فحدثت المشادات في

<sup>1</sup> دليوح: المرجع السابق، ص45

<sup>2</sup> Le Mir, Op.cit, P330

<sup>3</sup> صاري: المرجع السابق، ص36

<sup>4</sup> سعيدوني: المرجع السابق، ص315

كلّ أنحاء وسط تلمسان بين الطائفتين وغطت المظاهرات أغلب أحياء الجزائريين، وكانت قوات الأمن تتدخل كلّ مرة بقوة لقمع المتظاهرين، واستمرت في الليل رغم حظر التجول، والجدير بالذكر أنّ وفود من المثقفين الجزائريين التقوا ديغول وهم: الطيب قارة بن منصور، الأستاذ حسان بوزيدي، الأستاذ علال محمد وعبد الله جمعة، حيث حاول الجنرال ديغول إقناعهم بفكرة القوة الثالثة لتكون إجاباتهم أنّ جبهة التحرير الوطني هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الجزائري ليقوم بطردهم<sup>1</sup>، وفي يوم 12 ديسمبر أوقف جهاز الأمن موكبا يضم 150 متظاهرا كما أنّه لم يسجل وقوع حوادث<sup>2</sup>.

بعد تلمسان كانت وجهة الجنرال نحو شرشال حيث كانت زيارته إلى الأكاديمية العسكرية وللاتصال بالقاعدة الشعبية لمعرفة رأيها وتصوّراتها لتقرير المصير، فاستقبله كلا الطرفين الجزائري والفرنسي لتندلع في نفس الوقت مواجهة دامية بين الجماهير الشعبية من الجزائريين والمستوطنين وكلّ طرف رافع لشعاراته، وفي هذا السياق يذكر الجنرال جوان موران أنّ الرئيس الفرنسي كان يتوقف عند كلّ تجمع شعبي جزائري ليسألهم عن رأيهم في تقرير المصير والجزائر جزائرية وذلك بهدف الاطلاع على رأي القاعدة الشعبية التي تدفع ثمن الحرب فكانت إجابتهم بكل بساطة هو استقلال الجزائر<sup>3</sup>.

تجدر الإشارة أنّ الجنرال ديغول تقادى زيارة مدينة وهران رغم أنّها كانت مبرمجة في برنامجه لتشهد هي الأخرى مظاهرات بداية من 10 ديسمبر 1960 إذ نظّمها الأوروبيون تحت شعار الجزائر فرنسية ليُرغموا التّجار والعمال على تطبيق النداء الذي دعت إليه جبهة الجزائر الفرنسية<sup>4</sup>، حيث بدأ المتظاهرون بالتّجمع بداية من الساعة 8 صباحا بساحة النصر<sup>5</sup> فانطلقت المظاهرات من ميناء وهران نحو مبنى شركة الكهرباء والغاز وصولا إلى

<sup>1</sup> دليوح: المرجع السابق، ص46

<sup>2</sup> A.N.O.M, Bulletin de Renseignement hebdomadaire en provenance d'Alger ,BoitN81F137

<sup>3</sup> قنطاري: المرجع السابق، ص38

<sup>4</sup> صاري: المرجع السابق، ص47

<sup>5</sup> A.N.O.M, Bulletin de Renseignement hebdomadaire en provenance d'Alger ,BoitN81F137

مقرّ صحيفة صدى وهران التي خربوا مقرّها لأنّها في نظرهم موالية لديغول، كما قاموا بإيقاف الحافلات رافعين شعارات الجزائر الفرنسية "ليسقط ديغول، يسقط العرب"<sup>1</sup>، كما قام المتظاهرون في طريقهم بإغلاق المحلّات التي ظلّت مفتوحة وحطّمو نوافذ مبنى شركة الغاز والكهرباء وكذلك نوافذ فندق des Finances ممّا شجّع الموظّفين على المغادرة<sup>2</sup>.

ومن جهة ثانية وحوالي الساعة 12 زوالا تظاهر 200 إلى 300 مسلم مسلّحين بالهراوات أمام ثانوية أريدهان ليزداد عدد المتظاهرين المسلمين وقاموا بنهب ثلاثة مباني أوروبية وتجمّعوا أمام مبنى الدائرة الرابعة مطحنة الصّمت وهم يهتفون الجزائر جزائرية، الجزائر مستقلة، الجزائر المسلمة، لتتدخل قوّات الدرك المتنقل حيث تمّ إبعاد المتظاهرين من محيط الثانوية مع وقوع اشتباكات وإصابات بين الجانبين، كما تعرّضت العديد من المركبات للتلف والاحتراق، كما أوقف الجيش الفرنسي المتظاهرين الأوروبيين المتجهين نحو الحي الإسلامي وبلغت الحصيلة في هذا اليوم قتيلان و 11 مصابا<sup>3</sup>.

لنتدلح يوم 11 ديسمبر مظاهرات بعدما قام الجيش بتطويق الحي الإسلامي حيث تظاهر حوالي 1500 إلى 200 متظاهر أوروبيّ أمام ساحة النصر وبلغت حصيلة هذا اليوم 4 قتلى من المسلمين، في حين استمرّت المظاهرات يوم 12 ديسمبر من كلا الطرفين وقدّرت الحصيلة في هذا اليوم بقتيلين مسلمين و 47 جريحا<sup>4</sup>.

بعد زيارته لشرشال انتقل الجنرال ديغول نحو مدينة الشلف "الأصنام سابقا"، وقبل وصوله أبلغ جون موران بمكالمة هاتفية مفادها أنّ هناك مؤامرة لاغتيال الجنرال بمدينة الشلف غير أنّ هذه الخطة باءت بالفشل بسبب يقظة مصالح جون موران<sup>5</sup>

<sup>1</sup> صاري: المرجع السابق، ص 48

<sup>2</sup> A.N.O.M, Bulletin de Renseignement hebdomadaire en provenance d'Alger ,BoitN81F137

<sup>3</sup> A.N.O.M, Bulletin de Renseignement hebdomadaire en provenance d'Alger ,BoitN81F137

<sup>4</sup> A.N.O.M, Bulletin de Renseignement hebdomadaire en provenance d'Alger ,BoitN81F137

<sup>5</sup> يوسف (مخالد): "مظاهرات ديسمبر 1960 بين رفض سياسة دي غول وتحقيق إرادة الشعب"، مجلة الحضارة الإسلامية،

مج14، العدد18، الجزائر، 2013، ص364

كما أنّ ديغول وبعد علمه بالمؤامرة عزم على متابعة زيارته مع تغيير طريق الدخول إلى الشلف لكنّه فوجئ بجمع غفير من المستوطنين بسهل متيجة ينادون بالجزائر الفرنسية يسقط ديغول، لا لتقرير المصير، بينما قابله الجزائريون يهتفون بالجزائر جزائرية، يحيا فرحات عباس، ليقع اصطدام بين المتظاهرين أمام أعين الجنرال ديغول وكانت الغلبة للجزائريين وأمام هذه المشاهد أمر الجنرال بتفريق المتظاهرين<sup>1</sup>.

بعد ذلك انتقل ديغول من الشلف إلى مدينة تيزي وزو حيث تجمّع غفير من أهل القبائل أمام دار الحكومة ليستمعوا إلى خطابه<sup>2</sup>، كما أدّت زيارة الجنرال ديغول لبجاية إلى اندلاع مظاهرات إذ كانت مجموعات المستوطنين ومجموعات les Ultras المساندة لبقاء الجزائر الفرنسية قد نظّمت مظاهرات شعبية طالبت بالجزائر الفرنسية فإنّ جموع الجزائريين قد نظّموا من جهتهم مظاهرات لمساندة جبهة التحرير الوطني<sup>3</sup>

فأثناء إلقائه الخطاب أمام الجمهور قام الأوروبيون من الجبهة المذكورة بالتشويش على الخطاب بإنشادهم النشيد الفرنسي وقاطعوا كلمته مطالبينه بالاستقالة وردّوا شعارات "الجزائر فرنسية"<sup>4</sup> لا لتقرير المصير"، ليردّ عليهم الجزائريين بحماس شديد في مسيرات شعبية منظمّة وموجّهة مردّدين شعارات "تحيا الجزائر"<sup>4</sup> أطلقوا سراح بن بلة<sup>4</sup>.

إلى أنّ وصل ديغول بين المتظاهرين لبلدية بجاية حيث استقبل من طرف المستشار العام للمجلس فقال له: "سيدي الرئيس إنّ كلّ المسلمين وراءك لجعل حدّ لهذه الحرب ونتمنى

<sup>1</sup> صاري: المرجع السابق، ص 43

<sup>2</sup> ديغول: المصدر السابق، ص 42

<sup>3</sup> بلهادف: المرجع السابق، ص 95

<sup>4</sup> ليلي (تيتيه): تطور الرأي العام اتجاه الثورة الجزائرية 1954-1962، أطروحة دكتوراه في تاريخ الحديث والمعاصر،

منشورة، جامعة باتنة، 2012-2013، ص 250



الفصل الرابع: ردود الفعل المدنية الفرنسية حول إعلان ديغول لمشروع تقرير  
المصير 16 سبتمبر 1959

استئناف المفاوضات لإيقاف الحرب.... فردّ عليه الرئيس الفرنسي قائلاً أنا شخصياً أريد أن تنتهي هذه الحرب"<sup>1</sup>.

في خضمّ هذا الأمر طلب الجنرال ديغول من موران أن يُطلعّه على آخر التطورات بالجزائر ليجيبه موران<sup>2</sup>: "أنّ الجزائر تحترق سيدي الرئيس، المظاهرات في كلّ المدن والقرى الجزائرية، المسلمون يطالبون بالاستقلال، لقد تلاحم الشعب الجزائري مصمّماً على الاستقلال بقيادة جبهة التحرير الوطني، وفي المقابل فإنّ الأقلية الأوروبية مدعّمة من بعض الضباط المتمرّدين يطالبون بالجزائر الفرنسية وهم لا يستطيعون أن يثبتوا والحكم لكم سيدي الرئيس"<sup>3</sup>.

انتهت المظاهرات باعتقال بعض المسلمين ثم استجوابهم وأُعيد إطلاق سراحهم بتفريق المستوطنين الذين احتلوا الساحة العمومية بمدينة بجاية<sup>4</sup>، وحسب بعض المصادر فإنّ بجاية هي آخر مدينة زارها ديغول ليرحل إلى البليدة التي ألقى فيها خطاباً ثم باريس وإلغاء زيارته للمدن الكبرى مثل الجزائر، وهران و عنابة<sup>5</sup>.

توسّعت المظاهرات والمسيرات الثورية للمتظاهرين الجزائريين في مواجهة المتظاهرين الأوروبيين وقوّات الأمن الفرنسية وغيرها من المنظّمات العنصرية كجبهة الجزائر الفرنسية، منظمة الجيش السري والتي كانت بدايتها يوم 9 ديسمبر 1960 بعين تموشنت وتلمسان وتوسّعت يوم 10 ديسمبر إلى وهران ونواحيها وامتدّ لهيبها إلى مدينة الشلف وازدادت قوّة بالجزائر العاصمة يوم 10 ديسمبر 1960<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> صاري: المرجع السابق، ص 40

<sup>2</sup> أنظر الملحق رقم 12

<sup>3</sup> دليوح: المرجع السابق، ص 61

<sup>4</sup> بلهادف: المرجع السابق، ص 95

<sup>5</sup> بشرير: المرجع السابق، ص 261

<sup>6</sup> قنطاري: المرجع السابق، ص 95

تجنّب الجنرال ديغول التوقّف في مدينة الجزائر حتى لا تقع مواجهة بينه وبين كبار غلاة المستوطنين غير أنّ هذه الحيلة لم تكن مجدية لأنّ الأوروبيين قاموا بتنظيم مظاهرات معادية للجنرال وحكومته في كلّ من العاصمة ووهران و قسنطينة<sup>1</sup>.

والجدير بالذكر أنّ العاصمة كانت منهكة ومستضعفة بسبب القمع العسكري والالتحاق بالجنال، إضافة إلى هذا تمّ تفكيك وتشيتت خلايا شبكات المناضلين وتعطيلها، كلّ هذا أثر على العمل الثوري بالجزائر العاصمة وعلى إثر هذا قرّرت الحكومة المؤقتة تكليف الولاية الرابعة بتنظيم منطقة الجزائر العاصمة التي أصبحت تُعرف باسم المنطقة السادسة وكلف العقيد محمد بونعامه وبعض الضباط بهذه المهمة<sup>2</sup>.

شكّل يوم 11 ديسمبر يوم الذروة بالنسبة للمظاهرات الشعبية الجزائرية لذلك نُسبت إلى هذا التاريخ وبعد تمكّن رجال الدرك وقوّات الأمن من تفريق المتظاهرين وسط دهشة المستوطنين<sup>3</sup>، والجدير بالذكر أنّه في يوم 10 ديسمبر برهنت جبهة الجزائر الفرنسية عن سلطتها في أوساط أوروبيو مدينة الجزائر الذين استجابوا بنسبة 100٪ للإضراب العام الذي دعت إليه، كما أنّها تمكّنت من حشد وإنزال المتظاهرين إلى الشارع والضغط على الجيش خاصّة قوّات المظليين للقيام بحركة تمرّد ضدّ سلطة ديغول<sup>4</sup>.

وبالموازاة مع الإضراب والمظاهرات التي نظّمها الأوروبيون في شارع ميشلي وحول القصر الصيفي وخلف الحاجز الذي أعيد بناؤه في تروا، احتل المتظاهرون مباني شركة الطيران والطقس، كما قاموا بصبّ البنزين وإشعال النيران<sup>5</sup>، وبداية من 10 ديسمبر قام مجموعة من الشباب الجزائريين بالتظاهر السلمي أمام سينما شهرزاد مردّدين شعار " الجزائر

<sup>1</sup> بوحوش: المرجع السابق، ص448

<sup>2</sup> قداش: المرجع السابق، ص233-234

<sup>3</sup> بلهادف: المرجع السابق، ص98

<sup>4</sup> بورغد: الجنرال ديغول والثورة، المرجع السابق، ص385

<sup>5</sup> A.N.O.M ,Résumé Des Evénements D'Algérie du 9au13décembre1960 Oran ,Boit N81F137

الفصل الرابع: ردود الفعل المدنية الفرنسية حول إعلان ديغول لمشروع تقرير  
المصير 16 سبتمبر 1959

مسلمة" لتطلق في هذه الأثناء مجموعة من الأوروبيين النار على هؤلاء ولانوا بالفرار لتتحول  
التظاهرة إلى تظاهرة فعلية زُددت فيها الشعارات الوطنية أدت إلى تدخل قوات الأمن وتسجيل  
العديد من الشهداء<sup>1</sup>.

لتخصّص ليلة 11 ديسمبر 1960 لتحضير الجماهير وتعبئتها، حيث عرفت أحياء  
كلوصالامبي، القبة، الابيار، بئر مراد راييس والقصبة نشاط مكثفا وتحضيرا للمظاهرات<sup>2</sup>،  
حيث انطلقت شرارة المظاهرات بالعاصمة وبالتحديد من حي بلكور حيث نزلت جموع  
المتظاهرين يوم 11 ديسمبر 1960 على الساعة 9:45 صباحا إلى الشارع مرددين هتافات  
الاستقلال و تحيا الحكومة المؤقتة والنشيد الوطني<sup>3</sup> لتتواصل المظاهرات بعنف شديد طيلة  
يوم الحادي عشر حيث اصطدم المتظاهرون بقوات حفظ الأمن، وبحلول الساعة الخامسة  
أصدر الجنرال غومبو (Gambault) أمره للمظليين بإطلاق النار ممّا أدّى إلى وقوع مجازر  
حقيقية متبوعة بحملات التفتيش والاعتقال لتصل ذروة هذه المظاهرات مع المساء عندما مُنع  
المتظاهرون الجزائريون من دخول ساحة شاموتيفر " ساحة أول ماي حاليا "<sup>4</sup>.

حيث قدّرت حصيلة هذا اليوم ب60 قتيلا منهم 55 مسلما وضابط شرطة و200  
جريحا بالمستشفى<sup>5</sup> في حين أعلنت الصحف عن سقوط 65 قتيلا من الجزائريين لوحدهم في  
هذا اليوم<sup>6</sup>.

على إثر الأحداث في حي بلكور شرع الجزائريون في التعبئة بكامل الأحياء وأثناء  
عودتهم قاموا بإخراج سكان ديار المحصول، ديار السلام، الباهية، الشمس والسعادة وكانوا  
يحملون المشاعل ويردّدون شعارات جبهة التحرير الوطني "الجزائر مسلمة" وهذا بعدما سمح

<sup>1</sup> تيته: المرجع السابق، ص248

<sup>2</sup> بلهادف: المرجع السابق، ص98

<sup>3</sup> جريدة المجاهد: شعب وعلم ودماء، المنظمة الوطنية للمجاهدين، العدد85، الجزائر، 19 ديسمبر 1960

<sup>4</sup> دليوح: المرجع السابق، ص54

<sup>5</sup> A.N.O.M ,Compte rendu de la situation En Algérie Le11 décembre 1960,BoitN81F137

<sup>6</sup> دليوح: المرجع السابق، ص55

الفصل الرابع: ردود الفعل المدنية الفرنسية حول إعلان ديغول لمشروع تقرير  
المصير 16 سبتمبر 1959

لهم النقيب مونتانيار بالتظاهر وحثهم أن يرددوا شعارات الجزائر جزائرية ومنها اتجهوا نحو كلو سالمبي لتقابلهم قوات المظليين التي أطلقت عليهم النار مما خلف سقوط قتلى وجرحى<sup>1</sup>.

وبحلول الساعة السابعة مساءً وبديار محصول تم حرق حظيرة لشركة ايستو كما هاجم المتظاهرون حظيرة سيارات في كلو سالمبي<sup>2</sup>، أما بباب الواد بدأ المتظاهرون بتريد عبارات "تحيا الجزائر، تحيا جبهة التحرير الوطني" وفي حدود الساعة الثالثة مساءً توجه المتظاهرون نحو شوفالييه وفي فري فالون واجهتهم قوات المظليين أين وقعت أعمال شغب كبيرة وأطلق المظليون النار فكانت الحصيلة 15 قتيلا و50 جريحا ليعم الهدوء مع بداية الساعة الخامسة مساءً<sup>3</sup>.

أما القصة هي الأخرى فقد كانت في حالة غليان إذ شهدت خروج مكثف للمتظاهرين رغم حالة الحصار الذي فرضته قوات الأمن المتمثلة في وحدات الزاواوة الذين سدوا منافذها بالأسلاك الشائكة<sup>4</sup> واستعلمت قوات الأمن أسلحتها فكانت الحصيلة 28 قتيلا من بينهم أوروبي<sup>5</sup>.

على الرغم من تهديدات الجنرال كريبان والتعزيزات الأمنية الكبيرة واستخدام القمع إلا أن ذلك لم يثبط من عزيمة المتظاهرين المسلمين حيث استمرت الصدمات يوم 12 ديسمبر بالقصة وكانت الحصيلة الرسمية 9 قتلى ومئات الجرحى<sup>6</sup>.

الشرق الجزائري هو الآخر كان على موعد مع مظاهرات ديسمبر 1960 ولم يكن بعيد عما يجري بالغرب والعاصمة، حيث شهدت مدينة قسنطينة مثل المدن الجزائرية الأخرى

<sup>1</sup> نفسه: ص 56

<sup>2</sup> A.N.O.M ,Résumé Des Evénements D'Algérie du 9au13décembre 1960Alger,BoitN81F137

<sup>3</sup> تينته: المرجع السابق، ص 249

<sup>4</sup> بلهادف: المرجع السابق، ص 99

<sup>5</sup> A.N.O.M ,au Sujet des journées du11au16décembre1960,Boit N 81F137

<sup>6</sup> بورغدة: الجنرال ديغول والثورة...، المرجع السابق، ص 388

الفصل الرابع: ردود الفعل المدنية الفرنسية حول إعلان ديغول لمشروع تقرير  
المصير 16 سبتمبر 1959

خروج متظاهري جبهة التحرير الوطني إلا أنّها مقارنة مع المدن الأخرى لم تشهد نفس النشاط المكثف للمستوطنين<sup>1</sup>.

بدأت بوادر الانقلاب منذ 9 ديسمبر عندما وزّعت جبهة الجزائر الفرنسية المناشير الدّاعية إلى إضراب عام لم يستحب له سوى عمّال السكك الحديدية<sup>2</sup> ليعرف هذا اليوم حادثة واحدة فقط والمتمثلة في انعطاف 40 سيارة في المدينة مردّدين شعار الجزائر الفرنسية<sup>3</sup> وفي يوم السبت 10 ديسمبر تجمّع الأوروبيون بشارع الحرّية يردّون الجزائر الفرنسية ويدعوا بمطاردة الجزائريين في الأحياء الأوروبية والتّكثيف بهم دون تدخّل قوّات الأمن<sup>4</sup>.

وحسب جريدة لاديباش أنّ الانطلاقة الأولى للمظاهرات الشعبية بقسنطينة كانت مساء يوم الأحد 11 ديسمبر 1960 على الساعة الواحدة بعد الزوال، حيث اغتتم السكان حالة الهدوء المفروضة للخروج في مظاهرات صاخبة تحت قيادة الشباب حيث تذكّر الجريدة: "في حدود الساعة الواحدة زوالا انتهزت مجموعة معتبرة من الشباب المسلم تخفيف وطأة المراقبة لتخرج فجأة من أحياء المدينة القديمة وسط تشجيع وزغاريد النساء متّجهين إلى ساحة لابريش، تبعها جموع أخرى خرجت من أحياء باردو وشارع جورج كليمانصو وهم يهتفون الجزائر المسلمة ورفعوا الأعلام الخضراء"<sup>5</sup>.

وتجدر الإشارة أنّه في صبيحة هذا اليوم تمّ الإبلاغ عن مظاهرات لشباب أوروبيين تمّ تفريقهم من قبل جهاز الأمن<sup>6</sup> لتشهد قسنطينة نفس المظاهرات في نقاط مختلفة من المدينة ممّا فرض تدخّل قوّات حفظ الأمن التي عملت على إرغام المتظاهرين على التراجع نحو

<sup>1</sup> بلهادف: المرجع السابق، ص108

<sup>2</sup> تيتة: المرجع السابق، ص251

<sup>3</sup>A.N.O.M ,Résumé Des Evénements D'Algérie du 9au13décembre1960 Département de Constantine ,BoitN81F137

<sup>4</sup> تيتة: المرجع السابق، ص251

<sup>5</sup> بلهادف: المرجع السابق، ص108

<sup>6</sup>A.N.O.M ,au Sujet des journées du11au16décembre1960,Boit N 81F137

الفصل الرابع: ردود الفعل المدنية الفرنسية حول إعلان ديغول لمشروع تقرير  
المصير 16 سبتمبر 1959

أحيائهم<sup>1</sup>، والجدير بالذكر أنّ قوّات الأمن استعملت الذخيرة الحيّة والقنابل المسيلة للدموع وهنا سقطت أول شهيدة هي فيلاي بريزة والعديد من الجرحى<sup>2</sup>.

غير أنّ المظاهرات لم تتوقف ليبدأ المتظاهرون التظاهر من جديد في المساء بتشجيع من الشابة حركاتي حورية التي خرجت شاهرة العلم الوطني فتبعتها جموع المتظاهرين نحو جسر سيدي راشد وعاود المظليين إطلاق النّار على المتظاهرين<sup>3</sup>.

وفي صبيحة يوم 12 ديسمبر 1960، تظاهر 250 شابا أوروبيا غير أنّ قوّات الأمن قامت بتفريقهم وأثناء فترة بعد الظهر قام حوالي 100 مسلم بالتظاهر مرددين هتافات "الجزائر مسلمة، يحيا فرحات عباس"، كما قاموا بتحطيم نوافذ المحلات التجارية ونوافذ السيارات وأفاد التقرير أنّ قوّات الدرك والجيش قامت بتفريق هؤلاء المتظاهرين<sup>4</sup>.

نظرا لكون مدينة عنابة من المحطات المبرمجة في زيارة الجنرال ديغول وهي آخر محطة ينهي بها زيارته للجزائر ومنها غادر إلى باريس، فقد شهدت هي الأخرى نشاط مكثفا لجبهة الجزائر الفرنسية التي عملت على فرض إضراب عام بلغت نسبته 100٪. يوم 10 ديسمبر<sup>5</sup>، حيث تمّ الإبلاغ عن إضراب المتاجر والشركات المختلفة وتجمّع لطلاب المدارس<sup>6</sup>، كما طالبت المستوطنين بالخروج إلى الشارع وإلى جانب هذه المظاهرات الصاخبة اندلعت مظاهرات الجزائريين<sup>7</sup>.

<sup>1</sup> بلهادف: المرجع السابق، ص 109

<sup>2</sup> تيته: المرجع السابق، ص 250

<sup>3</sup> دليوح: المرجع السابق، ص 63

<sup>4</sup> A.N.O.M ,Résumé Des Evénements D'Algérie du 9au13décembre1960 Département de Constantine ,Boit N81F137

<sup>5</sup> بلهادف: المرجع السابق، ص 106

<sup>6</sup> A.N.O.M ,Résumé Des Evénements D'Algérie du 9au13décembre1960 Bon,Boit N81F137

<sup>7</sup> بلهادف: المرجع السابق، ص 106

وفي صبيحة اليوم 11 ديسمبر تجمّع الأوروبيون أمام مقام الأموات وساروا نحو الأحياء العربية أين تجمهر الجزائريون وفرّقت الشرطة بين الجاليتين<sup>1</sup> إلى غاية 13 ديسمبر 1960 وهو يوم وصول الجنرال ديغول إلى المطار<sup>2</sup>، حيث شهد هذا اليوم اندلاع مظاهرات، مظاهرات المستوطنيين الذين تجنّدوا بمناسبة وصول ديغول إلى مطار عنابة ومظاهرات الجزائريين الذين تجمّعوا في حي Anzas وفي منطقة المحفر غرب عنابة حيث عملت قوّات الأمن على منع التقاء هاتين المظاهرات<sup>3</sup>.

فصعد الأوروبيون من تحرّساتهم بالجزائريين قصد إشعال فتيل الفتنة، وفي منتصف النهار تجمّع الجزائريين بحي رماس ملتقيين حول العلم وانطلقت شعارات "تحيا الجزائر مسلمة" "تحيا بن بلة" ليلبلغ عدد المتظاهرين 500 متظاهرا ووصلوا إلى وسط المدينة مرورا بجسر طراشي، شارع كارتاج، بلاس درام، حيث وقعت مشادّات مع وحدات الجيش الفرنسي الذين أطلقوا النار لتبلغ الحصيلة 20 شهيدا و65 جريحا جزائريا و6 قتلى أوروبيين و25 جريحا<sup>4</sup>، في حين ذكر التقرير الفرنسي أنّ عدد القتلى بلغ 6 مسلمين أوروبيين، أمّا الجرحى 22 أوروبيا و10 مسلمين<sup>5</sup>

مدينة باتنة عرفت هي الأخرى مظاهرات غير أنّها جاءت متأخرة نوعا ما عن بقية المدن الجزائرية الأخرى إذ أنّها انطلقت في 16 ديسمبر 1960، والملاحظ على هذه المظاهرات بهاته المدينة كونها جاءت بمبادرة من جبهة التحرير الوطني دون أي محاكاة للأوروبيين، حيث كانت مدينة باتنة ساحة للجزائريين فقط وقد حُضّر لها مسبقا من طرف المسؤولين السياسيين وهم: معطر الصالح، بوضياف حسين، دواوي بن علي محمد الفدائي

<sup>1</sup>A.N.O.M ,Résumé Des Evénements D'Algérie du 9au13décembre1960Bon, BoitN81F137

<sup>2</sup> دليوح: المرجع السابق، ص64

<sup>3</sup> بلهادف: المرجع السابق، ص107

<sup>4</sup> دليوح: المرجع السابق، ص65

<sup>5</sup>A.N.O.M ,Résumé Des Evénements D'Algérie du 9au13décembre1960 Bon,BoitN81F137

وبوضياف الطيب، وقد وجّهت تعليمات على أن تكون المظاهرات سلمية ومنع أعضاء جبهة التحرير الوطني من حمل السلاح وأن تكون حركة الأحياء في وقت واحد<sup>1</sup>.

في ذلك اليوم قام مواطنو مدينة باتنة بالتّجمع في أحياء بوعقال، حي شيخي والزمالة وانطلق كلّ منهم في جهة يهتف " تحيا الجزائر جزائرية" يسقط الاستعمار" رافعين الأعلام الوطنية<sup>2</sup>.

انطلقت المظاهرات بعد خروج فتيات ثانوية قامبيطا وعلى رأسهن المجاهدة بوعبد الله حورية المدعوّة مسعودة التي كانت تحمل العلم، وألقي القبض عليهن فقمعت المظاهرات في كلّ أحياء مدينة باتنة في منتصف 16 ديسمبر 1960<sup>3</sup>.

غير أنّ قوّة الاستعمار الفرنسي سارعت إلى أماكن المظاهرات فطوّقتها وعزلتها عن بعضها لقطع كلّ اتّصال، كما سارعت إلى قمع المتظاهرين بالضرب و العصي ورمي القنابل المحروقة، ولم تكف بهذا فحسب بل تدخلت الدبّابات والمصفّحات لتجوب الشوارع وتقضي على كلّ حركة، ولم تقتصر هذه المظاهرات على مدينة باتنة فقط وحدها بل شملت جميع أنحاء الولاية والقرى والأرياف، و حتى سجناء تازولت نظّموا مظاهرات داخل السجن فكانوا يهتفون من وراء الجدران كما قاموا بإضراب عن الطعام ليوم كامل<sup>4</sup>.

فيما يتعلّق بالحصيلة النهائيّة للقتلى والجرحى في كلّ أيّام المظاهرات في كلّ أنحاء الجزائر فقد تضاربت هذه الحصيلة باختلاف مصادرها، فالأرقام الجزائرية تقدّر عدد القتلى بأكثر من 800 شهيدا عبر مناطق الوطن وأكثر من 1000 جريحا واعتقال 1400 جزائري من النساء والشيوخ والصبيان<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> دليوح: المرجع السابق، ص 67

<sup>2</sup> تقرير الولاية الأولى: المصدر السابق، ص 42

<sup>3</sup> دليوح: المرجع السابق، ص 67

<sup>4</sup> تقرير الولاية الأولى: المصدر السابق، ص 42

<sup>5</sup> صورية: المرجع السابق، ص 108



في حين أعطت السلطات الفرنسية رقم 123 قتيلا و400 جريحا و600 معتقلا إلا أنّ هذه الأرقام فنّدتها أغلب الصحف التي غطّت الأحداث وفي تقرير أعدته لجنة خاصّة للتّحري العسكري حول التمرد في الجزائر سنة 1961، حيث ذكر التقرير أنّ النتائج كانت كالتالي :

-الجزائر: 226 جريحا من الفرنسيين المسلمين و47 من الفرنسيين من أصول أوروبية أمّا الموتى 20 من الفرنسيين المسلمين و01 من الفرنسيين من أصول أوروبية

-قسنطينة: 04 جرحى من الفرنسيين المسلمين و06 غير معروفين

-عنابة: 11 جريحا من الفرنسيين المسلمين و24 من الفرنسيين من الأصول الأوروبية، أمّا الموتى 8 من الفرنسيين المسلمين و2 من الفرنسيين من الأصول الأوروبية.

حيث قدر عدد الجرحى ب339 جريحا من الفرنسيين المسلمين و96 فرنسي من أصول أوروبية، أمّا الموتى 118 من الفرنسيين المسلمين وهي أرقام فنّدتها جبهة التحرير الوطني<sup>1</sup>.

بعد أسبوع حافل بالمظاهرات والأحداث ابتداء من 09 ديسمبر إلى 16 ديسمبر 1960 أعلنت جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير باسم ناطقها الرسمي الحكومة المؤقتة عن إيقاف المظاهرات والمسيرات الشعبية عبر التراب الوطني وأنّ هذه المظاهرات أعطت البرهان القاطع على تعلق الجماهير بمبدأ الثورة<sup>2</sup>.

أثبتت أيام ديسمبر للجنرال ديغول والمستوطنين مدى تلاحم الشعب الجزائري والتفافه حول جبهة التحرير وجيش التحرير ورفضها القاطع لتجزئة الجزائر وتمسكها بهدفها المنشود ألا وهو الاستقلال، ومن هنا يمكننا طرح التساؤل التالي: ماهي أبرز النتائج التي حققتها مظاهرات ديسمبر؟ وهل نجح ديغول في إقناع المعمرين بفكرة تقرير المصير والجزائر جزائرية؟

<sup>1</sup>A.N.O.M ,Evolution de la situation en Algérie en 1960,BoitN81F2438

<sup>2</sup>قنطاري: المرجع السابق، ص54

## المطلب الثالث: آثار مظاهرات ديسمبر 1960 علي سياسة تقرير المصير

### 1-ردود الفعل حول المظاهرات

كان لمظاهرات 11 ديسمبر جملة من ردود الأفعال سواء من الطرف الجزائري أو الفرنسي.

#### 1-الطرف الفرنسي

فرضت مظاهرات 11 ديسمبر 1960 على الجنرال ديغول أن يقلص مدة زيارته المخصصة للجزائر بـ 24 ساعة، حيث سجلت جريدة لاديباش انشغال ديغول وتأثره إذ صرّح لأحد مساعديه أن هذه الزيارة: "لقد سمحت لي بالاطّلاع على حقيقة ما يجري في الجزائر"<sup>1</sup> إضافة إلى هذا فالجنرال ديغول تابع الأحداث عن كثب وعكف على قراءة البرقيات عن أنباء الحوادث واستدعى الوالي العام موران والجنرال كريبان للتحدّث حول هذه الأحداث وعن اقتراحاتهم للخروج من هذه الأزمة قائلا: "إنّ الجيش يجب أن يعيننا على الخروج من هذا المأزق " كما ألقى خطابا في مدينة التلاغمة وخرج يخطب في الأهالي الذين جُمعوا بالقوّة إلا أنّهم قابلوه بشعارات مخيبة لآماله ومشاريعه<sup>2</sup>.

رغم كلّ هذه الأحداث الدامية التي رافقت زيارته فقد تجاهل الجنرال ديغول كلّ هذا وواصل رحلته الاستطلاعية والدّعائية لدفع الناخبين إلى الموافقة على إصلاحاته الخاصة بالجزائر التي ينوي عرضها عليهم في استفتاء تقرير المصير الذي سينظّمه يوم 08 جانفي 1961<sup>3</sup>.

أدرك الجنرال ديغول أنّ الشعب الجزائري لا يمكن بأيّ حال من الأحوال أن يكون فرنسيا وأنّ أي فكرة لتحقيق السلام لا تكون جبهة التحرير الوطني عنصرا أساسيا وممثّلا

<sup>1</sup> بلهادف: المرجع السابق، ص 136

<sup>2</sup> فتيحة (بن حميميد): "صدى مظاهرات 11 ديسمبر 1960 في الصحافة الوطنية جريدة المجاهد نموذجا"، مجلة قضايا

تاريخية، العدد 14، الجزائر، 2021، ص 256-257

<sup>3</sup> بورغدة: الجنرال ديغول والثورة.. المرجع السابق، ص 388

وحيدا للشعب الجزائري لن يؤدي إلى نتيجة وهو ما جعله يقول: "لقد سمحت لي هذه الزيارة بإدراك المعيار الحقيقي للقضية الجزائرية" ليضيف قائلا: "إن هذا الوضع لا يمكن أن يجلب لبلادنا سوى الخيبة و المآسي والخلاصة أنه حان الوقت للانتهاء منه" والواقع أن ديغول كان أدرك منذ سنة 1959 أن بقاء الجزائر فرنسية لم يعد ممكنا وهو ما يستشف من قوله لبيير لافون (PierreLavon) مدير صحيفة صدى وهران يوم 29 أبريل 1959 عن أوروبيي الجزائر "ما يريدونه هو أن نعيد لهم جزائر بابا L'Algérie de Papa لكن جزائر بابا ماتت وإذا لم نفهم فإننا سنموت معها" لهذا قرّر التخلّي عن سياسة المراوغة والشروع في التعامل مع المسألة الجزائرية بطريقة جدية تؤول إلى حلّ نهائي لها خاصة وأنّ هذه المظاهرات حرّته من الخوف من الأوروبيين<sup>1</sup>.

نقطة أخرى أدت إليها المظاهرات هي التّعجيل بالرجوع إلى طاولة المفاوضات مع الحكومة المؤقتة حيث قال: "أنتظر منكم أيّها السادة أن تبحثوا عن اتّصال جديد بجهة التحرير الوطني وهذا في أقرب الآجال الممكنة"<sup>2</sup>.

من جهة ثانية عقدت الحكومة الفرنسية اجتماعا برئاسة الوزير الأول ميشال دوبري تباحثوا فيه بشأن الحوادث في جوّ من التوتّر والشعور بالخطر ليصلوا إلى نتيجة مفادها أنّ المظاهرات ماهي إلا لعبة سياسية قام بها المستوطنون لدفع ديغول إلى التخلّي والتراجع عن الاستفتاء المقرّر إجرائه في جانفي 1961، مؤكّدين أنّ الحوادث من شأنها أن تحملهم للإسراع في تطبيق إقامة مشروع الجزائر جزائرية" على مراحل أقلّ ممّا كان مسطّرا لها وأنه لا بدّ من توقيف المظاهرات لإجراء الاستفتاء<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> سعيدوني: المرجع السابق، ص 318

<sup>2</sup> بلهادف: المرجع السابق، ص 136

<sup>3</sup> أحمد (مريوش): دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، ج1، مؤسسة كنوز الحكمة، الجزائر، ط1،

كما نُظمت مسيرات شعبية في فرنسا شملت المدن تطالب ديغول بإنهاء الحرب في الجزائر، بل وصلت إلى حدّ تمرد الشباب المجندين للخدمة العسكرية في المحطات والموانئ وامتدّت حتى إلى التكنات داخل فرنسا، ونادوا بشعارات " لا لحرب الجزائر، الجزائر جزائرية" وامتدّت هذه الصيحات حتى من المقرّبين من ديغول كرئيس الحكومة ميشال دوبري الذي عرض عليه الدخول في مفاوضات<sup>1</sup>.

جولات الجنرال ديغول بعثرت مخططات الناشطين الأوروبيين بالجزائر حتى أنّهم فشلوا في دفع القوة العسكرية إلى الانضمام لمخططاتهم وهو ما عبّر عنه ديغول بعد زيارته إذ يقول: " ظلّت الطائفتان في هذا المجال كلّ منها بعيدة عن الأخرى أكثر من أيّ وقت مضى"<sup>2</sup>.

في حين أصيب المستوطنون بالذعر والخوف ولم يجدوا حلّاً سوى الانضمام إلى الجيش الفرنسي ليكونوا كتلة واحدة للوقوف في وجه المظاهرات بإطلاق النار على المتظاهرين من شرفات منازلهم، فقتلوا في حي بلكور طفلين وجرحوا فتاة كما أعدموا متظاهرا ذبحا بالسكين وشاركوا الجيش في ارتكاب مجازر في حقّ الجزائريين العزل<sup>3</sup> والغريب في الأمر أن غلاة الأوروبيون كانوا يشتمون أفراد الجندرية وقوّات التدخل السريع واستعملوا السلاح دون ترددّ بغيّة تبديد صفوف المتظاهرين، وفي هذا الصدد يقول نقيب في الفرع الإداري الحضري بالجزائر: "ها قد انفجعت الدملة التي نضجت بعد ستّ سنوات"، وفي نفس السياق صرّح أحد الموظفين الساميين بالمندوبية العامّة: "ليس هناك حاجة بعد اليوم إلى استفتاء لأنّ المسلمين أعلنوا اليوم تقرير مصيرهم"<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> بشرير: المرجع السابق، ص 272

<sup>2</sup> داعي: المرجع السابق، ص 89

<sup>3</sup> بن حميميد: المرجع السابق، ص 257

<sup>4</sup> Tegua ,L'armée de libration....,Opcit,P191

تلقى الفرنسيون هذه المظاهرات بحرارة وغيض لقد صدم الأقدام السوداء لكونهم لوّحوا برايات الثوار المرفوضة في قلب العاصمة، حيث أنصعق أولئك الذين صدّقوا لعبة الإيحاء ليوم 13 ماي، حيث أعلن ضابط فرنسي لصحيفة لوموند: "أنّ الأمر يتعلق بديان بيان فو سنتبعتها حالة جديدة شبيهة بنكسة سانت بارنيليمي"<sup>1</sup> ولم يتوقّف هذا الأمر إلى هنا بل شكّل المستوطنون عصابات مسلّحة ترتدي الزي العسكري في الليل وتشكّل دوريات وتطرق أبواب ومساكن الجزائريين فتأخذ الرجال لذبحهم حتى النساء والأطفال.<sup>2</sup>

## 2-الطرف الجزائري

كانت هذه المظاهرات مفاجئة سارة، ووردت وسلاما على الحكومة المؤقتة التي كانت تعاني من صراعات داخلية ومن عجز عن تقديم مساعدات ضرورية للثوار في الجبال<sup>3</sup>، كما أنّها في نفس الوقت تفاجأت بضخامة المظاهرات بل أصيبت بشيء من التوجّس حسب بعض المصادر<sup>4</sup>.

إضافة إلى كلّ هذا فقد تجلّى الغموض الذي ساد انتفاضة 11 ديسمبر 1960 حول الجهة المسؤولة عن تنظيم انتفاضة من ذلك الحجم وبمنطقة بدتْ إلى وقت غير بعيد قد استسلمت ظاهريا لسياسة التهدئة<sup>5</sup> التي نخرت قواها وجعلتها تكاد تهوي بسفينة الثورة الجزائرية نحو الهاوية على الرّغم من محاولات بعض المؤرّخين جعله حدثا منظّما من طرف

<sup>1</sup> قداش: المرجع السابق، ص 243

<sup>2</sup> ازغيدي: المرجع السابق، ص 217

<sup>3</sup> بورغدة: الجنرال ديغول والثورة...، المرجع السابق، ص 390

<sup>4</sup> Tegui, L'armée de libration...., Opcit, P192

<sup>5</sup> سياسة التهدئة La Pacification لاويقصد بها إعادة الأمن وتعتمد على ثلاثة إجراءات رئيسية: الأول وقائية تتمثل في تدمير البني التحتية التنظيمية منها والعسكرية للثورة التحريرية، ثانيا اجتماعية من خلال تحسين الظروف المعيشية للسكان وتوفير الرعاية الصحية وفتح مراكز التكوين المهني للشباب مع تأمين فرص العمل له بعد تخرجه من هذه المراكز، ثالثا بسيكولوجية تتمثل في مجموعة من التدابير الدعائية المتعددة الأشكال والمظاهر للتأثير على السكان لدفعه للانتقال من دعم الثوار إلى الارتقاء في أحضان الجبهة المضادة للثورة ذلك بحملهم للسلاح للمشاركة في حرب المتمردين مقابل أموال

قيادة الثورة غير أنّ الشواهد<sup>1</sup> والنصوص فنّدت ذلك<sup>2</sup>.

وفي نفس السياق أبدى السيّد عبد الحفيظ بوصوف تفاؤله بهذه الأحداث حيث أكد أنّه لم يفكر قطّ في إمكانية أن تتدهور الأمور بهذه السرعة بالنظر إلى الضّغط الذي يمارسه الجيش الفرنسي والشرطة ضدّ السكان المسلمين، وأكد أنّك أهميّة شعار الجزائر المسلمة يتجاوز بكثير شعارات: "فرحات عباس، ديغول، المفاوضات" وأنّ الأمر يتعلّق حسب ما قاله بحملة دينية ضدّ الرومي تتجاوز بكثير تعليمات مصالحه قبل زيارة الجنرال ديغول<sup>3</sup>.

وفي معرض حديثه عن الوضع الداخلي للثورة خلال مساهلة المجلس الوطني للثورة للحكومة المؤقتة أكد العقيد لخضر بن طوبال بصفته وزيرا للداخلية في الحكومة المؤقتة أنّ هذه الأخيرة لم تكن على علم بانتفاضة 11 ديسمبر 1960 التي قامت بها جماهير الشعب الجزائري وأنّ الانتفاضة تجاوزت كلّ هياكل الثورة حتى تلك المتواجدة بالداخل فاللجان المحليّة التي كانت متواجدة والعاملة على قلتها كانت تجهل ذلك أيضا لقد اعتبرها بن طوبال في مداخلته خلال جلسة يوم 18 أوت 1961 معجزة أنقذت الثورة من الانزلاق<sup>4</sup>.

---

أنظر أحمد (بودراع): "بعض معالم الإستراتيجية غير المباشرة في ثورة التحرير الجزائرية"، مجلة المدرسة العليا الحربية، العدد الخامس، الجزائر 2012، ص15

<sup>1</sup>يشير محمد العربي الزبييري إلى لجنة استحدثها المجلس الوطني للثورة في دورة ديسمبر 1959 جانفي 1960 بقيادة العقداء لخضر بن طوبال، عبد الحفيظ بوصوف، كريم بلقاسم، والسيد عبد الحميد مهري كلفت بالتحضير لانفاضة شعبية تتزامن مع ذكرى أول نوفمبر 1960 لكن تطورات الساحة السياسية الجزائرية حالت دون ذلك اثر التصريحين الذين أدلى بهما الجنرال ديغول في 5 سبتمبر و4نوفمبر 1960 حيث ابدي فيهما رغبته في المضي قدما نحو حل القضية الجزائرية، لكن الأستاذ احمد مسعود يفند وجود هذه اللجنة وذلك من خلال اطلاعه على محاضر جلسات المجلس دورة ديسمبر 1959 ولا دورة أوت 1961 أنظر سيد على احمد (مسعود): الولاية الرابعة بين سلم الشجعان وانتفاضة 11 ديسمبر 1960، مجلة التاريخ المتوسطي، العدد الثاني، الجزائر، 2020، ص159

<sup>2</sup> المرجع نفسه ، ص159

<sup>3</sup> بورغدة: الجنرال ديغول والثورة.....، المرجع السابق، ص390

<sup>4</sup> مسعود : الولاية الرابعة .....، المرجع السابق، ص160

ومن جهة ثانية وفي ندوة صحفية طالب السيد فرحات رئيس ال ح م ج ج كلاً من الرئيس الأمريكي إيزنهاور ورئيس الوزراء الصيني شون أون لاي بالتدخل لوقف المذبحة التي يقترفها الجيش الفرنسي والمستوطنون ضدّ الشعب الجزائري<sup>1</sup>.

من جانبه عبّر عمر أوعمران عن رأيه حول المظاهرات حيث ذكر أنّ الحكومة المؤقتة التي ظلّت قابعة بالخارج ولم تلتفت بجديّة إلى الوضع الداخلي للثورة، لقد كان بإمكان الحكومة المؤقتة في نظر أوعمران انها لو كانت بالداخل لتمكّنت من حسم الصّراع الفرنسي الجزائري بلا رجعة<sup>2</sup>.

وعلى العكس من كلّ هذا فمظاهرات 11 ديسمبر 1960 زعزعت ثقة العناصر الجزائرية الموالية للإدارة الفرنسية في المستقبل خاصّة فئة النوّاب فكانت فرصة لإعادة النظر في مواقفهم المساندة لفرنسا، حيث أصدروا بياناً تضمن توقيع عشرون نائباً جزائرياً "حيّوا فيه ضحايا المظاهرات واستنكروا الكيل بمكيالين واستخدام القوة والعنف ضدّ المتظاهرين الجزائريين المشاركين والتواطؤ مع المتظاهرين الفرنسيين كما طالبوا بضرورة فتح تحقيق جديّ يسمح بتحديد الأسباب الحقيقية التي جعلت قوّات الأمن تطلق النار على المتظاهرين<sup>3</sup>.

بتاريخ 12 ديسمبر 1960 عقد رئيس الحكومة المؤقتة السيد فرحات عباس ندوة صحفية بنزل الماجستيك بالجزائر العاصمة خصّصها للحديث عن الظروف الأخيرة للتضحية الجزائرية، وقد حضر هذه الندوة عدد كبير من الصحافة وسفارات الدول العربية والآسيوية والإفريقية حيث بدأ فرحات عباس في قراءة بيان حول ما جرى في الجزائر في الفترة الأخيرة، وأكّد أن الحكومة الفرنسية تحاول مغالطة الرأي العالمي وأنّ المظاهرات هي

<sup>1</sup> بورغدة: المرجع السابق، ص390

<sup>2</sup> مسعود: الولاية الرابعة....، المرجع السابق، ص160

<sup>3</sup> بلهادف: المرجع السابق، ص137

انتصار للشعب وأنها ستعجل في نيل الاستقلال، بالإضافة إلى المناشير التي وزعتها خلايا جبهة التحرير الوطني التي تنبئ فيها المظاهرات وتعد بمواصلة الكفاح المسلح<sup>1</sup>. لتقرر جبهة التحرير الوطني على لسان رئيسها فرحات عباس إيقاف المظاهرات حيث وجه فرحات عباس خطابا إلى الشعب الجزائري يوم 16 ديسمبر 1960 ورد فيه: "إنّ المعركة التي خضتموها أخذت أبعاد كبيرة، إنّ العالم بأسره قد سجّلها كانتصار مدوّي لكفاحنا التحرري الوطني، إنّ هذه المعركة يجب أن تتوقّف أنّها ليست المعركة الأخيرة لأنّ تحديات أخرى مازالت في انتظاركم" مؤكّدا في نفس الوقت أنّ المعركة التي يجب كسبها هي إفشال الاستفتاء الذي يعتزم ديغول تنظيمه في الجزائر واصفا إيّاه بالمرسحية المشنومة<sup>2</sup>.

## 2- الآثار المترتبة عن مظاهرات ديسمبر 1960

إنّ مظاهرات 11 ديسمبر كانت بمثابة النفس الذي وضع العربة على السكّة والمنعطف الحاسم الذي عجل بإدخال القضية الجزائرية في مرحلتها النهائية وبذلك يمكننا استخلاص بعض النتائج المترتبة عن مظاهرات ديسمبر 1960.

-أزالت هذه المظاهرات فكرة روجت لها الإدارة الاستعمارية مفادها هدوء وسلم المدن الجزائرية وبقائها بعيدة عن مجريات الثورة وأنها معزولة وبعيدة عنها فوُقع مظاهرات ديسمبر 1960 أكد عدم صحة هذه المغالطة الاستعمارية<sup>3</sup>.

-أكدت على تلاحم الشعب وتعبئة مع الثورة وإقحام المدينة في خضمّ المعركة وبالتالي نقل الثورة من الريف إلى المدينة وتوسيع العمليات الفدائية، إضافة إلى منح السّلطة المطلقة لجبهة التحرير الوطني سياسيا وجيش التحرير عسكريا وتأكيد شرعية الثورة<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> بشيرير: المرجع السابق، 275

<sup>2</sup> بورغدة: الجنرال ديغول ...، المرجع السابق، ص391

<sup>3</sup> جيلالي (بلوفة): "فعالية المظاهرات الجزائرية خلال ثورة التحرير مظاهرات ديسمبر 1960 نموذجا"، مجلة القرطاس،

العدد1، الجزائر، 2012، ص316

<sup>4</sup> مريوش: المرجع السابق، ص364



-أثمرت هاته المظاهرات الصبغة الشعبية التي تميّزت بها الثورة بعد الأحداث وهذا باعتراف الرأي العام الدولي و حتى ديغول نفسه عندما خاطب أحد المقربين عشية المظاهرات بقوله: "إنّ الوعي الجماعي قد انتشر في الجزائر وهذا ما تدلّ عنه تصرفات الجماهير وهذا واقع يجب علينا تقبله"، كما حاول ديغول أن يعطي عرض حال لما رآه حيث ذكر: "إنّ ما رأيته بأمّ عيني خلال خمسة أيام وما سمعته بأذني وما تغلغل في أعماق فكري ترك لديّ انطبعا واضحا عن حقيقة الوضع في الجزائر عندما سيمزق التصويت على حقّ تقرير المصير آخر ستار قائم، إنّ الحرب أصبحت شبه منتهية والفجوة عميقة بين الطائفتين فالمسلمة مقتنعة بأنّ لها الحقّ في الاستقلال وأنّها ستحصل عليه"، وإنّ معظم الأوروبيون مصمّمون على أن يحجبوا عنها ذلك مهما كلف الأمر<sup>1</sup>.

-كانت المظاهرات عاملا حاسما في حمل الجنرال ديغول على التخلّي عن سياسة تحقيق الجزائر جزائرية بدون جبهة التحرير الوطني إذ أكّدت له محاولاته السابقة عدم نجاحه في فصل السكان عن الثورة، بل أنّها نجحت في تجنيد الجماهير ورائها بطريقة لم يُسبق لها مثيل، كما تبعثرت أفكاره التي جعلته أمام الأمر الواقع للدخول في مفاوضات مع جبهة التحرير الوطني<sup>2</sup>.

-قبرت هذه المظاهرات فكرة القوّة الثالثة التي اعتمدها الجنرال ديغول وأجبرته على التخلّي عنها نهائيا وكانت بمثابة استفتاء شعبي عبّر من خلاله الشعب الجزائري برمته عن مطلبه الوحيد هو الجزائر حرة مستقلة<sup>3</sup>، إضافة إلى هذه فكتشفت عن دسائس الخونة الذين كانوا يهدفون إلى تكسير الثورة وتجسيدها في مبادئها التي سطرّتها في بيان أوّل نوفمبر، كما أنّها ساهمت في تعميق الهوة بين المسؤولين الفرنسيين إذ اتّضح ذلك فيحلّ الهيئات الفرنسية

<sup>1</sup> ديغول: المصدر السابق، ص 106-107

<sup>2</sup> داعي: المرجع السابق، ص 89

<sup>3</sup> أم الخير (قشي): "مظاهرات 11 ديسمبر 1960 في سياق التأثير المتبادل بين حق تقرير المصير وتدويل القضية الجزائرية"، مجلة مصادر تاريخ الجزائر المعاصر، مج 17، العدد 1، الجزائر، 2019، ص 71

## الفصل الرابع: ردود الفعل المدنية الفرنسية حول إعلان ديغول لمشروع تقرير المصير 16 سبتمبر 1959

بالجزائر واتخاذ عقوبات ضدّ الجنرال سالان وأتباعه، مما أدّى إلى ارتفاع حدّة التطرّف لدى المستوطنين الذين أسّسوا منظّمة اليد الحمراء<sup>1</sup> وقادوا محاولة الانقلاب في افريل 1961 ضدّ ديغول<sup>2</sup>.

فرض حظر التجوال ابتداء من الساعة الثامنة مساء في كلّ المدن الجزائرية التي جرت فيها الأحداث، حيث يُعتبر تجمّع أكثر من ستة أشخاص ممنوعا إضافة إلى القيام بفصل 40 موظفا يعملون بالجزائر من وظائفهم بتهمة المشاركة في الإضراب الذي دعت إليه جبهة الجزائر الفرنسية<sup>3</sup>.

حلّ جبهة الجزائر الفرنسية والجبهة الوطنية من أجل الجزائر الفرنسية اللتان تشكلتا خلال شهر جويلية 1960 وضمّتا شخصيات من اليمين المتطرّف<sup>4</sup>.

رفض الجزائريين استفتاء يوم 8 جانفي 1961 الذي جاء من أجله الجنرال ديغول في حملة انتخابية حيث امتنع عن التصويت 40٪. من المسجلين و72٪. رفضوا مشروعه

---

<sup>1</sup>أطلقت تسمية اليد الحمراء على منظمة إرهابية فرنسية عسكرية غامضة بدأت تنفيذ جرائمها بداية من 1950 بالعمليات التخريبية والاعتقالات إلى جانب مختلف الأعمال اللااخلاقية وكان المنفذ الفعلي هي مصلحة العمل التي كانت تضم عدد معتبرا من غلاة المستوطنين التابعة أصلا لمصلحة التوثيق الخارجي و الجوسسة المضادة وهذه المصالح تابعة لجهاز الاستخبارات الفرنسية لتجدد مهامها القذرة بداية من 1956 ضد الشخصيات الوطنية المطالبة بالاستقلال داخل تراب المغرب العربي ليتطور نشاطها أكثر خاصة بعد تولي الجنرال ديغول للحكم سنة 1958 بحيث كان لها سيطرة تامة على أعضاء مجلس الشيوخ والبرلمان والأحزاب السياسية وكننتيجة لذلك عجز السياسيون الفرنسيون عن إيجاد حل لهذه المشكلة ليزداد نشاطها التطرفي أكثر بعد إعلان الجنرال ديغول في 16 سبتمبر 1959 عن حق الجزائريين في تقرير مصيرهم فأخذت المنظمة تستعد للإطاحة بالجنرال ديغول مثلما فعلوا بتاريخ 13 ماي 1958 مع الجمهورية الرابعة أنظر: يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين 19 و20، ص297، ريمة (دريدي): " دور منظمة اليد الحمراء في اغتيال أصدقاء الثورة الجزائرية"، مجلة الدراسات التاريخية العسكرية، مج1، العدد2، الجزائر، 2019، ص171

<sup>2</sup> داعي: المرجع السابق، ص89

<sup>3</sup> قنطاري: المرجع السابق، ص57

<sup>4</sup> بورغدة: الجنرال ديغول ...، المرجع السابق، ص389

وصوّتوا بالرّفص ومن ثمّ تأكيد القطيعة مع كلّ طرح فرنسي يهدف إلى ضرب شرعية الثورة<sup>1</sup>.

أدّت المظاهرات إلى تخفيف الضّغط على المجاهدين في الجبال وهذا بتشتيت القوّات الفرنسية بكلّ ما تحويه ترساناتها العسكرية المدعّمة بالحلف الأطلسي وهذا بنقل ساحة المعركة إلى داخل المدن الجزائرية بعد أن ضيّقت فرنسا الخناق على الريف الجزائري من جرّاء مخطّط الجنرال شال الذي كان يهدف إلى سحق الثورة وجيش التحرير<sup>2</sup>.

دخض مقولة أنّ الدافع الاقتصادي كان وراء المظاهرات حيث يدعي بعض الكتّاب الاستعماريين أنّ مظاهرات ديسمبر كان دافعها الأساسي الجوع والفقر والبطالة دون أن يُقرّوا بوجود دافع قوّي يتملّ في استرجاع السيادة الوطنية<sup>3</sup>.

كان من بين أهمّ نتائج مظاهرات ديسمبر 1960 إسماع صوت الجزائر للعالم وبذلك شكّلت منعرجا حاسما في المسار الدبلوماسي والسياسي حيث تبنّت الجمعية العامّة للأمم المتحدة أيّاما قليلة بعد هذه الأحداث لائحة تعترف بحقّ الشعب الجزائري في تقرير مصيره ورفضت المبرّرات الفرنسية التي كانت تهدف إلى تضليل الرّأي العام<sup>4</sup>.

وفي نفس السّياق وعلى مستوى هيئة الأمم المتّحدة وفي مقرّ الجمعية العامّة استُقبل الوفد الجزائري بحفاوة من طرف دول العالم الثالث كما استُقبل السيّد كريم بلقاسم من طرف رئيس الاتّحاد السوفياتي نيكيتا خروتشوف فاستغلّ هذا الظرف من أجل تدويل القضية الجزائرية.

دفعت هذه المظاهرات العديد من الدول للاعتراف بالحكومة المؤقّتة، كما قامت مجموعة باندونغ وانضمّت إليها الوفود الأخرى لإصدار قرار أمميّ يوصي بحقّ الشعب

<sup>1</sup> مخالدا: المرجع السابق، ص 366

<sup>2</sup> دليوح: المرجع السابق، ص 79

<sup>3</sup> ميلودي: اتفاقيات إيفيان ...، المرجع السابق، ص 30

<sup>4</sup> بن شرقي: المرجع السابق، ص 295

الجزائري في تقرير مصيره، وفعلا أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 20 ديسمبر 1960 القرار رقم 14/15 الذي ينص على حقّ الشعب في تقرير مصيره وإجراء استفتاء تحت إشراف الأمم المتحدة، والجدير بالذكر أنّ القضية الجزائرية كان قد شرع في دراستها منذ 6 ديسمبر فكانت أبرز نتيجة لهذه المظاهرات هي تحرك القضية الجزائرية في المنابر والمحافل الدولية ودفع عجلة المفاوضات إلى الأمام بعدما كانت فرنسا تمنع وتماطل<sup>1</sup>.

وذلك بعد تصويت في الجمعية العامة حيث جاءت النتائج لصالح القضية الجزائرية 63 صوت بنعم، 27 غياب عن التصويت و8 أصوات فقط بلا فؤصفت هذه الدورة بأنها دورة انتصار لجبهة التحرير الوطني<sup>2</sup>.

بعد هذه المظاهرات وفي ظرف شهر وبالتحديد نهاية شهر جانفي أمر الجنرال ديغول صديقه جورج بوميدو بالاتصالات السريّة مع الممثلين الجزائريين فكانت بداية المفاوضات الجديّة التي عجلت بتوقيع اتفاقيات إيفيان في 18 مارس 1962 ووقف إطلاق النار<sup>3</sup>. كانت مظاهرات ديسمبر بمثابة استفتاء علنيّ للعالم أكد فيه الشعب الجزائري حقّه في تقرير المصير وتمسّكه بالاستقلال والحكومة المؤقتة وأكدت في نفس الوقت للجنرال ديغول موقف المستوطنين وقادة الجيش من سياسته حيث رفضوا سياسته المتعلقة بتقرير المصير والجزائر جزائرية والتخلّي عن الجزائر فرنسية واعتبروها خيانة لمصير 13 ماي، كما أنّها سدّت أمامه الطريق من أجل البحث عن القوّة الثالثة غير أنّ الجنرال أصرّ على المضيّ قدما في تنفيذ سياسته من خلال الترويج لاستفتاء 8 جانفي 1961 الذي علّق عليه آمالا كبيرة في تجسيد تصوّراته السياسية على أرض الواقع بهدف حلّ المشكلة الجزائرية وهو ما سنعرّف عليه في المبحث الموالي من خلال الوقوف على مراحل هذا الاستفتاء وأهمّ الانعكاسات المترتبة عنه.

<sup>1</sup> حفاف: المرجع السابق، ص 272

<sup>2</sup> بلوفة: المرجع السابق، ص 316

<sup>3</sup> مخالدا: المرجع السابق، ص 367

### المبحث الثالث: استفتاء 8 جانفي 1961 بين الموافقة والرفض

شهدت سنة 1961 أحداثا سياسية حافلة سواء في فرنسا أو الجزائر كان لها أثرا هاما على مستقبل المستوطنين والعسكريين بحكم أنهم من أعادوا ديغول للحكم. وبعد مخاض عسير خاضه الجنرال ديغول في مواجهة خصومه في الداخل الفرنسي المعارضين لأيّ تنازل في الملف الجزائري، قرّر الجنرال ديغول في خطاب له يوم 4 نوفمبر 1960 الماضي قُدم في فكرة تقرير المصير للجزائر وفقا لما يراه على أن تُعرض الفكرة للاستفتاء الشعبي في فرنسا والجزائر مع مطلع سنة 1961<sup>1</sup>.

لقد كان نجاح استفتاء 8 جانفي 1961 رهانا حاسما أسس عليه الجنرال ديغول سياسته الجزائرية لهذا كان يريد من الناخبين أن يقبلوا بكثافة على صناديق الاقتراع ويوافقوا بأغلبية مريحة على منحه سلطة تقرير المصير بالنسبة للجزائريين على أساس الجزائر جزائرية وسلطة وضع وتنظيم جديد للسلطات العمومية ولهذا نظم حملة دعائية مكثفة لصالح هذا المشروع امتدّت من 19 ديسمبر 1960 إلى 7 جانفي 1961<sup>2</sup>.

يتطلب تقرير المصير الذي أعلن عنه الجنرال ديغول في 16 سبتمبر 1959 قانونا ينوي تقديمه للاستفتاء والأهمّ من ذلك كلّه أنّ الاستشارة الانتخابية في زمن الحرب سلاح وإعداده إستراتيجية، إنّ احتمالية إجراء استفتاء تقرير المصير تُغيّر قواعد اللعبة ومن الواضح أنّ النتيجة ستؤدّي عاجلا أم آجلا إلى المفاوضات ومن هنا أطلق رئيس الدولة عدّة دعوات للمشاركة بقدر ما يدعو إلى احترام الشرعية وهذان مبدآن لا يستطيع المساومة بهما،

<sup>1</sup>لزهر (بديدة): استفتاء 8 جانفي 1961 بقلنة سيدي سعد، في إعلام وبيانات الثورة وقادتها، أعمال الندوة العلمية الوطنية يومي 7-8 جانفي 2019 حول الأحداث 8 جانفي 1961 بقلنة سيدي سعد وسياقاتها المحلية والوطنية والدولية، ط1، الجزائر، 2020، ص16

<sup>2</sup>بورغدة: الجنرال ديغول ....، المرجع السابق، ص318

## الفصل الرابع: ردود الفعل المدنية الفرنسية حول إعلان ديغول لمشروع تقرير المصير 16 سبتمبر 1959

ويتعلق الأمر بالإجابة على سؤال مزدوج: هل توافق على مشروع القانون المتعلق بتقرير المصير للشعب الجزائري وتنظيم السلطات العامة في الجزائر قبل تقرير المصير<sup>1</sup>؟  
الجدير بالذكر أنه في 16 نوفمبر 1960 أعلن مجلس الوزراء عن إجراء استفتاء في 8 يناير 1961 للمصادقة على خطة الجنرال بخصوص تقرير المصير وتنظيم السلطات العامة في الجزائر حيث أعلن ديغول بأنه سيتوجّه للجزائر للقيام بحملة بخصوص ذلك<sup>2</sup>.  
فكانت زيارة ديغول للجزائر في ديسمبر 1960 آخر زيارة له والتي جاءت ضمن جولاته لشرح فكرة الاستفتاء المزمع إجرائه مع مطلع 1961، حيث لمس فيها حجم الهوة التي تفصل الجزائريين والمستوطنين الذين خرجوا كلّ على حدى في مظاهرات مطالبه ساخطة وناقمة على ديغول وفق منظور كلّ طرف<sup>3</sup>.

لقد كانت مظاهرات ديسمبر 1960 عاملا حاسما في حمل ديغول على التخلي عن سياسة تحقيق الجزائر جزائرية بعيدا عن جبهة التحرير الوطني، وعقد اجتماع للوزراء بتاريخ 15 ديسمبر 1960 برئاسة ديغول حيث ألقى لويس جوكس وزير الشؤون الجزائرية بيانا إضافيا عن الوضعية الجزائرية واطّلع الوزراء عن التدابير التي اتّخذها للمحافظة على الأمن وإجراءات العقوبة التي سيجري تنفيذها ومن بينها حلّ المنظمات السياسية الفرنسية بالجزائر<sup>4</sup>.

وبالعودة إلى استفتاء 8 جانفي 1961 فقد دعا ديغول الشعب الفرنسي والجزائري للاستفتاء حول تقرير المصير في الجزائر وقد نص هذا الاستفتاء على أنه عندما تسمح الشروط الأمنية فإنّ المصير السياسي للجزائر مع الجمهورية الفرنسية سيتم تقريره من طرف

<sup>1</sup> Morelle, Opcit, P142

<sup>2</sup> Boulam (Louarigt), Le Déroulement des Manifestations, *Mémoire*, Supplément N08, Alger, 2012, P18

<sup>3</sup> محفوظ (رموم): الثورة الجزائرية من خلال الصحافة الليبية 1954-1962، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث

والمعاصر، منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، 2011-2012، ص276

<sup>4</sup> عصماني: المرجع السابق، ص199-200

الفصل الرابع: ردود الفعل المدنية الفرنسية حول إعلان ديغول لمشروع تقرير  
المصير 16 سبتمبر 1959

الشعب الجزائري<sup>1</sup>، فقد قرّر تنظيم هذا الاستفتاء على أساس متناقض يتمثل في إنهاء الحرب بواسطة المقابلات السلمية والتفاوض مع جبهة التحرير من جهة ووضع قاعدة شرعية لتتصيب هيئة تنفيذية في نطاق فكرة الجزائر جزائرية التي كان يحاول خلقها قبل ذلك من جهة أخرى<sup>2</sup>.

بعد أسبوع من عودته إلى فرنسا توجّه ديغول بخطاب إلى الشعب الفرنسي يوم 20 ديسمبر 1960 وكان الخطاب متلفزا غرضه استدعاء الهيئة الناخبة وفقا لقوانين<sup>3</sup> لاستفتاء 8 جانفي 1961<sup>4</sup>، وهذا ما أدّى بالجنرال ديغول أن يشترك في الدّعوة للاستفتاء بنفسه حيث خاطب الشعب الفرنسي ثلاث مرات قبل 8 جانفي حيث قال يوم 20 ديسمبر 1960: "إنّ الشعب الفرنسي مدعوّ للقول إذا كان يقرّ كما اقترح عليه أن يختار السكان الجزائريون مصيرهم بنفسهم ... إنّ فرنسا التي تتخذ القرار يحدوها الأمل بأن تتعامل في المستقبل مع جزائر هادئة و مسؤولة، لذلك طلب من الفرنسيات والفرنسيين الإجابة بنعم بشكل صريح وشامل"، ليجدّد دعوته في خطابه يومي 31 ديسمبر 1960 و6 جانفي 1961 مدّعا أنّ حلّ القضية الجزائرية قد انحصر بين ديغول والشعب الفرنسي، حيث كان في كلّ مرة يطلب من الفرنسيين أن يدعموه من خلال التصويت بنعم موضّحا أنّه سيستقيل إذا كانت النتيجة سلبية<sup>5</sup>.

انطلقت الحملة الانتخابية يوم 19 ديسمبر من خلال إعطاء التعليمات حتى تسير الحملة والاستشارة بسلاسة، وفي الجزائر كان المندوب العام جون موران يشرح أهمية هذه

<sup>1</sup> أحمد (سعودي): إل 8 جانفي 1961 موعدا لقلنة سيدي سعد مع الوفاء والشهادة، أعمال الندوة العلمية الوطنية يومي 7-8 جانفي 2019 حول الأحداث 8 جانفي 1961 بقلنة سيدي سعد وسياقاتها المحلية والوطنية والدولية، ط1، الجزائر، 2020، ص104

<sup>2</sup> بوعزيز: المرجع السابق، ص294

<sup>3</sup> أنظر الملحق رقم 13

<sup>4</sup> دليوح: المرجع السابق، ص89

<sup>5</sup> ديغول: المصدر السابق، ص108

الفصل الرابع: ردود الفعل المدنية الفرنسية حول إعلان ديغول لمشروع تقرير  
المصير 16 سبتمبر 1959

المشاورات لممثلي الدولة والمحافظين ونواب المحافظين وضباط الأقسام الإدارية المتخصصة<sup>1</sup> وتجدر الإشارة أنّ هذا الاستفتاء تُشرف عليه الإدارة الفرنسية والجيش الفرنسي خاصة في البوادي والمراكز البعيدة عن أنظار الصحفيين والملاحظين الأجانب وكان له مطلق التصرف<sup>2</sup>.

وفي خضمّ حملته الانتخابية كشف الرئيس الفرنسي خطوط سياسته العريضة" تخلص فرنسا يكمن في حلّ جذري للمشكلة الجزائرية وإقناع الشعب الفرنسي وضعه الجنرال أمام احتمال فراغ دستوري قد يقع في حال عدم موافقته على المشروع نلمس ذلك في مناشدته عبر الإذاعة والتلفزيون الشعب الفرنسي أنّ يوافق على حقّ تقرير المصير للجزائر قائلا: أنّها ستكون ضربة قاسية لو أنّ نتيجة الاستفتاء انطوت على السلبية والتردد الأمر الذي سيحول بيني وبين الاستمرار في مناصبي كرئيس للجمهورية الفرنسية<sup>3</sup>.

وقد لقي هذا الاستفتاء قبولا واسعا لدى الشعب الفرنسي الذي اعتبره إنهاء لحرب صارت تكلفه الشيء الكثير بشريا واقتصاديا، وقد شمل هذا الاستفتاء المنتخبين في كلّ من فرنسا والجزائر بما فيها الصحراء وكذلك من محافظات ومناطق وأقاليم ما وراء البحر أيّ المستعمرات الفرنسية ليقروا جميعا مستقبل الجزائر<sup>4</sup>.

بموجب استفتاء 8 جانفي 1961 تمتّ دعوة الناخبين الفرنسيين بمن فيهم الناخبون في المقاطعات الجزائرية سواء كانوا من السكان الأصليين أو من أصل أوروبي لاتخاذ قرار بشأن حق تقرير المصير للشعب الجزائري<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> Morelle, Opcit, P147

<sup>2</sup> خضير: المرجع السابق، ص372

<sup>3</sup> رموم: المرجع السابق، ص376

<sup>4</sup> سعودي: المرجع السابق، ص104

<sup>5</sup> Charles (Degaulle), Discours et Messages avec le renouveau 1958-1962, Ed Librairie plon, Paris 1970, P85



الجدير بالذكر أنّ الاستفتاء يستمر لمدة 3 أيام، اليوم الأول 6 جانفي مخصّص للريف واليوم الثاني 7 جانفي للمدن الصغيرة والثالث 8 جانفي للبلديات الكبيرة وبذلك يمكن للجيش أن يحافظ على النّظام من خلال تركيز مراقبته على مختلف الأماكن التي تجري فيها عمليات الاقتراع<sup>1</sup>.

ومن جهة ثانية عملت السلطات الفرنسية على تشجيع الجيش على التّعاون مع المدنيين في الحملة الإعلامية التي يجب أن تكون نشطة من أجل التعلّب على المخاوف وللإقناع بأنّ الامتناع عن التصويت يؤديّ إلى كونه شريكا لجهة التحرير الوطني<sup>2</sup>.

انطلق الاستفتاء وسط قلق غير مسبوق وذهب الناخبون للإجابة ب "نعم" أو "لا" على سؤال حق تقرير المصير للشعب الجزائري فقد كان بحقّ اختبارا حقيقيا لدعوة المقاطعة الذي دعت إليها جبهة التحرير الوطني والدعوة للمشاركة التي دعا لها أنصار الجزائر الفرنسية<sup>3</sup>.

انطلق الاستفتاء أيام 8/7/6 جانفي 1961 تحت رقابة الجيش الفرنسي المشرف الوحيد على عملية الاستفتاء في البوادي والمراكز البعيدة عن أنظار الصحافة والملاحظين الأجانب وبعد نهاية الاستفتاء تمّ الإعلان عن النتائج والتي جاءت كما كان متوقّعا أزيد من 75% صوتوا ب "نعم" في فرنسا إي 57% من مجموع الناخبين المسجّلين و69% في الجزائر أي 39%/. من مجموع الناخبين المسجّلين، مع امتناع 42% عن التصويت<sup>4</sup>.

وبتاريخ 14 جانفي 1961 أعلن المجلس الدستوري على النتائج النهائية حيث بلغت نسبة المشاركة بفرنسا 76%، و 59% بالجزائر<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> Le mir, Op.cit,P333

<sup>2</sup> Morelle,Op.cit,P148

<sup>4</sup> Degaulle, Op.cit,P 266-267

<sup>3</sup> رموم: المرجع السابق، ص377

<sup>5</sup> سعودي: المرجع السابق، ص105

تجدر الإشارة أنّ هذا الاستفتاء عرف عدّة تجاوزات والتي تمثّلت في حمل السكان الجزائريين على التصويت بالقوّة ويتجلّى الضّغط في تهديد السكان بالقتل إن لم يقبلوا على التصويت بنعم وكلّ من لم يصوّت يعتبر من الفلّاقّة وكان التهديد أيضا بقطع التموين عنهم ووقع هذا في المراكز التي تضمّ مليونين ونصف نسمة<sup>1</sup>.

أجاب الشعب الجزائري بمقاطعة الاستفتاء وتعلّقه بالثورة الجزائرية وحكومته الوطنية فكان ردّ فعل الجيش الفرنسي إطلاق النار على الجماهير ممّا أسفر على سقوط مئات الأموات والجرحى، غير أنّ السلطات الاستعمارية لم تعترف سوى بمقتل 25 جزائريا وجرح 100 شخص آخر<sup>2</sup>.

كما حاول الجنود الفرنسيين إرغام المحتشدين على الانتخاب حيث أرادوا البدء بالنساء وجلبهن بالقوّة إلى صناديق الاقتراع ممّا أثار حفيظة السكان الذين حاولوا منعهم مستخدمين العصيّ والحجارة، وفي غمرة هذه الأحداث حدثت اشتباكات دامية حيث احتجز المحتشدون جنديا فرنسيا وانهالوا بالضرب عليه حتى أردوه قتيلا وأخذوا سلاحه وزيّه العسكري فردّ عليهم بقية الجنود بالرصاص الحيّ ممّا أسفر عن سقوط 11 شهيدا وجرح خمسة آخرين<sup>3</sup>.

رغم كلّ هذه الإجراءات والتجاوزات غير أنّ جبهة التحرير الوطني كانت بالمرصاد وهذا ما جعل الحكومة المؤقتة تؤكّد أنّ هذا الاستفتاء لن يكون على شاكلة الانتخابات السابقة لأنّ أساسه غير صحيح فكيف يستفتي الشعب الفرنسي لتقرير مصير الشعب الجزائري؟ ولهذا قامت بدعوة الشعب الجزائري لمقاطعة الاستفتاء حيث تمّ توزيع منشور<sup>4</sup>

<sup>1</sup> خضير: المرجع السابق، ص372

<sup>2</sup> عصماني : المرجع السابق، ص201

<sup>3</sup> لخضر (بلقاسمي): المحتشادات الفرنسية في الجزائر إبان الثورة التحريرية-محتشد قلّة سيدي سعد نموذجاً-، أعمال الندوة

العلمية الوطنية يومي 7-8 جانفي 2019 حول الأحداث 8 جانفي 1961 بقلّة سيدي سعد وسياقاتها المحلية والوطنية

والدولية، ط1، الجزائر، 2020، ص88

<sup>4</sup> انظر الملحق رقم14

الفصل الرابع: ردود الفعل المدنية الفرنسية حول إعلان ديغول لمشروع تقرير  
المصير 16 سبتمبر 1959

بالجزائر جاء فيه: "ينبغي الآن كسب معركة الاستفتاء، فبقائك بمنزلك ستسجل غيابك المكثف رفضك لتمثيله الاستفتاء"<sup>1</sup>.

كما دعت جبهة التحرير الوطني عبر إذاعة تونس إلى الامتناع عن التصويت وبذلك سيتمكن من المطالبة بأصوات كل من لم يذهب إلى مراكز الاقتراع كما دعت المواطنين إلى المقاطعة<sup>2</sup>، كما ألقى فرحات عباس خطابا بتاريخ 1 جانفي 1961<sup>3</sup> يذكر فيه أنه يؤيد سياسية تقرير المصير لكنه يصر على حقيقة أن المفاوضات يجب أن تتم بمساواة وليس من خلال التنازل، كما وجه تعليمات للشعب من أجل إفشال الاستفتاء ومقاطعته<sup>4</sup>.

وحرصا منها على أمن وسلامة المواطنين فقد دعت ج ت و السكان المسلمين في كل من العاصمة ووهران لتجنب أية حوادث وكانت تخشى من تعرض الجماهير الشعبية لقمع دموي جديد ولهذا كانت تعليماتها للجماهير هي: "التزموا بيوتكم ولا تتظاهروا إلا إذا أتوا يبحثون عنكم ليجبروكم على المشاركة في الاستفتاء بالقوة"، كما كانت تعليماتها لسكان الأرياف والقرى هي: "الامتناع عن التصويت في ظل الهدوء" ولتجنب ضغط الإدارة والجيش، أما الذين يجبرهم الجيش الفرنسي على الذهاب في شاحناته إلى صناديق الاقتراع فقد طلبت منهم وضع بطاقتي الموافقة والرفض معا في صندوق الاقتراع أو تمزيق البطاقة حتى يكون صوتهم طاغيا<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> بوقارة: المرجع السابق، ص 140

<sup>2</sup> Lemir, Op.cit,P333

<sup>3</sup> أنظر الملحق رقم 15

<sup>4</sup> Morelle,O.pcit,P149

<sup>5</sup> بورغدة: الجنرال ديغول ....، المرجع السابق، ص 319

جريدة المجاهد في مختلف أعدادها أشارت إلى فكرة مشروع الاستفتاء وأنّ هذه الفكرة بحسبها لن ترى النجاح وسيكون مآلها الفشل لأنّها فكرة مشكوك في مضمونها ونتائجها ليس لدى الجزائريين فحسب بل حتى لدى الأطراف الأخرى<sup>1</sup>.

رصدا لفكرة الاستفتاء وتقرير المصير توقّفت المجاهد في عددها 86 الصادر يوم 2 جانفي 1961 عمّا تروّج له حكومة ديغول من حرية التعبير وإبداء الرأي في استفتاء 8 جانفي وأنّ هذا الاستفتاء الذي ستشهده الجزائر وفرنسا معا لن يكون حرا<sup>2</sup>، وبعد الإعلان عن نتائج الاستفتاء؛ جريدة المجاهد واكبت الحدث فقد خصّصت معظم صفحات عدد 87 لمجريات الاستفتاء، حيث عبّرت عن رفضها لهذا الاستفتاء وبيّنت نتائجها للجزائريين الذين فضّلوا التّعامل مع ديغول وحكومته كما نشرت الجريدة المجازر التي رافقت الاستفتاء<sup>3</sup>.

وعلى الرّغم من كلّ أنواع التهديد والضغط فإنّ سكان البوادي قاطعوا إلى حدّ بعيد صناديق الاقتراع، حيث صرّح مبعوث صحيفة ديرنييراور الاستعمارية في بلاد القبائل قائلاً: "لم يتقدّم شخص واحد من بين الألفين المسجلين وعندما نفذ صبر السلطات العسكرية في منتصف النهار جنّدت أحد أعوانها النائب بن الناصر ليحرّض السكان على التصويت فخطب فيهم قائلاً: "صوّتوا بنعم أو بلا المهم هو أن تصوّتوا الآن باختياركم قبل أن تصوّتوا بعد حين كرها"، كما يروي مراسل وكالة أسوشيتد برس أنّه شاهد عجوزا جزائرية تصوّت فسألها لماذا تصوّتت فأجابته: الجيش الفرنسي أكرهني على ذلك"<sup>4</sup>.

وفي نفس السياق أكّد السيد "لتان ألبرت بول" أنّه زار مناطق متعددة في الجزائر عشية الاستفتاء ويوم إجرائه وشهد أنّ دعوة جبهة التحرير الوطني لمقاطعة الاستفتاء لقيت

<sup>1</sup> جريدة المجاهد: لا يضمن حماية نفسه كيف يضمن حرية الاستفتاء، المنظمة الوطنية للمجاهدين، العدد 84، الجزائر، 12 ديسمبر 1960

<sup>2</sup> جريدة المجاهد: بين الاستفتاء وتقرير المصير، المنظمة الوطنية للمجاهدين، العدد 86، الجزائر، 2 جانفي 1961

<sup>3</sup> جريدة المجاهد: الحكومة الجزائرية تفصح مجازر الاستفتاء، المنظمة الوطنية للمجاهدين، العدد 87، الجزائر، 16 جانفي

1961

<sup>4</sup> خضير: المرجع السابق، ص 373

استجابة واسعة في أنحاء الوطن، حيث ذكر نماذج عديدة للمقاطعة، ففي منطقة القبائل التي زارها أثناء الاستفتاء في إطار جولة نظمتها السلطات الاستعمارية لوفد صحفي تحت عن نزول الثوار من الجبال إلى القرى وتوزيعهم لمناشير تدعو للمقاطعة، وفي بلدة فور ناسيولا<sup>1</sup> الأريعاء نايت إرائن حاليا خاطبه هو ومرافقيه أحد الإداريين قائلا: "إنهم يقاطعوننا يا سادة وسنكون محظوظين إذا بلغ تعداد الناخبين ربع عدد المسجلين"، كما تحدّث عن امتناع سكان بلدة مكلة<sup>1</sup> عن التصويت رغم الجهود التي بذلها ضباط الجيش الفرنسي لإقناعهم بالمشاركة في التصويت ليعلق قائلا: "إن زمن الانتخابات في الإطار الفرنسي قد ولى وأن سكان مكلة رفضوا دعوة أعيان الإدارة والمنتخبين المصطنعين وفضلوا ركوب المخاطر وسماع تعليمات الخطباء السريين متضامنين بذلك مع الجبل والغابة أي مع الثوار..."<sup>2</sup>.

أما في المدن وقعت مقاطعة تامة ولم يجدوا حتى الذين يجلسون على صناديق الاقتراع ونظمت الدوريات العسكرية حملة ترويعية كما ألقت القبض على بعض الشباب ووضعت أبوابا فوق السطوح لتذيع باستمرار الدعوة إلى التصويت بالإضافة إلى السيارة العسكرية المتقلّة والطائرات التي تنزل إلى مستوى منخفض فوق المنازل على أمل ترهيب السكان، حيث تعترف صحيفة لوفيغارو الصادرة يوم 9 جانفي 1961 أنّ الجيش الفرنسي لم يجرؤ على استفزاز سكان القصبّة أو حملهم بالإكراه على التصويت لأنّه كان متيقّنا أنّ أدنى محاولة من هذا القبيل تتحوّل بسرعة أي صدمات دموية<sup>3</sup>.

نفس الأمر تمّ تسجيله في مدينة وهران حيث كانت هذه الأخيرة تحت حصار حقيقي فجنود المظلات والبحرين كانوا يتقلّون بين الأحياء العربية غير أنّ السكان قابلوهم بالمقاطعة التامة فأعلنوا الإضراب وأغلقوا المتاجر ولازموا الديار ولم يصوتوا، ومع حلول السابعة الرابعة كلّفت القيادة الفرنسية أحد عملائها المدعو مكي بأن يجمع بعض الأصوات

<sup>1</sup> بلدية تابعة لولاية تسميلت

<sup>2</sup> بورغدة: الجنرال ديغول ...، المرجع السابق، ص 320

<sup>3</sup> خضير: المرجع السابق، ص 373

غير أنه فشل، أما في تيارت حاول رئيس البلدية أن يحرض السكان على التصويت فقذفوه بالحجارة، أما في قسنطينة فرغم وسائل الضغط الممارس من طرف السلطات العسكرية فهي لم تتحصّل إلا على نسبة ضئيلة غير أنه أثناء عملية الفرز حدثت مفاجئة حيث وجدت أن كل أوراق المصوّتين تحتوي على كلمة جبهة التحرير الوطني إلى جانب نعم فأصبحت العبارة: نعم إلى جبهة التحرير الوطني<sup>1</sup>.

وإذا كانت النتائج في الوطن الأم يمكن أن تكون حقيقية على أساس أن فرنسا بلد ديمقراطي وأن هذه النتائج تبيّن ارتفاع نسبة المشاركة ونسبة التأييد لشخص الجنرال ديغول وثقة المجتمع الفرنسي فيه وسياسته ورغبته في إيجاد حلّ للمعضلة الجزائرية وهو ما جعله يؤكّد في مذكراته أن: "نتائج الاستفتاء كانت مرضية للغاية وأنّ الشعب الفرنسي قد منح مستعمراته الحرية ومنح الجزائريين حقّ تقرير مصيرهم وأنّه من المؤكّد أنّهم سيختارون الاستقلال"<sup>2</sup>.

واعتبر ديغول في سرده للأرقام أنّ الاستفتاء نجح نجاحا كبيرا في الجزائر خاصّة بعدما أسماها بتهديدات زعماء الثورة للشعب الجزائري وكذا ضغوطات جبهة الجزائر الفرنسية والحزب الشيوعي في كلّ من فرنسا والجزائر بل وصل الأمر بالجنرال ديغول أنّه اعترف في إحدى خطاباتها قائلاً: أيتها الفرنسيات أيّها الفرنسيون من منكم لا يعلم أنّ القضية في الحقيقة أصبحت بيني وبينكم، المخرج الأكيد للأزمة التي تتخبّط فيها فرنسا بسبب حرب الجزائر وهو بتبنيه هذا الخيار يريد أن يخلّص الشارع الفرنسي من ضغوط المتطرفين من الأقدام السوداء والذين يشكّلون قوّة في الجيش والإدارة ويكسب رهان القوّة الشعبية تدعيما لموقفه بموقف الشارع الذي سئم من الحرب في الجزائر وأصبح لا يطيق ضغط الأقدام السوداء<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> جريدة المجاهد: الصورة الكاملة لحرب الاستفتاء، المنظمة الوطنية للمجاهدين، العدد 87، الجزائر، 16 جانفي 1961

<sup>2</sup> بورغدة: الجنرال ديغول...، المرجع السابق، ص 322

<sup>3</sup> دليوح: المرجع السابق، ص 92

الفصل الرابع: ردود الفعل المدنية الفرنسية حول إعلان ديغول لمشروع تقرير  
المصير 16 سبتمبر 1959

انطلاقاً من النتائج المعلنة ( ما يقارب 16 مليون صوت بنعم، وحوالي 5 ملايين بلا) أعلنت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بتاريخ 16 جانفي 1961 استعدادها لدخول في مفاوضات لبحث شروط استفتاء في الجزائر للوقوف على رأي الشعب الجزائري حول مبدأ تقرير المصير<sup>1</sup>، وفي اليوم الموالي 17 جانفي اجتمع ديغول مع وزرائه لدراسة مقترح الحكومة المؤقتة ولكنه وفي ظلّ ما عُرف به من خداع ومرأوغة إصدار خمسة مراسيم تهدف إلى تفتيت الوحدة الجزائرية بتاريخ 21 جانفي 1961 وهي:

-إنشاء مجالس إقليمية في مدن الجزائر، وهران و قسنطينة مؤلفة من عدد من الرؤساء المحليين للإدارة في الجزائر.

-إنشاء مجالس مركزية تتولّى إصدار منشورات المجالس الإقليمية المذكورة.

-وضع مسؤوليات أكبر على عاتق الإدارة المحليّة.

-تعيين ثلاث مديرين في المناطق الفرنسية الرئيسية في الجزائر كـممثلين لمندوب الحكومة الفرنسية.

-تحويل مجلس وزراء فرنسا لمندوب الحكومة في الجزائر سلّطة نقل بعض الاختصاصات المعينة إلى رؤساء الإدارات والمديرين<sup>2</sup>.

كما أصدر الجنرال ديغول قانون 14 جانفي 1961 الذي ينصّ على تقرير المصير للشعب الجزائري وتنظيم الحكم المدني بالجزائر قبل تقرير المصير وهو ما جعل منظمة الجزائر الفرنسية تصدر بياناً ومن أهمّ ما جاء فيه: "إنّ جبهة الجزائر الفرنسية مصمّمة أكثر من أيّ وقت مضى على الكفاح من أجل الانتصار النهائي وتنظيم المقاومة والتخلّي عن الاستسلام"<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> Morelle, Opcit, P149

<sup>2</sup> سعودي: المرجع السابق، ص 107

<sup>3</sup> ميلودي: المرجع السابق، ص 37

الفصل الرابع: ردود الفعل المدنية الفرنسية حول إعلان ديغول لمشروع تقرير  
المصير 16 سبتمبر 1959

تعددت وتتوَّعت تصريحات الفرنسيين سواء بالجزائر أو فرنسا غير أنها كلّها اتّفقت على نقطة واحدة هي لا لسياسة تقرير المصير والتخلّي عن الجزائر الفرنسية وهي ما ترجمته أفعالهم وأقوالهم خلال مظاهرات ديسمبر 1960 الراضية لسياسة ديغول. هذا الالتفاف الذي قام به ديغول لا يعبر في الحقيقة إلا عن عمق الأزمة التي كانت تعيشها الجمهورية الخامسة وهو ما أباح للمستوطنين في الجزائر بكل اتجاهاتهم بالانخراط في العمل الإرهابي المسلّح خاصّة بعد صدور نتائج الاستفتاء والتي تُحوّل للجنرال ديغول كلّ الصلاحيات من أجل تقرير مصير الشعب الجزائري، أي بلغة أخرى هي التخلّي عن الجزائر الفرنسية وهو ما جعل المستوطنين يتكاتفون رفقة الجيش من أجل ثني الجنرال عن سياسته والتخلّي عنها والحفاظ على الجزائر حتى لو اضطرّهم إلى إسقاط الجنرال مثلما فعلوا بالجمهورية الرابعة سنة 1958.

إذن خابت الحكومة الفرنسية ومعها الجنرال ديغول في مناوراتها ومحاولاتها لإيجاد مبررات لإحداث ثغرة في صفوف الثورة الجزائرية أو عملاء تضرب بهم جبهة التحرير الوطني من الداخل كما أنّ هذا الاستفتاء كان ناجحا من حيث أنّ المستوطنين فقدوا ما كانوا يسمونهم بحقهم الشرعي جزائر المستوطنين لأنّ نتيجة التصويت كانت لصالح ديغول والجبهة وقضت هذه النتيجة على كلّ آمالهم وهو ما جعلهم يسارعون الزمن ويخطّطون للحفاظ على الجزائر الفرنسية.



## الفصل الخامس:

### ردود الفعل العسكرية الفرنسية حول

### مشروع تقرير المصير 16 سبتمبر 1959

المبحث الأول: أسبوع المتاريس والصراع من أجل إفشال تقرير المصير

المبحث الثاني: انقلاب الجنرالات الأربعة ومحاولة الحفاظ على الجزائر

الفرنسية

المبحث الثالث: منظمة الجيش السري وموقفها من تقرير المصير

أثارت السياسة التي اتبعتها الجنرال ديغول اتجاه القضية الجزائرية استنكار العديد من الأطراف سواء من ناحية العسكريين الذين أرادوا تَنَحِيته والسيطرة على مقاليد الحكم، من ناحية أخرى المستوطنين الأوروبيين المتطرفين الراغبين في إبقاء الجزائر الفرنسية حفاظاً على امتيازاتهم، وقد ترجم موقفهم المعادي لهذه السياسة في مجموعة من الأحداث وتأسيس منظمات إرهابية كانت لها انعكاسات خطيرة على السياسة الفرنسية والثورة الجزائرية، كما بدأت ملامح التملل تظهر في أوساط الرأي العام الفرنسي جرّاء وقائع الثورة فقد أحدثت نجاحات الثورة حالة إحباط شديد على الفرنسيين وخاصة العسكريين الذين حاولوا إيقاف السياسة المتبعة من طرف الجنرال خاصة تقرير المصير والعمل بشتى الأساليب لإرغامه على تقديم تنازل عن هذه الفكرة التي ستؤدّي إلى فقدان الجزائر الفرنسية وهو ما جعلهم يتحدون رفقة المستوطنين، انطلاقاً من هذا يمكننا طرح التساؤلات التالية: كيف كانت ردة فعل العسكريين الفرنسيين على إعلان ديغول لمشروع تقرير المصير؟ هل تمكّن العسكريين الفرنسيين من ثني ديغول عن سياسته؟ وماهي الدوافع التي جعلتهم يتحدون رفقة المدنيين؟ وماهي مظاهر هذا الاتحاد بينهما؟

### المبحث الأول: أسبوع المتاريس والصراع من أجل إفشال تقرير المصير

لم تتمكّن الأقلية الأوروبية من فهم سياسة ديغول ولم يجدوا لها تفسيراً وعليه أصبحوا يبتعدون عنه في الوقت الذي كانت فيه الحركة الاستعمارية تبلغ أوج شدتها سنوات 1959-1960 وبذلك أصبحت صفوفهم تتسع وتقوى<sup>1</sup>.

كانت فئة الأقدام السوداء تعرف أنها في أي لحظة ستضيع إذا تخلت فرنسا عنها فقد كانت متخوفة من اليوم الذي ينزل فيه جيش التحرير من الجبال فستكون مجزرة، فقد كانت

<sup>1</sup> داعي: الأقليات الأوروبية في الجزائر، المرجع السابق، ص 304

هناك فعلا الكثير من عمليات القتل والتعذيب والإعدام فبدأو بالفعل في التظاهر في المدن تحت صرخات "تحيا الجزائر الفرنسية"<sup>1</sup>.

وبإعلان الجنرال ديغول يوم 16 سبتمبر 1959 عن حقّ الجزائريين في تقرير مصيرهم ليخلف هذا الإعلان ردود فعل عنيفة وسط المستوطنين والتي عبّر عنها دي سيزيني<sup>2</sup> في جريدة صدى الجزائر، حيث كان مندهشا وقال بأنّ 16 سبتمبر يحمل النحس والسيئ، غير أنّ روبر مارتيال عبّر بسخط واحتقار خاصّة اختيار الانفصال وقال بأنّه إهانة لموتانا وإهانة لكرامة فرنسا<sup>3</sup>.

خلال جانفي 1960 توتّرت أعصاب فرنسي الجزائر في العاصمة بسبب الخطاب الذي ألقاه الجنرال ديغول حول تقرير المصير للجزائر حيث كان ذلك بمثابة إعلان الحرب، كما اعتبر الجيش اعتراف الجنرال ديغول بمبدأ تقرير المصير للجزائر عبارة عن وثيقة استسلام وضعف وانهزام في تاريخ فرنسا ليعلن الجنرال سالان أنّه كوّن لجنة أطلق عليه اسم "اللجنة العامّة لإنقاذ الجزائر والصحراء" ضمت شخصيات متطرّفة من أحزاب اليمين، كما انضمّ إليها الجنرال ماسو مندّدين بسياسة الجنرال ديغول وتأكيد تمسّكهم بالجزائر الفرنسية<sup>4</sup>.

وكنتيجة لهذه الأوضاع بدأ المستوطنون رُفقة قادة الجيش في التهيؤ للدفاع عن الجزائر الفرنسية حيث وبتاريخ 3 أكتوبر 1959 طلبت إحدى عشرة جمعية أوروبية من

<sup>1</sup> Stora, Histoire de la guerre...., Opcit, P55

<sup>2</sup> ألان دو سريني من مواليد سنة 1921 كان مدير وكالة الجزائر للشركة العامة العابرة للمحيط الأطلسي سنة 1939، من اتباع الماريشال بيتان بعد سنة 1941 أصبح مدير يومية صدى الجزائر التي صارت أكثر تأثيرا في مدينة الجزائر انتخب لحزب تجمع الشعب الفرنسي في برلمان الجزائر سنة 1948 من ابرز المدافعين عن الجزائر الفرنسية أنظر اوكشيدة :

كراسات هارتموت السنهاص، المرجع السابق، ص312

<sup>3</sup> بشير، القضية .....، المرجع السابق، ص197

<sup>4</sup> نبيلة (الرياس): حرب المدن مدينة الجزائر نموذجا 1954-1962، أطروحة دكتوراه تخصص تاريخ معاصر، منشورة،

جامعة الجزائر، 2012-2013، ص218-219

نواب البرلمان جعل الحكومة تُرغم ديغول للحدّ من تطبيق سياسة تقرير المصير وبدأت مظاهر تكثُر المستوطنين كلّ على حساب انتمائه وحسب إستراتيجيته، لكنهم اتفقوا على شيء واحد وهو الحفاظ على الجزائر الفرنسية بشتّى الوسائل، ومن أبرز هذه التكتلات: الجمعية العامة للطلبة الجزائريين (A.G.E.A)، الجمعية العامّة لطلبة الثانويات والكليات (A.G.E.L.C.A)، اتحاد التجار والحرفيين، الحركة الشعبية بقيادة روبيير مارتال إلى جانب هؤلاء فقد تزعم الجالية الأوروبية جو أورتيز<sup>1</sup> المعروف بالفاشيست الذي أسس الجبهة الوطنية الفرنسية<sup>2</sup>.

ومن جهة ثانية أعلنت اللجنة العامّة لإنقاذ الجزائر والصحراء اعتراضها للتفاوض الذي صرّح به الجنرال ديغول وأكدت أنّها ستدخل في صراع مستمرّ مُعلنة في نفس الوقت معارضتها الشديدة لفكرة التقسيم التي وردت ضمن خطاب الجنرال مؤكّدة على وجوب الاحتفاظ الكامل بالجزائر وهو ما جعل ديغول يدعو صالان لحلّ هذه المنظّمة الغير قانونية، غير أنّ أعضاءها لم يخضعوا لطلبه بل أصدروا بيانا عبّروا فيه عن سخّطهم من موقف الجنرال التخادلي، كما طلب البيان من المستوطنين القيام بإضرابات عامّة احتجاجا على سياسة ديغول الداعية لتقرير المصير<sup>3</sup>.

والجدير بالذكر أنّ اجتماع ديسمبر 1959 كان تمهيدا لاجتماع يوم 4 جانفي 1960 الذي حضره 40 مستوطنا من سهل مئّيجة، حيث صادقوا على لائحة احتجاج آخر استنكروا فيها تراخي السلطات العامّة في مقاومة الثورة وعدم اهتمام البرلمانين بذلك، وبتاريخ 7 جانفي 1960 اجتمع 400 مستوطنا بالحراش وفقا لتوصية الاجتماع السابق وصادقوا على

<sup>1</sup> جون جاك سوزيني رئيس الجمعية العمومية للطلبة الجزائريين احد مترجمي أسبوع المتاريس فر إلى اسبانيا وأسس رفقة صالان منظمة الجيش السري في افريل 1961 وكان من غلاة الأقدام السوداء المدافعين عن الجزائر الفرنسية أنظر: حداد (سارة): انقلاب جنرالات فرنسا 21 أفريل 1961 وانعكاساته على الوضع في الجزائر وفرنسا، رسالة ماجستير في التاريخ

المعاصر، منشورة، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة، 2016-2017، ص 28

<sup>2</sup> حماميد: المستوطنون والثورة.....، المرجع السابق، 182

<sup>3</sup> لرياس: المرجع السابق، ص 219

ما جاء في لائحة 4 جانفي 1960، وانضم إليهم بعض المستوطنين المتطرفين من الهيئات الأخرى مثل جمعية الطلبة برئاسة بيار لاغيارد<sup>1</sup>.

إن شكل خطاب 16 سبتمبر 1959 بالنسبة للأقدام السوداء صاعقة؛ إذ أنهم سيصبحون أجانبا في الوطن الخاص بهم، أمّا في صفوف الجيش فبدأت الحيرة تراود أفرادها ليتحوّل إلى شعور بالقلق، لماذا يجب إعادة النظر في المسألة رغم النتائج الجيدة؟ فالحالة الاجتماعية والعسكرية أحسن من سنة 1958 فلماذا اللجوء إلى استفتاء جديد<sup>2</sup>؟

كلمة تقرير المصير التي وردت في خطاب الجنرال بتاريخ 16 سبتمبر 1959 وخطابه من مدغشقر عن حرية بلاد ما وراء البحار في الاختيار بين فرنسا أو الانفصال إضافة إلى هذه التصريحات التي تزامنت مع فشل مخطط شال في الولاية الثالثة والرابعة والخامسة<sup>3</sup>

إضافة إلى هذا فقد عملت بعض الصحف والمناشير المعادية للجنرال ديغول وحكومته خاصة صدى الجزائر اليمينية المتطرفة إلى تضخيم حالة التذمر لدى المستوطنين من خلال نشرها لمقالات حول تجاهل الجنرال لإعطاء أيّ ضمانات للأقلية الأوروبية، وهو ما خلق روح الشك والقلق الدائم على مصيرهم، كلّ هذا أدّى إلى تدهور الحالة السياسية التي أنجر عنها في آخر المطاف مظاهرات قادها المستوطنون في مختلف المدن بمساعدة الجيش الفرنسي المتآمر معهم، إضافة إلى إجبار الجزائريين على المشاركة في هذا التمرد الذي بدأت معالمه منذ 22 جانفي 1960، ورغم كلّ الاحتياطات التي باشرها الجنرال ديغول ولتجنّب هذا الاصطدام الدامي قام بتسريح ما يقارب 60 ضابطا تحوم حولهم

<sup>1</sup> حماميد: المستوطنون والثورة....، المرجع السابق، ص183

<sup>2</sup> Lemire, Op. cit, P274

<sup>3</sup> دحمان (تواتي): منظمة الجيش السري ونهاية الإرهاب الاستعماري في الجزائر، ط1، قرطبة للنشر، الجزائر، 2013،

الشكوك حول مدى تأييدهم لسياسته من عدمها وفرضه للرقابة على وسائل الإعلام المعارضة له<sup>1</sup>.

لقد أدرك غلاة المستوطنين من الأقدام السوداء أنّ السكوت عن سياسة ديغول الجديدة بعد أنّ كان في السابق من المتشدّدين في الدفاع عن الجزائر الفرنسية بالقوة العسكرية سوف يجعلهم يفقدون هذه الأرض، وفي هذا الظرف كان الجنرال ماسو في الجزائر يتمتع بصلاحيات واسعة خاصة بعد انقلاب 13 ماي 1958 الذي كان وراء اعتلاء الجنرال ديغول لكرسي الرئاسة بداية من 1 جوان 1958، كما أنّ ماسو من المدافعين على الجزائر الفرنسية بل كان أحد الجنرالات المحبوبة والمفضّلة لدى غلاة المستوطنين من الأقدام السوداء<sup>2</sup>.

فقد كان الجنرال ماسو من أبرز جنرالات الجيش الفرنسي شعبية في أوساط المستوطنين بالجزائر ويعتبر ماسي من أسباب هذا التأثير<sup>3</sup>، حيث عمل على تشجيع ثلاثة من مساعديه من أجل المحافظة على الجزائر الفرنسية وبتعاون مع قادة الجالية الأوروبية قصد الإطاحة بحكومة الجمهورية الخامسة<sup>4</sup>.

وبذلك أسهم العسكريون بدور خطير في التحضير للانقلاب سواء بالمشاركة أو التسهيل والتواطؤ ومن بين هؤلاء العقيد ارغود (Antoine Argoud)<sup>5</sup> الذي كلفه الجنرال ماسو بمراقبة المنظّمات الأوروبية المدنية، حيث كانت فرصة له للتعرف على كلّ من: مارتل، لاغيارد، الدكتور لوفافر، سوزيني وأورتيز إضافة إلى العقيد أرغود جوزيف

<sup>1</sup> قليل: المرجع السابق، ج2، ص344

<sup>2</sup> حداد: المرجع السابق، ص23-24

<sup>3</sup> بورغدة: الجنرال ديغول والثورة...، المرجع السابق، ص310

<sup>4</sup> بوحوش: المرجع السابق، ص440

<sup>5</sup> أنطوان أرغود من مواليد 1914 رجل عسكري فرنسي تولى منصب كاتب دولة للدفاع في حكومة منديس فرانس ثم مستشارا مكلفا بالشؤون الجزائرية سنة 1956 احد العسكريين البارزين الذين قادوا إنقلاب افريل 1961 ضد ديغول كما يعد من مؤسسي منظمة الجيش السري أنظر: حداد : المرجع السابق، ص31

بروازت (Joseph BROizat) على رأس الفيلق الأول للمطاردة المظلي 1<sup>er</sup>RCP والجنرال جاك فور (Jacques Faure) والعقيد غارد (Jean Gardes) على رأس المكتب الخامس والعقيد ديفور على رأس 1<sup>er</sup>RCP.

كما أظهر الجنرال ماسو استيائه من إقدام الجنرال ديغول ويول دولوفري ممثل الحكومة الفرنسية في الجزائر على إطلاق سراح بعض المعتقلين الجزائريين وفي خريف 1959 حاول هذا الأخير إقناع ديغول بنقل ماسو إلى فرنسا غير أن ديغول تجاهل هذا المطلب بإعتبار أن ماسو أحد أنصار المقاومة الفرنسية ولا يمكن أن ينقلب على قائده السابق<sup>2</sup>، وفي الظاهر أن ماسو كان يقوم بعمله بشكل عادي غير أنه في الواقع كان يحرض ثلاثة من مساعديه للعمل من أجل المحافظة على الجزائر الفرنسية والتعاون مع قادة المستوطنين الأوروبيين قصد الإطاحة بحكومة الجمهورية الخامسة، وعليه فقد تحمّل مسؤولية التنسيق بين الجيش وزعيم الجبهة الوطنية الفرنسية جو أورتييز والعقيد قارد المسؤول عن المكتب الخامس وكان يتعاون معه العقيد قودار رئيس قضايا الأمن و الجوسسة في الجيش الفرنسي إضافة إلى العقيد أرقو رئيس الأركان لدى ماسو<sup>3</sup>.

ويبدو أن جهاز الأمن الديغولي قد كان متواطئاً معهم أو غائباً في المؤامرات واللقاءات المتعددة ومن أبرزها اللقاء الذي جمع أورتييز مع ضباط الجيش الفرنسي في تكنة" بليسي"، إضافة إلى لقاء أخرى بمدينة الجزائر جمع كل من أرغود و غارد والجنرال فور، حيث كانت تقتضي خطة الانقلاب الجديدة، كما وضعها جوزيف أورتييز مع قيادات الجيش استدراج الجيش إلى وضع أشبه بوضع 13 ماي 1958 وإجبار الجنرال شال على الالتحاق بالثورة وقيادتها، كما استهدفت إجبار الجنرال ديغول على الاستقالة والتراجع عن سياسة

<sup>1</sup> دحمان (تواتي): منظمة الجيش السري في الجزائريين الحقيقة والنعش 1961-1962، وزارة الثقافة، الجزائر، 2012،

<sup>2</sup> Horne, Op.cit ,P356

<sup>3</sup> حماميد: المستوطنون الأوروبيون والثورة.....، المرجع السابق، ص165

تقرير المصير، و الملاحظ أنّ قيادات الجيش التي بدأت الانقلاب كانت على علم بامتلاك الوحدات الإقليمية وجناح الجبهة الوطنية للسلاح<sup>1</sup>.

كالعادة وفي مثل هذه الحالات يحتاج الانفجار إلى شرارة وقد جاءت الشرارة هذه من المصدر نفسه أيّ الجنرال ديغول نفسه على خلفية تصريحات الجنرال ماسو<sup>2</sup>، بتاريخ 13 جانفي 1960 استقبل الجنرال ماسو الصحفي الألماني أولريتش كمبسكي (Hans Ulrich KemPski) رئيس مصلحة التحقيق الصحفي في جريدة سوردوتيش تسايونخ الصادرة في مدينة ميونيخ الغربية، حيث شنّ الجنرال ماسو هجوما شديدا على سياسة الحكومة الفرنسية الغامضة اتجاه الجزائر حيث قدّمه الصحفي للقراء على أنّه الناطق الرسمي باسم الأوساط العسكرية الفرنسية في الجزائر التي تُظهر عدم رضاها بشكل متزايد على سياسة الجنرال ديغول ففي سؤاله حول إذا ما كان للجيش القدرة على فرض تصوّره لإدارة الحرب فأجاب الجنرال ماسو قائلا: "إنّ الجيش لديه القوة وإذا كان لم يظهرها لحدّ الآن فذلك لأنّ الفرصة لم تكن مناسبة"<sup>3</sup>.

ليبادره الصحفي بسؤال قائلا ولكنك أنت وأصدقائك من استدعاه إلى السلطة عقب حركة 13 ماي 1958 فأجاب ماسي: "كان الجنرال ديغول الرجل الوحيد الذي كان تحت تصرّفنا ربما يكون الجيش قد اقتترف خطأ" في إشارة منه إلى القطيعة بين رموز حركة 13 والجنرال ديغول<sup>4</sup>.

كما أكّد في حوار مع الصحفي أنّ الجيش مستاء من تحوّل ديغول إلى رجل يساري وأشار ماسو إلى أنّ غلطة الجيش هي اختيار ديغول وتدعيمه للوصول إلى السلطة، وعند سؤاله من طرف الصحفي إذا كان الجيش سيمتثل لأوامر رئيس الدولة فأجابه: "إنّني شخصا

<sup>1</sup> تواتي: منظمة الجيش السري بين الحقيقة والنعش....، المرجع السابق، ص 116

<sup>2</sup> بلحاج: المرجع السابق، ص 139

<sup>3</sup> بورغدة: الجنرال ديغول....، المرجع السابق، ص 311

<sup>4</sup> لرياس: المرجع السابق، ص 220



والأغلبية الكبيرة من الضباط الذين يتواجدون في مركز المسؤولية لن ننفذ الأوامر التي يعطيها رئيس الدولة بدون شروط<sup>1</sup> وهو من دون شك أخطر مقاطع هذا الاستجواب الصحفي لأنه يمثل اعتداء واضح على سلطة رئيس الجمهورية كما حددها دستور 1958<sup>2</sup>. كما اعترف الجنرال ماسو للصحفي بأن الجيش الفرنسي المتواجد بالجزائر هو الذي يُحرّض المستوطنين الأوروبيين على التجمّع في منظمات إرهابية وهو أيضا من يقوم بتزويدهم بالأسلحة وهو ما يؤكّد العلاقة الوطيدة التي تجمع بين الجيش والمستوطنين فالقاسم المشترك بينهم هو الحفاظ على الجزائر الفرنسية<sup>3</sup>.

وفي إجابته أيضا على سؤال الصحفي: هل تعرف حاليا شخصية قادرة على استخلاف الجنرال ديغول؟ فأجابه ماسي قائلا: "إنّ السؤال الأول الذي يجب أن يطرح هو متى يأتي خليفة الجنرال ديغول؟"<sup>4</sup>

بدأت العاصفة يوم 18 جانفي 1960 عندما نشرت الصحيفة الألمانية اللقاء الصحفي الذي أجرته مع الجنرال ماسو بصفته قائد القوات الفرنسية بالجزائر<sup>5</sup>، وبعد ساعة ونصف نشرته وكالات الأنباء عبر العالم، وكان لهذا التصريح آثار مدويّة في فرنسا، فقد بادرت مصالح المفوض العام السيد دولو فري إلى تكذيب الخبر من خلال إصدار بيان صحفي جاء فيه: "إنّ الجنرال ماسو لم يمنح الصحفي الألماني أبدا أيّ مقابلة صحفية وكلّ ما في الأمر أنّه قبل استقباله لإجراء نقاش معه"<sup>6</sup>.

رأى الجنرال ديغول في هذا التصريح بمثابة التحدي والتطاول على نفوذه وهيئته الدستورية، وعليه أقدم على استدعائه رغم شعبيّته لدى الأقلّيّة الأوروبية بقوله: "رأيت من

<sup>1</sup> Horne ,Op.cit ,P356

<sup>2</sup> بورغدة: الجنرال ديغول والثورة....، المرجع السابق، ص312

<sup>3</sup> حماميد: المستوطنون الأوروبيون والثورة.....، المرجع السابق، ص165

<sup>4</sup> بورغدة: الجنرال ديغول والثورة.....، المرجع السابق، ص311

<sup>5</sup> بلهادف: المرجع السابق، ص81

<sup>6</sup> بورغدة: الجنرال ديغول والثورة.....، المرجع السابق، ص312

الضروري معاقبته على تهوُّره استدعيته إلى باريس ولن يعود إلى مدينة الجزائر<sup>1</sup> وعلى إثر ذلك الخطاب قام الجنرال ديغول باستدعاء ماسو إلى باريس أين التقى به في قصر الاليزيه وجرى حوار حادّ بينهما، وأهمّ ما جاء فيه أنّ الجنرال ماسو قال لديغول: "إنّ تقرير المصير لا يناسب الجزائر" فردّ الجنرال ديغول: "أنا لا اعرف الحلّ السياسي بعد ولكن إذا كانوا لا يريدوننا.... أنا الذي استطيع إنقاذ الجزائر...". ليخرج الجنرال ماسو من قصر الاليزيه غاضبا ومتحسّرا على تفهات ديغول ليقوم هذا الأخير بعزله من منصبه ومنعه من العودة إلى الجزائر<sup>2</sup>.

وقد اتّخذ الجنرال ديغول هذا القرار في مجلس الوزراء الخاص بالجزائر المنعقد يوم 22 جانفي 1960 بحضور الجنرال شال قائد القوات الفرنسية والمفوض العام بول دولو فري<sup>3</sup>، حيث حاول هذين الأخيرين إقناع الجنرال ديغول بالعدول عن قراره وتدخلاً لدى وزير الجيش السيد غيوم (Guillaumat) من أجل إعادة الجنرال ماسو إلى منصبه لأنّ عزله قد يتسبّب في إراقة الدماء في شوارع مدينة الجزائر، وكما التقى السيد غيوم بالجنرال ماسو فاعترف له بأنّه التقى كمبسكي وتحادث معه لمدة طويلة لكنّه لم يمنحه أيّ تصريحات رسمية يمكن أن تُلزم الجيش، وفي نهاية المقابلة أصدرت وزارة الجيش بيانا جاء فيه: "إنّ الجنرال ماسو الذي استدعي إلى باريس بطلب منه لمناقشة تكذيبه لمضمون الحديث الذي نسبه إليه الصحفي كمبسكي"<sup>4</sup>.

على الرّغم من نفي الجنرال ماسو لمضمون حوارهِ إلّا أنّ الجنرال ديغول عزله من منصبه وهو ما روّجت له صحيفة صدى الجزائر بتاريخ 23 جانفي 1960 وبعنوان عريض "الجنرال ماسو يُقال من منصبه" وهو ما لم تبالغ فيه الصحافة العالمية عندما اعتبرت قضية

<sup>1</sup> ديغول: المصدر السابق، ص 29

<sup>2</sup> Massu, Op.cit,p310-311

<sup>3</sup> محمد (عباس): في كواليس التاريخ دوغول والجزائر، دار هومة، الجزائر، 2011، ص 252

<sup>4</sup> بورغدة: الجنرال ديغول والثورة الجزائرية....، المرجع السابق، ص 313

ماسو رمزا يتبلور فيه نزاع القوة بين ديغول والجيش الفرنسي لأنه في نظرهم يعتبر بطل معركة الجزائر مفكك تنظيم جبهة التحرير الوطني مرعما لجنة التنسيق والتنفيذ على مغادرة مدينة الجزائر، ولهذا أصبح يتمتع بشعبية في أوساطهم لتقاسمه معهم نفس الأفكار أساسها الحفاظ على الجزائر الفرنسية<sup>1</sup>.

تسارعت الأحداث والتي استغلها الكولون الذين تجددوا مثلما حدث في 13 ماي عملوا على استقطاب وتحفيز الجماهير الفرنسية بضرورة رفض هذا الإجراء والوقوف في وجه الجنرال ديغول، فقام كل من جوزيف أورتييز الذي أسس الجبهة الوطنية الفرنسية F.N.F وبيار لاغيارد وجون جاك سوزيني على نشر منشورات تحريضية بهدف تجميع الجماهير الفرنسية أمام مقر الحكومة العامة والإعلان في نفس الوقت عن إضراب عام يشل كل القطاعات الاقتصادية بهدف إجبار قوات الجيش الفرنسي المتمركزة في الجزائر على رفض سياسة الجنرال ديغول والوقوف إلى جانب المستوطنين<sup>2</sup>.

في نهاية يوم 22 جانفي 1960 تم عقد اجتماع بفيلا بمدينة الجزائر، وتقرر القيام بعمل ذو أثر بليغ، وفي نفس اليوم فور إعلان الجنرال ديغول عن عزل الجنرال ماسو من الحكم أعطى أورتييز<sup>3</sup> تعليمات للأوروبيين للشروع بإقامة المتاريس والشروع في التمرد حتى يتم الإطاحة بالجنرال شارل وسلطة باريس، حيث مثل هذا الإعلان الشرارة التي فجرت ثورة الحواجز في مدينة الجزائر<sup>4</sup>، كما تجدر الإشارة أن أورتييز كان قد نصب بندقه الرشاشة فوق النفق الجامعي مقابل شارع باستور، كما وضع بندق رشاشة أخرى في البنايات المقابلة

<sup>1</sup> داعي: الأقليات الأوروبية...، المرجع السابق، ص 315

<sup>2</sup> Charel Robert (Ageron), *Genèse L'Algérie Algérienne*, Ed le concours du centre National du livre, France, 2000, P109

<sup>3</sup> جوزيف أورتييز: الأكثر شيوعا جو أورتييز احد ابرز الشخصيات الفرنسية، احد منظمي احتجاج الطماطم ضد غي مولي في فيفري 1956 من ابرز المدافعين عن الجزائر الفرنسية شارك في تنظيم أسبوع الحواجز أنظر Courrière ,Dictionnaire et document, Opcit, P2183

<sup>4</sup> لرياس: المرجع السابق، ص 221

لساحة الفوروم حيث مقر قيادته وهذه الأسلحة أخذها بسهولة من مخزون الفوج الحادي عشر للوحدات الإقليمية<sup>1</sup>.

لم يستسغ دعاة الجزائر الفرنسية المستجدات الصادرة عن حكومة باريس وفي مساء يوم 23 جانفي 1960 دُعي كلٌّ من فور، ارقو، لاغيارد و أورتييز إلى عقد اجتماع ليتمّ تحديد يوم 24 جانفي كموعّد لانطلاق المظاهرات<sup>2</sup>، والجدير بالذكر أنّ كلٌّ من جبهة الجزائر الفرنسية ولجنة الوفاق المشكّلة من قدماء المحاربين والاتّحاد العام للطلبة الجزائري هم من قادوا وأشرفوا على سير هذه المظاهرات أيّ بقيادة كلٍّ من جون جاك سوزيني، بيار لاغيارد وجوزيف أورتييز<sup>3</sup>

وبتعليمات من أورتييز قام الكولون بإقامة المتاريس والحواجر معلنين بداية التمرد حيث أُغلقت الدكاكين والحانات والمطاعم يوم 24 جانفي 1960 لتبدأ المظاهرات الصاخبة والقوية ضدّ ديغول فتجمّع عشرة آلاف شخص حول مقام الجندي المجهول ومن أعلى مبنى قصر الحكومة خطب أورتييز وسوزيني أمام الجموع حاثًا الكولون على الاتّحاد من أجل المحافظة على الجزائر الفرنسية<sup>4</sup> وأيّده في ذلك النائب بيار لاغيارد<sup>5</sup> الذي احتلّ الجامعة بمساعدة 500 رجلا مسلحا واستجاب المستوطنون لقائدهم أورتييز وقاموا بمحاصرة معظم شوارع العاصمة وبدأت هتافاتهم " يحيا ماسو، تحيا الجزائر الفرنسية" وقد بلغ عددهم ذلك المساء حوالي 30.000 أوروبيا<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> تواتي: منظمة الجيش السري بين النعش....، المرجع السابق، ص117

<sup>2</sup> تقيّة: الثورة الجزائرية ...، المصدر السابق، ص444

<sup>3</sup> بورغدة: الجنرال ديغول ...، المرجع السابق، ص313

<sup>4</sup> داعي: الأقليات الأوروبية...، المرجع السابق، ص318

<sup>5</sup> بيار لاغيارد من مواليد 1931 محامي ونائب عن عمالة الجزائر من غلاة المدافعين عن الجزائر الفرنسية، ساهم في

انقلاب 13 ماي 1958 وشارك في أسبوع المتاريس 1960 كان من ابرز مؤسسي منظمة الجيش السري ويعد من اشد

معرضي سياسة ديغول أنظر حداد : المرجع السابق، 103

<sup>6</sup> حماميد: المستوطنون والثورة ....، المرجع السابق، ص166

وفي نفس الصدد قام المتمردون المسؤولون عن إقامة المتاريس باتخاذ الجامعة قلعة تحصنوا في قاعاتها قصد الدفاع وأخذوا يطبقون النظام العسكري، ومن جهة ثانية أصدرت أوامر للسكان لكي يتجمعوا في هضبة غليبير الواقعة وسط المدينة للإعراب عن تضامنهم ما لتضطر القوات إلى إجلاء الهضبة، وقد تولت الكتبتين الأولى من الحراس السيار والثانية من المظليين التوجه إلى الهضبة وتفريق المتظاهرين، غير أن الكتبية الأولى فوجئت بإطلاق النار لدى وصولها من طرف المسلحين فتعرضت لخسائر في الأرواح<sup>1</sup>.

على الرغم من أن قادة الجيش الفرنسي قد أعلنوا بأنهم لم يطلقوا النار على المتظاهرين لأنه من العار أن يتقاتل الفرنسيون مع الفرنسيين، لكن بمجرد تدخل قوات الدرك لتفريق المتظاهرين بدأت المواجهات الدموية بينهم وبدأ الصراع الفرنسي-الفرنسي لتتدخل قوات المظليين<sup>2</sup>، بلغت ذروة العصيان مع مساء يوم 24 جانفي 1960 حيث اشتبك النشطاء من الأقدام السوداء مع رجال الأمن مما أسفر عن مقتل شخصين بينهم 14 من رجال الدرك و6 من المحتجين و140 جريحا، كما قام كل من لاغيارد أورتييز بنصب مخيمات في وسط العاصمة<sup>3</sup>.

عزل المتمردون طيلة ذلك الأسبوع حي النفق الجامعي والجامعة المركزية وأقاموا من حوله الحواجز ثم تخندقوا داخل الكليات بأسلحتهم الآلية الخفيفة والمتوسطة وبدلات المعارك المميزة لمليشيات الوحدات الإقليمية تحت قيادة المتطرفين ورأس حرية الدفاع عن الجزائر الفرنسية أمثال: "بيار لاغيارد، جوزيف أورتييز وجون جاك سوزيني" حيث أعلنوا أنهم سيظلون معتمدين في مواقعهم ولن يخرجوا منها إلا إذا تراجع ديغول عن سياسة تقرير

<sup>1</sup> ديغول: المرجع السابق، ص90

<sup>2</sup> حماميد: المستوطنون والثورة .....، المرجع السابق، ص166

<sup>3</sup> Stora, Histoire de La guerre ; Op.cit,P55

المصير وإعادة ماسو إلى منصبه وإذا تجرأت قوات الأمن والجيش على الاقتراب منهم فإنهم سيطلقون الرصاص دون سابق إنذار وهو ما حدث بالفعل في الأيام الموالية للتمرد<sup>1</sup>. إضافة إلى هذا فقد شُلت حركة النشاط في الميناء وأُغلقت المحلات ودكاكين أوروبيي الجزائر ليصبح وسط العاصمة دون روح، وكان المشهد رجالا ونسوة وأطفالا كلهم من الأوروبيين محمّلين بالمواد الغذائية و الأفرشة وغيرها بهدف تزويد رجال الحواجز ومناصرتهم<sup>2</sup>، إضافة إلى هذا قام بيار لاغيارد على سبيل المثال باحتلال عمارة كلية العلوم وفتح فيها مكاتب لتسجيل المتطوعين الراضين عزل الجنرال ماسو تبعها تشكيل الشباب والطلبة المتظاهرين للعديد من الحواجز لسدّ الطريق والمنافذ الأساسية مثل الحواجز التي نصبت في شارع ميشليه (شارع ديدوش مراد حاليا) لهذا اصطلح على تسميتها بأسبوع الحواجز<sup>3</sup>.

وفي الأيام المقبلة بقي المتمردون والمظليون وجها لوجه وأفلت الوضع من أيدي السلطة المدنية فقرر المندوب العام بول دولوفري الهروب إلى الرغاية حيث وجّه خطابا طمأن فيه الأوروبيون على مستقبلهم ودعا المتمردين إلى التعقل والعودة إلى الشرعية، أمّا السلطة العسكرية فامتنعت عن اتّخاذ موقف التشدد من لاغيارد وزملائه وظلّت تماطل في تطبيق الإجراءات الملائمة للقضاء على تمردهم في أقرب الآجال وفقا لرغبات الجنرال شارل ديغول<sup>4</sup>.

وأمام هذه الفوضى والاضطرابات ذهب الجنرال شال رفقة بول دولوفري إلى باريس لمقابلة ديغول وبعد أن وعدهما هذا الأخير بأنّه لن يكون هناك تفاوض مع جبهة التحرير الوطني وبعد أن أمرهما بالانضباط وإعادة النظام إلى نصابه ليعودا إلى الجزائر لقمع التمرد،

<sup>1</sup> بلحاج: المرجع السابق، ص 140

<sup>2</sup> يوسف: منظمة الجيش السري، المرجع السابق، ص 48

<sup>3</sup> بلهادف: المرجع السابق، ص 82

<sup>4</sup> بلحاج: المرجع السابق، ص 141

ولما تأكد كل من أورتييز و لاغيارد أنّ الجنرال شال لن يقف إلى جانبهما لأنّه أعلن عن حالة الطوارئ في العاصمة ومنع تجمع أكثر من ثلاثة أفراد، حيث فكّر في حيلة أخرى وهي إجبار المسلمين على الانضمام إلى حركتهم كما فعلوا في 13 ماي 1958 لكي يُظهروا لديغول أنّ المسلمين يريدون أن يبقوا فرنسيين وبذلك سيضطرّ ديغول للعدول عن فكرة تقرير المصير وكانت القصة هي المنطقة الإستراتيجية لهما، حيث بدأت المناشير والنداءات لدعوتهم للانضمام إلى المظاهرات<sup>1</sup>.

غير أنّ هذه الفكرة فشلت وذلك راجع لعدّة أسباب ومن أبرزها قيام العقيد سانتيني (Santini) قائد جيوش القصة الموالي للجنرال ديغول بتبنيه المسلمين على الاحتراس والفتنة وطلب منهم ألا يتبعوا المتمرّدين، أمّا السر الثاني فهو معرفة المسلمين لبيار لاغيارد من خلال نشاطاته القمعية أثناء معركة الجزائر و إعلاناته العنصرية اتّجاههم، أمّا أورتييز فهو معروف بمشاركته الفعّالة في قمع الثورة وبذلك فشلت هذه الحيلة، كما برهن الشعب الجزائري عن نُضجه ووعيه للاستقلال، غير أنّ الشيء الذي أثار دهشة المستوطنين هو خروج حوالي 50 طفلا مسلما يصرخون في الشوارع قائلين " الجزائر عربية"، "ليسقط ماسو" وبذلك فشلت معجزة التآخي الإسلامي الفرنسي وهو الشيء الذي أدّى إلى انحطاط معنويات الأوروبيين<sup>2</sup>.

غير أنّ المستوطنين لم يستسلموا ولمدة أسبوع كامل بقيادة أورتييز وسوزيني و لاغيارد محاصرين قصر الحكومة ومعظم الشوارع و حتى الجامعة، وداومت النساء الأوروبيات على تقديم المؤونة والزاد طيلة الأسبوع<sup>3</sup>، ليضطرّ رئيس الحكومة الفرنسية ميشال دوبري إلى زيارة الجزائر بقصد إقناع الأوروبيين بعدم التمرد على الحكومة لكنّه فشل في مهمّته، وعاد إلى

<sup>1</sup> حماميد: المستوطنون والثورة....، المرجع السابق، ص167

<sup>2</sup> بشرير: القضية ...، المرجع السابق، ص204

<sup>3</sup> حماميد: المستوطنون الاوروبيون والثورة.....، المرجع السابق، ص187

باريس وهو مذهول من عداوة الأوروبيين لحكومة فرنسا والجنرال ديغول وتوصل به الأمر إلى تقديم استقالته التي رفضها ديغول<sup>1</sup>.

ومن ناحية ثانية وجّه المندوب العام بالجزائر بول دولوفري يوم 28 جانفي 1960 نداء للجيش والمسلمين والأوروبيين طالبا منهم الثقة بالجنرال ديغول<sup>2</sup>، كما أنّ الجنرال كوست (Coste) وصف حالة المتمردين في العاصمة بمثابة ثوار خارجين عن القانون مصممين على فرض إرادتهم على باريس، لكنّ ديغول لم يتساهل مع المتمردين وبسرعة طلب من ممثل الحكومة الفرنسية بول دولوفري أن يسحب نحو العاصمة وانتقل إلى تكنة للجيش بالرعاية حتى لا يبقى أسيرا في يد الأوروبيين وذلك بعد أن ألقى هذا الأخير خطابا أراد من خلاله شرح مأساة الأقدام السوداء ويدعوهم فيه لوضع حدّ للعصيان قائلا للمستوطنين: "إنكم لن تعيدوا 13 ماي لأنّه لا يوجد ديغول آخر ليحلّ محله"<sup>3</sup>.

وبهذا الخطاب فقد اقنع المبعوث العام العقدا : ارغود، بروازاو غودار الذين حاولوا الاختفاء وراء الوساطة والظهور بمظهر المحافظ على الأمن بعدما رأوا تصلّب الجنرال ويأس الشارع والتحاق معظم أفراد الوحدات الإقليمية ببيوتهم<sup>4</sup>.

وفي يوم 29 جانفي 1960 وفي بيان متلفز أدان فيه الجنرال ديغول رسميا مُثيري الشغب وخاصة الجيش معلنا مايلي: "يجب أن أطاع من قبل الجنود الفرنسيين"<sup>5</sup>، كما خاطب أوروبيي الجزائر لتهدئة قلقهم داعيا الجيش إلى الانضباط والطاعة، وعن الموضوع الأساسي والشائك استهلّ ديغول خطابه مؤكدا أنّ حق الجزائريين في تقرير مصيرهم هو المخرج الوحيد والممكن حسبه وختمه بالعبارات التالية: "وإذا كان المتمرّدون قد اتخذوا القرار الذي

<sup>1</sup> بشرير: القضية...، المرجع السابق، ص202

<sup>2</sup> Stora, Histoire de La guerre ; Op.cit,P55

<sup>3</sup> حماميد: المستوطنون الأوروبيون والثورة ....., المرجع السابق، ص187

<sup>4</sup> تواتي: منظمة الجيش السري بين الحقيقة ....., المرجع السابق، ص122

<sup>5</sup> Stora, Histoire de La guerre ; Op.cit,P55



اتّخذته بشأن الجزائر حجة لتمردهم فليعلم الجميع وفي كلّ مكان وليكن معلوما جيدا أنّي لن أتراجع<sup>1</sup>.

وبالعودة إلى الأيام الأولى من التمرد فإنّها تميّزت بالارتباك واتّخاذ الجنرال شال في البداية موقفا حازما يليق بالقائد فاستنكر علنا و أكدّ أنّه سيقضي على التمرد، وصرّح بمايلي: نجحت الفتنة ضدّ الجيش الفرنسي، سأجمع قدراتي داخل الجزائر<sup>2</sup> حيث أقام نطاقا عسكريا حول الجامعة لعزلها عن السكان لكنّ فيما بعد عدل عن موقفه فاستغرق في مشاورات مع العسكريين والمدنيين وتوقّف عن إخضاع لاغيارد ورجاله، فضلا عن ذلك أخذ يلمّح بإيجاد تسوية وقد صرّح بذلك لميشال دوبري<sup>3</sup>.

كانت هذه الحوادث تعبيرا من المستوطنين عن رفضهم لعزل ماسو ولسياسة تقرير المصير حيث تعاطف معهم العديد من ضباط الجيش الفرنسي بما فيهم الجنرال شال نفسه من دون أن يتورّطوا معهم في شقّ عصا طاعة السلطة السياسية كما حدث بتاريخ 13 ماي 1958، فقد جمع الجنرال شال والمفوض العام للحكومة والسيد بول دولوفري قادة الأجهزة الأمنية وجدّدا التأكيد على أنّ كلّ المظاهرات مهما كانت طبيعتها تعدّ محظورة وهدّدا باستعمال كلّ الوسائل لفرض احترام سلطة القانون وحفظ الأمن العام فخاطب العقيد أرغو قائلا: "إنّني كلّفت بمهمّة حفظ الأمن في مدينة الجزائر سأذهب إلى نهاية الطريق وفي هذا المجال سأعطي الأوامر بإطلاق النار حتى ولو تقدّم أخي في مواجهتي سأطلق النار عليه"<sup>4</sup>.

كما عقد الجنرال شال اجتماعا طارئا بقصر الإليزيه ضمّ ولاية الجزائر وضابطين ساميين هما الجنرال غامبياز والجنرال أوليي وغاب عن الاجتماع الجنرال ماسو الذي كان قد

<sup>1</sup> ديغول: المصدر السابق، ص92

<sup>2</sup> Courrière ,Op.cit,P526

<sup>3</sup> ديغول: المصدر السابق، ص91

<sup>4</sup> بورغدة: الجنرال ديغول والثورة.....، المرجع السابق، ص314

أقيل من منصبه حيث تناول الاجتماع تطبيق سياسة ديغول الخاصة بالجزائر والمتعلقة بحق الجزائريين في تقرير مصيرهم<sup>1</sup>.

لقد كان الخطاب الذي ألقاه الجنرال ديغول بمثابة الضربة القاضية للمتمردين حيث في 30 جانفي 1960 سُجِّلَ تغيّر في مواقف قادة الجيش حيث تلقوا أوامر من الجنرال كرييان القائد الأعلى العسكري على مستوى العاصمة بوضع حدّ لهذه المخيمات المنتشرة، وتمّ تكليف الجيش من أجل إخلاء المراكز المجاورة للمعاهد ومحاصرة المتمردين وعلى إثر ذلك تخلّى عدد كبير عن أماكنهم واستسلموا للجيش<sup>2</sup>.

كما أنّه نجح في إقناع الجيش وتهديئة أعصاب الأوروبيين الذين خاب أملهم ورجعوا إلى ديارهم مقهورين، وفي 1 فيفري 1960 استسلام بيار لاغيارد رفقة 500 أوروبا من رجاله والمتأمريين مثل العقيد قارد ومدير جريدة صدى الجزائر دي سيريني والطبيب بيريوسوزيني، أمّا أورتيز فقد اختفى ذلك اليوم من شوارع العاصمة<sup>3</sup>.

لم يبقى سوى بيار لاغيارد وبعض الأنصار الذين قبلت السلطة أن يخرجوا بأسلحتهم متوجّهين نحو سيارات عسكرية حملتهم إلى زوالدة كمحطة أخيرة في الجزائر قبل نقلهم نحو سجن لاصانتي بباريس من أجل محاكمتهم<sup>4</sup>.

وبتاريخ 2 و3 فيفري 1960 عقدت الجمعية الوطنية جلسة طارئة لدراسات المستجدات في الجزائر، حيث أعطت للرئيس سلطات خاصة واستثنائية سمحت له من تسير فرنسا بموجب الدستور الفرنسي لمدة عام للحفاظ على النظام وحماية الدولة، ومع ذلك استمرّ منتقدوه ومعارضوه من مدنيين وعسكريين من أجل الإطاحة به<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> حداد: المرجع السابق، ص 29

<sup>2</sup> Flohic(François), *Degaulle Intime*, Ed l'archipel, Paris, 2010, P61

<sup>3</sup> حماميد: المستوطنون الأوروبيون والثورة.....، المرجع السابق، ص 187

<sup>4</sup> لرياس: المرجع السابق، ص 225

<sup>5</sup> حداد: المرجع السابق، ص 25

ومن خلال الصلاحيات الممنوحة له فقد أمر ديغول بحلّ الجيش الإقليمي الذي كان يضمّ 13 ألفاً من المستوطنين الأوروبيين وإعادة تنظيم الشرطة، كما قام بتسريح ثلاث جنرالات مرموقين في الجيش أظهروا نوعاً من التعاطف مع المتمرّدين<sup>1</sup>.

كما بدأ ديغول بعد هذه الحوادث مرحلة جديدة في الجزائر بإعادة تنظيمها، حيث قام بحلّ المكتب الخامس وأعطى صلاحياته إلى رؤساء النواحي العسكرية ويعود السبب لحلّ هذا المكتب إلى تحالف قاداته مع الأوروبيين ضدّ الحكومة الفرنسية ورفضهم لسياسة ديغول المتمثلة في منح تقرير المصير، إضافة إلى هذا فقد قام الجنرال ديغول بنزع السلطات المعطاة للجيش لكي يحلّ محلّ الشرطة، حيث أصبحت هذه الأخيرة بعد 4 فيفري 1960 خاضعة للمندوب العام في الجزائر، وابتداءً من هذا التاريخ أصبح الولاية يتمتّعون بصلاحيات جديدة، كما تمّ تعويض العقيد قودار رئيس المكتب الخامس بشرطي<sup>2</sup>.

غير أنّ أسبوع الحواجز أو المتاريس كشف عن اختلالات في القيادة، فقد أمر الجنرال ديغول بتحويلات مسّت القيادة العسكرية وعلى رأسها الجنرال شال الذي حلّ محلّه الجنرال كريبان في 30 مارس 1960 كما ترك جاك سوستال الحكومة في 5 فيفري 1960<sup>3</sup>. كما تمّ نقل العقيد بروازات إلى الفرقة الأولى للمظليين 1er R.C.P بعد عملية التوأمتان "المنظار" في حين نقل بونيغال (Bonnigal) إلى الفرقة الثالثة 3eme RPIMA بالشمال القسنطيني، أمّا ديفور (Dufour) فقد تمّ نقله إلى ميدان العمليات بنواحي قالمة وبذلك بدأت مرحلة جديدة بوحدة عسكرية جديدة أيضاً، حيث تمّ تعويض الجنرال بيار غيومات (Guillaumat) بالجنرال غروت دي بفور (grout de Beaufort) على مستوى وزارة الدفاع التي كان على رأسها بيار مسمر (Pierre Messmer)، أمّا الجنرالات: فور، غراسيو وميراميو فقد تمّ استدعائهم إلى باريس حيث عوض الجنرال فور بالجنرال

<sup>1</sup> الجنيدي وآخرون: المرجع السابق، ص 301

<sup>2</sup> بوحوش: المرجع السابق، ص 443

<sup>3</sup> Stora, Histoire de La guerre ; Op.cit,P56

كاماص (Camas) الذي كان في منطقة القبائل، أمّا أرغو فقد نقل إلى منطقة موندولبي، في حين عوّض مدير أمن الجزائر غودار بشخصية مدنية وهي الوالي أوبيير (Aubert) في حين بقي الضباط الموالون للرئيس ديغول في مناصبهم<sup>1</sup>.

تمكّن الجنرال ديغول من إخماد ثورة المستوطنين قبل أن يستفحل الأمر فأقنع قادة الجيش وكبار ضباطه بأنّ عدم تنفيذ سياسته معناه نهاية فرنسا كدولة عظمى ومعناه ضياع الجزائر إلى الأبد، لم يكن هذا كلّ ما فعله الجنرال شارل ديغول ليضمن نهاية الأزمة، فقد كان يعرف تماما أنّ وراء حركة المتمردّين وزعمائهم قادة أكبر منهم لم يتردّد في عزلهم عن مناصبهم<sup>2</sup>.

بعد كلّ هذه الإجراءات قام الجنرال ديغول بجولة تفقّدية لقوّاته في الجزائر فتجوّل في مارس 1960 بالشرق الجزائري وصولاً إلى الحدود المغربية، حيث كان يهدف من وراء هذه الجولة إلى ترويح فكرتين: الفكرة الأولى ضرورة التغلّب على الثورة الجزائرية والثانية هي الحديث عن الجزائر جزائرية بدلا عن الجزائر فرنسية المروّج لها من طرف المتطرّفين<sup>3</sup>.

كما اعترف الجنرال ديغول بخطورة هذه الأحداث في مذكراته قائلا: "لقد انتشر الاضطراب والقلق في فرنسا وضمن الحكومة نفسها في حين كانت النار تزداد اضطرابا في الجزائر، وكنت من جهتي على يقين بأنّ القائمين بالفتنة كانوا يتوخّون إرغامي عاجلا على التراجع عن موضوع حق تقرير المصير"<sup>4</sup>.

يمكننا الإشارة أنّه أثناء اندلاع المظاهرات وأمام إصرار الجنرال ديغول على موقفه وعدم تراجع عن سياسة تقرير المصير، أعلن اليمين المتطرّف بباريس بقيادة جون ماري لويان (Jean Marie Lepn) وليون دالباك وجورج بيدو (Georges Bidaut) تأييده المطلق

<sup>1</sup> Maurice (Challe), *Noter Révolte*, Ed Presses de la cité, Paris, 1968, P148

<sup>2</sup> لرياس: المرجع السابق، ص 226

<sup>3</sup> ابن حمودة (بوعلام): الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر معالمها الأساسية، دار النعمان، الجزائر، 2012، ص 436

<sup>4</sup> ديغول: المصدر السابق، ص 91

لدعاة الجزائر الفرنسية، ليردّ عليه اليسار الفرنسي بكلّ أطيافه باتّهام دعاة الجزائر الفرنسية بتقسيم فرنسا والمساس بمبادئ الدستور الفرنسي وضرب الشرعية الشعبية، وانضمت النقابات العمالية للمؤيدين لسياسة الرئيس الفرنسي وطالبت بساعة إضراب تضامنا معه في 1 فيفري 1960<sup>1</sup>.

إضافة إلى هذا فإنّ الضجّة التي أثارها تمرد المستوطنين كانت ضجّة صحف أكثر منها ضجة فعلية، فلم يكن بين الغالبية العظمى من الباريسيين من يعلّق عليها أهمية وكان التعليق الذي رددّه أكثر من شخص عن رأيهم في الموقف: "إنّ ثورة المستوطنين في الجزائر زوّبعة في فنجان، وما يقولونه عن اعتزامهم الانفصال عن باريس وإقامة حكومة محلية بعيدة كلّ البعد عن الالتزام بسياسة الحكومة الفرنسية هراء"، فهم يعرفون أنّهم عاجزون عن الوقوف في وجه الوطنيين وأنّهم برغم نصف المليون جندي الذين حشدتهم فرنسا لحمايتهم يعيشون في رعب دائم بعيدين كلّ البعد عن الاستقرار أو السلام<sup>2</sup>.

كما كشف أسبوع المتاريس عن تمركز المتطرفين داخل فئة الأقلية الأوروبية التي هي مستعدة أن تتبع فرنسا مقابل أن تبقى لهم الجزائر وهم كلّهم استعدادا لمقاومتها إذا ما تخلّت عن ارتباطهم بها هو بمقدار ارتباط فرنسا بإبقاء الجزائر بأيديهم<sup>3</sup>.

هذه المنطقات كلّها جاءت من تلك المحاكمات التي اتّسمت بالمرونة إزاء معظم عناصرها حيث جاء النطق في حقّهم بالتبرئة والفارين منهم بأحكام مخفّفة حتى من ثبت في قتله 14 عسكريا وهو النقيب روندا (Ronda) الذي ينتمي للوحدات الإقليمية حيث حكم عليه بثلاثة أشهر<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> حداد: المرجع السابق، ص 28

<sup>2</sup> لرياس: المرجع السابق، ص 226

<sup>3</sup> داعي: المرجع السابق، ص 328

<sup>4</sup> يوسف: المرجع السابق، ص 52

على الرغم من الأزمة الحادة والتهديد الخطير لسلطة الدولة وهيبته التي تسببت فيها ثورة الحواجز نتيجة رفض المستوطنين وحلفائهم السياسيين والعسكريين لمبدأ تقرير المصير، إلا أن اعتقاد الجنرال ديغول كان محققاً في ذلك ظلّ قويا في أنّ مبدأ تقرير المصير هو المخرج الأخير للمشكلة الجزائرية، حيث صرّح بتاريخ 5 مارس 1960 قائلا: "إنّ قدرَ الجزائر لن يُفصل فيه إلا بإرادة السّكان، فمستقبل الجزائر يجب أن يقرره الناس الذين يسكنونها... أكرّر ستكون هناك استشارة حرّة ونزيهة للجزائريين....."<sup>1</sup>.

هكذا أظهر أسبوع المتاريس فشل المستوطنين في فرض مطالبهم على القيادة الفرنسية وبانتهاء أسبوع الحواجز دخلت الحرب التي كانت لا تزال مستمرة عامها السادس والتي شهدت العديد من الأحداث ومن أبرزها إجراء أول لقاء مباشر جمع كل من ال ح م ج ج بممثلي الحكومة الفرنسية والمعروفة بمفاوضات مولان في 25 جوان 1960 والتي انتهت بالفشل بسبب رغبة فرنسا في الإبقاء على الصحراء ضمن ممتلكاتها<sup>2</sup>.

لم يكن المدنيين فقط من الأقدام السوداء ودعاة الجزائر الفرنسية بل كانت هناك شريحة من الضباط الساميين ينتمون لهذا التيار ويدافعون عن هذا الطرح، وكانوا ناقلين على سياسة الرئيس الفرنسي ديغول اتّجاه الجزائر ومن أبرزهم العقيد غارد، أرغو وبروزات الذين كانوا يشكّلون القوة الضاربة في قيادة الأركان العامّة<sup>3</sup>.

يمكننا القول أنّ أسبوع المتاريس لم ينته كما كان يتوقّعه ديغول وأنصاره، بل انتقل دعاة الجزائر الفرنسية إلى النشاط السريّ بهدف إجبار ديغول للتخلّي عن سياسة تقرير المصير وهو ما برز فعلا من خلال تنظيم جبهة الجزائر الفرنسية لمظاهرات في 11 نوفمبر 1960، وإضافة إلى مظاهرات ديسمبر 1960 الرافضة لسياسة ديغول خلال زيارته للجزائر وصولا إلى تنظيمها لانقلاب أبريل 1961 ضدّ ديغول بهدف إجباره على المحافظة على

<sup>1</sup> بورغدة: الجنرال ديغول والثورة.....، المرجع السابق، ص 317

<sup>2</sup> بلهادف: المرجع السابق، ص 83

<sup>3</sup> حداد: المرجع السابق، ص 27

الجزائر الفرنسية وهو ما سنتطرق إليه من خلال المبحث الموالي للوقوف على هذا الحدث العسكري البارز الرافض لسياسة تقرير المصير.

### المبحث الثاني: انقلاب الجنرالات الأربعة ومحاولة الحفاظ على الجزائر الفرنسية

بعد الإعلان عن نتائج التصويت عن حق الجزائريين في تقرير مصيرهم والتي جاءت لصالح ديغول لم يبقَ أمامه سوى عقبة المتطرفين من المستوطنين والعديد من ضباط الجيش الفرنسي بالجزائر الذين يعتبرون أنّ تقرير المصير معناه القضاء على الجزائر الفرنسية وتحويل الانتصار العسكري إلى هزيمة سياسية، وهو ما جعلهم يتهبؤون للدفاع عن خرافة الجزائر الفرنسية.

### المطلب الأول : دوافع وأسباب الانقلاب

أدرك الجنرال ديغول بأنّ جيش إفريقيا سيف ذو حدين فهو أداة لفرض التهدة في الجزائر كما هو عبئ ثقيل على الاقتصاد بمقداره الذي فاق خمسمائة ألف عسكري دون ملحقاته، والأخطر من ذلك تسييسه وتدخّله في لجان الإنقاذ العمومي بالجزائر ونفوذه في الجزائر واحتمال تحوّلِهِ إلى أداة تهديد للوحدة الوطنية الفرنسية لهذا قرّر الجنرال ديغول إبعاد الجيش عن السياسة وإرسال رؤوس التمرد خارج الجزائر والقبض على السلطة مع تدعيم مركزه من خلال استفتاء 8 جانفي 1961<sup>1</sup>.

إنّ توالي الهزائم السياسية والدبلوماسية جعل ديغول يرسّخ فكرة تقرير المصير ويخوض لأجلها صراعات متوالية مع المتطرفين من الأقدام السوداء في الجزائر وداخل فرنسا وعلى كلّ مستويات الإدارة وفي الجيش خاصة إذ كادت الجمهورية الخامسة أن تلاقى

<sup>1</sup> إلياس (نايت قاسي): "الوضع السياسي للجزائر 1960-1961"، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، مج2 العدد3 الجزائر،

مصيرها نتيجة للصراع المحتدم للأقدام السوداء من أجل درء وإقصاء أيّ حلّ للقضية الجزائرية<sup>1</sup>

بعد إعلان الجنرال ديغول لمشروع تقرير في 16 سبتمبر 1959 عارضه الضباط والقادة العسكريين الذين اعتبروه تنازلاً للعدو ولابدّ من مواصلة القتال حتى القضاء على هؤلاء المتمردّين واستسلامهم دون قيد أو شرط، ومن بينهم الجنرال شال الذي كان موافقاً تماماً على هذه الفكرة<sup>2</sup>.

في حين يذكر المؤرخ إيف كوريار بخصوص مواقف الجيش الفرنسي من إعلان الجنرال ديغول الذي طرحه يوم 16 سبتمبر 1959 م حيث يقول: أنّ المكتب الخامس كان لا يركّز من خطاب ديغول إلّا على جانب واحد وهو الإدماج، حيث كان قائده المباشر العقيد غارد من دعاة الجزائر الفرنسية، إضافة إلى ذلك فإنّ أغلبية أعضاء الجيش الفرنسي كانوا يحملون نفس الفكرة، حيث كان الهاجس الذي يراودهم كيف يشرحون للمسلمين الذين يقاتلون إلى جانبهم أنّهم سوف يتنازلون للمتمردّين، كما يقول ديغول عن الاستقلال الذاتي وكان أغلبهم متفقين على نقطة واحدة وهي الانتصار في الميدان العسكري وبذلك يقتنع الجنرال ديغول أنّ مشكل الجزائر قد تمّ حلّه عسكرياً وبالتالي فإنّ فئة المواطنين المسلمين تتحرّر من قبضة جبهة التحرير الوطني وتعلن رغبتها في البقاء تحت حكم فرنسا<sup>3</sup>.

وفي نفس السياق يذكر الكاتب أنّ الجنرال شال القائد الأعلى للقوات المسلحة بالجزائر حضر بعد ثلاثة أيام من خطاب ديغول للمشاركة في اجتماع لجنة الدفاع الوطني الذي انعقد يوم 19 سبتمبر 1959 برئاسة الجنرال ديغول بحيث تكوّنت اللجنة من وزير الدفاع، المالية، الداخلية ورئيس الأركان العامّة للجيش، حيث تمثّلت مهمّة اللجنة في دراسة شؤون الدفاع والأمن، يضيف المؤرخ أنّ الجنرال شال هو الوحيد الذي أُحيلت له الكلمة أثناء

<sup>1</sup> دليوح: المرجع السابق، ص 93

<sup>2</sup> Le Mire, Op.cit, P275

<sup>3</sup> Courriere, Les feux de désespoir, Op.cit, P354



الاجتماع حيث طلب من الجنرال وأعضاء اللجنة الإبقاء على تعداد الجيش في الجزائر أكثر من 400 ألف عسكري وأن لا يسحبوا منه أي فرد لأنه بحاجة له لمواصلة مهمته في القضاء على المتمردين وباكتشاف الجنرال ديغول للدور الذي يقوم به المكتب الخامس والعقيد غاردس قام بحله نهائيا وطرد هذا الأخير يوم 10 فيفري 1960<sup>1</sup>.

وأمام المعارضين لسياسة تقرير المصير في الجزائر عاد الجنرال ديغول إلى الارتكاز من جديد على الشعب الفرنسي لسياسته، حيث قام بتنظيم استفتاء شعبي في فرنسا يوم 08 جانفي 1961 وفي الجزائر بين يومي 6 و8 جانفي 1961، حيث طلب من المصوتين عما إذا كانوا يوافقون على اقتراح رئيس الجمهورية المتعلق بتقرير المصير للسكان بالجزائر وتنظيم سلطات عامة قبل تقرير المصير<sup>2</sup>.

فكانت إجابة المصوتين بنعم بنسبة 75.25٪. من الأصوات في فرنسا، أما في الجزائر بلغت النسبة 69.09٪. وهو ما جعل ديغول يتوجه لجبهة التحرير الوطني من أجل استكمال المحادثات التي توقفت بتاريخ 27 جوان 1961<sup>3</sup>

نتيجة لكل هذا أحسّ العسكريون بانتهاء موقفهم وذهب نفوذهم لصالح الجنرال ديغول والموالين له أمثال جون موران، دولوفري... لذلك قرروا استرجاع سلطتهم بالتآمر والانقلاب وكانت ذرائعهم كثيرة منها الحفاظ على الجزائر الفرنسية والوفاء للعساكر الذين ماتوا لأجل الجزائر الفرنسية والوقوف في وجه الخيانة الديغولية خاصة بعد إعلانها عن لقاء جديد مع جبهة التحرير الوطني<sup>4</sup>.

بغض النظر عما حققه ديغول من انتصارات خاصة بعد الاستفتاء غير أنّ الأقلية الأوروبية بدأت في التآمر عليه، حيث قامت جبهة الجزائر الفرنسية بضمّ جميع المنظمات

<sup>1</sup>Ibid,P355

<sup>2</sup> حماميد: المستوطنون الأوروبيين ....., المرجع السابق، ص177

<sup>3</sup> Stora, histoire.....,Op.cit,P58

<sup>4</sup> نايت قاسي: المرجع السابق، ص172

المتطرّفة بما في ذلك قادة الجيش خاصّة المتطرّفين منهم باتفاق على تحريض الجيش للعمل من أجل الجزائر الفرنسية<sup>1</sup>.

ومن جهته قرّر الجنرال سالان الدخول في مواجهات مع ديغول واعتبر نفسه رئيساً لمنظمة الأوروبيين التي تعمل من أجل الحفاظ على الجزائر الفرنسية وبدأ يضاعف من اتّصالاته مع الشخصيات اليمينية المتطرّفة بباريس والمعادية لديغول، ومن إسبانيا صرّح المستوطن المنفي بيار لاغيارد الرئيس السابق للطلبة الجزائريين قائلاً: "اتّحدوا لأنّنا سنحارب"، وفي نفس الوقت قرّرت معظم الحركات الأوروبية الانخراط تحت لواء جبهة الجزائر الفرنسية وقُدّر عددها بنحو 50 منظمة، وحسب إستراتيجيتهم فإنّ تجنيد كل الأوروبيين المدنيين ضرورة أساسية لتشكيل قاعدة ثورية شعبية لأنّ العنف وحده هو الكفيل للاحتفاظ بالجزائر ومنع ديغول من تطبيق مشروع تقرير المصير<sup>2</sup>.

ومن جهة ثانية الجنرال ماسو غادر الجزائر تاركا وراءه أسبوع المتاريس، أمّا الجنرال شال الذي كان بالأمس القريب الصديق الوفي للجنرال ديغول، فقد تمّ استدعاؤه من طرف ديغول الذي حدّره من أنّه سوف لن يبقيه فترة أطول في الجزائر وأنّه سيتولى قيادة القوات الفرنسية في أوروبا الوسطى في إطار منظمة حلف الشمال الأطلسي وأمام فشله في القضاء على الثورة لم يكن أمام الرئيس الفرنسي من وسيلة إلاّ تحية الجنرال شال وتعويضه بجنرال كريبان<sup>3</sup>.

ليعلن الجنرال شال بتاريخ 25 جانفي 1961 أنّه طلب أن يُحال على التقاعد لمعارضته سياسة الحكومة، وبعدها بفترة وجيزة تجمّعت في فانسان العناصر السياسية التي تؤيّد فكرة الإدماج بتحريض من جاك سوستال وكونوا لجنة شعارها "نحن نخدم القانون والسلطة ترفضه" عُرفت بلجنة فانسان وقد رشّحت هذه اللجنة العديد من الشخصيات

<sup>1</sup> داعي: الأقلية الأوروبية ....، المرجع السابق، ص348

<sup>2</sup> حماميد: المستوطنون الأوروبيون ....، المرجع السابق، ص178

<sup>3</sup> حداد: المرجع السابق، ص34

السياسية لتكون على رأس الحكومة العامة في الجزائر بغرض الدفاع عن فكرة الجزائر الفرنسية ومن بينهم وزراء قدماء أمثال : روبر لاکوست، بورجيس مونري، جاك سوستال وكذا الباشا أغا بوعلام<sup>1</sup>.

أمّا بالجزائر فباشر جوهو (Jouhaud Edmond)<sup>2</sup> بالتنسيق مع صالان والجنرال زيلر (André Marie Zeller)<sup>3</sup> تخطيطاتهم بالاستعانة بالأقدام السوداء<sup>4</sup> الذين هم ألمع قادة الجيش المتواجدين بالجزائر، ونظرا للشعبية التي يحظى بها جوهو في الأوساط الأوروبية فقد اختاره أنصار الجزائر الفرنسية بباريس ليكون الرجل المناسب الذي بإمكانه قلب نظام ديغول، وبعد التشاور والتخطيط مع العقلاء الذين تمّ نقلهم إلى باريس بسبب تمرد 24 جانفي كالعقيد أرقود، بروازت (Joseph Broizat)<sup>5</sup> بالتنسيق مع شخصيات باريس اليمينية

<sup>1</sup> Thénau, OP.cit, P218

<sup>2</sup> إيدموند جوهو ولد سنة 1905 ببوصفير بالجزائر عسكري فرنسي برتبة جنرال عين عام 1956 قائدا للناحية العسكرية الخامسة وفي سنة 1957 أصبح نائبا للجنرال صالان ثم مفتشا عاما للقوات الجوية، يعتبر احد العقول المدبرة لانقلاب افريل 1961 وبعد فشل الانقلاب أصبح نائبا لرئيس منظمة الجيش السري التي برزت مباشرة بعد انقلاب افريل 1961 ألقى القبض عليه بتاريخ 26 مارس 1962 بوهران تحت اسم مستعار ومهنة كاذبة، استفاد من العفو سنة 1969 توفي عام Courrière, Dictionnaire et Document, Opcit, P2160

<sup>3</sup> أندري زيلر: نولد عام 1898 في مدينة بيزانسون جنرال فرنسي تطوع في ح 1 ع ثم شارك في الحرب الهند الصينية والجزائر، أصبح نائب قائد الأركان للجنرال جوان 1943-1944 ثم قائد للقوات البرية سنة 1955 عينه ديغول كقائد أركان للقوات الفرنسية حتى أكتوبر 1959 نظم رفقة جوهو وشال انقلاب افريل 1961 وبعد فشل الانقلاب سلم نفسه وسجن لغاية 1966 حكمت عليه المحكمة ب15 سنة توفي في 18 سبتمبر 1978, انظر Courrière, Dictionnaire et Document, p2199

<sup>4</sup> تسمية أطلقت على أوروبيي الجزائر ولم يتم تحديد أصل التعبير بدقة وقد تم تفسيره عدة تفسيرات بنسبة إلى لون جزمه وأحذية الأوروبيين أثناء قدومهم للجزائر أو نسبة إلى لون أقدامهم نتيجة استخدامها طويلا.

<sup>5</sup> جوزيف بروازت لد سنة 1914 عقيد في قوات المظليين من اشد المدافعين على فكرة الجزائر الفرنسية ومعارض لسياسة ديغول بخصوص الجزائر، شارك في انقلاب افريل 196 انضم إلى منظمة الجيش السري كان احد الشخصيات التي شاركت في المحادثات التي جمعت جون جاك سوزيني ومصطفى شوقي في جوان 1962 اختار المنفى إلى ايطاليا ثم اسبانيا ليعود الى فرنسا عام 1969 بعد صدور العفو عن أعضاء منظمة الجيش السري انظر Courrière, Dictionnaire et Document, p2181

وبالخصوص الماريشال جوان (Alphonse Juin)<sup>1</sup> الذي صرّح "أنّه رُغم صداقة نصف قرن التي تشدّني إلى ديغول، عازم بصفتي أعلى رتبة في الجيش وبصفتي من الجزائريين علياً الاحتجاج ضدّ كلّ تفكير في التخلّي عن إخواننا الجزائريين " وتوصّل جوهر إلى نتيجة مفادها أنّه يجب أن يترأس هذه الحركة الذين هم بصدد التحضير لها كقائد عسكري سام يُكُنُّ الكره لديغول<sup>2</sup>

وبعد محاولاته الفاشلة لإقناع الجنرال ماسو تحوّل نظر جوهر إلى الجنرال شال خاصة بعد رفض ماسو والعقيد ترنكي عرض المتآمرين، ولما لا فهو الجنرال الذي أشاع في أوساط المعجبين به من العسكريين والمدنيين أنّ الجنرال ديغول حرّمه من التمتع بلذّة النصر عندما نقل من الجزائر إلى فرنسا قبل القضاء على جيش التحرير الوطني هو ما جعله يطلب هو الآخر إحالته على التقاعد في 28 سبتمبر 1960 ومن هذا المنطلق استجاب لإلحاح الجنرالات و العقداء الذين لم يتوقفوا عن ممارسة الضغط عليه، وتمّ تكليف الجنرال فور يوم 12 أبريل 1961 بإطلاع الجميع على قبوله رئاسة الحركة الانقلابية<sup>3</sup>.

ومن جهة أخرى الجنرال ديغول تجاهل هذه المواقف والتطورات وتشكّلت لديه قناعة لا تتزعزع بأنّ المشكلة الجزائرية أصبحت تمثّل عبئا على السياسية والاقتصاد الفرنسي وتهدّد مكانة فرنسا وسمعتها على الصعيد الدولي، وبذلك قرّر المضي قُدما في تنفيذ سياسته الجزائرية<sup>4</sup>.

وعلى ما يبدو أنّ التطوّرات السياسية المستجدة على الساحة الجزائرية قد عزّزت هذا التوجّه الديغولي الجديد، فلم تظهر القوة الثالثة البديلة لجبهة التحرير الوطني رغم تشكيل

<sup>1</sup> ألفونس جوان مارشال: ولد سنة 1888 شارك في كل الحروب عين مقيما عاما على مراکش ما بين 1947-1951 ثم قائد قطاع أوروبا الوسطى للحلف الأطلسي ما بين 1951 و 1953 كان من اشد أعداء ديغول والمؤيدين لسياسة الجزائر الفرنسية توفي سنة 1967 أنظر حداد : المرجع السابق، ص39

<sup>2</sup> حسينة حماميد، المستوطنون الأوروبيون .....، المرجع السابق، ص180-181

<sup>3</sup> محمد العربي (الزيري): تاريخ الجزائر المعاصر، ج3، دار الحكمة الجزائر، 2014، ص100-101

<sup>4</sup> هاشم : المرجع السابق، ص255

لجان المنتخبين المسلمين، كما انهارت الحركة الوطنية بقيادة مصالي الحاج ولم تعد بين يديه بدائل يمكن أن يهدّد بها جبهة التحرير الوطني<sup>1</sup>.

خلال سنة 1961 أطلق الجنرال ديغول الكثير من التصريحات المتعلقة بالجزائر ولعلّ أهمّها وأبرزها والتي أفاضت الكأس التصريح الذي ألقاه في مؤتمره الصحفي يوم 11 أبريل 1961 والذي أكّد فيه توجّهه الجديد هو إنهاء الاستعمار هو لمصلحتنا وبالتالي سياستنا<sup>2</sup>، ليذكر قائلاً في خطابه: "إذا أراد سكان الجزائر قطيعة مع فرنسا فلن نعارض رغبتهم" ولكنه أكّد في هذه الحالة أنه سيوقف المجهودات التنموية التي تبذلها فرنسا في الجزائر وسيدعو رؤوس الأموال الفرنسية إلى مغادرتها، كما هدّد بتقسيم الجزائر بإقامة مناطق خاصة بالمستوطنين والمسلمين الذين يصرون على البقاء فرنسيين، حيث يتمّ تجميعهم فيها وتضمن لهم فرنسا الحماية<sup>3</sup>.

كما كان الجنرال مدركا لخطورة الوضع وتطوّرات الأحداث وهو ما جعله يقول: "لما شعرت أنّ الرياح العاتية ستهبّ دون انقطاع أخذت على عاتقي أن أشرح أفكارى وآرائى بصراحة لم يسبق لها مثل وذلك خلال مؤتمر صحفي عقده بتاريخ 11 أبريل 1961، وأهمّ ما جاء في هذا التصريح: "إنّ الجزائر تكلف فرنسا أكثر ممّا تريح منها، وأنّ فرنسا تنتظر بكلّ رباطة جأش إلى الحلّ الذي يحظى بانفصال الجزائر عنها، مضيفاً أنّ هذه الدولة ستتمتع بسيادتها داخليا وخارجيا"<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> بورغدة: الجنرال ديغول والثورة...، المرجع السابق، ص325

<sup>2</sup> Stora, Histoire..., Op.cit, P58

<sup>3</sup> بورغدة: الجنرال ديغول والثورة....، المرجع السابق، ص325

<sup>4</sup> ديغول: المصدر السابق، ص117

وبذلك كانت هذه التصريحات السبب المباشر في قبول الجنرال شال عرض المتآمرين الذين ظلّوا يراودونه ليُرأس الحركة الانقلابية وتحرك في الاتجاه المعاكس للشرعية<sup>1</sup>.

من ناحية أخرى فالتصريحات التي أدلى بها ديغول نزلت كالصاعقة على كلّ أنصار الجزائر الفرنسية وعلى رأسهم جاك سوستال الذي كان رئيساً للجنة فانسان المعادية للسياسة الجزائرية التي تبناها ديغول وبرر رفضه لهذه السياسة بأنّ كلّ الدول المستقلة حديثاً بقيت تتال مساعدات ودعم من فرنسا رغم استقلالها وبالتالي بما أنّ فرنسا مضطّرة في كلّ الأحوال على دعم مستعمراتها القديمة فالأفضل أن تبقى تابعة لفرنسا على أن تتال استقلالها السياسي<sup>2</sup>.

والآن اعتبر الجنرالات الأربعة: جوهو، زيلر، سالان وشال هذه الطريقة في معالجة القضية الجزائرية استسلامية ومخلّة بالشرف الفرنسي، وردّا على هذه السياسة الديغولية الاستسلامية قبل الجنرال شال العرض المقدّم له من طرف جوهو، حيث قال: " يجب أن يحدث شيء في الجزائر قبل أن تتقابل الحكومة الفرنسية والحكومة المؤقتة رأساً لرأس في إيفيان، وأنّ السكان في الجزائر هم الكرة التي ستلعب بها و بطبيعة الحال فإنّ الطرف المنتصر هو الذي سيتبعه السكان"<sup>3</sup>.

### المطلب الثاني: التحضير وسير الانقلاب

بناء على كلّ هذا وبتاريخ 12 أبريل 1961 عقد الجنرال شال اجتماعاً مع الجنرالات المؤيدين لانقلابهم وهم: جوهو، زيلر وبول فانوكسيوم وفيه تمّ اتّخاذ القرار النهائي لكن بوجهتي نظر مختلفتين، حيث تضمّنت الأولى على أن يكون الانقلاب في باريس وفي الجزائر في آن واحد، أمّا وجهة النظر الثانية فقد كانت ترى بأنّ الانقلاب يكون في الجزائر

<sup>1</sup> الزبيري: المرجع السابق، ص 103

<sup>2</sup> هاشم: المرجع السابق، ص 259

<sup>3</sup> حماميد: المستوطنون والثورة....، المرجع السابق، ص 181

وبالتالي فصلها عن باريس إداريا وعسكريا، وبالنسبة للمقترح الأول فقد تبناه كل من العقداء: بليغار (Blignière)، غودار، قودري وكذلك النقيب سرجان، وحسب هؤلاء فإن العملية ثنائية عسكرية ومدنية قوية في الجزائر وباريس تقضي نهائيا على الرئيس ديغول وذهابه في نظرهم يكون دون عودة، حينها يختار العسكريون حكومة تتطابق مع إنقاذ الجزائر الفرنسية، غير أن المفاجئة التي فجرها شال خلال هذا الاجتماع هو موافقة الرأي الثاني القاضي بحصر الانقلاب على الجزائر دون فرنسا<sup>1</sup>.

لكن الأمر المحير والذي يطرح نفسه هو أن الجنرال شال ورفقاؤه لم يفكروا فيما بعد الإطاحة بحكومة الجنرال ديغول ولم يعدوا البديل السياسي له رغم أنهم كانوا يظنون أن شخصيات مسؤولة من الطراز الأول أمثال جورج بيدو، ميشال دوبري وجاك سوستال سوف تنظم إليهم حين تسقط الجزائر في أيديهم وعندها يتم التفكير في تشكيل الحكومة الجديدة<sup>2</sup>.

وعلى ما يبدو أن الجنرال ديغول قد كان مطمئنا بعد حله للمنظمات المتطرفة وإبعاده للعناصر المتمردة داخل الجيش، لكن الواقع أن مخطط الانقلاب كان جاهزا وكان الجنرال شال ينتظر فقط سماع الخطاب لكي يعلن قيادته للانقلاب العسكري لاسيما أن هذه الطريقة في معالجة القضية الجزائرية اعتبرها شال استسلامية ومخلّة بالشرف الفرنسي<sup>3</sup>.

وفي اللقاء الذي جمع الانقلابيين بالجنرال شال أكد لهم ضرورة الإسراع في تنفيذ مخطط الانقلاب لأن الرئيس الفرنسي شارل ديغول على أهبة الاستعداد للإعلان عن تاريخ انطلاق المحادثات مع جبهة التحرير الوطني مؤكدا لهم بأن الجنرال جو هو أخذ كل الإجراءات اللازمة منذ ثمانية أيام سواء في باريس أو في الجزائر الذي حدّد له تاريخ الاندلاع هو ليلة 21 أبريل 1961 إلى غاية الجمعة 30 أبريل 1961<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> حداد: المرجع السابق، ص 43-44

<sup>2</sup> الزبيري: المرجع السابق، ص 104

<sup>3</sup> نايت قاسي: المرجع السابق، ص 175

<sup>4</sup> حداد: المرجع السابق، ص 44

إذن تسبّب خطاب 11 أبريل 1961 الذي ألقاه الجنرال ديغول في أخطر محاولة انقلابية في تاريخ فرنسا يوم 22 أبريل 1961 بقيادة كلّ من شال موريس، أندري زيلر وادموند جوهر راوؤل سالان<sup>1</sup>

بعد كلّ هذه التحضيرات والاجتماعات والاتّصالات بقي على الجنرال جوهر أنّ يضمن كيفية سفرهم من باريس إلى الجزائر، ومن أجل ذلك استعان بالعقيد سيقورا (Ségura) القائد الرئيسي للقوّات الجوية الجزائرية وهو من الأقدام السوداء وشديد التعلّق بالجزائر الفرنسية وقد سمح هذا الأخير للعقيد بيغو (Bigot) قائد المنطقة الجوية الخامسة باستعمال الطائرة التي أقلعت يوم الخميس 20 أبريل 1961 على الساعة السابعة والربع مساءً من باريس، وعلى متنها الجنرال شال، زيلر، العقيد بروازيت<sup>2</sup>.

لتحطّ الطائرة بمطار الجزائر العاصمة، غير أنّه لم يكن أحد في انتظارهم ممّا اضطرّ قائد الطائرة شولتز (Schutz) إلى تحويل الاتّجاه إلى مطار بوفاريك العسكري بالبلدية<sup>3</sup>، حيث كان في استقبالهم بعض الضباط وعلى رأسهم الضابط رويان، حيث قضى الثلاثة ليلتهم في المقرّ العسكري لناحية البلدية وفي صباح يوم 21 أبريل انتقل الجميع مصحوبين بقوة عسكرية إلى المقر الرئيسي للانقلابيين في حي الثغريين بالعاصمة من أجل إعطاء أوامر التنفيذ<sup>4</sup>.

في مساء نفس اليوم وصل كلّ من الجنرال غاردي، العقيد غودار إلى الجزائر على متن طائرة كارافيل التابعة للخطوط الجوية الجزائرية وبمساعدة أحد عمال وكالة مرسيليا، أمّا

<sup>1</sup> بورغدة: الجنرال ديغول والثورة...، المرجع السابق، ص 325

<sup>2</sup> حماميد: المستوطنون الأوروبيون والثورة...، المرجع السابق، ص 182

<sup>3</sup> دحلب، المصدر السابق، ص 127

<sup>4</sup> حداد: المرجع السابق، ص 48



أرغو وغارد فقد جاء من عنابة بطريقة سرية التي جاء بها وفد باريس لكن الاستقبال كان فاترا<sup>1</sup>.

بعد وصول كل من شال وزير إلى العاصمة الجزائرية بتاريخ 21 أبريل كان أول عمل قام به هو تسريح بعض الفرق من الجنود الفرنسيين واستبدالهم بفرق من الأقدام السوداء لأنه حسب رأيه سيكونون أشد حماسا واندفاعا لحماية الجزائر الفرنسية لأنها وطنهم، وبعد الاتصال بأهم الوحدات العسكرية المعول عليها أعطى الجنرال شال في منتصف الليل أوامر للمظليين بأن يزحفوا نحو العاصمة<sup>2</sup>.

كان التركيز خلال المرحلة الأولى من طرف شال هو كسب أكبر عدد ممكن من الضباط الساميين والفاعلين على مستوى وحدات الجيش الفرنسي العاملة بالجزائر من أجل تنفيذ مخطّطه الانقلابي، حيث تمكّن من إقناع الرائد سانت مارك (Sante Marrq) قائد قوات المظليين المتمركزة في منطقة زرالدة الواقعة غرب العاصمة الذي وافق على الالتحاق بالانقلاب، وقام بعقد اجتماع في مركز قيادته واستدعى ضباط قوات المظليين من أجل البدء في تنفيذ الأوامر المتعلقة بالانقلاب، وما إن تلقّت قوات المظليين الأوامر حتى انطلقت الشاحنات من نوع GT507 المخصّصة لنقل الجنود صوب العاصمة، وتمكّن الملازم سارجان<sup>3</sup> من إقناع عناصر الدرك الموجودة بالحواجر أنهم في مهمة خاصة ليستمرّ بالزحف نحو العاصمة وفي نفس الوقت تحرّكت قوات سانت مارك من زرالدة نحو العاصمة<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> نفسه:ص49

<sup>2</sup> بشرير:القضية ..، المرجع السابق، ص215

<sup>3</sup> بيار سرجان : من مواليد1926 بسفير، أكمل دراسته الثانوية بباريس دخل المدرسة العسكرية بسان سيرو عام 1947 ليلتحق سنة 1949 بالفيلق الأجنبي في الهند الصينية ليتم تعيينه قائدا للفرقة الأولى بالجزائر، من ابرز المدافعين عن الجزائر الفرنسية شارك في تنظيم الجنرالات الأربعة افريل 1961، ليحكم عليه سنة 1962 بالإعدام غيابيا أنظر: Courrière, dictionnaire et documents,OpCit,P2191

<sup>4</sup> Challe, Op.cit,P213

بعد خمس ساعات من صبيحة يوم 22 أبريل 1961 بدأت الشائعات في الانتشار بالجزائر العاصمة عن تحرك أفواج قوات المظليين إلى المدينة، كما تمّ قطع جميع الاتصالات الهاتفية بالجزائر وبحلول الساعة السادسة والنصف صباحا بدأت العناصر العسكرية باحتلال المراكز الإستراتيجية الرئيسية، ومع حلول الساعة 6:45 أعلنت إذاعة الجزائر التي أُعيد تسميتها بإذاعة فرنسا عن سيطرة الجيش على الجزائر ووصول كلاً من الجنرال شال و زيلر و جوهر لتولّي قيادة الحركة<sup>1</sup>.

ومن ناحية ثانية كان مندوب الحكومة الفرنسية في الجزائر جون موران في اجتماع رفقة وزير الإعلام الفرنسي جاك كودفري في لقاء خاص بالقصر الصيفي حيث وصلتته مكالمة هاتفية من طرف الكاتب العام لوهران يُبلّغه بتحرك قوات عسكرية من الاحتياط من وهران صوب العاصمة ليسرع جون موران بإبلاغ العقيد كوستو مسؤول قوات الاحتياط بهذه التحركات، هذا الأخير الذي طمأنه بأن الأمر عادي ولا يدعو للقلق، وتجدر الإشارة إلى أنّه كان من الموالين لشال وعلى علم بالانقلاب<sup>2</sup> لتتمّ محاصرة القصر الصيفي وتمّ اعتقال كلاً من المندوب العام، الجنرال غامبيز والقائد العام اللذان رفضا المشاركة في الانقلاب<sup>3</sup>.

وبذلك بدأت الشاحنات تحتلّ شوارع العاصمة وأبناء الكولون يتسلّفونها في غمرة من الفرح وأمام أعين قوات الأمن التي لم تحرك ساكنا، وممّا زاد من فرحة الأقلية الأوروبية هو التحاق الجنرال راؤول سالان مرفوقا بجون جاك سوزيني يوم 23 أبريل إلى الجزائر<sup>4</sup>.

بعد أن وزّع الجنرالات المهام فيما بينهم تولّى شال مورييس الشؤون العسكرية وأسندت الأمور المدنية للجنرال سالان والشؤون الاقتصادية والإدارية للجنرال زيلر، على أن يتولّى الجنرال جوهر الدعاية والإعلام والاتصال بالأوروبيين، ليقرّر يومها الجنرالات الأربعة

<sup>1</sup> A.N.O.M, BoitN81F801, Le Film de événement en L' Algérie,, Le Monde ,23,24 Avril 1961,N5058

<sup>2</sup> Challe,Opcit,P237

<sup>3</sup> A.N.O.M ,BoitN81F801, Le Film de événement en L' Algérie,, Le Monde ,23,24 Avril 1961,N5058

<sup>4</sup> داعي: الأقليات الأوروبية .....، المرجع السابق، ص353

الظهور على شرفة دار الحكومة، حيث دعوا السكان للاستماع إلى خطابهم إذ كان عددهم يفوق مائة ألف شخص ليخطب شال قائلاً: "إننا هنا للقتال وتحمل الأذى والموت إذا اقتضى الأمر"<sup>1</sup>.

كما كوّن شال مع هؤلاء الثلاثة مجلساً إدارياً تولى إعلان الأحكام العرفية ومنح نفسه جميع اختصاصات الحكومة ليقرّر الجنرال شال حركته في كلمة وجهها إلى القوات الفرنسية ومما جاء فيها: "إنني في مدينة الجزائر مع الجنرالين جوهر و زيلر وعلى اتصال مع الجنرال سالان من أجل الوفاء لقسمنا، فُسم الجيش للحفاظ على الجزائر حتى لا يكون قتلنا قد ماتوا من أجل لا شيء"، ليضيف في تصريح آخر بثته إذاعة فرنسا حيث أكد فيه أنّ: "الجيش تدخل من أجل إنقاذ الجزائر من استعباد المتمردين وتسليم الجزائر التي أُعيد لها السلم إلى فرنسا في هذا المجال أنا الجنرال شال سأذهب حتى النهاية... لقد أخذ العسكريون السلطة من أجل إنقاذ الوطن الأم من الخطر الشيوعي الذي يهدده توطيد دعائم السلم الحقيقي في الجزائر"<sup>2</sup>.

في صباح يوم السبت كانت العاصمة قد سقطت في أيدي الانقلابيين الذين استولوا على المباني العامة والمراكز الحيوية فيها وتحكّموا في الإذاعة و التلفزة، كما تمّ غلق الأبواب على ممثلي الحكومة داخل غرف القصر الصيفي قبل إرسالهم في اليوم الموالي نحو عين صالح، فيما استولت الميليشيات على محافظة الشرطة المركزية وأخذت ما كان في مستودع الأسلحة من بنادق وذخيرة وفتحت أبواب السجون لأعضائها المعتقلين في المتربول<sup>3</sup>.

ليظهر الجنرال شال على شرفة قصر الحكومة موضّحاً فيه سبب الانقلاب بالجزائر: "أيها الضباط الجزائريون ضباط الصف... الجنرال شال يحدثكم: إنني في الجزائر

<sup>1</sup> نفسه: ص 353

<sup>2</sup> بورغدة: الجنرال ديغول والثورة...، المرجع السابق، ص 326

<sup>3</sup> بلحاج: المرجع السابق، ص 177

مع الجنرالات جوهر، زيلر و سالان، لقد جنّنا لنفِيّ بالعهد الذي عهدنا به أنفسنا وهو عهد الجيش الفرنسي الذي يحتفظ بالجزائر فرنسية... إنّ الحكومة الانهزامية عرّفتنا عدّة مرات بأنّ الجزائر فرنسية، الجزائر مع فرنسا... الجزائر جزائرية ثم الجزائر مستقلة المشتركة مع فرنسا وهي اليوم مستعدّة أن تسلّم الجزائر بصفة نهائية إلى المنظمة الخارجية عن القانون... هل تقبلون مرة أخرى أن تأخذوا عملكم وقد فقدتم كل شيء حتى شرفكم؟<sup>1</sup>.

كما أصدر الجنرالات الأربعة الانقلابيين بيانا أعلنوا فيه حالة الحصار وانتقال السلطة إلى الجيش، كما أبلغوا سكان العاصمة أنّ منظمة الواص O.A.S هي المنظمة الوحيدة المخوّلة لنقل تعليمات القيادة العسكرية إلى السكان، هذا الانقلاب الذي كان في حقيقته من صنع العقداء المتطرفين وغلّة الاستعمار وقادة الواص وفي ظاهره تحت سلطة أربعة جنرالات حيث دام الانقلاب أربعة أيام وخمس ليالي<sup>2</sup>.

في صبيحة يوم 22 أبريل 1961 وصل خبر إلى العاصمة الفرنسية باريس مفاده قيام جنرالات القطاع الثاني بانقلاب في الجزائر<sup>3</sup> هدفه الحفاظ على الجزائر الفرنسية ليتأزّم الوضع بالعاصمة باريس بعد هذا الانقلاب المفاجئ مع حدوث انقسام في أوساط الجيش<sup>4</sup>. جاء انقلاب الجزائر في وقت لم تكن فيه الحكومة تتوقّعه، ومع ذلك كان ردّ فعل رئيس الوزراء ثم رئيس الجمهورية سريعا، ومن جهة ثانية تمّ تنبيه مكتب رئيس الوزراء في فندق Matignon على الفور وأصدر السيد ميشال دوبريه أوامر بإطلاق إجراءات الإنذار والتدابير الأمنية المخطّطة في الحالات الطارئة بفرنسا<sup>5</sup>، كما طلب من الجماهير التوجّه بكثرة إلى المطارات من أجل منع المظليين من الاستيلاء على الدولة بالقوة<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> قليل: المرجع السابق، ج2، ص347

<sup>2</sup> بلحاج: المرجع السابق، ص177

<sup>3</sup> أنظر الملحق 16 رقم

<sup>4</sup>Flochic ,Op.cit,P65

<sup>5</sup>A.N.O.M ,BoitN81F801, Le Film de événement en L' Algérie,, Le Monde ,23,24 Avril 1961,N5058

<sup>6</sup>Flochic ,Op.cit,P65

في حين وجّهت وزارة الداخلية الفرنسية تحذيرا لجميع أعضاء الحكومة والولاية وجميع دوائر الشرطة، كما اتّصل السيد ميشال دوبري بالسيد جون موران بالجزائر لأعلامه بالأوضاع هناك، حيث أخبره هذا الأخير أنّ مقرّ إقامته تمّ الاستيلاء عليه من طرف الانقلابيين وأنّه ليس حرا و لا يمكنه قول أيّ شيء، ليتّصل ميشال دوبري بقيادة فيالق كلاً من قسنطينة و وهران من أجل إبلاغه بالأوضاع في هذه المناطق التي لم تشهد وقوع حوادث<sup>1</sup>.

كلّ هذه الأحداث جعلت من الجنرال ديغول يفقد الثقة في قيادة الأركان وأمر مساعديه القيام بسرّية الإشراف على جيوشهم، كما أمر باستعمال كل الوسائل من أجل قطع الطريق على المتمرّدين في انتظار القضاء عليهم<sup>2</sup>.

إضافة إلى هذه فقد تمّ توجيه تنبيه إلى جميع السلطات المدنية والعسكرية في كل من العاصمة، وهران و قسنطينة، وبقيت الاتصالات طبيعية إلى حدّ كبير على أن يتولّى رئيس الوزراء شخصا إدارة العمليات فيما يتعلق بالجيش والجزائر، بينما يعمل السيد رودجر فيري (Rodgers Fièr) بمساعدة السيد بيار شاتينت في وزارة الداخلية لاتّخاذ الإجراءات اللازمة في فرنسا<sup>3</sup>.

من ناحية أخرى لم يتمّ الإبلاغ عن أيّ حادث في البر الرئيسي بفرنسا، حيث ساد النشاط الأكثر حيوية في الدوائر الحكومية وأعلنت الحكومة أنّها اتّخذت جميع الإجراءات اللازمة لضمان بقاء القوة في نطاق القانون، وفي كلمة إذاعية قال السيد ميشال دوبري في

<sup>1</sup>A.N.O.M ,Boit N81F801, Le Film de événement en L' Algérie,, Le Monde ,23,24 Avril 1961,N5058

<sup>2</sup>Flochic,Op.cit,P70

<sup>3</sup>A.N.O.M ,Boit N81F801, Le Film de événement en L' Algérie,, Le Monde ,23,24 Avril 1961,N5058

بداية فترة ما بعد الظهر: "الحكومة مصممة على فرض إرادة الأمة" على أن ينعقد مجلس الوزراء بقصر الاليزيه على الساعة الخامسة مساءً لدراسة المستجدات الجديدة<sup>1</sup>.

كان اليوم الأول عبارة عن يوم للنصر والسعادة بالنسبة للمستوطنين الأوروبيين، لكن سرعان ما تغيرت الأمور وأصبحت الأحلام أوهاما، فبمجرد وصول الجنرال سالان وسوزيني من إسبانيا بدأت الخلافات تظهر بين الجنرالات الأربعة، فالجنرال شال يريد إجبار ديغول على تغيير سياسته في الجزائر عن طريق سحقه لجيش التحرير الوطني والاستحواذ على السلطة في الجزائر من طرف الجيش إذا لم يستجب ديغول لهذا المطلب، أما الجنرالات الثلاثة: جوهو، زيلر و سالان فقد أصروا على الإطاحة بالحكومة الفرنسية وتأييد الأوروبيين في الجزائر والتعاون معهم<sup>2</sup>.

للتطور الأمور يوم الإثنين إلى ما لا يحمد عقباه عندما بدأ المستوطنون يتساءلون: "إننا مسلحون ومستعدون فلماذا لا يدعوننا للمقاومة؟ لماذا أراحونا من الطريق ونحن الطرف الأساسي في القضية؟"<sup>3</sup>

ليشرع المتطرفون أمثال سوزيني، دوقالدر، بيريز وسارجان في الإعداد للانقلاب داخل الحركة الانقلابية نفسها، وطلبوا على لسان منظماتهم O.A. S بأنّها ذات الأهلية من قبل الحكومة العسكرية لإعطاء التعليمات للمستوطنين وليس هؤلاء القادة ويقصدون بذلك الجنرال شال، ليُقدّم سالان على تأسيس أمانة مدنية مكونة من سوزيني، فراندي و جاك أشار، ثم نزل بقصر الحكومة وبدأ نشاطه بتعبئة و تأطير المستوطنين ليعوّض بهم الجنود الذين أخلّوا بالوعد وأبدؤا ولاءهم للجنرال ديغول<sup>4</sup>.

<sup>1</sup>A.N.O.MBoitN81F801,Coup de force Militaire a Alger,, Le Monde, 23,24 Avril 1961,N5058

<sup>2</sup> حماميد: المستوطنون الأوروبيون والثورة.....، المرجع السابق، ص 183

<sup>3</sup> بشرير: القضية...، المرجع السابق، ص 247

<sup>4</sup> حماميد: المستوطنون الأوروبيون والثورة.....، المرجع السابق، ص 184

في اليوم الثاني من الانقلاب بدأت تظهر مؤشرات الفشل بسبب سوء التحضير وخشية الكثير من الضباط والجنود أن يتورطوا في محاولة غير مضمونة النتائج والعواقب ومعارضة فئات المجندين في الجيش، حيث ظهرت علامات الفشل هذه من خلال حالات التراجع الكثيرة التي سجّلها الجنرال شال لدى الضباط الذين كان يعول عليهم رفقة وحداتهم<sup>1</sup>. ورغم الآمال التي علّقها العسكريون والمدنيون على هذا الانقلاب سرعان ما انهارت معنوياتهم نتيجة تردد الجنرال غورود المسؤول الفعلي عن الفرقتين المظليتين العاشرة بجيجل والخامسة والعشرين بقسنطينة، كما رفض بروصي قائد فرقة الليف الأجنبي<sup>2</sup> بسيدي بلعباس، دوميزون روج ببشار، كما رفض الجنرال سيمون بالقبائل والجنرال دوبيوي بوهران والجنرال أدفويو بالمدينة، كما أنّ العقيد بوكي المسؤول عن قطاع برج البحري فرّ من الاعتقال ودعا إلى تنظيم المقاومة ضدّ الانقلابيين<sup>3</sup>.

كما غادر المظليون مدينة وهران وعادوا إلى مراكزهم السابقة، وقد أقلعت الطائرات من مطار البلدية ومطار مدينة الجزائر عائدة إلى فرنسا بناء على أوامر الحكومة<sup>4</sup>، أمّا سلاح الجو والبحرية فقد غابا تماما عن الانقلاب وهو ما دفع بالجنرال شال إلى التفكير في وضع حدّ لهذه المغامرة، أمّا الاحتياط فلم يغرهم قرار تسريح الذين أكملوا خدمتهم، حيث عبّر أحدهم قائلا: "سئمنا الحرب، سئمنا الثمانية والعشرين شهرا في الخدمة العسكرية"<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> بلحاج: المرجع السابق، ص 178

<sup>2</sup> الليف الأجنبي: هو تشكيل عسكري ضمن الجيش الفرنسي تأسس عام 1831 شارك في عدة حروب أبرزها الهند الصينية وحرب الجزائر كما شاركت بعض وحداته في انقلاب افريل 1961 مما عرضه للحل نهائيا ومن أشهر قادتها الذين شاركوا في الانقلاب دونوا دوسان مارك ليتقلص عدد سنة 1962 من 40 ألف جندي إلى 8 آلاف جندي

<sup>3</sup> تواتي: منظمة الجيش السري بين النعش...، المرجع السابق، ص 203

<sup>4</sup> بورغدة: الجنرال ديغول والثورة...، المرجع السابق، ص 326

<sup>5</sup> تواتي: منظمة الجيش السري بين النعش....، المرجع السابق، ص 204

لكن حدث شيء وضع حدًا لكلّ هذه الترتيبات إنّه خطاب الجنرال ديغول الذي ألقاه مساء يوم 23 أبريل 1961<sup>1</sup>، ففي اليوم الذي سبق خطابه ترأس اجتماعا لمجلس الوزراء واتخذ فيه مجموعة من الإجراءات الأولية من أجل التصدي للمنشقين، حيث أوقفت كلّ حركات التنقل البحرية والجوية نحو الجزائر و أعلنت حالة الطوارئ، ليقرّر في اليوم الموالي اللجوء إلى السلطات الخاصة<sup>2</sup>.

تصدّى الجنرال ديغول لهذا التمرد، حيث أرسل كلاً من وزير الدولة لويس جوكس والقائد العام للأركان الجنرال إوليبي إلى الجزائر، في نفس اليوم قابلوا بعض القادة في كلّ من تلمسان، قسنطينة و عنابة واستطاعوا العودة لباريس بصعوبة<sup>3</sup>.

ومن أجل التصدي لهذا الهجوم على باريس، تمّ توزيع الحرس الجمهوري وعزّزت حراسة وزارة الداخلية وتمّ توزيع الملابس العسكرية على المتطوعين ووضع القوات الاحتياطية في حالة الاستنفار القصوى؛ الدبابات والسيارات المصفحة في شوارع باريس، إضافة إلى القيام بعرقلة الاتصالات بين مصالح الجيش المختلفة العاملة في الجزائر، ممّا فرض على الجنرال شال ورجاله العزلة وقصّ تدريجيا من حظوظهم<sup>4</sup>

أمام هذه الأوضاع ظهر الجنرال ديغول على شاشة التلفزيون مساء يوم الأحد 23 أبريل 1961 مرتديا الزي العسكري وأدان سلطة الرباعي من الجنرالات المتقاعدین مؤكّدا أنّ مشروعهم سيقود مباشرة إلى كارثة وطنية<sup>5</sup>، وممّا جاء فيه: " لقد أقيم في الجزائر نظام

<sup>1</sup> حماميد: المستوطنون الأوروبيون والثورة....، المرجع السابق، ص184

<sup>2</sup> A.N.O.M ,BoitN81F801, Le Film de événement en L' Algérie., Le Monde ,23,24 Avril 1961,N5058,

<sup>3</sup> A.N.O.M ,BoitN81F801, Le Film de événement en L' Algérie., Le Monde ,23,24 Avril 1961,N5058,

<sup>4</sup> ميلودي :المرجع السابق، ص 42

<sup>5</sup> بلحاج : المرجع السابق، ص179



تمردّي بواسطة عصيان عسكري لهذا النظام ظاهره يتمثل في أربعة جنرالات متقاعدين له واقع تجسده مجموعة من الضباط المتحيزين الطموحين المتعصبين<sup>1</sup>.

ليوجّه أمرا صارما جاء فيه: " باسم فرنسا أمر باستعمال كلّ الوسائل لقطع الطريق على هؤلاء الرجال في انتظار القضاء عليهم وأخطر على كل فرنسيّ وعلى كل جندي تنفيذ أيّ أمر من أوامره... إنّ مستقبل هؤلاء المتمردّين لن يكون سوى ما أعدته لهم من صرامة القوانين"<sup>2</sup>.

ليقرّر الجنرال ديغول خلال الاجتماع الاستثنائي الذي عقده مع مجلس الوزراء بتاريخ الإثنين 23 أبريل 1961 اتّخاذ مجموعة من الإجراءات وعلى رأسها تطبيق المادة 16 من الدستور الفرنسي<sup>3</sup> والتي نصت على:

1- تمديد مدّة حالة الطوارئ وفقا للقانون سارية المفعول لمدّة أقصاها اثنا عشر يوما ووفقا للمادة 2 من النصوص يترك لرئيس الدولة وحده سلطة تمديد حالة الطوارئ.

2- إجراءات اعتقال واسعة النطاق تخصّ الأشخاص الذين يشاركون في التخريب أو يشجعون عليه.

3- تمديد فترة السجن<sup>4</sup>.

وبعد ثلاث ساعات من خطاب الجنرال ديغول ظهر على الشاشة رئيس الوزراء ميشال دوبري فحذا حدوّ رئيسيه رغم ميولاته اليمينية المتطرّفة وتمسّكه بالجزائر الفرنسية، ودعا الفرنسيين إلى اجتياح الشارع عند سماع صفّارات الإنذار من أجل إقناع المظليين بالعودة إلى جادّة الصواب، ونتيجة لهذين الخطابين<sup>5</sup> تغيّرت الأوضاع كلياً، ففي فرنسا ومنذ

<sup>1</sup>نايت قاسم : المرجع السابق، ص176

<sup>2</sup>بورغدة : الجنرال ديغول والثورة .....، المرجع السابق، ص327

<sup>3</sup>أنظر الملحق رقم 17

<sup>4</sup>A.N.O.M,BoitN81F801 ,L' Application de La article 16,Le Monde,23,24 Avril 1961,N5058,

<sup>5</sup>أنظر الملحق رقم 18

الصباح الباكر من يوم 24 أبريل بدأ المتطوعون يملؤون الساحات والطرقات المجاورة لوزارتي الدفاع والداخلية، وقررت النقابات إضرابا عاما لمدة ساعة، أما بالجزائر فقد أمر الجنرال تيكو بسحب أسراب الطائرات بجميع أنواعها إلى الضقة الأخرى من البحر المتوسط<sup>1</sup>.

لمّا شعرت منظمة الجيش السريّ ببداية نهاية الحلم، انتقل سوزيني إلى مقرّ قيادة الانقلاب واقترح تجنيد الأقدام السوداء وإعادة بناء الوحدات الإقليمية والسيطرة على جميع مدن الجزائر، غير أنّ الجنرال ظلّ رافضا لهذه الفكرة إلى غاية يوم الثلاثاء حيث قرّر وضع حدّ لهذه المغامرة بعد أن شعر بأنّه لم يتبعكما كان مخططا له<sup>2</sup>.

ومن جهة أخرى وخلال مساء اليوم الرابع من الانقلاب ظهر قادة الانقلاب ودعوا الأقدام السوداء للتّجمع، حيث تجمّع المستوطنين أمام قصر الحكومة وبلغ عددهم حوالي 100.000 شخصا جاؤوا لتأييد الجنرالات الثلاثة وإظهار امتنانهم وتعاطفهم<sup>3</sup>.  
ليخطب الجنرالات الثلاثة أمامهم حيث نقلت الإذاعة بعض المقطعات من هذه الخطب:

الجنرال شال: "الجزائريون هنا أولئك الذين أتوا معنا للقتال والمعاناة إذا لزم الأمر لتبنى الجزائر فرنسية بفضل الجيش الفرنسي سنحرص أرض الوطن حتى تولد الجزائر الجديدة"

أما الجنرال صالان فقد ذكر: "نلتقي هنا في هذه الساحة حيث اقسنا معا على إبقاء الجزائر بعيدة عن فرنسا، نحن الأربعة بالرغم من المزالق التي وضعناها تحت أقدامنا تمكّنا من القدوم إليكم وسنبقى معكم حتى النهاية حتى النصر الذي وعدت به هذه المرة سنحقّقه".

<sup>1</sup> الزبيري: المرجع السابق، ص 106

<sup>2</sup> تواتي: منظمة الجيش السري بين النعش.....، المرجع السابق، ص 202

<sup>3</sup> حماميد: المستوطنون والثورة.....، المرجع السابق، ص 184

الجنرال زيلر: " لقد جئت من فرنسا للانضمام إلى أصدقائي لأتني اعتقد أنه إذا كانت الجزائر بحاجة لفرنسا لا تستطيع فرنسا الاستغناء عن الجزائر".

الجنرال جو هو: " أودّ أن أوجه تحية إجلال إلى جميع الرفقاء في العمل السري الذين قاتلوا والذين تحمّلوا مخاطر جسيمة ونجحوا في إنشاء المنظمة الرائعة التي مكنتنا من النجاح"<sup>1</sup>

أسقط خطاب الجنرال ديغول الكثير من الأوهام إذ اتضحت على إثره مؤشرات الإخفاق، وتزايد في اليوم الموالي عدد الجنود وضباط الصف والضباط المعارضين للانقلاب واشتدّ حماس المجنّدين الراغبين في مقاومته<sup>2</sup>، كما أثر هذا الخطاب على جميع العسكريين وخاصة الاحتياط الذين كانوا مزوّدين بأجهزة الراديو إذ تابعوا كلام ديغول مباشرة، وبعد هذا الخطاب اقتنع الجنرال شال بضرورة تسليم نفسه خاصة أنّه تلقّى تقريراً من الضابط رافان الذي حدّثه عن الفوضى العارمة وغياب وسائل الاتصال ونقص التموين والذخيرة ووجود حوالي ألف وخمسمائة مسلح يجوبون المدينة قائلاً: " آسف أنا حضرة الجنرال الأمر لا يحل على الجدّ إطلاقاً"<sup>3</sup>.

ليطلب الجنرال شال من أصدقائه وأوفياء رفقائه حضور اجتماع نادي إليه جمعه بسان مارك، روبين و لاشابيل ليكشف لهم عن نيّته في تسليم نفسه قائلاً: " أيّها السادة عليكم بالعودة إلى حامياتكم ومعكم وحداتكم فالأمر قد انتهى ... لقد خسرنا وعلينا أن نتحمّل العواقب، لن أدعكم تدفعون ثمنها وحدكم ... اطمئنوا ليس ذلك من طباعي... " وبعد انصراف رجاله الأوفياء وضمنان حماية الجنرالات صالان، زيلر و جو هو المتواجدين في مقرّ الحكومة العامة، ليسارع شال إلى إتلاف كلّ الوثائق الأرشيفية التي تمسّ رموز قيادته العامّة

<sup>1</sup> A.N.O.M.,BoiteN81F891,,Les quatre généraux sur le Formu,le Monde 26 Avril1961 ;N5061

<sup>2</sup> بلحاج :المرجع السابق، ص178

<sup>3</sup> تواتي : منظمة الجيش السري بين النعش....، المرجع السابق، ص203

رغم محاولة سوزيني إقناع شال للعدول عن رأيه وقراره و أقنعه بالانضمام إلى منظمة الجيش السري<sup>1</sup> O.A.S

انهار الانقلاب وتفرق القائمون عليه كلّ واحد في اتجاهه يوم الثلاثاء 25 أبريل 1961 عندما خيم الليل على مدينة الجزائر لم يبق من المتمردين سوى رأس حرية الانقلاب من المرتزقة والمظليين في مبنى الحكومة العامة وبقايا من قيادته، وبعد منتصف الليل عاين الجنرالات الأربعة فشلهم النهائي ليذهب كلّ واحد في سبيله؛ زيلر استبدل لباسه المدني بالزّي العسكري واختفى وسط الجمهور ثم سلّم نفسه بعد عدّة أيام، أمّا صالان و جوهر فهربا في إحدى شاحنات الليف الأجنبي إلى تكنة زالدة<sup>2</sup>، في حين سلّم الجنرال شال نفسه إلى رجال الدرك لينقل إلى سجن لاصانتي في باريس<sup>3</sup>.

بعد يوم واحد من استسلام الجنرال شال بكى المستوطنون في الشوارع والسلاح بين أيديهم وأخذ البعض منهم يصرخ: "لقد تخلى عنا الجيش، لقد خدعنا الجيش"، لقد شعروا بنهايتهم الأكيدة، لقد أحسّوا بأنّ هذا الانقلاب كان عبارة عن ميلاد أمل بالنسبة لهم لكن سرعان ما خنق وهو لا يزال في الرحم<sup>4</sup>.

### المطلب الثالث: الإجراءات المتخذة وردود الفعل عن الانقلاب

دام الانقلاب أربعة أيام وثلاث ليال ونجم عنه خسائر قدرت بستة ملايين أي ما يعادل 61 مليون فرنك جديد، كما انكسرت معه المؤسسة العسكرية وانتشرت الأحقاد بين ضباط الوحدات المتمردة وتلك المتمسكة بالشرعية، كما تولّد جفد دفين بين الوحدات

<sup>1</sup> يوسفى: المرجع السابق، ص 66

<sup>2</sup> بلحاج : المرجع السابق، ص 180

<sup>3</sup> هاشم: المرجع السابق، ص 258

<sup>4</sup> حماميد: المنظمة العسكرية السرية..... المرجع السابق، ص 205

المحترفة والاحتياط المجندين وتعمقت الهوة بين الفرنسيين في فرنسا الذين شعروا بالتهديد الفاشي وأوربي الجزائر الذين أحسوا بالعزلة واليأس<sup>1</sup>.

بعد أن فشل الانقلاب واعتقال الجنرال شال شرع الجنرال ديغول في تطبيق مجموعة من العقوبات وعلى جميع المستويات وذلك بناء على تطبيقه للمادة 16 من الدستور والتي تسمح لرئيس الجمهورية أن يستعمل السلطات الخاصة الممنوحة له ويعاقب قادة الجماعات المتمردة معتمدا في ذلك على الوزير روجي فيري الذي كان وزيرا للداخلية، هذا الأخير الذي نجح في اصطيد جميع العناصر المتورطة في الانقلاب الفاشل، فأول أمر قام به الجنرال ديغول هو حلّ المجلس البلدي للجزائر العاصمة بتاريخ 27 أبريل 1961 بتهمة اعترافه وتأييده لهذا التمرد، كما تمت إقالة خمسة رؤساء بلديات لنفس السبب<sup>2</sup>.

كما تمّ وضع خمسة ضباط ورؤساء رهن الاعتقال المشدد في إطار الإجراءات المتخذة للدفاع عن النظام العام، حيث تمّ الإعلان عن أسماء الجنرالات:الارد مفتش المشاة و غروت (Grout) مدير الدفاع الوطني<sup>3</sup>

إضافة إلى هذا فقد حُلّت الوحدات التي شكّلت رأس الحربة للانقلاب وأدمج عساكرها في وحدات جديدة وأعيد تنظيم مكاتب العمل السيكولوجي وسلّطت عقوبات متنوعة على حوالي 200 ضابطا وصدرت أوامر بإيقاف الجنرالات العقداء الانقلابيين الفارين<sup>4</sup>، كما تمّ وضع كلاً من الجنرال بيجوت (Bigot) و بيتيت (Petit) في سجن لاصانتي بفرنسا<sup>5</sup>.

ليعلن ديغول عن إجراءات متخذة في حقّ وحدات الجيش ومحافظات الشرطة، فقد أعلن عن حلّ الوحدات التي تمردت وأولها الفيلق الأجنبي الأول للمظليين Ir.c.p والفوجين

<sup>1</sup> تواتي: منظمة الجيش السري بين النعش .....، المرجع السابق، ص 204

<sup>2</sup> حماميد: المنظمة العسكرية السرية ....، المرجع السابق، ص 205

<sup>3</sup> A.N.O.M , Boit n81F981, Les décisions Prises par le gouvernement, le monde, 28Avrile1961, N5061

<sup>4</sup> بلحاج: المرجع السابق، ص 180

<sup>5</sup> A.N.O.M , Boit n81F981, Les Mesures de répression Et de réorganisation, le monde, 28Avrile1961, N5065

الثامن عشر 18 r.c.p والرابع عشر و كومندوس الإنزال الجوي إضافة إلى إيقاف مائة وخمسين شرطياً بوهران رغم حلّ الوحدات الخاصة التي كانت أداة الانقلاب، غير أن ضباطاً آخرين لم يمستهم أيّ إجراء عقابي رغم الوشاية<sup>1</sup>

كما تهطلت العقوبات حيث تمّ حلّ ثلاثة فيالق ووضع مائتي ضابط تحت القبض الضروري ووضع 534 ضابطاً و574 ضابط صف في حالة عطلة خاصة أو طردوا، كما جرى كذلك تطهير الإدارة من الموظفين المشكوك في نزاهتهم، حيث أُلقي القبض على 200 منهم وطردهم ستّة محافظي شرطة في العاصمة وحدها<sup>2</sup>.

وبموجب المادة 16 وبتاريخ 28 أبريل 1961 أنشأ الجنرال ديغول محكمة عسكرية عليا مكلفة بمحاكمة الانقلابيين المتمردين ترأسها موريس بابون رئيس الغرفة و تمّ اقتياد كلاً من الجنرال ماري، ميشيل غورو ثم الجنرالات بيير ماريبيجوت وأندريه بينيت إلى السجن، وبتاريخ 30 أبريل تمّ اعتقال الجنرال جون لويس وسجنه بالقلعة<sup>3</sup>.

بتاريخ 29 ماي افتتحت محاكمة زيلر وشال وبعد ثلاثة أيام صدر الحكم عليهما بالسجن لمدة 15 سنة مع الأشغال الشاقة وقد أخذت المحكمة بعين الاعتبار خدمات شال السابقة<sup>4</sup>، أمّا الجنرالان الهاربيين جوهر و صالان فقد حُكم عليهما بالإعدام غيابياً وكذلك الجنرال غادري و العقداء : اورغو، بروازات، غاردس، غودارو لاشروا فكانوا هم الذين خطّطوا مع العقيد دوفور من فرنسا هذه المحاولة للاستيلاء على السلطة<sup>5</sup>.

كما أغلق الجنرال ديغول مكاتب التطوّع للفياف الأجنبي الذي ساهم بالجزء الأكبر في دعم الحركة وأصدر أوامر لجنود الفيالق بمحاصرتهم، كما أعطى أوامر بتفتيش المنازل في

<sup>1</sup> تواتي: منظمة الجيش السري بين النعش....، المرجع السابق، ص206

<sup>2</sup> Thénault, Op.cit,P227

<sup>3</sup> Stora, Histiore.....,Op.cit,P59

<sup>4</sup> هاشم: المرجع السابق، ص261

<sup>5</sup> Thénault, Opcit,P227

العاصمة بحثا عن الأسلحة وتعقب الجنرالات الفارين وأجرى تعديلات على رأس القيادة العسكرية في باريس بسبب تواطئها مع الانقلابيين<sup>1</sup>.

وفي نفس السياق قام ديغول بمنع نشر جرائد الأقدام السوداء وهي صدى الجزائر، الساعة الأخيرة والبرقية اليومية بسبب تأثيرها على المستوطنين وتحريضهم على التمرد، كما حدّد حضر التجوال ابتداء من الساعة التاسعة ليلا<sup>2</sup> وبتاريخ 3 ماي عقد مجلس الوزراء اجتماعا برئاسة ديغول، فقرّر حلّ نقابة المحامين بالعاصمة<sup>3</sup> كما صرّح وزير الأخبار الفرنسي أنّ تحديد موعد المفاوضات سيتمّ في أجل قريب ولمّح أنّ الرئيس ديغول قد يعطى عن ذلك التفاصيل في خطابه في يوم 8 ماي المقبل<sup>4</sup>

كما هو معلوم فقد خلف خبر الانقلاب ردود أفعال متباينة سواء بفرنسا أو الجزائر حيث تفتّنت جبهة التحرير الوطني لهذه المؤامرة منذ أول يوم للانقلاب، فبعد تحليل أولي وسريع تأكّد قادة الحكومة المؤقتة بأنّ هذا العمل الانقلابي ليس من صنع الحكومة الفرنسية بل من صنع أطراف أخرى تسعى لضرب المفاوضات الجزائرية ولذلك ورد على لسان رئيسها السيد فرحات عباس<sup>5</sup> الذي أذاع خطاب<sup>6</sup> على أمواج إذاعة تونس يوم 22 أفريل

<sup>1</sup> رموم: المرجع السابق، ص375

<sup>2</sup> حماميد: المنظمة العسكرية السرية.....، المرجع السابق، ص205

<sup>3</sup> Stora, Histiore....., Op.cit,P59

<sup>4</sup> A.N.O.M, Boite N81F891, le général de Gaulle S'adressera a' la population le 8 Mai, Le monde 29 Avril 1961, N5064

<sup>5</sup> فرحات عباس من مواليد 24 أكتوبر 1899 في بني عافر بلدية الطاهير ولاية جيجل من مؤسسي جمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا ورابطة النواب انخرط في صفوف الجيش الفرنسي خلال الحرب العالمية 2 ليتم سجنه من طرف الجيش الفرنسي لمدة 10 أشهر، مع مطلع سنة 1943 شكل حزب أحباب البيان والحرية لتلقي السلطات الفرنسية عليه القبض سنة 1945 وتم نقله إلى سجن قسنطينة رفقة الدكتور سعدان وبعد إطلاق سراحه أسس حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، ليتولى رئاسة الحكومة المؤقتة بتاريخ 19 سبتمبر 1958 أنظر علي (تابليت) : فرحات عباس رجل دولة، ط2،

ثالثة للنشر، الجزائر، 2009

<sup>6</sup> أنظر الملحق رقم 19

1961 حيث ذكر بأنّ هذا العمل هو من صنع حفنة من الضباط المتمرّدين يسعون من خلاله إلى إبقاء الجزائر فرنسية ووقف مسار المفاوضات<sup>1</sup>.

في حين وقف جيش التحرير الوطني يراقب الوضع عن كثب استعدادا لأيّ طارئ قد يُحتمّ عليه التدخّل السريع لحماية الشعب الجزائري من عمليات انتقام قد يقودها الضباط المتطرفون<sup>2</sup>، كما طالب فرحات عباس من المسلمين باسم الحكومة المؤقتة بالتزام الاتحاد والانتظام والابتعاد عن تحريضات الجيش وإثارة المستوطنين وأنّ واجبهم هو إفسال المؤامرة<sup>3</sup>.

حيث خاطبهم عباس قائلاً: "ينبغي أن تنظّموا أنفسكم لمواجهة استفزازات جيش المظليين كما فعلتم في الأيام التاريخية، يجب أن ترصّوا صفوفكم وراء جيش التحرير الوطني الباسل الذي هو ضمان انتصارنا، فواجبكم في المدن والبادي إحباط المحاولات التي يسعى لها الجنرالات"<sup>4</sup>.

كما عرف هذا التمرد أيضاً تأييدا ومساندة من طرف العديد من الدول الغربية، إذ ثارت الصحافة العالمية ضدّ الجنرال ديغول وتحملته مسؤولية هذه الاضطرابات التي تعيشها فرنسا بسبب سياسته إزاء القضية الجزائرية، حيث جاء في الصحافة البريطانية: "أنّه ينبغي على الفرنسيين أن ينظروا إلى الحقيقة التي حاولوا طويلا التهرّب منها وأنهم لا يستطيعون منح و إعادة المصير للجزائريين ولا يمكن أن يتفاوضوا مع الثوار"<sup>5</sup>.

ومن ناحية ثانية ردّت الأحزاب السياسية والمنظّمات النقابية على الفور على إعلان الأحداث في الجزائر العاصمة منذ بداية الصباح، حيث ضاعفت التشكيلات اليسارية

<sup>1</sup> حماميد: المستوطنون والثورة....، المرجع السابق، ص 183

<sup>2</sup> رموم: المرجع السابق، ص 374

<sup>3</sup> حماميد: المستوطنون والثورة....، المرجع السابق، ص 184

<sup>4</sup> رموم: المرجع السابق، ص 375

<sup>5</sup> قليل: المرجع السابق، ص 225



والاتحادات العمالية اتصالاتها وذلك باستخدام الوسائل اللازمة لمعارضة هذا الحدث، وبحلول الساعة الثالثة والنصف مساء اجتمعت اللجنة التنسيقية للياسار الديمقراطي والتي تضم ممثلين عن: SIFO والحزب الراديكالي واليسار الديغولي والمستقلين اليساريين وممثلي النقابات العمالية، حيث وضعت جميع المديرين التنفيذيين في حالة تأهب وطالبتهم بالاستعداد للعمل بالتنسيق مع السلطات العامة، بالنسبة للحزب الشيوعي فقد دعا إلى عمل موحد ضد الانقلاب العسكري وخاطب السيد موريث ثوريس العديد من المنظمات السياسية بما في ذلك: M.R.F,S.I.F.O. بالإضافة إلى النقابات العمالية لتشجيعهم على الاجتماع معا<sup>1</sup>.

أما إقليميا فقد أصدرت المديرية العامة للأمن الوطني المغربي يوم 22 أبريل 1961 أوامر صارمة لقمع أي محاولة للتظاهر من جانب الجزائريين<sup>2</sup>، في حين أصدرت الحكومة السودانية بيانا رسميا تُدين فيه الانقلاب العسكري في الجزائر وتؤكد للشعب الجزائري تعاونها الكامل<sup>3</sup>.

أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد كان موقفها من قضية الانقلاب واضحا، حيث نصحت العقيد بلينيار بالترئيب وعدم التسرع حيث تجنبت إقحام نفسها في قضية هي بالنسبة لها مجهولة النتائج ومع ذلك أكدت له أنها سوف تضمن للعسكريين الدعم اللازم شريطة صمود الانقلابيين لمدة خمسة عشرة يوما<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> A.N.O.M, Boite N81F891, Les réactions Françaises après 'l'échec du putsch, le monde, 29 Avril 1961, N5064

<sup>2</sup> A.N.O.M, Réaction Marocaine aux événements d'alger, Boite N81F891

<sup>3</sup> A.N.O.M, Au sujet du coup de force d' Alger, Boite N81F891

<sup>4</sup> حداد: المرجع السابق، ص 55

كما احتجّ المجلس الوطني للجبهة الوطنية للجمهورية الألمانية بشدّة في إعلانه ضدّ اعتقال الممثلين الرسميين الجزائريين من قبل سلطات ألمانيا الغربية، وهكذا فإنّ حكومة بون التي لا تتوقف أبداً عن الحديث عن حق الشعوب في تقرير مصيرها<sup>1</sup> إذن تطورت الأحداث بسرعة ليقرّر شال وقف الانقلاب لأنّه بدأ يظهر على شكل حركة شعبية، لقد أظهر شال مدى كراهيته للأوروبيين وبذلك فشل للمرة الثانية لعدة أسباب منها: أنّ القائد الذي اختاره المستوطنون والجيش لم يكن في المستوى المطلوب، فالجنرال شال جاء ليُشفي غليله من ديغول ومن جيش التحرير الوطني الذي لم يستطع القضاء عليه ولم يكن يهّمه المستوطنون<sup>2</sup>.

إضافة إلى كلّ هذا فخطّة شال كانت عملاً يفتقر إلى الجديّة، حيث ظنّ أنّ المنصب الذي شغله والعلاقات الإنسانية التي أقامها على مختلف مستويات الجيش الفرنسي والشهرة التي أحرزها أثناء ممارسة مهام القائد الأعلى كافية ليلتبعه سائر القادة الذين آلت إليهم مسؤولية مختلف الأسلحة من بعده<sup>3</sup>.

كما أنّ الجنرال شال لم يأخذ في الحسبان الارتباطات الشخصية والقناعات العقائدية والفكرية ذلك أنّ أغلبية الضباط الذين أبدوا ولائهم هم من أبناء المستوطنين، أما الآخرون فلم تكن لهم حسابات خاصة مع ديغول ولم يكن هناك ما يشدّهم إلى الجزائر الفرنسية مثل المستوطنين بل بالعكس فأغلبية الجنود الفرنسيين الذين قدّموا إلى الجزائر كما صرّح بعض الجنود بشدّة كرههم للكولون<sup>4</sup>.

حيث عبّروا عن تدمّرهم من ذلك منذ بداية الثورة ولم يكونوا متحمسين للوقوف بجانب الأوروبيين، وقد صرّح البعض منهم لوزير الأشغال العمومية وريير بارون: " بأنّ الكولون

<sup>1</sup> A.N.O.M, Au sujet du coup de force d' Alger, Boite N81F891

<sup>2</sup> حماميد: المستوطنون الأوروبيون والثورة.....، المرجع السابق، ص184

<sup>3</sup> الزبيري: المرجع السابق، ص105

<sup>4</sup> بشرير: القضية.....، المرجع السابق، ص219

مضجرون وجشعون والبعض منهم يبيعون لنا لترا من الماء بستة فرنكات قديمة" وأكد هذا الوزير بدوره بأن تعاطفهم كان نحو العربي البائس أو القبائلي الفقير الذي يفتقد إلى الغذاء وحسن المعاملة<sup>1</sup>

كما ساهم إغفال الجانب السياسي إلى حد بعيد في إفشال الحركة الانقلابية التي زعزعت دعائم الجيش الفرنسي وروعت شعب باريس وضواحيها<sup>2</sup>  
و الملاحظ أنّ الجنرال شال فسّر عوامل فشله ب:  
أ- لم تكن ندري بأن المتردين وغير المتحمسين بهذا الحجم  
ب- انتشار الخلايا الشيوعية في وحدات المجندين  
ج- لم نرغب في إراقة الدماء<sup>3</sup>

كما أصيب الجنرال شال وقادة المستوطنين بخيبة أمل، حيث كانوا يظنون بأن كل شيء سيكون سهلا وباستطاعتهم مسك زمام الأمور وقلب نظام الحكم، كما اعتقد المستوطنون بأنهم يقفون وراء قادتهم بكل ثقلهم سيحصلون على النصر الأكيد لكن عدم وضوح الأهداف وضبابية المبادئ بين المتآمرين أدّى إلى فشل المؤامرة<sup>4</sup>

كما أنّ قادة الانقلاب لم يهضموا فكرة فشلهم لذلك خلقوا العديد من المبررات من بينها أنّ هناك خلايا شيوعية منظمّة داخل هذه الوحدات التي تقف وراء رفض الجنود لتطبيق الانقلاب ومطالبتهم بالعودة إلى فرنسا، هذا إلى جانب خطاب رئيس الجمهورية الذي أمر كل الجنود والضباط الموجودين بالجزائر بعدم الإذعان لقادة الانقلاب<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> حماميد: المستوطنون الاوروبيون والثورة.....، المرجع السابق، ص 185

<sup>2</sup> الزبيري: المرجع السابق، ص 105

<sup>3</sup> تواتي: منظمة الجيش السري بين النعش.....، المرجع السابق، ص 201

<sup>4</sup> بشرير: القضية...، المرجع السابق، ص 220

<sup>5</sup> حداد: المرجع السابق، ص 89

الشيء الملاحظ على هذا الانقلاب أنّ الثورة الجزائرية استطاعت أن تفرض توجّهها حيث تمكّنت من تحويل الصراع من فرنسي جزائري، إلى فرنسي فرنسي بفضل انتصاراتها العسكرية والدبلوماسية وهو ما جعل ممثل جبهة التحرير الوطني السيد شندارلي وبتاريخ 26 أبريل 1961 يعلن من نيويورك: "أنّ تمرد الجنرالات الفرنسيين يسهّل حلّ المشكل الجزائري"<sup>1</sup> إذن اقتنع الجنرال ديغول بأنّ الثورة الجزائرية قد أحدثت شرخاً في نظام الجمهورية الخامسة وأنّه لا مجال للمناورة لإصلاحه حيث صرّح قائلاً: "لقد أصبح واضحاً أنّ وحدة ومجد فرنسا مهدّداً و اضحى مستقبل الحكومة الفرنسية معلّقاً بحلّ المسألة الجزائرية"<sup>2</sup> جنرالات فرنسا هزّهم جيش التحرير الوطني وتقاعدوا من قبل حكومتهم بسبب العجز الواضح والفشل المتتالي لكلّ خطّتهم الحربية في مواجهة جيش التحرير الوطني ممّا جعلهم يثورون على حكومتهم محاولين محوّ هذا العار، كما زعم هؤلاء الجنرالات المغامرين أنّهم يعيدون إحياء الجزائر الفرنسية<sup>3</sup>.

كما أنّ الحكومة الفرنسية اقتنعت بأنّه لا مجال لإنقاذ الجمهورية الفرنسية إلا بالعودة إلى طاولة المفاوضات والتّراجع عن موقفها القاضي بإشراك عناصر أخرى إلى جانب جبهة التحرير الوطني، حيث التقى الطرفان من جديد يوم 20 ماي 1961 بإيفيان لتستمر إلى غاية 13 جوان 1961 ثم استأنفت من جديد يوم 20 جويلية 1961 لمدة أسبوع.

يمكننا القول أنّ هاته المحاولة الانقلابية كانت هي المخرج الضيق للأزمة السياسية التي كانت تتخبّط فيها فرنسا منذ أن تفوّه ديغول بتقرير المصير، فبعدما لعبت الأقدام السوداء كلّ أوراقهم ابتداء من أسبوع المتاريس إلى مظاهرات ديسمبر 1960 وصولاً إلى

<sup>1</sup> داعي: المرجع السابق، ص

<sup>2</sup> ديغول: المصدر السابق، ص 117

<sup>3</sup> A.N.O.M ,Boite N81F891,Le putsch d' Alger est un acte de mépris pour le peuple algérien ,Radio Le Caire-en francais32/4/1961

انقلاب أبريل 1961 ومن ثمّ الانخراط في كلّ المنظمات الإرهابية لإيقاف كلّ ما من شأنه أن يؤدي إلى استقلال الجزائر وضياع الجزائر الفرنسية.

على الرغم من فشل الانقلاب في تحقيق الهدف الأساسي إلا أنّ الأيام الأربعة الممتدة من الثاني والعشرين إلى الخامس والعشرين أبريل 1961 هي التي سجّلت الانطلاقة الحقيقية لمنظمة الجيش السري ذلك أنّها لم تتزوّد بالأسلحة فقط و إنّما حصلت على الإطارات العسكرية الأكثر تطرّفًا وعنفًا في تاريخ فرنسا مواصلة ما بدأه المستوطنون والعسكريون في الدفاع عن الجزائر الفرنسية وهو ما سنتطرّق إليه في المبحث الموالي.

### المبحث الثالث: منظمة الجيش السريّ موقفها من تقرير المصير

عاش المستوطنون الأوروبيون من أنصار مشروع الجزائر الفرنسية أحداثًا عديدة سبقت ودفعت إلى جمع شتاتهم تحت منظمة قويّة تكون لها كلمة مسموعة تجعل من مصير الجزائر يسير حسب خططهم وإستراتيجيتهم المصلحية والشخصية، حيث تعتبر منظمة الجيش السريّ الفرنسية أحد المنظمات الإرهابية المتطرّفة التي جاءت لتكملة الأعمال الكولونيالية لمستوطني الجزائر المنادين بالجزائر الفرنسية<sup>1</sup>، وللحديث عن هذه المنظمة العنصرية وموقفها من تقرير المصير يستوجب علينا العودة قليلا إلى الوراء لتتبّع جذور هذه المنظمة.

### المطلب الأول: بداية بروز منظمة الجيش السري وتنظيمها

إنّه من الصعب معرفة المنظمات الإرهابية وهذا لكونها كانت تعمل تحت غطاء جهاز الأمن المركزي، فجذور المنظمة السريّة تعود إلى الحركتين اللتان ظهرتتا في الثلاثينات من القرن الماضي وهما : اتّحاد لجان العمل الدفاعي واللجنة السرية للعمل الثوري، كما كان هناك تنظيم وداوية قدماء موظفي البوليس، حيث تأسّس هذا التنظيم في " مارس 1947

<sup>1</sup> محمد (بو عبد الله): جرائم منظمة الجيش السري الفرنسية وأثارها في المجتمع الجزائري 1961-1962، رسالة ماجستير في علم الاجتماع تخصص جريمة وانحراف، منشورة، جامعة البليدة2، الجزائر، 2014-2015، ص160

وكان يتكوّن من موظفي الشرطة، وأنشأ الفاشيون جمعية أخرى تسمى "جمعية قدماء البوليس الوطني والبوليس البلدي في فرنسا وفي أقطار ما وراء البحار"<sup>1</sup>.

وعلى أنقاض هذه المجموعات المتطرّفة والمنظمات النشيطة التي كان هدفها إبقاء الجزائر فرنسية وُلدت منظمة الجيش السري O.A.S بعبارة أخرى نشأت هذه المنظمة من التجربة الطويلة للمؤامرات الفاشلة والأعمال المحقّقة التي قامت بها حركة 13 ماي 1958 التي استغلّها الديغوليين وحواجز جانفي 1960 التي تخلى عنها الجيش ومظاهرات الجبهة من أجل الجزائر الفرنسية في شهر ديسمبر وانقلاب أفريل والتي هدفت كلّها إلى الحفاظ على الجزائر الفرنسية، ومن بين هذه المنظمات الإرهابية نذكر:

1- فرق هدفها مواجهة تنظيم جبهة التحرير لمدينة الجزائر مثل : الإخوة دي روزا Di Rosa، مجموعة جيرارد إتيان Gérard Etienne وكذلك الجماعة المسماة Tramways Algérois التي تأسست بداية نوفمبر 1954 بمدينة الجزائر<sup>2</sup>

2- الاتحاد الفرنسي للشمال الإفريقي U.F.N.A ظهرت هذه المنظمة في 25 أوت 1955 تحت قيادة روبر مارتيال<sup>3</sup> و تمّ تعويضها بلجنة المقاومة الفرنسية C.R.F والتي ظلت سرية يرأسها روبر مار تال<sup>4</sup>.

3- لجنة الدفاع عن الجزائر الفرنسية C.d.A.F التي تأسست في 6 فيفري 1956 وأصبحت تسمى فيما بعد اللجنة الجزائرية للخلاص العام تجمع معها الاتحاد الفرنسي للشمال الإفريقي<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> الجنيدي و آخرون: المرجع السابق، ص 268

<sup>2</sup> لرياس: المرجع السابق، ص 249-250

<sup>3</sup> مصطفى (بوالظمين): "المنظمات الإرهابية المضادة للثورة الجزائرية"، مجلة أول نوفمبر، العدد 85، المنظمة الوطنية

للمجاهدين، الجزائر، 1987، ص 39

<sup>4</sup> الشيخ: المرجع السابق، ص 237

<sup>5</sup> لرياس: المرجع السابق، ص 250

4- منظمة المقاومة للجزائر الفرنسية O.R.A.F تأسست هذه المنظمة في 6 فيفري 1956 ترأسها روني كوفاك وهو طبيب بلغاري<sup>1</sup>.

5- حركة الجزائر الفرنسية M.A.F ولدينا كذلك الحركة الشعبية 13 ماي M.P.13 والحركة من أجل إقامة نظام نقابي M.P.I.O.C وكذلك الحركة الوطنية الطلابية M.N.E التي أنشأت سنة 1958 من طرف جون جاك سوزيني بعد خطاب 16 سبتمبر 1959 ظهر التجمع من أجل الفرنسية R.A.F بقيادة جورج بيدو<sup>2</sup>

6- الجبهة الوطنية الفرنسية F.N.F التي تأسست في 1 نوفمبر 1958 بقيادة جوزيف أورتيغز، حيث كان يشاركه العمل الإرهابي زميله الإسباني جون كلود بيريز<sup>3</sup> لينفصل أورتيغز فيما بعد عن الجبهة الوطنية الفرنسية وانضم إلى الجبهة من أجل الجزائر الفرنسية F.A.F التي أنشأت رسميا في 16 جوان 1960 وانحلت في ديسمبر 1960 من نفس السنة<sup>4</sup>.

إذن بعد الإحباط الذي أصاب المستوطنين جرّاء فشل كلّ مؤامرتهم في تحقيق أهدافهم التي كانوا يريدونها من أسبوع المتاريس الذي صاحبه حلّ الجبهة الوطنية الفرنسية إلى مظاهرات ديسمبر 1960 التي أدت إلى حلّ جبهة الجزائر الفرنسية، لجأ المستوطنون حينها إلى تأسيس تنظيم جديد يجمع شمل المنظمات المتطرفة الذي يعيد لهم قوتهم وكلمتهم معتمدين فيها على العنف والإجرام، ليلجأ قادة المستوطنين إلى إسبانيا لجمع شتات أنصار الجزائر الفرنسية الفارين من المحاكم والقضاء العسكري والجيش الفرنسي<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> بالظمين: المنظمات الإرهابية.....، المرجع السابق، ص 39

<sup>2</sup> لرياس: المرجع السابق، ص 251

<sup>3</sup> بوعد الله: المرجع السابق، ص 161

<sup>4</sup> لرياس: المرجع السابق، ص 252

<sup>5</sup> تواتي: منظمة الجيش السري بين النعش...، المرجع السابق، ص 154

وبذلك تعود جذور هذه المنظمة إلى اجتماع المنفيين بالعاصمة الإسبانية حيث أطلق على تسميتها اتفاقيات مدريد في 11 فيفري 1961 وبعد مناقشات شاقّة بقيادة بيار لاغيارد وجون جاك سوزيني تقرّر إنشاء منظمة مسلّحة جديدة خلال هذه الجلسة وهي المرحلة الأولى لظهور هذه المنظمة<sup>1</sup>

ويعود سبب اختيار مدينة إسبانيا كقاعدة خلفية لمعارضة الجنرال إلى عدّة عوامل ولعلّ أبرزها:

\*قربها من وهران القاعدة الديموغرافية للأسبان.

\*نظامها السياسي هو نفس النظام الذي يعتنقه أنصار الجزائر فرنسية.

\*تأكدهم من دعم الجنرال فرانكو لهم، كل هذه الأمور جعلت من أنصار الجزائر فرنسية وعلى رأسهم صالان يختار إسبانيا كقاعدة لهذه المعارضة<sup>2</sup>، وبعد تأسيس المنظمة في إسبانيا تمّ إعادة بناءها في التراب الوطني الجزائري من طرف أولئك الذين انتقلوا من مدريد إلى الجزائر ودخلوا في السرية بعد انهزامهم في انقلاب الجنرالات الأربعة هدفهم أن تبقى الجزائر الفرنسية تابعة لفرنسا<sup>3</sup>.

لتظهر هذه المنظمة رسمياً بعد فشل انقلاب الجنرالات الأربعة شال، صالان، جوهر و زيلر ضدّ ديغول في أبريل 1961 والذين كانوا يرون أنّ ديغول قدّم عدّة تنازلات لجبهة التحرير الوطني وقد تشكّلت المنظمة من الكثير من العسكريين الذين هربوا من الجيش

<sup>1</sup> عبد الناصر (بختي)، محمد (عباسي): "نشاط منظمة الجيش في مدينة وهران وانعكاساته 1961-1962"، مجلة

عصور الجديدة، مج10، العدد2، الجزائر، 2020، ص339

<sup>2</sup> كريم (منقوش): "جرائم المنظمة المسلحة السرية في الجزائر"، مجلة المصادر، العدد9، المركز الوطني للدراسات والبحث

في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر، 2004، ص256

<sup>3</sup> لرياس: المرجع السابق، ص253



الاستعماري بعد فشل الانقلاب ويأتي على رأسهم الجنرال سالان كما انخرط فيها العديد من الطلبة عن طريق جون جاك سوزيني<sup>1</sup>.

وعلى إثر فشل تمرد الجنرالات الأربعة شرعت الحكومة الفرنسية في عملية تفتيش وملاحقة شملت العناصر المتطرفة، غير أن تواطؤ بعض أجهزة الشرطة المشكّلة أساساً من الأقدام السوداء حال دون نجاح العملية وهو ما أتاح لعناصر منظمة الجيش السري وفي مقدمتهم: روجي دغالدر (Rodgi Degueudre)، غاردي، غودوت (Goudot)، إيف غودار، بيريز، سار جون وجون جاك سوزيني في ظلّ غياب الجنرال راؤول سالان لإعادة تنظيم صفوفهم من جديد، فقاموا بسلسلة من الاتّصالات السرية انتهت بعقد اجتماعات تحضيرية في مدينتي الجزائر وعلى إثر الاجتماع السري الأول بشامنوقو 1 جوان 1961 تمّ فيه تبني الهيكل التنظيمي للمنظمة المعروض من طرف إيف غودار<sup>2</sup>.

هذا الأخير الذي أُتيحت له الفرصة الاطلاع على الهيكل التنظيمي لجبهة التحرير الوطني خلال معركة الجزائر 1957 ولاسيما في المنطقة المستقلة التي كان يفودها ياسف سعدي، فاستنسخ صورة طبق الأصل منها ووضع هيكل المنظمة السرية وألحّ على وجوب تعميمه في كلّ مدينة وفي كلّ قطاع<sup>3</sup>

وبذلك تمّ الاتفاق على الهيكل التنظيمي للمنظمة الجديدة وهو كالآتي :

- فرع التنظيم والتجنيد IOM مهمّته تجنيد المواطنين في الأحياء الأوروبية ويشرف عليها  
قاردا.

<sup>1</sup> رابح (لونيسبي): "منظمة الجيش السري وإرهابها في الجزائر"، مجلة عصور الجديدة، العدد 22-23، الجزائر، 2014، ص 209

<sup>2</sup> لرياس: المرجع السابق، ص 254

<sup>3</sup> أحمد (حداد): المرحلة الانتقالية في الجزائر 16 مارس-25 سبتمبر 1962 التحديات والنتائج، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، منشورة، جامعة قسنطينة 2، الجزائر، 2014-2015، ص 143

- فرع التنظيم والاستخبارات والعمليات L.O.R.O لجمع المعلومات والاعتداءات والسطو يشرف عليها قودار، كما ينقسم هذا القسم إلى خلية جمع وتحليل المعلومات وخلية العمليات الميدانية<sup>1</sup>

- فرع العمل النفسي O.A.P الذي تولّى قيادته كلاً من جاك سوزيني وجورج بوراس<sup>2</sup> إضافة إلى كلّ هذا قد تمّ تعيين راؤول سالان كرئيس للهيئة العليا للمنظمة ويساعده كل من سوزيني، غارد، غودار وبيريز<sup>3</sup>.

كما عملت المنظمة على إنشاء فروع لها في الخارج، في فرنسا أُطلق عليها المنظمة العسكرية ميترو وأسندت مهامها للنقيب سير جانت، وفي إسبانيا بقيادة لاغيارد و ارقود، إذ نلاحظ أنّ هذه التشكيلة يجتمع فيها قادة الجيش أيّ العسكريين مع المستوطنين، إضافة إلى هذا فقد اعتمدت على أسلوب التخفي وراء الأسماء والرموز المستعارة، حيث أسندت لكل فرد منها اسماً أو أكثر أو رمزاً<sup>4</sup>.

حيث كان أعضاء المنظمة O.A.S يتعاملون فيما بينهم بإعطاء أسماء مستعارة و أرقام مشفرة لبعضهم البعض حتى يصعب ملاحظتهم وفكّ طلاس هذه المنظمة ونذكر على سبيل المثال بعض الأسماء المستعارة والأرقام لأعضاء المنظمة وقادتها:

\* راؤول سالان: الشمس، الفيل، فرانسيس، BG3

\* ادموند جو هو : الشمس الصغيرة، بزيد

\* سوزيني: بومنجل، حنينات، 45، 567

\* غودار: خيضر

<sup>1</sup> بختي، لعباسي: المرجع السابق، ص339

<sup>2</sup> لرياس: المرجع السابق، ص255

<sup>3</sup> حداد: المرجع السابق، ص141

<sup>4</sup> حياة (قنون): "دراسة تحليلية لوثائق المنظمة العسكرية السرية لواس"، مجلة المرأة للدراسات المغاربية، العدد04، وهران،

\* غاردي: R15<sup>1</sup>

أمّا فيما يخصّ التركيبة البشرية للمنظمة المسلحة السريّة فقد ضمّت جميع الفئات والشرائح الاجتماعية المؤمنة بفكرة الجزائر فرنسية شعارها في ذلك؛ إنّ مصالح فرنسا في الجزائر مهدّدة بمعنى آخر كانت منظمة الجيش السري بمثابة البوّقة التي انصهرت وذابت فيها معظم الحركات المتطرّفة الإرهابية وانطوت تحتها مختلف أطياف وفئات المستوطنين من أنصار الجزائر فرنسية<sup>2</sup>.

فقد ضمّت العديد من الحركات المتطرّفة التي سبقتها إلى الوجود من حركة ميدوس إلى حركة بوجاد واليد الحمراء وحركة أورتييز وروبير مارتل إلى حركة لاغيارد وسوزيني، إضافة إلى أنّها ضمّت في قاعدتها الكثير من الثانويين وطلبة الجامعة وعسكريين فارين من الخدمة أو متقاعدين من الجيش والشرطة وعمال وموظفين من مختلف المصالح الإدارية<sup>3</sup>.

إذن يمكن تقسيم تركيبة هذه المنظمة إلى ثلاث فئات وهي كالتالي:

\* المعمرّون و الأقدام السوداء

\* الجيش الفرنسي الذي كان أداة مطيعة للمنظمة.

\* الشرطة التي كانت تنشط أثناء حكومة فيشي، إضافة إلى فئات أخرى مساندة للمنظمة مثل اليهود والخونة من الجزائريين<sup>4</sup>.

كما تمّ ضبط برنامج منظمة الجيش السري واتّخذت من الصليب شعارها وأصدرت بيانات في كل المدن من وهران، عنابة، الجزائر وغيرها من المدن الكبرى و أبرزها: "إنّ آخر ساعة لفرنسا في الجزائر هي آخر ساعة لفرنسا في العالم وآخر ساعة للغرب" وكان هدف

<sup>1</sup> بوعبد الله: المرجع السابق، ص 166

<sup>2</sup> منقوش: المرجع السابق، ص 258

<sup>3</sup> يوسف: المرجع السابق، ص 72

<sup>4</sup> منقوش: المرجع السابق، ص 259

المنظمة استعمال كلّ الوسائل للوقوف ضد الاتفاقيات وإبعاد إلى أقصى حدّ تاريخ الاستفتاء<sup>1</sup>.

إضافة إلى إقامة دولة أوروبية في الجزائر تكون نقطة للاستيلاء على الحكم في فرنسا والتخطيط للانقلاب على رئيس الجمهورية الخامسة والدفاع عن الجزائر الفرنسية مع إجبار ديغول لتغيير سياسته التي انتهجها حول الجزائر والتي لا تتلاءم مع أهداف المنظمة<sup>2</sup>.

والجدير بالذكر أنّ ظهور أول رموز هذه المنظمة هو بداية حروفها الأولى بالفرنسية O.A.S على جدران مدينة الجزائر في 6 مارس 1961، وتمّ الإعلان عن عملياتها المسلّحة يوم 7 مارس ووقّعت جبهة الجزائر الفرنسية تحت شعار "الجزائر الفرنسية تضرب متى تريد وأينما تريد" "Le FAF frappe ou il quand il veut"<sup>3</sup>.

#### المطلب الثاني : بداية النشاط الإجرامي لمنظمة O.A.S وموقفها من تقرير المصير

أدّت مواصلة الجنرال ديغول في سياسته لتسوية القضية الجزائرية على أساس مبدأ تقرير المصير إلى إثارة غضب دُعاة الجزائر الفرنسية بعضهم في فرنسا ويتعلّق الأمر بالصحافة و الأحزاب والطرف الثاني بالجزائر ممثلين في المستوطنين المقيمين بالجزائر والجيش الفرنسي، وهو ما أدّى إلى تأسيسهم لمنظمة إرهابية عرفت بمنظمة الجيش السري<sup>4</sup>، لقد أظهرت الأحداث السابقة أنّ الثورة الجزائرية انعكست سلبا على العلاقة بين الجزائر وباريس، فالجنرال ديغول يرى بأنّ المستوطنين هم حجرة عثرة أمام تطبيق سياسة تقرير المصير والمستوطنون ينظرون إليه على أنّه الحاجز أمام الجزائر الفرنسية<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> لرياس: المرجع السابق، ص 255

<sup>2</sup> منقوش: المرجع السابق، ص 260

<sup>3</sup> هاشم: المرجع السابق، ص 263

<sup>4</sup> كرليل: المرجع السابق، ص 306

<sup>5</sup> حماميد: المنظمة العسكرية الفرنسية .....، المرجع السابق، ص 245

وبإرادة قوية حاول ديغول أن يضع المستوطنين أمام الأمر الواقع بدلا من العمل على إقناعهم وذلك أنه في 8 ماي 1961 وفي خطاب له طلب من قادة جبهة التحرير الوطني العودة إلى طاولة المفاوضات لتسوية المشكل الجزائري<sup>1</sup>.

إذن بعد فشل التمرد العسكري في أبريل 1961 خرجت المنظمة المسلحة من سريتها وترجمت سخطها بتحركات علنية وعمليات إجرامية، واتبعت سياسة الأرض المحروقة<sup>2</sup>، فقد استهدفت عدة شخصيات سياسية وإدارية تابعة للحكومة الفرنسية بما في ذلك مثقفين ومنظمات وصحفيين مؤيدين لفكرة فتح الحوار مع جبهة التحرير الوطني، كما طالت هذه الاغتيالات أيضا رجال الشرطة والأساتذة والموظفين في مختلف المصالح<sup>3</sup>، حيث تضمنت بداية عمل منظمة الجيش السري توزيع ونشر البيانات<sup>4</sup> بشكل سري عبر علب البريد واللافتات والكتابات الحائطية حيث كان يقرأ "ستتصر منظمة الجيش السري"<sup>5</sup>.

والجدير بالذكر أن المستوطنين بعد علمهم بموعد المفاوضات بين الوفدين الجزائري والفرنسي والذي سيكون موعده في 7 أبريل 1961 بإيفيان<sup>6</sup>، وخلال محادثات إيفيان الأولى التي انطلقت بين الوفدين ببلدية إيفيان بسويسرا التي اغتيل رئيس بلديتها كميل بلان (Camille Blanc) في 31 مارس 1961 من طرف منظمة الجيش السري بسبب موافقته على إجراء المحادثات على أرض بلديته<sup>7</sup>.

بعد فشل الانقلاب العسكري بدأت المنظمة المسلحة تمارس نشاطها بشكل سافر ومتزايد، حيث اتبعت أسلوبا يرمي إلى خلق جوّ من الإرهاب المنظم والقيام بأعمال تخريبية

<sup>1</sup>A.N.O.M, Boite N81F891, le général de Gaulle S'adressera à la population le 8 Mai, Le monde 29 Avril 1961, N5064

<sup>2</sup>منقوش : المرجع السابق، ص 260

<sup>3</sup> حداد: المرجع السابق، ص 112

<sup>4</sup>انظر الملحق رقم 20

<sup>5</sup> يوسف:، المرجع السابق، ص

<sup>6</sup> Eveno, Planchais, Op.cit,P283

<sup>7</sup> بداني: المرجع السابق، ص 11

تدميرية وممارسة أسلوب حرب العصابات، حيث كانت تختار ضحاياها بدقة وفي نفس الوقت كانت تنظّم لقاءات شعبية موضّحة أهدافها وبذلك تؤثر على مستمعيها وتكسب تأييدهم ولتخلق جوا نفسيا يسمح لهم بزعزعة الإدارة الفرنسية<sup>1</sup>.

ويمكننا أن نلاحظ أنّ المنظمة استعملت نفس أسلوب الجيش الفرنسي المتمثّل في الاغتيالات والقتل، حيث يذكر المراسل السابق بالجزائر جون راندل: "نُفذت الاغتيالات السياسية بالعشرات وكانت هناك فضائع، حيث كان الأوروبيون يقتلون المسلمون ويغطونهم بالصحف"<sup>2</sup>، حيث طالت يد الإرهاب الهمجي لهذه المنظمة المثقف الفرنسي اللامع بيار بولي (Pierre Polie) الذي عُرف عنه تعاطفه مع القضية الجزائرية<sup>3</sup>.

كما قامت بتاريخ 31 ماي 1961 باغتيال المفوض المركزي للعاصمة المكلف بمحاربة هذه المنظمة روجي غافري (Roger Gavoury)، حيث تمّ ارتكاب هذه الجريمة في اليوم الذي صدر فيه الحكم ضدّ مدبّر انقلاب أفريل 1961، إضافة إلى اغتيال ثلاثة زملاء لروجي غافري وهم المفوض أوامري (Oumari) الذي اغتيل بتاريخ 31 أوت 1961 وفي 20 سبتمبر 1961 تمّ اغتيال غولدنبرغ (Goldenberg) المفوض الرئيسي وفي يوم 9 نوفمبر أُصيب المفوض جوبرت بجروح قاتلة<sup>4</sup>.

وفي 5 أوت 1961 تمّ بثّ أول حصّة إذاعية لمنظمة الجيش السري ممّا سمح للمنظمة إعلام كل الأقدام السوداء بمنعهم من السفر خارج الجزائر إلّا لأسباب صحّية خطيرة وهذا ما بيّنه المنشور الصادر في شهر جوان 1961 "يُمنع منعا باتا على سكان الجزائر مغادرة الإقليم للذهاب في عطلة إلّا لأسباب صحّية خطيرة تتحصل الواص على

<sup>1</sup> حداد: المرجع السابق، ص164

<sup>2</sup> لرياس: المرجع السابق، ص260

<sup>3</sup> عباس محمد (الصغير): فرحات عباس من الجزائر الفرنسية إلى الجزائر جزائرية، رسالة ماجستير، منشورة، تاريخ الحركة

الوطنية، جامعة قسنطينة، 2006-2007، ص119

<sup>4</sup> لرياس: المرجع السابق، ص261

قائمة المسافرين والذين سيغادرون الجزائر دون سبب ستكون منازلكم عرضة للتفجيرات البلاستيكية<sup>1</sup>، لتعرف الجزائر عدّة تفجيرات قام بها أعضاء المنظمة فاقت الثلاثين تفجيرا، حيث قامت بتاريخ 20 نوفمبر 1961 باغتيال وليام ليفي الأمين العام لنقابة العمال الفرنسيين SIFO<sup>2</sup>.

وفي 24 أكتوبر تمّت تصفية النقيب تيري، كما وصلت أيدي المنظمة إلى الجنرال جوبير، ليتمّ إحصاء 430 متفجرا بلاستيكيّا خلف 6 قتلى في شهر سبتمبر و763 متفجرا خلال شهر أكتوبر ليخلف 9 قتلى، و970 متفجرا في شهر نوفمبر راح ضحيّته 28 قتيلا ليلبغ عدد ضحايا المنظمة 98 قتيلا<sup>3</sup>.

ومن ناحية ثانية أرادت المنظمة العسكرية تحطيم مسار المفاوضات وبالتالي تعطيل سياسة تقرير المصير، ففي الفترة الممتدة من 8 ماي إلى 19 ماي 1961 تمّ تفجير العشرات من القنابل البلاستيكية، وفي غمرة الأعمال الجنونية احتقلت المنظمة بفشل مفاوضات إيفيان الأولى يوم 13 جوان 1961 وكان ذلك من خلال تفجير قنبلة وسط العاصمة وهذا ما جعل ديغول يعبر عن رأيه بقوله: "إنّهم كانوا يظنون أنّ تقتيل أعداد كبيرة من المسلمين سيقود إلى منع استئناف الحوار المرتقب وأنّ الإرهاب سوف يُرعب الرأي العام والسلطات العمومية ويرغمها على اتّخاذ الطريق التي يريدونها"<sup>4</sup> وبذلك واجه ديغول مشكلة مع المنظمة المسلّحة حيث كانت ثبتّ أخبارا معادية لسياسته بالجزائر وقامت باغتيال الشخصيات العسكرية والمدنية الموالية له ولجبهة التحرير الوطني لينجو هو الآخر من عدّة محاولات اغتيال فالأولى كانت يوم 8 سبتمبر 1961 أمّا الثانية في أوت 1962 والثالثة سبتمبر<sup>5</sup>

<sup>1</sup> قنون: المرجع السابق، ص272

<sup>2</sup> حداد: المرجع السابق، ص114

<sup>3</sup> بداني: المرجع السابق، ص165

<sup>4</sup> بشرير: القضية... المرجع السابق، ص226

<sup>5</sup> منقوش: المرجع السابق، ص264

وهذا نتيجة تصريحه الذي ألقاه يوم 5 سبتمبر 1961 حيث اعترف أنّ فرنسا تخلّت عن أيّة فكرة للسيطرة الاستعمارية، كما اعترف بأنّ الصحراء جزء لا يتجزّء من الجزائر، والنقطة الأساسية التي يمكن استخلاصها ممّا سبق أنّ تعنّت المستوطنين وقوة جبهة التحرير الوطني هما اللذان أرغما ديغول على التنازل عن موقفه المتشدّد لأنّه اقتنع بأنّ الشعب الجزائري لن يستسلم ويسلم بأيّ شبر من تراب الجزائر<sup>1</sup>.

ومن ناحية ثانية أضافت المظاهرات المزيد من الغموض الذي خيم على العاصمة حيث عمّ الازدحام في حركة المرور ممّا شلّ المدينة<sup>2</sup>، وفي هذا الإطار نظّم المستوطنين مظاهرات يوم 23 سبتمبر 1961 أطلقوا عليها اسم Les Journées des embouteillages oriflammes ومظاهرات ثالثة في نفس الشهر أي 28 سبتمبر 1961 تنديدا واحتجاجا على سياسة التخلّي والتنازل التي ينتهجها ديغول<sup>3</sup>.

كما قامت منظمة الجيش السري بتفجير عدّة قنابل مع نهاية 1961 في مقرات الصحف المؤيِّدة لسياسة الجنرال ديغول وخاصة الصحف الناطقة باسم اليسار الفرنسي و فيما يلي نُورد بعض من الأعمال الإجرامية لعصابات البلاستيك ونشاطها الإرهابي ضد الجزائريين في كبريات المدن:

\* بين 23 أبريل و 10 أوت 1961 بلغ عدد القنابل التي فجرها المتطرفون 1430 قنبلة في كلّ من العاصمة، وهران، سيدي بلعباس و عنابة.

\* في 11 سبتمبر 1961 سُجّل 20 انفجارا

\* في 20 سبتمبر 1961 انفجرت 20 شحنة من البلاستيك في العاصمة وشحنة أمام مقر بن حداد بقسنطينة مخلّفة أضرارا مادية جسيمة<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> بشرير: القضية...، المرجع السابق، ص 228

<sup>2</sup> يوسف: المرجع السابق، ص 74

<sup>3</sup> بشرير: القضية...، المرجع السابق، ص 229

<sup>4</sup> منقوش: المرجع السابق، ص 263



خلال شهر فيفري بدأت محادثات ليروس السرية بين الوفد الفرنسي والجزائري التي بدأت ترسم معها معالم الاستقلال وهو بمثابة الكابوس الذي يهدد الأقلية الأوروبية ومنظمة الجيش السري وهو الأمر الذي دفع بالمنظمة مع حلول سنة 1962 من تصعيد نشاطها حيث قامت بتاريخ 29 جانفي بتفجيرات قرب الالبير وفي 7 فيفري 1962 تم اغتيال الضابط فليب لوبيقان على يد الدرك الفرنسي وهو الأمر الذي دفع بالقائد الأعلى للمنظمة الجنرال صالان إلى إصدار قرار في 23 فيفري 1962 تضمن إطلاق النار على رجال الدرك والشرطة ليعرف فندق الرجا بوهران هجوما مسلحا قامت به مجموعة دلتا المسلحة<sup>1</sup>.

لتشهد مدينة وهران بدورها أعمال عنف كبيرة ولعل أبرزها إخراج وتعذيب مساجين سجن وهران بتاريخ 12 جانفي 1962 إضافة إلى تفجير ساحة الطحطاحة يوم 28 فيفري 1962 حيث خلف الانفجار 25 قتيلا و031 جريحا<sup>2</sup>

كما طالت الاغتيالات الفئة المشرفة على المركز الاجتماعي في بن عكنون في 15 مارس 1962 وكان ضحيتها الكاتب الجزائري مولود فرعون والعديد من زملائه صالح ولد عوديه وحموتان، كما تم اغتيال الأمين الإداري لكلية العلوم محمد معطين في 16 مارس 1962<sup>3</sup>.

بتاريخ 4 مارس 1962 أعلنت ال ح م ج ج افتتاح مفاوضات إيفيان الثانية في 7 مارس 1962 فكان رد فعل المنظمة عنيفا جدا في اليوم الموالي وابتداء من الساعة الرابعة والنصف إلى السادسة صباحا اهتزت العاصمة على وقع 17 تفجيرا وفي يوم 9 مارس قتل 15 جزائريا بوهران<sup>4</sup>، كتفت منظمة الجيش السري من عمليات التفجير والاغتيالات قصد إجبار جيش التحرير على الرد وهذا ما يؤدي إلى تدخل القوات الفرنسية وعودة العمليات

<sup>1</sup> حداد: المرجع السابق، ص114

<sup>2</sup> بختي، لعباسي: المرجع السابق، ص342

<sup>3</sup> بوعبد الله: المرجع السابق، ص183

<sup>4</sup> بداني: المرجع السابق، ص15

العسكرية، ففي ليلتي 4 و 5 مارس 1962 أطلقت المنظمة اسم ليلة الليلة الزرقاء إذ تمّت 130 عملية تفجير في مختلف المناطق<sup>1</sup>.

مباشرة بعد التوقيع على اتفاقيات إيفيان وزّعت المنظمة العسكرية السرية منشورا جاء فيه على الخصوص: "إنّ وقف إطلاق النار لا يلزم إلا ديغول، أمّا بالنسبة لنا فإنّها بداية المعركة لأنّ جبهة التحرير سوف لن تلتزم بتطبيق هذه الضمانات إنّها حبر على ورق" ليعطي يوم 19 مارس 1962 الجنرال سالان الأوامر بمباشرة الهجوم وفي نفس الوقت وجّه نداء لكلّ المستوطنين بإقامة إضراب شامل احتجاجا على خيانة ديغول فاستجاب المستوطنون لهذا وقاموا بتنظيم إضراب بتاريخ 20 مارس 1962 فتمّ شلّ كلّ شيء<sup>2</sup>

بتاريخ 8 أبريل 1962 نظّم استفتاء في فرنسا حول اتفاقيات إيفيان و أظهرت النتائج تأييدا واسعا من طرف فرنسي المتربول بنسبة 90.7٪. لتكون بذلك ضربة قاسية لمنظمة الجيش السري لأنّ هذه النتائج دلّت بطريقة مباشرة على عدم رضا الشعب الفرنسي على أعمالها الوحشية<sup>3</sup>

واصلت المنظمة المتمرّدة نفس السياسة من القتل والاعتقالات بعد اتفاقيات إيفيان خاصة بعد وقف إطلاق النار بين الحكومة المؤقتة والحكومة الفرنسية والهدف من ذلك هو محاولتها عرقلة المفاوضات بين الطرفين ومنع هروب الأوروبيين من الجزائر بأيّ طريقة كانت، لذلك انتقلت إلى مرحلة الهدم وخلق الفوضى بعد أن اعترفت الحكومة الفرنسية بجبهة التحرير الوطني كمتلّ شرعي في 18 مارس 1962 لذلك قامت بإطلاق النار عشوائيا في شارع ايزلي ثم قنبلة حي القصبة بطلاقات مدفعية في 20 ماي 1962<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> منقوش: المرجع السابق، ص 264

<sup>2</sup> بشرير: القضية....، المرجع السابق، ص 236

<sup>3</sup> Miquel, Op.cit,P502

<sup>4</sup> حداد: المرجع السابق، ص 115

على الرغم من وقف إطلاق إطلاّق إلا أنّ المنظمة زاد هيجانها، ففي يوم 2 ماي 1962 قامت فرقة الكومندو "دلنا" بوضع سيارة ملعّمة في ميناء الجزائر في الوقت الذي كان يتمّ فيه توظيف العمال " الحمّالون بالمرسى" وكانت الحصيلة 62 قتيلا و110 جريحا كلّهم، وفي نفس اليوم وجّهت ضربات مدفعية على حي بلكور ومناخ فرنسا<sup>1</sup>.

كما لانتسى الجريمة الشنعاء التي أدّت إلى حرق مكتبة جامعة الجزائر يوم 7 جوان 1962، حيث أُتلف 600 ألف عنوان وتفجير المخابر والقاعات<sup>2</sup>، كما اغتيلت يوم 7 ماي 1962 5 جزائريات خادّات في البيوت الأوروبية بباب الواد وقتلت 7 عاملات يوم 10 ماي 1962 في وسط الجزائر<sup>3</sup>.

كما أنّ فرنسا لم تسلم من هذه العمليات الإجرامية التي ينفذها الكومندو التابع لبيار سارجون قصد زرع الخوف لدى الفرنسيين الموالين لديغول وأيضا الجزائريين المقيمين بفرنسا، ففي ليلة الخميس إلى الجمعة 13-14 جويلية 1961 سمع دوي ستة انفجارات من نوع البلاستيك<sup>4</sup>.

أمام الأحداث التي عرفتها فرنسا بدأ الرأي العام الفرنسي بالتحرك مُبديا معارضته للنشاط المسلّح الذي تقوم به منظمة الجيش السري، ليأتي انفجار 7 فيفري 1962 بأحد المباني في باريس الذي استهدف مجموعة من الشخصيات الفرنسية ممّا أدّى إلى إصابة الطفلة دالين روتار ذات 4 سنوات وكانت هذه العملية بمثابة الخطأ القاتل بالنسبة لمنظمة الجيش السري بفرنسا وهو ما أدّى إلى تحرك اليسار الفرنسي على مستوى باريس في اليوم

<sup>1</sup> محمد (الواعي): إنشاء منظمة الجيش السري، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995، ص306

<sup>2</sup> منقوش: المرجع السابق، ص265

<sup>3</sup>Horne ,Op.cite ,P548

<sup>4</sup> منقوش: المرجع السابق، ص265

الموالي، حيث طالبت النقابات والاتحاد الوطني للطلبة الفرنسيين والحزب الشيوعي الفرنسي إلى مظاهرات<sup>1</sup>.

أمام تزايد نشاط المنظمة وتفاقم خطرهما ووضوح ارتباطها بعصابة اليد الحمراء بل وسكوت السلطة الفرنسية سواء بفرنسا أو الجزائر عن كل ما يحدث، أصدرت جبهة التحرير الوطني تعليمات إلى المسلمين والفدائيين تأمرهم بالتحرك من أجل تنفيذ برنامج الدفاع الذاتي<sup>2</sup>، حيث قرّرت الجبهة في 14 ماي 1962 بعقد اجتماع مع مسؤولي العاصمة للقيام بهجمات خاطفة ضدّ مواقع المنظمة المسلحة، فاختارت 17 مكانا بالعاصمة من مقاهي، مطاعم، حوانيت... خلّفت 19 قتيلا و60 جريحا وفي اليوم التالي قتلت المنظمة حوالي 56 جزائريا<sup>3</sup>.

كما أنّ نشاط المنظمة سرعان ما بدأ في التراجع أمام مقاومة جبهة التحرير الوطني خاصة بعد وصول الرائد عزالدين إلى العاصمة حيث عمل على إعادة تكوين المنطقة المستقلة، ففي أبريل 1962 كانت 14 كتيبة قوية وأكثر من 10 آلاف رجل احتياطي تحت تصرفه<sup>4</sup>.

وما إنْ شرع في تطبيق اتفاقيات إيفيان في المرحلة الانتقالية حتى كانت المنطقة المستقلة جاهزة للتصدي للتصعيد الإجرامي المُعلن من طرف المنظمة السرية، وفي هذا الصدد يقول الرائد عزالدين: "لقد سمح جهاز الاستعلامات الذي أقمناه للفدائيين من توجيه ضربات قوية لمنظمة الجيش السري، وقد توصلنا لحدّ اختراقها وتكوين سجلات متابعة ضخمة وقمنا من خلال اتصالنا مع الهيئة التنفيذية المؤقتة<sup>5</sup> ولقائنا الأسبوعي مع محافظ

<sup>1</sup> Alleg, Op.cit,p381

<sup>2</sup> ضيف الله: المرجع السابق، ص483

<sup>3</sup> الواعي: انشاء منظمة ... المرجع السابق، ص307

<sup>4</sup> بوقارة: المرجع السابق، ص179

<sup>5</sup> تم تأسيس الهيئة التنفيذية بموجب الباب الثالث من اتفاقيات إيقاف إطلاق النار التي وقعت بإيفيان مساء 18 مارس 1962 بين ممثلي الحكومة المؤقتة والحكومة الفرنسية وتتمثل مهمة هذه الهيئة في إعداد وتنفيذ تقرير المصير ويوكل

الشرطة فيطالي كروس بتقديم قوائم بأسماء قادة المنظمة وتمكّنا في بعض المرات من اكتشاف مراكزهم وفي هذا السياق ساهمنا في عملية توقيف الجنرال سالان<sup>1</sup>.  
بعد الضربات التي وجهها جيش التحرير للمنظمة المسلّحة وتراجع شعبيتها وسط المستوطنين، لذلك قرّرت السلطات الفرنسية اتّخاذ مجموعة من الإجراءات للحدّ من نشاط المنظمة، فقد كان معظم قادة منظمة الجيش السري معروفيين ومطلوبين لدى مصالح الأمن وأولّ الذين تمّ اعتقالهم الجنرال ايدموند جوهر في مدينة وهران يوم 26 مارس 1962 ليتمّ تحويله إلى مقرّ هيئة الأركان الفرنسية بوهران ثم تحويله نحو سجن لاصانتي بفرنسا، وفي 7 أبريل 1962 اعتقلت قوات الدرك بالعاصمة روجي دوغلدر قائد فرقة الدلتا وحكم عليه بالإعدام يوم 18 جوان 1962 ونفّذ الحكم يوم 6 جويلية 1962 ليأتي الدور على رئيس المنظمة راؤول سالان الذي اعتقل يوم 20 أبريل 1962 بوسط العاصمة<sup>2</sup>.

### المطلب الثالث: نهاية منظمة الجيش السري وحلم الجزائر الفرنسية

أمام هذه الوضعية التي آلت إليها منظمة الجيش السري قرّرت لعب آخر أوراقها بالظفر باتفاق مع ممثلي جبهة التحرير الوطني في الهيئة التنفيذية المؤقتة وحتى الجبهة كانت تريد الوصول إلى الهدوء حتى يتمّ إجراء الاستفتاء في ظروف عادية<sup>3</sup>.  
ويمكننا أن نلاحظ من خلال تتبّع نشاط المنظمة ومحاولتها كسر المفاوضات، إنّ إستراتيجيتها بدأت تتغيّر وتنتجّه نحو إيجاد حلّ سياسي يحفظ ماء وجهها أمام الفرنسيين

إليها أمر اقتراح أعضاء اللجنة المركزية للمراقبة التي نص عليها قانون حق تقرير المصير وإدارة الشؤون العامة الخاصة بالجزائر إلى أن يتم وضع النظم المترتبة عن الاقتراع العام وسيتم وضع هذه النظم بعد ممارسة تقرير المصير وقد قمت هذه الهيئة بثلاث أمور أساسية هي حفظ الأمن وضبط الأمور الإدارية على مستوى الوطن، أعدت للاستفتاء العام وأنجزته وضع حد لإرهاب المنظمة المسلحة أنظر يحي (بوعزيز) : الهيئة التنفيذية في اتفاقيات إيفيان، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر 1995، ص 81-84

<sup>1</sup>الرائد (عز الدين): الفلقة، تر شعلال جمال، موفم للنشر، الجزائر 2011، ص 352

<sup>2</sup> بداني: المرحلة الانتقالية، المرجع السابق، ص 77

<sup>3</sup> حداد: المرجع السابق، ص 172

بتفاوض يقوم على مبدأ التخلي عن فكرة الجزائر فرنسية والقبول مرحليا بمبدأ التعايش في إطار دولة جزائرية مستقلة لكن بشرط الحصول على ضمانات قانونية وعسكرية وسياسية للأقلية الأوروبية<sup>1</sup>.

وتفاديا لوقوع المزيد من الضحايا قرّر عبد الرحمان فارس<sup>2</sup> رئيس الهيئة التنفيذية إيجاد حلّ لهذه المشكلة فجاءت مبادرة الحوار مع منظمة الجيش السري من طرفه وهذا ما جاء على لسانه أثناء مقابله لرئيس بلدية البلدية" يبدو أنّ مقابلة سوزيني هي الحلّ الوحيد لإنهاء هذه الوضعية وأنا مستعد لمقابته دون حراسة ولا سلاح في اليوم والمكان والساعة الذي يحدده وأعلم أنّه حلّ ذكي ومتحمّس"<sup>3</sup>.

وبذلك سعى الرئيس عبد الرحمان فارس إلى إجراء اتصالات سرية مع سوزيني بوساطة رئيس بلدية البلدية سابقا السيد شوفاليه من أجل إقناع سوزيني بضرورة التخلي عن العنف الرهيب الذي يمارسه والاعتراف باتفاقيات إيفيان<sup>4</sup>.

أمّا فيما يخصّ الأسباب التي دفعت عبد الرحمان فارس إلى قيام بهذه الخطوة الجريئة فتعود إلى جسّ نبض المنظمة وهذا من خلال زيارة قادته إلى باريس شهر أفريل 1962<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> بداني: المرجع السابق، ص 85

<sup>2</sup> عبد الرحمان فارس من مواليد 30 جانفي 1911 بأقرب بجاية عمل في مكتب التوثيق تحصل على منحة لإتمام دراسة الحقوق بالجزائر العاصمة سنة 1931 ليصبح أول موثق مسلم بالجزائر، انخرط كعضو في الفرنسية الأممية للعمال ثم حصل على مقعد في المجلس العام للجزائر بعد هجومات 20 أوت 1955 غادر الجزائر نحو باريس اعتقل ف5 نوفمبر 1961 بعد اكتشاف نشاطاته المالية في خدمة جبهة التحرير الوطني ليطلق سراحه غداة إيفيان لتوكل إليه في مارس 1962 رئاسة الهيئة التنفيذية توصل إلى اتفاق مع رئيس منظمة الجيش السري ليضع حدا لنشاطها الإجرامي توفي في 13 ماي 1999 بالعاصمة أنظر شرفي : المرجع السابق، ص 252-253

<sup>3</sup> شهرزاد (حامي): الهيئة التنفيذية المؤقتة والاستفتاء على استقلال الجزائر 19 مارس 1962-28 سبتمبر 1962، رسالة

ماجستير في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورة، جامعة باتنة 1، 2017-2018، ص 155

<sup>4</sup> Benjamin( Stora), Dictionnaire biographique de militants nationalistes algériens 1954-1962, Ed Elharmaton ,Paris,1985,P343

<sup>5</sup> Oliver( Dared), Voyage au cœur de l'oas, Ed Perrin,Paris,2003,P279

غير أنّ المواقف داخل منظمة الجيش السري كانت متباينة حول مسألة التفاوض مع جبهة التحرير الوطني لاسيما بين المحسوبين على المدنيين ممثلين في جون جاك سوزيني الذي يعتبر فكرة الجزائر فرنسية قد تجاوزتها الأحداث وإنّ سياسة الأرض المحروقة حالة انتحار ويأس في حين أيده كلّ من جون كلود بيريز، أمّا العسكريين فقد أيدها كلّ من العقيد بروازا، العقيد غارد، العقيد قوردي والعقيد ديفوا وعارضها الجنرال غارديوساطو جوبا<sup>1</sup>.

بدأت الاتّصالات السرية بين الهيئة التنفيذية المؤقتة ومنظمة الجيش السري بواسطة صديق شخصي لعبد الرحمان هو بوجارد الذي كان يتّصل مباشرة بجون جاك سوزيني، حيث التقى الرجلان يوم 18 ماي 1962 في مزرعة قرب العاصمة حيث تمّ الاتفاق على مبدأ التفاوض بين الطرفين على أنّ منظمة الجيش السري طالبت بضمانات مدنية وعسكرية للأوروبيين<sup>2</sup>.

إذا يمكننا أن نلخص مطالب منظمة الجيش السري كالآتي:

-العفو الشامل عن عناصر منظمة الجيش السري.

-مشاركة الفرنسيين في القوة المحليّة تحت سلطة الهيئة التنفيذية المؤقتة.

-مشاركة الفرنسيين في جهاز الشرطة والإدارة.

-الحرص على أن تبقى الجزائر في المعسكر الغربي<sup>3</sup>.

وفي هذا الصدد يقول جون جاك سوزيني عن عملية التفاوض مع جبهة التحرير الوطني: "في أواخر أبريل 1962 خسرت منظمة OAS المعركة، لم يكن لدينا أيّ فرصة لتحقيق أهدافنا بالنسبة لي لم يبقَ سوى حلّ واحد هو محاولة التفاوض مع جبهة التحرير

<sup>1</sup> بداني: المرجع السابق، ص 86

<sup>2</sup> Mouric, Opcit, P253

<sup>3</sup> بداني: المرجع السابق، ص 89

الوطني، تكلمت مع جهات مختلفة وعلمت أنّ عبد الرحمان فارس رئيس الجهاز التنفيذي المؤقت للجزائر يريد مقابلي هو أيضا كان يبحث عن اتفاق<sup>1</sup>

ليكن ردّ عبد الرحمان فارس مخيبا لسوزيني، حيث لم يوافق على مطالب المنظمة لأنّ الضمانات موجودة في اتفاقيات إيفيان ولا داعي لتكرارها قائلا: "أنتم وطنيون جزائريون على طريقتكم الخاصة، إنّ الأوروبيين هم مواطنون مثلنا مكانهم في الجزائر المستقلة، قلت لي أنّ تتوفر لديكم ضمانات، يبدو أنّك لم تطلع على اتفاقيات إيفيان فهي تتضمن جميع الضمانات التي طلبتها الآن وبصفتي موثق أوكد لك ذلك"<sup>2</sup>

غير أنّه حدث ما لم يكن متوقعا حيث تسرّبت أخبار هذه الاتصالات وهو ما دفع برئيس الحكومة المؤقتة بن يوسف بن خدة<sup>3</sup> إلى الاتصال بالمسؤول المكلف بالسياسة العامة على مستوى الهيئة التنفيذية الدكتور شوقي مصطفى طالبها منه التدخل لدى رئيس الهيئة التنفيذية عبد الرحمان فارس لقطع العلاقات بالمنظمة الإرهابية وبذلك توقفت الاتصالات لفترة مؤقتة<sup>4</sup>، ومن جهة أخرى اعترف جاك شوفالبييه بأنّه التقى المحافظ السياسي الفرنسي في باريس وهو الذي طلب منه أن يكون وسيطا بين المنظمة المسلحة وجبهة التحرير<sup>5</sup>.

أمام هذا الوضع أصبحت مهمة فارس عبد الرحمان بعد اللقاء صعبة في كيفية إبلاغ مسؤولي الجبهة وإقناعهم بضرورة إجراء اتفاق مع المنظمة فحرّر مذكرة وكلف بوطالب

<sup>1</sup> لرياس: المرجع السابق، ص 287

<sup>2</sup> Malek, Op.cit,P255

<sup>3</sup> بن يوسف بن خدة ولد في 3 فيفري 1920 بالبروقية كان عضوا في حزب الشعب انضم إلى صفوف جبهة التحرير الوطني سنة 1955 كان ضمن أعضاء الحكومة المؤقتة وتولى رئاستها انظر Stora, Dictionnaire biographique, Opcit, P247

<sup>4</sup> ضيف الله: المرجع السابق، ص 486

<sup>5</sup> تواتي: المنظمة السرية بين النعش....، المرجع السابق، ص 336



بإيصالها إلى تونس، لكن هذا الأخير وأعضاء الحكومة المؤقتة كانوا غائبين عن تونس لعدة أيام بمناسبة انعقاد مؤتمر طرابلس<sup>1</sup>.

بعد جهود شوفالبيه انعقد لقاء ثاني بين عبد الرحمان فارس وجون جاك سوزيني في 1 جوان 1962 بمقر إقامة شوفالبيه بالابيار، وفي هذا اللقاء أعلن سوزيني عن إيقاف العمل المسلح بعدما حصل بصعوبة على موافقة قادة منظمة الجيش السري<sup>2</sup>.

ليأتي لقاء ثالث بتاريخ 5 جوان بالابيار حيث طلب سوزيني من عبد الرحمان فارس مجددا ضمانات ورفض مواصلة النقاشات ما لم يتم الحصول على ذلك وسيفجر الكل ويغادر الجزائر مع بقية أتباعه ليوجه في نفس اليوم جوهر رسالة من سجنه يذكر: "أنه أراد الاحتفاظ بالجزائر نحو الجهة المعاكسة ينبغي أن تتوقف أعمال منظمة الجيش السري في أسرع وقت"<sup>3</sup>.

وبعدها أخبر عبد الرحمان فارس أعضاء جبهة التحرير الوطني في الهيئة التنفيذية بتلك الاتصالات وسافر رفقة شوفي مصطفى ومحمد بن تفتيفة إلى طرابلس لأن قيادة الثورة كانت مجتمعة في دورة للمجلس الوطني، وصل الوفد لطرابلس في 7 جوان وأصيب بالذهول لما سمع بن بلة يتحدث عن التصدع الذي أصاب المجلس ومغادرة بعض الوزراء لأشغاله، حيث أبلغ الوفد بن بلة بموضوع الاتصالات مع المنظمة المسلحة فردّ بأن الاتفاق الكتابي غير ممكن حاليا وخاطبهم قائلا: "عليكم بإيجاد صيغة شفوية والمهم أن يُجرى الاستفتاء يوم 1 جويلية"<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> سهام (ميلودي): "دور الهيئة التنفيذية المؤقتة خلال المرحلة الانتقالية من 19 مارس 1962 إلى جويلية-1962"، مجلة قرطاس للدراسات الفكرية والحضارية، مج7، العدد2، الجزائر، 2020، ص240

<sup>2</sup> Alleg, Op.cit ,p413

<sup>3</sup> ميلودي: دور الهيئة التنفيذية ..، المرجع السابق، ص241

<sup>4</sup> حداد: المرجع السابق، ص172

وهو الأمر الذي دفع بالوفد إلى مغادرة طرابلس نحو تونس لشرح الموقف لرئيس الحكومة المؤقتة بن خدة يوسف الذي قرّر إقالة عبد الرحمان فارس من منصبه وتعيين الدكتور شوقي مصطفاي مكانه لمواصلة المفاوضات مع منظمة الجيش السري لكن حول نقطة واحدة فقط وهي " وقف القتال"<sup>1</sup> قائلا " فليكن ولكن بشرط واحد، لا تمسوا اتفاقيات إيفيان ولا تقبلوا أيّ تنازل" ليعود الوفد إلى الجزائر وتمّ تحديد موعد اللقاء مع قادة المنظمة يوم 17 جوان 1962 في منزل جون ماري تيني<sup>2</sup>.

حيث حضره عبد الرحمان فارس، شوقي مصطفاي، جون ماري تيني، جون جاك سوزيني، وخلال اللقاء أكد مصطفاي على نقطتين هامتين:

\* استحالة توقيع اتفاق مكتوب بين منظمة الجيش السري وجبهة التحرير الوطني لأنّ اتفاقيات إيفيان كفلت كلّ الحقوق المقترحة من طرف الحكومة الفرنسية للأقلية الأوروبية.  
\* القيام بالتأكدات على الضمانات المقدمة من طرف سوزيني وكلّ الشخصيات الأوروبية عبر الإذاعة والتلفزيون<sup>3</sup>.

وبعد موافقة مسؤولي المنظمة على الصيغة النهائية للنص ليُعلن عنه يوم 17 جوان 1962 من طرف مصطفاي شوقي أولا عبر الإذاعة والتلفزيون ثم سوزيني في المساء عبر وسائل الإعلام بحدوث اتفاق بين الجبهة والمنظمة على توقيف القتل والتخريب، وأهمّ ما ورد في نص الاتفاق: " إدخال الأوروبيين في قوات حفظ الأمن وعد بالعفو عن الأعمال المرتكبة قبل الاستفتاء وذكر المنظمة كطرف حدث معه الاتفاق"<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> ضيف الله: المرجع السابق، ص 487

<sup>2</sup> حداد: المرجع السابق، 173

<sup>3</sup> بداني: المرجع السابق، ص 95

<sup>4</sup> ليلي (حمري): "الهيئة التنفيذية المؤقتة في مواجهة مشكل منظمة الجيش السري بالجزائر مارس-جوان 1962"، مج 9،

مجلة الخلدونية، العدد 2، الجزائر، 2016246

وبذلك كان اتفاق 17 جوان عملا سياسيا بامتياز واستكمالا للانتصار الذي تحقق في إيفيان إذ كان ذلك الإعلان بمثابة تكرار مواقف جبهة التحرير الوطني حول الأقلية الأوروبية<sup>1</sup>

على الرغم من محاولات منظمة الجيش السري إيقاف مسار المفاوضات ومنع ديغول من تنفيذ مشروع تقرير المصير الذي أعلن عنه في 16 سبتمبر 1959 إلا أن كل محاولات باءت بالفشل الذريع ولم يكتب لها النجاح لأنها لم تجد الدعم لا من الرأي العام الفرنسي ولا من وحدات الجيش بالجزائر، بعد انتهاء الهيئة التنفيذية من التحضير لاستفتاء تقرير المصير الذي سيكون بالجزائر قامت بتشكيل لجنة للإشراف على الاستفتاء استنادا إلى القانون الانتخابي<sup>2</sup>.

كما لعبت الهيئة دورا كبيرا في عملية الإعداد والإشراف على استفتاء تقرير المصير على أن يتم تحديد تاريخ الاستفتاء بناء على اقتراح الهيئة بعد شهرين من تنصيبها، إضافة إلى ذلك فقد لعبت دورا بارزا في تحضير المواطنين لعملية الاستفتاء عن طريق التعبئة وتوزيع المناشير وإقناعهم بضرورة التوجه للاستفتاء على الاستقلال التام عن فرنسا<sup>3</sup>. وبعد ثلاثة أشهر نظم الاستفتاء يوم 1 جويلية 1962 وعرف مشاركة قياسية من طرف الشعب الجزائري وفي يوم 3 جويلية أعلنت النتائج والتي كانت لصالح استقلال الجزائر حيث جاء كالأتي<sup>4</sup>:

المسجلون	الناخبون	الأصوات المعبر عنها	المصوتون بنعم	المصوتون بلا	الأصوات الملغاة
6549736	6017680	5992115	5975581	16534	25565

<sup>1</sup> ميلودي: دور الهيئة التنفيذية ....، المرجع السابق، ص242

<sup>2</sup> بداني: المرجع السابق، ص57

<sup>3</sup> يوسف: المرجع السابق، ص126-127

<sup>4</sup>J.OR.A.N01/06 juillet1962

في 3 جويلية 1962 وبالحى الإداري روشي انوار المقر الجديد للهيئة التنفيذية والمقيم العام الفرنسي كريستيان فوشي الذي تسلّم رسالة رسمية من الجنرال ديغول ليبلّغها إلى عبد الرحمان فارس يعترف فيها رسميا باستقلال الجزائر وهذا نصها: "إنّ فرنسا نظرا لنتائج استفتاء تقرير المصير المؤرخ ف1 1962/7/ وبسريان تصريحات 19 مارس 1962 قد اعترفت باستقلال الجزائر ونتيجة لذلك فإنّ الصلاحيات المتعلقة بالسيادة على إقليم المقاطعات الفرنسية السابقة بالجزائر اعتبارا من اليوم قد حوّلت إلى السلطة التنفيذية المؤقتة للدولة الجزائرية، وبمناسبة هذا الظرف البهيج فإنني حريص أن أعبر لكم سيد الرئيس تمنياتي العميقة والخاصة باسم الفرنسيين لمستقبل الجزائر"<sup>1</sup> وبتاريخ 5 جويلية 1962 دخل أعضاء الحكومة المؤقتة للجزائر محتفلين بالنصر وقد صرّح بن خدة قائلاً: "إننا نعمل على التطبيق وبشكل مستقيم وصادق لكلّ ما جاء في اتفاقيات إيفيان ذلك أنّ للأوروبيين مكان هنا"<sup>2</sup>.

وقد تمّ اختيار تاريخ 5 جويلية 1962 للإعلان عن استقلال الجزائر من طرف لجنة التنسيق ما بين الولايات لأته يتصادف مع تاريخ إنزال القوات الفرنسية بسيدي فرج يوم 5 جويلية 1830 وذلك لمحو عار الهزيمة في هذا اليوم<sup>3</sup>.

بإعلان الجنرال ديغول استقلال الجزائر انتهت معه مغامرة العسكريين والمدنيين للحفاظ على الجزائر الفرنسية رُغم كلّ الأساليب والمخطّطات التي انتهجت هدفها إجبار ديغول التخلّي عن سياسة تقرير المصير وحتى إسقاطه من الحكم فهو في نظرهم خائن وتخلّى عنهم وطعنهم في الظهر واستسلم لجهة التحرير الوطني من خلال تسليمه للجزائر لها.

<sup>1</sup> محمد (الواعي): مهام جبهة التحرير وجيش التحرير الوطني أثناء المرحلة الانتقالية من 19 مارس إلى 26 سبتمبر

1962، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1995، الجزائر، 195-196

<sup>2</sup> مقدم: المرجع السابق، ص118

<sup>3</sup> ميلودي: دور الهيئة التنفيذية ....، المرجع السابق، ص244



الختامة

لقد أُلقت هذه الدراسة وإلى حدّ ما بظلالها على مسألة في غاية الأهمية بالنسبة لتاريخ الثورة الجزائرية ألا وهي موقف السلطتين المدنية والعسكرية الفرنسية من مشروع تقرير المصير، حيث حاولت أن تسلط الضوء على أسباب التغيّر في السياسة الفرنسية وبصفة خاصة لجوء ديغول إلى مناورة تقرير المصير لكن حسب تصوّراته ونظراته للمشكل الجزائري ، إضافة إلى تتبّع أهمّ الأساليب التي وظّفها كلّ من المدنيين والعسكريين بهدف الوقوف في وجه هذه السياسة الجديدة التي سوف تؤدّي إلى ضياع الجزائر الفرنسية مع إجبار الجنرال ديغول على التراجع عنها مع تباين في نفس الوقت موقف الشعب الجزائري ممثلاً في جبهة التحرير الوطني من هذه السياسة والاستراتيجيات الجديدة التي عرفتها الثورة وهو ما مكّنا من خلال أطوار هذه الدراسة من الوصول إلى استنتاجات أهمّها:

- تحالف كلّ من المعمّرين والعسكريين بمختلف رتبهم بهدف إخماد الثورة الجزائرية التي أحدثت شرخاً على مستوى السلطات الفرنسية سواء بباريس أو الجزائر.
- فقدان الثقة في المسؤولين الفرنسيين من طرف المدنيين والعسكريين.
- تحكّم المعمّرين إلى حدّ كبير في توجيه السياسة الفرنسية بالجزائر بل وصل الأمر إلى التّدخّل في تعيين وإقالة رؤساء الحكومات وتسييرها حسب مصالحهم بهدف الاحتفاظ بالجزائر الفرنسية مهما كلف الأمر.
- تدخّل الجيش في الأمور السياسية وتزايد نفوذه داخل المنظمات التي أنشئت وتحوّله إلى أداة تهدّد الوحدة الوطنية الفرنسية وهو ما جعل الجنرال ديغول يقرّر إبعاد الجيش عن السياسة.
- فشل ديغول في إقناع الثوار الجزائريين الذين لم يقبلوا الاستسلام ووضع السلاح.
- أدرك ديغول مدى فشل سياسته الأمر الذي جعله يفكّر في حلّ آخر للقضية الجزائرية وانطلاقاً من كل هذا اهتدى إلى مشروع تقرير المصير والذي اعترف فيه ولأوّل مرة بحق

الشعب الجزائري في تقرير مصيره بنفسه ،غير أنّ هذه الصيغة مليئة بالأفخاخ والدسائس التي وضعها الجنرال في طريق الشعب الجزائري.

-لجوء ديغول لمناورة تقرير المصير جاءت نتيجة لضربات الثورة التحريرية وعمق الأزمة التي تعاني منها الجمهورية الخامسة خاصّة بعد تحكّم المعمرين والجيش في مختلف دواليب الدولة.

-خلف إعلان الجنرال ديغول لمشروع تقرير المصير زوبعة سواء بفرنسا أو الجزائر فاعتبره المعمرّون خيانة عظمى لهم وهو ما جعلهم يدركون أنّ زمن القوة والنفوذ قد انتهى ولا بدّ من مواجهة الحقيقة المطروحة أمامهم وهو ما جعلهم يتحالفون رفقة الجيش للقيام بتمرد علني ضدّ سلطة باريس وديغول بهدف إجباره عن العدول عن قراره وسياسته اتّجاه الجزائر وهو ما أدّى إلى تدهور العلاقة بين الجنرال ديغول والمعمرّين.

-يمكننا ملاحظة شيء من خلال هذه الدراسة هو التداخل بين المدنيين والعسكريين فكلاهما يسعى لحماية مصالحه بالجزائر ،فكلاهما متّفق على نقطة واحدة وهي الحفاظ على الجزائر الفرنسية بمتخلف الأساليب والاستراتيجيات بداية بتنظيم أسبوع الحواجز وصولاً إلى الانقلاب على الجنرال ديغول وإنشاء منظمة الجيش السري ،غير أنّها ساهمت في ضياع الجزائر الفرنسية وفقدانها للأبد وذلك بفضل بطولات الشعب الجزائري وتضحياته التي دفعها في سبيل الحرية ،فتقرير المصير والاستقلال لم يكن هبة من ديغول وفرنسا بل جاء نتيجة لتضحيات جسام قدّمها الشعب الجزائري في سبيل تحرير الجزائر.

ختاماً يمكننا القول أنّ هذه الدراسة مازالت بحاجة لدراسات أكثر من طرف المهتمين بتاريخ الثورة الجزائرية خاصة الأساتذة والطلبة من أجل تسليط الضوء أكثر على هذا المشروع.



الملاحق

ملحق رقم 1: خطاب الجنرال ديغول بالجزائر في 5 جوان 1958 وزيارته لمستغانم<sup>1</sup>

ALLOCATION DU GENERAL DE GAULLE A ALGER

le 5 JUIN 1958

Je vous ai compris !

je sais ce qui s'est passé ici,

je vois ce que vous avez voulu faire,

je vois que la route que vous avez ouverte en Algérie, c'est celle de la rénovation et de la fraternité.

Je dis la rénovation, à tous égards. Mais, très justement, vous avez voulu que celle-ci commence par le commencement, c'est-à-dire par nos institutions. Et c'est pourquoi me voilà !

Et je dis : la fraternité, parce que vous offrez ce spectacle magnifique d'hommes qui, d'un bout à l'autre, quelle que soit leur communauté, communient dans la même ardeur et se tiennent par la main.

Eh bien ! De tout cela, je prends acte au nom de la France. Et je déclare qu'à partir d'aujourd'hui la France considère que, dans toute l'Algérie, il n'y a qu'une seule catégorie d'habitants. Il n'y a que des Français à part entière. Des Français à part entière, avec les mêmes droits et les mêmes devoirs.

Cela signifie qu'il faut ouvrir des voies qui, jusqu'à présent, étaient fermées devant beaucoup.

Cela signifie qu'il faut donner des moyens de vivre à ceux qui ne les avaient pas.

Cela signifie qu'il faut reconnaître la dignité de ceux à qui on la contestait.

Cela veut dire qu'il faut assurer une patrie à ceux qui pouvaient douter d'en avoir une.

L'armée, l'armée française, cohérente, ardente, disciplinée sous les ordres de ses chefs, l'armée, éprouvée en tant de circonstances et qui n'en a pas moins accompli ici une oeuvre magnifique de compréhension et de pacification

../.

<sup>1</sup>A.N.O.M., Allocation du General de gaulle , Boite N81F88

2.-

l'armée française a été sur cette terre, le ferment, le témoin, et elle est le garant du mouvement qui s'y est développé.

Elle a su endiguer le torrent pour en capter l'énergie. Je lui rends hommage. Je lui exprime ma confiance. Je compte sur elle, pour aujourd'hui et pour demain.

Français à part entière, dans un seul et même collège : nous allons le montrer, pas plus tard que dans trois mois, dans l'occasion solennelle où tous les Français, y compris les dix millions de Français d'Algérie, auront à décider de leur propre destin.

Pour ces dix millions de Français-là, leurs suffrages compteront autant que les suffrages de tous les autres. Ils auront à désigner, à élire - je le répète, en un seul collège - leurs représentants pour les pouvoirs publics, comme le feront tous les autres Français.

Avec ces représentants élus, nous verrons comment faire le reste.

Ah ! puissent-ils participer en masse à cette immense démonstration, tous ceux de vos villes, de vos douars, de vos plaines de vos djebels. Puissent-ils même y participer ceux-là qui, par désespoir, ont cru devoir mener sur ce sol un combat dont je reconnais, moi, qu'il est courageux - car le courage ne manque pas sur la terre d'Algérie - mais qu'il n'en est pas moins cruel et fratricide.

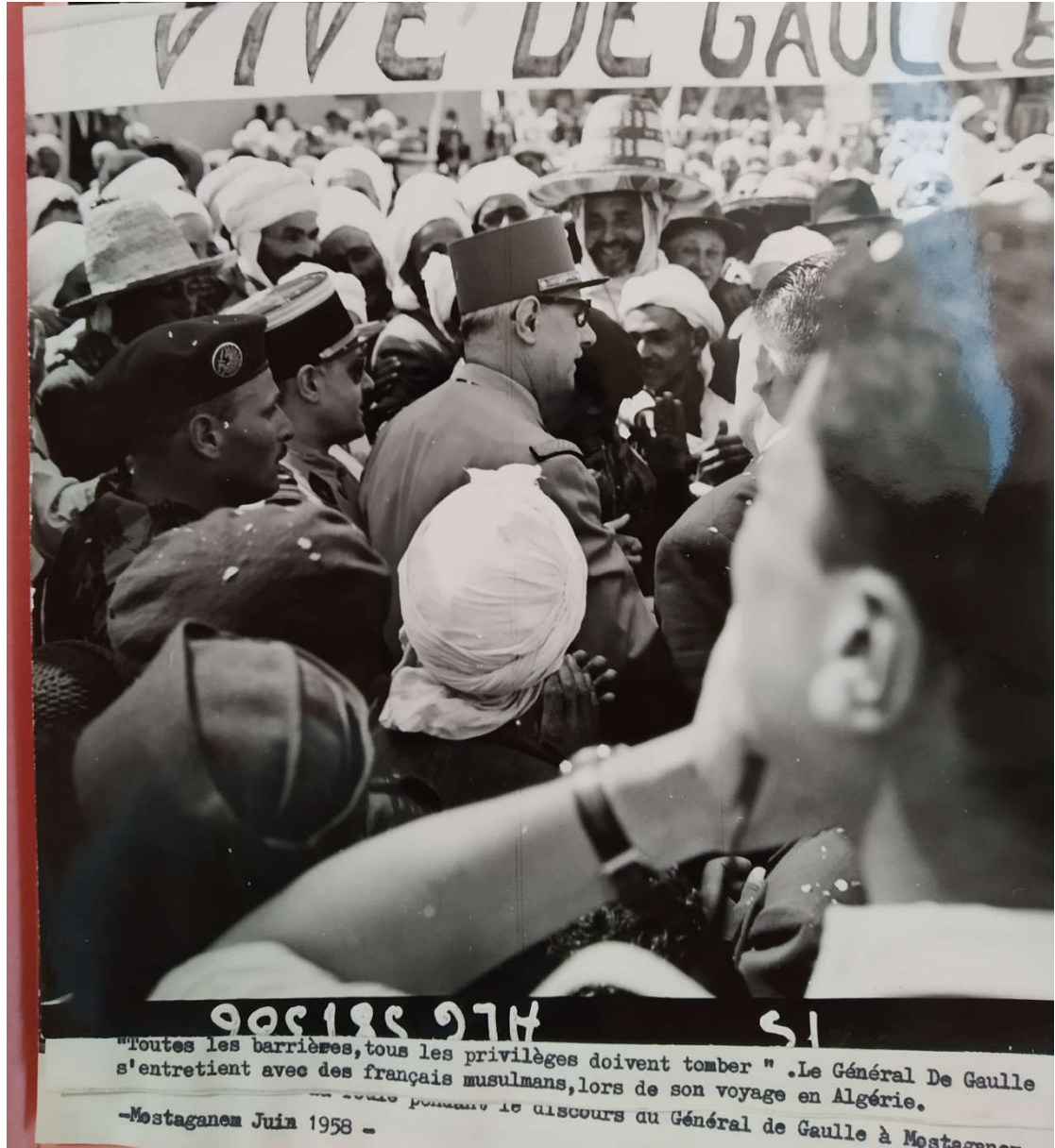
Moi, de GAULLE, à ceux-là, j'ouvre la porte de la réconciliation.

Jamais, plus qu'ici et plus que ce soir, je n'ai senti combien c'est beau, combien c'est grand, combien c'est généreux, LA FRANCE !

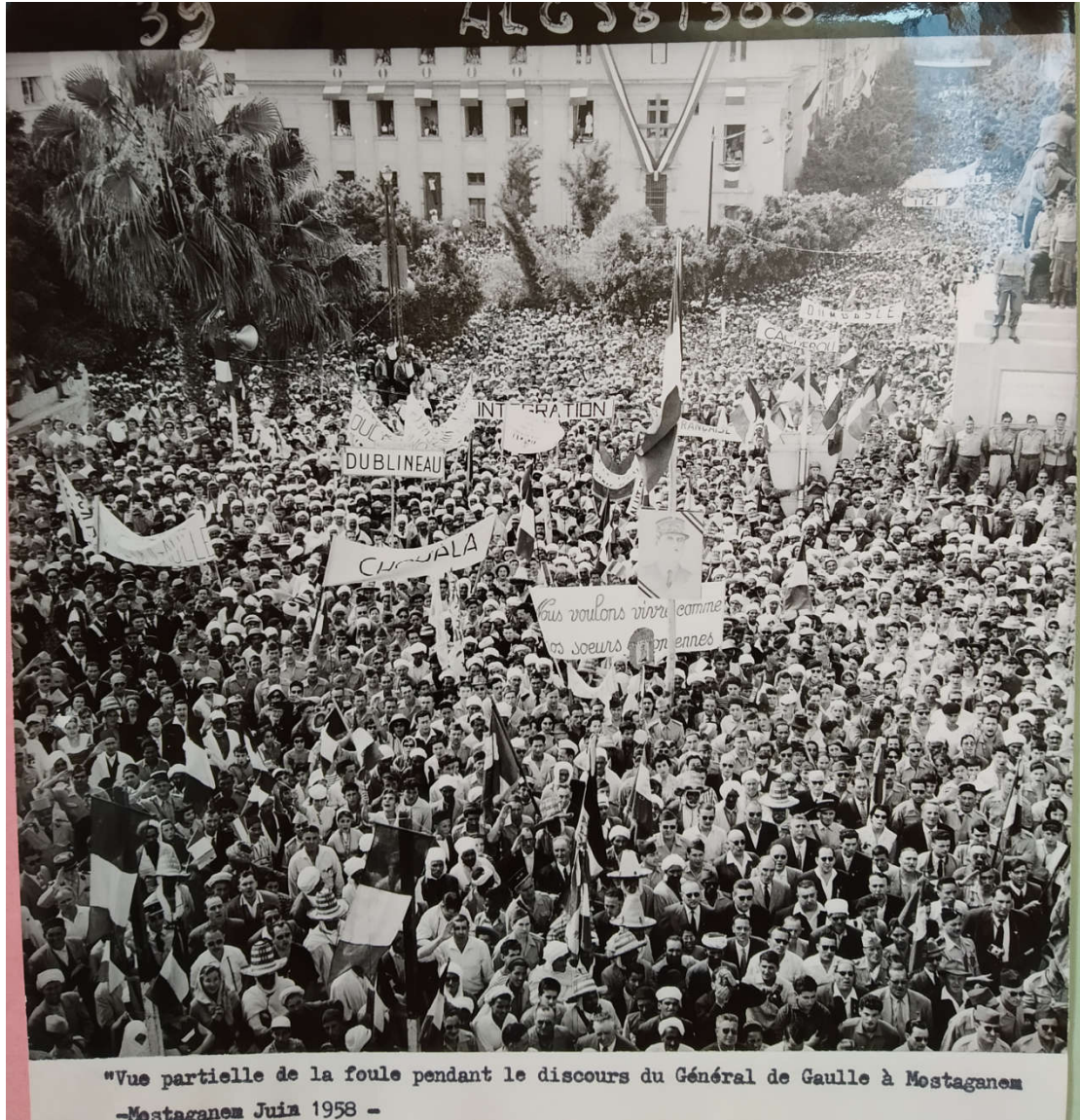
Vive la République !

Vive la France !

زيارة ديغول مستغانم في جوان 1958<sup>1</sup>



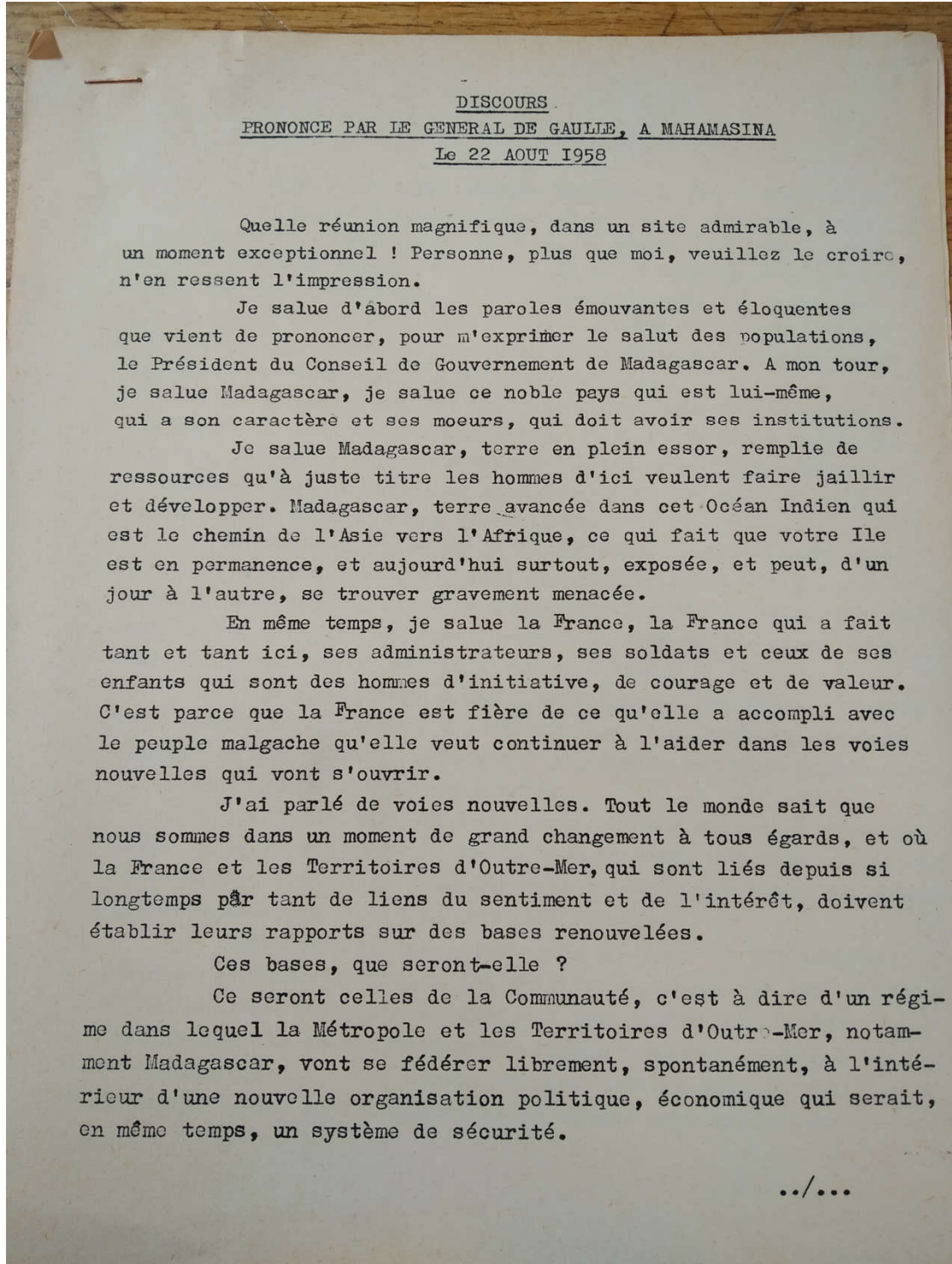
<sup>1</sup>A.N.O.M., le voyage du générale de gaulle Algérie, BoiteN81F88



"Vue partielle de la foule pendant le discours du Général de Gaulle à Mostaganem  
-Mostaganem Juin 1958 -

تابع

الملحق رقم 02 : خطابات الجنرال ديغول في بعض الدول الإفريقية سنة 1958<sup>1</sup>



<sup>1</sup>A.N.O.M, Discours Prononce par Le Général Degaulle, Boite N81F87

Dans cette organisation, Madagascar aura à exercer par ses propres moyens son administration et son gouvernement intérieur. D'autre part, si Madagascar le veut, la Grande Ile mettra, comme les autres Territoires, à l'intérieur de la Communauté et dans un même domaine, la Défense, la Politique étrangère, la Politique économique, la Politique des matières premières, et aussi, dans certaines conditions, la direction de la Justice, celle de l'Enseignement Supérieur, celle des Communications.

Votre Ile n'y est pas contrainte. Dans cinq semaines, le choix lui sera donné comme à tous et dans les mêmes conditions, ou bien d'établir avec la Métropole et les autres Territoires, la Communauté dont je parle, ou bien de séparer son sort de celui de la France et des autres Territoires.

Si Madagascar, comme je le crois et l'espère, ainsi que les autres Territoires, et ainsi que la Métropole, décide, par le vote de tous les hommes et de toutes les femmes, de mettre en commun ce que j'ai dit, de constituer cette Communauté, alors l'avenir, un grand Avenir nous sera ouvert à tous.

Car nous vivons à une grande époque, une époque d'immenses possibilités humaines, à condition que l'on forme un ensemble capable de les réaliser mais aussi à l'époque des plus grands dangers que le monde ait jamais connus.

Possibilités humaines, parce qu'en s'associant entre peuples, on peut développer, pour le bien de tous, les ressources qui sont sur les sols et au fond des sols ; développer aussi les valeurs qui sont dans les coeurs et dans les esprits.

Mais nous vivons, ai-je dit, au temps de très graves dangers. Car il est évident que certains peuples, mus par certains éléments, veulent sortir de chez eux pour aller chez les autres. Pour assurer la sécurité de notre ensemble contre ce danger-là, la Communauté doit être faite, et avec vous si vous le voulez bien. D'autrnt plus, qu'à l'intérieur de chaque pays menacé, se prépare

../...

une subversion qui servirait, le cas échéant, de tête de pont politique à la menace dont il s'agit.

C'est pourquoi, je fais appel, ici comme ailleurs, aux hommes de valeur, aux hommes capables, aux hommes qui veulent exercer la responsabilité de diriger leur pays.

Je leur déclare, devant tout le monde : Pour que vous soyez dignes de la tâche que vous voulez assumer, il faut que vous soyez des hommes fermes, droits et loyaux, qui ne se laissent pas emporter par le tumulte des mots, qui s'en tiennent aux positions qu'ils ont prises.

Faute de cela, à la première occasion, vous seriez, avec tout le reste, balayés.

Voilà les paroles que je voulais faire entendre ici, pour Tananarive, grande et noble ville, pour Madagascar, pour beaucoup d'autres peuples qui nous écoutent en ce moment, d'un bout à l'autre du monde.

Tous ici, vous aurez, dans peu de semaines, l'occasion d'exprimer votre volonté. C'est une volonté qui portera très loin. En disant "OUI" à ce qui vous sera demandé, vous vous engagerez avec la France et les autres Territoires, en vue d'un vaste avenir. Je suis sûr de votre réponse.

Demain, vous serez de nouveau un Etat, comme vous l'étiez quand le palais de vos rois était habité, mais vous serez des hommes, qui, en toute indépendance, se seront unis à d'autres hommes pour le meilleur et pour le pire.

Mon dernier mot sera pour vous remercier tous de la splendide manifestation dont vous m'avez offert le spectacle et l'émotion. Merci à Tananarive, merci au peuple malgache et à ses dirigeants. C'est en toute conscience et de tout mon coeur que je crie :

VIVE TANANARIVE !

VIVE MADAGASCAR !

VIVE LA REPUBLIQUE !

VIVE LA FRANCE !



DISCOURS PRONONCE PAR LE GENERAL DE GAULLE  
A DAKAR LE 26 AOUT 1958

Je vois que Dakar est une ville vivante et vibrante; je ne me laisserai pas de la saluer en raison des souvenirs qui m'y attachent, en raison, aussi, des espérances que j'y ai placées.

Je veux dire un mot d'abord aux porteurs de pancartes. Voici ce mot : s'ils veulent l'Indépendance qu'ils la prennent le 28 septembre. Mais s'ils ne la prennent pas, alors, qu'ils fassent ce que la France leur propose: la Communauté Franco-Africaine.

Qu'ils la fassent en toute indépendance, indépendance de l'Afrique et indépendance de la France. Qu'ils la fassent avec moi, pour le meilleur et pour le pire, qu'ils la fassent dans les conditions que j'ai évoquées d'une manière précise, en particulier l'autre jour à Brazzaville, conditions dont je n'admets pas qu'on mette en doute la précision ni la sincérité.

Nous sommes à l'époque de l'efficacité, c'est-à-dire à l'époque des ensembles organisés.

Nous ne sommes pas à l'époque des démagogues. Qu'ils s'en aillent les démagogues, d'où ils viennent, où on les attend ! Nous sommes à l'époque de ceux qui veulent construire pour le bien du peuple, pour le bien de l'Afrique, pour le bien de la Métropole, pour le bien de tous les hommes. Nous sommes à l'époque où tout nous appelle à travailler de concert, à mettre en commun notre effort librement par notre libre détermination.

Mais nous ne contrainsons personne. Nous demandons qu'on nous dise "oui", ou qu'on nous dise "non". Si on nous dit "non", nous en tirerons les conséquences. Si on nous dit "oui", nous serons les frères pour prendre la route côte à côte, la route des grandes destinées.

J'ai dit ce que j'avais à dire. Je l'ai dit à Dakar comme ailleurs. Je salue Dakar et le Sénégal, depuis 300 ans liés à

.../...

2.

la France et réciproquement; je salue l'Afrique, l'Afrique qui est libre, l'Afrique pour la liberté de laquelle l'homme qui vous parle a fait tout ce qu'il a pu et est prêt à continuer de le faire. Mais si la France interroge l'Afrique elle répondra aussi à ce que l'Afrique lui dira, suivant que l'Afrique décidera de s'associer à elle, ou suivant que, selon une hypothèse que je rejette absolument, elle se refuserait à le faire.

Allons ! la route est claire et la lumière est devant nous. A Dakar, je constate avec une certaine satisfaction qu'en tout cas le sujet paraît vous intéresser. On crie : "De Gaulle ! De Gaulle !" Je constate que, quand il est là et qu'il parle, les choses sont claires et qu'on ne s'ennuie pas...

Et, ceci dit, je prends congé de Dakar. J'aurais préféré, bien sûr, que ce fut dans un silence plus complet, mais je n'en veux à personne. Je tiens à répéter à cette Afrique que j'aime l'expression de mon amitié, l'expression de la confiance de la France et je suis sûr que, malgré les agitations systématiques et les malentendus organisés, la réponse du Sénégal et de l'Afrique à la question que je lui pose, au nom de la France, sera OUI, OUI, OUI !

Vive le Sénégal ! Vive la République ! Vive l'unité Franco-Africaine ! Vive la France !

## الملاحق

الملحق رقم 03: نماذج من الدعاية الفرنسية التي سبقت استفتاء دستور الجمهورية  
الخامسة سنة 1958 بالجزائر<sup>1</sup>

LE TÉLÉGRAMME EST RÉSERVÉ À FAIRE DES MESSAGES PAR VOIE ÉCRITE À L'AVANCE  
avant le texte du télégramme. L'heure de dépôt est indiquée par un nombre de quatre  
chiffres.

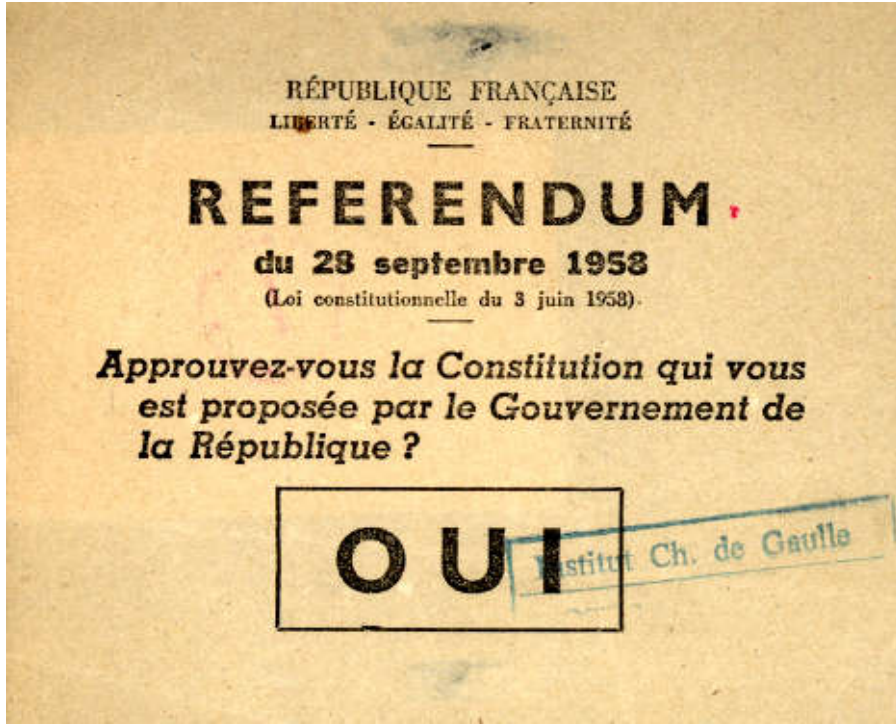
ORIGINE	NUMÉRO	NOMBRE DE MOTS	DATE DE DÉPÔT	HEURE DE DÉPÔT	MENTIONS DE SERVICE	Timbre à date
Miramout de Guyenne	468	20	28	11 05	=	

Femmes miramoutaises affirment  
attachement profond à République  
vous adjurent prendre toutes  
mesures contre factieux =

AGEN-CENTRE  
28-5  
1958  
ET GARONNE

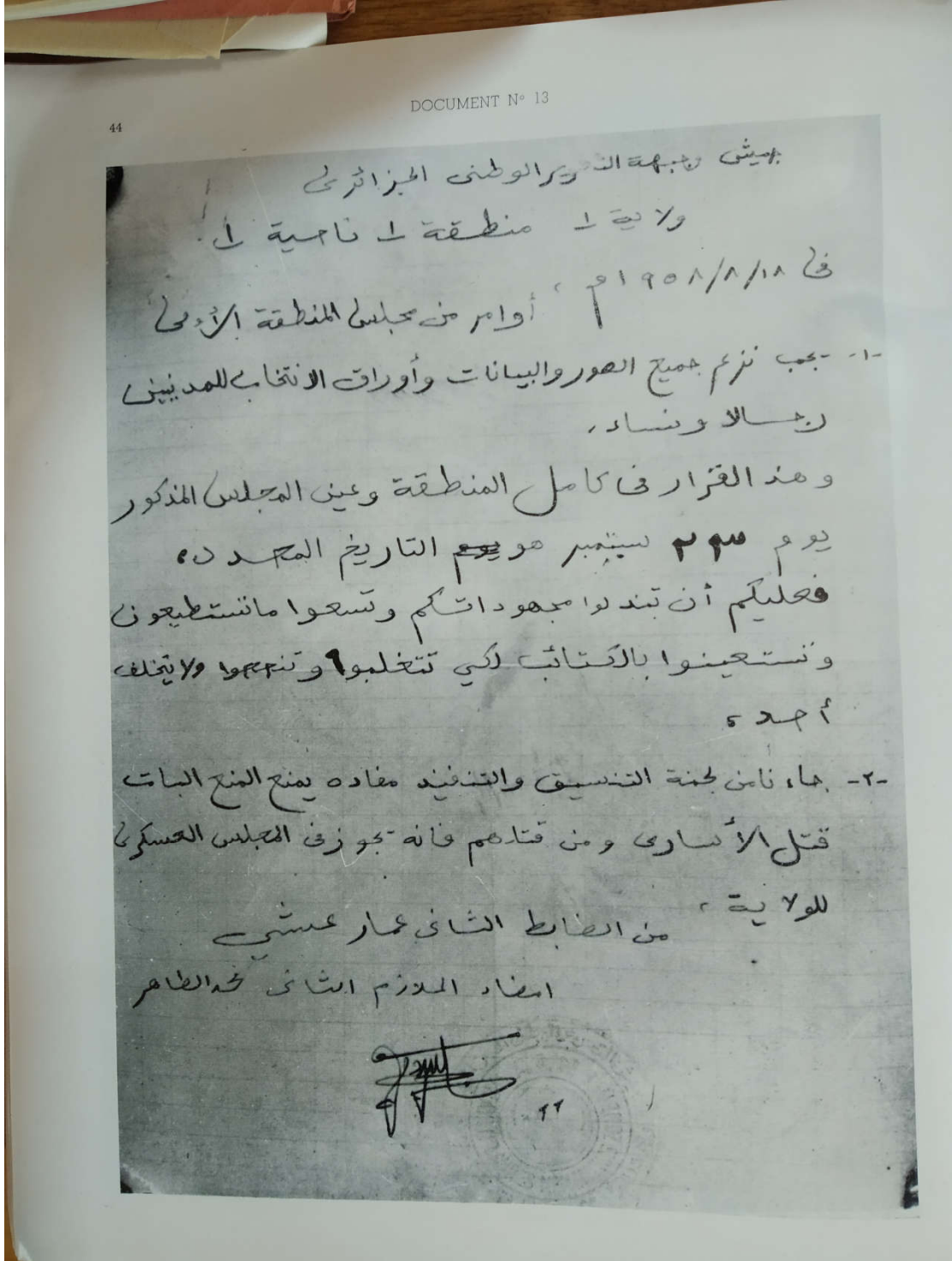


<sup>1</sup> L'exposition « Le Lot-et-Garonne à l'heure des accords d'Évian » Édition revue et corrigée, septembre 2012



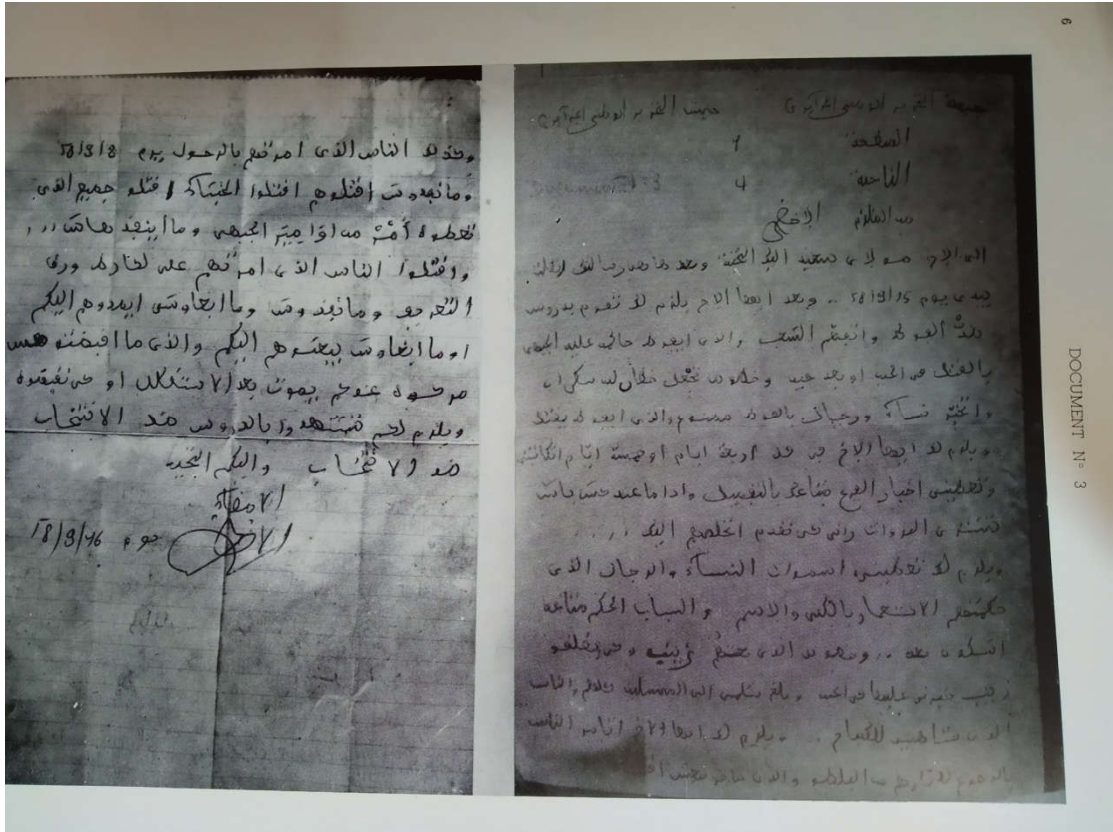
تابع

الملحق رقم 04: نماذج من التعليمات الموجهة من طرف جبهة التحرير لمقاطعة استفتاء  
سبتمبر 1958<sup>1</sup>



نموذج 1

<sup>1</sup>A.N.O.M., Le f.L.N et le referendum en Algérie, Boite N81F788



نموذج 2

الحمد لله وحده في ١ / ٩ / ١٩٥٨  
 الر حاضرة الاخ د غمار صالح سلاما واحتراما  
 من ابيد محمد كشور محمد بن ابراهيم  
 وبعد ايضا الاخ فالهرفوب منك ومن  
 كرافه الاخوان ان لا تشاركوا في الانتخابات  
 الذي يامل الاستهلال اجرا وها في الجزائر  
 يوم ٢٨ سبتمبر ولكن ايها الاخوة  
 انكم تعلقون كد من شارك في هذه  
 الانتخابات يعتبر ~~فان~~ فان  
 لا خوانه المكا فليس الذي هم  
 يكا فحون من اجل حريتنا  
 ولكن يجب عليكم جميعا ان تقا لهموا  
 هذه الانتخابات ولا تشاركوا فيها ابدا  
 والسلام منك من ابيد  
 كشور محمد

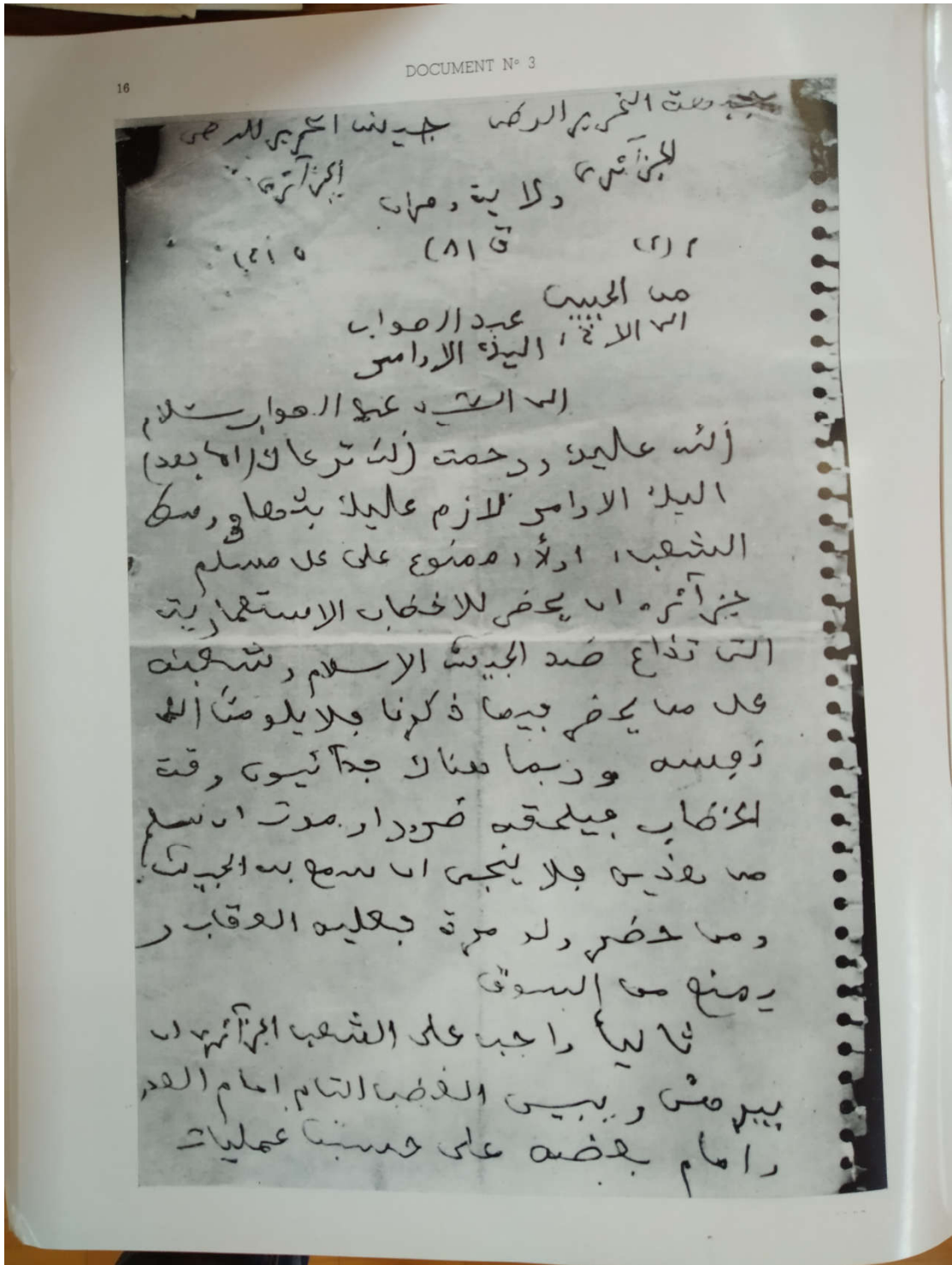
بسم الله الرحمن الرحيم  
أب القنبر

وهدى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه  
سنة ١٩٥١ م

الفاخر الحاج محمد  
هنا أخيك يدعي راجح بن أحمد بن جده أما بعد الصرخة منك  
أن تقاطع الانتخاب بالغة يريد تسطيح حتى نولد وحقه منه  
على الشعب الجناح الذي يلي حج واجل الحمية والامتنان  
وكذا جرح ضلك جنانا عن هذا الامر يعقبن نفوسه ضد الشعب  
الجناح ليس باكتفاءه وان لا يساهم في هذا الاخير لكذبح فيجب  
والصرخة منك ان تبث الاعايب التي اجتمعتك التي لا يعلمون  
بها ذلك المصير والسلم من أخيك بنو راجح بن أحمد  
قالوا الانتخاب وتشاركونها ابدا

وهذا الامور بيده لباد، عبد الله بن السمير  
التاجر بقنبرك ومنه الى اجدابلية بيكن بن السالين



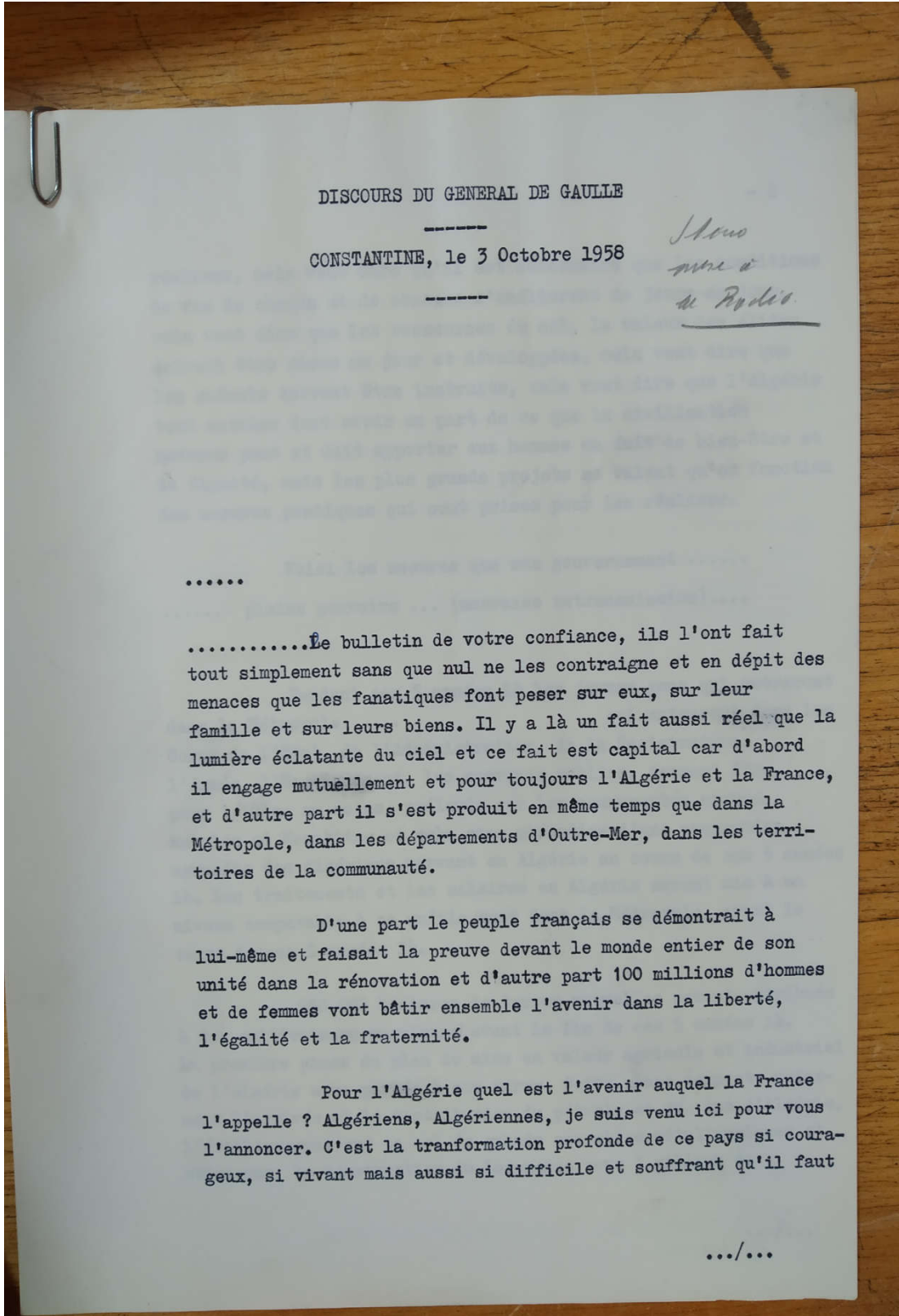


نموذج 3

القمع و الضغنى الذي يقوم بهما العدو  
 ضد الأمة نيتي ، وهذا امر طبيعي لا يستحق  
 الاثبات لان الاستثمار ايعى جميع المسلمين  
 والمسلمات الجزائرية والجزائريات يخدم  
 الربيع و الجزائر بالقدرة و سعة الدماء  
 المرآة ثانياً ، منوع ايفاً على  
 النساء ، الجزائريات ان يملق ورقة الانتخاب  
 و يتخذها بياناً مكتوباً او يقد صحت  
 يا رجسطن المر محاتب (الاصح) ان  
 نادا صحت على امر و صفت مكتوباً  
 تعتبرها حادثة لادبي . للخص . وللثورة  
 الجزائرية بأجمعها بك واجب على  
 انما قاضت مكتوباً مع الادارات الاستثمارية  
 رابعاً ، منوع ذلك على جبار الدواوير  
 ان يقد صوا للشعب ما امرهم به العدة  
 الا بأمر من مثلك الجبهة ، الجبهة ومسؤول  
 الرئيس را ضراً به و صم منيرون ان شاء  
 و امنهوه ان شاء ، اترعوه  
 خامساً ، تدرجيد العقاب كالي ذلك ما  
 يقوم بدعايات التثوية كما امام الرئيس  
 لا احد ارشمال الدواوير ان التبع و صم

وتضاده، وأرجل بعليه العقاب - وعلى  
 زوجته لأنه الجحطان واجب كذا مسلم  
 ومسلمة جزأته، وجزأته  
 سادساً، مسؤول العرتك قادران  
 يمنع كل رجل أو امرأة تقوم مقام الرجل  
 يمنع من السوق أن حصل لها فيها  
 مثلاً نحو الشهرة أو شهرة عسب  
 بدأ أو ضمير له فيها وما جات امر  
 للمسؤول العرتك يلتبرها غائماً  
 سابعاً، أن جميع ما يدهم إخوان المسلم  
 أو المسلمة بحريمة ومكثف فيها  
 ووجدناها ذنباً أو ذكراً أو زوراً على  
 ما ذكرنا، فيحكم عليه القنون ما قد كان  
 يحكم على المتسبية: سواقب، أو اعدام  
 ثامناً، أن جميع ما القد عليه القنون  
 وكان والسبب لم يخرج بجره عليه البحث  
 يمنع من السوق، التمول، والادوير  
 أنه يؤمن بالانسحاب  
 ثاسعاً: رجوع إلى مسؤول سياسي  
 أو عسكري، أو غيرهما إن كان قريباً

الملحق رقم 05: خطاب ديغول حول مشروع قسنطينة 3 أكتوبر 1958<sup>1</sup>



<sup>1</sup>A.N.O.M , Discours du General de gaulle Constantine le3/10/1958, BoiteN81F87

réaliser, cela veut dire qu'il est nécessaire que les conditions de vie de chacun et de chacune s'améliorent de jours en jour, cela veut dire que les ressources du sol, la valeur des élites doivent être mises au jour et développées, cela veut dire que les enfants doivent être instruits, cela veut dire que l'Algérie tout entière doit avoir sa part de ce que la civilisation moderne peut et doit apporter aux hommes en fait de bien-être et de dignité, mais les plus grands projets ne valent qu'en fonction des mesures pratiques qui sont prises pour les réaliser.

Voici les mesures que mon gouvernement .....

..... pleins pouvoirs ... (mauvaise retransmission)....

Pendant ces 5 années là les jeunes gens qui entreront dans la Métropole..... qui entreront dans les Corps de l'Etat, de l'Administration, de la Magistrature, l'Armée, l'Enseignement, les services publics, devront être, pour 1/10ème au moins, prélevés sur les communautés arabes, kabyles et Mozabites et cela sans préjudice d'une proportion agrandie des Algériens servant en Algérie au cours de ces 5 années là. Les traitements et les salaires en Algérie seront mis à un niveau comparable à ce qu'ils sont dans la Métropole, avant le terme de ces 5 années là.

250.000 hectares de terres nouvelles seront attribués à des cultivateurs musulmans avant la fin de ces 5 années là. La première phase du plan de mise en valeur agricole et industriel de l'Algérie sera portée à son terme. Cette phase comporte notamment l'arrivée et la distribution du pétrole et du gaz d'Algérie, l'établissement sur ce sol de grands ensembles métallurgiques et chimiques, la construction de logements pour 1 million de

.../...

personnes, le développement corrélatif de l'équipement sanitaire, des ports, des routes, des transmissions enfin l'emploi régulier de 400.000 travailleurs nouveaux. A mesure de ces 5 années là seront scolarisés les 2/3 des filles et des garçons et les trois années suivantes verront compléter la scolarité totale de la jeunesse algérienne.

Au long de ces 5 années là le contact humain qui a été pris notamment par l'Armée Française, par ses officiers de carrière, par ses éléments engagés, par ses contingents, sera poursuivi et développé et, dans la Métropole, il faudra qu'il en soit de même à Paris et dans nos provinces. Cette évolution à quoi peut-elle ~~conduire~~ ?

Quant au statut politique de l'Algérie, je crois tout à fait inutile de figer<sup>d'avance</sup> dans des mots ce que, de toute manière, l'entreprise va peu à peu ~~déssiner~~, mais en tout cas deux choses sont déjà certaines : la première concernant le présent, dans 2 mois l'Algérie élira ses représentants dans les mêmes conditions que le fera la Métropole mais il faudra qu'au moins les 2/3 de ses représentants soient des citoyens musulmans; l'autre chose se rapporte à l'avenir, l'avenir de l'Algérie, de toute façon parce que c'est la nature des choses, sera bâtie sur une double base, sa personnalité et sa solidarité étroite avec la Métropole française. De toute manière cette transformation féconde il faut absolument qu'elle s'accomplisse, il le faut pour le bien des hommes de l'Algérie, pour le bien des femmes, pour le bien des enfants qui l'habitent, mais il le faut aussi pour l'honneur de l'espèce humaine, il le faut pour la paix du monde car personne n'a intérêt à la stagnation d'un peuple, exceptée cette sorte de gens qui font servir leurs ambitions, jouent sur la révolte et sur la misère des autres.

Cette transformation là, cette oeuvre immense, politique, économique, sociale et culturelle, qui donc peut la

faire sinon la France. Or il se trouve qu'elle le veut/<sup>et</sup>qu'elle en a les moyens. Il se trouve aussi que les suffrages des Algériens viennent prouver qu'ils désirent que cela soit fait et que cela soit fait avec la France.

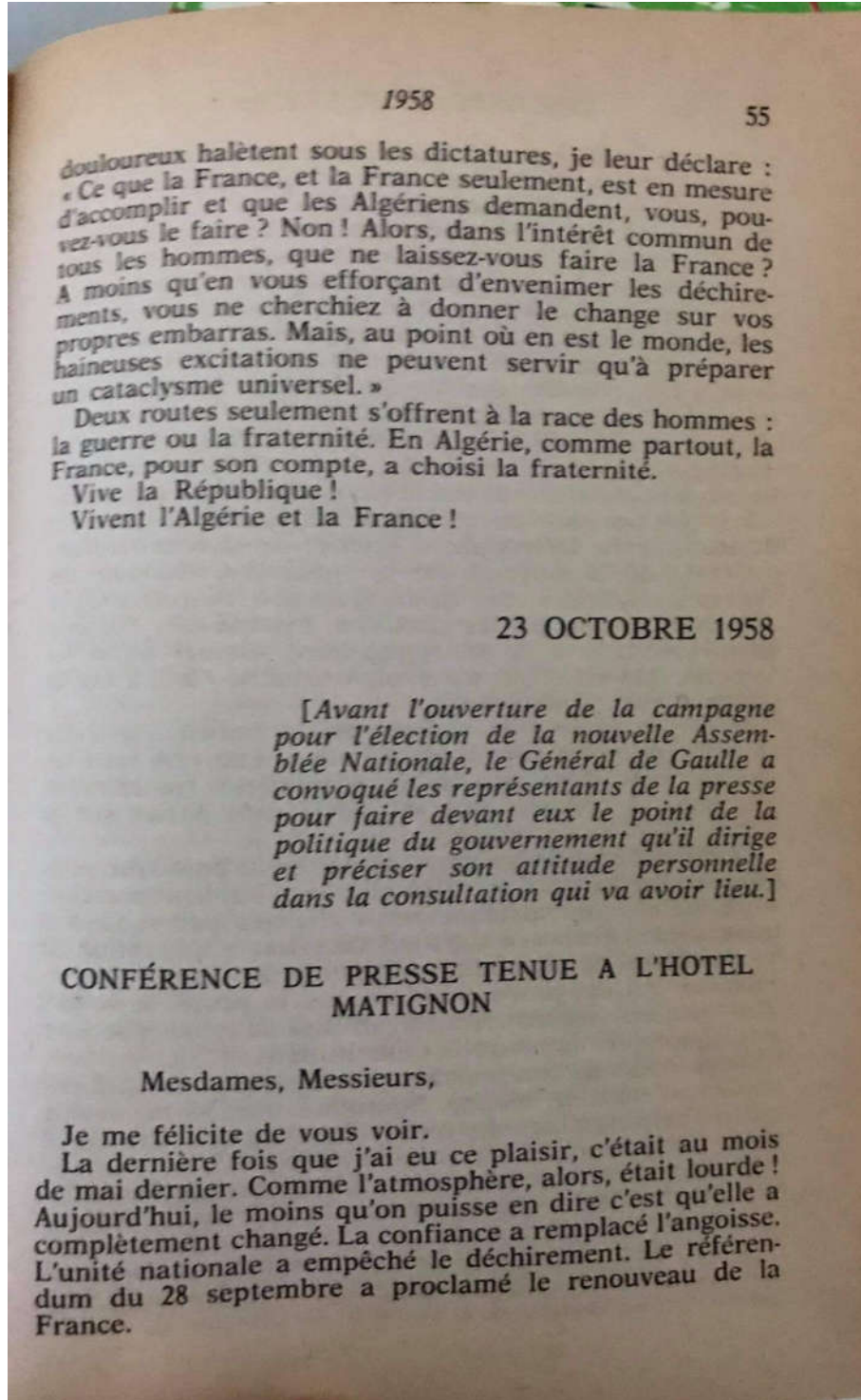
Alors me tournant vers ceux qui prolongent une lutte fratricide, qui organisent en Métropole de lamentables attentats, qui répandent à travers les Chancelleries, les Officines, les radios et les feuilles publiques de certaines capitales étrangères, je leur dis à ceux là : pourquoi tuer, ? il faut ~~faire~~ vivre. Pourquoi détruire ? le devoir est de construire. Pourquoi Haïr ? il s'agit de coopérer . Cessez ces combats absurdes et aussitôt on verra l'espérance reflleurir partout sur les terres de l'Algérie. On verra se vider les prisons, on verra s'ouvrir un avenir assez grand pour tout le monde, en particulier pour vous-même ; et puis m'adressant à tels états qui jettent ici de l'huile sur le feu tandis que leurs peuples douloureux halètent sous les dictatures, je leur déclare : ce que la France est en mesure d'accomplir ici, ce que la France seulement est en mesure de réaliser, pouvez-vous le faire vous autres ? Non, Alors ? Alors laissez faire la France, à moins que vos calculs ne vous portent à envenimer les déchirements pour donner le change sur vos propres embarras. Mais les haineuses excitations dans l'état où est le monde, à quoi peuvent-elles conduire sinon au cataclysme universel ?

Devant la race des hommes aujourd'hui il n'y a que deux routes, la guerre ou la fraternité.

En Algérie comme partout la France, pour sa part, a choisi la fraternité.

Vive la République, Vive l'Algérie et la France.

الملحق رقم : 06 مضمون خطاب سلم الشجعان 23 أكتوبر 1958<sup>1</sup>



<sup>1</sup> Charles de Gaulle, Discours et Messages ,Opcit



## DISCOURS ET MESSAGES

56

Car, c'est bien, en effet, la volonté du peuple français de s'unir pour l'effort et pour la grandeur qui s'est révélée ce jour-là. Tous les « oui » — il y en avait beaucoup — ont été joyeux et, parmi ceux qui ont voté « non », combien l'ont fait à contrecœur !

D'autre part, la participation massive des Algériens à la consultation a établi, pour l'évolution politique, économique, sociale, culturelle de leur pays, une base psychologique qui n'avait jamais existé. Et, sur cette base, il est maintenant possible aux Algériens et aux Métropolitains de construire ensemble l'avenir.

En outre, 25 millions d'hommes de l'Afrique Noire, de Madagascar, de Djibouti, des Comores, ont manifesté spontanément leur volonté d'établir avec la France une libre communauté et, en même temps, 55 millions de citoyens de la Métropole, d'Algérie, de la Réunion, des Antilles, de la Guyane, de la Nouvelle-Calédonie, des Nouvelles-Hébrides, des Etablissements français d'Océanie, ont, pour ce qui les concerne, marqué une décision identique. Il y a là un engagement mutuel entre les peuples intéressés qui n'a comporté nulle part, à aucun moment, aucun précédent.

Enfin, la preuve de vigueur et de raison qui a été donnée par notre pays a produit dans l'univers un effet décisif. Hier, bien peu de gens misaient franchement sur nous. A présent, tout le monde veut parier sur la France.

Nous avons utilisé ce grand mouvement populaire pour rénover les Institutions. Des pouvoirs publics nouveaux vont voir le jour, profondément changés par rapport à ceux d'hier. Arbitrage du Chef de l'Etat : séparation de l'exécutif et du législatif, continuité du Gouvernement, voilà ce qui est prévu, voilà ce que le peuple a voulu ! Les élections législatives auront lieu le mois prochain pour appliquer la nouvelle Constitution.

Tout le monde comprend — je me permets un mot personnel — tout le monde comprend que je ne veuille, que je ne puisse pas me mêler d'une manière directe, cette compétition. La mission que le pays m'a confiée exclut que je prenne parti. Je ne le ferai donc en faveur de personne, même pas de ceux qui m'ont toujours marqué un amical dévouement à travers toutes les vicissitudes. Bien entendu, je ne vais pas désapprouver que des groupes ou des candidats de toutes tendances publient leur adhésion à l'action de Charles de Gaulle.

1958

D'autres, d'ailleurs, ne manqueront pas de dresser leur opposition en utilisant cette liberté qu'ils me reprochent de vouloir détruire. Cette impartialité m'oblige à tenir essentiellement à ce que mon nom, même sous la forme d'un adjectif, ne soit pas utilisé dans le titre d'aucun groupe et d'aucun candidat.

Mais la même impartialité ne m'empêche pas, bien entendu, de souhaiter d'une manière instante que la prochaine campagne électorale se déroule, autant que possible, dans l'objectivité et dans la dignité et, qu'en particulier, on s'abstienne de ces luttes de personnes qui sont toujours attristantes, qui compromettent tout et qui ne servent à rien.

Les élections vont donc avoir lieu. On pourrait croire, à première vue, qu'elles auront le même caractère que celles d'autrefois. Cependant, l'Assemblée qui en sortira ne se trouvera pas du tout dans les mêmes conditions que celles qui l'ont précédée.

Après un certain nombre de mois de suspension, l'institution parlementaire va reparaitre, mais non plus omnipotente. La leçon des faits, le cours des événements, le jugement du public, et aussi le civisme de l'ensemble du corps politique français, ont conduit les Constituants de 1958, c'est-à-dire les membres du Gouvernement, aidés par les travaux du Conseil constitutionnel, par les avis du Conseil d'Etat et, je dois le dire, par les conseils éclairés de M. le Président de la République, ont conduit les Constituants à fixer aux futures Assemblées des limites nettes et des freins puissants. La nation a ratifié leur œuvre. C'est qu'en effet la situation du monde, les nécessités du redressement national, interdisent absolument qu'on en revienne à la confusion d'antan.

Si donc il devait, par malheur, arriver que le Parlement de demain ne voulût pas s'accommoder du rôle qui lui est dévolu, il n'y a pas de doute que la République serait jetée dans une crise nouvelle dont personne ne peut prévoir ce qui en sortirait, excepté ceci, qu'en tout cas, l'institution parlementaire serait balayée pour longtemps. Au contraire, si les Assemblées futures remplissent d'une manière objective leurs fonctions législatives, si elles s'abstiennent de ces surenchères, de ces prétentions, de ces agitations partisans, dont trop souvent l'exemple fut donné, alors les pouvoirs de l'Etat fonctionneront dans l'équilibre, la stabilité, l'efficacité.

et la nation s'intéressera aux libres débats de ses représentants.

En un mot, c'est en le réformant d'une manière profonde que nous avons sauvegardé la chance du régime représentatif. Cette chance, puisse-t-il ne pas la détruire lui-même !

En tout cas, la France, elle, a montré qu'elle est faite pour vivre, pour s'élever et pour rayonner.

Q. — *Après les instructions que vous avez adressées au Général Salan au sujet des élections<sup>1</sup> et l'ordre que vous avez donné aux officiers de se retirer de toute organisation politique, voudriez-vous préciser quel rôle vous assignez à l'armée en Algérie ?*

R. — Je comprend très bien que les circonstances étant ce qu'elles sont, ce soit essentiellement l'Algérie qui éveille la curiosité professionnelle des membres de la Presse.

Il s'agit de savoir ce qui se passe, ce qui va se passer, pour ce qui concerne l'Armée française en Algérie. Eh bien ! l'Armée française accomplit en Algérie ce que la France attend d'elle. Son premier devoir, naturellement, c'est d'empêcher que l'Algérie soit perdue par les armes et sur le terrain. A cet égard, je crois que, maintenant, le plus fort est fait, bien que rien ne soit achevé.

L'Armée a aussi la mission d'assurer la sécurité de toutes les catégories de la population et, notamment, bien entendu, de la population musulmane.

Il faut savoir, en effet, que si, depuis quatre ans, en Algérie, environ 1 500 civils, Français de souche, ont été tués, c'est plus de 10 000 Musulmans, hommes, femmes et enfants, qui ont été massacrés par les rebelles, presque toujours par égorgement.

Dans la Métropole, pour 75 Français de souche auxquels les attentats ont coûté la vie, 1 717 Musulmans sont tombés sous les balles ou le couteau des tueurs.

Que de vies, que de demeures, que de récoltes, a protégées l'Armée française en Algérie ! Et à quelles hécatom-

1. Le 14 octobre, le Cabinet du Général de Gaulle a rendu publique une lettre par laquelle celui-ci a donné au Général Salan, Délégué Général du Gouvernement en Algérie, ses instructions pour la préparation des élections, qui devront avoir lieu « dans des conditions de liberté et de sincérité absolues » et comporter « une véritable compétition » entre listes « représentatives de toutes les tendances ». En outre, ordre a été donné aux militaires de se retirer sans délai des « Comités de salut public ».

bes condamnerions-nous ce pays si nous étions assez stupides et assez lâches pour l'abandonner!

Voilà la raison, le mérite, le résultat, de tant d'actions militaires coûteuses en hommes et en fatigues, de tant de nuits et de jours de garde, de tant de reconnaissances, de patrouilles, d'accrochages. Hélas! 7 200 officiers et soldats sont morts. Hélas! 77 000 rebelles ont été tués en combattant.

Une autre forme de la mission de l'Armée, qu'elle remplit d'une manière brillante et émouvante, tient au fait qu'elle est partout sur le terrain et, aussi, qu'elle est l'Armée, c'est-à-dire un corps dévoué, discipliné et désintéressé. Alors, elle a voulu et elle a su prendre le contact humain de cette communauté musulmane qui, trop souvent et depuis trop longtemps, se trouvait reléguée dans ses mechtas, ses douars et ses peines.

Officiers et soldats, de leurs mains, de leur cœur, de leur ingéniosité, ne se bornent pas à protéger la population, mais ils l'aident de toutes les manières. Il faut voir sur place ce qu'ils savent faire quant au ravitaillement, à la santé, aux logements, aux écoles. Il faut mesurer la valeur des rapports humains qui s'établissent jour après jour. D'ailleurs, si le référendum a été ce qu'il fut en Algérie, si on a assisté à l'empressement émouvant des Musulmans à y prendre part, c'est tout simplement la preuve de cette fraternité confiante et réciproque dont l'aurore a paru sur ce sol malheureux.

Quels que soient les résultats acquis, l'Armée continue sa mission. Il faut qu'elle poursuive la pacification. Il faut qu'elle prête son concours actif à la tâche qui est entreprise pour mettre en valeur l'Algérie. Il faut qu'elle travaille à ce rapprochement des âmes qui est la condition de l'avenir.

En présence des prochaines compétitions électorales et politiques, l'Armée devait prendre sa distance et sa hauteur. Elle l'a fait, sur mon ordre.

La France est fière des services que son armée : commandant en chef, états-majors, cadres et troupes, lui a rendus, lui rend et lui rendra en Algérie. Et moi, très haut et très fermement, je lui adresse mon témoignage.

Q. — *Le F.L.N. fait des invites au sujet des possibilités de paix en Algérie. Quelle attitude le Gouvernement entend-il prendre à cet égard?*

R. — L'organisation dont vous parlez a, d'elle-même,

déclenché la lutte. Elle la poursuit depuis quatre ans. Je laisse à l'avenir le soin de déterminer à quoi cette lutte aura pu servir. Mais, en tout cas, actuellement, elle ne sert vraiment plus à rien. Bien sûr, on peut, si l'on veut, continuer des attentats, dresser des embuscades sur des routes, jeter des grenades dans des marchés, pénétrer la nuit dans des villages pour y tuer quelques malheureux. On peut se réfugier dans des grottes de montagne, aller en groupes de djebel en djebel, cacher des armes dans des creux de rochers pour les y prendre à l'occasion. Mais l'issue n'est pas là. Elle n'est pas non plus dans les rêves politiques et dans l'éloquence de propagande des réfugiés à l'étranger. En vérité et en toute conscience, l'issue est maintenant tracée. Elle est tracée par le fait que les forces de l'ordre maîtrisent peu à peu le terrain. Mais, surtout, elle est tracée par la manifestation décisive du 28 septembre. Cependant, je dis sans ambages que, pour la plupart d'entre eux, les hommes de l'insurrection ont combattu courageusement. Que vienne la paix des braves et je suis sûr que les haines iront en s'effaçant.

J'ai parlé de la paix des braves. Qu'est-ce à dire ? Simplement ceci : que ceux qui ont ouvert le feu le cessent et qu'ils retournent, sans humiliation, à leur famille et à leur travail !

On me dit : « Mais comment peuvent-ils faire pour arranger la fin des combats ? » Je réponds : « Là où ils sont organisés pour la lutte il ne tient qu'à leurs chefs de prendre contact avec le commandement. »

La vieille sagesse guerrière utilise depuis très longtemps, quand on veut que se taisent les armes, le drapeau blanc des parlementaires. Et je réponds que, dans ce cas, les combattants seraient reçus et traités honorablement<sup>1</sup>.

Quant à l'organisation extérieure dont nous parlions tout à l'heure qui, du dehors, s'efforce de diriger la lutte, je répète tout haut ce que j'ai déjà fait savoir. Si des délégués étaient désignés pour venir régler avec l'autorité la fin des hostilités, ils n'auraient qu'à s'adresser à l'ambassade de France à Tunis ou à Rabat. L'une ou l'autre assurerait leur transport vers la métropole. Là,

1. Après quelques jours d'incertitude, il apparaîtra que cet appel à l'ouverture de pourparlers est rejeté par le Gouvernement provisoire de la République algérienne, constitué au Caire en septembre, qui affecte de confondre le drapeau blanc des parlementaires avec celui d'une capitulation.

une sécurité entière leur serait assurée et je leur garantis la latitude de repartir.

Certains disent : « Mais quelles seraient les conditions politiques dont le Gouvernement accepterait que l'on débâte ? » Je répons : « Le destin politique de l'Algérie est en Algérie même. Ce n'est pas parce qu'on fait tirer des coups de fusil qu'on a le droit d'en disposer. Quand la voie démocratique est ouverte, quand les citoyens ont la possibilité d'exprimer leur volonté, il n'y en a pas d'autre qui soit acceptable. » Or, cette voie est ouverte en Algérie. Le référendum a eu lieu. Il y aura, en novembre, les élections législatives. Il y aura, en mars, les élections des conseils municipaux. Il y aura, au mois d'avril, l'élection des sénateurs. Que sera la suite ? C'est une affaire d'évolution. De toute manière, une immense transformation matérielle et morale est commencée en Algérie. La France, parce que c'est son devoir et parce qu'elle est seule à pouvoir le faire, met en œuvre cette transformation. Au fur et à mesure du développement, des solutions politiques se préciseront. Je crois, comme je l'ai déjà dit, que les solutions futures auront pour base — c'est la nature des choses — la personnalité courageuse de l'Algérie et son association étroite avec la métropole française. Je crois aussi que cet ensemble, complété par le Sahara, se liera, pour le progrès commun, avec les libres Etats du Maroc et de Tunisie. A chaque jour suffit sa lourde peine. Mais qui gagnera, en définitive ? Vous verrez que ce sera la fraternelle civilisation.

Q. — *A New York, la délégation française vient de prendre une position négative en ce qui concerne la cessation des expériences nucléaires<sup>1</sup>. Voudriez-vous indiquer les motifs de cette attitude ?*

R. — C'est là un grave problème, qui peut paraître extérieur à celui que nous venons d'évoquer. Mais tout se tient. Je vais donc en parler. Deux groupes mondiaux : celui des Anglo-Saxons, et celui des Soviétiques, fabriquent et accumulent depuis des années des armes atomiques. A l'heure qu'il est, l'un ou l'autre de ces deux grou-

1. Une conférence consacrée à l'arrêt des expériences nucléaires doit s'ouvrir à Genève le 31 octobre. A l'Assemblée générale de l'O.N.U., le délégué français Jules Moch a exposé les raisons pour lesquelles le Gouvernement français pense que l'arrêt des expériences, opéré sans que les puissances atomiques acceptent de réduire leurs stocks d'armes ou simplement d'en arrêter la production, ne constituerait pas un progrès réel.

pes est en mesure de déchaîner en un instant sur l'univers un cataclysme gigantesque. Jusqu'à présent, ces deux groupes n'ont pas pu parvenir à un accord sur le désarmement et sur le contrôle. Je ne dis certes pas que, dans cette discordance, les responsabilités soient égales des deux côtés. Je suis, pour ma part, convaincu que l'Occident désarmerait tout de suite si l'Est voulait le faire. Mais, les choses étant ce qu'elles sont, je constate qu'à chaque instant la mort est suspendue sur l'univers.

Vous savez que, devant ce péril mondial, la France a toujours voulu jouer le rôle d'apôtre, de champion du désarmement. Nous n'avons pas cessé, nous ne cessons pas, de presser Russes, Américains et Britanniques de renoncer aux fabrications, de liquider leurs stocks de bombes et de consentir à ce que soit établi un effectif contrôle international. Si ce but était atteint, la fameuse question des expériences disparaîtrait immédiatement. Si ce but ne pouvait l'être, alors, à ceux qui continuent d'accumuler les bombes, que pourrait bien importer la suppression des expériences ? Leur puissance n'en serait pas changée et le péril mondial n'en serait pas diminué. De la part de ces trois Etats, ce serait, au contraire, donner le change au pauvre monde, que de lui donner à croire, qu'en suspendant les essais, on ferait progresser la sécurité. Ce serait même se donner à soi-même un alibi pour ne pas désarmer.

Du reste, c'est ce que les Etats-Unis, la Grande-Bretagne et la France avaient, en commun, reconnu au mois d'août de l'année dernière. Vous savez sans doute, qu'à cette date, ils avaient fait une déclaration formelle disant que le but à atteindre c'était la limitation et le contrôle de tous les armements, en particulier des armements atomiques, et que ce serait ajouter un risque à beaucoup d'autres que de faire dévier le débat sur le garage fallacieux de la suspension des essais.

Il se trouve que nos alliés ont cru devoir, à New York, récemment, modifier leur position. Mais la France, elle, n'a aucun motif de changer d'avis et c'est ce qu'a dit très nettement son délégué à New York.

Indépendamment des raisons de principe qu'elle a de s'en tenir à ce qui avait été convenu entre Occidentaux, elle a aussi, c'est vrai, une raison qui lui est propre. Tout le monde sait que nous disposons maintenant des moyens de nous assurer l'armement nucléaire et le jour approche où nous procéderons, à notre tour, aux expériences. Peut-

être cette circonstance a-t-elle compté dans le fait que Moscou, Washington et Londres ont simultanément pensé que la suspension des expériences était soudainement souhaitable. Je ne me mêlerai pas de l'élucider. Mais je dis que la France, du moment que les trois autres restent surarmés pour leur compte, ne consent pas du tout à une infériorité chronique et gigantesque.

D'ailleurs, quand nous serons une puissance atomique, ce qui ne tardera plus guère, nous aurons d'autant plus de moyens de faire sentir notre action dans les domaines qui nous sont chers et utiles à tous les hommes : celui de la sécurité mondiale et celui du désarmement.

Q. — *Mon Général, le Gouvernement envisage-t-il de définir dès maintenant, d'une façon précise, sa position à l'égard des Français installés en Guinée ?*

R. — Je n'éprouve aucun embarras à préciser de nouveau quelle est l'attitude actuelle du Gouvernement de la République Française à l'égard de l'événement qui s'est produit en Guinée ; événement d'ailleurs attendu et auquel, comme nous l'avions promis, nous n'avons pas fait le moindre obstacle.

L'actuel Chef du Conseil de Gouvernement de la Guinée<sup>1</sup> a pris l'attitude que l'on sait, au moment du référendum. C'était son droit, tout au moins vis-à-vis de nous. Pour l'instant je crois que c'est sur cette base qu'il parle et qu'il agit. Dans ces conditions, la Guinée est, pour nous, un devenir et nous ignorons lequel. Nous observons ce qu'elle va être et faire sous son actuel Conseil de Gouvernement, au point de vue de ses tendances et fréquentations extérieures et au point de vue de sa capacité d'Etat, s'il arrive qu'un Etat s'y constitue réellement.

Nous établirons nos rapports avec la Guinée en fonction de ce qui se passera dans ces différents domaines. Nous le ferons sans acrimonie, mais sans avoir, je dois le dire, la certitude que ce qui est aujourd'hui pourra persister demain.

Quant aux Français qui sont en Guinée, et dont jusqu'à présent, fort heureusement, les vies et les biens ne sont pas en cause, nous ne voyons aucune raison pour qu'ils cessent d'habiter ce pays.

1. M. Sekou Touré, qui a préconisé le vote Non au référendum, vote qui a été en Guinée celui de 95 % des électeurs.



Naturellement, il ne s'agit pas des fonctionnaires et des techniciens que l'Etat français fournissait à la Guinée dans le système de la loi-cadre, ou qu'elle lui aurait fournis dans le système de la communauté, mais qu'elle ne peut pas lui fournir dans le système dit de l'indépendance. Quant aux concours financiers que l'Etat français apportait au développement de la Guinée, tout le monde comprend pourquoi ces concours ont dû cesser. Au surplus — laissez-moi le dire — la question ne me paraît pas de celles dont la discussion soit si grande qu'elle doive occuper autant de colonnes que les journaux lui en consacrent.

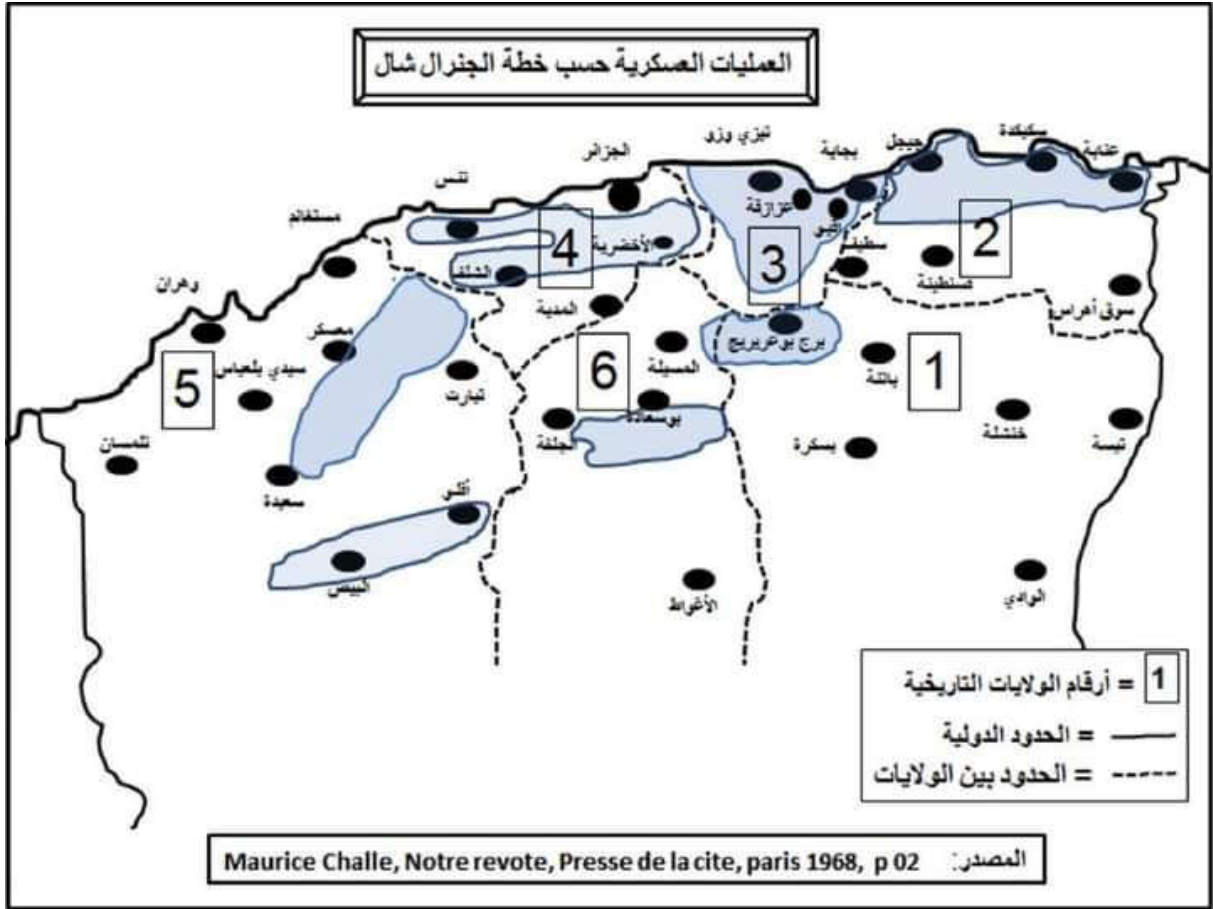
Q. — *Mon Général, je m'excuse de revenir à l'Algérie. J'aimerais savoir si le Gouvernement compte prendre des dispositions pour assurer matériellement aux divers candidats la possibilité de faire connaître leur profession de foi et si certaines mesures permettront à ces candidats d'avoir à leur disposition une presse et des imprimeries ?*

R. — Le Gouvernement assurera en Algérie, comme dans la Métropole, la possibilité aux candidats de faire connaître leur profession de foi. Il n'y a pas de doute là-dessus et les ordres qui ont été donnés à ce sujet sont très nets. Je ne me dissimule pas, ni vous non plus, que dans les circonstances particulières où se trouve encore, hélas, l'Algérie, il puisse y avoir par-ci, par-là, certaines difficultés d'interprétation. Le Gouvernement a envoyé sur place une commission de contrôle extrêmement sérieuse et compétente, avec tous les pouvoirs voulus, pour remédier dans la mesure du possible à de telles difficultés<sup>1</sup>. Tout ce que nous pourrons faire, à cet égard, nous le ferons.

Quant à voir paraître, au sein du Parlement de demain, des Algériens qualifiés et valables, notamment des Musulmans, quelles que soient leurs opinions sur le destin de l'Algérie, sur celui de la France, ou sur tout autre sujet, nous souhaitons ardemment que cela ait lieu. C'est d'ail- leurs, littéralement, un des principaux objectifs de notre action, que l'Algérie se révèle politiquement. Cela ne se fera, assurément, que pas à pas. Mais, comme je le disais

1. Le 7 août 1958, une Commission de contrôle composée de magistrats, de membres des grands Corps de l'Etat et d'officiers a été chargée de veiller à la régularité des opérations du référendum en Algérie. Elle doit jouer le même rôle à l'égard des élections du 23 novembre.

الملحق رقم 07 العمليات العسكرية حسب خطة الجنرال شال<sup>1</sup>



<sup>1</sup>Maurice Challe, Op.cit.,

ملحق رقم 08 الترويج لخطاب ديغول في الصحافة الفرنسية<sup>1</sup>



<sup>1</sup> L'écho d' oran, N 10 septembre 1959



L'echo d'Alger, 8 septembre 1959

الملحق رقم 09 نص خطاب 16 سبتمبر 1959 حول تقرير المصير<sup>1</sup>



<sup>1</sup>A.N.O.M , Déclaration du General degaulle du 16 septembre1959, Boite N81F120

ALLOCATION PRONONCÉE PAR LE GENERAL DE GAULLE  
A LA RADIODIFFUSION-TELEVISION FRANÇAISE  
LE 16 SEPTEMBRE 1959

Notre redressement se poursuit. Certes, il ne faut pas nous vanter. Dans le domaine technique, par exemple, nous n'en sommes pas encore au point de lancer des fusées dans la Lune. Cependant, depuis quinze mois, nos affaires ont avancé.

L'unité nationale est ressoude. La République dispose d'institutions solides et stables. L'équilibre des Français est, d'abord, et surtout, est fermement établi. Par là-même, la condition des Français est, d'abord, et surtout, est fermement établie. Sur la base ainsi fixée et à mesure de l'expansion nouvelle, on peut bâtir le progrès social et organiser la coopération des diverses catégories de jeunesse, développer nos tâches essentielles de formation et de technique. D'autre part, la Commission de recherche scientifique et technique, l'autre partie, la République est fondée, entre la France, entre États d'Afrique et la République algérienne, au milieu d'un monde où il s'agit tout à la fois de développer, de promouvoir, de soutenir et de sauvegarder la liberté et de maintenir la paix, notre paix et celle du monde.

Pourtant, devant la France, un problème difficile et sanglant reste posé. Celui de l'Algérie. Il nous faut le résoudre ! Nous ne le ferons certainement pas en nous jetant les uns aux autres à la face les slogans stériles et simplistes de croix ou bien de ceux qu'on oublie, en nous opposant, leurs intérêts, leurs passions, leurs schémas. Nous le ferons comme une grande nation et par la seule voie qui vaille, je veux dire par la libre choix que les Algériens eux-mêmes voudront faire de leur avenir.

A vrai dire, beaucoup a été fait déjà pour préparer cette issue. Par la pacification, d'abord. Car rien ne peut être réglé tant qu'on tire et qu'on s'égare. A cet égard, je ne dis pas que nous en soyons au terme. Mais je dis qu'il n'y a aucune comparaison entre ce qu'était, voici deux ou trois ans, la sécurité des personnes et des biens et ce qu'elle est aujourd'hui. Notre armée accompli sa mission courageusement et habilement, en combattant l'adversaire et en entretenant avec la population des contacts larges et profonds qui n'avaient jamais été pris. Que nos soldats, en particulier les 120.000 qui sont musulmans, aient flechi devant leur devoir, ou bien que la masse algérienne se soit tournée contre la France, alors, c'était le désastre ! Mais, comme il n'en a rien été, le succès de l'ordre public, pour n'être pas encore imminent, se trouve désormais bien en vue.

La deuxième condition du règlement est que tous les Algériens aient le moyen de s'exprimer par le suffrage vraiment universel. Jusqu'à l'année dernière, ils ne l'avaient jamais eu. Ils l'ont, à présent, grâce à l'égalité des droits, au Collège unique, au fait que les communautés les plus nombreuses, celles des musulmans, sont assurées d'obtenir dans tous les scrutins la grande majorité des élus. Ça été là un changement de la plus vaste portée : littéralement, une révolution.

Le 28 septembre dernier, les Algériens ont, par référendum, adopté la Constitution et marqué leur intention que leur avenir se fasse avec la France. Le 30 novembre, ils ont élu leurs Députés ; le 19 avril, leurs Conseils municipaux ; le 31 mai, leurs Sénateurs. Sans doute ne manquera-t-il pas de gens pour prétendre que, dans la situation où se trouvaient les électeurs, pressés par les forces de l'ordre et menacés par les insurgés, ces consultations n'ont pu être sincères que dans une mesure limitée. Cependant, elles ont eu lieu, dans les villes et dans les campagnes, avec une grande masse de votants. Et même lors du référendum, le concours fut général, spontané et enthousiaste. En tous cas, la voie est ouverte. Dès que viendra l'apaisement, elle pourra être utilisée encore plus librement et encore plus largement. L'an prochain, aura lieu l'élection des Conseils généraux, d'où seront tirés par la suite, certains grands Conseils administratifs, économiques et sociaux, qui débiteront, auprès du Délégué Général, du développement de l'Algérie.

Car, résoudre la question algérienne, ce n'est pas seulement rétablir l'ordre ou donner aux gens le droit de disposer d'eux-mêmes. C'est aussi, c'est surtout, traiter un problème humain. Là, végètent des populations qui, durant tous les trente-cinq ans, sur une terre en grande partie inculte et dépourvue de mines, d'usines, de sources puissantes d'énergie, sont, pour les trois quarts, plongées dans une misère qui est comme leur nature. Il s'agit que les Algériens aient de quoi vivre en travaillant, que leurs élites se dégagent et se forment, que leur sol et leur sous-sol produisent bien plus et bien mieux. Cela implique un vaste effort de mise en valeur économique et de développement social. Or, cet effort est en cours.

En 1959, la France aura dépensé en Algérie, pour ne parler que des investissements publics et des frais de gestion civile, environ 200 milliards. Elle en dépensera davantage durant chacune des prochaines années, à mesure que se réalisera le plan de Constantine. Depuis dix mois, une centaine d'usines ont été installées, 8.000 hectares de bonnes terres sont en voie d'attribution à des cultivateurs musulmans, 50.000 Algériens de plus travaillent dans la métropole. Le nombre des musulmans occupant des emplois publics s'est augmenté de 5.000. A l'actuelle rentrée, les écoles reçoivent 850.000 enfants, au lieu de 700.000 semaines, le pétrole d'Hassi-Messaoud arrivera sur la côte à Bougie. D'Hassi B'Mel commencent d'être distribués à Alger et à Oran, en attendant que la France veuille et qu'elle puisse poursuivre avec les Algériens la tâche qu'elle a entreprise et dont elle seule est capable, l'Algérie sera dans quinze ans un pays prospère et productif.

Grâce au progrès de la pacification, au progrès démocratique, au progrès social, on peut maintenant envisager le jour où les hommes et les femmes qui habitent l'Algérie seront en mesure de décider de leur destin, une fois pour toutes, librement, en connaissance de cause, nationale ou internationale, soit, dès aujourd'hui, proclamé. Au nom de la France et de la République, en vertu du pouvoir que m'attribue la Constitution et de la République, je prie Dieu qu'il me prête sa sainte volonté de consulter les citoyens, pourvu que Dieu me prête vie et que je ne sois pas obligé de m'engager à demander, d'une part aux Algériens, dans leurs douze départements, ce qu'ils veulent être en définitive et, d'autre part, à tous les Français d'entériner ce qui sera ce choix.

Naturellement, la question sera posée aux Algériens en tant qu'individus. Car, depuis que le monde est le monde, il n'y a jamais eu d'unité, ni à plus forte raison, de souveraineté algérienne. Carthagoins, Romains, Vandales, Byzantins, Arabes syriens, Arabes de Cordoue, Turcs, Français, ont tour à tour pénétré le pays, sans qu'il y ait eu, à aucun moment, sous aucune forme, un Etat algérien. Quant à la date du vote, c'est-à-dire le moment venu, au plus tard quatre années après le retour de la liberté de la paix ; c'est-à-dire, une fois acquise une situation telle que l'exercice des libertés individuelles et publiques et à permettre à la population de prendre conscience complète de l'enjeu, l'influence d'avance les informateurs du monde entier à assister, sans entraves, à cet aboutissement décisif.

Mais le destin politique, qu'Algériennes et Algériens auront à choisir dans la paix, quel peut-il être ? Chacun sait que, théoriquement, il est possible d'en imaginer trois. Comme l'intérêt de tout le monde, et d'abord celui de la France, est que l'affaire soit tranchée sans aucune ambiguïté, les trois solutions concevables feront l'objet de la consultation.

On bien : La Sécession, où certains croient trouver l'indépendance. La France, quitterait alors les Algériens qui exprimeraient la volonté de se séparer d'elle. Ceux-ci organiseraient, sans elle, le territoire où ils vivent, les ressources dont ils pourraient disposer, le gouvernement qu'ils souhaitent. Je suis, pour ma part, convaincu qu'un tel aboutissement serait irréalisable et désastreux. L'Algérie était actuellement ce qu'elle est, et le monde ce que nous savons, la sécession entraînerait une mise en péril, un effacement, un effacement, que telle est bien leur volonté, bientôt, la dictature belliqueuse des communistes. Mais il faut que ce démon soit exorcisé et qu'il ne soit pas les Algériens. Car, si l'Algérie devait disparaître, par extraordinaire malheur, que telle est bien leur volonté, la France cesserait, à coup sûr, de consacrer tant de valeurs et de milliards à servir une cause sans espérance. Il va de soi que, dans cette hypothèse, ceux des Algériens de toutes origines qui voudraient rester Français le resteraient de toute façon et que la France réaliserait, si cela était nécessaire, leur regroupement et leur établissement. D'autre part, toutes dispositions seraient prises, pour que l'investissement, l'acheminement, l'embarquement du pétrole saharien, qui sont l'œuvre de la France et interressent tout l'Occident, soient assurés quoiqu'il arrive.

On bien : La Francisation complète, telle qu'elle est impliquée dans l'égalité des droits, les Algériens pouvant accéder à toutes les fonctions politiques, administratives et judiciaires de l'Etat et entrer dans tous les services publics ; bénéficiant, en matière de traitements, de salaires, de sécurité sociale, d'instruction, de formation professionnelle, de toutes les dispositions prévues pour la métropole ; résidant et travaillant où bon leur semble sur toute l'étendue du territoire de la République ; bref, vivant à tous les égards, quelles que soient leur religion et leur communauté, au même pied et au même niveau que les autres citoyens et devenant partie intégrante du peuple français, qui s'étendrait, dès lors, effectivement, de Dunkerque à Tannanarive.

On bien : Le Gouvernement des Algériens par les Algériens, appuyé sur l'aide de la France et en union étroite avec elle, pour l'économie, l'enseignement, la défense, les relations extérieures. Dans ce cas, le régime intérieur de l'Algérie devrait être de type fédéral, afin que les communautés diverses, française, arabe, kabyle, morabite, etc., qui cohabitent dans le pays, y trouvent des garanties quant à leur vie propre et un cadre pour leur coopération.

Mais, puisqu'il est acquis depuis un an, par l'institution du suffrage égal, du Collège unique, de la représentation musulmane majoritaire, que l'avenir politique des Algériens dépend des Algériens ; puisqu'il est précisé formellement et solennellement, qu'une fois la paix revenue, les Algériens feront connaître le destin qu'ils veulent adopter, qu'ils n'en auront point d'autre et que tous, quel que soit leur programme, quoi qu'ils aient fait, d'où qu'ils viennent, prendront part, s'ils le veulent, à cette consultation, quel peut être le sens de l'insurrection ?

Si ceux qui la dirigent revendiquent pour les Algériens le droit de disposer d'eux-mêmes, eh bien ! toutes les voies sont ouvertes. Si les insurgés craignent qu'en cessant la lutte ils soient livrés à la justice, libre retour, comme je l'ai proposé en offrant la paix des braves. Si les hommes qui constituent l'organisation politique du soulèvement entendent n'être pas exclus des débats, puis des scrutins, enfin des institutions, qui régleront le sort de l'Algérie et assureront sa vie politique, qu'ils affirment qu'ils auront, comme tous autres et ni plus ni moins, la part, la place, que leur accorderont les suffrages des citoyens. Pour quoi donc les combats odieux et les attentats fratricides, qui ensanglantent encore l'Algérie, continueraient-ils désormais ?

A moins que ne soit à l'œuvre un groupe de meneurs ambitieux, résolu à établir par la force et par la terreur leur dictature totalitaire et croyant pouvoir obtenir, qu'un jour, la République leur accorde le privilège de traiter avec eux du destin de l'Algérie, la France assurera la même, comme gouvernement algérien. Il n'y a aucune chance que la France se prête à un pareil arbitraire. Le sort des Algériens appartient aux Algériens, non point comme le leur imposerait le couteau et la mitraille, mais suivant la volonté qu'ils expriment légitimement par le suffrage universel. Avec eux et pour eux, la France assurera la liberté de leur choix.

Au cours des quelques années qui s'écouleront avant l'échéance, il y aura beaucoup à faire pour que l'Algérie pacifiée mesure ce que sont, au juste, les tenants et les aboutissants de sa propre détermination. Je compte moi-même m'y employer. D'autre part, les modalités de la future consultation devront être, en temps voulu, élaborées et précisées. Mais la route est tracée. La décision est prise. La partie est digne de la France.

## Déclaration du général de Gaulle du 16 septembre 1959



### Bilan d'une année

« Notre redressement se poursuit. Certes, il ne faut pas nous vanter. Dans le domaine technique, par exemple, nous n'en sommes pas encore au point de lancer des fusées dans la lune. Cependant, depuis quinze mois, nos affaires ont avancé.

« L'unité nationale est ressoudée. La République dispose d'institutions solides et stables. L'équilibre des finances, des échanges, de la monnaie est fortement établi. Par là même, la condition des Français, et notamment celle des travailleurs industriels et agricoles échappe au drame de l'inflation et à celui de la récession. Sur la base ainsi fixée et à mesure de l'expansion nouvelle, on peut bâtir le progrès social, organiser la coopération des diverses catégories dont l'économie dépend, poursuivre la tâche essentielle de formation de notre jeunesse, développer nos moyens de recherche scientifique et technique. D'autre part, la Communauté est fondée, entre la France, onze Etats d'Afrique et la République Malgache. Enfin, dans le monde où il s'agit tout à la fois de sauvegarder la liberté et de maintenir la paix, notre voix est écoutée.

« Pourtant, devant la France, un problème difficile et sanglant reste posé. Celui de l'Algérie. Il nous faut le résoudre. Nous ne le ferons certainement pas en nous jetant les uns aux autres à la face les slogans stériles et simplistes de ceux-ci ou bien de ceux-là qu'obnubilent, en sens opposé, leurs intérêts, leurs passions, leurs chimères. Nous le ferons comme une grande nation et par la seule voie qui vaille, je veux dire par la libre choix que les Algériens eux-mêmes voudront faire de leur avenir.

« A vrai dire, beaucoup a été fait déjà pour préparer cette issue. Par la pacification, d'abord. Car rien ne peut être réglé tant qu'on tire et qu'on égorge. A cet égard, je ne dis pas que nous en soyons au terme. Mais je dis qu'il n'y a aucune comparaison entre ce qu'était, voici deux ou trois ans, la sécurité des personnes et des biens et ce qu'elle est aujourd'hui.

« Notre armée accomplit sa mission courageusement et habilement, en combattant l'adversaire et en entretenant avec la population des contacts larges et profonds qui n'avaient jamais été pris. Que nos soldats, en particulier les 120.000 qui sont musulmans aient fléchi devant leur devoir ou bien que la masse algérienne se soit tournée contre la France, alors, c'était le désastre. Mais, comme il n'en a rien été, le succès de l'ordre public, pour n'être pas encore imminent, se trouve désormais bien en vue.

« La deuxième condition du règlement est que tous les Algériens aient le moyen de s'exprimer par le suffrage vraiment universel. Jusqu'à l'année dernière, ils ne l'avaient jamais eu.

« Ils l'ont à présent, grâce à l'égalité des droits, au Collège unique, au fait que les communautés les plus nombreuses, celles des musulmans, sont assurées d'obtenir dans tous les scrutins la grande majorité des élus. Cela a été là un changement de la plus vaste portée. Littéralement, une révolution.

« Le 28 septembre dernier, les Algériens ont, par référendum, adopté la Constitution et marqué leur intention que leur avenir se fasse avec la France. Le 30 novembre ils ont élu leurs députés. Le 19 avril, leurs conseils municipaux. Le 31 mai, leurs sénateurs. Sans doute ne manque-t-il pas de gens pour prétendre que, dans la situation où se trouvaient les électeurs, pressés par les forces de l'ordre et me-

nacés par les insurgés, ces consultations n'ont pu être sincères que dans une mesure limitée.

« Cependant, elles ont eu lieu, dans les villes et dans les campagnes, avec une grande masse de votants. Et même, lors du référendum, le concours fut général, spontané et enthousiaste. En tout cas, la voie est ouverte. Dès que viendra l'apaisement, elle pourra être utilisée encore plus librement et encore plus largement. L'an prochain, aura lieu l'élection des conseils généraux, d'où seront tirés par la suite, certains grands conseils administratifs, économiques et sociaux qui débiteront, auprès du Délégué général du développement de l'Algérie.



### Le plan de Constantine

« Car, résoudre la question algérienne, ce n'est pas seulement rétablir l'ordre ou donner aux gens le droit de disposer d'eux-mêmes. C'est aussi, c'est surtout, traiter un problème humain.

« Là, végètent des populations qui, doublant tous les 35 ans, sur une terre en grande partie inculte et dépourvue de mines, d'usines, de sources puissantes d'énergie sont, pour les trois quarts, plongées dans une misère qui est comme leur nature. Il s'agit que les Algériens aient de quoi vivre en travaillant, que leurs églises se dégagent et se forment, que leur sol et leur sous-sol produisent bien plus et bien mieux. Cela implique un vaste effort de mise en valeur économique et de développement social. Or, cet effort est en cours.

« En 1959, la France aura dépensé en Algérie, pour ne parler que des investissements publics et des frais de gestion civile, environ 200 milliards. Elle en dépensera davantage durant chacune des prochaines années, à mesure que se réalisera le plan de Constantine.

« Depuis dix mois, une centaine d'usines ont demandé à s'installer. 8.000 hectares de bonnes terres sont en voie d'attribution à des cultivateurs musulmans. 50.000 Algériens de plus travaillent dans la Métropole. Le nombre des musulmans occupant des emplois publics s'est augmenté de 5.000. A l'actuelle rentrée les écoles reçoivent 860.000 enfants, au lieu de 700.000 lors de la rentrée précédente et de 560.000 l'année d'avant. Dans six semaines le pétrole d'Hassi-Messaoud arrivera sur la côte à Bougie. Dans un an, celui d'Edjéla atteindra le golfe de Gabès. En 1960 le gaz d'Hassi R'Mel commencera d'être distribué à Alger et à Oran en attendant de l'être à Bône. Que la France veuille et qu'elle puisse poursuivre avec les Algériens la tâche qu'elle a entreprise et dont elle seule est capable, l'Algérie sera dans quinze ans un pays prospère et productif.



### L'avenir politique

« Grâce au progrès de la pacification, au progrès démocratique, au progrès social, on peut maintenant envisager le jour où les hommes et les femmes qui habitent l'Algérie seront en mesure de décider de

leur destin, une fois pour toutes, librement, en connaissance de cause. Compte tenu de toutes les données algériennes, nationales et internationales, je considère comme nécessaire que le recours à l'autodétermination soit, dès aujourd'hui, proclamé. Au nom de la France et de la République, en vertu du pouvoir que m'attribue la Constitution de consulter les citoyens, pourvu que Dieu me prête vie et que le peuple m'écoute, je m'engage à demander, d'une part aux Algériens, dans leurs douze départements, ce qu'ils veulent être en définitive et, d'autre part, à tous les Français d'entériner ce que sera ce choix.

• Naturellement, la question sera posée aux Algériens en tant qu'individus. Car, depuis que le monde est le monde, il n'y a jamais eu d'unité, ni, à plus forte raison, de souveraineté algérienne. Carthaginois, Romains, Vandales, Byzantins, Arabes syriens, Arabes de Cordoue, Turcs, Français, ont tour à tour pénétré le pays, sans qu'il y ait eu, à aucun moment, sous aucune forme, un Etat algérien.

• Quant à la date du vote, je la fixerai le moment venu, au plus tard quatre années après le retour effectif de la paix. C'est-à-dire, une fois acquise une situation telle qu'embuscades et attentats n'aient pas coûté la vie à 200 personnes en un an.

• Le délai qui suivra étant destiné à reprendre la vie normale, à vider les camps et les prisons, à laisser revenir les exilés à rétablir l'exercice des libertés individuelles et publiques et à permettre à la population de prendre conscience complète de l'enjeu, j'invite d'avance les informateurs du monde entier à assister, sans entraves, à cet aboutissement décisif.

• Mais le destin politique, qu'Algériennes et Algériens auront à choisir dans la paix quel peut-il être ? Chacun sait que, historiquement, il est possible d'en imaginer trois. Comme l'intérêt de tout le monde, et d'abord celui de la France, est que l'affaire soit tranchée sans aucune ambiguïté, les trois solutions concevables feront l'objet de la consultation.

• Ou bien : La sécession, où certains croient trouver l'indépendance. La France quitterait alors les Algériens qui exprimeraient la volonté de se séparer d'elle. Ceux-ci organiseraient, sans elle, le territoire où ils vivent, les ressources dont ils peuvent disposer. Le gouvernement qu'ils souhaitent.

• Je suis, pour ma part, convaincu qu'un tel aboutissement serait invraisemblable et désastreux. L'Algérie étant actuellement ce qu'elle est, et le monde ce que nous savons, la sécession entraînerait une misère épouvantable, un affreux chaos politique, l'égoïsme généralisé et, bientôt la dictature belliqueuse des communistes. Mais il faut que ce démon soit exorcisé et qu'il le soit par les Algériens. Car, s'il devait apparaître, par extraordinaire malheur, que telle est bien leur volonté, la France cesserait, à coup sûr de consacrer tant de valeurs et de milliards à servir une cause sans espérance. Il va de soit que, dans cette hypothèse, ceux des Algériens de toutes origines qui voudraient rester Français le resteraient de toute façon et que la France réaliserait, si cela était nécessaire leur regroupement et leur établissement. D'autre part, toutes dispositions seraient prises, pour que l'exploitation, l'acheminement, l'embarquement du pétrole saharien, qui sont l'œuvre de la France et intéressent tout l'Occident soient assurés quoi qu'il arrive.

• Ou bien : La francisation complète, telle qu'elle est impliquée dans l'égalité des droits. Les Algériens pouvant accéder à toutes les fonctions politiques, administratives et judiciaires de l'Etat et entrer dans tous les services publics, bénéficiant, en matière de traitements, de salaires de Sécurité sociale, d'instruction, de formation professionnelle, de toutes les dispositions prévues pour la Métropole, résident et travaillant où bon leur semble sur toute l'étendue du territoire de la République, bref vivant à tous les égards, quelles que soient leur religion et leur communauté en moyenne sur le même pied et au même niveau que les autres citoyens et devenant partie intégrante du peu-

ple français, qui s'étendrait, dès lors, effectivement, de Dunkerque à Tamanrasset.

• Ou bien : Le gouvernement des Algériens par les Algériens, appuyé sur l'aide de la France et en union étroite avec elle, pour l'économie, l'enseignement, la défense, les relations extérieures. Dans ce cas, le régime intérieur de l'Algérie devrait être de type fédéral, afin que les communautés diverses, française, arabe, kabyle, mozabite, etc... qui cohabitent dans le pays, y trouvent des garanties quant à leur vie propre et un cadre pour leur coopération.

Mais, puisqu'il est acquis depuis un an, par l'institution du suffrage égal, du collège unique, de la représentation musulmane majoritaire, que l'avenir politique des Algériens dépend des Algériens. Puisqu'il est précisé formellement et solennellement, qu'une fois la paix revenue, les Algériens feront connaître le destin qu'ils veulent adopter, qu'ils n'en auront point d'autre et que tous, quel que soit leur programme, quoi qu'ils aient fait, d'où qu'ils viennent, prendront part, s'ils le veulent, à cette consultation, quel peut être le sens de l'insurrection ?



## Appel aux rebelles

• Si ceux qui la dirigent revendiquent pour les Algériens le droit de disposer d'eux-mêmes, eh bien ! toutes les voies sont ouvertes. Si les insurgés craignent qu'en cessant la lutte ils soient livrés à la justice, il ne tient qu'à eux de régler avec les autorités les conditions de leur libre retour comme je l'ai proposé en offrant la paix des braves. Si les hommes qui constituent l'organisation politique du soulèvement entendent n'être pas exclus des débats, puis des scrutins, enfin des institutions, qui régleront le sort de l'Algérie et assureront sa vie politique, j'affirme qu'ils auront comme tous autres et ni plus ni moins, l'audience, la part, la place, que leur accorderont les suffrages des citoyens. Pourquoi donc les combats odieux et les attentats fratricides, qui ensanglantent encore l'Algérie, continueraient-ils désormais ?

• A moins que ne soit à l'œuvre un groupe de meneurs ambitieux, résolus à établir par la force et par la terreur leur dictature totalitaire et croyant pouvoir obtenir, qu'un jour, la République leur accorde le privilège de traiter avec eux du destin de l'Algérie, les bâtissant par là même, comme gouvernement algérien, il n'y a aucune chance que la France se prête à un pareil arbitraire. Le sort des Algériens appartient aux Algériens non point comme le leur imposeraient le couteau et la mitraille mais suivant la volonté qu'ils exprimeront légitimement par le suffrage universel. Avec eux et pour eux, la France assurera la liberté de leur choix.

• Au cours des quelques années qui s'écouleront avant l'échéance, il y aura beaucoup à faire pour que l'Algérie pacifiée mesure ce que sont, au juste, les tenants et les aboutissants de sa propre détermination. Je compte moi-même m'y employer. D'autre part, les modalités de la future consultation devront être, en temps voulu, élaborées et précisées. Mais la route est tracée. La décision est prise. La partie est digne de la France. •



« ...je m'engage à demander aux Algériens dans leurs douze départements, ce qu'ils veulent être en définitive... »



« ...Pourquoi donc les combats odieux et les attentats fratricides qui ensanglantent encore l'Algérie, continueraient-ils désormais ? »

« ...Le sort des Algériens appartient aux Algériens, non point comme le leur imposeraient le couteau et la mitrailleuse mais suivant la volonté qu'ils exprimeront... »

« La route est tracée. La décision est prise. »

الملحق رقم 10: جواب الحكومة المؤقتة يوم 28 سبتمبر 1958 اعلان ديغول لمشروع

تقرير المصير<sup>1</sup>

بيان ٢٨ سبتمبر لا يتجاوز ثلاث صفحات \*\*\*  
 اننا نعلمون ان لا نعمل اية فرصة لتحقيق السلم . وهكذا اعترف اختيارا لجمهورية الجزائر

على ابواب الستة السادسة من الحرب ، وفي الوقت الذي تستعد فيه الجمعية العامة للأمم المتحدة لثلاثة القضايا الجزائرية من جديد وفي الوقت الذي تفتح فيه مقابلات دولية كبرى الامل في استقرار السلم بالعالم : في هذا الوقت تنبج الانظار نحو الجزائر وتظهر جميع الشعوب وغبها الاكيدة في عودة السلم الى هذه الارض الافريقية حيث ما تزال تجرى حرب تسببت بعد فيما يقرب من مليون من الضحايا .

ان الشعب الجزائري قد اضطره الاستعمار الى حمل السلاح . ان الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية - مع تاييدها مرة اخرى لارادتها في الكفاح لى ان يتحقق التحرير الوطني - تعلن انها عازمة على ان لا تعمل اية فرصة لتمكين السلم من جميع حقلونه .

لقد اعترف رئيس الجمهورية الفرنسية باسم فرنسا - على رؤوس الامم - في بيانه يوم ١١ سبتمبر ١٩٥٨ بحق الجزائريين في تقرير المصير . وهكذا قد اعترف اخيرا للشعب الجزائري بحقه في تقرير مصيره بحرية . ان هذا التطور لم يكن ممكنا الا لان الشعب الجزائري ما انفك منذ خمس سنوات يواجه بانتصار حربا من الظلم الحروب التي اراد الاستعمار ان يقزو بها بلادنا من جديد . ان هذا التطور لم يكن ممكنا الا لان جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني الجزائري واصلا وسيواصلان ان لزم الامر ، الكفاح التحريري . وهذا التطور لم يكن ممكنا ايضا الا بفضل تاييد جميع الشعوب الشقيقة والصديقة ، وبفضل مساندة الرأي العام الاممي .

ان حق الشعوب في تقرير مصيرها ، المتضمن عليه في اعلان جبهة التحرير الوطني المؤرخ بتاريخ نوفمبر ١٩٥٤ ، كان دائما عددا اساسيا للتورة الجزائرية ، فهو يمثل وسيلة ديموقراطية سلمية يتوصل بها الشعب الجزائري للاستقلال الوطني .

ان حق الشعوب في تقرير المصير المتضمن عليه في ميثاق الامم المتحدة ، اى حق الشعوب في التصرف في شؤونها نفسها ، يعود الى الشعب الجزائري مما عمارسة السادة الوطنية التي اغتصبها منه - حنا عن الزمن - احتلال عسكري لا يمكن ان تسع منه اية ترقية .

ان اللدانة القوية التي تكونها الجزائر والوحدة الاجتماعية لسببها عن عناصر موضوعية جوهرية - ولهاذا فمن الوهم تطبيق المصير بكيفه لا تقوا حسابا لهذه الحقائق او الهدف الى تزييق هذه اللدانة وجزئتها الى مجموعات عنصرية ودينية .

ان الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تذكر - زيادة على هذا - بالبلدا التي لا يمكن النيل منه ، وهو وحدة الرب الوطني ، ويعبر عن مخزيمه الشعب الجزائري التي لا تهمر ، في معارضة كل محاولة تقسيم .

ان الحكومة الجزائرية تلت نظر الرأي العام الدولي الى الخطر الذي ينتج عن كل مس بهذه الوحدة التي لا تنجزا . ان معالمة من هذا النوع ليست فقط بعيدة عن المساهمة في حل المشكل الجزائري ، بل انها لا تزيد الا خطورة ، وتمثل تهديدا دائما للسلم والامن في العالم .

اما فيما يخص ثروات الصحراء ، فان التنقيب عنها واستغلالها لا يمكن باية صلة من الصفات ان يتحول الى ملكية شرعية ، ان هذه الثروات التي هي مصدر تقدم انساني قبل كل شىء للجزائر ولافريقيا الشمالية لا يمكن - في سبيل الصالح العام - الا ان تسبب في ايجاد تعاون واسع مشر . ومن جهة اخرى فان تعليق الاختيار الحر للشعب الجزائري على استشارة الشعب الفرنسي ، ليس سوى نفي للديموقراطية وحق تقرير المصير .

ان الاستقلال الذي ينتج عن استشارة الشعب الجزائري بكيفية حرة لن يكون مصدرا للوضى واليأس . بل ان هذا الاستقلال ، بالمعكس من ذلك ، يتوقف عليه كل تقدم حقيقي . انه يضمن حرية الافراد وامتهم ، وهو اخيرا يسهل تشييد القرب العربي والتعاون الحر مع جميع البلدان .

ومن البديهي - بعد التحديد الكامل لهنا لبادى سان الالتجاء الى الاستفتاء العام - يمكن ان يكون بغير العودة الى السلم . ان النهضة - اى الحرب المتواصلة التي تزداد فتكا مع مرور الايام - لا يمكن ان ترجع السلم الى الجزائر .

ان الشعب الجزائري لا يمكن ان يمارس اختياره الحر تحت ضغط جيش احتلال بعد اكثر من نصف مليون جندي ، وما يقارب ذلك من رجال الشرطة والجندرية والملشيا ، ان ممارسة الاختيار الحر لا يمكن ان تسع تحت ضغط الطائرات والدبابات والمدافع وتحت ضغط جهاز اذاعي استهزئت تعاليد بتزييف الانتخابات .

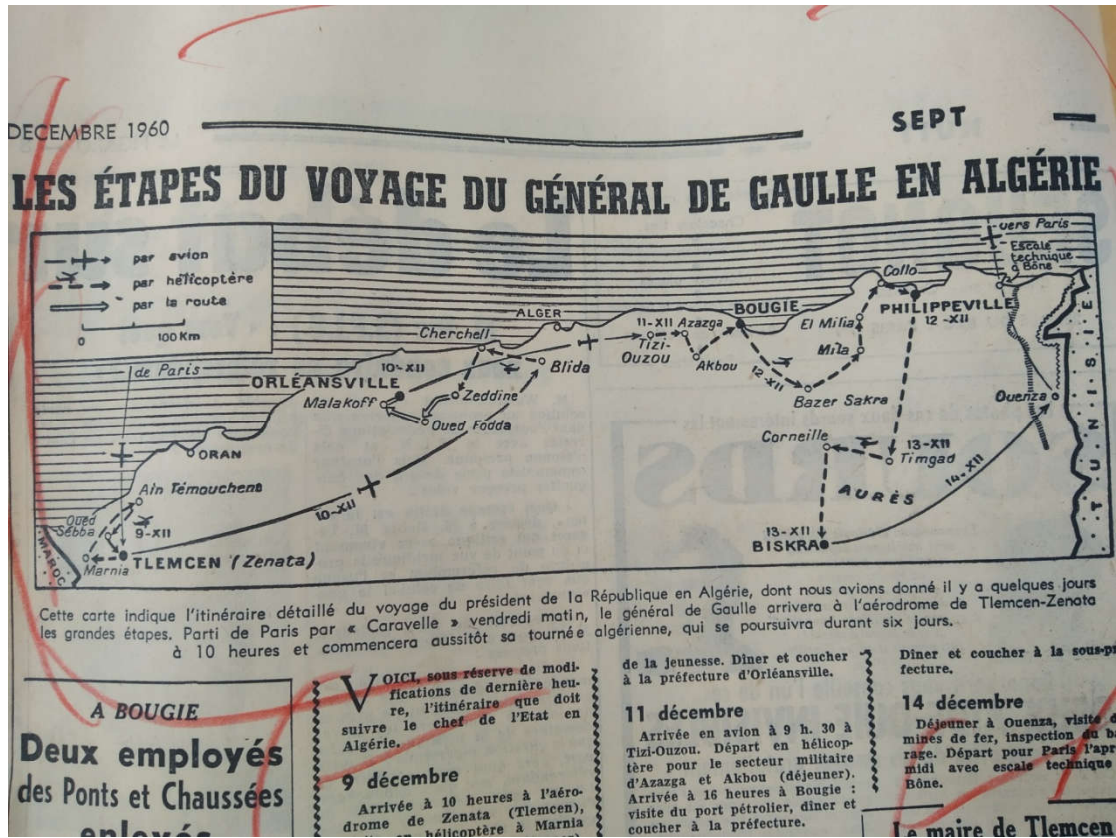
ان هذا الاختيار الحر لا يمكن ان يتم بصورة كاملة ما دام اكثر من ربع السكان موقوفوا في السجون والاحتجانات او مرمجا على الهجرة . هذه كلها قضايا تتطلب المناقشة .

ان الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التي اعترفت بها لحد الان عدة دول ، هي الصائمه والمؤتمنة على مصالح الشعب الجزائري الى ان يعبر عن اختصاره بحرية . انها تسيطر وتراقب مفالومة الشعب الجزائري والكفاح التحريري لجس التحرير الوطني . اذن ، فلا يمكن بدون موافقتها ان يعود السلم - عددا السلم الذي يمكن ان يتحقق حالا .

لاجل هذا الغرض ، فان الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مسعدة لتدخل في معادلات مع الحكومة الفرنسية لسبب الشروط السياسية والعسكرية لانقاذ القتال ، وبعد شروط وضمانات تطبق حق تقرير المصير .

<sup>1</sup> جريدة المجاهد، النص الكامل لبيان الحكومة المؤقتة، ع52، المرجع السابق

الملحق رقم 11 مراحل زيارة الجنرال ديغول للجزائر ديسمبر 1960<sup>1</sup>



<sup>1</sup>A.N.O.M, les Étapes du Voyage du général de Gaulle en Algérie , Boite N81F137

الملحق رقم:12: تقرير حول مظاهرات ديسمبر<sup>1</sup> 1960

GÉNÉRALE  
EMENT en ALGÉRIE  
Alger,  
AFFAIRES POLITIQUES  
N° 2313 /AP  
Le Délégué Général en Algérie  
à  
Monsieur le Ministre d'Etat  
chargé des Affaires Algériennes  
82, rue de Lille - PARIS -  
CONFIDENTIEL  
O B J E T : au sujet des journées du 11 au 16 Décembre  
1960.  
Les incidents qui ont marqué en Algérie le voyage du Général de Gaulle trouvent leur origine dans la campagne d'excitation de l'opinion déclenchée d'une manière plus intense par les milieux activistes aussitôt après l'allocution prononcée par le chef de l'Etat le 4 Novembre dernier.  
Déjà à l'occasion du 11 Novembre, des troubles avaient éclaté, mais les organisations politiques, semble-t-il, ne s'y étaient pas associées très activement et dans une certaine mesure, avaient exercé une influence modératrice. Les derniers événements confirment si besoin en était, que cette attitude était dictée beaucoup plus par des considérations d'ordre tactique, que par un réel souci d'éviter une action contraire à l'ordre public. Le communiqué que le F.A.F. avait publié à l'issue des incidents de Novembre, s'il s'attachait à condamner les actes de pillages et les déprédations, n'en laissait pas moins ressortir que ce mouvement pour sa part, accordait bien des circonstances atténuantes aux auteurs des manifestations. Cette appréciation nuancée avait cependant valu à son auteur, M. Belleval (1), la réprobation de la majorité dirigeante et il avait été amené à remettre sa démission  
./..  
(1)- Secrétaire Général du F.A.F., démissionnaire le 12 Novembre 1960.

<sup>1</sup> A.N.O.M ,Au sujet des journées du 11 au 16 décembre 1960, Boite N81F137

Les remaniements opérés au sein du Comité directeur d'Oran, où Santini et Codina avaient été priés de céder leur place à des éléments issus d'anciens partis politiques extrémistes aujourd'hui dissous, laissaient dès cette époque prévoir un net durcissement susceptible d'entraîner une action de masse.

La venue en Algérie du Général de Gaulle allait donner au F.A.F. et à d'autres organisations activistes, le prétexte de manifestations qui allaient très vite dégénérer.

Déjà quelques jours avant la date prévue pour ce voyage, circulaient à Alger, en l'absence de consignes précises qui n'avaient pas encore été diffusées, des rumeurs alarmantes.

La fuite en Espagne de Lagaillarde et de plusieurs de ses co inculpés, la déclaration qui lui était prêtée selon laquelle le référendum n'aurait pas lieu, étaient interprétées comme le signe évident que de graves événements étaient imminents. Alors que certains milieux activistes appelaient la population européenne à passer à l'action en dépit de l'incertitude qui était la leur sur l'attitude que finalement l'Armée adopterait à son égard, les cercles européens modérés ne dissimulaient pas leur inquiétude vis-à-vis d'une aventure dont ils pressentaient les dangers.

Alors qu'à Oran et Sidi Bel Abbès, les dirigeants locaux du F.A.F. avaient dès le 7 Décembre admis le principe d'une grève qui serait déclenchée le jour de l'arrivée du Général de Gaulle, ce même mouvement à Alger tait ses intentions jusqu'au dernier moment, sans doute en raison du peu d'enthousiasme que cette initiative suscitait auprès de certaines organisations syndicales.

Le 8 Décembre paraissent simultanément trois tracts respectivement diffusés par le Front de l'Algérie Française, la Fédération des Etudiants Nationalistes d'Alger, et une organisation clandestine vraisemblablement née de la fusion de deux mouvements extrémistes aujourd'hui dissous. Tous trois demandent à la population de se tenir prête au combat, le F.A.F. précisant que l'arrivée du Chef de l'Etat donnera le signal d'une grève de vingt quatre heures.

Parallèlement est déclenchée une campagne d'intoxication faisant état de bruits dont la fantaisie n'a d'égal que le luxe de précisions qui les accompagne.

./..

- 3 -

Tous annoncent l'imminence de la constitution d'un "Gouvernement Provisoire de la République Française en Algérie". Les noms des "Ministrables" sont avancés et parmi eux, le Bachagha Boualem, Lagaillarde et ses compagnons d'évasion, MM. Soustelle, Pinay, Bidault, voire le Maréchal Juin lui-même auquel est prêtée l'intention de se rendre en Allemagne pour s'assurer le concours des troupes françaises qui y sont stationnées, pour imposer en Métropole un "Gouvernement National".

Des émissions clandestines analogues à celles qui s'étaient fait entendre à l'occasion des événements du 24 Janvier appuient cette campagne et propagent les mots d'ordres de grève.

Dans les autres villes d'Algérie, la doctrine concernant l'attitude à adopter à l'occasion de la venue du chef de l'Etat n'est pas uniforme. En fait, les milieux activistes y ont surtout les yeux tournés vers Alger et Oran et attendent l'arrivée de "commandos" destinés à saboter le voyage du Général de Gaulle.

Le 9 au matin l'agitation naît très vite à Alger et à Oran. Les consignes de grève sont largement respectées dans ces deux villes, rendant disponible un grand nombre de manifestants. A Alger, les premières escarmouches se déroulent aux abords des facultés pour gagner progressivement le haut de la rue Michelet, la rue d'Isly, la rue de Lyon, le quartier du Ruisseau et Bab-el-Oued.

Des clous répandus sur la chaussée immobilisent un grand nombre de véhicules accroissant la confusion et coupant la circulation des principales artères. Dès la fin de la matinée, de sérieux engagements se produisent entre les manifestants et les C.R.S., et les blindés s'emploient à effacer les barrages et barricades qui naissent un peu partout.

A Oran, se déroulent de semblables manifestations et l'Armée se substitue aux C.R.S. qui comptent déjà dans leurs rangs un certain nombre de blessés.

Partout ailleurs en Algérie, la situation est normale, abstraction faite de certaines localités où les consignes de grève sont partiellement et très inégalement observées.

A Alger et Oran, se poursuivent jusqu'à la nuit de violentes manifestations. Partout néanmoins le service d'ordre reste maître de la situation. De nombreuses arrestations sont opérées parmi les manifestants.

./...

- 4 -

Le F.A.F. confirme en fin de soirée ses consignes de grève pour le lendemain.

A Constantine le calme n'a virtuellement pas été troublé malgré les efforts du F.A.F. qui s'emploie à stimuler une population peu encline à manifester.

A Bône, où l'ordre de grève est assez généralement observé par les commerçants, aucun incident n'est signalé.

La situation se durcit le 10 au matin tant à Alger qu'à Oran. La grève s'étend encore dans ces deux villes. Le nombre des manifestants s'est accru en même temps que leur agressivité.

A Alger, quatre à cinq mille personnes réparties en différents points, tentent dans le chemin Youssouf, la montée de Kouba et au Boulevard du Télémy de constituer des barrages. Rue Michelet et à Bab el Oued, des groupes importants de manifestants entretiennent une effervescence qui nécessite l'intervention des forces du maintien de l'ordre, au Ruisseau, à Kouba, se déroulent simultanément de semblables manifestations et les scènes de violence deviennent plus intenses, surtout dans le centre de la ville. Des voitures sont incendiées et les manifestants font usage de "cocktails Molotov".

L'agitation gagne l'après-midi le champ de Manoeuvres et le quartier de Belcourt.

Avec un remarquable sang-froid, le service d'ordre fait face à une situation qui bien que préoccupante n'a pas encore pris un caractère d'exceptionnelle gravité.

A dix-sept heures parvient la première information faisant état d'une contre-manifestation organisée par l'élément musulman. Partie de Belcourt cette manifestation prend aussitôt de l'ampleur. Deux à trois mille Musulmans se répandant dans la rue de Lyon se livrent à des déprédations et incendient une station d'essence. Un heurt entre manifestants européens et musulmans est évité de justesse grâce à l'intervention des forces de l'ordre. La situation se dégrade à la tombée de la nuit au Clos Salembier, à Diar el Mahçoul, Diar es Saada et au ravin de la Femme Sauvage. Des incendies, dont celui du Monoprix de Belcourt sont signalés, des coups de feu sont tirés sur les véhicules de passage et vers 22 heures, le poste militaire du Clos Salembier attaqué par mille cinq cents manifestants doit faire usage de ses armes.

./...

A Oran, les manifestations mettent aux prises des éléments européens comportant une majorité de jeunes gens et quelques centaines de musulmans dont certains portaient les emblèmes de la rébellion. Le service d'ordre réussit à s'interposer entre les deux partis, mais au cours des échauffourées qui se produisent tant avec lui qu'entre les manifestants, l'on compte deux morts dont un européen et onze blessés dont quelques-uns très grièvement.

Vers 18 heures la situation redevient plus calme, les manifestants musulmans s'étant retirés. Le couvre-feu est instauré.

A Constantine, la journée est calme en dépit d'une manifestation d'européens dispersée par les forces de l'ordre.

Partout ailleurs la situation est normale.

Le 11 au matin, il apparait que la tension a encore augmenté. Un tract du F.A.F. portant la signature de MM. Vignau et Andros appelle "les citoyens français, européens et musulmans" à "descendre dans la rue, la patrie étant en danger".

Les Musulmans constitués en cortège, affluent depuis les faubourgs Est de la ville. Au ravin de la femme sauvage un inspecteur de police est égorgé. A 10 h.15 un premier heurt se produit entre européens et musulmans. Ces derniers comptent de nombreux blessés par arme à feu. Vers midi, huit à dix mille Musulmans sont rassemblés tandis que d'autres manifestations organisées par cette Communauté se déroulent à Birmandreis, Hussein-Dey, Kouba et Bab el Oued.

Au début de l'après-midi, un heurt entre des manifestants musulmans et européens fait dix-huit morts du côté musulman, rue de l'Alma à Bab-el-Oued.

Un peu partout d'autres manifestations sont dispersées.

A Oran se poursuivent de semblables manifestations. Une dizaine de milliers de musulmans porteurs de drapeaux F.L.N. sont rassemblés Place Roux devant la prison civile, alors que les européens au nombre de deux mille environ manifestent devant le local du F.A.F. Au cours de cette journée, quatre Musulmans ont été tués et des centaines de personnes ont été blessées.

./...



A Constantine, des manifestations sont pour la première fois signalées. De jeunes européens sont dans la matinée dispersés par le service d'ordre, alors que dans l'après-midi des groupes de musulmans se livrent à des déprédations dans le centre de la ville. La journée se termine néanmoins sans incident grave.

A Bône se manifeste dès ce jour-là une certaine effervescence tant en milieu européen que musulman. Les mesures prises évitent les heurts entre les deux communautés.

Le 12 Décembre à Alger, l'agitation reste vive mais très localisée. Les manifestations de musulmans affectent surtout la Kasbah où les forces de l'ordre sont amenées à faire usage de leurs armes. Entre 14 h.30 et 16 h.30 vingt huit personnes sont tuées dont un européen.

Les manifestations européennes ont pratiquement disparu malgré la position inchangée du F.A.F.

A Oran, l'effervescence ne s'est pas encore atténuée en milieu musulman. Alors que s'amorce une reprise partielle des activités en ville européenne, des scènes de violence sont occasionnées par les obsèques des victimes musulmanes. L'ordre est néanmoins rétabli. Le bilan de cette journée est de deux morts musulmans et de 47 blessés.

Partout ailleurs le calme règne en Algérie.

Alors que le 13 au matin, la situation paraissait se détendre d'une façon très nette dans l'ensemble de l'Algérie, les manifestations ayant pris fin à Alger et restant très localisées à Oran, des incidents se produisent à Bône où la troupe fait usage de ses armes tuant deux européens et en blessant quarante.

A Alger, de nouvelles manifestations prennent naissance au cimetière d'El-Kettar où se déroulaient les obsèques des victimes musulmanes de la veille, ainsi qu'en haute Casbah.

Le 14 Décembre, les manifestations de Musulmans reprennent dans l'après-midi, à Alger, Oran et Bône. A Alger vers 15 heures, des rassemblements de musulmans s'organisent à nouveau rue Randon et un peu plus tard aux abords de la Place du Gouvernement et sur la place de la Lyre. Les forces de l'ordre sont en mesure de contenir les manifestants. Aucun incident notable ne se produit.

./...

- 7 -

A Oran, une certaine effervescence se manifeste à partir de 15 heures. Un millier de manifestants défilent, porteurs de drapeaux et de pancartes pro-F.L.N.

A Bône, à l'occasion des obsèques des victimes de la journée de la veille, se reforment des manifestations de musulmans. Le service d'ordre est amené à faire usage de ses armes pour disperser celles-ci, tuant deux personnes et en blessant quatre.

Partout ailleurs la situation est normale. Le retour au calme revient progressivement à partir du 15 Décembre et la situation est virtuellement stabilisée le 16.

Le bilan des victimes tombées au cours de ces journées s'élève à Alger à quatre vingt seize personnes dont six européens. Trois cent soixante dix blessés dont cinquante trois européens ont été hospitalisés.

A Oran, dix huit morts tous musulmans et une centaine de blessés.

A Bône, huit morts dont deux européens, vingt deux blessés européens et dix sept musulmans.

-o-0-o-

Graves sur le plan de l'ordre public, ces événements ne le sont pas moins du point de vue politique. Les heurts entre les deux communautés, en même temps qu'ils soulignent le caractère fallacieux des affirmations des milieux activistes tendant à se prévaloir du soutien de la majorité musulmane, révèlent la profondeur de l'emprise du F.L.N. sur certaines masses musulmanes urbaines.

Sans doute est-il juste de penser que le mobile initial ayant déclenché les premières contre-manifestations était inspiré beaucoup plus par un esprit d'opposition aux activistes européens dont l'attitude au cours des deux premières journées avait été particulièrement irritante pour la communauté musulmane, que par l'orientation politique qu'elles n'ont pas tardé à prendre sous la poussée de meneurs extrémistes. Elles ont montré dans leur première phase, qu'après d'un nombre important de musulmans la politique définie par le Chef de l'Etat avait reçu une complète adhésion. Très vite aussi elles ont accusé l'instabilité d'une population que le manque de structures politiques laissées disponibles pour les plus dangereuses sollicitations.

./...

En tout état de cause, les rumeurs qui ont été répandues au lendemain de ces journées d'émeute, tendant à désigner à l'opinion tel ou tel responsable du mouvement des masses musulmanes sont totalement, s'il fallait le préciser, dénuées du moindre fondement. Il est inexact de prétendre que les S.A.U. d'Alger aient estimé opportun de favoriser et encore moins de déclencher une telle action. Les chefs de ces S.A.U. savaient mieux que quiconque le danger que pouvait comporter pour l'ordre public, la confrontation dans la rue de jeunes éléments activistes des deux communautés. Je tiens ici à approuver leur judicieux comportement et à rendre hommage au sang-froid dont ils ont fait preuve en face d'une situation particulièrement délicate.

Les conséquences de ces journées ne manqueront pas d'être très graves, tant sur les lieux mêmes où l'agitation s'est manifestée que dans les secteurs ruraux où les autorités locales signalent les profondes répercussions psychologiques qu'elles ont déjà entraînées.

Elles auront contribué à mettre en lumière, si besoin en était, l'infantilisme politique de la communauté européenne dont les légitimes inquiétudes ne sauraient excuser une attitude qui aura contribué à creuser un fossé qu'il sera désormais difficile de combler.

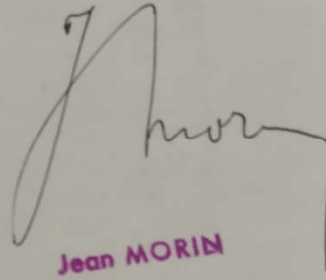
Sur le plan plus spécifiquement politique, ces incidents ajoutent à la difficulté d'une entreprise à laquelle certaines élites musulmanes paraissent disposées depuis le 4 Novembre à s'associer. La déclaration faite par vingt sénateurs musulmans au lendemain de ces journées tragiques laisse craindre que de nouvelles réticences se manifestent encore plus accusées. Cependant les réactions des commissaires musulmans qui viennent de siéger à Paris dans le cadre des Commissions d'Elus apportent un élément encourageant. Elles sont en tout cas caractéristiques de l'importance cruciale que représente le résultat du très prochain référendum. Celui-ci, dans la mesure où il apporterait une adhésion massive de la communauté musulmane à la politique du Général de Gaulle, serait susceptible d'entraîner après une période peut-être difficile dans les centres urbains une modification sensible du comportement des deux communautés.

Néanmoins, il convient jusque là de ne pas trop compter sur le concours de la population européenne

./...

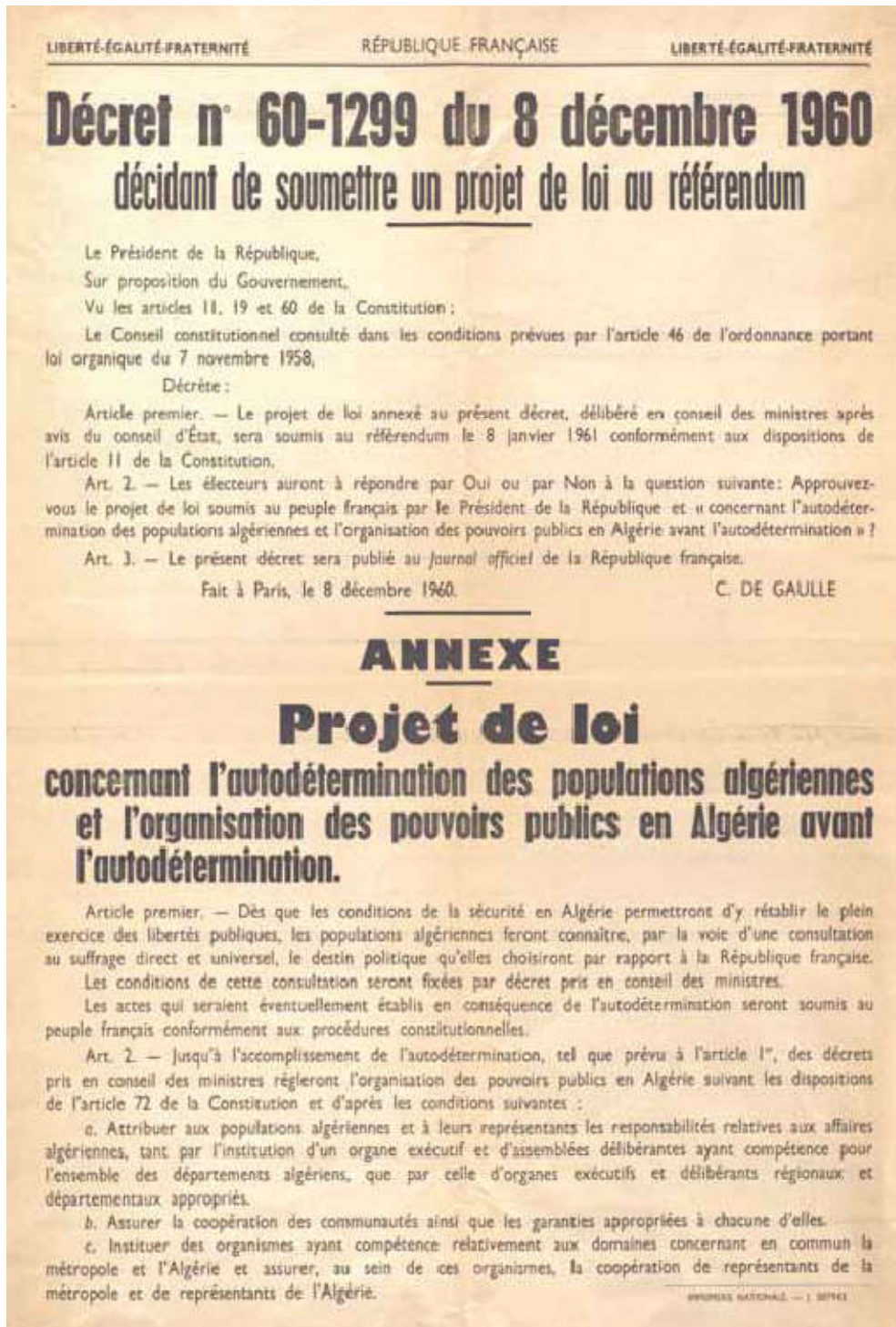
- 9 -

encore inhibée par un réel complexe de peur dont on ne saurait dire s'il sera dans l'avenir un élément modérateur.



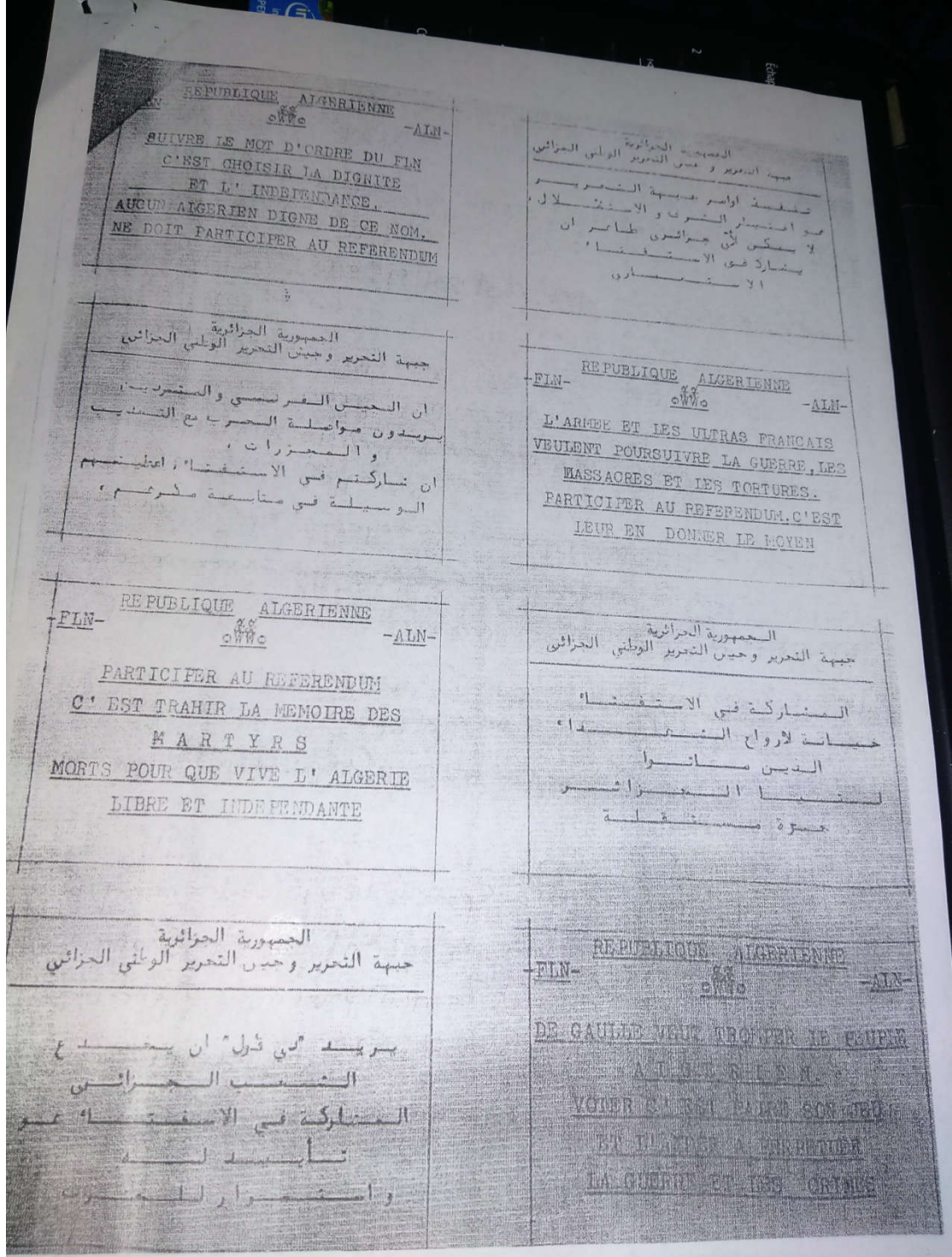
Jean MORIN

الملحق رقم: 13 قانون تنظيم استفتاء 8 جانفي 1961<sup>1</sup>



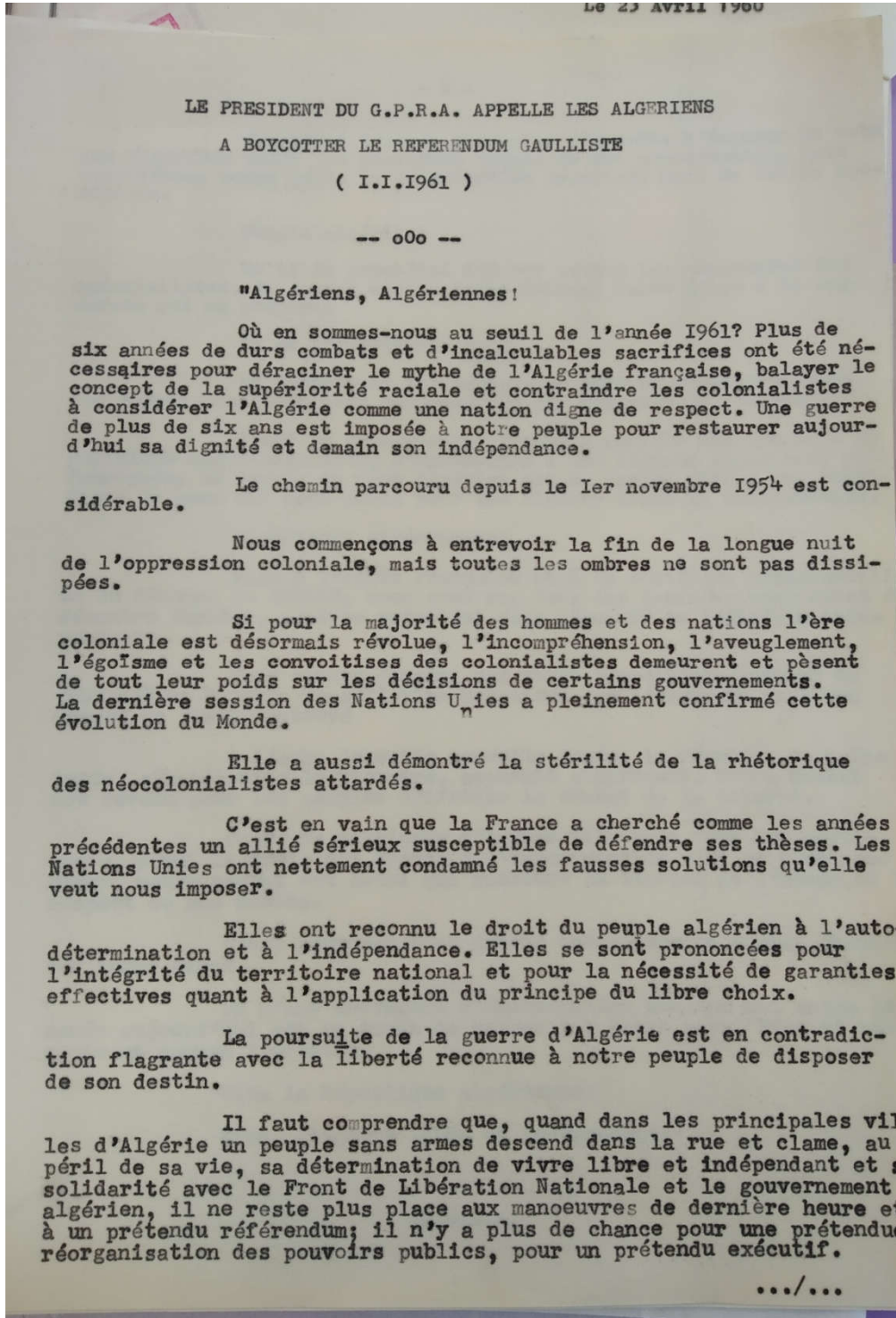
<sup>1</sup>L'exposition « Le Lot-et-Garonne à l'heure des accords d'Évian »Édition revue et corrigée, septembre 2012

ملحق رقم 14 نموذج من تعليمات جبهة التحرير الوطني للشعب الجزائري لمقاطعة  
استفتاء 8 جانفي 1961<sup>1</sup>



<sup>1</sup>A.N.O.M, Boite ORAH92-786

ملحق رقم 15 النداء الذي وجهه الرئيس فرحات عباس للشعب الجزائري بتاريخ 1  
جانفي 1961<sup>1</sup>



<sup>1</sup>A.N.O.M., Le Président du G.P.A.R Appelle Les Algérien1/1/1961,Boite N81F790

Le 23 Avril 1960

- 2 -

Cependant l'armée française s'apprête à imposer un vote aux Algériens selon les consignes reçues de son gouvernement. Nous considérons comme nulle la consultation organisée dans de telles conditions.

Peuple algérien!

Tu as su jusqu'ici déjouer toutes les manoeuvres des colonialistes. Tu sauras encore cette fois-ci faire échec à la mascarade qui se prépare.

Tu ne t'y prêteras pas.

Tu déserteras les bureaux de vote et utiliseras tous les moyens possibles pour contrecarrer les desseins de l'ennemi.

Quand le gouvernement français cherche des appuis à sa politique néocolonialiste, c'est-à-dire à une Algérie algérienne pré-fabriquée, le devoir de tout Algérien est de rester fidèle aux sacrifices de ceux qui sont morts pour une Algérie libre et indépendante.

Algériens! Algériennes!

Face à l'armée française et à la politique néocolonialiste du Général de GAULLE, vous avez su, lors des journées mémorables de décembre dernier, montrer votre foi dans l'avenir de l'Algérie indépendante.

Vous saurez demain, par votre opposition, refuser de vous prêter à cette consultation organisée par l'occupant et à son projet de statut octroyé

A l'aube de cette nouvelle année, le résultat de notre lutte, c'est-à-dire la victoire, apparaît clairement. Notre combat est devenu pour les peuples d'Afrique le combat de la liberté.

Pour une multitude d'hommes libres de tous les continents, parmi lesquels des Français s'inscrivent de plus en plus nombreux, notre combat est celui qui restaure la dignité de l'homme et le respect de ses droits.

C'est pourquoi nous devons poursuivre ce combat jusqu'à son terme final.

Le grand mouvement d'émancipation humaine qui anime le monde aujourd'hui est en train de passer par notre pays. Rien ni personne ne pourra l'arrêter.

Vive la République algérienne!

Vive l'Algérie libre et indépendante!.

-----



الملحق رقم 16 إنقلاب الجنرالات الاربعة 21 افريل 1961<sup>1</sup>



<sup>1</sup>A.N.O.M, Boite N81F891, le Monde,23-24Avril1961, N5058



الملحق رقم 18 خطاب الجنرال ديغول ورئيس الحكومة يوم 23 افريل 1961<sup>1</sup>

## Le message du général de Gaulle au Parlement

devant l'Assemblée nationale et le Sénat, réunis mardi à 15 heures. MM. Chaban-Delemas et Gaston Monnerville ont donné lecture du message suivant du général de Gaulle :

« La réputation de certains chefs et d'éléments militaires, provoquée en Algérie par le complot contre l'Etat, favorisée localement par la tension morale résultant d'épreuves prolongées et encouragées par diverses menées organisées par divers groupes, fait peser sur les institutions de la République, l'indépendance de son territoire et l'intégrité de son territoire une menace grave et immédiate.

Conformément à la Constitution, j'ai, après avoir procédé aux consultations officielles qu'elle prévoit, notamment celle de votre président, décidé de faire application de l'article 16 et communique de ce fait les mesures nécessaires pour faire respecter les pouvoirs constitutionnels. D'autre part, le Parlement se trouve réuni de droit. Dans les circonstances actuelles, je considère que la mise en œuvre de l'article 16 ne saurait modifier les activités du Parlement, exercice du pouvoir législatif et contrôle, de ce fait, les rapports du gouvernement et du Parlement de fonctionner dans des conditions normales pour autant qu'il ne s'agisse pas de mesures prises ou à prendre en vertu de l'article 16.

Le Parlement dont s'ouvre aujourd'hui la seconde session est donc appelé à poursuivre sa tâche. Je suis certain et la nation soumise à coup sûr qu'il voudra l'accomplir comme l'exigent les exigences de la patrie et le salut de la République.

Dans la dure et déplorable épreuve que la France traverse, laissez-moi vous dire, messieurs les députés, que je compte sur tout votre concours pour m'aider moi-même à m'acquitter du devoir que m'impose ma fonction. »

### Le discours du premier ministre

Aussitôt après la lecture de ce message, que tous les députés ont écouté debout, M. Michel Debré, vivement applaudi, notamment sur les bords de l'U.N.R., et du M.R.P., prend la parole pour une déclaration sans débat du gouvernement :

« Le 18 avril je recevais une lettre du général Gambiez. Par cette lettre le général commandant en chef des forces en Algérie rendait compte de la situation militaire à la suite de l'exécution des ordres donnés quatre semaines auparavant. Il pouvait se féliciter d'un mois d'offensives continues dans plusieurs secteurs, notamment les Aurès, où des succès très importants venaient de couronner le combat de nos troupes, et d'heureuses résistances sur les barrières, notamment le barrage ouest, où trois fortes bandes rebelles venant du territoire marocain avaient été complètement annihilées.

Cet effort lui avait été demandé, et il l'avait entreprise parce que l'autorité indiscutée de l'armée était un élément indispensable pour le succès de la politique définie par le général de Gaulle et approuvée par la nation.

Quelques heures après cette lettre du général Gambiez arrivaient à la connaissance du gouvernement les indices d'une opération encore indéterminée dont certains éléments de l'armée pouvaient être les auteurs. Des mesures d'enquête décidées dans la journée du 21 ont sans doute précipité le mouvement qui, dans la nuit de vendredi à samedi dernier, a installé à Alger une équipe de généraux rebelles. Comme l'a dit le général de Gaulle, derrière les chefs qui ont donné leur nom, voire leur renommée, l'appareil de l'insurrection est aux mains d'un petit groupe qui a moins d'ambition militaire que d'appétit politique et dont certains pensent moins à Alger et à la nation qu'à la prise de pouvoir au profit d'une junte militaire.

Vous avez suivi le déroulement des événements. Au jour où vous vous réunissez je peux vous dire d'abord que la situation en Algérie n'est en aucune façon la manifestation d'unanimité que se plaisent à décrire les chefs de l'insurrection. Ils ont rencontré dès le début et n'ont cessé depuis lors de rencontrer les plus réelles difficultés. La loyauté, le sens du devoir, la juste appréciation de l'intérêt général animent un grand nombre d'officiers et de fonctionnaires.

Le premier ministre énumère les généraux qui ont manifesté leur loyauté au pouvoir de la République. Il poursuit :

« L'objectif du coup d'Etat n'était pas, n'est pas seulement l'Algérie : il était, il est toujours de s'étendre dans la métropole. En essayant d'imposer la révolte à certaines unités ou à certains corps stationnés en métropole ou proches de la métropole, en fomentant ici et là quelques troubles, en envoyant aussitôt après les premières manifestations d'insoumission ou d'insécurité des renforts aériens, occuper le cœur de Paris était, et est sans doute encore, un des objectifs recherchés.

Le général de Gaulle a parlé dimanche soir aux Français. Vous l'avez entendu. Le message est la loi de la nation.

Le gouvernement de son côté a d'abord pris les mesures d'urgence qui s'imposaient en métropole même. Je ne dois pas dissimuler au Parlement que l'alerte n'est pas terminée. Les auteurs du coup d'Etat ne peuvent se contenter de ce qui a été fait. Ils le peuvent d'autant moins qu'une part de l'Algérie leur échappe et que leur préoccupation politique, en fait, ne leur permet plus de poursuivre les fellagas. Ils doivent chercher un succès politique. Le soutien de l'opinion nationale, la confiance du pays dans le général de Gaulle, son pour l'action gouvernementale un atout précieux, mais qui n'empêche pas, bien au contraire, une vigilance absolue. La discipline et la résolution des forces de l'ordre et de sûreté, la loyauté d'unités de l'armée, tant d'active que de réserve, donnent chaque jour une plus grande valeur aux mesures édictées dès le premier jour.

En Algérie, après les troubles des premières heures, la situation s'éclaircit.

Les liaisons sont rétablies et des actions coordonnées pourront prochainement être entreprises.

Dominant les mesures prises en métropole et notre action en Algérie, une grande décision est intervenue. Vous la connaissez et le message que vient de lire votre président vous en apporte la confirmation. Le général de Gaulle a décidé de recourir à l'application de l'article 16 de la Constitution. Il peut ainsi prendre les mesures qu'exigent les circonstances. Ces mesures sont et seront des mesures de rigueur. Comment en serait-il autrement ?

Demain d'autres dispositions seront décidées qui renforceront les possibilités d'action de l'autorité en tous domaines, et sans tenir compte des exigences légales. La sauvegarde de la nation est à ce prix et je ne veux pas cacher au Parlement la gravité de certaines mesures qui seront publiées, ni la fermeté avec laquelle nous agissons désormais en écartant les régimes légaux. Comment en pourrait-il être autrement ? On ne peut répondre à l'illégalité, proclamée, agissante et révolutionnaire, par la seule légalité.

Les auteurs du coup d'Etat ont pris une grande responsabilité. Cette responsabilité les mène inévitablement à verser le sang. Cela n'a pas encore été le fait, mais cela peut l'être demain. On sait déjà à Alger que les armes tournées hier contre les bandes armées de la rébellion, il va falloir les tourner contre les officiers, les soldats et fonctionnaires qui ne veulent pas s'incliner, et que ceux-ci s'ils reçoivent des ordres qui n'émanent pas du gouvernement ont reçu instruction d'accomplir leur devoir, c'est-à-dire de résister.

La marine a tiré pour ralentir l'entrée des troupes insurgées dans Mers-El-Kébir. Un peu partout il en sera de même, en Algérie comme en métropole, si les auteurs du coup d'Etat veulent poursuivre leurs ambitions. Je tiens à ce que le Parlement comprenne bien que dans les conditions où ils se sont placés les auteurs du coup d'Etat ne peuvent pas ne pas ouvrir un jour le feu ou provoquer l'ouverture du feu. L'aventure, si ces auteurs n'y renoncent pas très vite, est une aventure de guerre civile. (Remous sur les bords d'extrême droite.)

Ce que le Parlement doit savoir également c'est que cette aventure représente pour la France un choc très dur, un choc dont les conséquences ne sont pas encore prévisibles. Choc très dur pour l'armée — comment des chefs ont-ils pu penser qu'ils trouveraient une armée unanime pour se dresser contre le général de Gaulle ! Choc très dur pour l'Algérie — il est éclatant aux yeux de tous que si la paix en Algérie et le libre choix des populations peuvent un jour être réalisés, il faut à côté de l'effort militaire un effort politique.

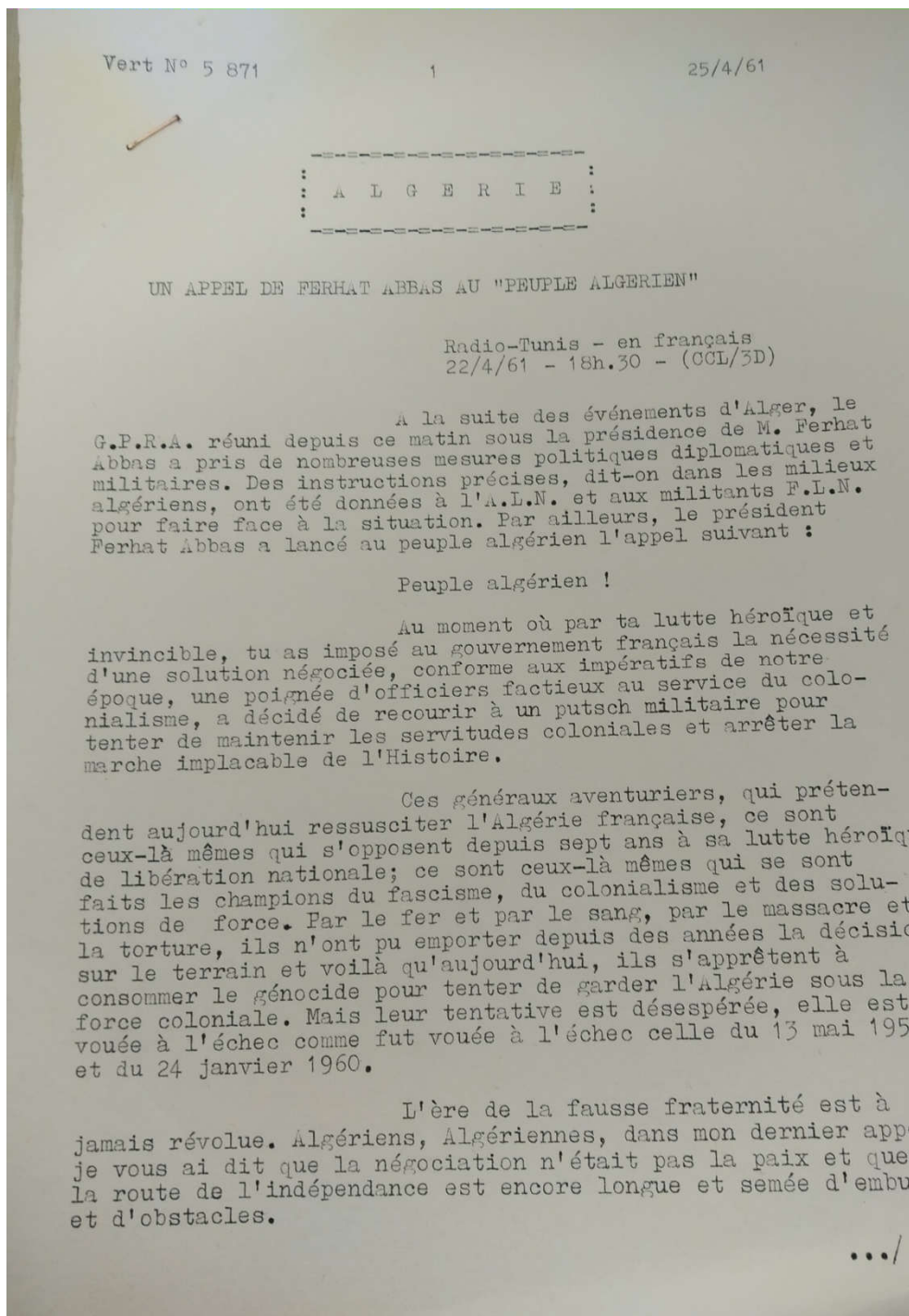
De cette nouvelle et terrible épreuve la France sortira, nul n'en doute, mais elle ne se retrouvera pas demain comme elle était hier ! Pour demeurer elle-même, je dirai, hélas ! pour redevenir elle-même, il lui faudra redoubler d'efforts.

Dans cette épreuve, comme pour la suite de cette épreuve le général de Gaulle est assuré du soutien de la nation. Le gouvernement ne doute pas qu'il a le soutien du Parlement. »

<sup>1</sup>A.N.O.M, Boite N81F891, le Monde, 23-24 Avril 1961, N5058

الملحق رقم 19 خطاب الرئيس فرحات عباس للشعب الجزائري عشية انقلاب الجنرالات

الأربعة 22 افريل 1961<sup>1</sup>



<sup>1</sup>A.N.O.M., une appel de Ferhat Abbas au peuple Algérien, boîte N81F891

Face aux graves événements qui se déroulent dans notre capitale, je vous demande, au nom du Gouvernement Provisoire de la République Algérienne, de rester plus que jamais unis, plus que jamais vigilants. Vous devez vous organiser pour faire face aux provocations de l'armée des parachutistes comme vous avez su le faire lors des journées historiques de décembre et de janvier dernier. Vous devez resserrer vos rangs derrière notre glorieuse armée de libération nationale, chance de notre victoire. Dans les usines et dans les campagnes, votre devoir est de faire échec aux entreprises auxquelles prétendent vous mener les généraux fonctionnaires. Par votre cohésion et votre détermination, notre peuple sortira victorieux de cette nouvelle épreuve.

Vive le peuple algérien et son armée  
de libération nationale !

Vive l'Algérie indépendante !

---oooOooo---

DES FORCES INFLUENTES INTERVIENNENT EN FRANCE CONTRE  
LE REGLEMENT PACIFIQUE DU PROBLEME ALGERIEN

Radio-Moscou - en russe  
23/4/61 - 06h.00 - (PLA/1D)

Au nord-ouest de l'Afrique, sur un énorme territoire égal à quatre fois la France, s'étend l'Algérie. C'est une colonie française, dont le peuple, fier et indompté, combat les armes à la main pour l'indépendance nationale, pour le bonheur.

Il y a près de dix millions d'habitants en Algérie; les neuf-dixièmes sont des Berbères et des Arabes et ils vivent sur cette terre depuis de nombreux siècles. Depuis 1830, les colonialistes français règnent sur ce pays. Tout le pouvoir est concentré entre leurs mains, et ils contrôlent toutes les branches de l'économie du pays. L'Algérie est un pays agricole et peu développé. Ses cultures sont celles des céréales : le blé, l'orge, l'avoine, il y a aussi les vignes et les oliviers. La moitié des terres cultivables se trouvent sous le contrôle des compagnies européennes et des colons. La plupart des paysans issus de la population autochtone travaillent comme bergers, muletiers, comme journaliers saisonniers; ils louent des terres aux grands

SHOT ON REDMI 7  
AI DUAL CAMERA

.../

الملحق رقم : 20 وثائق لمنظمة الجيش السري<sup>1</sup>

واجهة للجريدة الناطقة باسم منظمة الجيش السري



---

<sup>1</sup> ، L'exposition « Le Lot-et-Garonne à l'heure des accords d'Évian »Édition revue et corrigée, septembre 2012

## الملاحق

نموذج من رسائل التهديد التي وجهتها منظمة الجيش السري

Venez sans délai 200NF ce soir quand le  
premier coup de minuit sonnera. Voici l'ordre  
convenu. Lors de la latte vous serez une  
route d'au plus vite forcé. Vous vous  
debrouillerez pour mettre la somme à l'arrière  
du moteur. si vous ne donnez pas cette somme  
vous savez surement ce que vous attend.....  
Inutile d'avertir la police sinon..... votre  
maison est surveillé par des agents secret de  
notre organisation.  
A L G E R I E F R a n ç a i s e  
O.A.S

قائمة

المصادر والمراجع



أولاً: المصادر

1- الوثائق الأرشيفية من أرشيف ما وراء البحار "أكس أون بروفانس"

- 1-A.N.O.M ,Rapport Sur les Evénements survenus dans le département de Tlemcen depuis le13 Mais1958,Boit N81F88
- 2-A.N.O.M ,Extrait de l'Allocution prononcée par le Général Salan a' l'occasion de la réunion des Anciens combattants du20 Mai1958,Boite N81F88
- 3-A.N.O.M, Déclaration de Monsieur Abderrahmane Mahi au nom d'un groupe de travailleur Français Musulmans Forum d'Alger le20Mai ,Boite N81F88
- 4- A.N.O.M, Déclaration du porte-parole Des Femmes de la cite Mohiédine le 18Mai1958, ,Boite N81F88
- 5-A.N.O.M, Allocution de Monsieur Azem Ouali au nom de l'association des Maires de la grande Kabylie, Boite N81F88
- 6- A.N.O.M, Allocution de Monsieur MerdoukhAissa porte-parole de la communauté Mozabite, Alger Le20Mai01958, Boite N81F88
- 7- A.N.O.M, Allocution de Monsieur Madani ,membre du C.S.P, le16 Mai1958,a' Alger , Boite N81F88
- 8- A.N.O.M, Extrait D' une Allocution de Monsieur SidCara,le19 Mai1958, Boite N81F88
- 9- A.N.O.M, Visite du General Degaulle a' Mostaganem ,Boite N81F88
- 10- A.N.O.M, LE F.L.N et le Referendum en Algerie , Boite ,N81 F788
- 11- A.N.O.M, Allocution prononce par Le General De Gaulle A la Radio D'Alger Le29 Aout 1958,Boite N81F87
- 12- A.N.O.M, Directives de Wilaya5, Boite, N81 F788
- 13- A.N.O.M, Directives de la MantiqaN1, Wilaya1,18 Oaut1958 , Boite N81 F788
- 14- A.N.O.M, Discoure du General De Gaulle Constantine ,Le 3Octobre 1958,BoiteN81F87

- 15- A.N.O.M, Développement Des Operations Au Cours De L'Anne 1959 ;Boite N 81F2438
- 16-A.N.O.M, Boite 1H1953SHD1H1952/D3
- 17- A.N.O.M, Boite 1H1952/1Operation jumelles
- 18- A.N.O.M, Operations des Unîtes Reserve General, Boit N81F2438
- 19- A.N.O.M ,Réactions Au Discours Du Président De La République Française, Boite N 81f120
- 20- A.N.O.M, Au sujet de la Déclaration Du G.P.R.A ,Boite N81F120
- 21-A.N.O.M ,MiseEn Garde De Ouamrane Au G.P.R.A Boite N81f120
- 22- A.N.O.M, Position Marocaine En Face De la Déclaration Du G.P.R.A, Boite N81F120
- 23- A.N.O.M, Réactions Aux Déclaration Du G.P.R.A ,Boite N81F120
- 24- A.N.O.M, Réactions Au Discours Du Président De La République Française, Boite N 81f120
- 25-A.N.O.M ,Opinion du Roi après les déclarations Du Président De La République Française, Boite N 81f120
- 26- A.N.O.M ,Position Marocaine En Face La Déclaration du G.P.R.A, Boite N 81F120
- 27- A.N.O.M, Réactions Au Discours Du Président De La République Française ,Algerie-Irak, Boite N 81f120
- 28- A.N.O.M, Réactions Au Discours Du Président De La République Française, Algerie-Turke, Boite N 81f120
- 30- A.N.O.M, Réactions Au Discours Du Président De La République Française, Algerie-Inde, Boite N 81f120
- 31- A.N.O.M, Les déclarations Arabes Et le problème Algérien ,Algerie-O.N.U, Boite N 81f120
- 32-<sup>1</sup> A.N.O.M, Algérie Gouvernement G1Algérie 14 CAB/51,Rapport Mensuel sur Lé évolution de la situation politique Moi Octobre 1959

- 33- A.N.O.M, Algérie Gouvernement G1Algérie 14 CAB/51,Rapport Mensuel sur Lé évolution de la situation politique Moi Octobre 1959,Préfet d' Alger
- 34- A.N.O.M, Algérie Gouvernement G1Algérie 14 CAB/51,Rapport Mensuel sur Lé évolution de la situation politique Moi Octobre 1959,Préfet d' Oran
- 35- A.N.O.M, Algérie Gouvernement G1Algérie 14 CAB/51,Rapport Mensuel sur Lé évolution de la situation politique Moi Octobre 1959,Préfet de Annaba
- 36-A.N.O.M, Algérie Gouvernement G1Algérie 14 CAB/51,Rapport Mensuel sur Lé évolution de la situation politique Moi Octobre 1959,Préfet de Tiaret
- 37- A.N.O.M, Chronologie des Evénements Télégramme départ ,Boit N81F137
- 38-A.N.O.M ,Résume Des Evénements D'Algérie du 9au13 décembre1960AinTemouchent, Boit N81F137
- 39- A.N.O.M, Bulletin de Renseignement hebdomadaire en provenance d'Alger ,Boit N81F137
- 40- A.N.O.M ,Compte rendu de la situation En Algérie Le11 décembre 1960,Boit N81F137
- 41-A.N.O.M ,au Sujet des journées du11au16 décembre1960,Boit N 81F137
- 42-A.N.O.M ,Résume Des Evénements D'Algérie du 9au13 décembre1960 Département de Constantine, Boit N81F137
- 43-A.N.O.M ,Résume Des Evénements D'Algérie du 9au13 décembre1960 Oran, Boit N81F137
- 44-A.N.O.M ,Résume Des Evénements D'Algérie du 9au13 décembre1960 Alger, Boit N81F137
- 45-A.N.O.M ,Résume Des Evénements D'Algérie du 9au13 décembre1960 Bon, Boit N81F137
- 46-A.N.O.M ,Evolution de la situation en Algérie en 1960,Boit N81F2438
- 47- A.N.O.M les Étapes du Voyage du général de gaulle en Algérie , , Boite N81F137
- 48-A.N.O.M, ,Le Président du G.P.A.R Appelle Les Algérien1/1/1961, BoiteN81F790

- 49-A.N.O.M, Discours Prononce par Le Général Degaulle, Boite N81F87
- 50-A.N.O.M , Déclaration du General degaulle du 16 septembre1959,Boite N81F120
- 51- A.N.O.M, BoiteORAH92-786
- 52-A.N.O.M, Boit N81F801, Le Film de événement en L' Algérie, , Le Monde ,23,24 Avril 1961,N5058
- 53- A.N.O.M Boit N81F801, Coup de force Militaire a Alger, , Le Monde, 23,24 Avril 1961,N5058
- 54-A.N.O.M, Boit N81F801 , ,L' Application de La article 16, Le Monde, 23,24 Avril 1961,N5058,
- 55- A.N.O.M, ,Boite N81F891, ,Les quatre généraux sur le Formu, le Monde 26 Avril1961 ;N5061
- 56-A.N.O.M , Boit n81F981,Les décisions Prisespar le gouvernement, le monde,28 Avri1961,N5061
- 57-A.N.O.M , Boit n81F981, Les Mesures de répression Et de réorcanisation, le monde,28 Avri1961,N5065
- 58- A.N.O.M, Boite N81F891,le général degaulle S'adressera a' la population l e8Mai, Le monde29Avri1961,N5064
- 59- A.N.O.M, Boite N81F891,Les réactions Françaises après 'l'échec du putsch, le monde,29 Avri1961,N5064
- 60- A.N.O.M, Réaction Marocaine aux événements d'alger ,Boite N81F891
- 61- A.N.O.M, Au sujet du coup de force d' Alger, Boite N81F891
- 62-A.N.O.M ,Boite N81F891,Le putsch d' Alger est un acte de mépris pour le peuple algérien ,Radio Le Caire-en francais32/4/1961
- 63- A.N.O.M Boite N81F891,Le Message du générale degaulle le Monde,23-24 Avril1961, N5058
- 64-A.N.O.M ,, Allocation du General de gaulle Boite N81 F88

2-المصادر بالعربية

-الكتب

- 1- الحسني (عبد الحفيظ مقران): مذكرات من مسيرة النضال والجهاد، دار الأمة، الجزائر، 2010
- 2-الرائد (عز الدين): الفلاحة، تر شعلال جمال، موفم للنشر، الجزائر 2011، ص352
- 3- الزبيري (الطاهر): مذكرات أخر قادة الأوراس التاريخيين 1929-1962، وحدة الروبية، الجزائر، 2008
- 4- أزواوي (عمر): جومال الطوفان ببلاد القبائل، تر العيد دوان، الأمل للنشر والتوزيع، تيزي وزو، 2013
- 5- الصغير (محمد هلايلي): شاهد على الثورة في الاوراس، دار القدس العربي، الجزائر 2013
- 6- الملي (محمد): مواقف جزائرية، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984
- 7-بوالطمين جودي الأخضر، لمحات من ثورة الجزائر، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، ط2، الجزائر، ، 1987
- 8-بوالطمين (جودي الاخضر): مذكرات مجاهد من بغداد إلى الجزائر، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر، دس
- 9-بن جديد (الشاذلي): مذكرات 1929-1979، ج1، دار القصة للنشر، الجزائر، 2011
- 10-بجاوي (محمد): الثورة الجزائرية والقانون، تر علي الخش، دار اليقظة العربية، دمشق، 1975
- 11- بورقعة (خضر): شاهد على اغتيال الثورة، ط2، دار الحكمة، الجزائر، 2008
- 12- تقية (محمد): الثورة الجزائرية المصدر، الرمز و المأل، تر عبد السلام عزيزي، دار القصة للنشر، الجزائر 2010، ص445
- 13- حربي (محمد): جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، تر كميل قيصر داغر، ط1، مؤسسة الأبحاث العربية، لبنان، 1980

## قائمة المصادر والمراجع

- 14- حربي (محمد): الثورة الجزائرية سنوات المخاض، تر نجيب عياد، موفم للنشر، الجزائر، 1994
- 15- دحلب (سعد): المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، منشورات دحلب، الجزائر، 2007
- 16- ديغول (شارل): مذكرات ديغول الأمل، تر سموحي فوق العادة، ط1، منشورات عويدات، بيروت، 1981
- 17- سعيداني (الطاهر): القاعدة الشرقية القلب النابض للثورة، دار الأمة، الجزائر، 2001، ص129
- 18- عباس (فرحات): تشريح حرب، تر احمد منور، الجزائر، 2010
- 19- عفرون (محرز): مذكرات من وراء القبور، تر الحاج مسعود مسعود، ج1، دار هومة، الجزائر
- 20- قليل (عمار): ملحمة الجزائر الجديدة، ج2، دار العثمانية، الجزائر، 2013
- 21- كافي (علي): مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري، دار القصبية للنشر، الجزائر، 1999
- 22- مراردة ابن النوى (مصطفى): شهادات ومواقف من مسيرة الثورة في الولاية الأولى، ط2، دار الأمة، الجزائر، 2014
- 23- نايت بلقاسم (مولود قاسم): ردود الفعل الأولية على اندلاع الثورة داخليا وخارجيا، دار الأمة، الجزائر، 2007
- 24- ميشال (فورجي): الحرب الباردة، وحرب الجزائر، تر عالم مختار، دار القصبية للنشر، الجزائر، 2008
- 25- هارون (علي): الولاية السابعة حرب جبهة التحرير الوطني داخل التراب الفرنسي 1954- 1962، دار القصبية للنشر، الجزائر، 2006
- 26- يوسف (أحمد): منظمة الجيش السري ونهاية الثورة الجزائرية، تر جمال شعلال، موفم للنشر، الجزائر، 2011

27- يوسفى (أحمد): رهائن الحرية، ط1، منشورات ميموني، الجزائر 2013

3-المصادر باللغة الفرنسية

- 1-André( Zeller), Journal d'un Prisonnier, Éd Taillandier, Paris,2014,1
- 2- Dahou( Ould Kablia),Boussouf Et LeMalg, Ed Casbah, Alger,2020
- 3Charles(Degaulle),Mémoire de Guerre Lesalut 1944-1946,Ed  
Librairie ;Paris,1959
- 4` Charles( Degaulle), Discours et Messages avec le renouveau 1958-1962,Ed  
Librairie plon,Paris1970
- 5-Ferhat (Abbas), Autoppsie dune guerre,Ed Garnier Frères, Paris, 1980, P73
- 6-Flohic( François), Degaulle Intime, Ed l'archipel, Paris, 2010
- 7-Massu (Jacques), LeTorrent et La Digue, Ed Rocher ,France,1972
- 8-Maurice( Challe), Noter Révolte, Ed Presses de la cité, Paris,1968
- 9-Mohammed( Harbi), Gilbert (Meynier), Le FLN documents et Histiore1954-  
1962, éd Casbah, Alger,2009
- 10-Ridha (Malek), L'Algérie Evian, histoire des négociations secrètes1956-  
1962,Ed dahlab, Alger,1995
- 11-SLIMANE (CHIKH), L'ALGE'RIE EN ARMES, éd ECONOMICA,  
PARIS, 1981
- 12-Teguaia (Mohamed), L'armée de libération nationaleen Willaya4, Ed Casbah,  
Alger, 2002
- 13` Teguaia(Mohamed) ; L'Algerie En Guerre, Office des Publications  
Universitaires ; Alger

4-الجرائد

1-بالعربية

1-جريدة المجاهد، العدد09، 1957

2-جريدة المجاهدالعدد23، 1958

3-جريدة المجاهد، العدد30، 10/ 10/ 1958

- 4-جريدة المجاهد، العدد32، 1958/11/19
- 5-جريدة المجاهد، العدد30، 1958/10/10
- 6-جريدة المجاهد، العدد41، 1959/1/1
- 7-جريدة المجاهد، العدد42، 1959/5/1
- 8-جريدة المجاهد، العدد48، 1959/8/10
- 9-جريدة المجاهد، العدد8، 1959/9/5
- 10-جريدة المجاهد، العدد54، 1959 /10/ 1
- 11-جريدة المجاهد، العدد52، 1959/10/5
- 12-جريدة المجاهد، العدد52، 1959/10/05
- 13-جريدة المجاهد، العدد52، 1959/10/5
- 14- جريدة المجاهد، العدد53، 1959 /10/ 19
- 15-جريدة المجاهد، العدد53، 1959/10/ 19
- 16-جريدة المجاهد، العدد60، 1960 /1/ 25
- 17-جريدة المجاهد، العدد 68، 1960/5/ 16
- 18-جريدة المجاهد، العدد1، 1960/6/27
- 19-جريدة المجاهد، العدد71، 1960/6/ 28
- 20-جريدة المجاهد، العدد79، 1960 /101/ 10
- 21-جريدة المجاهد، العدد72، 1960/8/ 11
- 22-جريدة المجاهد، العدد82، 1960/11/14 ،
- 23-جريدة المجاهد، العدد84، 1960 /12/ 12،
- 24-جريدة المجاهد، العدد85، 1960 /12/ 19
- 25-جريدة المجاهد، العدد86، 1961 /1/ 2
- 26-جريدة المجاهد، العدد87، 1961 /1/ 16،
- 27-جريدة المجاهد، العدد87، 1961 /1/ 16



28-جريدة المجاهد، العدد 94، 1961 /04/25

2-بالفرنسية

- 1-L'écho d'Oran, 1-11-1954, N30040
- 2-L'écho d Oran,3-11-1954,N30062
- 3--L'écho d Oran,3-11-1954,N30062
- 4--L'écho d Oran,4-11-1954,N30063
- 5--L'écho d Oran,4-11-1954,N30063
- 6--L'écho D'Oran,8، 7-11-1954,N30066
- 7--L'écho d'oran,18/9/1959
- 8--L'écho d' oran, 10 septembre 1959
- 9--La dépêche de Constantine,15Mai 1958,N16242
- 10- J.OR.A.N01/06 juillet1962
- 11--Le Monde,26Avirel1959
- 12--Le Monde ,23,24 Avril 1961,N5058
- 13--le Monde 26 Avril1961 ;N5061
- 14--le monde,29 Avri1961,N5064
- 15-le monde,28 Avri1961,N5065

## 5-التقارير الجهوية الولائية

- 1-حزب جبهة التحرير الوطني: التقرير الوطني الثاني لتاريخ الثورة، المنظمة الوطنية للمجاهدين مج، الجزء1، قصر الأمم من 8 الى 10 ماي1984
- 2-حزب جبهة التحرير: التقرير الولائي لأحداث الثورة التحريرية المقدم للملتقى الأولي الجهوي، المنظمة الوطنية للمجاهدين، باتنة، 1987
- 3-حزب جبهة التحرير الوطني: التقرير الولائي لأحداث الثورة التحريرية المقدم للملتقى الجهوي للولاية الأولى، المنظمة الوطنية للمجاهدين، باتنة، 1987
- 4-حزب جبهة التحرير الوطني: التقرير الجهوي لكتابة تاريخ الولاية الثالثة، المنظمة الوطنية للمجاهدين، تيزي وزو، 1987

5- حزب جبهة التحرير: تقرير الملتقى الجهوي الثالث لكتابة تاريخ ولايات الغرب الولاية الخامسة، المنظمة الوطنية للمجاهدين، سعيدة، 1985

## ثانيا: المراجع

### 1- الكتب باللغة العربية

- 1- أزغدي (محمد لحسن): مؤتمر الصومام وتطو الثورة الجزائرية، دار هومة، الجزائر، 2009
- 2- اجيرون (شارل روبير): تاريخ الجزائر المعاصرة، تر عيسى عصفور، ط1، منشورات عويدات، بيروت، 1982
- 3- الجنيدي (خليفة و آخرون)، حوار حول الثورة، ج1، موفم للنشر، الجزائر، 2008
- 4- الزبيري (محمد العربي): الثورة في عامها الأول، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984
- 5- الزبيري (محمد العربي وآخرون): كتاب مرجعي حول الثورة التحريرية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007
- 6- الزبيري (محمد العربي): تاريخ الجزائر المعاصرة، ج2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984
- 7- الزبيري (محمد العربي): تاريخ الجزائر المعاصر، ج3، دار الحكمة الجزائر، 2014
- 8- الشقيري (محمد): قصة الثورة الجزائرية، دار العودة، بيروت، دس
- 9- الفرا (قاسم عبد الناصر): حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني في ضوء الشرعية الدولية، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، دس
- 10- إفينو (باتريك)، جون (بلانش): حرب الجزائر ملف وشهادات، تر بن داود سلامنية، ج2، دار الواعي، الجزائر، 2013
- 11- العسلي (بسام): الإستعمار في مواجهة الثورة، ط2، دار النفائس، بيروت، 1986، ص181
- 12- الصالح (محمد الصديق): الجزائر بين الماضي والحاضر، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017
- 13- الصد يقي (سعيد): تطور مفهوم تقرير المصير في القانون الدولي المعاصر، د م، 2011

## قائمة المصادر والمراجع

- 14- الطويل يوسف العاصي، النظام السياسي الفرنسي من الثورة إلى الجمهورية الخامسة 1789-2007، جامعة الأزهر بغزة، دس، دص
- 15- الواعي (محمد): مراحل الاتصالات والمحادثات والمفاوضات السرية بين قادة الثورة والحكومة الفرنسية وتصريحات ديغول، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995
- 16- الواعي (محمد): إنشاء منظمة الجيش السري، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995، ص 306
- 17- الواعي (محمد): مهام جبهة التحرير وجيش التحرير الوطني أثناء المرحلة الانتقالية من 19 مارس إلى 26 سبتمبر 1962، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995
- 18- بديدة (زهرة): دراسات في تاريخ الثورة الجزائرية، وزارة الثقافة، الجزائر، 2013
- 19- بوضربة (عمر): النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة 1958-1962، دار الإرشاد، منشورات وزارة الثقافة، الجزائر، 2013
- 20- بن حمودة (بوعلام): الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954، دار النعمان، الجزائر، 2012
- 21- بوحوش (عمار): التاريخ السياسي للجزائر منذ البداية إلى غاية الاستقلال، ط1، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1997
- 22- بورغدة (رمضان): الجنرال ديغول والثورة الجزائرية 1954-1962، منشورات بونة للدراسات والبحوث، الجزائر، 2012
- 23- بوعزيز (يحي): ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر
- 24- بوعزيز (يحي): الثورة في الولاية الثالثة 1954-1962، ط1، دار الأمة، الجزائر، 2004
- 25- بوعزيز (يحي): الهيئة التنفيذية في اتفاقيات إيفيان، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995
- 26- بن العقون (عبد الرحمان): مذكراتي، منشورات دحلب، الجزائر، 200
- 27- بوقريوة (لامياء): تطور الثورة الجزائرية والإستراتيجية الفرنسية للقضاء عليها 1958-1962، دار الهدى، الجزائر، 2013

## قائمة المصادر والمراجع

- 28-بومالي (أحسن): إستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954-1956، المؤسسة الوطنية للنشر والاتصال، الجزائر، دس
- 29-بلحاج (صالح): تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2008
- 30-بلخروبي (عبد المجيد): ميلاد الجمهورية الجزائرية والاعتراف بها، تر العربي بوينون، موفم للنشر، الجزائر، 2011
- 31-تابليت (علي): فرحات عباس رجل دولة، ط2، ثالة للنشر، الجزائر، 2009
- 32-تواتي (دحمان): منظمة الجيش السري ونهاية الإرهاب الإستعماري في الجزائر OAS، قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012
- 33-تواتي (دحمان): منظمة الجيش السري في الجزائر بين الحقيقة والنعش 1961-1962، وزارة الثقافة، الجزائر، 2012
- 34-جابري (عبد الواحد): الجانب العسكري للثورة الجزائرية المنطقة الخامسة الولاية الأولى التاريخية، دم
- 35-جويبة (عبد الكامل): الثورة الجزائرية والجمهورية الفرنسية الرابعة 1954-1958، ط1، الواحة للكتاب، الجزائر، 2012
- 36-حماميد (حسينة): المستوطنون الأوروبيون والثورة الجزائرية، 1954-1962، ط1، منشورات الحبر، الجزائر، 2007ص
- 37-خضير (إدريس): البحث في تاريخ الجزائر الحديث، ج2، دار الغرب للنشر، الجزائر، 2006، ص81
- 38-خليف (عبد الوهاب): تاريخ الحركة الوطنية من الإحتلال إلى الاستقلال، ط1، دار نزاير إنفو، الجزائر، 2013ص
- 39-خليفة (عبد القادر): سياسة ديغول من خلال مذكراته، دم
- 40-سريدي بن مسعود (محمد): الاستعمار الفرنسي في الجزائر والثورة التحريرية، ط1، المعارف للطباعة، الجزائر، 2017

## قائمة المصادر والمراجع

- 41-سعيدى (وهيبة): الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح 1954-1962، دار المعرفة الجزائرية، 2009
- 42-سعيدوني (نصر الدين): الجزائر أفاق ومنطلقات، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2000
- 43-شريط (عبدالله): الثورة الجزائرية فى الصحافة الدولية، ج3، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، دس
- 45-شريط (عبد الله): الثورة الجزائرية فى الصحافة الدولية 1956، المؤسسة الوطنية للإشهار والتوزيع، الجزائر، 1995
- 46-عباس (محمد): فى كواليس التاريخ دوغول والجزائر، دار هومة، الجزائر، 2011، ص252
- 47-عباس (محمد): نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية 1954-1962، دار القصبية للنشر، الجزائر، 2007
- 48-عبد القادر (حميد): فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر، 2001، ص167
- 49-عبد الرحمان (عواطف): الصحافة العربية فى الجزائر 1954-1962، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985
- 50-علوي (محمد): قادة ولايات الثورة الجزائرية، ط1، منشورات دار الثقافة لولاية بسكرة، الجزائر، 201
- 51-ملاح (عمار): محطات حاسمة فى ثورة أول نوفمبر 1954، دار الهدى، الجزائر، 234
- 52-غربي (الغالي): فرنسا والثورة الجزائرية دراسة فى الممارسات والسياسة، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009،
- 53-قبائلي (هوارى): ثمن حرب الثورة الجزائرية انعكاساتها على الاقتصاد الفرنسى، ط1، دار كوكب العلم، الجزائر، 2012
- 54-قداش (محفوظ): وتحررت الجزائر، دار الأمة، الجزائر، 2011، ص210
- 55-قندل (جمال): إستراتيجية الاستعمار الفرنسى فى تطويق الثورة الجزائرية من خلال خطى موريس وشال 1957-1962، دار الكوثر، الجزائر، 2013

## قائمة المصادر والمراجع

- 56-قندل (جمال): خطى شال وموريس، ط1، دار الضياء، الجزائر، 2006،
- 57-قنان (جمال): قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 1994
- 58-قيران (دنيال): عندما تنثور الجزائر، تر العيد داون، ط1، دار التنوير، الجزائر، 2013
- 59-فارال (دومينيك): معركة جبال النمامشة 1954-1962، تر مسعود حاج مسعود، دار القصبية للنشر، الجزائر، 2008، ص217
- 60-ضيف الله (عقيلة): التنظيم السياسي والإداري للثورة، القافلة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013
- 61-لونيسي (إبراهيم): العقيد عميروش وعملية الزرق، دار هومة، الجزائر، 2015،
- 62-لونيسي (رابح): محطات وقضايا مفصلية في مسار الثورة الجزائرية ومستقبلها، دار المعرفة، الجزائر، 2012
- 63-مريوش (أحمد): دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، ج1، مؤسسة كنوز الحكمة، الجزائر، 2013
- 64-مسعود (الجزائري): مشاريع ديغول في الجزائر، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، د، س
- 65-مقلاتي (عبد الله): المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية 1954-1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012
- 66-منغور (احمد): موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية 1954-1962، دار التنوير، الجزائر، 2012
- 67-هارتموت (السنهاص): حرب الجزائر حسب فاعليها الفرنسيين، تر عيسى أوكشيدة، دار القصبية للنشر، الجزائر، 2010
- 68-ياحي (محمد): الخطط الجهنمية الفرنسية في مواجهة الثورة الجزائرية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية، الجزائر، دس
- 69-وزارة المجاهدين: يوميات الثورة الجزائرية 1954-1962، متحف المجاهد، الجزائر، 1999
- 70-الأسلاك الشائكة والمكهرية: المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر، الجزائر

2-المراجع باللغة الفرنسية

- 1-Alistair( Horn) ;Histoire De La Guerre D'Algérie ;Ed Dahlab ;Algerie ;2007
- 2-Benjamin( Stora) ,Histoire de la guerre d'Algérie , éd Hiber, Algérie,2012
- 3-Benjamine (Stora), Le mystère degaulle ,Ed Sedla ,Alger,2009
- 4-Charel Robert( Ageron), Genèse L'Algérie Algérienne ,Ed le concours du centre National du livre, France,2000
- 5-Chantal (Morelle), Comment Degaulle et le FLN ont mis Fin a' la guerre d'Algérie , Ed Média plus ,Constantine
- 6-FAIVER (Maurice), Le Renseignement dans la guerre d'Algérie, Ed La Vauzelle, Paris,2006
- 7-Georgette (Elgey), Histoire de la4République la Fin 1954-1959,T3, Ed Libraire Arthème Fayard, France,2008
- 8-Joseph (A. Field), Thomas( C. Hudnut), L'Algérie de Gaulle et l'armée, Ed Arthaud, France,1975
- 9-Henri (Le Mire) ;Histoire Militaire De Laguerre D'Algerie , Ed Albin Michel, Paris,1982,
- 10-Henri (Alleuge) ,La Guerre d'Alger , Ed Temps Actules, Paris
- 11-Michel (Winock) ,L'agonie de la 4 République13 Mai1958, Ed Gallimard, Paris,2013
- 12-Miquel (Pierre) ,La Guerre D'Algerie, Ed Basmet, Alger,2013,
- 13-Oliver (Dared), Voyage au cœur de l'oas, Ed Perrin, Paris,2003,P279
- 14-Paul( Marie), de La Gorce ,Apogee Et Mort De La4 République , Ed Bernard Grasset, Paris ,1979
- 15-Sylvie (Thénault) ,Histoire de la guerre d'indépendance algérienne, Ed Flammarion,,France,2012
- 16-Yaha (Abdelhafidh) ,Acoeur des maquis de Kabylie Mon combat pour l'indépendance de l'algérie,T1, Ed Inas, Alger,2011
- 17-Xavier( Yacono),Degaulle Et le F.L.N 1958-1962,Ed de L'Aliuttopr, Paris,1961

18-Yves (Courriere) ,La guerre d'Algérie le temps des léopards,T2,Ed Fayarad,Spain,1969

19-Yves (Courriere), la guerre d'Algerie, le heure des colonels ,t3 éd Fayard, paris,1970

ثالثا: المقالات

1- باللغة العربية

<sup>1</sup>-الزبيري( محمد العربي): "انعكاسات الثورة الجزائرية على سياسة الجنرال ديغول"، مجلة الذاكرة، العدد6، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، نوفمبر، 2000

2-السائح (أحمد محمد وآخرون): "مبدأ حق تقرير المصير بين النشأة السياسية والطبيعة القانونية"، مجلة جامعة سرت العلمية، المجلد 7، العدد2، ليبيا، 2017

3-أيت حمو (بلقاسم): "مخطط موريس شال نحو عملية جيمال"، مجلة أول نوفمبر، العدد19، المنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر، 1976

4-أعراب (مراد)، نايت (قاسم): "جاك سوستال وسياسته الإدماجية في الجزائر"، مجلة الباحث، المجلد5، العدد2، الجزائر، 2013

5-بن حميميد (فتيحة): "صدى مظاهرات 11ديسمبر 1960 في الصحافة الوطنية جريدة المجاهد نموذجا"، مجلة قضايا تاريخية، العدد14، الجزائر، 2021

6-بختي (عبد الناصر)، لعباسي (محمد): "نشاط منظمة الجيش في مدينة وهران وانعكاساته 1961-1962"، مجلة عصور الجديدة، مج10، العدد2، الجزائر، 2020

7-بلوفة (جيلالي): "فعالية المظاهرات الجزائرية خلال ثورة التحرير مظاهرات ديسمبر 1960 "نموذجا"، مجلة القرطاس، العدد1، الجزائر، 2012

8-بوشنافي (محمد): "صدى اختطاف طائفة الزعماء الجزائريين في الصحافة المغربية"، المجلة التاريخية الجزائرية، مج3، العدد2، الجزائر، ديسمبر 2019

9-بشرير (وهيبة): "الصراع بين المستوطنين والحكومة الفرنسية 1958-1962"، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد2، العدد5، الجلفة، 2017



## قائمة المصادر والمراجع

- 10-بودراع (أحمد): "بعض معالم الإستراتيجية غير المباشرة في ثورة التحرير الجزائرية"، مجلة المدرسة العليا الحربية، العدد الخامس، الجزائر، 2012
- 11-بودراع (أحمد): "إستراتيجية جيش التحرير الوطني في مواجهة سياسة الجنرال ديغول وخطة الجنرال شال العسكرية 1958-1962"، مجلة الدراسات التاريخية العسكرية، مج4، العدد2، الجزائر، 2022
- 12-بورغدة (رمضان): "عرض الجنرال ديغول لسلم الشجعان وتقرير المصير وتأثيرهما على الثورة الجزائرية"، حوليات قائمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد2، قائمة، 2008
- 13-بوضربة (عمر): "موقف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من المناورات الدبلوماسية الفرنسية حق تقرير المصير 16 سبتمبر 1959"، حولية المؤرخ، العدد02، اتحاد المؤرخين الجزائريين، الجزائر، 2002
- 14-بوضربة (عمر): "الأبعاد الدولية لمبادرات ديغول السياسية وموقف الحكومة المؤقتة منها 1958-1962"، المجلة التاريخية الجزائرية، العدد05، المسيلة، 2017
- 15-بوالطمين (مصطفى): "المنظمات الإرهابية المضادة للثورة الجزائرية"، مجلة أول نوفمبر، العدد85، المنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر، 1987
- 16-بوالطمين (مصطفى): "برنامج شال الجهمي"، مجلة أول نوفمبر، العدد88، المنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر، 1988
- 17-بوالطمين (مصطفى): "القانون الإطار والسلطات الخاصة"، مجلة أول نوفمبر، العدد90-91، الجزائر، 1988
- 18-بن عتو (بلبروات): "وقائع وكواليس اختطاف طائرة زعماء الثورة الجزائرية في 1956/10/22"، مجلة عصور الجديدة، العدد9، الجزائر، 2013
- 19-بلعربي (عمر): "أساليب ومخططات شارل ديغول العسكرية والقمعية للقضاء على الثورة خطا شال وموريس نموذجاً"، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، العدد40، بابل، 2018

## قائمة المصادر والمراجع

- 20-بن موسى (محمد): "سياسة روبير لاکوست للقضاء على الثورة الجزائرية 1956-1958م"، مجلة قضايا تاريخية، العدد 02، الجزائر، 2016
- 21-تابتي (حياة): "ردود فعل الثورة الجزائرية إتحاء سياسة ديغول 1958-1962"، مجلة القرطاس، العدد 05، تلمسان، جوان 2017
- 22-جبلي (الطاهر): "الولاية الرابعة في مواجهة مخطط شال"، مجلة المصادر، العدد 14، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2006
- 23-حمري (ليلي): "الهيئة التنفيذية المؤقتة في مواجهة مشكل منظمة الجيش السري بالجزائر مارس-جوان 1962"، مجلة الخلدونية، العدد 2، الجزائر، 2016
- 24-خويل (بلخير): "مشروعية استخدام القوة بشأن حق تقرير المصير في ظل القانون الدولي العام"، مجلة المنار للبحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد 07، المدينة، 2018
- 25-خيثر (عبد النور): "تطور الثورة الجزائرية وردود الفعل الإستعمارية"، حولية المؤرخ، العدد الأول، إتحاد المؤرخين الجزائريين، الجزائر، 2002
- 26-داعي (محمد): "دور الأقلية الأوروبية في مظاهرات ديسمبر 1960"، مجلة قرطاس، العدد 11، الجزائر، 2019
- 27-زبير (رشيد): "موقف أحزاب اليسار الفرنسية من القضية الجزائرية"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 09، الجزائر، 2013
- 28-زديرة (أحمد): "الثورة الجزائرية ومخططات الحكومة الفرنسية"، ج 2، العدد 175، مجلة أول نوفمبر، المنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر، 2011
- 29-سعيدوني (بشير): "مظاهرات 11 ديسمبر 1960"، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، مج 2، العدد 3، الجزائر، 2014
- 30-سيد علي أحمد (مسعود): "عروض المجلس الوطني للثورة الجزائرية وعروض ديغول لإحلال السلام 1959-1962"، مجلة البحوث والدراسات، العدد 21، الجزائر، 2016
- 31-سيد علي أحمد (مسعود): "الولاية الرابعة بين سلم الشجعان وانتفاضة 11 ديسمبر 1960"، مجلة التاريخ المتوسطي، العدد 2، الجزائر، 2020

## قائمة المصادر والمراجع

- 32-شبوب (محمد)، بن موسى (محمد): "سياسة جاك سوستال للقضاء على الثورة 1955-  
1956م"، حوليات جامعة قلمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد26، الجزائر، 2016
- 33-شبوط (يمينه سعاد): "نتائج وانعكاسات السياسة الاستعمارية الديغولية على الثورة الجزائرية  
قضية سي صالح زعموم في الولاية الرابعة 1960-1961 نموذجاً"، مجلة القرطاس، العدد1،  
الجزائر، 2012
- 34-صاري (جيلالي): "مظاهرات ديسمبر 1960 ودورها في التحرير الوطني"، المصادر، العدد2،  
الجزائر، 1999
- 35-طوزان (محمد أحمد): "التحول في المفهوم القانوني لحق تقرير المصير"، مجلة العلوم  
الاقتصادية والقانونية، مجلد29، العدد3، دمشق، 2013
- 36-عبد الحكيم (بن الشيخ الحسين): "ذكرى إنشاء الحكومة المؤقتة"، مجلة أول نوفمبر،  
العدد140-141، المنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر، 1992
- 37-غريبي (علي)، "يخلف (عبد القادر): القيمة القانونية لحق الشعوب في تقرير مصيرها"،  
مجلة الفكر القانوني والسياسي، العدد03، الاغواط، 2018
- 38-قدور (محمد): "رد فعل الفرنسيين وموقف أحزاب الحركة الوطنية الجزائرية من إندلاع الثورة  
التحريرية1 نوفمبر 1954(دراسة في مذكرات وشهادات ووثائق أرشيفية)"، مجلة الدراسات الإفريقية،  
المجلد03، العدد08، الجزائر، 2020
- 39-قشي (أم الخير): "مظاهرات 11 ديسمبر 1960 في سياق التأثير المتبادل بين حق تقرير  
المصير وتدويل القضية الجزائرية"، مجلة مصادر تاريخ الجزائر المعاصر، مج17، العدد1،  
الجزائر، 2019
- 40-قنطاري (محمد): "مظاهرات ديسمبر 1960 أسبابها، وقائعها، نتائجها"، مجلة المصادر،  
العدد2، الجزائر، 2000
- 41-قنون (حياة): "دراسة تحليلية لوثائق المنظمة العسكرية السرية لواس"، مجلة المرأة للدراسات  
المغربية، العدد04، وهران، 2015

## قائمة المصادر والمراجع

- 42-لونيبي (رابح): "منظمة الجيش السري وإرهابها في الجزائر"، مجلة عصور الجديدة، العدد22-23، الجزائر، 2014
- 43-مخالد (يوسف): "مظاهرات ديسمبر 1960 بين رفض سياسة دي غول وتحقيق إرادة الشعب"، مجلة الحضارة الإسلامية، مج14، العدد18، الجزائر، 2013
- 44-مازوزي (ميادة): "قريري (سليمان): المجلس الوطني للثورة مسار وتحديات 1956-1962"، مجلة الإحياء، مج22، العدد30، باتنة، الجزائر، 2022
- 45-ماضي (عبد القادر): "عمليات شال بالولاية الرابعة"، مجلة أول نوفمبر، العدد87، المنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر، 1987
- 46-منقوش (كريم): "جرائم المنظمة المسلحة السرية في الجزائر"، مجلة المصادر، العدد9، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر، 2004
- 47-م(ص): "حركة 13 ماي 9581 أسبابها ونتائجها"، مجلة أول نوفمبر، العدد63، الجزائر، 1983
- 48-ميلودي (سهام): "دور الهيئة التنفيذية المؤقتة خلال المرحلة الانتقالية من 19 مارس 1962 الى جويلية-1962"، مجلة قرطاس للدراسات الفكرية والحضارية، مج7، العدد2، الجزائر، 2020
- 49-نايت قاسي (إلياس): "الوضع السياسي للجزائر 1960-1961"، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، مج2 العدد3 الجزائر، 2014
- 50-دريدي (ريمة): "دور منظمة اليد الحمراء في اغتيال أصدقاء الثورة الجزائرية"، مجلة الدراسات التاريخية العسكرية، مج1، العدد2، الجزائر، 2019
- 2-باللغة الفرنسية
- 1-Alain( Chevared),Mars1956 le vote des Pouvoirs spéciaux pour la guerre en Algérie ,Le journal d'Arlette Laguiller ,N2483,4mars2016,
- 2-Boulem( Touarigh)t, Degaulle Veut éviter L'indépendance, La Revue de La Mémoire, N15 juillet2015, Algérie
- 3-Boulam (Louarigt),Le Déroulement des Manifestations,Mémoire, Supplément N08,Alger,2012

4-Jean-Luc( Einaudi),\_Maurice Audin ,les Pouvoirs spéciaux François Mitterrand,2012

5-Mahmoud (Ait Meddour), La stratégie De La Révolution Algérienne Face\_A' L'opération Jumelles Dans La Wilaya 3 ;dirasat waabhath,volume7,Numéro20,2015

### 3-باللغة الانجليزية

1- T (Kadr)i, self détermination a consumed Principal, The journal of Teacher Recherche Of Legal and Political Studies ;Numéro 03,Msila,2016

#### رابعا:أعمال الملتقيات

1-بديدة (زهرة): استفتاء 8 جانفي 1961 بقلته سيدي سعد، في إعلام وبيانات الثورة وقادتها، أعمال الندوة العلمية الوطنية يومي 7-8 جانفي 2019 حول الأحداث 8 جانفي 1961 بقلته سيدي سعد وسياقاتها المحلية والوطنية والدولية، ط1، الجزائر، 2020

2-بلقاسمي (لخضر): المحتشدات الفرنسية في الجزائر إبان الثورة التحريرية-محتشد قلته سيدي سعد نموذجاً-، أعمال الندوة العلمية الوطنية يومي 7-8 جانفي 2019 حول الأحداث 8 جانفي 1961 بقلته سيدي سعد وسياقاتها المحلية والوطنية والدولية، ط1، الجزائر، 2020

3-بن زروال (جمعة): النضال العسكري للمجاهد الحاج لخضر في مدينة باتنة وجبال الأوراس، ندوة تاريخية عن المجاهد عبيدي محمد المدعو الحاج لخضر، كلية العلوم الإسلامية، جامعة باتنة 1، دس

4-سعودي (أحمد): ال 8 جانفي 1961 موعدا لقلته سيدي سعد مع الوفاء والشهادة، أعمال الندوة العلمية الوطنية يومي 7-8 جانفي 2019 حول الأحداث 8 جانفي 1961 بقلته سيدي سعد وسياقاتها المحلية والوطنية والدولية، ط1، الجزائر، 2020

#### خامسا: الاطروحات الجامعية

1-أعراب (مراد): خطة سوستال لمواجهة الثورة 1955، رسالة ماجستير تخصص تاريخ الثورة الجزائرية، منشورة، جامعة الجزائر، 2001-200

## قائمة المصادر والمراجع

- 2- العايب (معمّر): العلاقات الفرنسية الأمريكية والمسألة الجزائرية، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2008-2009
- 3- بداني (أحمد): الجزائر خلال المرحلة الانتقالية 19 مارس-5 جويلية 1962، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، منشورة، جامعة السانبا وهران، الجزائر، 2013-2014
- 4- بشرير (وهيبة): القضية الجزائرية بين سياسة ديغول والمستوطنين 1958/1962، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، منشورة، جامعة الجزائر 2 أو القاسم سعد الله، 2016/2017
- 5- بية (نجاه): إستراتيجية الثورة في مواجهة المصالح الإدارية المختصة، 1955-، أطروحة دكتوراه تخصص تاريخ حديث ومعاصر، منشورة، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة، 2014-2015
- 6- بلهادف (صورية): مظاهرات 11 ديسمبر 1960 بين الذاكرة والتاريخ، رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر، منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004-2005
- 7- بوجلة (عبد المجيد): الثورة التحريرية في الولاية الخامسة 1954-1962، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2007-2008
- 8- بوضرية (عمر): تطور النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الجزائر، 2001-2002
- 9- بوعبد الله (محمد): جرائم منظمة الجيش السري الفرنسية وأثارها في المجتمع الجزائري 1961-، 1962، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع تخصص جريمة وانحراف، منشورة جامعة البليدة، 2014-2015
- 10- بوفنش (شمس الدين): سياسة الوزير المقيم روبيير لأكوست تجاه الثورة 1954م-1958، رسالة ماجستير تخصص تاريخ الحديث والمعاصر، منشورة، جامعة باتنة1، الجزائر، 2013-2014

## قائمة المصادر والمراجع

- 11-بوقارة (عبد الرحمان): سياسة تقرير المصير الفرنسية وانعكاساتها على مستقبل الجزائر 1959-1962، رسالة ماجستير تخصص التاريخ الحديث والمعاصر، منشورة، جامعة باتنة، 2014-2015
- 12-بوهناف (يزيد): مشاريع التهدة الفرنسية إبان الثورة وانعكاساته على المسلمين الجزائريين، رسالة ماجستير تخصص تاريخ حديث ومعاصر، منشورة، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2013-2014
- 13-بن شرقي (حليلي): مخطط شال ورد فعل الثورة الجزائرية 1959-1960، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، منشورة، جامعة الجزائر 2، 2014-2015
- 14-بن عزة (مصمودي): إستراتيجية الولاية الخامسة في مواجهة السياسية الديغولية إبان الثورة التحريرية 1958-1962، رسالة ماجستير في الحركة الوطنية والثورة التحريرية، منشورة، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2016-2017
- 15-بن غليمة (سهام): الحرب النفسية في الثورة التحريرية 1954-1958 بين التخطيط الاستعماري الفرنسي وردود الفعل الجزائرية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم تخصص التاريخ الحديث والمعاصر ، منشورة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2016-2017
- 16-تيتة (ليلي) : تطور الرأي العام اتجاه الثورة الجزائرية 1954-1962، أطروحة دكتوراه في تاريخ الحديث والمعاصر، منشورة، جامعة باتنة، 2012-2013
- 17-جلامة (عبد الوحيد): حادثة ساقية سيدي يوسف وتداعياتها الإقليمية والدولية على القضية الجزائرية 1958-1962، أطروحة دكتوراه تخصص تاريخ الحركات الوطنية المغاربية، منشورة، جامعة تلمسان، 2016-2017
- 18-حداد (أحمد): المرحلة الانتقالية في الجزائر 16 مارس-25 سبتمبر 1962 التحديات والنتائج، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، منشورة، جامعة قسنطينة 2، الجزائر، 2014-2015
- 19-حداد (سارة): انقلاب جنرالات فرنسا 21 أبريل 1961 وانعكاساته على الوضع في الجزائر وفرنسا، رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر، منشورة، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة، 2016-2017

## قائمة المصادر والمراجع

- 20- حفظ الله (جمال): سياسة التطويق الفرنسية وأثارها على الثورة في الولاية الأولى 1956-  
1962م، أطروحة دكتوراه تخصص تاريخ الثورة الجزائرية، منشورة، جامعة الجبيلي بونعامة  
خميس مليانة، الجزائر، 2018/2017
- 21- حماميد (حسينة): المنظمة العسكرية الفرنسية في الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم تخصص  
تاريخ المعاصر، منشورة، جامعة باتنة، الجزائر، 2007/2006
- 22- حامي (شهرزاد): الهيئة التنفيذية المؤقتة والاستفتاء على استقلال الجزائر 19 مارس -28  
سبتمبر 1962، رسالة ماجستير في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورة، جامعة باتنة 1،  
2018-2017
- 23- حمزي (كمال): القضية الجزائرية أمام البرلمان الفرنسي 1919-1954 من خلال الجريدة  
الرسمية للجمهورية الفرنسية، أطروحة دكتوراه تخصص تاريخ حديث ومعاصر، منشورة، جامعة  
الجزائر -2-، 2010-2009
- 24- حي (عبد الله): الثورة الجزائرية من خلال مجلة دعوة الحق 1957-1962، رسالة ماجستير  
تخصص تاريخ الثورة، منشورة، جامعة الجزائر 2001-2002
- 25- خلف (بوبكر): حق تقرير المصير الثقافي في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي المعاصر،  
أطروحة دكتوراه في القانون الدولي والعلاقات الدولية، منشورة، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر،  
2010/2009
- 26- داعي (محمد): الأقليات الأوروبية في الجزائر ما بين 1945-1962، أطروحة دكتوراه في  
التاريخ الحديث والمعاصر، منشورة، جامعة ليايس جيلالي، سيدي بلعباس، 2015/2014
- 27- دليوح (عبد الحميد): مظاهرات ديسمبر 1960 وأثارها على الثورة الجزائرية، رسالة ماجستير  
في التاريخ الحديث والمعاصر، منشورة، جامعة الجزائر، 2005-2004
- 28- رموم (محفوظ): الثورة الجزائرية من خلال الصحافة الليبية 1954-1962، أطروحة دكتوراه  
في التاريخ الحديث والمعاصر، منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، 2012-2011



## قائمة المصادر والمراجع

- 29-سالمي (مختار): إشكالية الصراع على السلطة في المؤسسات الانتقالية للثورة الجزائرية 1954-1962، أطروحة دكتوراه تخصص تاريخ حديث ومعاصر، منشورة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2018-2019
- 30-شبوب (محمد): إجتماع العقدها العشرة من 11 أوت -16 ديسمبر 1959، رسالة ماجستير، منشورة، جامعة وهران، 2009-2010
- 31-شتوان (نظيرة): الثورة التحريرية 1954-1962 الولاية الرابعة نموذجاً، أطروحة دكتوراه تخصص تاريخ معاصر، منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2007-2008
- 32-شكيدان (سعيد): الثورة الجزائرية في الصحافة الفرنسية من خلال جريدة لاديباش كوتديان La dépêche quotidienne، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص تاريخ حديث ومعاصر، منشورة، جامعة الجزائر، 2016-2017
- 33-طاس (إبراهيم): السياسة الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على الثورة 1956-1958، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، منشورة، جامعة الجزائر، 2008-2009
- 34-عباس (محمد الصغير): فرحات عباس من الجزائر الفرنسية إلى الجزائر جزائرية، رسالة ماجستير، تاريخ الحركة الوطنية، منشورة، جامعة قسنطينة، 2006-2007
- 35-عتيقة (مصطفى): التنظيمات السياسية الفرنسية والثورة الجزائرية 1954-1962 احزاب اليمين نموذجاً، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، منشورة، جامعة وهران، 2018-2019
- 36-عصماني (أحمد): مسيرة الثورة التحريرية من خلال تصريحات قادتها 1954-1962، رسالة ماجستير تخصص تاريخ الثورة الجزائرية، منشورة، جامعة الجزائر، 2001-2002
- 37-قاسمي (يوسف): مواثيق الثورة الجزائرية 1954-1962، أطروحة دكتوراه في تاريخ الثورة، جامعة باتنة 1، منشورة، الجزائر، 2008-2009
- 38-غيلاني (السبتي): دور محمد العربي بن مهيدي في الحركة الوطنية والثورة الجزائرية، رسالة ماجستير في تاريخ الثورة التحريرية، منشورة، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2003-2004

## قائمة المصادر والمراجع

- 39-قريبي (سليمان): تطور الاتجاه الثوري والوحدوي في الحركة الوطنية الجزائرية 1940-  
1954م، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، منشورة، جامعة باتنة1،  
2010-2011
- 40-كالية (نجية): البرقية القسنطينية والثورة الجزائرية 1954-1962، رسالة ماجستير، منشورة،  
جامعة منتوري، قسنطينة، 2010-2011
- 41-كرليل (عبد القادر): تدويل القضية الجزائرية وانعكاساتها على المفاوضات الجزائرية 1955-  
1962، أطروحة دكتوراه تخصص تاريخ معاصر، منشورة، جامعة الجزائر، 2009-2010
- 42-كمون (عبد السلام): مجموعة الاثني والعشرين ودورها في تفجير الثورة الجزائرية 1954م،  
رسالة ماجستير تخصص التاريخ الاجتماعي والثقافي المغربي عبر العصور، منشورة، جامعة  
أدرار، الجزائر، 2012-2013
- 42-لرياس (نبيلة): حرب المدن مدينة الجزائر نموذجا 1957-1962، أطروحة دكتوراه في التاريخ  
المعاصر، منشورة، جامعة الجزائر2، 2012-2013
- 43-معمري (ناصر): إستراتيجية جيش التحرير في مواجهة الاستعمار الفرنسي الولاية الأولى  
نموذجا 1954-1962، أطروحة دكتوراه تخصص تاريخ معاصر، منشورة، جامعة أحمد درارية،  
أدرار، 2019-2020
- 44-مقدم (سيداحمد): المفاوضات والمفاوضون في تاريخ استقلال الجزائر 1960-1962،  
أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، منشورة، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس،  
الجزائر، 2016-2017
- 45-مولاي (حليمة): النشاط الثوري في مدينة وهران من خلال جريدتي Oran  
républicainL'écho d'Oran، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث  
والمعاصر، جامعة وهران، الجزائر، 2011-2012
- 46-ميلودي (سهام): علاقة الحكومة المؤقتة بقيادات جيش التحرير الوطني سبتمبر 1958-  
مارس 1962، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، منشورة، جامعة وهران، 2010-  
2011

## قائمة المصادر والمراجع

47-نايلي (عبد القادر): المصالح الإدارية المختصة وإستراتيجية الثورة في مواجهتها 1955-1962م، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر ،منشورة، جامعة الجزائر 02 بوزريعة، 2011-2012

48-هاشمي (كوثر): الحاكم العام جاك سوستال والثورة الجزائرية 1955-1962، أطروحة دكتوراه تخصص تاريخ عام، منشورة، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، 2016-2017

### 2-بالفرنسية

Pierre Alexandre (Lléonci) ,L'innovation dans l'armée française durant de la Guerre d'Algérie, Mémoire présenté a' la Faculté des arts et des sciences en vue de l'obtention du grade de Maitre ès sciences en science politique, Université de Montréal,2011

سادسا-: الموسوعات والقواميس

### 1-الموسوعات

1-الموسوعة القانونية،دون معلومات

2-الكيالي (عبد الوهاب): الموسوعة السياسية، ج2، المؤسسة العربية للنشر والتوزيع، بيروت، دس

3-عبد الكافي إسماعيل (عبد الفتاح): الموسوعة المسيرة للمصطلحات السياسية، دون معلومات، 2005

### 2-القواميس

1-شرفي (عاشور): قاموس الثورة الجزائرية، تر عالم مختار، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007

2-مرتاض (عبد المالك): دليل مصطلحات الثورة الجزائرية 1954-1962، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر، 2001.

### بالفرنسية

1- Cheurfi(Achour) ;Dictionnaire De La Révolution Algérienne ; ed Casbah ;Alger

2-benjamin (STORA),Dictionnaire Biographique des Militants Nationalistes Algériens 1926-1924,Ed L'Harmattan, Paris,1985

3 -( Courrier) YVES, La guerre d'Alger Dictionnaire et document, Tom5,édition et le diffusion, Paris,2001

فهرس

الموضوعات

فهرس المحتويات :

الصفحة	العنوان
	شكر وعرفان
	الإهداء
	قائمة المختصرات
	مقدمة
40-09	<b>الفصل التمهيدي: إندلاع الثورة وردود الفعل الفرنسية</b>
10	<b>تمهيد</b>
18-11	1- الحكومة العامة بباريس
25-18	2- الولاية العامة بالجزائر
36-25	3- الصحافة الفرنسية
40-36	4- المستوطنين الاوروبيين
<b>106-41</b>	<b>الفصل الأول : إنهيار الجمهورية الفرنسية الرابعة1958</b>
<b>42</b>	<b>تمهيد</b>
71-43	المبحث الأول :أسباب إنهيار الجمهورية الفرنسية الرابعة وانعكاساتها
49-43	المطلب الأول:الأسباب الإقتصادية
70-49	المطلب الثاني:الأسباب السياسية
94-71	المبحث الثاني:تمرد 13 ماي 1958 وانعكاساته على السياسة الفرنسية
76-71	المطلب الأول:أسباب تمرد 13 ماي 1958
87-76	المطلب الثاني:التخطيط وسير تمرد 13 ماي 1958
94-87	المطلب الثالث:أهداف تمرد 13 ماي 1958 ورود الفعل عليه
106-95	المبحث الثالث:قيام الجمهورية الخامسة ووصول ديغول للحكم
96-95	المطلب الأول :التعريف بشخصية الجنرال ديغول
102-96	المطلب الثاني:استفتاء دستور الجمهورية الخامسة وأهم الإصلاحات
107-103	المطلب الثالث:موقف جبهة التحرير الوطني من الاستفتاء

174-107	<b>الفصل الثاني: إستراتيجية الجنرال ديغول للقضاء على الثورة 1958-1962</b>
108	<b>تمهيد</b>
125-109	المبحث الأول: مشروع قسنطينة 04 أكتوبر 1958
116-109	المطلب الأول : مضمون مشروع قسنطينة 04 أكتوبر 1958
122-116	المطلب الثاني: مشروع قسنطينة بين الأهداف والنتائج المرجو تحقيقها
125-122	المطلب الثالث: مشروع قسنطينة من دوافع الفشل إلى المظاهر الدالة على ذلك
133-126	المبحث الثاني: سلم الشجعان 23 أكتوبر 1958
165-134	المبحث الثالث: الإستراتيجية العسكرية 1959
161-138	المطلب الأول: العمليات العسكرية ضمن مشروع شال 1959
165-161	المطلب الثاني: الخطوط المكهربة
174-166	المبحث الرابع: موقف جبهة التحرير الوطني من مشاريع الجنرال ديغول
168-166	المطلب الأول: مشروع قسنطينة
170-168	المطلب الثاني: مشروع سلم الشجعان
174-170	المطلب الثالث: مشروع شال
246-175	<b>الفصل الثالث: إعلان الجنرال ديغول لمشروع تقرير المصير 16 سبتمبر 1959</b>
176	<b>تمهيد</b>
189-177	المبحث الأول: تقرير المصير كمفهوم وبين طبيعته القانونية وتطوره التاريخي
181-177	المطلب الأول: مفهوم تقرير المصير
183-181	المطلب الثاني: الطبيعة القانونية لحق تقرير المصير
190-184	المطلب الثالث: التطور التاريخي لحق تقرير المصير
199-191	المبحث الثاني: ظروف صدور مشروع تقرير المصير 16 سبتمبر 1959
223-200	المبحث الثالث: مضمون مشروع تقرير المصير 16 سبتمبر 1959 والإعلان عنه
212-201	المطلب الأول: مضمون خطاب 16 سبتمبر 1959
223-213	المطلب الثاني: تقرير المصير من الجزائر الفرنسية إلى الجزائر الجزائرية
246-224	المبحث الرابع: جواب الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من إعلان ديغول لمشروع تقرير المصير 16 سبتمبر 1959

230-226	المطلب الأول: التحضير ومناقشة بيان 28 سبتمبر 1959
234-230	المطلب الثاني: مضمون بيان جواب الحكومة المؤقتة 28 سبتمبر 1959
246-234	المطلب الثالث: ردود الفعل حول بيان الحكومة المؤقتة 28 سبتمبر 1959
308-247	الفصل الرابع:ردود الفعل المدنية الفرنسية حول إعلان ديغول لمشروع تقرير المصير 16 سبتمبر 1959
248	تمهيد
261-249	المبحث الأول: ردود فعل الشخصيات السياسية الفرنسية
296-262	المبحث الثاني : مظاهرات ديسمبر 1960 بين رفض سياسة ديغول ومواصلة تطبيق تقرير المصير
267-262	المطلب الأول :أسباب مظاهرات ديسمبر 1960
285-267	المطلب الثاني :سير مظاهرات ديسمبر 1960
296-285	المطلب الثالث:أثار مظاهرات ديسمبر 1960 على سياسة تقرير المصير وسياسة الجنرال ديغول
308-297	المبحث الثالث:استفتاء 08 جانفي 1961بين الموافقة والرفض
385-309	الفصل الخامس: ردود الفعل العسكرية الفرنسية حول مشروع تقرير المصير 16 سبتمبر 1959
310	تمهيد
331-311	المبحث الأول:أسبوع المتاريس والصراع من اجل إفشال تقرير المصير
361-332	المبحث الثاني:انقلاب الجنرالات الأربعة ومحاولة الحفاظ على الجزائر الفرنسية
339-332	المطلب الأول: دوافع وأسباب الانقلاب
353-339	المطلب الثاني:مراحل سير الانقلاب
361-353	المطلب الثالث:انعكاسات الانقلاب
385-362	المبحث الثالث:منظمة الجيش السري وموقفها من تقرير المصير
368-362	المطلب الأول:بداية بروز منظمة الجيش السري
378-369	المطلب الثاني: النشاط الإجرامي لمنظمة الجيش السري وموقفها من تقرير المصير



385-378	المطلب الثالث:نهاية منظمة الجيش السري وحلم الجزائر الفرنسية
388-387	الخاتمة
451-390	فهرس الملاحق
480-453	قائمة المصادر والمراجع

## الملخص:

بعد انهيار الجمهورية الفرنسية الرابعة سنة 1958 على يد المستوطنين الأوروبيين والجيش الفرنسي تولى الجنرال ديغول مقاليد السلطة في فرنسا حيث عمل على الحد من نفوذ كل من المستوطنين والجيش الفرنسي وإبعاده عن السياسة، وبعد كسبه لثقة الشعب الفرنسي اعترف و لأول مرة بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره.

لقد كان 16 سبتمبر 1959 بالنسبة للسلطتين المدنية والعسكرية الفرنسية عبارة عن قنبلة انفجرت، فقلد اعترف الجنرال ديغول لأول مرة بحق الجزائريين في تقرير مصيرهم، فكانت أول ردودهم عنيفة عموماً ليصرخ المستوطنون بأعلى أصواتهم بالخيانة والتخلي، ومنذ أن تقوه ديغول بكلمة تقرير المصير وهم في صراع مع الزمن يتهيئون بالتنسيق مع قادة الجيش للدفاع عن الجزائر الفرنسية كما اعتبروا أن هذه السياسة تمثل مقدمة لتسليم الجزائر على طبق من ذهب لجبهة التحرير الوطني وتفوقوا على شيء واحد هو الحفاظ على الجزائر الفرنسية بأية وسيلة.

## Summary:

After the collapse of the Fourth French Republic 1958 at the hands of European settlers and the French army, General de Gaulle took over the reins of power in France, where he worked to reduce the influence of both the settlers and the French army and to remove from politics, and after gaining the confidence of the French people, he recognized for the first time the right of the Algerian people to self-determination.

for the French civil and military authorities was September 16, 1959 as bomb that exploded. General de Gaulle recognized for the first time; the right of the Algerians to self-determination. Their first the patter were generally violent, so that the settlers shouted at the top of their voices of betrayal and abandonment. Since De Gaulle uttered the word self-determination, they had a struggle with time. preparing, in coordination with the army leaders, to defend French Algeria. They also considered that this policy represents a prelude to handing over Algeria on a plate of gold to the National Liberation Front, and they started on one thing, to preserve French Algeria by any means.